الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

عنوان الأطروحة

توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة أنموذجا"

اطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم الاجتماع

التخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ(ة):**

بـوزغاية باية **سـلاطنية بـلقاسم**

أعضاء لجنة المناقشة:

دبلة عبد العالي	**أستاذ – جامعة بسكرة**	**رئيسا**
سـلاطنية بـلقاسم	**أستاذ – جامعة بسكرة**	**مشرفا ومقررا**
جيلالي حسان	**أستاذ– جامعة بسكرة**	**عضوا مناقشا**
العايش عبد العزيز	**أستاذ– جامعة خنشلة**	**عضوا مناقشا**
خليفة عبد القادر	**أستاذ محاضر(أ) – جامعة ورقلة**	**عضوا مناقشا**
شنافي ليندة	**أستاذ محاضر (أ) – جامعة خنشلة**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية:2016/2015

اللهم إني أسألك رحمة من عندك

تهدي بها قلبي وتجمع بها أمري

و تزكي بها عملي وتلهمني بها

رشدي وتعصمني بها من كل سوء

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني وقدرني على إنجاز هذا العمل

حمدا لا يوافي نعمه عز وجل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور: " سلاطنية بلقاسم "

الذي أنار لي طريق البحث والمعرفة

جزيل الشكر على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات

شكرا ...

إلى رفيقاتي اللاتي جمعني بهن طلب العلم

إلى كل من ساهم في تعليمي ومن أوصلني

بعد الله لهذا المستوى

إلى كلا من ساهم من قريب أو من بعيد في سبيل نجاح هذا

العمل حتى ولو بكلمة طيبة

ألف شكر...

الفهرس

شكر و تقدير	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الصور	
مقدمة	**أ - هـ**
الفصل الأول : مشكلة البحث	
1-صياغة و تحديد المشكلة	11-7
2 - أهمية الدراسة	12-11
3 - اسباب اختيار الموضوع	13-12
4- أهداف الدراسة	15-14
5- الدراسات السابقة	26-15
الفصل الثاني : المدينة كمجال للدراسة	
1- تحديد مفهوم المدينة ومجال البحث فيها	
1-1/ المفاهيم المرتبطة بمفهوم المدينة	46-27
1-2/ المداخل النظرية لنشأة المدن	48-46
1-3/ مراحل نمو المدن	50-48
1-4/ مكونات المدينة	51-50
1-5/ وظائف المدن	52-51
2- الابعاد النظرية والإمبريقية لدراسة نمو المدن	
2-1/ بن خلدون والتنمية الحضرية	55-52
2-2/ النظرية الايكولوجية الكلاسيكية:	62-55
2-3/ النظرية الايكولوجية الحديثة:	67-63
2-4 / نظرية لويس ويرث:الحضرية كاسلوب للحياة	68
2-5/ نظرية المتصل الريفي ودراسة التغير الايكولوجي والثقافي	70-68
2-6/ نظرية جوبرج و تنوع المجتمعات	71-70
2-7/-النظرية الماركسية المحدثة	71
2-8/نظرية الثقافة الحضرية لـــ شبنجلر	72-71
2-9/ نظرية المدخل الإقليمي	73-72
2-10/ نظرية المدينة كنظام	74-73

3- نظريات تخطيط المدن :	
3- 1/ نظرية أقطاب النمو	78-76
3-2/ نظرية الموقع المركزي	79-78
3-3/ نظرية المدينة الشريطية	80-79
3-4/ نظرية المدينة الحدائقية	81-80
3-5/ نظرية المدينة الصناعية	82-81
3-6/ نظرية مدينة الغد	83-82
3-7/ نظرية المدن التوابع	83
3- المدخل النظري المعتمد للدراسة	89-83
4- أشكال التوسعات الحضرية وأثارها على المدن	
4-1/ أشكال التوسعات الحضرية	94-89
4-2/ آثار التوسع الحضري	96-94
5- عوامل النمو الحضري	99-96
6- اختلاف أنماط النمو الحضري بين المجتمعات الصناعية والنامية	104-99
7- **النمو الحضري في الجزائر: عوامله ــخصائصه**	
7-1/ عوامل النمو الحضري في الجزائر	110-105
7-2/ خصائص النمو الحضري في الجزائر	111-110
8- مشكلات النمو الحضري	114-111
10- آثار النمو الحضري في المجال الاجتماعي والعمراني	
10 -1/ في المجال الاجتماعي	116-115
10-2/ في المجال العمراني	118-117
خلاصة الفصل	118
الفصل الثالث : استراتيجية التنمية المستدامة	
1- **تحديد مفهوم للتنمية المستدامة**	
1-1/ رؤية تاريخية حول مفهوم التنمية المستدامة	124-123
1-2/ مفهوم التنمية المستدامة	129-125
1-3/ مبررات التنمية المستدامة	130-129
2- أبــعـادهـــا	
2-1/ البعد البيئي	134-131
2-2/ البعد الاقتصادي	138-134
2-3/ البعد الاجتماعي	140-138
2-4/ البعد التكنولوجي	142-140
3- مبادئ التنمية المستدامة	
3-1/المبادئ الأساسية	143
3-2/ المبادئ الفرعية	146-144

4- مؤشرات التنمية المستدامة	148-146
5- المبادئ الارشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	154-149
6- أهداف التنمية المستدامة	156-154
7- المراحل العالمية للتنمية المستدامة:	164-157
8- **تحديات ومعوقات التنمية المستدامة**	168-164
9- التنمية العمرانية-الحضرية المستدامة	176-168
خلاصة الفصل	177
الفصل الرابع : التعمير والسياسات الحضرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة	
1- التعمير والسياسات الحضرية في الجزائر	
1-1/ التعمير والتحضر في الجزائر ما قبل 1830	183-180
1-2/ التعمير إبان المرحلة الكلونيالية	194-183
1-3/ الارث الكلونيالي	196-194
2-التخطيط الحضري والتنمية	
2-1/ التخطيط	197-196
2-2/ أنواع التخطيط	201-197
2-3/ مقومات التخطيط وأهدافه	203-201
2-4/ مبادئ التخطيط	205-203
2-5/ أهداف التخطيط الحضري	208-205
2-6/ أبعاد التخطيط الحضري والمتطلبات الأساسية لتخطيط المدن	216-208
3- سياسة التخطيط والتهيئة العمرانية الوطنية بعد الاستقلال	228-216
4- أدوات التهيئة الحضرية في الجزائر وسياسة التخطيط الشامل	
4-1/حوصلة للمخططات العمرانية	237-229
4-2/حوصلة لأدوات التهيئة والتعمير إلى غاية 1990	238-237
4-3/ أزمة المدينة الجزائرية والحاجة إلى سياسة حضرية جديدة منذ 1990	247-239
5- أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر	249-247
5-1/ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU	255-249
5-2/ مخطط شغل الأرض POS	261-255
6- أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية	266-261
7- عوامل توسع المجال الحضري لتحقيق التنمية المستدامة	
7-1/السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة	272-269
7-2/سياسة المدينة في اطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة	277-272
خلاصة الفصل	278

الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة	
1- مجالات الدراسة	
1-1/ المجال المكاني	300-279
1-2/ المجال الزمني	301-300
1-3/ المجال البشري	304-301
2- منهج الدراسة	306-304
3- أدوات البحث	313-307
الفصل السادس : نتائج الدراسة	
1- تحليل بيانات عن واقع المخططات العمرانية في مدينة بسكرة	
1-1/ قبل الغزو الفرنسي	315-314
1-2/ إبان الاحتلال الفرنسي	319-315
1-3/ غداة الاستقلال	322-319
1-4/ مرحلة ما بعد 1974	329-322
1-5/ مرحلة مخططات التقشف(1978-1997)	337-329
2- نتائج الدراسة في ضوء الطرح النظري و المنهجي	
2-1/ عرض ومناقشة نتائج التساؤلات المطروحة	426-337
3- تحليل وتفسير النتائج	
3-1/ تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الأول	430-427
3-2/ تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الثاني	431-430
3-3/ تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الثالث	433-431
3-4/ تفسير وتحليل النتائج العامة	436-433
الخاتمة	442-438
قائمة المراجع	465-444
الملاحق	

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يمثل متغيرات لقياس التحضر حسب "**ردفيلد**"	64
02	يبين الهجرة في الجزائر بعد الاستقلال	104
03	المراحل التاريخية لفكرة التنمية المستديمة	131
04	الأهداف المختلفة للتنمية المستديمة	161
05	مختلف المناهج المعتمدة في التعمير حسب بيار لاباص	199
06	النصوص والمواثيق القانونية الاستعمارية بالجزائر	204
07	حوصلة التجربة الجزائرية في ميدان التخطيط الوطني حتى 1989	237-236
08	أهم القوانين الجزائرية المتعلقة بالتعمير من 1962 إلى 1990	239-238
09	قيمة التساقط بمدينة بسكرة	289
10	كمية تساقط الأمطار بمدينة بسكرة خلال سنة 2011	290
11	كمية تساقط الأمطار بمدينة بسكرة خلال (20 سنة)	290
12	درجات الحرارة بمجال الدراسة سنة 2011	290
13	معدل الرطوبة بمدينة بسكرة سنة 2011	290
14	معدل قوة الرياح بمدينة بسكرة	291
15	عدد سكان مدينة بسكرة خلال الفترة 1977– 2008	292
16	عدد سكان مدينة بسكرة خلال الفترة 2008–2028	300
17	قيمة الكثافة السكانية بلدية و ولاية بسكرة في سنة 2008	300
18	الفئة العمرية لسكان بلدية بسكرة خلال سنة 2008	301
19	نسبة توزيع السكان العاملين بالمدينة خلال سنة 2008	302
20	توزيع المناصب المنشأة بولاية بسكرة خلال سنة 2011	304
21	أفراد عينة الدراسة	313
22	البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة	314
23	المخطط العمراني المُعد سابقا تناسب مع آفاق توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة	352

24	الجوانب التي ركزت عليها المخططات العمرانية السابقة	354
25	أخذت هذه المخططات بعين الاعتبار في تنمية المدينة	356
26	ما تقدمه هذه المخططات العمرانية يضمن استدامة المشروعات بمدينة بسكرة	359
27	يتم تطبيق أدوات التهيئة والتعمير	371
28	تطبيق أدوات التهيئة والتعمير يتوافق مع نصوصها وتوجيهاتها	373
29	درجة يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU الواقع المحلي للمدينة بعين الاعتبار	374
30	امكانية تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال الحضري للمدينة	377
31	ما مدى تطبيقه فعليا	379
32	قدم مخطط PDAU السابق نتائج ساهمت في تنظيم توسع المجال الحضري الحالي للمدينة	381
33	المعطيات التي يستند لها مخطط شغل الأرض POS لمدينة بسكرة	374
34	تعديل مخطط شغل الأرض بناءا على مستجدات تنموية بالمدينة	376
35	الإسهامات التي تقدمها أدوات التهيئة والتعمير في توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة	378
36	أدوات التهيئة والتعمير يمكن أن نحقق تنمية مستدامة بمدينة بسكرة	381
37	تنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة	383
38	من هم المتدخلين المحليين	385
39	مساهمة مختلف المشاريع التنموية المنجزة بالمدينة إلى ظهور المشكلات البيئية	387
40	مراعاة مختلف المخططات العمرانية الطابع البيئي للمشروعات	388
41	توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع	389
42	تكفل المؤسسات الرسمية بمهمات التالية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة	390

43	درجة فكرة التنمية المستديمة حاضرة في أذهان مخططي ومنفذي المشاريع التنموية	391
44	مدى يتم تطبيق سياسات التنموية المسايرة للتنمية المستديمة على أرضية الواقع العملي	392
45	امكانية استخدامها في المخططات التنموية:PDAU ، POS	392
46	من يقدر الحاجة إلى المراجعة و التعديل	395
47	المراجعة بسبب اغفال بعض الجوانب	398
48	سبب وجود اختلالات بالمخطط الأول	400
49	العيب حسب رأيكم فيما يكمن	403
50	المراجعة ساهمت في إعادة التوازن والتوزيع في الهياكل القاعدية وتسيرها بصفة عقلانية	405
51	توزيع المساحات حسب القطاعات	407-406
52	تركز السكان في مجموع أحياء المدينة	410-409
53	المخططات الحالية جاءت للتخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية (بسكرة)	411
54	قطاعات التعمير لمدينة بسكرة لسنة 1998	411
55	المحاور الكبرى للتعمير حسب مساحتها بالنسبة لمدينة بسكرة	412
56	أهم صناعات المنطقة الصناعية بالنسبة لمدينة بسكرة	415
57	أهم صناعات منطقة التجهيزات بالنسبة لمدينة بسكرة	416
58	أهم صناعات منطقة الحضائر بالنسبة للمدينة	417
59	اعتبار المراجعة كوسيلة فنية تتولى تقديم المساعدة والاستشارة التقنية لصاحب القرار الجماعات المحلية (البلدية+الولاية)	418
60	مساهمة المخطط الحاليPDAU بإستراتيجية كفيلة لتنظيم توسع المجال الحضري يلاءم مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة	420

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مكونات التنمية المستدامة	137
02	الاجندة 21 فيما يخص تهيئة الاقليم والتهيئة العمرانية:	166
03	ملخص إجراءات إعداد PDAU	254
04	ملخص إجراءات إعداد POS	260
05	رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008	292
06	توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات	303

قائمة الصور :

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
01	التوسع العشوائي لمدينة الجزائر	90
02	التوسع التراكمي بمدينة موسكو	91
03	التوسع متعدد النوى لمدينة صنعاء	91
04	التوسع المتدرج لمدينة أبو ظبي	92
05	التوسع الشبكي لمدينة الرياض	92
06	التوسع المحوري لمدينة ميلانو	93
07	التوسع المخطط لمدينة دبي	93
08	خريطة اقاليم الجزائر حسب قانون 20/01	266
09	خريطة ولاية بسكرة	281
10	شبكة الطرق المارة بمدينة بسكرة	283
11	يمثل PDAU بسكرة 1998	361
12	مخطط شغل الارض لبلدية لبسكرة	363
13	توضح مناطق توسع مدينة بسكرة	398
14	خريطة تركز سكان حسب أحياء مدينة بسكرة	409
15	خريطة طرقات مدينة بسكرة	413
16	موقع المنطقة الصناعية بالنسبة للمدينة	415
17	موقع منطقة التجهيزات بالنسبة للمدينة	416
18	موقع منطقة الحضائر بالنسبة للمدينة	417
19	مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات:- بسكرة-شتمة-الحاجب	425

مقدمة

مقدمة :

يعتبر تخطيط المدن من التخصصات التطبيقية الأكثر تناولا بالبحث والدراسة في جميع الفروع العلمية، بالنظر إلى تعقد الظواهر الحضرية وتعدد المفاهيم والآراء حول المدينة، في هذا السياق وجد علم الاجتماع الحضري نفسه مقحما في دراسة المدينة من خلال مقاربات سوسيولوجية متعددة، على اعتبار ان تخطيط المدينة هو في نهاية الأمر تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتى أشكالها ومستوياتها، وتخطيط سلوكي يعبر عن متطلبات وحاجات اجتماعية للسكان في الزمان والمكان.

ويعمل التخطيط الحضري على إيجاد أحسن الظروف الفيزيقية والاجتماعية والمادية والاقتصادية لإنشاء المدن أو النطاقات الوظيفية للتوسع المجالي، ولقد تطور هذا التخصص منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على خلفية تطور المفاهيم والقيم والمقاربات والنظريات والتطور العلمي والتكنولوجي في مقابل التغير الاجتماعي المستمر للحياة الحضرية، ولتطبيق مختلف السياسات الحضرية؛ لابد من الاعتماد على آليات أو أدوات تحدد مختلف الاهتمامات والتصورات.

و الجزائر أحد الدول التي تعاني مدنها من أزمة حضرية خانقة، نتيجة للنمو الديموغرافي الهائل الذي تعرفه، و قلة الهياكل القاعدية والإمكانات المادية الواجب توفيرها للقضاء على هذه الأزمة، رغم المجهودات المبذولة لحد الآن و كل ما تم تسخيره لذلك، لذا أصبح الحديث الآن عن دور العامل البشري في حل هذه الإشكالية مهما كان حجمها و طريقة مساهمته في ذلك باعتباره العنصر الأول في أي عملية تنموية.

فتواجه الجزائر على غرار المدن العربية العديد من التحديات التي تؤثر على التنمية والنمو العمراني حيث تشكل هذه المدن البؤرة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتستقطب معدلات عالية من النمو السكاني والعمراني ، الأمر الذي يتطلب التصدي لمشكلات النمو السريع وغير المنظم والعشوائي للمدن، كما وأن مؤسسات التخطيط والتنمية العمرانية

والمحلية تعاني الكثير من التجاوزات في مشروعاتها، ومن هنا يأتي دور الدراسات الحضرية ومؤشرات التنمية في إعداد مخططات استراتيجية تعتمد على المعلومات والإحصاءات والبيانات الحقيقية لإعداد المشروعات التنموية للمجتمعات الحضرية .

فالسياسة الحضرية في الجزائر، ومن خلالها أدوات التعمير كانت دوما تعبيرا مباشرا للسياسة العامة والإيديولوجية السائدة وإستراتيجية السلطة في مواجهة المتطلبات الاجتماعية، قبل أو بعد الاستقلال، واعتبارا لطول الفترة الاستعمارية؛ فإن أدوات التعمير في الجزائر شكلت على غرار الظاهرة العمرانية، إرثا تشريعيا وثقافيا مع كل ما تحمله من إفرازات متعددة الأوجه، استمرت إلى نهاية الثمانينات.

فأدوات التعمير ضمن هذا الإطار، تسعى من خلال وضع النماذج والديناميكية الإجتماعية، إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والحضرية داخل المدن والتجمعات السكانية، عبر ترجمة فعلية لهذه المتطلبات والحاجات حاضرا ومستقبلا لتحقيق التنمية المستدامة.

وتجد هذه الأدوات فعاليتها ونجاعتها من خلال التكامل الوظيفي والعلمي بين ضرورة الإعتماد على الحقائق الميدانية من جهة، والتطبيق المعقلن لها عبر استشراف مستقبلي بواسطة آليات تنفيذية تسهر على تفعيلها من خلال المشاركة الجماعية للفاعلين الاجتماعيين المعنيين بطريقة أو بأخرى بأدوات التهيئة والتعمير.

وعلى اعتبار أن أدوات التعمير السارية المفعول (المخطط التوجيهي ومخطط شغل الأرض) هي آليات للتسيير والتنظيم الحضريين، فإنها جاءت كنتيجة لتغيرات عميقة للمجتمع الجزائري، غيرت كثيرا من الفهم والمقاربات في سعيها لتحقيق التنمية الحضرية تماشيا لبلوغ التنمية الشاملة والمستدامة، وكإستراتيجية جديدة اعتمدتها الجزائر في إعداد نقلة نوعية للمجتمع نحو التقدم والرفاهية الفردية والجماعية داخل المدن والتجمعات السكانية، وبعدما أثبتت الوقائع فشل السياسات السابقة وتراكم الأزمات، ولبلوغ هذه الأهداف الإستراتيجية، كان الاهتمام منصبا منذ البداية على إرساء سياسة حضرية من خلال أدوات التعمير، تكون فيها روح المسؤولية والعقلانية والرقابة المستمرة والمتواصلة للأهداف والخطط، الضامن الرئيسي والمحرك الديناميكي لتحقيق التنمية الحضرية.

إن هذه الدراسة تركز على جانب دقيق و فعال في عملية تنظيم و توجيه نشاطات و وظائف المدن، ومعرفة الإجراءات والقرارات الوطنية التي تتبناها الدولة لتنمية مجال المدن وذلك بتنظيم استعمال الأفضل للأرض، وكذا تسيير وتخطيط وتنظيم المجال الحضري، وبالتالي المساهمة في ضبط التوسع الحضري وكذا المحافظة على التراث العمراني من أجل الانسجام والتناسق بين المراكز ، وكذا رسم أفاق التوسع ومحاولة إيجاد حل للأزمات الحضرية وبالتالي محاولة التحكم في التوسع العمراني المنظم، وذلك بتنشيط كل وظائف التنمية خاصة و نحن نلاحظ الحالة المزرية التي آلت لها مدننا نتيجة انعدام المسؤولية، هذا ما أدى إلى إهمال المجال الحضري و نتيجة لذلك اندثرت هوية المدن الجزائرية.

إن المواضيع التي تناولت المدينة بالدراسة تنوعت و اختلفت من علم لآخر، ومن تخصص إلى آخر، و قد كان الاهتمام في مجمل هذه الدراسات بواقع هذه المدينة وما تتعرض إليه من تغيرات و تحولات، و ما يحدث فيها من ظواهر و سلوكات، و التي كان لها آثارها المباشر على الشكل العام و الهيكل الأساسي للمدن، أو بالأحرى للمجال الحضري.

وبالتالي سعينا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية ونجاعة عوامل التوسع في المجال الحضري التي تضمنت الأدوات العمرانية، أمام الإفرازات السوسيولوجية والاقتصادية والإيكولوجية والثقافية للمجتمعات الحضرية المحلية؛ كالتوسع العشوائي للمدن وأزمة السكن المستمرة، وضعف الخدمات ونقص الهياكل والمرافق، وازدياد وتيرة البطالة والكثافة السكنية والسكانية العالية، والمشاكل الحضرية...الخ، والتي أبقت السلطات المحلية عاجزة تماما عن إيجاد الحلول المناسبة، وضمن هذا الإطار، جاءت محاولتنا هذه تتناول،: **توسع المجال الحضري من أجل تحقيق مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة.**

من خلال أبعاد السوسيولوجية والحضرية ولتحقيق هذا المسعى، قسمت الدراسة إلى سبعة فصول، يتناول الأول منها مبررات اختيار الموضوع والمشكلة البحثية وأهداف الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، ثم تناولنا بدراسة الدراسات السابقة والمشابهة التي تخص موضوعنا للكشف عن المقاربات المختلفة للموضوع والعلاقات الوظيفية فيما بينها.

أما الفصل الثاني، فلقد حاولنا من خلاله التعرض إلى أهم المداخل النظرية لدراسة المدينة باعتبارها مجالا للدراسة السوسيولوجية والإحاطة بأهم جوانبها من خلال التوقف عند أهم تعاريفها

و المداخل النظرية التي تناولت نشأتها، وأهم الوظائف التي تقدمها من خلال مكوناتها، وحتى نضع لأنفسنا الخلفية النظرية لمقاربة الموضوع، ومحاولة فهمه من خلال المشكلة البحثية التي طرحناها، تطرقنا بعدها إلى مختلف النظريات الإيكولوجية والمدارس المختلفة المرتبطة بدراسة نمو المدن وبالتخطيط الحضري، وخلصنا إلى الإطار التصوري للدراسة من خلال كل ذلك.

أما الفصل الثالث، فلقد حاولنا من خلاله التعرض إلى أهم المداخل النظرية بتوضيح مفهوم التنمية المستديمة بإبراز أهم الأطر النظرية الموجهة لها وأبعادها ومبادئها وأهدافها، ثم ننتقل إلى المراحل العالمية لاهتمام بها ثم خلصنا إلى إبراز التنمية العمرانية المستدامة.

في فصلنا الرابع انصب اهتمامنا على تناول ظاهرة التعمير والسياسات الحضرية في الجزائر من خلال البعد التاريخي لها وتراكم التجارب والتدخلات قبل وبعد الاستقلال ودور الرواسب الماضية في انتاج المدينة الجزائرية وتفاقم ازمتها في ضوء التحولات السوسيولوجية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وفي ضوء أزمة المدن عبر أنحاء العالم كنتاج لظاهرة التعمير والتحضر.

وجاء الفصل الخامس في هذا الجزء نتطرق إلى الإطار المنهجي للبحث حيث نحاول تقديم و تعريف بمجالات الدراسة مكانيا وزمانيا، ثم نعرض المنهج المتبع لتقديم وتحليل هذه الدراسة و مدى مساهمته في توضيحها، إضافة إلى عرض للأدوات المنهجية الملائمة لطبيعة الموضوع و تبرير اختيارها مع توضيح ذلك من خلال ربطها بتساؤلات الدراسة،

أما الفصل السادس : هذا الفصل مقسم إلى جزئين :

الأول: هو الدراسة الميدانية بأكملها من خلال تدوين ما تم التوصل إليه من بيانات و معلومات و ملاحظات عن طريق أدوات البحث المنهجية.

الثاني: نعرض فيه نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات التي تم صياغتها و الطرح النظري الذي تم عرضه و توضيحه، وبذلك فتح بخصوصه آفاقا جديدة للبحث والدراسة العلمية.

وكانت فكرتنا الأساسية هي التالي؛ فبدل أن نطرح اقتراحات وتوصيات جاهزة على الطريقة الكلاسيكية، ارتأينا أن نقدم بديلا أكاديميا وبحثيا، يتمثل في فتح نقاش علمي جديد حول قضايا مصيرية بالنسبة للتنمية الحضرية في الجزائر وهي :التهيئة العمرانية وعلاقتها مع التهيئة الإقليمية، وأثار الرواسب الكولنيالية بعد الإستقلال، في تجدر ازمة المدن الجزائرية.

كما تطرقنا إلى ضرورة مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والمواطن في إنتاج المدينة ودور هذه الأخيرة في انتاج الإنسان الحضري، وقضية التقييم الموضوعي و المتواصل للسياسة الحضرية في الجزائر ومن خلالها ادوات التعمير بعد مرور خمسة عشر سنة من ظهورها .هذا إلى جانب، الدراسة الواقعية والمدروسة لمشكلة العقار في الجزائر، على ضوء المتغيرات الجديدة للمجتمع .كما حاولنا، طرح فكرة التهيئة العمرانية في علاقتها مع التنمية المستدامة، كمفهوم جديد اصبح يتداول في كل الخطط والإستراتجيات التنموية على المستوى الدولي، في علاقتها مع تطور نظام المعلوماتية والاتصالات ونظام العولمة، الذي أصبح جزءا من الحقائق المرتبطة بالمدينة والتنمية الحضرية عبر مختلف البلدان.

وهذه الأفكار والقضايا التي طرحت في هذه الدراسة، هي في الواقع مقياس حقيقي، لقدراتنا الفكرية والبشرية والمادية، أمام تحديات العولمة والتخلف وتحقيق التنمية الحضرية والاجتماعية التي ينشدها كل منا في جزائر الألفية الثالثة.

الفصل الأول : مشكلة البحث

1- تعريف وتحديد وصياغة المشكلة

2- أهمية الدراسة

3- أسباب اختيار الموضوع

4- هدف الدراسة

5- الدراسات السابقة

نالت قضية التحضر اهتمام الكثير من العلماء والباحثين في الدراسات الحضرية بصفة عامة والتوسع الحضري بصفة خاصة، وزاد الاهتمام في الآونة الاخيرة بشكل واضح بآثاره البيئية على كل الموارد، نظرا للزيادة الملحوظة في عدد السكان ، الأمر الذي تسبب في ظهور العديد من المشكلات، فلقد ادى اتساع النمط الحضري إلى ظهور العديد من المدن والمراكز الحضرية، إلى انبثاق مجموعات من الظواهر ذات الطبيعة الحضرية التي تؤثر مباشرة في أنماط التوسع الحضري، ودرجته واتجاهاته، وسماته، وما نجم عنها من مشكلات في أي مجتمع من المجتمعات.

1- صياغة وتحديد المشكلة:

إن النمو السكاني للمدينة يتطلب توسع في استعمالات الاراضي، يفرض عليها استمرار في التوسع الذي من المتوقع أن يأخذ اتجاهات منتشرة مبعثرة وذلك لأسباب طبيعية وبشرية، حيث من الملاحظ أن النمو والتطور العمراني لمدننا الجزائرية خلال العقود الماضية كان عشوائيا، ويفتقر إلى أدنى مقومات التخطيط الفَعال، وقد أدى ذلك إلى وصول المدينة إلى حالة مثيرة للقلق من ناحية مساحتها وطبيعة امتدادها العمراني، الذي يشكو من عدم توزيع استعمالات الاراضي بشكل متوازن مما يؤدي إلى هدر للوقت والامكانات.

إذ أن ترجمة النمو السكاني تظهر في امتداد واتساع مساحات المدن، وتأتي أشكال الامتداد والزحف العمراني في بعدين اثنين وهما البعد الأفقي والرأسي، وتعتبر البعد الأول الأكثر أهمية وتأثيرا في بيئة المدن وذلك لما يصاحبه من تأثيرات في البيئة المحلية، أما البعد الثاني والمتمثل بالبعد الرأسي فإنه يؤثر بشكل وبطريقة أخرى، وينتج عن الاثنين البحث عن زيادة مساحة الأراضي الحضرية إلا أنهما يعملان بخطوط متقاطعة فأحدهما وهو الأفقي يأكل الأرض، بينما يأكل الثاني الهواء حيث يتمدد باتجاه عمودي، فالتوسع والامتداد الأفقي غالبا ما يأتي على حساب الأراضي الزراعية كما يؤدي إلى تلوث البيئة المحلية ، أما التوسع الرأسي للمساحات الحضرية فهو يتم على حساب الهواء والعناصر الطبيعية الأخرى، إذ يؤدي إلى تشييد المباني المرتفعة والمتعددة الأدوار .

من جهة أخرى يأتي التوسع العمراني في الأراضي الحضرية بأشكال ومظاهر معينة من الاستعمالات، يخضع لعوامل واعتبارات متغيرة بتغير هذه العوامل، حيث أن استعمال الأرض هو

تجسيد حي لتحركات السكان وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن أي تغيير بالسلب أو بالإيجاب يطرأ على علاقة الإنسان بالأرض التي يعيش عليها سيجد له صدى مباشرا على خريطة استعمالات الأرض.

وتنبع أهمية استعمالات الأرض من كونها تمثل واحدا من الموضوعات الهامة التي تواجه الكون، والتي تتمثل في تدهور العلاقة بين السكان والبيئة بوجهها البشري والطبيعي، وإذا كانت هذه العلاقة بين طرفين فإن الإنسان هو الطرف الأهم حيث يمثل مصدر التأثير، إلا أن البيئة تشكل بعدا هاما ومؤثرا في تكوين حياة الإنسان.

إن مفهوم استعمال الأرض بالمدينة يمثل شكل وحركة وطبيعة استعمال السكان للأرض التي يعيشون عليها أو يتعايشون منها في إطار المكان الذي اتفق على اعتباره مدينة، إذ أن حركة ونشاط السكان هما المحددان لصورة الأرض في المدينة بل قد يمتد تأثيرها إلى ما وراء حدود المدينة، وعليه فالإنسان يشكل وفي آن واحد أداة التخطيط والتنفيذ كما أنه هو المستفيد أو المتضرر من رسم وتحديد معالم الصورة العامة لاستعمالات الأرض المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر مستفيدا أو متضررا من أي تغيير قد تتعرض له البيئة.

فالتوسع في المجال الحضري الذي يتمثل في نمو المدن مساحيا في إطار علاقة تحكمها اعتبارات كثيرة من أهمها معدل نمو كل من السكان والأنشطة الاقتصادية أولا، والظروف الطبيعية البيئية القائمة كالموقع الجغرافي وطبيعة الأرض ثانيا، وطبيعة القيم والمفاهيم الاجتماعية ثالثا، وبناء عليه يتأثر نمو وامتداد الرقعة الجغرافية للمدينة بالاعتبارات الثلاث السابقة، إلا أن مساحة المدينة تختلف عن عدد سكانها وذلك من حيث أن مساحة المدينة لا تتناقص أبدا، بينما قد يتناقص عدد السكان وبالتالي فإن أي توسع في الأراضي الحضرية لا يمكن لأي مدينة التراجع عنه تحت أي ظرف، بينما لا توجد جهة تستطيع منع حدوث تراجع في عدد السكان في المدينة.

يمكن اعتبار عملية التحضر مطلبا رئيسيا لبناء مشروع حضاري نهضوي متميز، عندما تكون أهدافها التخلص من معاناة السكان في الارياف والمناطق النائية، بتوفر مستلزمات الحياة الحضرية الحقيقية لهم، ولكن العملية –على ما يبدو– اختلفت وأدت إلى نتائج معوقة لإحداث تنمية مستدامة في هذه الدول، لذلك فإن البحث في العلاقة الترابطية الوثيقة بين ما يجري من

عمليات تحضر وإمكانية احداث تنمية مستدامة سينصب على طبيعة هذا التحضر ومقوماته ومشكلاته وخصائصه، وسينصب كذلك على بعض النتائج المتمثلة في هيمنة العواصم والمدن الرئيسية الكبرى، والتفاوت في ادوارها و أوضاعها وتوافر الخدمات فيها نسبة إلى الاوضاع في الأرياف والمدن الصغيرة الهامشية، فالنمو السكاني عجل في نمو دول العالم الثالث بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ومما رافق هذا النمو السريع نزوحا ريفيا معتبرا باتجاه المدن الكبرى باعتبارها مصدرا الإشعاع الاقتصادي، والتطور العلمي والاجتماعي، مما أدى إلى التطور العمراني اللامحدود و اللامتوازن، نتج على هذه الخاصية عدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات السكان و متطلباتهم من خلال انتهاجها لسياسات متباينة و متعاقبة في ميدان التنمية الحضرية والمستدامة، فاستمر التوسع العشوائي للمجالات الحضرية بطريقة غير منسجمة و من هنا تشوه الطابع المجالي للمدينة الجزائرية وتحولت إلى مجال غير متجانس.

ويحتاج لتحقيق هدف التنمية المستدامة إلى احراز تقدم متزامن في الابعاد (الاقتصادية – البشرية – البيئية – التكنولوجية) ، وهناك ارتباط وثيق بين هذه الابعاد المختلفة والإجراءات التي تتخذ من أحداها من شأنها تعزيز الاهداف في بعضها الآخر، لذلك نجم عن تزايد معدلات التحضر في المدن والتي حدثت في ظل غياب تخطيط بعيد المدى قائم على أسس علمية، مشكلات متعددة فيها منها على سبيل المثال: تأزم مشكلات السكن، وتدهور بناء المدن القديمة، وتخلف التخطيط وصعوباته، وتعقد مشكلات النقل والمواصلات وظهور مشكلات التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، وبروز مشكلات بيئية مستعصية، ومشكلات اجتماعية متعددة تصعب حصرها، علاوة على ما خلفت مشكلات التحضر مشكلات متعددة في المناطق المهجورة أو التي هجرها المتعلمون والمهنيون والعمال، ادت بدورها إلى تعطيل امكانية تطويرها وتنميتها بسبب انفاق معظم واردات الدولة على حل مشكلات المراكز الحضرية الرئيسية، حيث تصبح الاوضاع في هذه المدن الصغيرة والأرياف التي هجرها بعض سكانها غير قابلة لاستقطاب المستثمرين لإقامة مشروعات كبيرة أو متوسطة قادرة على جذب السكان وتثبيتهم فيها، هذا مع ضرورة الاشارة إلى ان المشكلة لا تكمن في التحضر وزيادة حجم المدن الكبيرة بل في

الاختلال في عدالة توزيع الخدمات والمرافق واقامة المشروعات والبنى التحتية، ومن ثم حرمان بعض مناطق الدولة من مستلزمات التنمية المستدامة.

وفي الحقيقة فإن الحديث عن المدينة الجزائرية، هو حديث عن المجتمع بكل مكوناته وخصائصه فالمدينة هي كيان ذو أبعاد عمرانية وسوسيولوجية واقتصادية وثقافية، في حين ان المجتمع هو نظام من العلاقات الإجتماعية يؤثر ويتأثر بهذا الكيان الفيزيقي ألا وهو المدينة، فالاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجا جديدا في تسيير المدن، وذلك لخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والاقاليم وكذا إلى إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية ... للمدينة، وكذلك لتدارك الفجوة واللاتوازن ما بين كل المناطق وتثمين الامكانيات من خلال السهر على تحقيق التنمية المستدامة في كل الفضاءات، وهذا خلال ضمان توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية وحماية ودعم ايكولوجي في اطار التنمية المستدامة.

ونظرا لحيوية الموضوع وللتعرف عن لأسباب والقلق المتزايد بأهمية المشكلة وخطورتها، تندرج إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي:

-هل توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة يساهم في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة ؟ .

حيث أنه هناك عوامل مرتبطة بالتوسع في المجال الحضري بصفة عامة عديدة ولها صلة بمختلف الجوانب، إلا أن العوامل الأساسية تتصل بالمخططات العمرانية من خلال عمليات التخطيط والسياسات المهيكلة في إطار أدوات التهيئة والتعمير ، باعتبارها عوامل شائعة في نمو المجتمعات الحضرية وتوسعها خاصة في البلدان النامية كما أن غالبية المدن فيها تتميز بغياب التخطيط وانتشار المناطق المتخلفة ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مهام ودور هذه العوامل من خلال إجراء دراسة ميدانية للهيئات والمؤسسات المسؤولة على عمليات التخطيط ، ومن خلال ما توصلت إليه من إجراءات و دراسات ومحاولة لتخطيط للمدينة من اجل التحكم في نموها وتوسعها ، لضمان الاستدامة للمشروعات بها من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

سنحاول انطلاقا من التساؤل الرئيسي إبراز كل الجوانب التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- هل ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يضمن استدامة للمشروعات بالمدينة ؟
- هل تأخذ الأدوات العمرانية الأبعاد البيئية التي تحقق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة؟
- هل ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة بالمدينة ؟

2 – أهمية الدراسة :

لأهمية المواضيع التي تهتم بتنظيم و تسيير المجال الحضري أي المدينة و هياكلها و النشاطات و الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، سوف نحاول عرض أحد هذه الأعمال من أجل إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي تفيدنا في موضوعنا من أجل معرفة مدى مقاربتها لها كذلك.

1. إلقاء الضوء على السياسة التخطيطية التي طبقت بمدينة بسكرة وتأثيرها على السياسة التنموية.
2. لفت انتباه السلطات الرسمية وغير الرسمية للمشكلات بالمدينة من أجل تحقيق التنمية المستديمة المفقودة.
3. هذه الدراسة تقع ضمن اختصاص علم اجتماع حضري الذي يتناول بالبحث كل الأساليب والطرق للوصول بالمدينة إلى تحقيق تنمية حقة و فعالة، و من خلال هذا الجزء و هو موضوع الدراسة نوضح مدى أهمية كل الوظائف التي تقدمها المدينة لمواطنيها، و مدى أهمية هؤلاء الأفراد كمسيرين أو كأعضاء مساهمين في تنظيم مدينتهم.
4. دراسة ملامح التوزيع المكاني لأنماط استخدامات الأرض التي تؤثر سلبا او ايجابا في تحديد محاور التوسع الحضري والعمراني للمدينة.

5. ومع التطوير والنمو السريع فإن المدن تحتاج إلى خطط حضرية استراتيجية تنموية تعتمد على معلومات ومؤشرات حضرية دقيقة.
6. حث الدولة على تحقيق أهداف الألفية والإسراع فى معدلات الانجاز لمقابلة هذه الأهداف حسب التوقيتات المحددة لها.
7. تبدوا أيضا أهمية الموضوع في تغيير الدولة لسياستها العمرانية منذ 1989 والقيام بجملة من الإصلاحات قصد حل المشاكل التي تعرقل تطور العمراني والحضري من جميع النواحي(السكن، البناء غير الشرعي،الخدمات...إلخ)
8. إدراك أهمية الموازنة بين عوائد التنمية وأهدافها وبين أخطار انتهاك حدود الاستدامة.

3- أسباب اختيار الموضوع :

من الطبيعي أن لكل موضوع أسباب ينطلق منها وأسباب اختيار موضوعنا الحالي، تتحدد وفقا للخطة المنهجية المعتمدة، وتتدرج جملة من الدوافع و المبررات التي أثارت لدينا هذه الدراسة أهمها :

1) إن اختيارنا لموضوع " التوسع في المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة" كمجال حيوي للدراسات الأكاديمية والبحوث المختلفة التي تعني بالمدينة والحياة الحضرية، ما دفعنا إلى محاولة إبراز البعد السوسيولوجي في السياسة المنتهجة للمشاريع التنموية ، الذي كان غائبا في معظم الأطر النظرية و الدراسات السابقة له، من أجل تقصي ودراسة الحقائق المرتبطة بالإيكولوجية البشرية والمجتمع الحضري والمشاكل الحضرية والسياسات المختلفة للتخطيط والتحضر

2) التوسع العمراني المتنامي لمدينة بسكرة أثر سلبا على تسيير المجال؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة العمرانية وأحياء سكنية غير مخططة شوهت النسيج العمراني الكلي للمدينة وصعّبت من عملية التحكم في توسعها.

3) سرعة التقدم و التطور التكنولوجي الذي تعرفه معظم الدول و تمكنها من إيجاد عدة سبل لحل مشكلة "التوسع في المجال الحضري **ومشروعات التنمية المستدامة**" في مدنها،

بالاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة لها و بالاعتماد على الموارد البشرية والمادية من جهة والسياسات التنموية من جهة أخرى.

4) إن الوضعية الحالية التي وصلت إليها مدينة بسكرة من توسع عمراني هائل ظهرت آثاره في نقص الوعاء العقاري وفي بروز عدة احياء فوضوية أعاقت النمو الطبيعي للمدينة؛ مما أثقل كاهل الجماعات المحلية في تسيير شؤون هذه المدينة؛ الامر الذي دفع إلى إعادة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في أقل من (10) سنوات.

5) وجود اختلالات في التخطيط العمراني وفق المشروع القائم (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير – مخطط شغل الأراضي : PDAU–POS) الذي لم يساير النمو العمراني المتسارع للمدينة؛ الامر الذي ادى إلى مراجعة هذا المشروع بعد مرور أقل من عشر سنوات فقط.

6) وأمام هذا العبء الكبير المتمثل في النمو السكاني المتسارع (النمو الطبيعي لسكان المدينة والوافد من الأرياف والبلديات المجاورة)، وفي ظل سوء تسيير الوعاء العقاري يأتي موضوع بحثنا كمحاولة للتعرف على عوامل توسع المجال الحضري وانعكاساته على تسير المدينة، ملفتا انتباه المسؤولين المحليين بخطورة الوضع على البيئة العامة للمدينة وعلى إمكانيات تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

7) عدم التوصل إلى إيجاد سياسات واضحة لتسيير المجال الحضري مستمدة من حاجيات المدن التي تحدد أهدافه و تحدد معالمه و أهم محتويات الدراسة المكلفة بوضع هذه السياسات.

8) عدم التماس وجود تنسيق بين التخطيط الحضري و المكلفين به و مجال تطبيقه أي المدينة ما أثار لدينا دافعا لكشف السبب في ذلك.

9) إن كل دولة وانطلاقا من استراتيجياتها الوطنية وإمكانياتها تعمل جاهدة على وضع سياسات حضرية تعتمد بالأساس على إنجاز أدوات التهيئة والتعمير على المديين القريب والمتوسط والبعيد في إطار خطط تعمل على معالجة مختلف المشاكل الحضرية الآنية والمتوقعة مستقبلا.

4- أهداف الدراسة :

تسعى كل دراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف للوصول إلى هذه الأهمية لابد من هدف نسعى لتحقيقه ألا وهو :

- محاولة التعرف على اتجاهات ومحاور النمو الحضري والعمراني للمدينة وتحديد أنماطه وخصائصه وكذلك محاوره الرئيسية في كل قطاعات المدينة .
- التعرف على إمكانات الوضع الحالي ووضع تصورات أفضل للنمو العمراني المستقبلي للمدينة بما يتناسب والإمكانات المتاحة لتجنب الآثار السيئة الموجودة حالياً وسلبيات النمو القائم.
- التعرف على أهم العوامل التي أثرت في نمو وتوسع المجال الحضري بالمدينة وتركيبها الداخلي وبالتالي تكوين هيكلها العمراني وتقييم هذه العوامل لإبراز ما تضمنته من سلبيات أدت إلى تشويه بعض مظاهر النمط العمراني بالمدينة بما يسمح بإعادة دراستها ومعالجة مثالبها لتجنب مشكلات النمو العمراني الحضري الحالي.
- محاولة إبراز التركيب الداخلي والتركيب الوظيفي للمدينة بصورة تفصيلية ، وذلك من أجل تحديد أفضل التوزيعات لهذه الأنشطة وتنميتها، بتوزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المنطقة، مع عدالة في التوزيع بين كل المناطق.
- التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها مناطق النمو والتوسع الحضري والعمراني في المدينة وأوجه القصور فيها، وطرح بعض الحلول والمقترحات لحل هذه المشكلات بما يسهم في تطوير وتنمية في توسع المجال الحضري للمدينة في ضوء دراسة منهجية موضوعية .
- وضع تصور عام للتخطيط العمراني المقترح لما تتطلبه المرحلة القادمة من نهضة عمرانية شاملة في إقليم جنوب الجزائري بصفة عامة ومدينة بسكرة بصفة خاصة.
- تحديد أهم مناطق التوسع في المجال الحضري المستقبلي طبقاً لاعتبارات وإمكانات متعددة بالمدينة، من أجل تحقيق تنمية عمرانية والاقتصادية–الاجتماعية بكل المناطق، ومُساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان.

- السعي إلى وضع النماذج والديناميكية الاجتماعية، إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والحضرية داخل المدن والتجمعات السكانية، عبر ترجمة فعلية لهذه المتطلبات والحاجات حاضرا ومستقبلا في اطار التنمية المستدامة.

5-الدراسات السابقة والمشابهة:

من أجل بناء موضوع دراستنا هذه وزيادة في إثرائها لابد من دليل يرشدنا ابتداء من الإطار النظري والمفاهيمي، مرورا بمناهج الدراسة ووقوفا عند أهم الصعوبات التي اعترت البحوث السابقة، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية يمكن مقارنتها بالدراسات السابقة لمعرفة مكان وموقع الدراسة الجديدة، لهذا سنحاول التطرق لبعض الدراسات المتشابهة التي سبقت دراستنا وعلى الرغم من النقص في تلك الدراسات التي تناولت نفس الموضوع، وهذا حسب اطلاعنا وإمكانياتنا والدراسات التي سنتناولها الآن فيها جوانب مهمة اعتمدنا عليها لبناء موضوع الدراسة وهي:

1) دراسات وطنية:

أ) الدراسة الأولى:

هي رسالة ماجستير تحت عنوان" **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية -مدينة الحروش نموذجا-**"من إعداد الطالب "رياض تومي" تخصص في علم الإجتماع الحضري جامعة منتوري قسنطينة بتاريخ 2006.

إذ حاول الطالب إبراز الحاجة الملحة لفهم مختلف الجوانب المتعلقة بالتخطيط وإشكالية التنمية الحضرية، وذلك للأهمية الكبيرة لميدان التعمير والتخطيط والسياسات الحضرية التي أصبح يكتسيها على المستوى الرسمي والإعلامي والأكاديمي، وبالتالي سعينا منه إلى معرفة مدى فعالية ونجاعة أدوات التهيئة والتعمير في السياسة الحضرية، من خلال أبعادها السوسيولوجية والحضرية، حيث تنقسم الدراسة إلى سبعة فصول:

يتناول الأول الإطار النظري والتصوري للدراسة ، أما الفصل الثاني فلقد حاول من خلاله التعرض إلى أهم المداخل النظرية والإمبريقية لدراسة التعمير وأدواته في علاقتها بالتنمية الحضرية، وحتى يضع الخلفية النظرية لمقاربة الموضوع، ومحاولة فهمه من خلال المشكلة البحثية التي طرحها، وفي فصلنا الثالث انصب اهتمامه على تناول ظاهرة التعمير والسياسات الحضرية في

الجزائر من خلال البعد التاريخي لها وتراكم التجارب والتدخلات قبل وبعد الإستقلال ودور الرواسب الماضية في انتاج المدينة الجزائرية وتفاقم ازمتها في ضوء التحولات السوسيولوجية والإقتصادية للمجتمع الجزائري، وفي ضوء أزمة المدن عبر أنحاء العالم كنتاج لظاهرة التعمير والتحضر.

وجاء الفصل الرابع ليبين الإطار المنهجي للدراسة بالتعرض إلى مجالات الدراسة، والمنهج المستخدم والأدوات المتبعة ،أما الفصل الخامس فلقد تطرق إلى خصوصية ظاهرة التعمير والتنمية الحضرية بمجال دراسته مدينة الحروش، ثم يأتي الفصل السادس ليتناول فيه تحليل طبيعة العلاقة بين ادوات التعمير والتنمية الحضرية مند أن اعتمدت هذه الأدوات بالمجال المعني.

هذا ويجيء الفصل السابع والأخير حاملا لنتائج الدراسة التي خلص إليها على ضوء الفروض والدراسات والبحوث المشابهة، ليعرج بعدها على موقعها الراهن من النظرية الحضرية والقضايا الكبرى التي تثيرها وفتحت بخصوصها آفاقا جديدة للبحث والدراسة العلمية.

وقد تضمنت الدراسة الفرضيات التالية:

1-الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق المعقلن لأدوات التهيئة والتعمير وبين طبيعة التنمية الحضرية.

2 -الفرضيات الجزئية:

- هناك علاقة ارتباطية بين إعداد أدوات التعمير المستند إلى الحقائق الميدانية وبين طبيعة التنمية الحضرية.
- يرتبط مستوى ووعي الهيئات التنفيذية بمدى تطبيق وفعالية أدوات التهيئة والتعمير.
- هناك علاقة ارتباط بين الرقابة والمتابعة وبين تطبيق البرامج التنموية.

ولأجل تحقيق هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على منهج يتلاءم وموضوعها وهو منهج المسح بالعينة والمتمثل في الإطارات والخبراء والمصالح التقنية المختلفة بمدينة الحروش وعددها 11 فردا، وتم الاستعانة بأدوات بحثية اساسية هي الملاحظة والمقابلة والسجلات والوثائق، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، واستخلص الباحث عدة نتائج توصل من خلالها إلى التحقق من فرضياته على النحو التالي:

- يؤدي الإعداد الجيد لأدوات التهيئة والتعمير المستند إلى الحقائق الميدانية إلى زيادة وتيرة التنمية الحضرية.
- يرتبط مستوى ووعي الهيئات التنفيذية بمدى تطبيق وفعالية أدوات التهيئة والتعمير.
- هناك علاقة ارتباط بين الرقابة والمتابعة وتطبيق البرامج التنموية عبر أدوات التعمير.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن التخطيط الحضري عموما هو المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المقصودة، بل إنه القاعدة النموذجية لذلك ان الحقيقة الاساسية بخصوص أدوات التعمير في الجزائر هي ذاتها :أن التنمية الحضرية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التطبيق الصارم والفعال لأدوات التعمير في الميدان.

ب) <u>الدراسة الثانية:</u>

هي رسالة ماجستير معنونة بـ" **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر–مدينة باتنة نموذجا** " من إعداد الطالب" عقاقبة عبد العزيز " تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة جامعة باتنة ،للسنة الجامعية2010.

حاول الباحث دراسة و تحليل مختلف السياسات القطاعية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر خاصة بمدينة باتنة والقيام بجملة من الإصلاحات قصد حل المشاكل التي تعرقل تطور العمران من جميع النواحي (السكن، البناء غير الشرعي، الخدمات...إلخ)، وبظهور التقنيات الحديثة ذات العلاقة بالتسيير العمراني (كثورة المعلومات،و مدن المعرفة)، ومدى الاستفادة منها في هذا المجال تسيير السياسة العمرانية، وقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول: أولا الاطار المفاهيمي للدراسة وذلك بتقديم مختلف المفاهيم ذات العلاقة بالعمران والسياسة العمرانية ، وتحديد المدارس التسييرية في الادارة العامة، وكذا إبراز فواعل وأساليب التسيير السياسة العمرانية.

وثانيا التطور التاريخي للسياسة العمرانية في الجزائر، من خلال التطرق إلى سياسات التهيئة العمرانية والاسكان، العقارية والفلاحية، أما ثالثا: تناول فيه تسير السياسة العمرانية للمدينة من خلال مخططات التهيئة العمرانية بالخصوص بمدينة باتنة.

وقد تضمنت الدراسة الفرضيات التالية:

1–قد تتعدد وتزداد المشاكل العمرانية إذا كان التسيير غير عقلاني.

2–التسيير العمراني لمدينة باتنة افتقر منذ البداية إلى العوامل الفنية والمالية والبشرية والعمرانية اللازمة.

3–آفاق التسيير العمراني لمدينة باتنة تبدوا أقل إشراقا في ظل غياب سياسة دقيقة ومحكمة.

واستخدم الباحث في الدراسة منهج تحليل المضمون وهذا لتحليل واستنتاج العلاقة بين التسيير والسياسة العمرانية، وللوصول إلى أثر هذه العلاقة من حيث نجاح أو فشل هذه الأخيرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات الدور الثانوي، واستخدمه أيضا المنهج التاريخي لوصف مراحل تطور السياسة العمرانية ، بما فيها مختلف الخطط والبرامج المعتمدة، منوه في كل مرة بالايجابيات والسلبيات المتعلقة بكل منها، والأسباب المرتبطة بالتحول من سياسة لأخرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ، وبالنظر إلى جملة المشاكل التي يعانى منها قطاع العمران في الجزائر في جوانبه المختلفة، حيث تم حصر العديد منها، أن السياسة العمرانية فشلت في بناء مدينة بالمواصفات الحديثة، ويرجع ذلك إلى أسلوب التسيير بالدرجة الأولى، فإن تسيير السياسة العمرانية في الجزائر هو تسيير غير عقلاني، مبني على النوايا، والمغالاة، بعيدا عن الرشادة، ولا يستند إلى معايير الكفاءة، والتنافسية، والانتاجية، أي انه لا يزال تسييرا وفقا للفلسفة التقليدية، والأنموذج الإداري التقليدي بمرتكزاته السلبية ، وهو السبب المباشر وراء فشل السياسة العمرانية، ومن خلالها السياسات القطاعية المتفرعة عنها :سياسة التعمير، التهيئة الإقليمية، السياسة العقارية، سياسة الإسكان والسياسة الفلاحية، ويستدل على ذلك أيضا من خلال الإصلاحات المتعاقبة والمتكررة ، وبالمقابل نلمس نتائج عكسية في الواقع ، ويمكن ربط هذا الفشل (السياسة العمرانية) أيضا بانعدام الاستقرار على مستوى الحكومات، (تغيير القوانين والبرامج والسياسات لأسباب ترتكز على الرغبات و الميولات...)، كل ذلك أدى إلى تدهور وضعية المدن الجزائرية التي تفتقر في المقابل إلى المفاتيح العمرانية العاكسة لنجاحها (السياسة العمرانية).

ج) الدراسة الثالثة:

هي رسالة ماجستير تحت عنوان" **التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض والمستقبل المطلوب، دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة** "، من إعداد الطالب:" مرابط عبد الرحمان خليل " تخصص هندسة معمارية ،جامعة بسكرة للسنة الجامعية: 2012.

حاول الباحث عرض وتحليل لفهم العلاقة بين معنى التخطيط العلمي المبني على أسس معرفية كفيلة بدمج انتشار أحياء مدينة، ودورها الوظيفي داخل النسيج العمراني الواحاتي، ولقد قسمت الدراسة إلى سبعة فصول: أولها تناول فيه المفاهيم الأساسية حول المدينة الصحراوية، والفصل الثاني تناول التوسع العمراني وخصائصه، أما الثالث تضمن الوظيفة العمرانية، أما الفصل الرابع ابرز فيه التخطيط العمراني وخصائصه، أما الفصل الخامس فتناول لأهم المقاربات التحليلية للعمران، أما الفصل السادس تم فيه تقديم حالة الدراسة ألا وهي مدينة بسكرة، أما السابع تناول دراسة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة .

وتتمحور الإشكالية العامة للدراسة حول:

- إلى أي مدى يلعب التخطيط الحضري دورا أساسيا في تخطيط الخدمات والمرافق الضرورية في المدينة الصحراوية أثناء عمليات التوسع لها ؟
- هل أساليب التعمير المستعمل حاليا أثناء عمليات التخطيط للتوسعات العمرانية للمدن الصحراوية تراعي الهيكل الوظيفي العام للمدينة ؟

ولأجل إبراز الدور الفعال للتخطيط الحضري وتأثيره في عمليات التوسع العمراني مع التركيز على موضوع تحسين توزيع الخدمات في منطقة بسكرة، تحقيق أهداف المرجوة اعتمدت الدراسة على منهج يتلاءم وموضوعها وهو المنهج الوصفي التحليلي من خلال استراتيجية لجمع المعلومات اعتمادا على البرمجية لنظام المعلومات الجغرافية للتعرف على مناطق ومواقع المرافق والخدمات الموجودة والمبرمجة في مدينة بسكرة، وتم الاستعانة بأدوات جمع البيانات بالوثائق والمخطوطات الكارتوغرافية، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، واستخلص الباحث نتيجة مؤداها بان التطور والنمو العمراني مرتبطان بالزيادة السكانية للمدينة، وبالتطور الحضري الديموغرافي نتيجة للتحولات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتجاري والصناعي...، وكذا

للخصوصية المكانية للمدينة، فلكل مدينة معيارها الخاص بكثافتها السكانية العامة والخاصة بكل حي والتي تتميز بها عن غيرها سواء كانت متغيرات صغيرة أو كبيرة.

2) الدراسات الاجنبية:

أ) الدراسة الرابعة:

هي رسالة ماجستير تحت عنوان" **استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس** " من اعداد الطالب: "**مجد عمر حافظ ادريخ**"، تخصص التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين للسنة الجامعية: 2005.

حاول الباحث عرض وتحليل وبناء تصور لرسم إطار عامل لاستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام لتوزيع استخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس وإيجاد منظومة خاصة بإدارة نظام المواصلات بشكل جيد وعادل وآمن.

لتحقيق الأهداف المرجوة فإن منهجية الدراسة ترتكز على سبعة محاور رئيسة، أولها مقدمة عامة ومنهجية الدراسة، أما الثاني تضمن المحتوى العام والنظري، والذي تناول بشكل أساسي مراجعة المفاهيم والنظريات والنماذج المتعلقة بتخطيط وتنظيم استعمالات الأراضي وشبكات المواصلات والتخطيط المستدام لكل منهما، أما الثالث الإطار المعلوماتي، وتناول فيه خلفية تاريخية وجغرافية واقتصادية وتخطيطية عن مدينة نابلس.

والفصل الرابع تضمن تخطيط استعمالات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس من خلال دراسة واقع تقسيم الأراضي في المدينة من حيث تطورها وتوزيع الاستخدامات وتصنيفها، أما الفصل الخامس احتوى تحليل استعمالات الأراضي والمواصلات في منطقة الدراسة، دراسة نقدية وتقييم لواقع تقسيم واستخدامات الأراضي والمواصلات من خلال تطور منطقة الدراسة عمرانيا وتخطيطيا.

والفصل السادس تناول استراتيجيات التخطيط المستدام في منطقة الدراسة، حدد منطقة في المدينة في طور النمو تم دراستها ميدانيا وتحليلها ومكن من اقتراح استراتيجيات التخطيط المستدام للمدينة من خلالها، أما الفصل السابع تناول فيه النتائج والتوصيات.

قامت هذه الدراسة بتحليل ودراسة الوضع الحالي لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، ولقد تم تحديد جزء من المدينة لتحليل وتطبيق مفاهيم الدراسة عليه، وتقع هذه المنطقة في أقصى الجزء الغربي لحدود بلدية نابلس حيث يقبع الحرم الجامعي الجديد لجامعة النجاح .

تمت الدراسة عن طريق توزيع الاستبيانات لاستطلاع آراء الناس سكان المنطقة ما يوازي 5% من كل شريحة، وعلى ذلك تم توزيع حوالي 370 استمارة توزعت كما يلي: توزيع العينة إلى شرائح طبقية ضمت كل من :سكان المنطقة وزوارها، معلمات وطالبات كل من مدارس كمال جنبلاط ورفيديا و فدوى طوقان ، موظفي شركتي الاتصالات الفلسطينية وجوال، جامعة النجاح الوطنية، جامعة القدس المفتوحة.

من النتائج والتوصيات التي تلخصت في أن عملية التخطيط المستدام لكل من المواصلات واستعمالات الأرض هي عملية متكاملة ترفد جوانبها المختلفة بعضها البعض فلا يمكن التفكير في استدامة أي منهما بمنأى عن الأخرى ودون أن يوازيهما استدامة للتكاليف والتخطيط ومناحي الحياة الأخرى، لذا لابد من وجود نظرة شمولية ، ووضع سياسات متناغمة من التخطيط المستدام في مختلف مناحي الحياة.

ب) الدراسة الخامسة:

هي رسالة دكتوراه تحت عنوان" **التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى**" من اعداد الطالب: " **مسلم كاظم حميد الشمري** "، تخصص جغرافيا، جامعة بغداد، العراق للسنة الجامعية: 2007.

إذ حاول الطالب إبراز تحديد أهم اتجاهات محاور التوسع الحضري لمحافظة ديالى ومراكزها الحضرية الكبرى خصوصا(مدينة بعقوبة وبلدتي المقدادية والخالص) بما سببه هذا التوسع من التجاوز على الاراضي المغروسة والزراعية وما نجم عن ذلك مشاكل اقتصادية واضرار بيئية، وتسليط الضوء على تطور البؤر الحضرية(الضواحي)المنتشرة حول تلك المراكز والتي ترتبط اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا معها، مع تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الحكومية التي أسهمت في ظهور وتوسع مدن التوابع(البينية) بين تلك المراكز الحضرية الكبرى نتيجة

لتباين قوى ومؤثرات الاستقطاب والانتشار والتي كانت السبب في نموها وازدهارها كشكل من اشكال التوسع الحضري لهذه المراكز ، وصولا لتحقيق هدف الدراسة في إحداث التنمية الحضرية والتنمية الشاملة في المنطقة.

ولقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول: أولها تناول الإطار النظري والتنظيمي للدراسة، أما الثاني تضمن المقومات الطبيعية والبشرية لمحافظة ديالى، والفصل الثالث تطرق إلى مراحل نشأة وتوسع المراكز الحضرية في محافظة ديالى، أما الرابع تناول تحليل العوامل المؤثرة في التوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، والفصل الخامس تضمن مراحل التوسع والامتداد الحضري واتجاهاته الرئيسية لبلدتي الخالص والمقدادية، والفصل السادس تم فيه مراحل التوسع والامتداد الحضري واتجاهاته الرئيسة في مدينة بعقوبة.

وتتمحور الإشكالية العامة حول الفرضيات التالية:

1/ان محاور التوسع والامتداد الحضري لمنطقة الدراسة (التي تقع فيها المراكز الحضرية الثلاث الكبرى) كان على محاور طرق النقل اكثر من امتداده على محور اخر وهي حالة صحية تضمن استمرار الحفاظ على الموروث البيئي المتمثل بالبساتين الشهيرة والمعمرة.

2/مثلت المستقرات الريفية بمرور الوقت مراكز حضرية حول مدينة بعقوبة والتي سرعان ما اصبحت ضواحي حضرية منتشرة حول المدينة.

3/النشاط الوظيفي الحضري لهذه المراكز لا ينحصر فقط في اتساع رقعتها الحضرية ولا في امتدادها على محاور النقل ولا حتى في مستقرات الضواحي، وإنما ظهر نمط اخر من أنماط النمو الحضري عكس مقدار النشاط الاقتصادي لهذه المنطقة ممثلا في مدن التوابع.

حدت منطقة الدراسة ببلدتي الخالص والمقدادية ومدينة بعقوبة ليس باعتبارها مراكز ادارية كبرى، بل على اعتبار ان عدد سكان كل منها لا يقل عن40 الف نسمة حسب احصاء عام 1977، كما اعتمدت الدراسة خلال مدة 1977–1997، لما شهدته المحافظة من تغيرات دراماتيكية كان لها الاثر في تغير شكل المنظومة الحضرية في المحافظة.

من النتائج والتوصيات التي تلخصت في أن تكون عملية التوسع والامتداد الحضري موجهة نحو الأراضي المكشوفة وغير الصالحة للزراعة، وضرورة المحافظة على مساحات البساتين الباقية

والمناطق الخضراء داخل المراكز الحضرية الرئيسة وحولها في المحافظات، ومراعاة ذلك عند أعداد ووضع التصاميم الأساسية لتلك المراكز الحضرية، باعتبارها تمثل رمزا لجمالية تلك المراكز، وحفاظا على البيئة النظيفة لها، علاوة على توفير الدعم المادي والبشري من امكانات مادية وصلاحيات قانونية واجهزة لدوائر البلدية في المراكز الحضرية كافة من اجل انجاح عملية التوسع والامتداد الحضري لتلك المراكز، مع ضرورة التعاون والتنسيق بين مديرية التخطيط العمراني ومديرية البلديات العامة في المحافظات مع الجهات المركزية الوطنية من اجل اعداد منظومة متكاملة، مع نشر الوعي التخطيطي لسكان المحافظة وحثهم على احترام الانظمة والقوانين التخطيطية لا سيما قانون التصميم الأساسي وعدم التجاوز على حرمة تلك التصاميم وتعريفهم بالعقوبات الصارمة في حال تجاوزهم على تلك القوانين.

وبعد التطرق لهذه الدراسات لنا أن نتساءل: كيف ساهمت هذه الدراسات في بناء موضوع البحث الذي نحن بصدد إعداده؟.

فعلى الرغم من قلة الدراسات التي تحمل نفس المستوى والتي يمكن أن تكمل نقائصها أو تستفيد من صعوباتها إلا أن هذه الدراسات ساعدتنا كثيرا على بلورة الموضوع من جميع جوانبه، خاصة الدراسة الأولى التي تناولت " **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية –مدينة الحروش نموذجا–**"، ضمن المنظور السوسيولوجي التي اتجهت إلى طرح مسألة التخطيط الحضري كمجال لفهم السلوك الاجتماعي داخل المدينة باعتبارها نظام اجتماعي دائم التغير كما سعت إلى اعتبارها مجالا يتشكل من خلاله المجال الحضري عبر متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئة.

فالتخطيط الحضري عبر أدوات التهيئة والتعمير هو المجال الأنسب لتشكيل المدينة ذات الأبعاد الثلاث؛ الوظيفية والخدماتية والجمالية، وهي ذاتها الراعي لتحقيق التنمية الحضرية بشتى أشكالها، انطلاقا من ترجمة الواقع المحلي والآفاق المستقبلية إلى حلول وبدائل قائمة على أسس علمية. لتحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا يتضح لنا أن أهمية التخطيط الحضري تنصب في اتجاه التحكم وتنظيم المجال الحضري مستقبلا، بمعنى آخر فإن التخطيط الحضري يهتم بوضع نماذج تحركها آليات أو ديناميكية اجتماعية،

ونؤكد بأن الباحث السوسيولوجي له دورا بارزا في صناعة مستقبل المدينة وتفعيل التنمية الحضرية عبر حلول وأطر مرجعية منطلق من فهم السلوك الاجتماعي في علاقته مع البيئة الحضرية.

أما الدراسة الثانية التي تمحورت حول " **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر–مدينة باتنة نموذجا**" ، من خلال لفت انتباه السلطات لضرورة العناية بالمدينة، من خلال التعرف على مختلف السياسات القطاعية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر عبر تاريخها، أي قبل فترة الاستقلال إلى يومنا هذا، فإن أي التغيير عمراني يؤثر بشكل كبير ويؤدي إلى غياب إستراتيجية واحدة، هي مواجهة مشاكل العمران التي تثقل المدينة الجزائرية خاصة في ظل غياب الرقابة على المستوى المحلي وما ينجم عن ذلك من تجاوزات ومشاكل، و محاولة تشخيص المشاكل العمرانية وكشف أسبابها، ثم المساهمة في تقيمها وإعطاء تصور للآفاق، يبقى القول أن مستقبل المدينة الجزائرية و لكي يمكن الرقي بها إلى مصاف المدن الحديثة يجب إعادة النظر في أسلوب تسيير الإدارة العامة، من جهة، ومن جهة أخرى وكعمل لا بد منه اعتماد وتجسيد مبادئ الحكم الراشد بالشكل الذي يضع حدا للفساد بكافة مظاهره، ومنه الفساد الإداري.

أما الدراسة الثالثة والتي ارتكزت على "**التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض والمستقبل المطلوب، دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة** "، ومما استفدنا من هذه الدراسة من جانب المعطيات العمرانية للتوسع الذي تشهده مدينة بسكرة والتي هي مجال دراستنا بالخصوص مع تحديد الأسباب والعوامل التي ساعدت وتساهم في توسعها، ولتحقيق النمو والتطور العمراني المستقبلي للمدينة وفقا الإستراتيجيات الخاصة بإعداد التصاميم الاساسية لمناطق التوسع لابد من إقرار المعايير الوظيفية والمساحية لعموم استعمالات الأرض، لحديد حدود التوسع التنبؤي للمدينة وفقا لها، ووفقا للمفاهيم والمبادئ التخطيطية والتصميمية الضرورية لتحقيق بيئة عمرانية متقدمة تتلاءم والبيئة المكانية والزمانية للمدينة.

أما الدراسة الرابعة حول " **استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس**"، افادتنا في رسم إطار عام لكل من استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام لتوزيع استخدامات الأراضي والمواصلات وإيجاد منظومة خاصة

بإدارة نظام المواصلات بشكل جيد وعادل وآمن، مع ضرورة وضع مخطط عام وفعال يشمل تطبيق مفاهيم الاستدامة على كامل أجزاء المدينة، يتم فيه إتباع سياسة فعالة مرنة موجهة واضحة معلنة مشروحة ومفهومة للجميع.

وهذا قادنا للقول انه أضحت التنمية المستديمة مهمة بل هي في الأساس طريقة ونهج سياسي ومنهج حياة مستمر ديناميكي ومتطور أكثر منها مشكلة تصميمية بحاجة إلى بعض الحلول السحرية لتطبيقها على أرض الواقع.

والدراسة الخامسة حول " **التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى**"، ما ساعدتنا في بلورة مفهومنا لعملية التوسع والامتداد الحضري الذي يعتمد على تنظيم استعمالات الأرض الحضرية واستيعاب الزيادة السكانية (طبيعية كانت أو عن طريق الهجرة) وفق منظور شمولي لمنظومة الشبكة الحضرية في المدينة كجزء متكامل من شبكة المنظومة الحضرية في الإقليم، وتأخذ بالحسبان الموروث الحضاري والوظيفي لتلك المستقرات والنظرة الشمولية في تقدير حجم التوسع المستقبلي لاستعمالات الأرض الحضرية، ومن ثم توجيه عملية التوسع والامتداد الحضري باتجاهات ومحاور مبنية على أسس عملية وتخطيطية سليمة.

باتت المدن الكبرى اليوم تلعب دورا محوريا ومتزايدا في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، باعتبارها مناطق جذب للسكان وتتركز فيها معظم المفاصل الاقتصادية الوطنية للدولة، ونتيجة للتطور الديمغرافي غير المدروس في كثير من المدن الكبرى.

فهنالك اتفاق بين الباحثين من الجغرافيين والمهندسين في تخطيط المدن، على أن جميع المستقرات البشرية " حضرية أو ريفية " تنمو وتتوسع باتجاهات مختلفة لاستيعاب الزيادة الحجمية والوظيفة السكانية فيها، وان عملية النمو والتوسع الحضري لم تكن وليدة الصدفة وإنما تكمن وراءها أسباب طبيعية وبشرية ،اجتماعية وسياسية واقتصادية، إلا ان تحديد دور كل متغير من هذه التغيرات وآلية عملها في رسم صورة التوسع والامتداد الحضري لتلك المجالات الحضرية، كان واحدا من اهم محاور الدراسات الحضرية.

وعلى اساس ذلك انصب اهتمام دراستنا هذه على" **توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة**" التي تعد إحدى المدن التي تشهد حركية وضغط ديموغرافي و مشاكل حضرية تؤثر سلبا على

الأوضاع المعيشية ، وباستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة الضغط على الخدمات المحلية، جاءت دراستنا بإلقاء الضوء عليها والتي باتت تعاني من إشكالات مزمنة، لابد من التصدي لها من خلال سياسات تخطيطية عقلانية واضحة ، لأن التخطيط الحضري عموما هو المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المقصودة بل إنه القاعدة النموذجية لذلك، من خلال أدوات التهيئة والتعمير هي ذاتها احدى عوامل التوسع الحضري، لأن التنمية الحضرية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التطبيق الصارم والفعال لأدوات التعمير في الميدان.

الفصل الثاني : المدينة كمجال للدراسة

1- تحديد مفهوم المدينة ومجال البحث فيها

2- الابعاد النظرية والإمبريقية لدراسة نمو المدن

3- نظريات تخطيط المدن

4- المدخل النظري المعتمد للدراسة

5- أشكال التوسعات الحضرية وأثارها على المدن

6- عوامل النمو الحضري

7-اختلاف أنماط النمو الحضري بين المجتمعات الصناعية والنامية

8-النمو الحضري في الجزائر: عوامله –خصائصه

9- مشكلات النمو الحضري

10- آثار النمو الحضري في المجال الاجتماعي والعمراني

يبدو أن الاهتمام بالمدينة كظاهرة اجتماعية طبيعية قديمة قدم الحضارات، وهي نمط مميز عن كل أنماط الحياة الاجتماعية، إذ ظهرت فيها جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومختلف المشاريع التنموية وتباين في تفسيرها النظريات من البحث في تاريخ المدن وتوزيعها الجغرافي إلى البحث عن دورها ووظائفها...، ولكل مدينة تاريخها و مع ذلك فإنه يمكن تتبع أصل و نمو و انتشار المدن تاريخيا، و من خلال مراحل متميزة من التاريخ و التطور و التغير.

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية ، فهي الكائن الحي كما عرفها " لوكوربزيه": "فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم ، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه ، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف". (علي سالم الشواورة ،2012، ص68).

1- تحديد مفهوم المدينة و مجال البحث فيها:

1.1-المفاهيم المرتبطة بمفهوم المدينة:

إن عملية التحضر لا تزال واقعة مستمرة بعد؛ حيث لا تزال الكثير من مصاحباتها ونتائجها ومشكلاتها تمثل واقعا إمبريقيا حيا تعيشه أجزاء عدة من أنحاء العالم، كما نجد أن اتجاهاته المستقبلية لا تزال أمورا يصعب التكهن بها، فهي ترتبط فيها كل العوامل بالمجالات والنتائج، ولأن عملية التحضر شأنها شأن أي عملية للتغير فهي عملية تراكمية؛ حيث نجد العديد من التعاريف مرتبطة بمفهوم المدينة، ومفاهيم مقاربة لها كمفهوم التحضر، الحضرية والنمو الحضري، المجال الحضري.

أ. النمو الحضري Croissance Urbaine :

النمو يقصد به التزايد، نمو أو تزايد الشيء ما يضاف إليه ويؤول إليه كازدياد مساحة الأرض بفضل الطبيعة.(أحمد زكي بدوي، ب س، ص6)

ويعرفه أبو عياش النمو الحضري: بأنه مصطلح يشير إلى التوسعات وإلى ذلك النمو الذي حدث في المدن والمساحات الحضرية الصغيرة وهذا بصورة عامة حيث يشير إلى زيادة عدد سكان

المدن ذات الاحجام المختلفة مثل ألف نسمة أو تلك التي يبلغ عددها عشرون ألف أو عشرة آلاف نسمة أو أكثر.(عبد الإله أبو عياش، 1980،ص126)

وبذلك فإن النمو الحضري يمكن حدوثه بتطور الريف و تغير نظام الحياة فيه إلى أحسن، بالانتشار الثقافي– الاتصال الثقافي- فالنمو الحضري بذلك هو حركة وتغير، وفي هذا الصدد يقول "عبد الغني سعيد" ما يلي: "النمو الحضري بطبيعته ظاهرة ديناميكية وترجع المشاكل التي تصاحبه عادة إلى عدم التوازن بين قطاعات المجتمع الذي يمر بمرحلة التحضر".(محمد علي قطان، 1979، ص501)

وإن هذا المصطلح يعني اجتماعيا ولغويا عملية انتقال اجتماعي من حالة التحضر، وعمليا فإنه يعني التخلي عبر الانتقال عن صفة الريف واقتناء صفة الحضر، وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب أخرى.(محمد عاطف غيث، ب س، ص 498)

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين العلماء حول تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم يتفقون في أنهم عندما يستخدمون مصطلح النمو الحضري يقصدون به الزيادة الطبيعية والهجرة وهي خصائص أكدها جميع من درس النمو الحضري، ويمكن إعطاء تعريف موجز للنمو الحضري: ألا وهو الزيادة السكانية في المدن نتيجة عامل الهجرة من الريف إلى الحضر والزيادة الطبيعية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

ب. *التحضر L'urbanisation* :

لقد كان من النادر استخدام كلمة "حضري" "Urban" في اللغة الإنجليزية فيما قبل القرن التاسع عشر، وقد تضمن قاموس "اكسفورد" المختصر تعريفا لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Urbs)، وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبصفة خاصة بمدينة ما.(عادل الهواري مسعد مصلوح،1995، ص ص 741، 743)

التحضر هو العملية التي بمقتضاها يتحول المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري أو تأخذ القرية طابع المدينة وهي العملية التي عن طريقها تنشأ المدن وتنمو.

ويعرف "وارن توسون" ظاهرة التحضر بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى اكثر حجما يدور محور النشاط فيها حول الخدمة في المدينة والتجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها.(عبد الهادي الجوهري، 2001، ص 323)

لقد أتى جيرالد بريز G.Bréese في كتابه" التحضر و التقاليد" Urbanisation et Tradition " بتعريف شامل و دقيق عن التحضر قائلا:{... فلقد أدى التحضر الى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم السكان و كثافتهم و تباينهم من الأمور التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية و الطبيعة الإنسانية ذاتها، و تمثل المدينة نمطا من أنماط التداخل الثقافي، الذي ترك و لا شك آثارا بالغة على البناء الاجتماعي و العمليات و النظم الاجتماعية}.(Bréese gerald،1961،P52)

و بناء على ما تقدم يبدو جليا أن التحضر يرتبط بحياة المدينة و تعقدها، لهذا نستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى تركز السكان و تباينهم في المناطق المختلفة من مجتمع المدينة و ما يترتب عن هذا التركيز من مصاحبات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية.

ج. *الحضرية Urbanisme*:

كذلك يمكن تعريف الحضرية على أنها: "نمط من أنماط السلوك، ولا شك أن كل سلوك هو سلوك هادف ومنضبط، فتصبح إذن أنماط السلوك الحضري وضوابطه وأهدافه هي بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود البناء الحضري من معايير ونُظم".(قباري محمد إسماعيل ،1985، ص 49)

فيُنظَر إلى الحياة الحضرية بأنها تتميز بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفراد وضعف الروابط القرابية واختفاء روابط الجيرة وضعف الأساس التقليدي للتضامن الاجتماعي.

في تحديده للحضرية يذهب"عاطف غيث" إلى أن الحضرية ليست مجرد طريقة في التفكير أو السلوك؛ فالإنسان الحضري أينما كان يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير؛ فالحضرية مسألة، وكلما زادت المدينة سكانا، كلما اتسعت الخدمات فيها؛ بحيث تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حوالها كلما كانت المدينة معتمدة على غيرها من المدن الأكبر.(محمد الجوهري، ب س،ص195)

وبذلك يكون التحضر والحضرية جانبين أساسيين للمجتمع الحضري كظاهرة اجتماعية، ويكون للتحضر علاقة مباشرة بمظاهر التغير، لأن الدينامية تتسم لها عملية التحضر تحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي سواء بنائيا أو وظيفيا للمجتمع؛ حيث نجد أن التحضر يأخذ المجتمع الريفي من الحياة الريفية إلى حالة التحضر أو الطريقة الحضرية.

وبالتالي هذا التغير البنائي الذي يتعرض له المجتمع الريفي، يرتكز على التغير الوظيفي الذي يتم من خلال عملية التحضر؛ أي بمعناه الحالة البنائية التي حققها التحضر، وهي عملية دينامية تأخذ بالريف إلى الحياة الحضرية في كافة جوانب النُظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وكذا النظم الساسية، وبالتالي من خلال ذلك يمكن أن نقول أن الجانب الدينامي يتمثل في عملية التحضر؛ بينما الجانب البنائي يتمثل في الحضرية كأسلوب للحياة الحضرية الثانية والتي تمتد عن طريق التحضر إلى الريف.

د. *المجال الحضري Espace Urbaine :*

لقد ادى التحضر والنمو الحضري الحديث والمشكلات الاجتماعية الحضرية المترتبة عنه، إلى طرح قضية المجال كقضية حضرية أساسية على الباحثين والمهتمين على المستوى الفكري التصوري، وعلى المستوى العملي التخطيطي والاستخدامي، بالاعتماد على أربعة أبعاد أساسية المتمثلة في الأبعاد: الجغرافية والفنية، والاقتصادية والسوسيولوجية، باعتبارها أبعاد متكاملة ومترابطة في ذات الوقت.

فالمجال" espace" يستخدم هذا المفهوم كترجمة إلى اللغة العربية لكلمة" espace " في اللغة الفرنسية، لكن بالرغم من أن القاموس الفرنسي و العربي يشيران إلى أن المعنى اللغوي الذي يقابل كلمة "espace " هي كلمة " فضاء"، و لكننا نعتقد أن الدلالة الحقيقية هي الأساس الذي نختار من خلاله الكلمة المناسبة.

إن كلمة " espace" في اللغة الفرنسية تشير بوضوح إلى البعد الفيزيقي المادي، فهي تستعمل للإشارة إلى أماكن و لكنها أشمل منها، ولكن في اللغة العربية نجد أن كلمة " مجال" أقوى من كلمة " فضاء" من حيث الإشارة إلى البعد المادي والفيزيقي.(هالة منصور، ب س، ص 49)

صحيح أن هنالك من المؤلفين من يستعمل " فضاء"، و لكن هناك من يستعمل كذلك "المجال" فمثلا نجد في الدورية المتخصصة في الدراسات الحضرية في العالم العربي: Monde Arabe Maghreb/ machrek في عدد خاص بسنة 1994، عنوان: ''Monde Arabe Villes, pouvoirs et société''، تقدم لنا ترجمة إلى العربية لأهم المحاور التي تحويها، و نجد أن محور:" La Ville Espace de Sociabilité ":" المدينة فضاء مجال اجتماعي"، ضمن نفس السياق، نجد أن كلمة" Espace" في اللغة الفرنسية، لا تحمل هي الأخرى المعنى الحقيقي في اللغات الأخرى والتي نجدها تعني" الحيز" ، تم ترجمتها عند أغلب المؤلفين بكلمة " Lieu ". (Revue Monde Arabe،1994،p22)

فمصطلح "المجال" عرف عدة تعاريف في السابق، عرف كمايلي: يشمل مكان العيش، المكان الذي نكبر فيه كل يوم، ومع مرور الزمن تغير مفهوم "المجال" حسب الغرب وحسب التغيرات التاريخية، فهو تختصر بالمكان ثلاثي الأبعاد الذي نرسم فيه الكائنات والأشكال، ويبقى هذا المفهوم غير ثابت كما يعتبره آخرون غير موجود.(Boucheron Patrick، PDF،p12)

فالمجال(المكان) هو اصطلاح جغرافي يدخل في نطاق اختصاص دراسات علم الجغرافيا من حيث تحديد خصائصه الطوبوغرافية والفيزيقية والمناخية وغيرها، ويعد المجال" أداة الدراسة الجغرافية التي لا يمكن الاستغناء عنها"(Marion Segaud، 2009،P259)، كما يدخل ضمن اهتمامات الدراسات الاقتصادية باعتبار المكان (المجال) عنصر حيوي بالنسبة للأنشطة الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية من حيث المسافات والحواجز الطبيعية الفاصلة بين مواقع (أماكن) المواد الأولية وأماكن الانتاج وأماكن تواجد اليد العاملة و أماكن التسوق والاستهلاك فيما يعرف باقتصاديات المجال.

ومنه أصبح تعريف المجال متعدد الدلالات فهو: " يحمل من جهة فكرة السلطة الممارسة على منطقة ذات حدود متعارف عليها، ومن جهة أخرى يعني توظيف هذه السلطة من طرف مجتمع بشري لتهيئة الإقليم" (J. Scheibling،1995.p151)، كما يستعمل مصطلح المحيط الجغرافي للتعبير عن:" ذلك النطاق الذي يؤثر ويتأثر بالمدينة ويحيط بهيكلها الجغرافي مكونا ما

يعرف بإقليم المدينة، وهو يعتبر المدخل العلمي والمنهجي لدراسة المدينة، إذ لا يتم تخطيط مدينة أو تنميتها بعيدا عن ذلك المحيط الجغرافي والإقليم العمراني لها".(LE Berrem.1992.p620)

« L'espace construit est un support permettant le partage d'expériences communes et de pratiques, différenciées, il comporte des traits reconnaissables et monnayables qui facilitent l'orientation. »

(أحمد كمال الدين عفيفي،2009،ص3)

فالمجال المشَكل هو دعامة تسمح بتبادل الخبرات والتجارب، مما يحمل حدود وميزات معرفة تسهل التوجيه.

☜ ***المجال العام والمجال الخاص:Espaces public –Espaces privé :***

يكمن الفرق بين المجال العام والمجال الخاص في أنه فرق ثقافي يتغير من مجتمع لآخر، وفرق تاريخي لأن الحدود بينهما تتفرق من حقبة لأخرى.

–المجال الخاص: يعرف بالإقامة العائلية.

–المجال العام: هو مكان تلاق بين الأفراد قادر على احتواء تبايناتهم مهما بلغت شدة الاختلاف فيما بينهم. وهو مكان للتلاقي المعنوي، الذي يشمل مجموعة من القيم التي تحظى بتوافق عام بين مختلف الفئات والتكوينات الإجتماعية والسياسية، والمجال العام هو كل ما يخرج عن المجال الخاص وتسير تكوينات المجال الخاص في اتجاه مضاد لتكوينات المجال العام.

(Marion Segaud , opcit, p261)

والمجالات الحضرية هي مجالات صنعتها المدينة بامتياز(M Cote، 2008,p23)

فهي تتميز بتنوعها و بقابليتها الكبيرة للتحول، مما جعل مواضيع النمو الحضري تنتقل من دراسة المدينة كوحدة معزولة إلى دراسة الأشكال الحضرية التي تتخذها، ولم يعد الاهتمام بوظائف المدينة بقدر ما أصبح الاهتمام بحركيتها ومدى تأثيرها في إقليمها لأن "المدينة تفرض وجودها إذا كانت قادرة على تنظيم محيط مجالها" (J. Huriot. 1998.p56)، وهو ما يعرف بالمجال الشبه حضري الذي يتكون من" أجزاء من المدينة تتناثر في الوسط الريفي، فهي ليست مدينة ولكن هو

خليط أو" هجين hybride" يعيش تحت تأثيرها(M. Wiel. 1998.p44) فهو" ذلك المحيط الذي أصبح الآن يستوعب كثيرا من عناصر المدينة من مساكن وخدمات ومرافق، والذي أصبح يمثل بدوره ظهيرا عمرانيا و بيئيا له وظائفه وأنشطته التي تتكامل مع المدينة ويشكل معها وحدة عمرانية واحدة".(مسلم كاظم حميد الشمري،2007،ص11)

وقد اصبح المجال يحظى باهتمامات علماء الاجتماع باعتبار أن العناصر المكانية المادية تترك أثارها واضحة على البناء الاجتماعي(العلاقات الاجتماعية)، وعلى السلوكات والتصرفات وحتى على النواحي الثقافية(محمود الكردي،1984، ص179)، والأنماط الاجتماعية نتيجة لتفاعل الانسان مع بيئته وتكيفه معها بل والصراع معها وتكييفها مع احتياجاته من أجل ضمان استمرار حياته.

فكل مجتمع يتميز بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس بعضهم ببعض وتسمح لهم بتحويل الوسط الطبيعي واعطائه وظيفة ومعنى، فكل مجال مستغل، مسكون، يحمل قليلا أو كثيرا، علامة النشاطات الانسانية التي ترتبط به، وهذا ما يصدق حقيقة على المدينة، بصفتها مجال مشيد بإتقان حيث يتركز عدد كبير من الاشخاص والنشاطات المترابطة، ومن هنا فإن المجال يعكس بوضوح تام البناء الاجتماعي الذي يمثل دعامته، ومن ثم فإن توطن الجماعات الاجتماعية، والتجهيزات أو هيئات اتخاذ القرار يتم بالصدفة، وأن التجسيد المجالي للمدينة يقدم العناصر الضرورية لدراسة تنظيمها الاجتماعي.(Yves Grafmeyer،1994،P24)

وهكذا يهتم علم الاجتماع بدراسة المجال بين الانسان والبيئة المحيطة به، ذلك أن المجال يفرض علاقات معينة كما يساهم في تغييرها، أي أن التغيرات المجالية تساهم بقدر كبير في التغيرات الاجتماعية والثقافية، ويمكن ملاحظة ذلك على مستوى المجال السكني بالنسبة للأسرة ونفس الأمر على مستوى الشارع والحي والمدينة والإقليم، فالإنسان لا يعيش في مجال جغرافي، والمجال الجغرافي بقيمته الاستخدامية الانسانية فهما عنصران متلازمان الانسان والأرض، المجتمع والمجال الجغرافي.

فالمجال يفرض نفسه ويساهم في تكوين أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية كشكل من أشكال التكيف، لكن عندما تتكون تلك الأنماط من العلاقات تصبح تساهم بدورها في إنتاج ثقافة

معينة تساهم بدورها في تغيير المجال لصالحها أي إنتاج مجالها، وهكذا فالمجال هو إنتاج اجتماعي ثقافي أولا وقبل كل شيء.

كما نلاحظ من جهة أخرى أن الانسان هو الذي يصنع مجاله الذي يتناسب مع تصوراته لعلاقاته الاجتماعية وثقافته واحتياجاته الخاصة به، من خلال تكييف العناصر المجالية المادية مع هذه الاحتياجات، كما يحاول من جهة أخرى أن يتكيف هو من جهته مع المجال، أي أن عملية التكيف تتم من الجهتين تكييف المجال قدر المستطاع أي حسب الامكانيات المتاحة والتكيف معه أيضا، لكن بمجرد ما يتشكل هذا المجال يصبح يشكل بيئة ذات خصائص معينة ويكتسب آليات جديدة يفرضها على الانسان، فيجعله يطور لديه مرة اخرى أنماطا من العلاقات الاجتماعية والثقافية تتناسب مع البيئة الجديدة، أي أن البيئة التي صنعها الانسان تنقلب عليه، وهذا ما ينطبق على المجال الحضري تماما أو المدينة.

☜ ***الفرق بين المجال و الإقليم Espace et Territoire:***

لقد فضلنا استعمال كلمة المجال عوض الإقليم، لكون الأولى تشير إلى "مكان "بغض النظر عن طبيعته القانونية أو السياسية، في حين تشير كلمة الإقليم عند "Joël Bonnmaison" إلى " التعبير الجغرافي للهيمنة التي يمارسها أو جماعة اجتماعية معينة على مكان أو مجال ؛ هذه الهيمنة هي ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و ثقافية، و بذلك فهي مصدر لهوية هذا الفرد أو هذه الجماعة، وشرطا ضروريا لأمنه و استمراره في الحياة" (Philippe.G.L،2003،P81)، لهذه الأسباب نعتقد أن "مجال" أكثر حيادية من " إقليم."

يتم تحديد الإقليم" région " وفق حدوده الإدارية، وهو يعني الرقعة الجغرافية التي تمارس عليها سلطة الدولة، والمجال حسب "**إميل ليتري Emile Littré**" (1863- 1872) هو " المساحات الشاسعة التابعة لدولة أو لعاصمة أو لمدينة أو لمقاطعة إدارية، فهو يتحدد بعنصر المساحة فقط" (Roncyolo M،1990،P180) وقد شاع منذ 1920 ، استعمال مصطلح الإقليم من خلال البحث في موضوع التفاعلات المعقدة بين العناصر المختلفة المكونة للمجال، وقد

استطاع جون لاباس Labasse Jean في كتابه الصادر في سنة 1966 (1966،P18 ،Labasse J)، تحليل و بلورة فكرة الإقليم والأقلمة "Région et Régionalisation " والوقوف عند هذه التفاعلات.

يتأثر المجال الجغرافي للمدينة بمجموعة من العوامل منها ما يرتبط بوزن المدينة من الناحية التاريخية، الديموغرافية والاقتصادية...، ومنها ما يميز موقعها بالنسبة للشبكة الحضرية وشبكة المواصلات، بالإضافة لتأثير البعد الإقليمي لوظائفها واستعمالات الأرض فيها.

فقد طور البحث الجغرافي في دراسته للمجال مفاهيم ومصطلحات منها Territorialité et métropolisation (FERRIER J P،2002،P78)، للتعبير عن نظام تفاعل المدينة مع الوسط الذي تؤثر فيه وتتأثر به، فلم يعد التركيز في دراسات الجغرافيا الإقليمية على الوزن الإداري والتشريعي للمجال.

هـ. التوسع الحضري و الامتداد الحضري: *L'expansion urbaine et l'étalement urbain :*

عُرف القرن العشرين بأنه عصر التحضر وتوسع المدن، ففيه اتسعت المدن اتساعا غير مسبوق وإذا كانت تجربة التوسع الحضري في العالم المتطور تدريجية وايجابية ومنضبطة في كثير من جوانبها وفي مدة طويلة فإنها سريعة وفجائية وتلقائية في البلدان النامية.

فالاهتمام بالجانب العمراني والتخطيطي وتنظيم المدن يحظى بأهمية بالغة من جميع الجهات لأنه يساهم في إظهار جماليات المدن عبر المساحات الخضراء المنظمة والمزروعة، إضافة إلى تخطيط تلك المدن لتتناسب مع واقع كل مدينة وطبيعتها، وتوزع المباني السكنية وفق تصورات معينة لنصل بالنتيجة إلى مدن منظمة تراعي فيها التوسعات المستقبلية إضافة إلى تدارك المشكلات البيئية والتي تكون مدروسة عند قيام مثل هذه التجمعات أو التوسعات.(مرابط عبد الرحمان خليل،2012،ص24)

فاقترن التوسع الحضري للمدن بالزيادة السكانية واتساع الرقعة التي تشغلها المدينة، ويعتبر التضخم الكبير للمدن هو المشكلة الأصعب لأن القاعدة الاقتصادية في أكثر المدن غير قادرة

على التعامل مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم، وسبب هذا الهجرة من الريف إلى داخل المدينة أو بسبب الهجرة من الخارج(اللجوء والنزوح)، وبدا هذا التوسع في الريف القريب من المدن والذي يعد الرئة التي تتنفس منها المدينة وتحصل منه على أكبر المصادر الزراعية.

وعرف التوسع بأنه: انتشار الاشكال العمرانية التي ترتبط مع التجمعات الموجودة من قبل، ويجب أن تكون هناك استمرارية لكي نستطيع الحديث عن التوسع، وهو عملية مرتبطة للبحث عن الاشكال المادية للأجوبة المطلوبة بالنسبة للطلبات الجديدة من مساحات السكن،العمل، التجهيزات، الترفيه...الخ، والهياكل من حيث البرمجة، التموضع والتنظيم.

لقد عرف " **هربر** و **غوفمان** **Herper** and **Goffman** 1967" : عملية التوسع الحضري بالانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة، اي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره– sprawl- دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها العملية.(1967, P23 ، Harper and Gottman)

وعرف الدكتور عبد الرزاق عباس حسين مصطلح التوسع الحضري :" ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة، وتوسع حجوم تلك المدن من جهة اخرى ولا سيما المدن الكبيرة، وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط.(عبد الرزاق عباس حسين،1977، ص27)

فتميزت موجة التحضر في العقود الأخيرة بميل المدن إلى التوسع الأفقي والانتشار المكاني، وما نتج عن ذلك من تحول في طبيعة العلاقة بين مركز المدينة وأطرافها وكذا المناطق الريفية المحيطة، وهو ما اصطلح عليه بمفهوم آخر بالتمدد الحضري"Etalement Urbain" الذي أصبح ظاهرة تميز المدن الكبرى.

فتعددت المصطلحات التي تعبر على الأشكال الجديدة للنمو الحضري، لكن لا يزال الكثير منها يكتنفها بعض الغموض، فلا توجد تعريفات محددة تضبطها ومؤشرات دقيقة تقيسها، والتمدد الحضري "Etalement urbain" واحد من المصطلحات الدالة على التوجه الجديد في التحضر عالميا وبوتيرة أسرع في دول العالم النامي والجزائر.

ويختلف مصطلح التمدد "Etalement" عن مصطلح التوسع " l'Expansion " كون التوسع يعني" عملية زيادة أبعاد المجال المبني(Dictionnaire de l'académie française, opcit)، ويعتبر بيار ميرلان "Pierre Merlin" " توسع المجال المبني هو النتيجة المنطقية لعملية التنمية العمرانية "(P. Merlin،1998،P45)، أما التمدد فهو يؤشر لتراجع درجة شغل المجال الحضري من خلال" عملية الانتشار على مساحة بشكل سطحي"(Dictionnaire de l'académie française, opcit)، ومن المؤشرات الدالة على التمدد ظاهرة النمو الديمغرافي الكبير الذي يكون في صالح الأطراف والضواحي على حساب المركز(pp.35-52 P. Bessey-Petri،2000,)، كل هذه التعاريف ركزت على الجانب النظري لظاهرة التمدد، أما كميا فالتمدد هو نمو للمساحة المبنية يفوق في وتيرته نسبة زيادة السكان(2004.p21، G. Pouyanne)، مما ينعكس على الكثافة السكانية بحيث أنها تقل بشكل حلقي كلما ابتعدنا عن مركز المدينة.

أما تعريف التمدد الحضري حسب تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة الصادر في نوفمبر 2006 هو: " مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور و نمو مناطق سكنية غير مستمرة، ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، وهي مناطق ذات طبيعة زراعية، يمكن اعتبار هذا التوسع الغير مخطط، والغير مهيأ بأنه شغل عشوائي للمجال".(Redorp،2007، P3)

وفي معناه العام التمدد الحضري هو توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له، ويعني كذلك التوسع الأفقي للمجال المبني للمدينة، كما عبر عنه بأنه العمران في توسع L'urbain en Expansion. (P. Julien ،2000, PP30-33)

1. فالامتداد الحضري: وهو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو اطراف المدينة وهو ايضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان افقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية، وتتكون الامتدادات أو التوسعات الحضرية عندما تنمو المدينة حول ما يحيط بها من مناطق ريفية ذات استعمالات مختلطة في الحافة الحضرية الريفية حول المدن، إذ يمكن ملاحظة

تراجع الريف بالقرب من المناطق المعمورة حديثا في المدينة، وتراجع المدينة كلما نبتعد عن مركزها ونتوغل فيها يحيط بها من مناطق ريفية.(مرابط عبد الرحمان خليل،2012، ص24)

ومما لاشك فيه أن النمو الحضري هو تطور طبيعي مصاحب للنمو السكاني والتنمية إلا أن كل شيء مهما كان إيجابياً يجب أن نتعرف على حدوده التي إذا تعداها ظهرت له آثار سلبية قد تفوق عائداته، فنحن نشاهد في تاريخنا الحديث والمعاصر أن مشروعات التنمية والمشروعات العامة المصاحبة لنمو المدن والتجمعات البشرية مستمرة في زيادة استهلاك الطاقة والتي تعتبر من العناصر التي تتأثر بها البيئة بشكل كبير.

إن هذا التحدي الحضري يُعتبر أحد المنعطفات الكبرى في المسار البشري في الزمان والمكان، حيث دخلت الثورة الحضرية قاموس التاريخ، بحيث اختلف الكثير من الباحثين والاخصائيين في العلوم الإنسانية، الجغرافيون، علماء الاجتماع، الاقتصاديون، المهندسون، في إيجاد تعريف شامل وواضح لمفهوم المدينة من خلال تباين نسبة سكان المدينة من بلد لآخر، وبالنسبة للعالم الثالث فقد عرف نموا سريعا لسكان المدن، حيث "...يقدر الخبراء أنه في نهاية القرن الحالي ستشهد امريكا اللاتينية المدارية ومعظم القارة الآسيوية ما عدا الصين ضعف النمو، أما إفريقيا فتزداد فيها النسبة إلى ثلاثة أضعاف..."(Pierre Bloc duraffour،2006،P5)

وقد لوحظ أن هذه الظاهرة صحبها استهلاك مجالي كبير ليس فقط تبعا للنمو العام لنسبة السكان الحضر، ولكن أيضا لتغيرات وتحولات الحاجيات السكانية؛ يضاف إلى ذلك تحسين التقنيات المستعملة في حياة الناس، وهذا التزايد المستمر أصبح يُعتبر خطرا على المساحة الزراعية وعلى البيئة بصفة عامة، وفي هذا الشأن ذكر أحدهم أن: {..وعلى أي حال فإن المدن أُسست ضمن مجال سهل العبور والقديمة منها أسست بجوار مصادر زراعية واعتبرت منذ القديم ضرورية لضمان حياة السكان المركزيين نظرا لبساطة وبطء وسائل النقل، فكل نمو عمراني لهذه الظروف يدخل مباشرة في تنافس مع استعمال الأرض الزراعية...}(جاكلين بوجو قارني، 1989، ص 100).

و. مفهوم المدينة La Ville :

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها، ذلك لأن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى ، لأنها عرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم ، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية...، فهي تمتاز بخصائص وظيفية وإدارية وتاريخية وسكانية معينة، وهي مركز خدمات أو عاصمة إقليمية.(يوسف توني، ب س، ص453)

المدينة هي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان، تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة أو حيزا مكانيا فقط ، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية و قواعد و أعراف و قيم خاصة و نموذج تنظيم و تطور متميز".

(Castels.M،1975. P33)

فالمدينة بوجه عام هي انعكاس حقيقي لديانة وعادات وتقاليد وثقافة ذلك الشعب الذي نبتت وتجذرت ثم ترعرعت فيه، فحينما ننظر إلى المدينة الإسلامية نجدها بجوامعها ومساكنها وميادينها، تختلف عن المدينة الاوروبية بكنائسها وشوارعها وأنماط مساكنها ومكونات مبانيها، كذلك الحال عن المدن الصينية واليابانية والكورية البوذية بمعابدها ومساكنها وميادينها...الخ.

وعليه فالمدينة هي وثيقة تاريخية للحضارات القديمة والحديثة بآثارها العمرانية من مساكن وشوارع وقلاع، وجوامع وكنائس...، حيث ينعكس ذلك على شكل شوارعها وميادينها ومرافقها واستخدامات الأرض فيها، بحيث اننا لا نستطيع فهم المدينة ما لم نعد للخلفية التاريخية التي قامت عليها المدينة(G.Taylor،1979, P51).

واليوم وبعد أن وسعت المدن جاذبيتها من خلال تطور دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن محاولة تحديد تعريف لها في عالم متحرك باستمرار لا يمكن إلا أن يكون عملية صعبة ومعقدة، ولمقاربة المعنى ينبغي الإستناد إلى عناصر أخرى كالبعد الاجتماعي والثقافي و لبعد الاحصائي والوظائفي.

المدينة من الناحية السوسيولوجية:

فهي عبارة عن فكرة مجردة، ولكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة و البناءات الداخلية و وسائل المواصلات، عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة(غريب محمد سيد أحمد،2006،ص71)، و لذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، و مع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف، و ليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء.(محمد عاطف غيث،1995،ص 124).

تُعرف المدينة على أنها أكثر الأماكن العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية او تعدد الوظائف التي تمارسها (أحمد علي إسماعيل،1982، ص3).

وربما كان من المناسب توضيح الآراء المختلفة حول تحديد مفهوم المدينة سنحاول أن نلخص بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف مرضي.

أ. يرى "**ماكس فيبر–Max.Weber**":أن العنصر المشترك في تعريفات المدينة هو أنها: تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، لكنها نسبياً تُعَد مكان إقامة مغلق، وتُبنى المنازل في المدن –عادة– قريبة بعضها من بعض، فيكون الحائط لصيق الحائط، كما هو الحال في المدينة الحديثة الآن، أي أن المدينة منطقة محلية ومكان يتميز بالمساكن الكثيفة، مُشكِّلة نوعاً من المستوطنة شديدة الازدحام، إلى الدرجة التي يُفتقر فيها التعرُّف المتبادل بين السكان، وعلى هذا يرى " **ماكس فيبر**" أن المدينة الحديثة هي نسق أو محل إقامة مغلق نسبياً لتجاور المنازل بشكل كبير، ومن شروطها الضرورية وضوح وظيفتها الاقتصادية، لأنها مكان إقامة يعيش السكان فيها أساسا على التبادل والتجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة، وأن السوق المحلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية، ولهذا فإن المدينة عنده هي مكان سوق(محمد عاطف غيث،1995،ص132).

ب. يرجع تأكيد مفهوم المدينة وتفسير الحياة الحضرية في ضوء المفاهيم الإيكولوجية في العصر الحديث إلى "مدرسة شيكاغو" فقد كتب "**روبرت بارك–Robert Park**" مقالا عن المدينة ، ضمَّنه مع مقالات اخرى في كتابه عن "المدينة" الذي صدر عام 1915، ويعتبر

هذا الكتاب نقطة البداية في التأليف العلمي المتخصص في علم الاجتماع الحضري، فيمكن القول أن المدينة "City" ودولة المدينة "City state" كلمتان مترادفتان ويحيط بالمدينة مناطق ريفية لكن سكانها منفصلين عن تلك المناطق(حسين عبد الحميد أحمد رشوان،1998، ص ص57-60)، حيث يصف "**روبرت بارك**" المدينة بأنها ليست فقط تجمعات من الناس، مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً، بوجود الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات، كما أنها ليست فقط مجموعة من النظم والإدارات، مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات، إن المدينة فوق هذا كله: اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد والعواطف المتأصلة في هذه العادات؛ بمعنى آخر أن المدينة ليست فقط مكان فيزيقي أو بناء صنعه الإنسان، وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص، ومن ثَم فالمدينة مكانا ونظاما أخلاقيا، وهي مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا فإنها تُعَد منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز .(Robert E Park،1915،P 113)

ج. وقدم " **لويس ويرث –L.Wirth** " تعريفاً محدداً للمدينة بوصفها طريقة واضحة مميزة في الحياة؛ فالمدينة في تصوره هي وحدة عمرانية كبيرة نسبياً تتميز بالكثافة السكانية، وهي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعياً، ويظهر تأثير المدينة على الإنسان كلما ازدادت نمواً في الحجم؛ فبازدياد عدد المقيمين بالمدينة تزداد الروابط بينهم ضعفاً، كما تتعرض العلاقات الاجتماعية للتغير والتبدل، فتصبح غير شخصية وسطحية ومؤقتة وسريعة الزوال، كما أن ساكن المدينة يكيف علاقاته بطريقة رشيدة ومعقدة، كما تُمارس الحياة في المدينة بإيقاع سريع، ويؤكد على تنوع جماعات المدينة، والصراع بين مختلف الانتماءات، والحراك الجغرافي والاجتماعي المتزايد لسكانها، فيرى " **ويرث**" أنه يمكن تعريف المدينة للأغراض السوسيولوجية على أنها مكان دائم للإقامة و يتميز نسبيا بالكبر و الكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين، وكذلك وفقا لاختلاف أنماطها الوظيفية(L,Wirth،1938,PP1-24)، و يبين أيضا أن المدينة تتميز كوحدة ايكولوجية أصلية بخلق ثقافة حضارية خاصة ومتميزة، من حيث زيادة السكان و الكثافة و الاختلاف الاجتماعي، و تطور تقسيم العمل، و تقلص

المعاملات المباشرة، حيث يدافع الفرد على مصالحه و تظهر المنافسة.(L,Wirth، 1979 P.75).

د. أما " جورج **زيمل**– **Gorge Zemel** " فحاول أن يبحث في الأسس النفسية، التي تكمن وراء الطابع المتروبوليتي (المدينة المتضخمة) للحياة؛ فدرس التوترات والعواطف، ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد، الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من المدن الكبرى، كما اهتم –في الوقت نفسه– بدراسة التنظيم الاجتماعي المتناهي التعقيد، الذي يؤدي إلى قيام الروابط والجماعات المتعددة التي تعتمد على تقسيم دقيق للعمل، ويعتقد "**زيمل**" أن أهم خاصية في تعريف المدينة الكبرى، هي امتدادها الوظيفي أبعد من حدودها الطبيعية(غريب محمد سيد أحمد،2006، ص80).

هـ. يقول "**روبير أوزيل**" ان هناك تعاريف عديدة هي متداولة، فقد شدد على المظهر الكمي لهذا الحشد البشري (عدد السكان) وعلى مهمته السائدة من دينية وعسكرية وتجارية وصناعية وفكرية، وعلى نوع الحياة الناجم عنه بالنسبة إلى سكانه وعلى مظهر عماراته (منظر مديني)، وعلى أصله وتاريخه(روبير اوزيل، 1982، ص 9).

و. كما جاءت تعريفات المدينة من خلال الاعمال التي قدمها عدد من المهتمين بنواحي التخطيط العمراني في المدينة، ونذكر منهم تعريف الذي قدمه "**والتر بور Walter Bor**" حيث يقول "المدينة هي مكان يعيش فيه الناس ويعملون ويمارسون هواياتهم الرياضية، حيث يوجد بها المساكن واماكن العمل والمحلات التجارية والمدارس والمسارح وكافة وسائل الاتصال الكبرى، كما يشعر الناس أنهم يعيشون حياة كاملة بداخل المدينة(علي سالم الشواورة ،2012، ص 75).

ومن خلال تعاريف الكثيرين من العلماء الاجتماعيين حول المدينة، يسمح لنا بإعطاء المفهوم الاجرائي للمدينة بأنها هي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا، ويضيف البعض إلى ذلك أن هذه الوحدة السكانية تمتاز باعتمادها على الصناعة أو التجارية أو عليهما معا، كما تمتاز بالتخصص وبتعدد النظام السياسي والاجتماعي، ويمكن القول بأن المدينة هي مجموعة من التراكيب الاجتماعية تتميز كل تركيبة عن الاخرى لأسباب

فرضتها طبيعة الحياة في المدن والظروف الاقتصادية وتنوع النشاط السكاني والنمو الحضري السريع غير المنظم، لدرجة أن كثيرا من الفلاسفة والمفكرين اتخذوا منها موقفا عدائيا على اعتبار أنها موقع للفساد والانحرافات.

وقد حدد علماء الاجتماع الحضري خصائص أساسية للمجتمع الحضري، من خلال ثمانية أبعاد رئيسية هي:

1- المهنة: يعمل معظم أفراد المدينة أساساً بالأعمال التجارية والصناعية والحرف والإدارة، وقد ترتب على أنساق المهنة في مجتمع المدينة عدة نتائج، من أهمها انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية، والتخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل، وظهور معايير لتحديد المكانة المهنية للفرد، ومقاييس مختلفة للنجاح المهني، كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة الفنية ومستويات الكفاءة...

2- البيئة: يتميز مجتمع المدينة بعزلة نسبية عن البيئة الطبيعية، الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية غلبة وسيطرة واضحة.

3- حجم المجتمع: يتميز مجتمع المدينة بكبر حجمه النسبي عن النموذج الريفي، ومن ثَم، فإن ثمة علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم.

4- كثافة السكان: يتميز مجتمع المدينة بارتفاع معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة، وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع معدل كثافة السكان.

5- التجانس والتغاير: تتميز المدينة بالتغاير والتباين في الخصائص النفسية والاجتماعية والعرقية، ومن ثَم يرتبط التغاير ارتباطاً طردياً بالمدينة(غريب محمد سيد أحمد،2006، ص80).

6- التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي: يتميز مجتمع المدينة بتدرج المهن هرمياً، وتؤسس المكانة الاجتماعية والطبقية للفرد في حدود ما استطاع أن يحقق لنفسه من كسب مادي، بعيداً كل البُعد عن انتمائه لجماعة قرابية معينة، إضافة إلى ذلك فإنه مع زيادة تقسيم العمل وتخصصه في المجتمع الحضري، تتضح –وباستمرار– أهمية الدور المهني للفرد، كعامل من أهم عوامل كسب المكانة في المجتمع.

7- الحراك والتنقل: يتميز مجتمع المدينة بزيادة معدلات الحراك الاجتماعي بأشكاله المكانية والاجتماعية، ومن ثَم ترتبط معدلات الحراك في صوره المختلفة ارتباطاً طردياً مع زيادة الحياة الحضرية.

8- أنساق التفاعل: يتميز المجتمع الحضري باتساع نطاق تفاعل الفرد، ومن ثَم تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة أو الثانوية، كما تبدو هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي رسمي انقسامي، وباختصار يتفاعل سكان المدينة مع بعضهم كأرقام أو عناوين، وليسوا كأشخاص(السيد عبد العاطي السيد،2012، ص ص: 214-222).

المدينة من الناحية الإدارية والقانونية:

عرفت المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية، ذلك أن مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا، إلا أن هذا غير مرضي لأن المكان لا يمكن أن يكون مدينة لمجرد ظهور إعلان بذلك(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ب س، ص 58).

فكثيرا ما تُعَرف المدينة في دول غرب اوربا تعريفا قانونيا، بمعنى أن المحلة العمرانية التي تمنع من قبل السلطة الحاكمة مرسوما يعلق فيه أنها مركز حضري هي التي تصبح مدينة، كما تُعرف المدينة بأنها مركز البلدية، وهذا يبدو جليا في تعريف "لافيدان" "Laveden" للمدينة؛ حيث ينعتها بذلك المكان الذي يتمتع بمركز قانوني أو بلدي "Un certain statut municipal juridique au" ، وهذا التعريف لا يوصل الباحث إلى نتيجة ذات قيمة بقدر ما يقوده كما ذكر أحد الباحثين إلى أن المدينة هي المدينة "A city is a city"(محمد السيد غلاب،1972،ص 44).

أما في الجزائر تصنف المدينة وفق ما جاء في الجريدة الرّسميّة العدد 15، في نص القانون رقم 06/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة(الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد15،2006)، وفي الفصل الثاني منه، والمادة 03 حيث يقصد بها في هذا القانون بما يأتي:

–المدينة: "هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ".

المدينة من الناحية الاحصائية:

يبدو أن لكل دولة تعريف خاص بمفهوم المدينة يستخدم لأغراض التعداد، وهذا التعريف يفي بحاجات رجال الإحصاء غير أنه قليل الأهمية بالنسبة للجغرافيين نظرا لأنه من الصعب وضع مقياس عددي عام، ومن ثم نجد اختلافا دوليا بشأن التعريف العددي لسكان المدينة(محمد السيد غلاب،1972، ص47)، مثلا في امريكا فالتجمع الحضري هو ما زاد عدد سكانه عن(2500)نسمة، في حين أنه (2000) نسمة في كل من تركيا وفرنسا واستراليا وألمانيا، و(1500) نسمة في ايرلندا، و(1000)نسمة في كل من كندا وفنزويلا وشيلي(لوجلي صالح الزوي،2002،ص ص333–340)، و(5000) نسمة في كل من الهند وبلجيكا وغانا واليونان وهولندا، و(11000) نسمة في مصر، و(12000) نسمة في روسيا، و(30000)نسمة في اليابان، و(40000) نسمة في كوريا، و(200) نسمة في فنلندا والسويد(حسن الخياط،1988، ص28)، غير أن هذه الأرقام لم تكتسب صفة العالمية.

وهكذا نلاحظ الفروقات كبيرة جدا في تصنيف التجمعات السكانية إلى الحضرية وغير حضرية، هذا لأن بعض البلدان تمزج بين المعيار الاحصائي والمعيار الوظيفي والإداري والاقتصادي وغيرها،

وفي الجزائر تصنف المدن احصائيا في المادة 04 من نفس القانون 06/06 قدم التصنيف الاحصائي من حيث زيادة على الحاضرة الكبرى والمساحة الحضرية والمدينة الكبيرة والمدينة الجديدة والمنطقة الحضرية الحساسة المحددة طبقا للتشريع المعمول به، يقصد بها في هذا القانون بما يأتي:

*المدينة المتوسطة : تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف(50000) ومائة ألف(100.000) نسمة.

*المدينة الصغيرة : تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف(50.000) نسمة .

*التجمع الحضري : فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة(الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد15،2006).

عُرفت المدينة بتعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم؛ منهم من تصور المدينة امتدادا للقرية على افتراض أن هناك تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وما هو حضري، ومنهم من عَرَف المدينة في ضوء عدد السكان، فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 30 ألف نسمة أو أكثر يعتبر مدينة؛ حيث يتبين تزايد نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة سواء كان ذلك في البلاد المصنعة أو غير المصنعة.

ويمكن أن نقول بصفة عامة أن المدينة هي:" وحدة اجتماعية تمتاز بوحدتها الإدارية ويعيش فيها الأفراد متكتلين متزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة ، وتمتاز بسهولة المواصلات وارتقاء مستويات المعيشة وتفنن الأفراد في أساليب الحضارة واتساع نطاق تقسيم العمل، وزيادة التخصص وارتفاع نسبة الكثافة السكانية وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات والمصالح الحكومية، كما تمتاز بالتخصص المهني والتدرج وتعدد الأوضاع والمراكز الاجتماعية " .

2.1- المداخل النظرية لنشأة المدن :

فالمدينة تعرضت لعدة تغيرات و تحولات أدت إلى تغيير من شكل و مضمون المدينة، والصفة الغالبة الآن على المدن، أنها تتطور و تتنامى، و في دول العالم الثالث نجدها تتضخم بسرعة، بخلاف المدن الأخرى في العالم، و مع أن الزيادة السكانية في معظم دول العالم الثالث تتراوح بين 2% و 3% فإن المدن ضمن دول العالم الثالث تكبر بضعف ذلك المعدل، و ينتج هذا التضخم الأمواج الهائلة من الهجرة الريفية بسبب الحاجة الفائقة، حيث أن الأراضي الزراعية لا تكفي لإعاشة السكان، و لهذا يهرب الناس إلى المدن و يحتلون الأراضي و ينامون على الأرصفة أو أية أماكن خالية يجدونها ؛ و اليوم توجد اثنا عشر مدينة من المدن العملاقة في العالم يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين، و أكثرها شهرة (نيويورك، لندن، طوكيو، لوس أنجلوس) توجد في الدول الصناعية الغنية...(تشارلز كوريا،1999،ص6).

في ظل هذه التحولات يجب أن نتطرق أولا إلى نشأة هذه المدن والمراحل التي مرت بها، حتى وصلت الحالة التي هي عليها الآن سواء بالدول المتقدمة أو بالدول المتخلفة، و هنا نقول أن هناك عدة مداخل تفسر لنا "نشأة المدن" و هي:

المدخل الايكولوجي، المدخل التاريخي، المدخل الإيديولوجي، المدخل الثقافي، ، والمدخل السياسي، المدخل الاقتصادي، كلها مداخل جوهرية ترتبط أصلا بنشأة المدن أو الدول.

أ. المدخل التاريخي : إذ هناك مجموعة أخرى من الكتابات و الخطابات التاريخية و كذلك الرسائل و التي ألقت الضوء على البدايات الأولى لتكوين المدن، و لقد أفادت هذه الآثار في فهم المدخل التاريخي لثقافة المدن القديمة، كما صدرت سماتها الأولى في التاريخ الحضاري و الفني لفنيقيا، كما كشفت عن طبيعة النظم السياسية و الإدارية، و بدراسة البقايا و الآثار نستطيع دراسة النماذج و الصناعات التي تؤكد على وجود العلاقات والصلات التي سجلها التاريخ.(السيد عبد العاطي السيد، 2012،ص 159)

ب. المدخل الاقتصادي : لقد كان العامل الاقتصادي هو السبب الجوهري في تحويل "المدن" من الإقطاعيات إلى مراكز أكثر جذبا، لأنها مراكز أكثر أجرا كالمناجم والمصانع فظهرت المدن حولها، و ارتفعت أجور المناطق الحضرية، و أصبحت "المدينة" مركزا رئيسيا من مراكز الجذب الحضري للأعداد الهائلة من القرويين الذين يندفعون نحوها، نظرا لتراكم رأس المال في المدن، و قيام المشروعات الاقتصادية ذات العائد و الأرباح التي تشجع الأيدي العاملة على الهجرة و التوطن، طلبا لحياة أفضل هذا ما يؤكده "**Taylor**" في دراسته عن البيئة و القرية و المدينة.(قباري محمد إسماعيل،1985، ص303).

ج. المدخل الايكولوجي : فهو عبارة عن مركب عن مجموعة العناصر الثقافية الاجتماعية والجغرافية فينهض التفسير الايكولوجي لظهور المدن، بدراسة توزيع السكان وعلاقته بنشاطهم في المكان الفيزيقي فللتكنولوجيا أثرها على توزيع أنشطة البشر، ولها أثرها أيضا على التفاضل المكاني و تنوع نمط المكان الفيزيقي، بمعنى أن التجمعات الحضرية هي وثيقة الصلة بالتنظيم الايكولوجي و شكله و وظائفه حين يتمايز في مختلف الضواحي و الأماكن و النواحي، تلك التي تختلف تماما عما يسمى بالنجع، و سائر المناطق القروية و التجمعات المنعزلة، و لما

كانت "المدينة" هي وحدة ايكولوجية معقدة، وعلى درجة عالية من التنظيم، فإن هناك الكثير من العوامل الموضوعية التي ينبغي أن تتوافر حين تتهدم البناءات التقليدية لكي تظهر بناءات حضرية أكثر تعقدا، الأمر الذي يفرض تغيير تقسيم العمل و زيادة التخصص المهني(السيد عبد العاطي السيد،2012،ص 172-175).

د. المدخل السياسي (القوة) : لقد واكب ظهور التحضر والتجمعات الحضرية ظهور "العقد" ، حيث أن المدينة العتيقة هي ذاتها هي "نسق قانوني"، بمعنى أن القانون كان هرم القوة الأولى الذي يؤسس التكوين الحضري للمدينة العتيقة و طرق تنظيمها، مما يدل على مبدأ "عبادة القوة" في العصور الغابرة، و هكذا أصبحت المدينة بفضل القانون هي أول مركز من مراكز القوة، حيث صدر القانون ليحمي السلطة و الملكية، استنادا لقوة العقد و شرعية التعاقد(غريب محمد سيد أحمد،2006، ص62).

هـ. المدخل الأيديولوجي : لاشك أن نشأة المدن إنما تحتاج إلى أيديولوجية معينة تقضي إلى تغيير جوهري في نظام الاقتصاد و المعيشة، وهي نظم حضرية مستعدة لهضم نظم تجارية و قانونية، و في هذه الفترة الأولى في حياة المدن، كانت الأيديولوجيات العتيقة تتغير على نحو بطيء، بتأثير صعوبة الانتقال و المواصلات، أو لعدم الاتصال والاحتكاك وصعوبة الانتقال المباشر أو الفوري من أيديولوجية إلى أيديولوجية أخرى مغايرة، ومع تعقد التكنولوجيا، و تطور الأيديولوجيا الحضرية، صدرت المراكز الأولى للمدن(قباري محمد إسماعيل،1985، ص 308).

من خلال قراءتنا لهذه المداخل نجد أن كل مدخل حاول وضع تصور علمي لنشأة هذه المدن و تكوينها، و النظر إليها من وجهات نظر مختلفة، و قد لمسنا أن النتيجة النهائية لكل هذه المداخل أنها اعتبرت المدينة تجمع إنساني، أو شكل من أشكال المجتمعات المحلية الإنسانية.

لكن وجدنا أن كل مدخل نظر إلى المدينة من زاوية واحدة و تغاضى عن الزوايا الأخرى، وهذا ما أوجد بعض الصعوبات في إيجاد أو محاولة وضع مدخل واحد شامل لكل المداخل السابقة و يفسر نشأة المدن بصورة كاملة و متقنة دون أي تحيز أو انفراد.

و بعد نشأة المدينة، فإنها تمر بمراحل تجعلها تتطور و تتغير و تكبر لتصل لشكلها النهائي، أو لتنهار و تختفي في الأخير، ترى ما هي هذه المراحل ؟

3.1- مراحل نمو المدن:

تمثل كتابات " **لويس ممفورد Lweis Mumford** " الاهتمام بالتطور التاريخي للحياة الحضرية، ركز فيها على تطور الثقافة الحضرية، ففي كتابه(ثقافة المدن) سنة1938، بيَن" **ممفورد** " أن المدينة تمر بعدة مراحل تطورية اختصت كل منها بسيطرة نموذج معين لمجتمع حضري يتسم بخصائص ثقافية متميزة، وكانت أهم النماذج الحضرية التالية:(PP 285 -289 Lewis Mumford،1938,)

أ. مرحلة النشأة "الايوبوليس- Eopolis ": و يقصد بها المدينة في فجر قيامها، و تتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض، و استقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، و قد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة، واستئناس الحيوان، وتربية الطيور، وقيام الصناعات اليدوية و الحرفية البسيطة، واكتشاف الإنسان للمعادن، وهي تمثل عنده مرحلة ما قبل التحضر Preurban .

ب. مرحلة المدينة الصغرى"البوليس- Polis": وتشير إلى مجتمع محلي حضري متطور إلى حد ما، تميز بتقسيم جزئي للعمل في المجال الاقتصادي، وبدرجة ما من التمايز في المجال الحرف وتنوع الأعمال والوظائف ، كما تمتز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع، وتنبثق فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة، وظهور الفلسفات و مبادئ العلوم النظرية، بينما احتفظ بالأشكال التقليدية والقديمة للتنظيمات الأسرية والدينية، وبالروابط الوثيقة بين الأفراد والجماعات نظرا لارتباطه بحدود مكانية إقليمية أكثر ضيقاً.

ج. مرحلة المدينة المسيطرة " المتروبوليس-Metropolis" : و تعرف بالمدينة الأم، وتشير إلى مجتمع محلي حضري ذو موقع استراتيجي ومركزي، يتكاثف فيها عدد السكان، يتوفر فيها الطرق السهلة، و تربطها بالريف شبكة من المواصلات، فتكون مركز جذب للمهاجرين من المناطق المجاورة ، تنفرد بمميزات التبادل خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي، و تتركز فيها

كل مظاهر النشاط الاجتماعي والسياسي إلى جانب مركزية الإدارة، واتساع ملحوظ في الرقعة المكانية التي يشغلها أو يمارس وظائفه في اطارها.

د. مرحلة المدينة العظمى" الميجالوبوليس– Megalopolis" : تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن19م، وهو شكل لمجتمع محلي حضري أكثر ضخامة وأكبر حجما وأعقد تنظيما، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متابعة، وتعتبر سيطرة المدينة على الإقليم في المجالات العسكرية والتجارية والخدمية، وسيادة التنظيمات البيروقراطية وغلبة العلاقات اللاشخصية والفردية من أهم خصائصه.

هـ. مرحلة المدينة الطاغية " التيرانوبوليس– Tyrannopolis" : و تمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية و الضرائب و النفقات...، من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية و السلوكية الناجمة عن كبر الحجم أوسع ما تكون انتشارا و وضوحا، ومن ثم يستشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي و الأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة.

و. مرحلة المدينة المنهارة " النيكروبوليس– Nekropolis":(Lewis ،1938،P292 Mumford) يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور الحضري، و مع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "ممفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب، مقترنا بأفول الحضرية و إحياء جديد للريفية، وتظهر ما أسماه "**ممفورد**" (مدن الأشباح Ghost Cities).

4.1 – مكونات المدينة :

في هذا الجزء نحاول التعرف على مكونات المدينة، بحيث هذا الأخير يوضح لنا نقطة التشابه الرئيسية بين كل المدن، و التي من خلالها تأخذ كل الوظائف و الأعمال و المشاكل بعين الاعتبار لأنها تحدد لنا المناطق و كيفية معرفتها و بالتالي التعامل معها، و تتكون من العناصر التالية :

- مركز المدينة: منطقة الخدمات الرئيسية الذي يحتوي الأنشطة و المتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.
- المنطقة السكنية: هي الأحياء و المجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.
- شبكة المواصلات : و هي الطرق بأنواعها و السكك الحديدية.
- الخدمات العامة: و هي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات و المدارس.
- المنطقة الصناعية: و هي التي تحتوي على المصانع و الورش الكبيرة.
- المساحات الخضراء و المفتوحة: و تشمل المنتزهات و الملاعب.(وحيد حلمي حبيب،1991، ص64)

5.1- وظائف المدن :

تعتبر المدينة ذات مكانة حضرية، يسعى إليها الأفراد و الراغبون في سد احتياجاتهم المعيشية حيث أنها غالبا ما تتميز بمظهر وظيفي معين، و على مر التاريخ نجد أنواعا متعددة من المدن نشأت ونمت في ظل كينونة وظيفية أثرت على تكوينها و من ثم نموها، و قد ظهرت تصنيفات عديدة ذات آراء متضاربة، منها التصنيف الذي وضعه "أورسو" و الذي اقترح ست وظائف للمدن و هي: الوظيفة الإدارية، الدفاعية، الثقافية، الإنتاجية، الموصلات، الوظيفة الترفيهية.(حنفي عوض،1997،ص49).

و في تصنيف آخر لوظائف المدن، وجدنا أن الأنسب منها للمدينة هو الموضح كالتالي:

أ. الوظيفة الحربية : الوظيفة الحربية ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة في وظيفتها الأساسية، و من الأمثلة عن هذه المدن : مدن القلاع أنشأها الرومان : مدينة العسكر(وحيد حلمي حبيب،1991، ص61).

ب. الوظيفة الإدارية: المدينة هي مقر السلطة العامة، وتشمل المنطقة التي حولها أو يتسع إلى وحدة قومية أكبر، ومن أمثلة عنها: السلطات الدولية في "نيويورك" و"جنيف"(غريب محمد سيد أحمد، 2006، ص82).

ج. الوظيفة التجارية : تمثل الوظيفة التجارية الاهتمام الأول و مع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية و من أمثلتها نجد : مدن القاعدة التجارية "شيكاغو"، مدن المستودع التجاري "لندن، نيويورك"، و مدن الموانئ التجارية.

د. الوظيفة السياسية : كانت الإدارة ضرورة منذ نشأ المجتمع المستقر، و كان لابد لها من أن تمارس من نقطة مركزية فهي من الوظائف الأولية بدون شك، و من أمثلتها جميع عواصم الدول السياسية.

هـ. الوظيفة الصناعية: و ظهرت خاصة بعد الثورة الصناعية.

و. الوظيفة الصحية و الترفيهية: هاتان الوظيفتان تشتركان معا في "البطالة " سواء مرضى لا يعملون أو أصحاء ينشدون الراحة و الترفيه.

ز. الوظيفة الدينية و الثقافية : الدين و الثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل فإن الثقافة وظيفة تبعية لا تنفصل عنها، فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا فلا انفصال بها عن علوم الدين مثل : مدينة "مكة المكرمة"، "بيت المقدس"، "الفاتيكان"(وحيد حلمي حبيب،1991، ص61).

2- الأبعاد النظرية والإمبريقية لدراسة نمو المدن:

1.2/ ابن خلدون والنمو الحضري:

يعتبر عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406م) من أوائل المفكرين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة النموّ الحضري، فاهتمّ في مقدمته المشهورة بمعالم نشأة المدن والظواهر المرتبطة بها، وكتب في هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الباب الرابع الذي كان عنوانه (في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق).

ويعتبر من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية واعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم، حيث يرى هذا العلامة ان الإنسان حضري بطبعه، وأنّ المدينة تعد مركز جذب لمختلف الشرائح الاجتماعيّة التي تغزوها، بحثاً عن فرص العمل والحصول على

الخدمات المتوافرة فيها، فضلاً عن أنّ المدينة هي المكان الخصب لتطوير ونموّ النواحي المعنويّة والماديّة للإنسان.

إنّ هذه المغريات بلاشكّ، تدفع الناس صوب المدن، وتزداد لذلك الحاجة الماسة للمساحات المخصصة لسكن هؤلاء النازحين من الأرياف أو المناطق القريبة منها، إلاّ أنه من ملاحظ، ومن خلال استقرار التجارب التخطيطيّة أنّ لكلّ مدينة حضريّة حداً معقولاً ومجالاً محدوداً في استيعاب السكان والنشاط الاقتصاديّة مع محدوديّة الخدمات أيضاً، ومتى ازداد هذا النشاط بازدياد حجم السكان والخدمات فيها، أصبحت الظاهرة حالة غير سليمة في بنية المدينة وهيكلها وفق المنظور التخطيطي المعاصر، فالنموّ الحضري وفقاً لذلك، يعد أحد ابرز ظواهر العلل الحضريّة، ذلك أنّ ازدياد حجم السكان عن حدّه الطبيعي، وعدم كفاءة توزيع النشاط الاقتصادي بكفاءة وبموازنة دقيقة، مع التوزيع العشوائي للخدمات وندرتها، يؤدي إلى بروز هذه الظاهرة التي تخلق وراءها مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة وعمرانيّة وبيئيّة.

وأن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية، كما يعتبر ابن خلدون أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها، هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم، مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل، وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية(Majallat ET،1982, P99-102).

وانطلاقاً من ذلك فان رؤية (ابن خلدون) لهذه الظاهرة بلغ شاناً بعيداً، عندما استخدم مفهوم (العمران المفرط) بقوله "إن الحمامات بلغ عددها في بغداد في عهد المأمون (65 الف) حمام وكانت مشتملة على مدن وأمصار متلاصقة ومتقاربة تجاوز الأربعين ولم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لإفراط العمران، أي التضخم الحضري والعمراني وكذا حال القيران وقرطبة والمهدية في الملة الإسلامية وحال مصر والقاهرة بعدها".(عبد الرحمان بن خلدون، ب س، ص87)

فابن خلدون يركز على: (الحجم والقوة في انتاج مدينة) تجمع بين النمو والتنمية، والتي تعد هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها في ابراز التباين بين مختلف مراحل تطور المدن، والذي يمر عبر سلسلة هرمية، والمستوى الحضاري للمدن الصغيرة والتجمعات السكانية الكبيرة وبين العاصمة ومدن الأقاليم المختلفة.

ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية كما يلي:

-يقيم علاقة ارتباطية بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة.

-إن البنية الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

وهذه العلاقة السببية التي يقيمها ابن خلدون بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي منذ القرن الرابع عشر، أعاد التأكيد عليها المفكر الفرنسي"**هنري لوفافر H.Lefevre** " حيث يقول:{.. أن المدينة هي عملية وضع على الأرض مجتمع بثقافته ومؤسساته وقيمه كذلك للبنى الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية والتي تكون في نهاية الأمر البنية بأتم معنى للكلمة..}.(op.cit،p.85-89 (Majallat ET-Tarikh،

وفي سياق آخر يرى ابن خلدون ان المدينة هي فعل سياسي بالأساس، لأنها من انتاج الطبقة الحاكمة ويرتبط حياة المدينة بحياتها(المملكة)، كما تحدث عن القواعد العمرانية للتعمير او لقيام المدينة وهي:

-اختيار الموضع الدفاعي الجيد.

-اختيار موضع ذو مناخ ملائم للحياة.

-قرب الموضع من مصادر المياه والأراضي الفلاحية.

وفي الحقيقة يرجع الفضل لـ"ابن خلدون" في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية، على اعتبار أنه تحدث عن المدينة في إطارها الإقليمي ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من 7 قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الإقليمية والرؤية الحضرية (التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري).

كما يرجع له الفضل أيضا في تحليله للظاهرة العمرانية من خلاله البعد التاريخي وتطورها العمراني، وأخيرا يربط ابن خلدون المدينة بالريف عبر أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية، جديرة بالاهتمام والدراسة.

ومن هنا كانت التنمية الحضرية عند "ابن خلدون" مرتبط دوما بمركبات ايكولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشكل القاعدة الأساسية لها من خلال بعدين أساسيين ومرتبطين على الدوام؛ التنمية الفيزيقية والتنمية الاجتماعية، وهذه المركبات السابقة (الايكولوجية،الاجتماعية، الاقتصادية) هي المرتكزات الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

2.2/ النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية:

منذ مطلع القرن العشرين وحتى الآن توالى ظهور نظريات عديدة عن نمو المدن وانتشارها وتطورها أو قد كانت هذه النظريات مستخلصة من مشاهدات ودراسات تمت على المدن الغربية في اوربا وامريكا، فكما هو معروف فان المواضيع الأساسية التي طرحتها الدراسات التقليدية في علم الاجتماع الحضري هي : الإيكولوجية البشرية والمجتمع المحلي والمشكلات الحضرية والسياسات والتخطيط والتحضر، من جهة ثانية فقد اجتهد الكثير من الباحثين في تصنيف معالم النظرية الحضرية، واختلفت بالتالي من باحث إلى آخر تبعا للاختلافات في موضوع البحث ومجال الدراسة وتنوع البيانات والتوجه الحضري...الخ(اسماعيل قيرة، 2004، ص25).

✍ نظرية– الحلقية– الدوائر المتراكزة لـبيرجس 1933:

لقد قدم "**بيرجس Burgess** " إسهاما متميزا يكشف عن تأثير بالغ بالايكولوجيين الأوائل، وأثرى المعرفة العلمية بشكل كبير، حيث جاء هذا الإسهام عبر دراسة لمدينة شيكاغو الأمريكية حاول من خلالها معرفة الأنماط التي تعتري نمو المدينة وتركيب الوظائف بها.

وقد قدم هذه الدراسة في كتاب له تحت عنوان" نمو المدينة– مدخل لمشروع بحث"سنة 1933، ولقد كانت انطلاقته المنهجية، تعتمد على نموذج لنمو المدينة وتنظيمها المجالي مستخدما مخطط مدينة شيكاغو كأساس لبحثه.

وكانت دراسته مركزة على متابعة نمو المدينة الفيزيقي وتمايزها مجاليا، وتنظيمها المساحي، وانطلقت دراسته من فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي ترتفع بشكل تدريجي كلما اقتربنا من مركز المدينة التجاري، وتنخفض تدريجيا بالبعد عن المنطقة المركزية(محمد حافظ، 1987، ص29)، ليؤكد أن أقصى الأسعار تتركز في قلب المدينة.

وانطلاقا من ذلك فإن المدينة تنمو على شكل حلقات ودوائر متناقصة ومتعددة المراكز وهي :

1-منطقة الأعمال المركزية(م.أ.م)

2-المنطقة الانتقالية أو التحول

3-منطقة سكن العمال

4-منطقة سكنية أفضل

5-السفر اليومي أو الضواحي.(Burgess.E.W،1923،P85-89)

أ -منطقة الأعمال المركزية:

وتقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الايكولوجي للمدينة حيث تشكل النواة الأساسية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى كونها ملتقى لطرق المواصلات، حيث تكثر فيها المرافق الإدارية والخدماتية، وتدور فيها أكثر النشاطات كثافة، هذه الخاصية جعلت منها محل اهتمام وطلب متزايد وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي، الشيء الذي أدى بـ "**بيرجس**" إلى القول أن الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الأرباح مرتفعة نسبيا باستخدام الأرض بكثافة تجعل من المنطقة المركزية محط نشاطها.

ب -المنطقة الانتقالية أو التحول:

يؤدي التوسع والنمو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض المنطقة الانتقالية للتغير المستمر، وتتميز بالكثافة السكانية العالية، وضعف المستوى المعيشي وانتشار الأمراض الاجتماعية، وتدهور المساكن وانتشار مخازن السلع والملاهي...الخ، بمعنى آخر هي منطقة الوافدين الجدد إلى المدينة والتي تعتبر من الأقليات العنصرية و الإثنية، وهذه نظرية حسب "بيرجس" فإن منطقة الأعمال المركزية تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو والاحتلال على حساب المنطقة الانتقالية التي تتوسع وتغزو هي الأخرى المنطقة الموالية لها.

ج –**منطقة سكن العمال:**

وكما يدل عليه المصطلح ذاته، فهي منطقة العمال وأصحاب المهن الكتابية وأطفال المهاجرين، وما يميز هذه الفئة هو تطلعهم الدائم إلى تحسين مستوى معيشة أطفالهم ودفعهم إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي (الحراك).

ح –**منطقة سكانية أفضل– أرقى–:**

وتتكون من مساكن تقطنها أسر وحيدة، وأحياء الأعمال المحلية، إلى جانب الشقق والعمارات الجميلة وبعض فنادق الإقامة، كما تعتبر هذه المنطقة ملجأ الفئة ذات الدخل المتوسط.

خ –**منطقة الضواحي أو السفر اليومي:**

وتقع خارج حدود المدينة وتقع على خطوط النقل الخارجية، حيث يسكنها ذوي الدخل المرتفع ، كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة ، في حين أن معظم سكانها يلزمهم الانتقال يوميا إلى مراكز أعمالهم(اسماعيل قيرة،2004، ص: 56 –59).

وعلى هذا الأساس فقد قدم برجس تفسيره لنمو المدينة وتوسعها من خلال حلقات ودوائر متتابعة، معتبرا أن عمليتي الغزو والاحتلال هي النقطة المركزية في ديناميكية التوسع من منطقة إلى أخرى.

حاول "**برجس**" صياغة نموذج مثالي لدراسة نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها المجالي –أنماط استخدام الأرض–، وقد توقع وجود اختلافات وتشويهات عن هذا النمط، وارجعها إلى عوامل ليست اقتصادية ، مثل المعوقات الطبيعية والبشرية ، التدخل السياسي في شكل تخطيط المدن...، كل هذه العوامل تسبب تشويهات في دوائر المتراكزة.

لقد خضعت نظرية "**بيرجس**" للكثير من النقد ، فقد انتقد" **موريس ديفي– M.Davie** " (Maurice R Davie،1937،PP 137-161) "**بيرجس**" بقوله: أن المنطقة المركزية ليست دائما دائرية الشكل، فالاستعمالات التجارية مثلا تمتد على طول محاور شوارع المدينة، ولذا فليس من الضروري أن يكون قلب المدينة دائري الشكل، والصناعية لا تقتصر وجودها على المنطقة الانتقالية وإنما تتواجد بجوار خطوط السكك الحديدية وبجوار الأنهار للاستفادة من المياه،

والمساكن القديمة لا يقتصر وجودها على المنطقة بعينها بل تتواجد في مختلف ارجاء المدينة حيث يتجاور القديم والجديد معا.

رغم الفوائد التي حققتها نظرية "بيرجس" إلا أنه لا يزال يثير تساؤلات عديدة لم يقدم لها إجابات مرضية، كما أنه لا يخلو من ثغرات ونقاط ضعف يمكن تلخيصها فيما يلي:(حميد خروف وآخرون،1999، ص26-29)

-التنوع في استخدام الأرض في نطاق كل منطقة ومدينة.

-التحديد التعسفي لحدود المناطق.

-عدم التحقق الامبريقي لنموذج بيرجس.

-محدودية تعميمه.

-موضوع الصناعية الثقيلة الذي اعتبره بيرجس عاما تشويه قد لا يكون كذلك في بعض المدن.

-لا توجد الصناعة في المناطق الانتقالية فقط.

-في كثيرة من المدن يكون ثمة ارتباط بين موقع الصناعة ومساكن العمال ذوي الدخل المحدود.

✍ نظرية القطاع لهومر هويت 1939:

لقد ظهرت هذه النظرية في 1939 كرد فعل على الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الدوائر المتراكزة، وترتكز هذه النظرية على مفهوم جديد أتى به "**هومر هويت Hower Hoyt** " كبديل لمفهوم الدوائر، فأوضح أن تحديد سكنى القطاعات أو سكنى الطبقات الاجتماعية يعتمد على القيم الايجارية، حيث ربط مفهوم القطاع بمتغير الدخل، ليتضح له في نهاية الأمر أن انتشار المناطق السكنية يخضع لدخل الأفراد ومستواهم المعيشي، وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الاطراف، ولها خصائص مميزة عن القطاعات المجاورة لها، وهناك فروق عن أسعار الأرض وقيمتها مما يترتب عليها اختلاف في استخدام الأرض.

فإلى جانب يميز "**هومر هويت**" ثلاث قطاعات أساسية هي:(H. Hoyt،1939، P10)

أ -قطاع الإيجارات المنخفضة: ويسكنه العمال ذوي الدخل المحدود .

ب –قطاع الإيجارات المتوسطة: ويقطنه الجماعات ذات الدخل المتوسط.

ت –قطاع الإيجارات المرتفعة: ويسكنه هؤلاء الأغنياء.

ويؤكد "هويت" أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، كما أوضح أن نمو المدينة يكون متسارعا على محاور الرئيسية وعلى طول المحاور الأقل مقاومة، وخلاصة أفكار الباحث هي من خلال متابعته لانقسام بعض المدن الأمريكية إلى قطاعات كسان فرانسيسكو، منيابوليس، فرجينيا وريشموند.

إلا أن اطار "**هويت**" تعرض لإنتقادات عنيفة، ولعل أوجه نقد يمكن أن يوجه إلى نظرية القطاع، هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة، وهي لذلك لا تختلف في هذا المجال عن نظرية الدوائر المتراكزة، حيث أن نظرية "**هويت**" تغفل البعد التاريخي الذي يؤثر بشكل عميق في البناء الايكولوجي، وقد أكد "**فرانسيس هاورزF.Hauser**" أهمية هذا البعد في الدراسات الحضرية، حيث تبين له من خلال دراسته على بعض المدن الاوربية(كلندن، باريس وفيينا، استكهولم...).

إن نظرية "**هويت**" غير قادرة على تفسير البناء الايكولوجي، نظرا لعدم استخدامها الشواهد التاريخية الايكولوجية السائدة، فإن هذا لا يعني امكانية تطبيق هذا النموذج على كافة المدن نظرا لاختلاف الخصوصيات التاريخية والايكولوجية.(عبد الحميد دليمي،2007،ص97).

✍ نظرية النويات المتعددة لهاريس و اولمان 1945:

لقد ظهرت هذه النظرية أيضا بعدما تعرضت كل من نظرية الدوائر المتراكزة ونظرية القطاع إلى انتقادات عديدة، وقد برزت في منتصف الأربعينات 1945، قد صاغ "**هاريس** و **أولمان** **Harris** and **Ullman** " ، وتعتمد على فكرة أساسية مفادها أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة بل نويات متعددة، وتفترض هذه النظرية أن نمو المدينة يتم مبدئيا من خلال تطوير استعمالات الأرض حول نواة معينة، أو نويات عدة وليس بالضرورة حول مركز المدينة، وتقوم هذه النويات كنتيجة للهجرة إلى منطقة النواة، أو لقيام صناعة متخصصة فيها، أو أي أمر آخر يساعد على قيام حياة معينة.

ويعتمد كل من" **هاريس** و **ألمان**" أن نمو المدينة يتشكل عبر أنماط عديدة منها:(اسماعيل قيرة،2004، ص63-64)

*نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة.

*نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.

*نواة الصناعات على أطراف المدينة.

كما يعتبر أن مسألة تعدد النويات يختلف باختلاف المدن وتطورها التاريخي وتخصصاتها المختلفة، من جهة أخرى ربطا توزيع المناطق السكنية حول هذه النويات بمسألة الدخل (دخل الأفراد).

ولقد حدد "**هاريس** و **اولمان**" اربعة عوامل تتداخل وتعمل معا لتكوين النواة، وهذه العوامل هي :

1-بعض النشاطات الاقتصادية تقتضي وجود خدمات خاصة فمثلا تجارة التجزئة تقتضي سهولة في الوصول إلى مكان هذه التجارة، أو صناعة تحتاج إلى أراضي واسعة، كما تحتاج إلى خدمات السكك الحديدية.

2-إن هذه النشاطات تتجمع معا لتستفيد من خدمات بعضها البعض كما هو الحال في المنطقة المركزية.

3-إن بعض النشاطات لا يمكن أن تجتمع مع بعضها على صعيد واحد، ومن ثم لا يمكن أن تتجاور معا، مثلا البضاعة الثقيلة لا يمكن أن تتجاور مع المناطق السكنية لذوي الدخل العالي، ولهذا ينشأ كل منها في منطقة بعيدا عن الآخر على شكل نواة مستقلة.

4-بعض النشاطات الاقتصادية كالمستودعات وتجارة الجملة مثلا تحتاج إلى مناطق واسعة ولذا لابد لها من اراضي رخيصة، لذا نجد انها تتجمع في المناطق ذات الأثمان المنخفضة في المدينة.(Harris.C.D.and .E Ulman،1951،p237-247).

من خلال عرض للنظرية الإيكولوجية الكلاسيكية (نظريات الدوائر المتراكزة، القطاع، النويات المتعددة) يتبين وأن التصور الإيكولوجي يستند إلى مجموعة من المقولات والقضايا النظرية والإمبريقية...الخ، في هذا الإطار تقدم النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية تصورا في كيفية دراسة

وتطوير المجتمع الحضري الذي يخضع لتأثيرات النمو والهجرة الريفية وتزايد الحاجيات الاجتماعية بكل مستوياتها.

إن هذه النظرية مثلها من نظرية النويات والقطاع تعتمد على العمليات الإيكولوجية في التغيير الحضري والتنمية من خلال المتغيرات التالية:(جيرالد بريز،1989، ص207)

أ –التركز:

ويعني تركز أو تكدس الأنشطة والخدمات مما يؤدي إلى تغير المناطق و تأثيرها في المناطق المحيطة والتي تتسع على حسابها، و بالتالي يمكن أن ننظر إليه على أنه الميل نحو الزيادة العددية للوحدات الإيكولوجية والتوطين في أجزاء المدينة.

ب –التشتت:

وهو أن تتركز الأنشطة عند مرحلة الإشباع بحيث يفقد مدلولها الاجتماعي والاقتصادي في إشباع الحاجات الاجتماعية المتنامية، الأمر الذي يدفعها إلى الانتقال إلى أماكن وأجزاء أخرى من المدينة قصد تنميتها.

فالتركز والتشتت عمليتان تساعدنا على توازن النسق الفيزيقي، فإذا كان التركز يؤدي إلى زيادة الإنتاج فإن التشتت يؤدي إلى إحداث التوازن في توزيع الأنشطة والسكن.

ومن هنا يمكن أن نبحث من خلال هاتين العمليتين عن التوازن في توزيع السكان عبر المدينة الجزائرية (بسكرة) من خلال مقياس الكثافة السكانية والسكنية والأنشطة عبر المدينة، فهل أن توزيع المرافق يتوافق مع توزيع السكان ؟ وهل أن الأنشطة تحتل نطاقات تؤدي وظائفا وأدوارا في اتجاه تنمية المدينة ؟ وكيف نمت المدينة من خلال هاتين العمليتين ؟

بمعنى دور الهجرة الريفية لجماعات اجتماعية في التوطن داخل هذه المدينة، من جهة ومن جهة أخرى هل هناك حركة معينة بعيدة عن واقع معين للمدينة ؟

ت–المركزية واللامركزية:

إن المركزية واللامركزية عمليتان ايكولوجيتان في فهم نمو وتطور المدينة، فالمركزية تتجمع بمقتضاها المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في نطاق معين من المدينة، وتكون عادة حوله المحاور الأساسية للنقل والتنقل.

أما اللامركزية فتعني ميل الأفراد أو الوظائف إلى تركز النقاط الحيوية في المدينة واللجوء إلى أماكن معينة من المدينة بحيث تحافظ على سيطرتها وتأثيرها في التنمية المستدامة للمدينة.

ث- الفصل أو العزل:

وهو بعد تنموي يشير إلى تجمع وحدات ايكولوجية وانفصالها حيزيا مثل الأحياء الراقية والصناعات المختلفة والأنشطة والخدمات، وهذا الفصل يتم بالنسبة للجماعات الاجتماعية في ضوء الدخل واللغة والثقافة... الخ، أما بالنسبة للأنشطة فيتم حسب تشابه أو تماثل وظائفها.

- في ضوء هذا فهل أنها نمت وفقا لتخصص معين في الوظائف والأنشطة ؟ .

-وهل أن انتقال الأفراد والجماعات إلى المناطق المختلفة للمدينة يتم وفقا لخصائص التماثل والتشابه ؟.

-وهل يتم كل هذا وفقا لتخطيط عملي مدروس وأدوات فعالة؟.

-أم بصورة عشوائية لا تأخذ بعين الاعتبار دور العمليات الإيكولوجية في التخطيط الحضري والتنمية المستدامة ؟

ج -الغزو والاحتلال:

فهما عمليتان تستخدمان في تغيير البيئة الحضرية، فهما أداتان من أدوات التهيئة والتعمير، فالأولى تشير إلى توسع سكاني أو خدمي يتم من خلال انتقال جماعة إلى منطقة منفصلة أو إدخال نمط جديد في استخدام الأرض، أما الاحتلال فيتحول بمقتضاها الغزو إلى سيطرة على المنطقة المحتلة من حيث السكن أو النشاطات.

إن هذه المتغيرات الإيكولوجية السبعة هي في الواقع الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية في تنمية المجتمع المحلي الحضري، وهذه المتغيرات يمكن من خلالها فهم التنمية المستدامة بالمدينة، ومدى قدرة أدوات التهيئة والتعمير في توظيف هذه المتغيرات بشكل أو بآخر في عمليات التخطيط الحضري.

3.2 /النظرية الإيكولوجية الحديثة:

✍ المركب الإيكولوجي كأحد المتغيرات في التهيئة :

اعتمد الباحثون المحدثون الدارستين لعقل المدينة في إطار النظرية الإيكولوجية، على فكرة أساسية جديدة وهي أن النظرية الإيكولوجية كأي نظرية سوسيولوجية أخرى، يجب أن تشمل كل سلسلة الظواهر الاجتماعية، برزت الأعمال ضمن مجموعتين: أعمال لباحثين الذين اهتموا بالظواهر الاجتماعية وشبع اجتماعية على حد السواء، ولتبيان الإسهامات الجديدة عبر هذا النموذج المحدث سوف نستعرض إسهامات كل من " كوينQuin " و" أموس هاولي A.Hawley" ، و" شنورSchnore " و" دنكان D.Duncan ".(جيرالد بريز،1989، ص207 –209)

أ / تقسيم العمل والتوزيع المجالي:

يحصر" **كوين Quin** " موضوع الإيكولوجية الحضرية في إشكالية تقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المجالي، من جهة أخرى يرى " كوين" أنه لا يمكن إقامة تحليل إيكولوجي شامل لكل المشكلات الحضرية، بل يجب في المقابل التركيز على العلاقات الجدلية بين الجماعات والبيئة، ومعظم اعماله جاءت بمفاهيم جديدة مثل البيئة والمجتمع المحلي الحضري ومنطقة المركز الحضري أو المدينة العاصمة.(فادية عمر الجولاني،1984،ص 76)

ب / المجتمع المحلي الحضري:

يجب الإشارة إلى أن إسهامات "**اموس هاولي A.Hawley**" هي في الواقع حلقة وصل بين النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية والمحدثة على اعتبار أنها تركز على جملة من المواضيع ذات الصلة وهي:

- إن موضوع الإيكولوجية هو الطريقة الوحيدة التي من خلالها يحافظ الأفراد على أنفسهم داخل بيئة دائمة التغير.
- يشكل المجتمع المحلي وحدة التحليل.
- دراسة الأفراد كأعضاء في الجماعات وليس كأفراد.
- الاهتمام بالبعد المكاني.
- الاهتمام بالبعد الزمني.

- التكامل بين العوامل السيكولوجية والأخلاقية.
- الأنشطة ترتبط بنسق القيمة السائد.
- عدم الفصل بين الظواهر الحيوية– شبه اجتماعية والثقافية– والاجتماعية.
- اعتبار التكيف الثقافي إحدى المواضيع الأساسية في التحليل الإيكولوجي.(392 P ،Hawley.A.H،1944)

ولعل المحاولات التي بذلها"**هاولي**" لدراسة المجتمع المحلي من حيث وصف خصائصه، تحليل بنائه والاتجاهات الكامنة في هذا البناء، الكشف عن تأثير التغيرات الداخلية والخارجية على تنظيم مختلف التجمعات السكانية، حيث ركز على دراسة أنماط تنظيم إنساني من خلال إطار الزمان الاجتماعي والمكان الاجتماعي.

ج / النسق الإيكولوجي والتخطيط الحضري:

حاول من جهته "**شنور Schnore** " صياغة نظرية "**ماكرو**" (سوسيولوجية لدراسة المجتمع والتنمية الحضري)، معتبرا ذلك مجال اهتمام الايكولوجيين، حيث سعى إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية واعتبره الإطار لدراسة العلاقة الاجتماعية وشبه الاجتماعية.

يتكون الإطار النظري الذي أبرزه" **دنكان D.Duncan** " من مجموعة المتغيرات المرتبطة فيما بينها بطريقة وظيفية تبادلية وهو ما أسماه بالمركب الإيكولوجي: السكان والتنظيم، والبيئة والتكنولوجيا، حيث انطلق من فكرة أساسية مفادها أن التغير في واحد من هذه المتغيرات ، يؤدي إلى تغيرات تمس بقية المتغيرات الأخرى.(اسماعيل قيرة،2004، ص73)

وهي بالتالي محددات أساسية في التنمية الحضرية والمستدامة، والتي تساعدنا في فهم طبيعة نمو مدينة ما وطبيعة التسيير الحضري الذي يسودها، بهذه الصفة يمكن الاعتماد عليها بأسلوب أو بآخر كأدوات التخطيط الحضري وقياس مدى نجاعته في المكان والزمان.

كما قام كل من "**شنور**" و "**دنكان**" بدراسة حول توزيع المنطق السكنية والوضع المهني، محاولين التأكد من صدق فرضية "**بارك**" : بأنه هناك علاقة ارتباط بين المسافة الفيزيقية بين الجماعات وتوزيعهم في مناطق اقامتهم في المدينة –المجال–، والمسافة الاجتماعية فيما بينهم. ولقد توصلا إلى ما يلي:

- إن التحليل الإيكولوجي يساعدنا على تفسير الارتباط بين المسافة المكانية والمسافة الاجتماعية.
- يقاس هذا الارتباط من خلال مؤشرات الوضع السوسيولوجي والاقتصادي والاختلاف في المهنة.
- إن تركز مقرات الإقامة يرتبط بالوضع السوسيولوجي والاقتصادي.

ومن هنا توصلت هذه الدراسة إلى البرهنة على علاقة الارتباط والصلة بين البحث الإيكولوجي من جهة ونظرية التراتب الاجتماعي من جهة ثانية.(Duncan.B، 1955، PP 493-503)

إذن لقد ظهرت النظرية الإيكولوجية المحدثة في فترة لاحقة بعد النقد الكبير الموجه إلى النظرية الكلاسيكية، مطورا بذلك هذه الأخيرة في دراستها وتحليلها للمجال الحضري من خلال إدخال أنساق ومقولات معرفية جديدة، من أهمها النسق الإيكولوجي والمركب الإيكولوجي.

فالنسق الإيكولوجي استعمل كأداة لدراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات أو الظواهر الحيوية (المنافسة، التكافل، الغزو، الإحتلال...إلخ)، ودراسة هذه الأخيرة ترتبط جوهريا بالظواهر الاجتماعية.(السيد حنفي عوض، 1986،ص31)

ولقد تطورت بالتالي النظرية الإيكولوجية وأصبحت أكثر تكيفا مع المتغيرات الحضرية، وهكذا أصبحت تنظر إلى الفرد كعضو في التشكيلة الاجتماعية تتأثر بعلاقاتها وهي التي تشكله وتهيؤه ، فهو بالتالي ليس فردا منعزلا.

وهذه قفزة نوعية في الدراسات الإيكولوجية والتي كانت تركز على المكان وتنظر بالتالي إلى المشاكل الحضرية على أنها نتاج طبيعة المكان ليس إلا، لتنتقل إلى فكرة نوعية جديدة، تعتبر من خلالها هذه المشاكل الاجتماعية على أنها أيضا ناجمة عن طبيعة الجماعة وبناءها وفاعلها مع الوسط الإجتماعي، ومنها تظهر أهمية المشاركة الجماعية.

✍ البعد الثقافي كميكانيزم أساسي في تغير المجال الحضري :

حاولت هذه النظرية من جهتها التأكيد على أهمية العامل الثقافي(المشاعر و الرموز) في تحديد توجيه السلوك البشري، فقد جاءت لتعديل الرؤية الايكولوجية من خلال تقديم وجهة نظر

أخرى، تنطلق من حقيقة مفادها بأن الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم، يخلقون وتعدلون الثقافة التي تضم القيم، المعتقدات، المعايير التي تحكم الفكر والتفاعل.(حميد خروف وآخرون، 1999، ص46)

ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالعوامل الثقافية، نجد دراسة "**فيري Firey**" عن استخدام الأرض في بوسطن، حيث حاول تحديد الأسباب التي جعلت بعض المناطق تميل إلى مقاومة الضغوط الاقتصادية، والمحافظة على استقرارها بعض الشيء لفترة زمنية طويلة، وهكذا اتضح أن النظرية الايكولوجية السوسيو–ثقافية تستند في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده وتعرجاته إلى المتغيرات الثقافية.(Firey. W،1947، P 140-145)

وأعمال "**جونسن Jonassen**" عن دراسة الحراك الجغرافي في المجتمع المحلي النرويجي في مدينة نيويورك، ولقد استندت هذه الدراسات على عاملين اساسين لتفسير هذا الحراك، وهما الأعمال التقليدية و المتغيرات الثقافية في تفسير الواقع الحضري.(جيرالد بريز، 1989،ص19)

كما نجد الدراسة التي قام بها كل من " **كيبر L.Kuper** "و" **واط H.Watt** " ، و" **ديفس R.Davies** " حول العزل والتنميط الإيكولوجي بمدينة (دوربان) في جنوب إفريقيا، ولقد قدموا في تحليلهم لهذا البعد صورة عن تأثير القرارات السياسية على التنمية الايكولوجية المخططة في دوربان، حيث أوضحوا أن سياسة التميز العنصري بجنوب إفريقيا (في الإطار الزمني للدراسة) يقوم بعزل واضح لمساكن الزنوج عن المساكن البيض، إضافة إلى أن المناطق السكنية بالنسبة للسود هي في الغالب مناطق هامشية وبعيدة عن المحاور الأساسية للنقل والمواصلات، وفق ذلك فمناطق السود معرضة باستمرار إلى عمليتي الغزو والاحتلال.(فادية عمر الجولاني،1984، ص65–69)

ولقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى إبراز أهمية القيم الثقافية السائدة في تحديد نمط استخدام الأرض الحضرية، كما تؤكده نتائج "فيري" وتدعم التصور السوسيو–ثقافي.

✍ تحليل المناطق الإجتماعية :

اهتم علماء الايكولوجيا خلال العشريات الثلاث الماضية بتنقيح وتعديل التصورات النظرية وطرق البحث الايكولوجي، من خلال الإعتماد أكثر فأكثر على تقنيات التحليل الكمي في

الدراسات، وتحليل المناطق الإجتماعية، خصوصا عبر استخدام النماذج التي طورها كل من" **شيفكيShevky**" و" **بيل Bell** " في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، لدراسة التباين الاجتماعي والمسافة الاجتماعية، ولقد درسا البناء الاجتماعي الحضري من خلال المكونات التالية:(Shevky.E .and Bell .W،1955،P 65-69)

-الرتبة الاجتماعية (المهنة، التعليم، الايجار).

-التحضر (الخصوبة، عمالة المرأة، إقامة الاسرة النووية).

-العزل العنصري(التعرف على التمركز السلالي أو جماعات الأقلية في احدى مناطق المدينة).

و قد أشارا أيضا إلى أن المدينة ما هي إلا نتاج لتعقد المجتمع الذي يؤدي تغيره إلى تغير الحياة بالمدينة، وحددا مسار هذا التغير من خلال:

-تعقد البناء المهني.

-التحول في التنظيم الإنتاجي(إبراز نمط التغير بالمجتمع- البناء الاجتماعي- ونمط الإنتاج الصناعي).

-تغير التركيبة السكانية.

و باستخدامهما لمقياس التحليل العاملي، اشتقا مؤشرات التغير وهي الرتبة الاجتماعية والتحضر والعزل العنصري، كما أهتما بدراسة المدن من خلال المتغيرات(ارتفاع معدل النساء العاملات، إنخفاظ معدل الولادات، إنخفاظ كثافة التملك).

وبإستخدام المقاييس الاحصائية المعقدة (التحليل العاملي)، توصلا إلى أن أحسن مؤشرين للتعبير عن هذا التغير، هما معدل الخصوبة والأسرة النووية.(Bardo, J,W ،1982، P62-66 and Hartman, J.J)

واعتبارا لهذه الدراسات وطريقة تحليل النسيج العمراني التي اعتمدته في البحث ودراسة المناطق الحضرية، فيمكن اعتبار هذا المنهج من الأدوات المهمة في فهم التغير الحضري ومعرفة المتغيرات الإيكولوجية المساعدة على تحديد المناطق المتجانسة وغير المتجانسة،

-فهل يمكن اعتبار هذه الطريقة مفتاحا لفهم التغير الحضري، بكل أبعاده ؟

- وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها في وقتنا الحاضر؟

4.2/ نظرية لويس ويرث :الحضرية كأسلوب للحياة :

لقد شكل البعد الثقافي لدى " **لويس ويرث L.Wirth** " اهتماما متزايدا عبر مساهماته الفكرية في محاولة لفهم المدينة، والنظر إليه كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري، ولقد كان ذلك سنة 1938 من خلاله كتابه المتميز:(الحضرية كأسلوب في الحياة)، وكانت الانطلاقة بالنسبة لـ" **ويرث**" هي اعتبار المدينة مجالا يتميز بكبر الحجم، والكثافة العالية نسبيا، واللاتجانس بين الأفراد(التغاير)، وهذه الخصائص الثلاث ترتبط بطبيعة الحياة داخل المدينة وبشخصية أفرادها.(عبد الاله أبو عياش ، 1980، ص115 –117)

إن الحضرية من وجهة نظر "**ويرث**" هي أسلوب حياتي لا تعبر الحضرية عن الحجم، الكثافة، اللاتجانس، بقدر ما تتمثل في القدرة على تشرب نمط الحياة الحضرية والتكيف و واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم له سماته وخصائصه(L.Wirth،1979،PP 1-24)، فهي بالأساس عملية الاستيعاب لنمط الحياة الحضرية بكل أبعادها ومستوياتها، والتكيف مع الواقع الاجتماعي والتنظيم الذي يميزه.

فمن خلال هذه النظرية يبدو أنها في دراستها لتطور المجتمع الحضري، طرحت عددا من الأدوات المساعدة على تنظيم المجال الحضري لتحقيق نوعا من التوزيع المتجانس بين الجماعات الاجتماعية.

وتعتمد هذه النظرية على المتغيرات الثلاث المذكورة الحجم والكثافة واللاتجانس على اعتبار أنها أدوات أساسية في دراسة طبيعية التنمية الحضرية.

– فإلى أي مدى يمكن اعتبار هذه المتغيرات محددا في فهم التنمية المحلية بالمدينة ؟

– وهل يمكن الاعتماد عليها في تخطيط المدينة وتحقيق التنمية المستدامة عبر الأدوات المساعدة في مجال دراستنا وبحثنا هذا ؟

5.2/ نظرية المتصل الريفي ودراسة التغير الإيكولوجي والثقافي :

وضع "**ردفيلد Redfield** " صاحب هذه النظرية ثنائية مجتمعية من المجتمع الحضري والآخر المجتمع الريفي(الفولك) ومن منطلق النظرة الثقافية الإيكولوجية ، سعى إلى تحديد

خصائص كل من المجتمعين وفهم التغيرات: في القيم، المعتقدات، السلوك، درجة التخصص وتقسيم العمل)، والتي تحدث عندما يتحول المجتمع من الفولك إلى الحالة الحضرية.

وتعتمد هذه النظرية على دراسة مقارنة أجراها على أربع مجتمعات بمقاطعة يوكنان بالمكسيك، إذ درس المتغيرات التي تقيس درجة التحضر وكذا مصاحبات الحضرية، وقد وضع "**ردفيلد**" تلك المجتمعات على متصل يعبر عن درجة تعقد الأنظمة الاجتماعية وخصائص كل منها، حيث توصل في الأخير بعد التحليل والمقارنة إلى صياغة عشرة متغيرات لقياس التحضر، وهي حسب الجدول التالي:(حسن الخولي،1982،ص20- 39)

جدول رقم (01): يمثل متغيرات لقياس التحضر حسب "**ردفيلد**" :

	ارتباط أقل	مجتمع فولك	ارتباط أكثر	مجتمع محلي حضري
العالم الخارجي		X	+	X
التباين		X	+	X
تقسيم العمل		X	+	X
تطوير اقتصاد السوق		X	+	X
وجود تخصصات مهنية		X	+	X
البعد عن الروابط القرابية	+	X		X
الاعتماد على المؤسسات الرسمية		X	+	X
التمسك بالعقيدة	+	X		X
الابتعاد عن العادات والتقاليد		X	+	X
التسامح والتأكد على الحرية الفردية	+	X		X

فمن خلال التعرف على مضمون هذه النظرية يتضح أيضا أنها وضعت أنساق وأدوات لتحسين التنمية وتشخيص الواقع الحضري والريفي من خلال تدرج المجتمع عبر خصائص معينة من مجتمع الريف إلى مجتمع الحضر.

ولعل ما يلفت الإنتباه هو أنها قدمت بعض المتغيرات التي تدل على تقدم أو تخلف مجتمع ما وعلى مدى اقترابه أو بعده عن التحضر، بإضافة إلى ذلك فإنها تقدم لنا ثلاث مفاهيم أساسية تتمكن من خلالها دراسة طبيعة المجتمع وتكويناته وهي:

-العلمانية.

-الفردية.

-التملك الثقافي.

6.2/ نظرية جوبرج وتنوع المجتمعات :

إن أنماط النمو الحضري ليست بهذه البساطة التي يمكن معها استخدام نظرية واحدة لتفسير نمو مدينة بأسرها، لذا ظهر الاتجاه إلى النظر كل هذه النظريات معا لتفسير نمو المدن وتطورها، واعتبر علماء المدن المحدثون أن النظريات السابقة ليست متناقضة بل هي مكملة لبعضها البعض ويعبر كل منها عن مرحلة من مراحل تطور المدينة، والحاجة ماسة إلى أخذ جميع هذه النظريات بعين الاعتبار عند تفسير النمو العمراني في المدن.

إن النظر إلى هذه يجد أنها جميعا تشترك بخاصتين أساسيتين هما:

-أنها نظريات حديثة لا تعود إلى أبعد من أوائل القرن العشرين.

-أنها مبنية على دراسات وملاحظات مستمدة من واقع المدينة الغربية، لا بل الامريكية وحدها.

وفي محاولة لتفسير نمو المدينة وضع "**جوبرج Sjoberg.G** " عام 1955 نظريته المشهورة عن "مدينة ما قبل الصناعة"، التي تعتمد على معالجة البناء الإجتماعي عبر بعدين أساسيين: هما البعد الزماني والبعد المكاني، ولا يوجد هناك تخصص حقيقي في استعمالات الأرض والتنظيم الداخلي للمدينة يرتبط بصورة مباشرة بالتركيب الاجتماعي والاقتصادي، من خلال دراسة ثلاثة أنواع من المجتمعات وهي : المجتمعات ما قبل الصناعية والمجتمعات الانتقالية (النامية) والمجتمعات المتقدمة.(محمد محمود السرياني،1982،ص47-48)

وفي ظل هذه النظرية يميز "**جوبرج**" بين الفروق الحضرية والريفية من خلال المتغيرات التالية:

-المستوى التكنولوجي.

-المعرفة التنظيمية.

-التأثير الذي تحدثه المدينة.

-نمط النظام الاجتماعي السائد.(اسماعيل قيرة، 2004،ص:100)

7.2/ النظرية الماركسية المحدثة :

أما النظرية الماركسية المحدثة فهي تستند إلى المفاهيم الماركسية الأساسية وتطبيقاتها على واقع المدينة، ولقد كانت فرنسا منبع هذا الاتجاه من خلال أبحاث "**كاستال Castal** " والتي ترتكز على ما يلي:(Loikine, J،1977، PP 61-62)

-إن مفهومي المجتمع والثقافة الحضرية تستعمل في طياتها توجيهات إيديولوجيا.

-ينبغي الاهتمام بالمحتوى الاجتماعي للظواهر، ولا ينبغي النظر إليها في إطارها الفيزيقي وحسب.

-أن المواقع والمجالات الحضرية هي مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي.

-يجب معالجة مشكلة الإسكان في علاقة مع الاستهلاك الجمعي.

-ينبغي إعادة إدماج المسألة الحضرية في سياقها التاريخي وفي علاقتها بنمط التنظيم الاجتماعي في علاقته مع النظام الليبرالي.

-ضرورة الاهتمام بالطبقة العاملة والجماعات الاجتماعية والبرجوازية الكبيرة والأقليات الحضرية والصراع... إلخ.

ومن خلال قراءة المرتكزات للنظرية الماركسية المحدثة يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ما هي التحولات السياسية الكبرى التي أثرت في مخطط التنمية الحضرية بالجزائر ؟

- وكيف يمكن للسياسة المنتهجة أن تؤثر في التخطيط (الحضري خاصة)، خاصة في مرحلة التسعينات؟

8.2/ نظرية الثقافة الحضرية لشبنجلر:

يعتبر "**أوزفالد شبنجلر Oswald Spengler** " آخر ممثل للنظرية النفسية الاجتماعية ، حيث أن كتاباته عن المدينة تعكس بعض أفكار -**فيبر وزيمل**- وهي التي كان لها تأثير واضح على مدرسة شيكاغو بأمريكا.

ويعتقد "**شبنجلر**" أن مراحل تطور المدينة تشير إلى الحياة الحضرية ككل في الثقافات الغربية، كذلك ذهب إلى أن مراحل نمو المدينة تتخذ شكل الدورة لأن نشأة المدينة الثقافية وتدهورها يتخذ نمطاً واضحاً يكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع، وذلك بوقوفه على مجريات النمو الحضري الذي يختلف عن النمو الصحي للمجتمع، فلقد اعتقد "**شبنجلر**" أن المدينة الكبيرة في عصره تعمل على إفساد نشاط وحيوية وطاقة من يقيم بها، حيث تتميز بالطابع الروتيني وتصبح الحياة فيها قاسية، بحيث تتدهور المدن ويعود المجتمع إلى نوع من الحياة الزراعية وغير المتمدنة، وهكذا تعمل دورة النمو الحضري على إعادة تنظيم ذاتها.

وفى كتابه الأساسي "تدهور الغرب" كان يعتقد "**شبنجلر**" أن ثقافة المدينة الغربية قد أخذت في التدهور والتفسخ منذ بدايات القرن العشرين ، وأن دورة الحياة الحضرية تنطبق على إفساد سكانها عن طريق اختفاء الطابع النظامي على عمليات العلاقات البشرية المتبادلة، وعن طريق جعل هذه العمليات روتينية وغير عاطفية(السيد عبد العاطي السيد،1984،ص ص 422-427) ،حيث ركز على الصور النفسية الاجتماعية للحياة الحضرية من خلال النقاط التالية:

-الثقافة الحضرية.

-عدم التوازن بين الريف والمدينة.

-تميز المدينة بالحرية والانفصال من القيود والروابط العقائدية.

-ارتباط الحياة الحضرية بالمال والفكر والذكاء.

- التأكيد على العقلية الحضرية.

9.2/ نظرية المدخل الإقليمي:

اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية في السنوات الأخيرة بمواضيع مركزة حول المدينة، والتي أصبحت كقاعدة لتخطيط مراكز عمرانية جديدة في المناطق النامية، وقد امكن تطبيق هذا المفهوم في تخطيط وبناء مراكز عمرانية في هولندا ومناطق أخرى (Hartshorn.T، 1980،P 128)، والتي تتركز على ما يلي:

- الضواحي.

-تنمية المناطق السكنية والمدن الجديدة.

-الإقليم والمتروبولية وهوية الحضري والثقافة الحضرية.

-الوسط الثقافي والاجتماعي الحضري وثقافة الطبقات الحضرية.

-التخطيط الحضري.

-المشكلات الحضرية.....إلخ

ولقد عالجت البناء الاجتماعي بأكمله أو من خلال جانب معين من الحياة الحضرية (ظاهرة) أو إقليم حضري كوحدة سوسيولوجية و إيكولوجية.

10.2/ نظرية المدينة كنظام:

ظهرت بعض هذه النظريات كردة فعل للإخفاقات والانتكاسات التي عانى منها التخطيط بسبب طغيان التفكير الحداثي والتخطيط التكنوقراطي، فتعاظم الحركات الاجتماعية وتطور تنظيمات المجتمع المدني كلها أدت لتغير اجتماعي تمخض عنه تغير في ممارسة التخطيط ذاته، فتبني فكرة إن معالجة المدينة الحضرية كنظام يعنى النظر إليها كوحدة تنظيمية متكاملة، وبالتالي تتم العلاقات والاتصالات بين المدن بواسطة ثلاث طرق رئيسية: من خلال حركة البضائع، والسكان، ومن خلال مدى واسع من شبكة الاتصالات(التحويلات المالية وتيار المعلومات)، ولقد استعملت هذه الفكرة من قبل العديد من الباحثين "**شبوفر**" حيث استعمل النظام في تخطيط المرور وشبكة الطرق.

أما "**جون فورستر John Forester** " فقد درس البيئة الحضرية باستخدام أسلوب النظام لتحديد المكونات الرئيسية الموجهة لنمو هذه البيئة، ويمكن النظر إلى المدن نوبات مختلفة الأهمية في أنواع مختلفة من الشبكات، وتساعد الطريقة التي تنتظم بواسطتها الشبكات مكانيا وتتداخل فيما بينها، في تشكيل أنماط التفاعل بين المدن، وبشكل عام تتميز المدينة الأكثر اتصالا مع غيرها بمستوى أعلى من سهولة الاتصال، ويتوقع أن تكون أكثر أهمية، بحيث تشكل المدينة نقطة مركزية لنوع محدد من التفاعل المكاني والاتصال، وبالتالي تعتبر طبيعة التفاعل المكاني بين المدن وأنماطه ومداها عملية معقدة بشكل كبير.(كايد عثمان أبو صبحة، 2010، ص156)

ويحدد بذلك دواعي الاعتماد على هذا المفهوم فيما يلي:(Saidouni Maouia،2000،P13)

1- يساعد أسلوب النظام على تحديد العناصر الرئيسية المراد معالجتها (خاصة عند محدودية الإمكانيات).

2-يستطيع الباحث التركيز على العناصر التي يمكن السيطرة عليها وتقدير درجة الارتباط الحاصل بينها.

3- إن محاولة معرفة هذه العلاقة الديناميكية بين العناصر من شأنها أن تساعد الباحث على رسم توقعات مستقبلية طبيعية هذه العلاقة.

وبالتالي يتبين أهمية أسلوب النظام في معالجة التخطيط الحضري والجوانب الإيجابية في استخداماته، من جهة أخرى تساعدنا هذه النظرة والمقاربة في تحديد فكرة شاملة عن المدينة عبر العوامل المشكلة لنمو الحياة الحضرية التي تميزها.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الجهود النظرية الإمبريقية في دراسة المدينة من خلال دراسات العديد من المفكرين والباحثين الذين قدموا بإسهامات نوعية وهامة شكلت فيما بعد مدارس متميزة ، وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه النظريات، كما خضعت لسلسلة متعاقبة من التطور والتعديل بحيث أصبحت الأساس الذي يقوم عليه تفسير نمو المدينة الغربية خاصة، والتي لازالت تعتبر إلى يومنا هذا المرجعيات الأساسية في فهم علم المدينة وأبعادها.

3- نظريات تخطيط المدن:

إن المعطيات السابقة التي قامت عليها نظريات نمو المدن سواء ما ارتبط منها بالشكل أو البنية أو العمليات الايكولوجية يمكن أخذها بعين الاعتبار كمتغيرات يمكن قياسها من خلال البعد الزماني والمكاني لظاهرة النمو الحضري لأي مدينة من المدن.

و من هنا نرى أن تخطيط المدن هو توجيه لنمو المناطق كالعواصم و التجمعات الحضرية و الأقاليم، بواسطة دراسة تنسيقية يقوم بها المدن فالخطوط الكبرى للعالم المعاصر هي التطور المستمر و التغير الدائم وعدم الاستقرار...(روبير أوزيل: 1982، ص05).

فمع بداية عصر الثورة الصناعية صدر تطور هائل في تخطيط المدينة ، فظهر بذلك رواد وباحثين في ميدان التخطيط والعمارة، أدى إلى نشأة أو ميلاد العديد من النظريات الحديثة التي تم تطبيقها على أرض الواقع مع مناقشة مزاياها وعيوبها.

و قد ساهم هذا العلم(التخطيط) في تحقيق جوانب جغرافية، جيولوجية، فيزيقية، سياسية، اقتصادية، مهنية، قانونية، اجتماعية، ثقافية، سلوكية، و تكنولوجية، حيث تأخذ جميع الجوانب بعين الاعتبار عند تخطيط المدن وإقامة المباني(لويس ممفورد، 1964، ص643).

إن تخطيط المدينة الحديثة محاولة لتنمية الشخصية المتوازنة في مجتمع متكامل و كامل على تلبية رغبات الجميع، فساكن المدينة لابد له من أن يتخلص من الهواء الملوث، و الضوضاء و القذارة و النقص الواضح في أشعة الشمس، كما أن وقت الفراغ المترتب على التخصص المهني في المدينة لابد أن يستغل استغلالا في صالح الفرد، لهذا فإن مخططي المدن الحديثة يحاولون أن يجعلوا من المدينة مكانا ملائما لحياة الإنسان على الرغم من أنهم يعتقدون أن الحلول باهظة الثمن و فوق طاقة أي دولة من الدول، ذلك لأن إعادة تخطيط المدينة و هدمها و إعادة بناءها من جديد لا يمكن تنفيذه بالصورة التي يتخيلها المتحمسون(محمد عاطف،1987، ص179).

فيعتبر التخطيط من العوامل المؤثرة في النمو الحضري حيث أنه وسيلة للضبط الاجتماعي والنسق الحضري، وهو علم مهم لتلك العمليات التي تعمل على تغيير المدينة والتحكم في نموها(متعب مناف جاسم،1976، ص215)، ويرى وحيد حلمي حبيب أنه: هو وسيلة للتغلب على التناقضات التي تظهر داخل النسق الحضري، التخطيط الحضري يهتم أساسا بالموضوعات التي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية(وحيد حلمي حبيب،1991، ص07).

والتخطيط العمراني يهدف إلى الاهتمام بالتنظيم الشامل للمدن و الحوافز بغية توفير ظروف جيدة للإنسان والتنظيم العمراني عن طريق هيئات و أدوات تتمثل في التهيئة و التعمير، و كذلك يهدف هذا التخطيط إلى وضع إستراتيجية عامة، تتمثل في المرافق الاقتصادية الكبرى للدولة وتراعي خصائص التراب.(حواس سلمان محمود، 1996،ص37).

و كذلك ما يدخل في عملية التخطيط أيضا، استخدامات الأرض و يقصد بها كمية الأرض التي يمكن الإفادة منها قبل أن نمزج احدي الحواضر بحاضرة مجاورة، و يمكن أن نقسم تلك

الاستخدامات إلى 03 فئات: استخدام الأرض للمحلات التجارية، و المصانع و المساكن، كما أن التغيرات في العادات و التقاليد المحلية يؤدي إلى تغير في النسبة المئوية للمساحات السكنية لاستخدامها في مساكن منفصلة كل منها لعائلة واحدة أو منشآت تسكنها العديد من العائلات (زيدان عبد الباقي،1974، ص183)، و إلى جانب استخدام الأرض هناك اعتبارات أخرى تدخل في تخطيط المدينة، وهي اعتبارات ايكولوجية (درجة انحدار المجاري و المصارف المائية، طبيعة التربة، أساسات الأرض و مدى قوتها)، وكذلك الاعتبار الثالث هو :اتجاه الرياح، حيث أن لهذه الأخيرة تأثير في تخطيط المدن من خلال تحكمها كلية في تحديد مواقع استعمالات المناطق و علاقة كل منطقة بأخرى، و كذلك من أجل المواقع السكنية وغيرها.

1.3/ نظرية أقطاب النمو-Growth Poles :

إنّ الدراسة النموّ الحضري والتحضّر في البلدان العربيّة وبقيّة أجزاء العالم، لم تعتمد على مجرّد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنهما، كما أنّ نموّ أعداد أحجام المدن، ليست في نظر الكثير من الباحثين المختصين مجرّد تغير وتبدل عشوائي، بل إن هذه التغيرات والتبدلات ترتبط حسب آرائهم بقواعد وقوانين و عوامل ومتغيرات تتحكم باتجاهات ومقادير هذه التبدلات في خصائص المدن والتجمعات الحضريّة، ولكي تغلف النظرة إلى المدينة بالغلاف العلمي، وحتى لا تبقى عمليّة تفحص ودراسة المدن وأحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفيّة قائمة على الملاحظة الساذجة، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة نظريات ونماذج وقواعد لتفسير العوامل المؤثرة في مواقف المدن وفي أحجامها وأعدادها، وفي الكيفيّة التي تتوزع بها هذه المراكز الحضريّة في أقاليمها ودولها الخاصّة بها.

ومن بين النظريات التي تركز على استراتجيات النمو، والذين كانت آراؤهم تنصب على تطبيق نظرية اقطاب النمو(Growth Poles) ، في تحقيق التنمية الحضرية ومن ثم الوصول إلى التنمية المكانية والشاملة المستدامة في عموم الإقليم، منهم: "فرانسوا **بيروكس François Perroux**"، و" **لويس دافين Louis Davin**"، و" البرت **هيرشمان Albert Hirschman**" ، و"**فريدمان J.Fridman**"، حيث أن آرائهم وأفكارهم كانت تقتصر على امكانية تطبيق نظرية أقطاب النمو في الدول المتقدمة، وحجتهم في ذلك وجود العشرات من المدن الكبرى في تلك الدول

تكون نماذج وأقطابًا لتحقيق التنمية الحضرية والمكانية، والشاملة المستدامة.(مدحت محمد العقاد، 1980، ص 135).

يعد "**فرانسوا بيروكس François Perroux**" أوّل من وضع دعائم هذه النظريّة في سنة 1955، ويتلخص جوهر هذه النظريّة في وجود منطقة أو أكثر من المناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة، اقتصاديّة و اجتماعيّة، وجغرافيّة تجعلها محوراً للتنمية بالنّسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً، ويذهب بالقول إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبّب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الإقتصاديّة، والاجتماعيّة وفي طريقة تأديتها لوظائفها.(عبدالاله أبو عياش ،1980، ص34).

ويطلق" **البرت هيرشمان Albert Hirschman**" على أقطاب النموّ تعبيراً مشابهاً إلى حد ما في المعنى، وهو (نقط النموّ Growing Points) ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص في عمليّة التركيز المكاني للنموّ الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه(النقط) إنبثاق ظاهرة النموّ غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد(Albert ،1964، PP.623-624 Hirschman).

ويمكن القول بأن كلّ توازن إقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن إجتماعي دينامكي أيضاً، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأوّل، يرتد بالضرورة إلى الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنيّة، والتطورات التكنولوجيّة التي تحدث في مجال الصناعة مثلاً تنعكس بلا شك على العلاقات الاجتماعيّة القائمة(محمود الكردي،1980، ص32).

كما دعمت آراء " **فريدمان J.Fridman**" امكانية تطبيق نظرية أقطاب النمو ونجاحها، ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية والمكانية الشاملة المستدامة في الدول النامية التي تعاني من قلة في المدن الكبيرة بشروط ومراحل تطورية متداخلة:(فلاح جمال معروف العزاوي،1988،ص59-63)

- المرحلة الأولى: تتميز بتعزيز مكانة القطب الواحد لوجود عدة عوامل ايجابية يتسم بها ذلك القطب مثل وجود الموارد الطبيعية والكثافة السكانية العالية التي تشكل سوقًا استهلاكية

واسعة والموقع الجيد لذلك القطب، وبذلك سوف تكون لعملية الاستقطاب اثار ايجابية وهي السائدة على قوى الانتشار.

- المرحلة الثانية: تتميز بتغير التركيب الهيكلي للمركز الحضري والإقليم المحيط به بصورة تدريجية تؤدي إلى ظهور هيكل متعدد النوى تمثل كل واحدة منها حالة مرغوبة في التطور ولكن مع ذلك فان مؤثرات الاستقطاب تكون أقوى من مؤثرات التشتت والانتشار.
- المرحلة الثالثة: وفيها تأخذ مؤثرات الانتشار بالتزايد والتطور في عموم الإقليم وتصبح لها اثار واضحة في تشكيل النوى والتوابع الحضرية الجديدة حول المركز ولكنها مع ذلك تبقى أقل قوة من مؤثرات الاستقطاب التي تبقى على قوتها.
- المرحلة الرابعة: وهي الأخيرة في عملية التطور الوظيفي للإقليم وتتصف بذوبان المناطق غير الحضرية الواقعة بين المراكز الحضرية ضمن النسيج المكاني، لاقتصاديات المركز وهي الحالة المثالية التي تتحقق فيها الموازنة بين مؤثرات الاستقطاب (Polarization Effect) ومؤثرات الانتشار (Spread Effects)، ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية أولا ثم بلوغ التنمية المكانية الشاملة على المستوى الإقليمي والوطني.

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أفكار" **فيردمان**" أقرب إلى نظرية المكان المركزي، وبذلك طبقت هذه النظرية على أساس تقسيم النشاطات الصناعية وأصبحت أداة من أدوات التهيئة والتعمير في العديد من الدول، مركزا على مفهوم الاستقطاب وما يحدثه من إفرازات وتأثيرات داخلية وخارجية.

2.3/ نظرية الموقع المركزي :

على الرغم من أهمية موضع المدن، إلا أن لمواقع المدن النسبية أهمية أكبر، لأنها تؤثر على وظائفها وعلى نموها، وتعتبر العوامل الطبيعية مهمة في اختيار مواقع المدن، وتركز نظرية المكان المركزي على المزايا المكانية لتموقع المدينة الفيزيقي وأهميته الإقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية، حيث تهتم بالخصائص الطبيعية للموقع في تحديد موقع انشاء المدينة وأهمية ذلك بالنسبة للمجتمع السكاني.(محمود الكردي،1980، ص25-51)

فنظرية المكان المركزي التي قدمها العالم الجغرافي الالماني "**والتر كريستالر Walter Christaller** " في كتابه عام 1933 عن(المناطق المركزية في جنوب ألمانيا)، التي بين فيه على وجود نظام لأنماط ووظائف مراكز العمران، وكما تبين أيضاً من خلال منهجه العلمي استخدامه لقياسات مثل هذه المفاهيم كالمركزية لتتمثل نظريته في العالم الواقعي، وقد أقترح أنه يوجد نظام أو تنظيم فوقي لنظم مراكز العمران وظهرانيها، يتمثل في دراسة العلاقة بين توزيع مراكز العمران وعدد وظائفها وأحجامها، أي شرح التنظيم المكاني لمراكز العمران وظهرانيها، وبصفة خاصة موقعها النسبي وحجمها(Hartshorn.T،1992،P138) .

وجاءت هذه النظرية بالأفكار التالية:

- تزداد القيمة الاقتصادية بالقرب من خط المدينة ومنطقة الأعمال المركزية.
- تزداد القيمة الاقتصادية للمنشآت والمحال التجارية بالقرب من مركز المدينة، خاصةً منطقة الأعمال المركزية.
- كلما اقتربنا من مركز المدينة، كلما زادت العوائد الاقتصادية والقيمة الإيجارية، وكلما بعدنا من مركز المدينة كلما قلّت العوائد الاقتصادية والقيمة الإيجارية.
- وفي النهاية الفرق في عدد السكان ومستوى المعيشة بالمدينة.

والمكان المركزي وفق إطار هذه النظريّة يعنى به إبتداء المركز الحضري، وفي ضوء هذه المفاهيم استنتج "**كريستالر**" نظاماً تسلسلياً مترابطاً من الأماكن المركزيّة التي تتدرج في أعدادها، وأحجامها السكانيّة، ولقد فكر" **كريستالر**" في الشكل الذي يمكن للمنطقة التكميليّة أن تأخذه، وبما أنّه كان يبحث عن توزيع متساو ومتجانس(محمود الكردي، مرجع سابق، ص26)، فإن هذه النظرية صعبة التطبيق في الواقع مع اهميتها القصوى في ترتيب شبكة المدن داخل الإقليم.

3.3/ نظرية المدينة الشريطية:

تتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسي، تمتد إلى مسافات طويلة وتتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن، و تمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها.

رائد هذه النظرية هو" **سوريا متى**"، الذي برز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة وكمثال تطبيقي على النظرية " مدينة برج العرب في مصر."

*من مزايا هذه النظرية:

-الحصول على جمال الريف و جمال الطبيعة على جانبي المدينة.

-تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزة في الوسط.

-ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

*أما من عيوبها:

-عدم تحقيق الإرتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها.

-لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعة وغيرها وكذلك بالنسبة للمنازل، تواجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة السكان(خلف الله بوجمعة،2005، ص83).

4.3 /نظرية المدينة الحدائقية:

ظهرت في لندن فكرة المدن الحدائقية عام 1898 من طرف" **ابنزار هوارد Ebenezer Howard**"، نتيجة لما لمسه من قبح المدن الصناعية و ازدحامها بالسكان ونموها غير المنتظم ، وتتلخص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفايتها الذاتية، وهي ذات مسطح إجمالي قدره 6000هـ، يشغل المنطقة العمرانية للمدينة مساحة 1000 هـ ويسكن في المدينة 32 ألف نسمة (PP71,72 Yves Chalas،**1978**)، ووضع أسسا تقوم علها هذه المدن وهي:

-إحاطة المدينة بحزام أخضر .

-تناولت المدينة الإستخدام الأمثل للريح والشمس ومحاربة ارتفاع سعر الأرض فاستندت النظرية إلى عامل العزلة الإجتماعية و خصوصية كل عائلة.

–بنى "هوارد" فكرته على تساؤل المدينة والقرية، أي هاذين التكوينين يمكن أن يوفر للإنسان ظروف الحياة الكاملة ؟ وقد وصل إلى أنه، لكل منهما عيوبه ومزاياه واستخلص أن الحياة اللائقة لا تتوفر إلا في ظروف تجتمع فيها مزايا المدينة و القرية.

و كمثال تطبيقي للنظرية – مدينة ولوين الحدائقية Walwyn Garden – ،أسسها هوارد في عام 1920 ، تقع في شرق إنجلترا، تخطيطها له أهمية عالمية، حيث أصبحت لها قاعدة تجارية قوية تجلب التوظيف الكثير للمنطقة، وحافظت على المجال والإنسجام المعماري في البنايات الجديدة، أسلوبها الرئيسي هو العمارة الجورجية وتشمل حزاما أخضرا حول المدينة وتشمل بحيرات أيضا.

*من مزايا هذه النظرية:(خلف الله بوجمعة،2005، ص 83–84)

–انسجام الطابع الريفي المعروف بالطبيعة والحدائق والأشجار، مع مقومات التخطيط الحضري الجديد من مركز مدني وشبكة نقل وفعاليات خدمية ونشاطات صناعية وتجارية.

–كثافتها السكانية قليلة ، والإعتماد على فكرة اكتفاء المدينة ذاتيا.

*أما العيوب فهي كالتالي:

–فكرة أن مدينة الغد الحدائقية تتيح للفرد الإستقلالية مع أسرته، أدى ذلك إلى انعدام الروابط الإجتماعية بين الناس.

–عندما نفذت هذه النظرية لم يراعى الربط بين السكن والعمل، فأنشأت مدن أخرى لتغطي هذا النقص.

5.3/ نظرية المدينة الصناعية:

اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها والخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدن لعزلها عن المناطق السكنية ومراكز النمو رائد هذه النظرية هو" **توني جرانيز** "حيث نشر سنة 1917 فكرة المدينة الصناعية، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الإستعمالات.

وكمثال على هذه النظرية " مدينة العاشر من رمضان الجديدة " في مصر.

*من مزايا هذه النظرية:(خلف الله بوجمعة،2005، ص92)

-فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية.

-توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناهم.

*أما بالنسبة للعيوب:

-قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان.

-ارتفاع معدا التلوث في هذه البيئة.

6.3/ نظرية مدينة الغد:

جاءت فكرة هذه النظرية بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تتسم بعملية البناء السريع، بسبب الدمار الذي سببته الحرب، فوضع قواعد هذه النظرية المعماري الفرنسي "**لوكوربيزي Le Corbusier**" عام 1922(Yves Chalas،op,cit،PP 82-84)، فهي عبارة عن شوارع ضخمة تحوي في وسطها عمارات عالية ناطحات سحاب يتركز في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية، وحول ناطحات السحاب توجد عمارات في شكل خطط زجاجية، وفي خارج المدينة توجد منطقة الفيلات.

بعدها طور" **لوكوربيزي** "مخطط المدينة وأطلق عليه" المدينة المشرقة " حيث تميزت بأنها ذات هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل.

ومنه فإن أفكار هذا المهندس الفرنسي كانت مبنية على التزاوج بين المدينة والريف وأكد على الإمتداد الرئيسي، فعرف المساحة العمرانية بأربع وظائف وهي (المسكن، العمل ، المواصلات والراحة الفكرية والجسدية).

*من مزايا هذه النظرية:

-الحد من التكدس في وسط المدينة، بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة.

-استخدام الإمتداد الرئيسي لاستغلال أقل مساحات من الأرض.

*أما بالنسبة للعيوب:

فإن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة أو يخفض كثافة السكان فيها.(خلف الله بوجمعة، 2005، ص 89)

7.3/ نظرية المدن التوابع:

تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز، أو يكون اتصالها به مباشرة.

رائد هذه النظرية هو" **أودولف رادنج Adolf Rading** " وضع هذه النظرية عام 1920 ، وتبعه" **ريموند إنوين** " عام1921، ثم "**روبيرت هويتن**" عام 1923(حسين عبد الحميد أحمد رشوان،2005، ص81).

اعتمدت هذه النظرية على أن يتراوح حجم سكان الضاحية بين 12 و 18 ألف بحيث لا تتطلب مواصلات داخلية و قد تشمل بعض الصناعات، ولكن يجب ربطها بالمدينة الأم بواسطة شبكة مواصلات سريعة و مريحة.

*من مزايا هذه النظرية:(خلف الله بوجمعة،2005، ص 90)

-تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلة الإزدحام في مناطق الخدمات.

-حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، تعتبر امتداد طبيعي للمدن الحدائقية.

*أما بالنسبة للعيوب :

فيلاحظ قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدينة الرئيسية.

4- المدخل النظري المعتمد للدراسة:

إن النظرية عبارة عن تجريد للواقع، تختزل منه الكثير من التفصيلات بغرض تعميها بصورة أوسع، وهي تقوم على افتراضات معينة وبناء على معطيات أساسية وتستند إلى أسس خاصة، ولهذا فيلزمنا النظر إلى المعطيات الأساسية والافتراضات العلمية التي بنيت عليها نظريات نمو المدن.

لقد حاولنا استعراض أهم المدارس والنظريات التي تناولت تخطيط ونمو المدن، ومن خلال ذلك نجد أن نظرية أقطاب النمو هي أنسب النظريات لمعالجة موضوع:" **توسع المجال الحضري**

ومشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة "، لأن النموّ الحضري في ضوء نظريّة اقطاب النموّ يعتمد على عوامل مثل : وجود ميزة نسبيّة في المكان سواء أكانت ميزة جغرافيّة، أم اجتماعيّة، أم اقتصاديّة، أم كلّ ذلك مجتمعاً، ثمّ استغلال هذه الميزة، وكذلك قيام علاقات تبادليّة بين منطقة القطب والجزء محيط بها، لأن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبّب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الإقتصاديّة، والاجتماعيّة وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

ويمكن تشبيه مركز المدينة بقطب مغناطيسي ونشبه مجاله المكاني والاقتصادي مثلا بالساحة المغناطيسية، ونشبه مسارات التنمية التي تقل كثافتها كلما ابتعدنا عن المركز بالهالة المغناطيسية، وكلما غيرنا المغناطيس الأول بمغناطيس أكبر اتسعت الساحة المغناطيسية، وكذلك الامر عندما نطور التنمية بإنشاء صناعات أساسية جديدة محرضة وباعثة على التطور فإن التنمية ستنتشر والساحة الاقتصادية ستتسع، ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية والمكانية الشاملة والمستدامة في المدينة.

إن أنماط النمو الحضري ليست بهذه البساطة التي يمكن معها استخدام نظرية واحدة لتفسير نمو مدينة بأسرها، لذا ظهر الاتجاه إلى النظر كل هذه النظريات معا لتفسير نمو المدن وتطورها، واعتبر علماء المدن المحدثون أن النظريات السابقة ليست متناقضة بل هي مكملة لبعضها البعض ويعبر كل منها عن مرحلة من مراحل تطور المدينة، والحاجة ماسة إلى أخذ جميع هذه النظريات بعين الاعتبار عند تفسير النمو العمراني في المدن.

إن النظر إلى هذه يجد أنها جميعا تشترك بخاصتين اساسيتين هما:

1-أنها نظريات حديثة لا تعود إلى أبعد من أوائل القرن الحالي.

2-أنها مبنية على دراسات وملاحظات مستمدة من واقع المدينة الغربية، لا بل الامريكية وحدها، ولما حاول علماء الاجتماع تطبيق هذه النظريات على نفس المدن الامريكية في فترات تاريخية سابقة وجدوا أنها قاصرة ولا يمكن تفسر نمو المدينة القديم، وهذا ما جعل تطبيق هذه النظريات يقتصر على المدينة المعاصرة أو كما يقال أحيانا(المدينة الصناعية)، وفي محاولة لتفسير نمو المدينة القديمة وضع **جويبرج** عام 1955 نظريته المشهورة عن'مدينة ما قبل الصناعة

(Sjoberg.G،1955،P153) ، التي تعتمد في وجودها على الغذاء والمواد الاولية التي تردها من الخارج باعتبارها مركز تسويق، وتحوي فيما تحويه الحرف الصناعية اليدوية بالإضافة إلى الوظائف السياسية والدينية والتعليمية، أما المواصلات فتعتمد على الانسان والدواب معا ، ولا يوجد هناك تخصص حقيقي في استعمالات الارض، والتنظيم الداخلي للمدينة يرتبط بصورة مباشرة بالتركيب الاجتماعي والاقتصادي، فمعظم الشوارع ممرات ضيقة والمباني غير عالية وهناك فصل واضح في المساكن بين فئات السكان، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين حارت تحوي مجموعات سكانية مختلفة، والطبقات الدنيا من المجتمع تعبش في اطراف المدينة بعيدة عن قلب المدينة ومركزها، ونظرية "**جوبيرج**" هي عكس نظرية **'بيرجس**"، أي أن بعض النطاقات الدائرية عند "**بيرجس**" تكون مقلوبة عند"**جوبيرج**".

وقد توصل "**Schnore**" أثناء تحليله لبعض مدن امريكا الجنوبية لنفس النتائج التي توصل إليها "**جوبيرج**" عن المدينة القديمة وقال بناء على ذلك أن حاضر المدن في امريكا اللاتينية يتفق إلى حد كبير مع معطيات "**جوبيرج**" عن مدينة 'ما قبل الصناعة'(Schnore.leo،1965،P374)، نظرا لقلة الدراسات لدى الغربيين عن المدن في العالم الثالث وخاصة عن المدن الاسلامية، وبناء على المعلومات الضئيلة التي توافرت عن مدن شمال افريقيا وبعض مدن آسيا ظهر لعلماء الغرب أن هذه المدن ليست كالمدن التقليدية في الدول الصناعية وإنما تشبع إلى حد كبير مدن اوربا الوسيطة لذا اطلقوا على هذه المدن اسم " مدن ما قبل الصناعة" واصبحت "مدينة ما قبل الصناعة" هي المدينة الاوربية في العصر الوسيط، والمدينة في العام الثالث التي نشأت دون أن تتأثر بدوافع الانتاج التي ترتبط بالثورة الصناعة في اوربا.

ومنذ أواسط الستينات الميلادية ظهرت نظريات ونماذج عديدة ذات طبيعة كمية وتعتمد على الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) لتفسير نمو المدن المعاصرة، ومما يميز هذه النماذج والنظريات الجديدة هو زيادة تعقيدها واعتمادها على العديد من المتغيرات التي يمكن قياسها، غير أن هذه النماذج متخصصة جدا وقد يكون من العسير تعميمها لتفسير التركيب الحضري الكلي لنمو المدن، فهي تعالج جانبا واحدا من جوانب النمو الحضري، فعلى سبيل المثال هناك نماذج الجاذبية Gravity التي تفسر حركة السكان بين المدن، أو داخل المدينة الواحدة ونماذج المحاكاة

Simulation التي تعالج النمو المستقبلي للأحياء السكنية على ضوء الماضي التاريخي لتطورها(Herbert.D،1973،P 70-78)، ومشاكل المرور أصبح لها نماذجها الخاصة التي تقيس تدفق الحركة المرورية وغيرها، وبجانب هذه النماذج والنظريات التي تعالج جزئيات النمو الحضري تبقى النظريات الكلاسيكية لنمو المدن لها مفعولها الخاص وتطبيقاتها المباشرة وذلك نظرا لبساطتها وتجريدها للواقع بصورة مبسطة وسهلة، ومع أن البساطة في هذه النظريات قد يعتبرها البعض نقاط ضعف ألا أن هذه النظريات لا زالت مفيدة وتمثل طريقة سهلة لتميز استعمالات الأرض في المدن وتحديد نطاقات عريضة ضمن احيائها لها صفات مشتركة، كما أن لها قيمة علمية يمكن اعتبارها نقاط استناد ينطلق منها الباحث إلى مزيد من التفريعات الكمية المعاصرة.

المدينة لم تنشأ وتتطور بشكل عفوي، إنما كان نموها نتيجة جملة من العوامل التخطيطية المتعلقة بالموقع والموضع والعوامل الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والعوامل السياسية المرتبطة بالتقسيم الإداري، ومنه فإن عملية التغيير في أي جزء من أجزاء المدينة يؤثر حتما في الأجزاء الأخرى، فبناء منزل جديد يؤدي إلى الاكتظاظ في الشوارع وازدياد الحاجة إلى التجهيزات الجماعية من مرافق و خدمات، وهذا لتحسين الصحة والأمن والرعاية الاجتماعية.

إن استقرار الواقع الذي بنيت عليه هذه النظريات يعطينا فكرة واضحة عن مجموعة من الأسس العامة التي تحكم هذه النظريات، إن هذه الأسس ترتبط ارتباطا وثيقا بالشكل العام للمدينة، كما ترتبط بالبنية والنسيج الحضري فيها، وكذلك بمجموعة من العوامل الايكولوجية التي تتأثر بها المدينة. وهي:

أ/ شكل المدينة: إن شكل الذي تأخذه المدينة من خلال استقراء هذه النظريات قد يكون دائريا على شكل حلقات أو نطاقات دائرية تنمو من حول المركز كما اقترح" **بيرجس**"، أو قطاعات ممتدة بين المركز والاطراف كما صورها "**هويت**" ، أو نويات صغيرة مستقلة متناثرة على صفحة النسيج الحضري كما اقترحها "**هاريس** و **اولمان**" ، وقد تأخذ المدينة أي شكل هندسي سواء أكان دائريا أو طوليا يحوي مركزا يمثل قطب المدينة يشغله عليه القوم ويليه منطقة الاطراف حيث تسكن الفئات الدنيا من المجتمع، بمعنى أن للمدينة قطاعين، مركز واطراف كما اقترح ذلك "**جوبيرج**".

ب/ النسيج الحضري: والمقصود به النسيج العمراني الذي تقوم عليه بنية المدينة بالإضافة إلى التكوينات العمرانية الأساسية المتواجدة فيها، شاملا فن العمارة والشكل العام الذي تقوم عليه المباني وطرازها .

ج/العمليات الايكولوجية: إن المدينة بمثابة كائن حي وعضوي له نشاطه وحركته والتي تتم عبر تفاعل عناصره ويتحكم في العلاقة بينما مجموعة من العوامل يطلق عليها علماء المدن إسم "العمليات الايكولوجية" ، التي يمكن رؤية آثارها في النمو الحضري، ومما يجدر ذكره أنه ليس هناك اتفاق تام حول عدد العمليات الايكولوجية التي تؤثر في النمو الحضري ، غير أن القائمة التقليدية كما يصورها "**ماكنزي Mckenzie**" تشمل التركيز أو التجمع Concentration والمركزية واللامركزية Centralization–decentralization والفصل Segregation والغزو والتتابع Invasion–Siccession ويضيف بعضهم إلى القائمة رحلة العمل اليومية Routinization.

وبطبيعة الحال تختلف هذه العمليات في حجمها وتأثيرها بين مدينة و أخرى تبعا للمرحلة التي قطعتها المدينة في نموها وازدهارها، وهناك عوامل تؤثر في زيادة مفعول هذه العمليات أهمها عامل المنافسة Competition وعامل الحراك Mobility، فعامل المنافسة يلعب دورا كبيرا في زيادة عمل العمليات الايكولوجية في المحيط الحضري، فتركيب المنطقة الحضرية الذي يشمل توزيع السكان وأنماط استعمالات الارض والوظائف المختلفة التي تقوم في المدينة يقتضي قيام عنصر المنافسة إلى تنشيط العمليات الايكولوجية بصورة أو بأخرى.

أما الحراك فيرتبط بمدى توفر طرق النقل والمواصلات والقدرة على التنقل من مكان لآخر، وهذا يؤثر بدوره على العمليات الايكولوجية عبر الزمان والمكان، وهذا ما يطلق عليه الحراك الطبيعي، أما الحراك الاجتماعي Social Mobility فيكون تأثيره قويا على العمليات الايكولوجية المرتبطة بالنطاقات الاجتماعية بالمدينة.

فكل مجتمع يتميز بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس بعضهم ببعض وتسمح لهم بتحويل الوسط الطبيعي وإعطائه وظيفة ومعنى، فكل مجال مستغل ، مسكون، يحمل قليلا أو كثيرا، علامة النشاطات الانسانية التي ترتبط به، وهذا ما يصدق حقيقة المدينة بصفتها

مجالا مشيدا بإتقان، ومن هنا فإن المجال يعكس بوضوح تام البناء الاجتماعي الذي يمثل دعامته، ومن ثم فإن توطن الجماعات الاجتماعية والتجهيزات أو هيئات اتخاذ القرار لا يتم بالصدفة، وأن التجسيد المجالي للمدينة يقدم العناصر الضرورية لدراسة تنظيمها الاجتماعي.

فإن استهلاك المجال الحضري في المدينة له علاقة بالتغيرات والتحولات التي تعرفها الحاجات السكانية، حيث أن هجرة السكان إلى المدينة تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن والتجهيزات والعمل، وهذا ينتج مجالا حضريا أكثر إتساعا مما يؤدي إلى استهلاك المجال لتلبية لهذه الحاجيات.(مرابط عبد الرحمان خليل،2012 ،ص27)

فإذا كان النمو والتوسع خاصية طبيعية لازمت المدينة منذ نشأتها، فهي تتجسد اليوم من خلال مظهرين:

1-زيادة عدد السكان لكن تبقى المساحة ثابتة نسبيا، ما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية وتعني زيادة عدد السكان في نفس المساحة، وعادة ما يطلق على هذه العملية بالتكثيف الحضري "Densification" وقد عرفتها مجال دراستا مدينة "**بسكرة**" في فترات الماضية عندما ظهرت مشكلة الوعاء العقاري، ما فرض شغل الجيوب الفارغة وتسوية سريعة للوضعية القانونية للعقارات(العمومية –الخاصة) التي كانت محل نزاع وهو ما ساهم في زيادة نمو المدينة.

2-زيادة التجمع السكاني من حيث المساحة (تغير مورفولوجي) بوتيرة تفوق زيادة السكان، ما يؤدي إلى زيادة المساحة المبنية، وهو ما شهدته وتشهده مدينة "**بسكرة** " وتجمعات النطاق (**بلدية شتمة وبلدية الحاجب**).

في كلتا الحالتين فالأمر يتعلق بالنتيجة الحتمية للزيادة السكانية التي تتوزع رأسيا (التكثيف الذي يؤدي إلى زيادة أرقام الكثافة السكانية)، أو أفقيا (التمدد الحضري)، وإذا كانت ميزة المدن منذ نشأتها هي الكثافة "agglomération" ، فقد غلبت في السنوات الأخيرة ظاهرة التوسع المكاني (تحضر الأطراف)، عملية ضم التجمعات الثانوية و تشكل المدينة الإقليم .

5- أشكال التوسعات الحضرية وآثارها على المدن:

1.5/ *أشكال التوسعات الحضرية:*

تنمو المدن مساحيا في إطار علاقة تحكمها اعتبارات كثيرة من أهمها معدل نمو كل من السكان والانشطة الاقتصادية أولا، والظروف الطبيعية القائمة كالموقع الجغرافي وطبيعة الأرض ثانيا، وطبيعة القيم والمفاهيم الاجتماعية ثالثا، وبناء عليه يتأثر نمو وامتداد الرقعة الجغرافية للمدينة بالاعتبارات الثلاث السابقة ، إلا أن مساحة المدينة تختلف عن عدد سكانها وذلك من حيث أن مساحة المدينة لا تتناقص أبدا، بينما قد يتناقص عدد السكان، وبالتالي فإن أي توسع في الأراضي الحضرية لا يمكن لأي مدينة التراجع عنه تحت أي ظرف، بينما لا توجد جهة تستطيع منع حدوث تراجع في عدد السكان في المدينة.

أن ترجمة النمو السكاني تظهر في امتداد واتساع مساحات المدن، وتأتي أشكال الامتداد والزحف العمراني في بعدين اثنين وهما البعد الأفقي والرأسي، وتعتبر البعد الأول الأكثر أهمية وتأثيرا في بيئة المدن، وذلك لما يصاحبه من تأثيرات في البيئة المحلية، أما البعد الثاني والمتمثل بالبعد الرأسي فإنه يؤثر بشكل وبطريقة أخرى، وينتج عن الاثنين البحث عن زيادة مساحة الأراضي الحضرية إلا أنهما يعملان بخطوط متقاطعة، فأحدهما وهو الأفقي يأكل الأرض، بينما يأكل الثاني الهواء حيث يتمدد باتجاه عمودي، فالتوسع والامتداد الأفقي غالبا ما يأتي على حساب الأراضي الزراعية ، كما يؤدي إلى تلوث البيئة المحلية ، أما التوسع الرأسي للمساحات الحضرية فهو يتم على حساب الهواء والعناصر الطبيعية الأخرى، إذ يؤدي إلى تشييد المباني المرتفعة والمتعددة الأدوار .

تعددت وجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول أشكال التوسع الحضري، حيث أكد بعضهم شكلين هما التوسع الأفقي الذي يسود في المدن الواقعة في المناطق السهلية والمحاطة بالمناطق المكشوفة، والتي لا توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من تلك العملية، والتوسع العمودي السائد في المدن الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية أو التي توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من توسعها الأفقي.(عطيات عبد القادر حمدي،1964،ص101)

بينما يرى بعض العلماء أن هنالك ثلاثة أشكال رئيسة للتوسع الحضري هي:

أ / **التوسع العشوائي** :هو الامتداد العمراني للاستعمالات الارض الحضرية من دون خطة سابقة، أي كيفما يشاء توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود وإقامة تلك الاستعمالات.

الصورة رقم (01): التوسع العشوائي لمدينة الجزائر.
المصدر:
www. al-fadjr.com
2014

وهي تتخذ اشكالا عديدة:

- الشكل التراكمي: هو أبسط نمو عرفته المدينة، يتم بملأ مساحات داخل المدينة أو البناء عند مشارفها وأطرافها، إذا كان سعر الارض في مركز المدينة مرتفعًا مقارنة بأطرافها حيث تنمو المدينة بشكل حلقات دائرية الواحدة تلي الأخرى، تراكم معظم النشاطات والمرافق في وسط المدينة، وخير مثال على ذلك التوسع الحلقي الدائري لمدينة موسكو الكبرى.(صلاح حميد الجنابي، 1987، ص343-347)

الصورة رقم (02): التوسع التراكمي بمدينة موسكو .
المصدر:
www.lingotaxi.com
2014

- التوسع المتعدد النوى: هو ظهور مدينة حديثة بالقرب من أخرى قديمة ثم تندمج هذه المدن مكونه مدينة كبيرة(متروبوليتانية). مثال: مدينة صنعاء.

الصورة رقم (03):
التوسع متعدد النوى لمدينة صنعاء
المصدر:
www.rda3.com
2014

- التوسع المتدرج: هو التوسع على شكل قفزات متناثرة الهدف منها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة عمرانيا بالمدينة المركزية، وإنما هناك مناطق خالية تفصل بينها وبين المدينة المركزية (عبد الفتاح محمد وهيبة،1980، ص147)، مثال: مدينة ابو ظبي.

الصورة رقم (04):
التوسع المتدرج لمدينة أبو ظبي
المصدر:
.www.rixontourdiary
com
2014

ب/ التوسع الخطي أو الشبكي: ويتخذ هذا النوع من التوسع الحضري شكل أشرطة ممتدة من مركز المدينة نحو الخارج مع امتداد طرق المواصلات، مثال: مدينة الرياض.

الصورة رقم (05):
التوسع الشبكي
لمدينة الرياض
المصدر:
www.alriyadh.com
2014

ج/ التوسع المحوري: يمتد هذا التوسع ايضا مع خطوط النقل والمواصلات وقد تترك فضاءات واسعة بين تلك الامتدادات، ويشبه هذا النوع من التوسع الشكل الخطي أو الشبكي إلا أن الاختلاف بينهما هو أن التوسع الشبكي يكون شكلا نجميًا مع خطوط النقل والمواصلات (صلاح حميد الجنابي،1987، ص 343-347) مثال: مدينة ميلانو.

الصورة رقم (06):
التوسع المحوري لمدينة
ميلانو
المصدر:
www.living.corriere.it
2014

د/ التوسع المخطط: يتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تدخل الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة في توجيه التوسع الحضري وتنظيمه وتجهيزه، بالمرافق والخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور التجمعات السكنية المتدهورة ولتوفر السكن المناسب، واللائق للسكان مع مراعاة

ظروف المدينة الطبيعية والبشرية (الاقتصادية والاجتماعية)، حيث توضع خطة منسقة مدروسة الأبعاد للتوسع الحضري للمدينة(مرابط عبد الرحمان خليل،2012،ص30) مثال: مدينة دبي

الصورة رقم (07): التوسع المخطط لمدينة دبي
المصدر : mwww.tnaweer.co 2014

و يرى آخرون أن أشكال التوسع الحضري تتجلى على النحو التالي:

أ –**الضواحي**–: الضاحية نواة حضرية قد تكون واقعة ضمن الحدود البلدية للمدينة او خارجها بمسافة يسهل الوصول اليها.وترتبط الضواحي بالمدينة المركزية بروابط اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية .وترتبط مع المدينة المركزية عبر طرق ومناطق غير زراعية او مناطق حقول ويمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة مما جعل عددًا من الباحثين يطلقون عليها منطقة الوظائف(صلاح حميد الجنابي،1987،ص385). " Combinaison de l'Action de l'Amusement"

ب–التوابع الحضرية–: هي مجموعة من المراكز الحضرية تحيط بالمراكز الحضرية الكبرى تسمى المدن التابعة "Villes Satellites" ويمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس عدد سكانها إلى توابع صغيرة ومتوسطة وكبيرة .وما مدن الحدائق المحيطة بلندن والمدن المحيطة بباريس ونيويورك النماذج لتلك المدن(Hugn.D.Chout،1972،P38)، من صفات مدن التوابع:

1-حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استقلالها عنها في كثير من الخدمات التي لا يمكن ان توفرها لسكانها لظروف اقتصادية ومكانية.

2-تبتعد مدن التوابع عن المدينة المركزية بشكل عام الا انه مع ذلك فان قسمًا منها يقترب أحيانًا حتى يكاد يلتصق بالمدينة الام.

3-مدن التوابع اكبر من الضواحي السكنية والصناعية وتقدم نشاطات عمرانية وخدمية اكثر من الضواحي.

4-هنالك توابع صناعية يعمل اغلب سكانها في النشاط الصناعي على الرغم من حاجتها لسد الخدمات في المدينة المركزية.

5-هنالك توابع ترفيهية يقضي فيها السكان القادمون من المدينة المركزية اوقاتهم في الراحة والاستجمام.(Hugn.D.Chout،1972، P40)

2.5 / آثار التوسع الحضري:

تأتي أهمية التوسع في الأراضي الحضرية من كونه يشكل تغييرا في خريطة استخدامات الأرض من حيث الشكل والاتجاه والمحتوى والنتائج، إذ أن نمو ونوسع ظاهرة الحضر لابد أن يصحبه نمو في المخططات الهيكلية للمدن، ويترك هذا النمو أثارا سلبية وايجابية على المناطق والاراضي المحيطة بالمدن نظام الضواحي والأطراف على العموم يأتي التوسع في الأراضي الحضرية في جميع المدن نتيجة للعوامل والاعتبارات التالية :

-النمو السكاني: يعتبر العامل الرئيسي في عملية النمو والتوسع العمراني في جميع المدن وذلك بما يعنيه من زيادة في الطلب على المساحات لتلبية احتياجات السكان، مما تظطر معه المدن إلى الامتداد والتوسع على حساب الأراضي المحيطة بها.

-التطور الاقتصادي والاجتماعي: تعتبر المدن بمثابة بؤر النشاط الاقتصادي والاجتماعي الرئيسة في الدول المختلفة، إذ تحظى بأعلى معدلات التغير والتطور الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها جميع الدول، مما يصاحب هذا النمو والتغير نمو مماثل في خرائط المدن من حيث الشكل والمحتوى.

– العوامل الإدارية: وتتمثل في القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة والهيئات المحلية المسؤولة لإنشاء مراكز خدمية في أحد المجالات الاقتصادية والاجتماعية و تطويرها، وكذا سياسة تقسيم الأراضي القريبة من المدن، فهي التي تحدد طبيعة استخدام الأرض وبالتالي فإن من يتحكم في قرار تحديد طبيعة استخدام الأرض سيكون له تأثيرا في توسع وامتداد الأراضي الحضرية.

فيعتبر التمدد الحضري في رأي بعض الباحثين هو"التسمية الجديدة للتوسع الحضري لكن بمعناه السلبي" (Bordet D،2005) ، فيرافق عملية التمدد هذه ظاهرة تحضر الأطراف– الضواحي– وهي عملية تعمير خارج التجمعات السكانية، تصيب المناطق المحاذية للمدينة و ضواحيها، تعمل على تغيير المناطق الريفية المحيطة بها بشكل مستمر، دون إلغائها أو القضاء عليها نهائيا، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية وأنشطة أخرى(Laborde P ،2005)، و يمكن حصر أهم آثار التمدد أو التوسع الحضري في نقاط سيتم إسقاطها على النطاق الحضري:

–تمدد في الأطراف وتفريغ للمركز، ما يؤدي إلى نقص جاذبية المركز مقابل الأطراف.

–تراجع مستوى العيش في المدينة بشكل عام مقابل العيش خارجها.

–ارتفاع سعر العقار في المركز مقارنة بالأطراف والمناطق الريفية.

–زيادة المساحات الاصطناعية من هياكل نقل، مساحات للتوقف، مناطق الأنشطة...الخ.

–زيادة مساحة المدينة وزيادة في شبكة الطرق الحضرية، تباعد مناطق السكن والعمل والدراسة ...

––تمدد مسافات التنقل وزيادة الحراك والاعتماد على الوسائل الفردية السريعة .

–ظهور مجالات شبه حضرية، انتقالية وفق ظاهرة تحضر الأطراف Périurbanisation ، التي أنتجت " وسطا ثالثا Tiers–espace "، لا يمكن اعتباره حضريا ولا ريفيا، بل هو وسط جديد يجمع بين خصائص الوسطين الحضري والريفي.(SAVIN G،2006، P,19)

والتحضر يعمل على تغيير المناطق الريفية بشكل مستمر دون إلغائها أو القضاء عليها نهائيا، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية و أنشطة أخرى (Laborde. P، 2005)، ما يبرر تنوع الاستخدامات وبالتالي تنوع المجالات، هذا الأمر يطرح تساؤلات كثيرة منها :

–هل مناطق التعمير الجديدة التي تحيط بالمدينة هي مجالات حضرية أم ريفية ؟

والإجابة تتم وفقا لأساس التصنيف فهو مجال حضري "وظيفيا" لكنه يبقى "ريفيا" من خلال مظهره.(Chapuis.R، pp. 113-125)

6- عوامل النمو الحضري :

هناك عوامل عديدة مرتبطة بالنمو الحضري ولها صلة بمختلف الجوانب، أهمها المتصلة بالتوسع في المجال الحضري بصفة عامة، ويستند النمو الحضري إلى جملة من العناصر:

1-النمو الطبيعي للسكان.

2-الهجرة من الداخل إلى الخارج.

3-ضم القرى والأرياف إلى المدن.

4-القرارات الإدارية البلدية والتنظيمية التي يتم بواسطتها تصنيف بعض التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية.

وتتباين أهمية كل عنصر من هذه العناصر من تباين مراحل التحضر فعندما تكون مستويات التحضر منخفضة نسبيا ،خاصة عندما يكون الفرق ضئيلا بين معدلات الخصوبة للسكان في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية يكون عامل الهجرة أحد أسباب اختلاف معدلات النمو بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وفي الحالات التي تكون فيها مستويات التحضر عالية يكون المعدل الزيادات الطبيعية في حجم سكان الحضر أثر أكثر فعالية في تحديد معدلات زيادة نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان، إضافة إلى ذلك فعندما تتزايد الفرص الاقتصادية بمعدلات سريعة بالمراكز السكانية الحضرية يكون عامل الهجرة الوافدة أكثر تأثيرا في استمرار نمو هذه المناطق الحضرية، وعموما فإن معدلات النمو الطبيعي للسكان في المناطق الحضرية عادة ما تكون منخفضة عنه في المناطق الريفية، أما تأثير الهجرة فيختلف من دولة لأخرى، وداخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى.

ويمثل ضم القرى والأرياف إلى المدن سببا آخر في النمو الحضري للمدن فلا شك أن التوسع الحضري والعمراني لكثير من المدن المتوسطة والصغيرة عادة، ما يؤدي إلى تلاحم هذه المدن مع بعض القرى ومناطق البادية المجاورة، وجدير بالذكر أن نسبة عدد البدو إلى حماية السكان تناقص

تدريجيا بسبب تحويلهم من البداوة إلى سكنى المدن، إضافة إلى جهود الحكومات لتوطين البدو وتشجيعهم على الاستقرار.

أما بالنسبة للقرارات البلدية والتنظيمية التي يتم بواسطتها، تصنيف بعض التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية، ففي الدول العربية عموما يتم ذلك على أساس مدى تواجد خدمات معينة مثل :الخدمات الصحية والتعليمية أو الزيادة السكانية في حجم سكان هذه التجمعات القروية والتي يترتب عليها زيادة مخصصات الدولة المالية والتوسع في حجم الجهاز الإداري، وليس على أساس التغير في طبيعة الأنشطة الاقتصادية وبالرغم من تصنيف هذه التجمعات السكانية على أنها مناطق حضرية إلا أن الخلفية الثقافية الريفية لأفرادها تبقى واضحة في السلوكيات الاجتماعية لهم، بل وتنتشر حتى بين الريفيين المهاجرون على المدن.

وتمثل الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية أهم العناصر المسببة لنمو الحضري على مستوى الدولة الواحدة(مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية،2003،ص ص52-57) ، فالهجرة هي زيادة سكانية غير طبيعية تسبب نموا حضريا يؤدي إلى زيادة طبيعية،بشرية وإقليمية وإيكولوجية مما يضيف إلى المدينة إضافة مستمرة في الخدمات والمرافق(أبرمز تشارلز، ب س، ص380).

الأمر الذي يتطلب بالضرورة مجموعات مختلفة من خدمات التعليم والصحة لمواجهة احتياجات خطة التنمية الحضرية، بإدخال كل ما يزيد من حيوية التركيب الحضري يشرط أن يترقى أهل الحضر كيفا ويزدادون كما، وأغلب الظن أن" نمو المدن الكبرى "فيما قبل الثورة الصناعية إنما كان يرجع إلى عامل الهجرة .(محمد قباري إسماعيل،1985، ص ص379-380)

فكثيرا ما يعتبر المحللون الهجرة من الأرياف إلى المدن عملية سابقة لأوانها، حيث ينجم عنها ظاهرة النمو الحضري المبكر، فمصر، العراق، الأردن، الجزائر وليبيا وغيرها من الدول العربية تعتبر متحضرة أكثر من اللازم وهذا يعني أن مستوى التطور الحضري الذي استطاعت هذه الدولة تحقيقه لا يفي بمتطلبات استيعاب المهاجرين بصورة منتجة، وذلك أن القطاعات الاقتصادية الحضرية، لم تتسع بما فيه الكفاية لإيجاد وظائف وفرص عمل للمهاجرين بل إن الذي حدث العكس، فهؤلاء المهاجرون يصبحون بمثابة العبء الثقيل على حياة المدينة، ولأنها تحاول تحاشي ظهور البطالة والمشكلات المعقدة المرتبطة بها، فإنها توجه جهودها لامتصاص جزء من تلك الأيدي المهاجرة في

قطاعات لا تضيف إلا القليل لقاعدتها الاقتصادية، ولهذا ترى أن نسبة عالية من القوى العاملة في المدن العربية الرئيسية، وخاصة العواصم تعمل في وظائف خدمات لها مرد ودية ضئيلة، ولا تضيف الإنتاجية الحقيقية لهذه المدن إلا فوائد هامشية فهذا النمو الحضري المبكر يكون قد بدأ يعد السير في وقت لم تهيئ فيه المدن نفسها لهذا التوسع السريع في أعدادها السكانية، وفي الخدمات التي لابد أن تصاحب مثل هذا النمو السكاني.

وغالبا ما يحدث النمو الحضري المبكر في المدينة عندما تتعرض لتغيرات سريعة وطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة، واستحداث المزيد من القطاعات الإنتاجية وهذه بدورها تصبح بمثابة قوى جاذبة تؤثر في العمالة الفائضة في المناطق الريفية المحيطة بها، وتحت تأثير عوامل الجذب في المدينة يضطر المئات من سكان الأرياف لتركها باتجاه المدينة ولأن المدينة لا تكون لديها الخطط المستقبلية والبرامج الاستيعابية فإنه نبرز فيها مشكلات النمو الحضري.(عبد الإله أبو عياش،1980، ص ص149-154)

وفي كلتا الحالات تتجلى عوامل الطرد للمدينة وحتمية توسعها الأمر الذي يطرح إشكاليات كثيرة أهمها تلك المتعلقة بالتخطيط والمتابعة والتوجيه لهذا الزحف الحضري المستمر.

وفي ضوء هذا يمكن توضيح عوامل النمو الحضري من خلال الدراسة التي قام بها "**كوستللو N.Castello**" حول تحليل عوامل النمو الحضري في مجتمعات الشرق الأوسط : "بدأ النمو السكاني الحضري في التزايد التدريجي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية"، وفي ضوء ذلك يتم النظر في هذا العنصر لعوامل النمو الحضري الحديث في مدن الشرق الأوسط، حيث كان للتغيرات الحضرية الريفية التي طرأت على مدن دول الشرق الوسط، حيث كان للتغيرات الحضرية الريفية التي طرأت على مدن دول الشرق الأوسط أثر كبير على الاهتمام بتحليل عوامل التحضر السريع ومظاهر هذا التحضر في منطقة الشرق الوسط، وقد كان للدراسة التي أجراها "**كوستللو Castello**" (إيزفينج ألين، 1990، ص ص 123-129)، حول التحضر في الشرق الأوسط في مؤلفه بنفس العنوان عام 1997بمثابة ترجمة للاهتمام العالمي بتحليل معالم التحضر والنمو الحضري في مجتمعات الشرق الأوسط والتي حصرها في :المركزية السياسية، والنضال الداخلي، والتغير في أنماط التجارة والعلاقات الخارجية، ثم اكتشاف واستغلال النفط لكنه لم يقتصر في تحليله على تلك العوامل فحسب بل نجده

أَكَد أيضا على عامل الهجرة الداخلية والخارجية والاتصال الثقافي الخارجي والداخلي، بالإضافة إلى زيادة حجم السكان في المناطق الحضرية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في النمو الحضري تقدم وسائل التكنولوجيا التي استفادت منها الدول النامية، بحكم إمكانياتها الاقتصادية التي مكنتها من استيراد التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي يساعد على تحسين ظروف المدن يضاف كذلك عامل مهم وهو الهجرة الخارجية والداخلية للمدن، فقد كانت المدن العربية بحكم اهتمامها بالتعليم والتصنيع في محيطها وتحسن النشاط التجاري...، محطة لهجرة الكفاءات الفنية والفكرية والعلمية من الخارج وسكان المدن الصغرى وسكان الريف،ومهما يكن من وضوح لهذه العوامل فإن لكل دولة من دول المنطقة ظروف خاصة لها حيث تعرضها لتأثير مختلف من العوامل المؤثرة على النمو الحضري.(فاديه عمر الجولاني،1984، ص ص147-148)

7- اختلاف أنماط النمو الحضري بين المجتمعات الصناعية و النامية:

لقد أصبح من المألوف أن تعالج نتائج التحضر وعوامله في ضوء تجربة المجتمع الغربي باعتبار ما حققه من سبق زمني في مجال التحضر حيث تبلورت أو بدأت تتبلور وتتضح تجربته مع التحضر منذ القرن الثامن عشر على الأقل، وتعددت الدراسات التي أجريت على المجتمعات الغربية

في هذا المجال حيث تعتبر هذه التجربة والخبرة الغربية نموذجا يحتذي وتتكرر على من التاريخ حتى في بلاد أخرى وإن اختلفت ظروفها الاجتماعية الاقتصادية والتاريخية، هذا وقد ظهر اتجاه جديد في حقل الدراسات الحضرية يعني باختبار مدى صدق النظرية الحضرية الغربية بتطبيقها على واقع الدول النامية، وإبراز مدى صدق النظرية الحضرية الغربية بتطبيقها على واقع الدول النامية، وإبراز جوانب الشبه والاختلاف في التجربة الحضرية للعلم المتقدم والعالم النامي، ويمكن استعراض بعض جوانب هذا الاتجاه من خلال محاولات كل "**فيليب هوسر Ph.Hauser**" ، و "**ماكجي T.Mcgee** ".

✓ *فيليب هوسر Ph.Hauser :* (السيد عبد العاطي السيد،1999، ص 225-226)

يرجع "**هوسر**" اختلاف التجربة الحضرية في العالم الغربي عنها في دول العالم الثالث إلى أربعة عوامل أساسية:

أ. اختلاف الموقف السياسي العالمي الراهن: ومن أوضح مظاهر هذا الاختلاف في نظره تطوير عدد لا يستهان به من المنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها مسؤولية تقديم العون للبلاد النامية في مواجهة مشكلات التحضر وتحقيق التنمية الاقتصادية، والإسهامات التي قدمتها هذه المنظمات إلى جانب الحكومات والسياسات الدولية من الاستقطاب السياسي والإيديولوجي، وعليه يبدو من المقبول في نظر "**هوسر**" أن تتوقع سبر النمو الحضري بمعدلات أسرع في الدول النامية ما كان عليه في القرنين الماضيين.

ب. الاختلاف الواضح بين قوى التحضر وعوامله في كل من التجربتين: فقد كان النمو الحضري في أغلب البلاد المتقدمة وما اقترن به من تطور اقتصادي، نتيجة مباشرة لقوى السوق والمنافسة.

ومن المتوقع لأن يؤدي اختلاف التجربتين في هذا البعد إلى تجنب العديد من المشكلات التي واجهتها الدول المتقدمة في مسيرتها الحضرية ويؤدي إلى إشارة مشكلات من نوع جديد في كثير من العالم الغربي وتجدر الإشارة إلى أن تزايد استخدام التخطيط المركزي في المناطق النامية يسهم بدوره في إيجاد لأنماط للتحضر تغاير ما ألفته التجربة الغربية من قبل.

كما أن باختلاف في السياق التاريخي الذي أحيط بتجربتي التحضر أسهم في عملية تفسير أنماط التحضر واتجاهاته ومشكلاته بين العالمين النامي والمتطور، هذا يعني أن النمو الحضري في مثل هذه المناطق كان محصلة لتأثيرات خارجية بحتة ولم يكن نتيجة لتطور اقتصادي داخلي، إذ أنه في الوقت الذي استغرق فيه النمو الحضري الغربي فترة تجاوزت القرنين شهدت البلاد النامية تجربتها الخاصة مع التحضر في فترة لم تتخطى عشرات السنين متأثرة بتجربة الدول الغربية، دون أن تمهد لذلك بقاعدة ثقافية أو نظامية تتلاءم والتقدم التكنولوجي الهائل ما جعلها تواجه عددا من المشكلات الحضرية الجديدة.

ج. اختلاف معدلات التوازن بين السكان والموارد: فعلى عكس النمو الحضري الغربي الذي عكس توازنا ملحوظا بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة، كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مدفوعا بعامل طردي فقط دفع سكان الريف دفعا للإقامة في المدن وكان ذلك سببا في ارتفاع معدلات الكثافة السكانية للمدن النامية بما يفوق الموارد المتاحة.

مما يزيد من تفاقم الوضع أن هذه المناطق تكاد تنعدم فيها الإمكانيات الجدية للتوسع لاستيعاب الفائض السكاني الذي يتزايد يوما بعد يوم وبمعدلات سريعة وأكثر خطورة.(السيد عبد العاطي السيد، 2000، ص 158-160)

د. اختلاف أنساق القيم: في هذا الجانب يرجع "**هوسر**" في تحليله لهذا الوجه من الاختلاف بين التجربة الحضرية الغربية وتجربة الدول النامية، إلى ما تصوره "**ماكس فيبر**" من وجود علاقة وثيقة بين نسق القيم المرتبطة بالأخلاق البروتستانتية وانتشار الرأسمالية وتحقيق التطور الاقتصادي وبالتالي بلوغ ذلك المستوى من التحضر في البلاد الغربية لكن هذا الأخلاق البروتسانتية بكل مميزاتها لا تجد لها المكان الملائم في أنساق القيم السائدة في بلدان العالم الثالث لأنها تتعارض مع القيم الإسلامية والعقائد السائدة في بلدان العالم الثالث لأنها تتعارض مع القيم الإسلامية والعقائد البوذية والهندوسية وغيرها من أنساق العقيدة والفكر وهذه الخيرة في نظر"**هوسر**" تتميز بالطابع التقليدي العاطفي وهذا الاختلاف سيؤدي على الأقل إلى اختلاف نمطي التحضر ومعدلاتها ومشكلاتها(السيد عبد العاطي السيد،2012، ص ص 164-165).

وعليه فإنه من الطبيعي أن تنعكس هذه الاختلافات على مظاهر النمو الحضري التي ارتبطت بكل منها وأصبحت مزيجا من ثقافات جد مختلفة إن لم تكن متعارضة.

✓ *ماكجي T. Mcgee:* (السيد عبد العاطي السيد،1999، ص ص 229-231)

لقد حاول "**ماكجي**" أن يوضح جوانب الاتفاق أو التباين بين مقومات النظرية الحضرية والتجربة الحضرية التي مرت بها حديثا المناطق النامية في أجزاء متفرقة من العالم، وخلص إلى مجموعة من النتائج.

1) في تحليله المقارن للمظاهر الديمغرافية لعملية التحضر والنمو الحضري انطلق من نظرية –التحول الديمغرافي–التي تلخص اتجاهات النمو الحضري في الغرب من وجهة النظر الديمغرافية في ثلاث اتجاهات:

–الاتجاه الأول :يمثل مرحلة ما قبل الصناعة الذي تميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات فأنشأ تركيبا سكانيا ثابتا نسبيا و أكثر شبابا وأصغر حجما.

–الاتجاه الثاني :مرحلة التصنيع المبكر قدم نموذجا سكانيا انخفضت فيه معدلات الوفيات عكس معدلات المواليد مما أدى إلى زيادة معدلات النمو السكاني.

–الاتجاه الثالث :تميز بمعدلات أكثر انخفاضا للمواليد والوفيات من أسهم في النهاية إلى تركيب سكاني ثابت أكبر سنا وأوسع حجما.

ثم يشير بعد ذلك "**ماكجي**" إلى أن كثيرا من التعميمات التي ساقتها نظرية التحول الديمغرافي لم تعد ملائمة لسياق العالم النامي وواقعه الامبريقي، و أورد في هذا السياق الدراسة التي قامت بها "**جنات أبو لغد–G.Abu loghed** " على مصر اهتمت فيها بتطبيق مبدأ الفروق الريفية الحضرية الذي قدمته هذه النظرية وكان من أهم ما توصلت إليه الباحثة.

–أن معدلات الخصوبة في الريف والحضر المصري متماثلة إلى حد كبير وأن التجربة المصرية، كشفت عن نتائج مغايرة تماما لنتائج التجربة الغربية فيما يتعلق بارتفاع معدلات الوفيات الحضرية عنها في الريف كما أن ارتفاع معدلات المواليد في المناطق الحضرية وانخفاض معدلات وفياتها، سيؤدي في نظر الباحثة إلى زيادة النمو السكاني الحضري الناجم عن الزيادة الطبيعية بمعدلات أكبر منه في المناطق الريفية، وترجع" **جنات أبو لغد** " الاختلافات بين التجربة المصرية والغربية في هذا الصدد في حدود اختلاف تكنولوجيات ووسائل ضبط النسل والوفيات، إلى جانب اختلاف الأنساق الاجتماعية والثقافية(السيد عبد العاطي السيد،2012، ص ص 162–163)، ومن ثم فإن عملية التحضر لن تحدث بنفس المعدلات التي حدثت بها في العالم المتقدم ذلك لأن زيادة النمو السكاني في المراكز

الحضرية النامية لا يرجع إلى عامل الهجرة الريفية الحضرية وحده بل يرجع أيضا إلى عامل الزيادة الطبيعة للسكان الحضريين أنفسهم.

وقد استند "**ماكجي**" في تحليلاته إلى البيانات الإحصائية والدراسات التي أجريت على بلدان العالم الثالث مثل دراسة : "**جير الدبريز G.Bresse**" ، "**كنجزلي دافيزK.Daivs** " في محاولته تنفيذ تعميمات نظرية التحول الديمغرافي.

2) ناقش"**ماكجي**" ما أكدته النظرية الحضرية الغربية من تعميمات ترتبط بالمظاهر الاقتصادية للنمو الحضري، التي انطلقت من افتراض أساسي وهو أن التطور الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى التحضر وكانت المدينة وفقا لهذا التصور شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتطوره كما يستعرض "**ماكجي**" بعد ذلك عددا من الانتقادات التي وجهت لمحاولة تطبق هذه النظرية الغريبة للتنبؤ بمجريات الأمور في البلدان النامية، ويستخلص منها عددا من النتائج المرتبطة بتحليل الخصائص البنائية المميزة لمدن العالم الثالث والدور الذي لعبته في مجال التنمية الاقتصادية، منها قضية تغير البناء المهني التي صاحبت عملية التحضير حيث ذهب إلى أن الشواهد المستمدة من واقع البلاد النامية تبين ظهور نمط مخالف سبقت فيه معدلات التحضر من حيث الحجم والسرعة، معدلات التوسع في العمالة الصناعية والتحول المباشر من الأعمال الزراعية إلى أعمال الخدمات وكان هذا على حد تغيير "**ماكجي**" من السمات البارزة لمظاهر التحضر الزائف في هذه البلاد.(السيد عبد العاطي السيد،1999، ص ص 232-233)

ويخلص إلى أنه رغم ما قد يكون من تماثل شكلي لعملية التحضر بين العالم الغربي ودول العالم الثالث إلا أن تعدد وامتزاج مقومات هذه العملية في الدول النامية يقوض ركيزة أساسية من ركائز النظرية الغربية إذ طبقت على واقع هذه الدول وهي أن المدينة عي العامل والأساسي لكل عمليات التغير الواقعة أو المحتملة وعليه يتعين البحث باستمرار عن الظروف المرتبطة سواء بتخلف هذه المجتمعات أو بتنميتها في كل محاولة لتحديد دور المدن في عملية التحضر و ما

يرتبط بها من مظاهر التغير، خاصة و أن هذه المدن أجزاء من كل مركب لا يمكن فصلها عن سياقها أو واقعها الأكبر.

8- النمو الحضري في الجزائر: عوامله- خصائصه :

إن عملية النمو الحضري هي في واقع الأمر وحقيقته عملية تغيير ديمغرافي، اجتماعي، اقتصادي، طبيعي؛ فإن هذا يتطلب من الأجهزة المعنية أن تكون على وعي وإدراك بهذا التغيير وتحاول أن تتوقعه وتحاول إن أمكن أن تطبقه وتسعى إلى أن تتكيف معه في جميع الأحوال، وهي عملية ليست بالهينة واليسيرة ، فالتغيير بهذا المفهوم مهمة جديدة يتعين الاضطلاع بها ومهمة تتطلب عملا وإجراء بالغ التعقيد وتخصصا عاليا ودرجة متعاظمة من التمكن الفني، والنمو الحضري قد يكون وليد مخططات مسبَقة مبنية على أساس من الدراسة العلمية السليمة ومتضمنة الضوابط التي تحكم عملية التنمية الحضرية وبجانب هذا النمو الحضري المخطط هناك أيضا ذلك النوع من النمو الحضري السريع الذي تتجاوز سرعة إيقاعه قدرة وإمكانية أجهزة الدولة على التحكم فيه وتوجيهه الوجهة السليمة.

ففي الجزائر تأثر الوضع الديمغرافي بعاملين هامين هما:

1)السياسة الاستعمارية: يتجلى ذلك من خلال قوانين الاستيطان ونزع الأراضي كـ " قانون سيناتوسSenatus Consulte " سنة 1863، و" قانون قارنيVarnier" عام 1873 الخاص بفرنسة الأراضي الجزائرية ثم بعد ذلك الحرب التحريرية وسياسة تجميع السكان الشيء الذي أدى منطقيا إلى تخلي الريفيين عن أراضيهم واتجاههم نحو المدن.(عبد العزيز راسمال،1993، ص156)

2)تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال: حيث أدى الإسراع بالتصنيع وتطوير التعليم، وصبغة بالصبغة الشعبية، والثورة الزراعية، وغيرها من العوامل التي ساعدت على التوسع الحضري السريع وخاصة في عام1960 .

فهذه الظاهرة السكانية كانت نتيجة تسارع الهجرة الريفية بسبب السياسة الاستعمارية ثم تحرك سكان المحتشدات نحو المدن عام 1962 ثم التنمية الصناعية غير المتوازنة، فكان وراء التوطين الصناعي Localisation Industrielle نمو قطاع الخدمات في المدن، أن ارتفعت حركة الهجرة الريفية، وذلك بحثا عن فرص العمل التي توفرها بشكل أوسع المراكز الحضرية.(عبد اللطيف بن أشنهو، ص ص 56-70)

كما تبرز أهمية الزيادة الطبيعية للسكان حيث تعتبر معدلات نمو السكان بالجزائر مرتفعة جدا إذ وصلت إلى 3.3%، وهذا في عام 1971 الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات تتطلب توفير معرفة أدق بالظواهر الديمغرافية لكي تساعدنا على فهم تحركات السكان الذين تعتمد عليهم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.8/عوامل النمو الحضري في الجزائر:

أ /*الزيادة الطبيعية :* تعرف الزيادة الطبيعية للسكان: بإن معدل النمو الديمغرافي الطبيعي هو الفرق بين معدل الزيادة الطبيعية للسكان أي الفرق بين معدل المواليد وبين معدل الوفيات.

تعرضت الجزائر خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة ديمغرافية حضرية واسعة النطاق ساهمت فيها الزيادة الطبيعية للسكان بنسب متفاوتة، وتحليل معطيات الحالة المدنية تبين لنا ذلك.

- الزيادة الطبيعية للسكان بين عهدي الاستعمار والاستقلال:

إن هذه الزيادة الطبيعية قد اختلفت حسب السنين وكذا حسب المناطق، أي أن معدلات المواليد باختلاف الهيكل الاجتماعي وتباين مستوى الحياة ففي الفترة التي امتدت من(1830-1926) تميزت بتنامي عدد سكان الحضر بحوالي 15% بين (1830-1905)، وقد نتج عن ذلك اختفاء شبح المجاعات والأزمات، وتوافد السكان الأوروبيين الذين أصبحوا يمثلون40% من سكان الحضر في الجزائر(محمد الهادي لعروق،1988،ص129) ، بعد أن قدموا بأعداد كبيرة حوالي: 400000 بين(1880-1900) في نطاق سياسة الاستعمار الاستيطاني التي شرعت في تنفيذه السياسة الاستعمارية خاصة بعد أن وقعت قانون قارني1876 .

والحقيقة أن عملية التحضر في هذه الفترة شملت بالخصوص المدن الكبرى وضواحيها قسنطينة، وهران، الجزائر، عنابة، لأنها استقبلت التجهيزات الإدارية والتجارية والمينائية والعسكرية،

واستقطبت الأشغال الكبرى التي بادر بتنفيذها الاستعمار لفائدة سكان هذه المدن لربطها بالمترو بول، أما المدن الداخلية فلم يشمل الاستثمار الاستعماري إلا المناطق التي تتعلق بالاستخراج المنجمي :تبسه، بشار، الغزوات، تفسير ذلك أن الأشغال الفرنسي لم يعمد إلى التغيير الجذري للتنظيم الإداري التقليدي، بل ركز التجهيزات الجديدة على البنية الحضرية الموجودة اقتناعا منه بأن موانئ :عنابة، سكيكدة، الجزائر، وهران بها كل المميزات الجغرافية لربطها بالوطن الأم، وبسط السيطرة والنفوذ على المناطق الداخلية.(محمد السويدي،1990، ص ص83 –85)

أما في الفترة(1925–1962) فقد ارتفع معدل التحضر فيها من 20%–27 % تلازما مع الزيادة الديمغرافية البالغة2% ، مع التراجع في نسبة الوفيات منذ 1930، وبسرعة منذ الأربعينيات وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتأزم المجتمع الريفي نتيجة تداعي الهياكل الريفية التقليدية حيث عجزت عن تحقيق تنمية متوازنة ومندمجة، علما أن استقرار الرجل أفرز بعض المراكز السكانية الصغيرة التي ستكون براعم للتحضر مستقبلا، هذا ما أدى إلى ارتفاع الضغط السكاني بالمدن والقرى الساحلية والمدن الكبرى الداخلية – النواة الاستعمارية.–

والجدير بالملاحظة أن اكتظاظ الأرياف وتزايد عدد الذين لا يملكون أرضا ساهم في تنشيط الهجرة نحو المدن، ويبرز ذلك واضحا من خلال تدرج نسبة النمو السكاني الحضري بنسبة2.5% بين 1926–1954(محمد الهادي لعروق،1988، ص 129)، ولعلى من أهم مظاهر ذلك بروز ظاهرة المساكن والأكواخ حول المدن الكبرى.

وهكذا يتضح أن ظاهرة النمو الحضري في العهد الاستعماري ناجمة عن بناء قاعدة اقتصادية جديدة بالمدن الساحلية، وتنفيذ الأشغال الكبرى اللازمة لممارسة الوظائف العصرية بها، وكذا المؤشرات الديمغرافية التي تحسنت مع توافد الأوروبيين وبداية تحرك الجزائريين باتجاه المدن طلبا للعمل والحياة الكريمة إلى جانب ذلك تراجع الوفيات، وتأزم الأوضاع الاجتماعية في الأرياف.

أما بعد الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، التي كانت نتيجة منطقية سياسية الاستعمار التعسفية الذي طبق إزاء الجماهير سياسة التجهيل والتفقير التي ساعدت على إبقاءهم في حالة التخلف.(عبد اللطيف بن اشنهو، ص441)

لذا كان لزاما على الدولة أن تحدث تغيرات جذرية لهذه المعطيات، وأن تعمل على إقامة علاقات اجتماعية وإنتاجية جديدة، لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع يضمن للإنسان الترقية والحياة الكريمة، حيث اعتبرت أن المدينة هي التي تجسد الإطار الأفضل لدفع التنمية، وتطوير الاقتصاد والمجتمع، وتأطير السكان سياسيا وإيديولوجيا تطبيقا لأفكار"فرانسوا بيرو "أن التنمية لا تحدث في أي مكان"و تحقيق الأهداف يتم عن طريق الترقية الإدارية، والتجهيزات العمومية على كافة التراب الوطني الجزائري.(عبد اللطيف بن اشنهو، ص152)

انطلاقا من سنة 1970 عرف التحضر في الجزائر تأثرا كبيرا بسياسة التهيئة العمرانية في إطار التخطيط المركزي المتبع خلال 20 سنة، ومن خلال الإحصائيات للسكن والسكان، إضافة إلى تسجيلات الحالة المدنية التي من خلالها يمكن القيام بجرد وتحليل الظاهرة الحضرية، في الجزائر والتي على أساسها تم تصنيف التجمعات السكانية حسب مستواها الحضري.

ففي الفترة ما بين 1966-1977 فقد ساهمت الثورة الزراعية ولو بشكل نسبي في انخفاض وتيرة النزوح الريفي نحو المدن، عن طريق إقامة القرى الاشتراكية وخلق مناصب شغل ذات مؤهلات بسيطة، كتطبيق البرامج الخاصة بالولايات والدوائر، حولت هذه البرامج إلى مراكز شبه حضرية ضمن برامج خدمية (بريد، مواصلات، إدارة) (بشير التيجاني، 2000، ص21-25)، و وضع مخطط تنموي بلدي PCD، وكذا مخططات عصرنه الوسط الحضريPMU بهدف اللامركزية والتكفل بمشاكل التنمية المحلية.

أما فترة 1978-1985 تزامن النمو الحضري مع النمو الديمغرافي الحاد حتى سنة 1985 ، نتيجة التوزيع الجغرافي الجديد للسكان، حيث بلغ معدل النمو الحضري في هذه الفترة حوالي 5.4 % و الفترة ما بين 1986-1993 كان سبب عملية التحضر أساسا هو تطور النشاطات الخدمية، حيث أصبحت تشكل68 % من إجمالي اليد العاملة الحضرية وأن نسبة التشغيل الصناعي عرفت ركودا طويلا مع مطلع التسعينيات، فهي لا تتجاوز12% من إجمالي اليد العاملة، وهذا راجع إلى الإفلاس الذي أصاب أغلبية الشركات الوطنية أيضا تطور الخدمات الصحية وتركزها في المدن، وقلتها في المناطق الريفية.

ب / الهجرة : تشكل الهجرة أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني حيث تؤثر في حجم وتراكيب السكان وفي القدرة على نموهم العام، وقد استقبلت المناطق الحضرية في الجزائر على نطاق واسع خاصة في الخمسينيات وكثفت في الستينيات خاصة في المناطق الكبرى في الجزائر: وهران، قسنطينة، عنابة، سطيف، مستغانم.

ويقول عبد اللطيف بن أشنهو:"برزت عملية التحضر عام 1962 ، كظاهرة سكانية في البلديات ناتجة عن تسارع الهجرة الريفية بسبب الحرب، وسياسة تجميع السكان إلى المدن عام 1966".(عبد اللطيف بن أشنهو، ص 19)

بالإضافة إلى هذا تعتبر الهجرة من الريف إلى المدينة هي أشهر أنواع الهجرات التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات الكبرى، كالمدن التي من خصائصها أنها مراكز جذب.

لكن الوقوف عند أسباب أو دوافع الهجرة الرئيسية منذ بدايتها في الجزائر نجدها تعود إلى الاحتلال الفرنسي، الذي عمل على استلاب الأراضي من أصحابها الشرعيين، وتسليمها إلى أوروبيين غرباء أو إلى شركات استغلالية كبرى ثم إن الاقتصاد الجزائري كان طيلة الاحتلال اقتصادا استعماريا خدم مصالح قلة من المعمرين حيث كان هدف النظام الفرنسي هو استغلال الأرض على حساب الأهالي.(عبد الحميد زوزو،ب س، ص35.)

وقد تأكد ذلك من خلال القوانين التعسفية التي كان يصدرها المستعمر من حين إلى لآخر منها قانون (سكون سلت) السيناتور"**سكونسلت Senatos Consulte** " الذي صدر: 22 أفريل 1963هذا القانون يحصر الأراضي ويحددها من أجل تلبية متطلبات التوسع في استعمار البلاد هدفه تفكيك أراضي الشمال الجزائري مما فتح مجالات واسعة للأوروبيين والشركات الراغبة في امتلاك الأراضي.

ومن خلال ذلك نلاحظ أن–الاتساع–التوسع الحضري كان مصحوبا بتحولات في البناء العرقي للمدن، وأن هذه الحركة المضاعفة كانت على العموم مرنة على المدن الرئيسية، التي تحتوي اليوم على 60% من السكان الحضريين.(الجيلاني بن عمران،ب س، ص273)

هكذا ورثت الجزائر عن الاستعمار ريفا معطلا، حيث كان التعمير يتم على هامش التطور التقني والصناعي الذين عرفتها أوروبا وتنظيما عمرانيا لا يتجاوب وتطلعات السكان الجزائريين في ميادين النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأن إنشاء المدن وتنظيمها، كان يترجم انشغالات السلطة الاستعمارية، والتي تتمثل في استغلال ثروات البلاد وتكريس الهيمنة الأوروبية والتفرقة الاجتماعية والعرقية من خلال التنظيمات المجالية والأنماط المعمارية الانتقالية، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى تكون جيش من اليد العاملة الرخيصة الثمن لها الحق في العمل عند المعمر والذهاب إلى المدينة أو الهجرة نحو فرنسا، هروبا من السيطرة الأجنبية والبحث عن مكان هادئ وآمن وهو ما رآه النازحين ملائما في المدن.

ومع اندلاع الثورة التحريرية المسلحة في عام 1954 تضاعفت حدة الزحف حيث وقع نزوح سكاني مكثف نحو المدن كان السبب في ظهور مدن من طراز آخر أصبحت تعرف بالأحياء القصديرية، وهذا لعدم استيعاب المدينة هذا العدد الهائل من المهاجرين.

- الهجرة في الجزائر بعد الاستقلال خلال الفترة: 1966- 1967:

إن المعطيات الموجودة عن الهجرة خلال هذه الفترة أكثر وفرة من المعطيات في الفترات السابقة فبموجب التقرير العام للخطة الرباعية الثانية كان تطور الهجرة كالتالي:

جدول رقم (02): يبين الهجرة في الجزائر بعد الاستقلال: (الجيلاني بن عمران،ب س،،ص 273)

البيان	1966	1969	1977
عدد السكان الإجمالي	11.8	14.7	16.9
عدد سكان المدن	3.9	57	7.10
النسبة المئوية	% 33	%39	%02
عدد سكان الريف	7.9	9	9.8
النسبة المئوية	% 67	%61	%58
الهجرة الريفية المتراكمة		810.000	520.000

وبناء على ما سبق يمكن القول أن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر والتي هي عملية اقتصادية، اجتماعية وثقافية ومن ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكدس

السكاني في المدن نتيجة للنزوح الكثيف وليس أمام التحضر.(محمد السويدي،1990، ص ص80-83)

2.8/ خصائص النمو الحضري في الجزائر:

أ. نمو سريع: إن النمو الحضري السريع في الجزائر قد يكون نتيجة:

-أن النمو الكمي لسكان الحضر أكثر سرعة من الريفيين.

-من خلال النمو العددي للمراكز الحضرية يظهر العكس، وذلك في التقليل من المراكز الريفية أي أن هناك تناسب عكسي بين هاتين المنطقتين.

ب. نمو ديمو حضري: في الجزائر تعد ظاهرة النمو الحضري ظاهرة في أساسها ديمغرافية تشبه أساسا التركز السكاني الأكثر والأقل سرعة، ولذلك دراسة التطورات والتنبؤات الديموغرافية كل فترة من الزمن، كمقياس الاقتراب للنمو الحضري الذي يمكن التنبؤ به، هي توقعات عديدة للنمو المستقبلي للسكان خططت على قاعدة احتمال عدة أرقام، عرفت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية هذه النتيجة الإجمالية المزدوجة للنمو الناتج عن تأكيدات سابقة، وهي تختلف عموما بين نسبة الزيادة الطبيعية.

ج. نمو ميتروبوليتي متباين نسبيا: يعرف النمو السكاني الريفي تطورا بطيئا مقارنة مع النمو السكاني الحضري، وذاك راجع إلى نسبة الوفيات العالية في الريف خاصة عند الأطفال وضعف التأطير الصحي في الوسط الريفي، ومن جانب آخر النزوح الريفي، يعمل على إفراغ المراكز الريفية، وتعمير المراكز الحضرية، هذا النمو الحضري المفاجئ، والحديث قد بدأ سنة 1954 وواصل الزيادة بنسبة ضئيلة حتى سنة1962 ، ليقفز مرة أخرى إلى أعلى المستويات عامي 1966-1977(حميد خروف،1987 ،ص34)، فقد عرف السكان الريفيون والحضر نمو سكاني متباين نسبا عبر التاريخ الجزائري، فنصيب السكان الحضرية علاقة بنسبة السكان ككل، ففي فترة من هذه الفترات من15.6% إلى 27% ليصل إلى41 %سنة1977.(Chérif Rahmani، 1982)

9- مشكلات النمو الحضري:

لم تعد المدينة عالة على الريف الزراعي، بل هي تتحول بسرعة إلى منبع حضاري ومادي لاسيما مع التصنيع، ولذلك فكل توسع في حياة المدن هو بلا شك زيادة في التحضر بوجه عام، بل إنه يمكن قياس مدى تقدم العالم اليوم بمقياس اختزالي وحيد وبليغ وهو نسبة تحضر المدينة، وهكذا يتضح أن النمو الحضري السريع الذي تعيش فيه ظاهرة صعبة تتفق مع طبيعة العصر وعصر المدن الضخمة الآهلة بالقوى العاملة، والعقول الجبارة والفنيين والمثقفين.

وكما أن النمو الحضري المكبر والهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن والتوسعات المستمرة التي تعرضت لها هذه المدن أضفى عليها ضغوطا لم تكن مؤهلة لاحتمالها أو مواجهتها، خاصة بين النمو الحضري والتوسع الكبير الذي شهدته المدن، وترتبط بوجه الخصوص بالكيفية والكثافة والتي تتوزع بها الأنشطة أو الخدمات في المدينة، فنمط استخدام الأرض في المدينة(السيد عبد العاطي السيد، 1997، ص317)، ففي المدن :

-ترتفع مداخن المصانع عصب الاقتصاد العصري.

-تنمو الجامعات والمعاهد العالية، وهي العمود الفقري للتقدم العلمي الذي تتسابق الدولة الحديثة على تحقيقه.

-تزدهر الحركة الأدبية وتترعرع الحركة الفنية.

-تحتك العقول فتتولد الاختراعات والابتكارات لسد حاجات الملايين من البشر الذي تمركز في مساحات صغيرة من الأرض(أحمد عزة عبد الكريم،ب س،ص ص 145-147)، ولكن هذه الصورة المشرفة للمدن تقابلها صورة تتمثل في المشكلات الخطيرة التي تصاحب نمو المدن، وتشتد تلك المشكلات في المجتمع العربي خاصة لأن نموه الحضري يسير بمعدل سريع جدا يفوق جميع الجهود التي انبثق فجأة والذي يزداد بسرعة فائقة في هذه الأيام، وكذلك مما يزيد من صعوبة مشكلات النمو الحضري السريع في الأزمة العربية، أن الاستعمار الأوروبي قد سلب المنطقة خير إمكانياتها وطاقاتها وحرمها من التعليم الفني والصناعي وحتى البترول الذي هو معقد الآمال في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العربي.

اليوم يهتم الاحصائيون في التخطيط والهندسة والعلوم الاجتماعية بدراسة المدن من مختلف

الجوانب الديمغرافية والسكنية والاقتصادية والمواصلات والرعاية الاجتماعية...، ولذلك نجد أن الشغل الشاغل لمعظم المؤتمرات العلمية سواء الدولي منها أو القومي أو الوطني هو دراسة المشكلات المرتبطة بالنمو الحضري السريع في المجتمع العربي ويمكن تحديد هذه المشكلات في:

أ. مشكلات ازدحام الشوارع بالسيارات الخاصة والعامة وسيارات النقل والعربات اليدوية والحيوانات ويتضح ذلك الازدحام في الشوارع والأحياء القديمة من المدن العربية، حيث لم يأخذ في الحسبان مثل ذلك التطور السريع في وسائل المواصلات وفي النمو السكاني، هذا بالإضافة إلى ازدحام وسائل المواصلات وازدحام الأحياء الشعبية لدرجة كبيرة.

ب. مشكلة تزويد المدن العربية بالمياه اللازمة للصناعة والاستعمال المنزلي والأعمال التجارية وتتضح تلك المشكلة في المدن الصحراوية، وفي مراكز استخراج البترول والمناطق الصناعية، ولا يمكن إغفال مشكلة المجاري وهي متصلة بتوريد المياه لجرف الأوساخ وتسهيل عمليات التخلص منها منعا لانتشار الأوبئة وترتب على ازدحام الأحياء الشعبية أن أصبحت شبكة المجاري، جمعا القادرة على تحمل ذلك الضغط السكاني مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلل في تلك الشبكات(محمد بومخلوف،1999، ص84)، ويجب ملاحظة أن الكثير من المدن العربية، وخاصة الصغيرة منها لا يوجد بها نظام مجاري، وإنما تعتمد على الخزانات المترلية، ووسائل أخرى ومن الملاحظ رغم دخول الكهرباء في كل المدن العربية إلا أنها لا تزال مرتفعة التكاليف، ولا تورد بكميات ملائمة إلا بالاستعمال العام والمنزلي.(أحمد عزة عبد الكريم،ب س، ص147)

ج. توجد مشاكل أخرى ذات طبيعة تربوية، ومن أمثلة ذلك مشكلة توفير المدارس والمدرسين لذلك العدد المتزايد من سكان المدينة العربية هدا بالإضافة إلى مشكلة توافق منهاج التعليم مع احتياجات تنمية المدينة.

د. المشاكل الاجتماعية ومنها مشكلة توفير المسكن الصحي وخدمات التأمينات الاجتماعية، لذلك العدد المتزايد لسكان المدينة العربية، وتظهر مشاكل التكيف الاجتماعي للمهاجرين وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات انحراف الأحداث والجرائم والطلاق وهنا تظهر مشكلة استتباب الأمن الداخلي وكذلك مشكلة توفير الأندية الرياضية والاجتماعية لمعظم

الأحياء في المدينة ومشاكل رعاية الطفولة والأسرة.(مجلة المستوطنات البشرية،1998، ص11-13)

أخذ مجتمع المدينة العربية في السنوات القليلة الماضية يبتعد عن التجانس والتماسك ويتجه نفس الوقت نحو حالة يسودها اللاتجانس واللاتماسك والتعقيد، في العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات، ويجب ملاحظة أن هذه الصفة هي الغالبة للحياة الحضرية الحديثة في العام، فاليوم يتكون مجتمع المدينة من فئات وطوائف وجماعات عنصرية ودينية، وعشائرية متباينة في العادات والتقاليد والأصل والمنشأ، منها من انصهرت مع السكان الأصليين عن طريق الزواج، ومنها من حافظت على تراثها الطائفي أو الحضاري وبذلك كثرة الأقليات في مدن العالم والمدينة العربية، نقل فيها تلك المشكلات إذا ما قورنت بمعظم مدن العالم ولا يمكن إغفال أهمية توفير الخدمات الاجتماعية بالمناطق الصناعية في المدن الكبرى أهمها إقامة المؤسسات العالمية، ومن أمثلة ذلك التأمين الاجتماعي من المرض والبطالة والشيخوخة.

هـ. مشكلات اقتصادية متعلقة بتوفير فرص العمل لسكان المدن العربية الذين يزدادون باستمرار، وهناك مشكلة توفير السلع التموينية والاستهلاكية لتلك الأعداد الضخمة ثم الاهتمام بإنشاء المؤسسات التجارية والمالية لتنظيم الحركة المالية في المدن الكبرى.

و. مشكلات إدارية تتمثل في تنظيم المصالح الحكومية والإدارات والوزارات، وكذلك تنظيم المؤسسات الأهلية بصورة تقضي على الجمود مما يسهل يسر الأعمال الإدارية، وعدم تعطيل مصالح تلك العداد الضخمة من سكان الحضر في الأمة العربية يتطلب حل وعلاج تلك المشكلات بصورة ناجحة استخدام الأسلوب العلمي أي التخطيط بجميع الصور ويحتاج التخطيط إلى البيانات الدقيقة، والإحصائيات مستمرة، وفيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية تعرض لأهمية التخطيط الاجتماعي في علاجها عند دراسة موضوع التنمية الاجتماعية في الأمة العربية.(أحمد عزة عبد الكريم،ب س، ص148-149)

وتختلف المشاكل بالمدينة باختلاف العوامل المؤثرة في تكوين المدن وفي نشأتها وتاريخها والظروف المختلفة التي مرت بها ووظيفتها وموقعها وحجمها ومن بين هذه المشاكل:

1-المدن القديمة وعلاقتها بالتطور.

2-المدن وتأثير العوامل المناخية والجغرافية.

3-تكنولوجيا البناء والطابع العمراني للمدينة.

4-اختلاط استعمالات الأرض وإنشاء المصانع بصورة عشوائية.(فوزي رضوان العربي، 1985، ص156)

5-انهيار البنية التحتية للمدينة وعدم قدرتها على استيعاب العداد السكانية الهائلة.

6-عدم تماثل التراكيب الاجتماعية مع التراكيب العمرانية للمدن.

7-التوسع والانتشار العمراني غير المنظم.(صبحي محمد قنوص، 1994، ص ص183-184)

ومن الملاحظ أن كافة الأقطار العربية والجزائر واحدة منها بدأت تنتبه لخطورة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت النمو الحضري السريع، وبدأت بإعداد برامج وخطط تتولى الخدمات الصحية والتعليمية والمهنية والسكنية كل منطقة حسب إمكانات المادية والبشرية، وذلك يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة ليس على المستوى الوطني فحسب وإنما على المستوى القومي أيضا.(تماضر حسون، 1987، ص ص15-16)

10- آثار النمو الحضري في المجال الاجتماعي والعمراني:

1.10/ في المجال الاجتماعي:

المدينة إطار أو هيكل كبير يجمع جماعات اجتماعية متباينة عِرقيا ودينيا واجتماعيا وثقافيا، وتمثل كل مجموعة أو فئة اجتماعية أنماطا حضرية ومستويات تعليمية متفاوتة واهتمامات وظيفية وميولا واتجاهات متباينة ، وهذه الاختلافات تجعل مجتمع المدينة مصدرا للتفكك والتصدع الاجتماعي.

فنجد المفكر "**ابن خلدون**" يُميز بين السكان الحضر وغير الحضر بطرق سكناهم وأساليب معيشتهم وطباعهم وعلاقاتهم، و "**ابن خلدون**" بيّن خصائص أهل البادية وأهل الحضر، فسكان البادية في نظره يميلون إلى حب الخير والمعروف أكثر من سكان الحضر، ويعزى ذلك إلى أنهم أقرب إلى الفطرة من الحضريين، كما أنهم بالشجاعة يعكس سكان المدن الذين تعودوا على

الخضوع للقوانين الوضعية، ويقول أيضا أن حياة البداوة خشنة وغير مترفة؛ في حين ينساق سكان المدن وراء الترف والانغماس في ملذات الحياة، ولهذا فهم أكثر الناس تعرضا للأمراض والأوبئة من سكان البوادي.(عبد الرحمن ابن خلدون،2004، ص ص 137- 140)

فإن أزمات المدن القديمة ومشكلات الإنسان الاجتماعية موغلة في القِدم، لكن الذي يجري هو أن هذه المشكلات تزداد تعقيدا، والأزمات تشتد تفاقما، والذي لا شك فيه أن البيئة الاجتماعية آخذة في التدهور المستمر، حيث يفتقر سكان المدن إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية، ويعيش أعداد كبيرة منهم في أجواء خانقة من الغربة والضياع والعزلة، وينتج عن هذه الظروف الصعبة مشكلات وأزمات اجتماعية لا حصر لها؛ ففي الأحياء الفقيرة من المدن مثلا حيث تقل فرص التعليم أو ينعدم التوجيه الأسري وترتفع درجة الانحراف وتكثر الجرائم، وتتصف العلاقات والروابط الاجتماعية بالعنف، إذ تتفكك الروابط الأسرية وتزداد نسب الطلاق والانفصال، ولا تقتصر هذه المشكلات على سكان الأحياء الفقيرة، بل تمتد إلى سكان المناطق الأخرى حيث يعاني الكثير من سكانها ضعف الروابط الاجتماعية.

فمع النمو والتطور الحضري تزداد الحياة الاجتماعية تأزما وتتصدع العلاقات والروابط العائلية، وتنتشر الامراض النفسية والعقلية حاملة معها القلق والشعور بالعزلة والضياع والاغتراب الذاتي وتكثر الجرائم والسرقات، وتتفشى ظواهر الانتحار وتعاطي الخمور والمخدرات خاصة بين الاوساط الشبابية ويرجع السبب إلى التبدلات التي طرأت على المجتمعات التقليدية وسعيها المتواصل في اللحاق بالمجتمعات الحديثة؛ الأمر الذي أدى إلى التفكك الاجتماعي وتدهور القيم وتصدع العلاقات الأسرية وضعف السلطة الأبوية والفردية والاستقلالية.(محمد صبحي قنوص، 1994، ص 188-190)

فالنمو الحضري غير المخطط وغير الموجه أدى بالتوسع العمراني والنمو السكاني في المدن إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء المتخلفة التي تعاني من عدم توفر الخدمات والمرافق العامة؛ فالتزايد السكاني المستمر في المدن واستمرار تدفق سكان الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها، ومما لا ريب فيه أن هذه المشكلات والأزمات البيئية أدت إلى تدهور الأحوال في المدن، فعدم وجود شبكة متكاملة من تصريف المجاري...،أدى إلى تلوث المياه الجوفية، كما أن

وجود المجاري العاجزة عن استيعاب حملات المباني والمساكن أدى إلى طفح وفيضان المياه في الأحياء والشوارع، ولا يخفي مدى الخطورة التي تحملها هذه الملوثات.(فيصل عزام قماش،1990، ص20)

هذا إلى جانب التدفق الهائل من الهجرات الريفية المتلاحقة إلى تركز عشوائي في مناطق كانت تفتقر أصلا إلى التخطيط فكثرة الأوساخ والمساكن الفقيرة التي تنتشر فيها كل انواع الانحرافات.(محمد صبحي قنوص،1994، ص ص 178-182)

فتُشكل زيادة السكان خطرا على البيئة الاجتماعية؛ إذ تؤدي إلى تزايد العاطلين والمُعدمين الذين يشكلون الطبقات الدنيا في المجتمع وهؤلاء على استعداد في معظم الاحوال للتحول إلى الجريمة لتحسين مستوى معيشتهم المتدني، وليست الدول الغنية بمنأى عن ذلك فكلها تعاني من ارتفاع معدل الجريمة ويُظهر جماعات العنف، ويُظهر التعنت الاجتماعي بصورة واضحة في الدول النامية والتي تعاني من الطبقية، ومن ثم تظهر الفئات الاجتماعية الضعيفة وينتشر الفقر على نطاق واسع.

2.10/ في المجال العمراني:

فالنمو الحضري يضع أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير المرافق والخدمات ومباني وأجهزة من توفير حياة وعيش كريمين لأفراد المجتمع، توضح بعض المؤشرات التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات التي أصبحت طاقاتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان التجمعات الحضرية، ومن بين هذه المؤشرات اختناق المدن الكبرى والمتوسطة بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات مقابل التباطؤ في تطوير شبكة الطرق ونظام المرور بالمراكز الحضرية لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها، نتيجة لزيادة السكان وزيادة التوسع الحضري على حساب الريف نتج عن ذلك مشكلات معقدة، بذلت الحكومة جهدا لاحتوائها ومنها نشأة الأحياء الفقيرة أو الاحياء المتخلفة وصاحب ذلك مشكلة نقص مياه الشرب النقية وعدم توازن شبكات المجاري والكهرباء وازدحام المواصلات(عبد العظيم أحمد عبد العظيم، 1999، ص ص 84، 85) ، كما ظهرت بادرة خطيرة وهي مشكلة الزحف السكاني والعمراني على الأراضي

الزراعية وخاصة منها الأحياء المخططة التي يقوم سكانها بالاستيلاء على الأراضي من خلال وضع اليد.

وقد زادت هذه المشكلة حِدة من خلال الهجرات غير المتحكم فيها وغير الموجهة، وبذلك دفع بالسكان لإقامة مساكن غير مخططة تشوه مظهر المدينة؛ إذ تعاني هذه السكنات من مشكلات عجزت السلطات الحكومية من التحكم فيها للزيادة السكانية المهاجرة يوميا.

فقد أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع نسبة الطلب على السكن وكثرة الاحياء الشعبية التي تفتقر إلى أدنى مستوى من الرعاية الصحية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن تراجع التنمية الاقتصادية قد عجزت عن تحقيق أهدافها في كثير من البلدان الصناعية وغير الصناعية بسبب المشكلات التي سببتها عملية التحضر السريع خاصة في المدن الكبيرة، ذلك أن التحضر يفرض متطلبات باهضة التكاليف مثل إنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والخدمات وبناء المساكن، وشبكات الطرق ومراكز التوزيع...، وأخذ الوضع في معظم مدن العالم يزداد سوءا وتعقيدا خاصة بعد أن أصبح النمو الحضري السنوي يتجاوز نسبة كبيرة من معدل التنمية في كل المجالات.

لذلك فإن آفاق تطور تخطيط وبناء المدن في المستقبل يقترن بالبحث عن أنظمة جديدة لتوزيع السكان في المدن الحديثة الطراز حتى تساعد على تخفيف زحمة المدن المكدسة بالسكان وتحسين الطرق ووسائل مواصلاتها مع تقريب أماكن مزاولة العمل من المناطق السكنية وخلق ظروف أكثر ملاءمة في هذه المدن المستقبلة.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الجزء إلى المفاهيم المرتبطة بالمجال الحضري والمدينة، وكذا مختلف المداخل النظرية التي تناولت مسألة النمو الحضري والتوسع في المجال الحضري بالمدينة ، وكذا التنمية الحضرية بالمدينة والتي تمحورت حول مختلف الأساليب التي تمكن من تنفيذ البرامج التنموية، ورغم تباين المقاربات النظرية والإسهامات الإمبريقية، يتضح لنا في دارسة التوسع في المجال الحضري والتنمية المستدامة، ارتباطاتها القائمة بالبناء الإجتماعي والفاعلين الاجتماعيين الذين يتولون وضع السياسات وتنفيذها، ولهذا فإن دراسة عوامل التوسع في المجال الحضري– المدينة–، والمرتبطة بالتخطيط الحضري والعمراني للمدينة، والمتمثلة في الأساس في أدوات التهيئة والتعمير، و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، تنطلق من مقولة معرفية مفادها؛ أن التنمية المستدامة هي محصلة تفاعل عناصر ومكونات البناء الاجتماعي الحضري، فضلا عن الضغوطات الخارجية والأشخاص الذين يتولون هذه العملية.

وتندرج هذه المقولة ضمن الإطار التصوري الذي يركز على العلاقات المتبادلة بين العناصر المكونة للبناء الإجتماعي لمدينة بسكرة، وخاصة تلك المتعلقة بالنمط الاقتصادي وفئات شرائح طبقات المجتمع المحلي، والقيم السائدة والسياسات الحضرية المنظمة، والحاكمة لعملية التنمية الحضرية بالمدينة.

الفصل الثالث :استراتيجية التنمية المستدامة

1- تحديد مفهوم للتنمية المستدامة

2- أبعادها

3- مبادئها

4- مؤشراتها

5- المبادئ الارشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

6- أهدافها

7- المراحل العالمية للتنمية المستدامة:

8- تحديات ومعوقات التنمية المستدامة

9- التنمية العمرانية-الحضرية المستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار، والتجارة والثقافة، والعلم والإنتاجية، والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير، فالمدن مكّنت الناس في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً، بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد، وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية...، ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر، وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية، والطاقة والإسكان، والنقل وما هو أكثر من ذلك، حيث يعيش نصف البشرية 3,5 بلايين شخص في مدن الآن، و بحلول سنة 2030 سيعيش ما يقرب من 60% من سكان العالم أي 5 بلايين شخص في مناطق حضرية، وسيحدث نحو 95 % من التوسع الحضري في العقود المقبلة في العالم النامي خاصة.

يشهد القرن الحادي والعشرين ميلاد عالم جديد يتصف بالاعتماد المتبادل بين مختلف أرجائه ، وقد مهدت لهذا الاعتماد تلك التطورات البالغة الأبعاد والمتلاحقة طوال القرن الماضي ، خاصة في عقوده الأخيرة ، وصولاً للإنجازات الإنسانية الباهرة في مجال القدرات التكنولوجية والثورة العلمية والمعلوماتية والاتصالات...الخ، وفي خضم هذه المتغيرات واستجابة لمقتضياتها، بات من المهم طرح ومناقشة بعض التحديات التي تواجه المجتمعات مثل الثورة العلمية والتقدم والنمو الاقتصادي من ناحية ، وكذلك الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والمعيشية للأفراد من ناحية أخرى، فإن البحث عن نظرية في التنمية مستمر حتى يومنا هذا، وما تجدر الإشارة إليه أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية و المحدثة التي لم تضع أصلا من أجل التنمية، لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في أي منطقة من العالم، لن يؤدي إلا إلى تصاعد أزمة العلم والمجتمع، لأن تراث التنمية لم يعكس اختلاف الدول النامية و تنوعها بقدر ما عكس ثقافات المجتمعات التي أنتجته، و من هنا وصفت هذه الجهود بالضئيلة.(مريم أحمد مصطفى، ب س، ص11-12).

1- تحديد مفهوم التنمية المستديمة:

لقد فشلت النظريات الغربية في تفسير التغير في المجتمع الغربي المتقدم و فيما يطرحه اليوم من مشكلات، و ما يظهر فيه من حركات اجتماعية و يرجع ذلك إلى تحيزها الإيديولوجي للنظام و من ثم حاولت نقل هذا الفشل إلى المجتمعات النامية عن قصد، فلم تسهم في تقديم نظريات قادرة على فهم الواقع الذي هو واقع للتغيير الموجه، بل اقتصرت جهودها على إجراء محاولة إصلاح وترميم جزئي للنظريات الغربية، و من ثم افتقدت هذه النظريات القدرة على فهم الواقع أو تغييره و كانت النتيجة المرغوبة تعثر التنمية للمجتمعات النامية.(عادل مختار الهواري،1998، ص221).

فإذا كان هذا العصر قد أفرز عدة تحديات بمصاعبها ومتاعبها في الدول النامية ، بحكم عدم امتلاكها زمام الثورة العلمية والتكنولوجية والوسائل التقنية والمعلوماتية وغيرها، فإن آمال هذه الدول وطموحاتها تتجه نحو نمو اقتصادي دائم وتنمية مستدامة، وتعد المشاركة في التنمية من أهم العناصر الأساسية في إحداث التطور في المجتمع فهي تعني اشتراك الناس عن كثب في العمليات التي تؤثر على حياتهم سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، وتمتاز بأنها تساهم في توليد المسؤولية الاجتماعية والجماعية نحو القرارات والتشريعات المتخذة في المجتمع، فضلاً عن صياغة التنمية من القاعدة إلى القمة وليس العكس، وتساهم ايضا في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع بعيداً عن التعقيدات المركزية، وهو من شأنه تعزيز الدعم الشعبي للمشاريع التنموية والاجتماعية في المجتمع بشكل عام، والمجتمع المحلي بشكل خاص.

فلقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصاد البريطاني لآدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ولكنه استخدم لإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية داخل المجتمع الهدف منه هو اكتساب التطور المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع أي زيادة قدرة المجتمع للاستجابة للحاجيات الأساسية لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات الإشباع لتلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد ، ولأن التنمية كما عرفها

المفكر "**بول بودان**" على أنها الزيادة على مر الزمن في الإنتاج المادي بالنسبة للفرد وتعني زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية العمل(نبيلة حمزة، 1999،ص15)، وقد اختلف المنظرون والباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية ، فهناك من وصفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية(Graham bannock،1977،p143)، وتشمل هذه التغيرات الاهتمام بالصناعة التي تحتل الصدارة في السياسات الاقتصادية وتتضمن أيضا هجرة القوى العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية وتقليص الاعتماد على المساعدات المالية من الدول الأخرى وعلى المنتجات الفلاحية والمعدنية في الصادرات ، أما الماركسيون فكانوا ينظرون إلى التنمية من خلال التغيرات إلى تحدث في نمط الإنتاج المتجر في النظام الرأسمالي وفي الصراع الطبقي وقد كان تعريفهم لنمط الإنتاج من منظور الملكية والرقابة على وسائل الإنتاج ونوع الحكومة والنظام القانوني ، وتتصل هذه العناصر جميعها بمستوى التنمية للعلاقات الاجتماعية للإنتاج ولقوى الإنتاج ، ومن خلال هذه العناصر تبرز الأزمات تحت تأثير التفاعلات الداخلية مما يؤدي إلى العمل الثوري ، وتعود الاختلافات في مفهوم التنمية إلى التباين في القناعات الإيديولوجية غداة انقسام العالم إلى معسكرين ، غير أن الفجوة بدأت تتسع بين الأغنياء في الشمال والفقراء في الجنوب منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد اتضح ذلك جليا عندما استعمل مصطلح التخلف Un derdevelopment وكان هذا التصور يومها أن الزيادة في الإنتاج هي السبيل إلى الرخاء والسلم ، ومن اجل ذلك واجه قادة الدول النامية المستقلة تحديات كبرى في محاولاتهم تحقيق التنمية الاقتصادية التي أصبحت تمثل انشغالهم الأول ، ومن هنا كانت الضغوط لزيادة الإنتاج ، ولتحقيق ذلك وضعت مخططات للتنمية وكأن الفكرة السائدة آنذاك تقول بأن الإنسانية يجب تقييمها بما تنتجه .

و يعد موضوع التنمية المستديمة من الموضوعات الحساسة والهامة و المحيرة حيث ظلت الهموم المتعلقة بالتنمية المستديمة قائمة لسنوات عديدة، و مع ذلك لم تحظى بالشهرة و الاهتمام باعتبارها فلسفة و مبدأ هاما من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية و الإدارة البيئية إلا منذ سنوات قليلة ماضية، و نتيجة لذلك لا يزال ثمة الكثير من الخلط و التشويش الذي يحيط بمفهوم التنمية المستديمة حتى بين محترفي العمل البيئي و كثيرا

ما يميلون إلى النظر إليها و عرضها في إطار مفاهيم ضيقة مثل أشكال التكنولوجيا البيئية الجديدة أو حفظ توازن السكان، حيث عمدت الدول المتقدمة و الدول النامية مع ذلك إلى تبني مبدأ التنمية المستديمة باعتباره المبدأ التنظيمي الرئيسي و هو ما يجب أن نفعله على دعم الحياة و ضمان توافر بيئة صحية و دفع انتشار الازدهار قدما، ومن ثم تحقيق الإيجابية في دور وأداء المؤسسات للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة ومستديمة.(خالد مصطفى قاسم، 2007 ،ص 156).

1.1/ رؤية تاريخية حول مفهوم التنمية المستدامة :

لا ريب أن عددا قليلا نسبيا من الناس كان قد سمع عن مصطلح التنمية المستديمة قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في" **ريودي جانيرو**" بالبرازيل في سنة 1992 و الذي حظي بدعاية كبيرة، و بالرغم أن هذه الكلمة ليست من الكلمات الشائعة و المألوفة، فقد حظيت منذ الحين باهتمام متزايد من قبل المؤسسات و المجتمع و الجماعات البيئية و المهنية و المعنيين بمعرفة معنى التنمية المستديمة، و لدفعها قدما و للقيام بدور رئيسي في بعض الحالات في الموجة للاهتمام البيئي، و بالرغم من أن المصطلح قد يكون جديدا إلا أن التنمية المستديمة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا بل على العكس، إذ أن الدافع وراء مخاوفنا الراهنة يعود إلى آلاف السنين حسب ما أوضحه" **ديل**" و" **كارتل**" في كتابهما (التربية الفوقية والحضارة) (دوغلاس موسشيت،2000، ص ص 13-14)، وكذلك ظلت الحضارة المصرية منذ كليوباترا حتى القرن العشرين ، تقوم على أساس مستدام إذ أن الفيضان السنوي للنيل في فصل الربيع كان يوفر المياه و يزود التربة من جديد بالمواد المغذية، إلا أن هذا النظام يشهد الآن و في القرن العشرين بعد إنشاء سد أصوان تدهورا مطردا، و ذلك بتدهور خصوبة التربة و وصول المياه المالحة إلى منطقة الدلتا.

والواقع أن ثمة أمثلة تسود في جميع القارات منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور، و قد عانت الدول الأوروبية و من بينها ايرلندا و سويسرا و اسبانيا و دول أخرى، من الخراب الناجم عن التصحر و الآثار الناجمة عن الفيضانات و فقدان التربة لخصوبتها.

وليس من الإنصاف القول بأن الاهتمامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستديمة هي اهتمامات حديثة العهد، إذ قد حضيت هذه المسائل باهتمام دولي إقليمي ومحلي منذ فترات طويلة عميقة الجذور في التاريخ، وإن لم يكن في شكل ملموس ونظامي ، و فيما يلي جدول يبين مراحل تاريخية تحضيرية لبروز فكرة التنمية المستديمة .

جدول رقم (03) : المراحل التاريخية لفكرة التنمية المستديمة:

السنة	أهم اللقاءات و المؤتمرات
1915	" اللجنة المحافظة الكندية "–شجعت على احترام الدورات الطبيعية لتمكين كل جيل الاستفادة من الثورات الطبيعية مع التأكيد على وجوب المحافظة على سلامتها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.
1923	"المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة " بباريس–المحافظة على الطبيعة و الاستعمال العقلاني لمواردها.
1948	" ندوة اليونسكو" بفونتان بلو– إنشاء الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها (إ د م ط).
1968	"منتدى روما "– تكلم التقرير عن التوازن الايكولوجي والاقتصادي المستديم وأسهم في التحسيس بمشكل عالمي والتوفيق بين البيئة والتنمية.(محمد فائز بوشدوب، 2002، ص13–14)
1972	"مؤتمر ستوكهولم"– التسليم بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة–التنمية البشرية.
1973	"المركز الدولي للبحث حول التنمية و البيئة "– أسسه السيد اينياس شاص ، أصدر المركز في 1980 مؤلفا الإستراتيجية و التنمية البيئية.
1976	"بيان للحزب البيئي لبريطانيا العظمى" – يذكر البيان بوضوح و لأول مرة مفهوم الديمومة.(مجلة العولمة والتنمية المستدامة،www.unesco.org)
1982	"الميثاق العالمي للطبيعة "– حفظ الطبيعة جزء لا يتجزأ في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.(ابراهيم محمد العنابي،1992،ص121)

1983	"إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "– تترأس هذه اللجنة السيدة جروهارلم برانتلاند وزيرة سابقة للبيئة بالنرويج و تقدم اللجنة تقريرها النهائي من أجل مستقبل مشترك في سنة 1987.(محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق،ص24)

2.1 / مفهوم التنمية المستديمة:

ومع تطور الأحداث الاقتصادية واتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب و كذا الزيادة المفرطة الموارد المتاحة ظهر مفهوم حديث عرف بالتنمية المستدامة ،وتقوم فكرة التنمية المساعدة على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل ، وقد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية عام 1987 .

فتعددت المفردات التي تم تداولها في الآونة الأخيرة لتعريب مصطلح Sustainable Development من قبيل التنمية المتواصلة الموصولة، المستديمة، القابلة للإدامة، وأخيرا المستدامة، ولقد بدأت هذه الظاهرة منذ أن خرج علينا تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية The World Commission on Environment and Development (WCED) ، المعنون "مستقبلنا المشترك" عام 1987، وهذه هي اللجنة التي اشتهرت باسم رئيستها "**جرو هارلم برانتلاند**" رئيسة وزراء النرويج، وقد توصل التقرير إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي: (Paul samson،1995)

"Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. "

بمعنى: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب أن: "يعمل كل جيل بالتناسب مع تعداده على أن يسلم إلى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته(Dasgupta Partha،2005).

لذا فإنه من الضروري الاستيعاب الجيد لما تعنيه التنمية المستدامة ، التي اكتسبت شعبية في أواسط الباحثين والمهتمين بالقضايا التنموية، ومن هنا فإن تأمين شروط التنمية المستدامة يتطلب أمرين أساسيين:

- ✓ أولاً تأمين المتطلبات التالية: وجود قواعد المعلومات، وتحديث الإطار التشريعي، وتأهيل الموارد البشرية، وتأمين الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، وتأهيل المؤسسات، وطبعاً زرع مفهوم البيئة الخلقية.
- ✓ ثانياً تخطي العقبات الداخلية والخارجية: فيركز البحث على العوائق الداخلية وجوهرها ووجوب اتخاذ موقف عقلاني موجّه يؤكد اعتماد تنفيذ هذه المتطلبات، وهو ما يمكن الحصول عليه عن طريق حملات التوعية، وعي المواطن، تأمين المعلومات للجميع، وطبعاً تنظيم وتفعيل العمل المؤسسي(The Lebanese center for policy studies، 1997).

فالتنمية المستدامة هي: "عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته."(أسامة الخولي،1999، ص43-44)

ويمكن تعريفها بأنها: تلك التنمية التي تهيئ لجعل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، حق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل.(خالد مصطفى قاسم ،مرجع سابق، ص157).

والمقصود بها أيضا: هو تنمية الموارد و المجتمعات بشكل يحقق أكبر منفعة أو عائدا للأجيال مع المحافظة على تلك الموارد للأجيال القادمة، و تشير إلى أن:"الموارد الطبيعية

المتاحة لنا ليست ملك لنا و حدنا فقط تركها لنا الآباء و الأجداد و تقع علينا مسؤولية تركها لأولادنا و أحفادنا في حالة جيدة ، و إن لم نستطع أن نحسن استغلالها فلا يجب أن نتسبب في تدهورها و تدميرها"(محمد عاطف كشك، ص31)، وهي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه الاستثمارات و التطور التكنولوجي و التغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام، و تعمل على تعزيز إمكانية الحاضر و المستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية، لذلك يجب أن توجه سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نحو تحقيق النمو الاقتصادي و استغلال الموارد، و تجنب الأضرار البيئية بقدر الإمكان كما أن عملية التنمية المستديمة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التخطيط و إدارة البيئة و الموارد الاقتصادية البشرية و الطبيعية(عبد الله محمد عبد الرحمن، ص84).

فالتنمية المستديمة هي حق الجيل الحاضر في التمتع و استغلال الثروات الطبيعية دون المساس بحق الأجيال القادمة، كما أن مفهومها يوازن بين أمرين:

- التنمية : و هي استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الانسان و تامين احتياجاته.
- المحافظة: و الاعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر و المستقبل.

و بالتالي يجب أن يراعى عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية و البيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية(سوسن بدر،2004).

فهي تنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار و الاستدامة من حيث استخدامها للمواد الطبيعية، التي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها(سعد طه علام،2003،ص77).

ويمكن النظر لمفهومها من خلال ثلاث محاور: النمو السكاني المعقول، وتنمية راشدة، وبيئة غير مجهدة، وتعتبر إستراتيجية عالمية ملحة يسعى لتحقيقها المجتمع الدولي باعتبارها قضية أخلاقية إنسانية مستقبلية بقدر ما هي قضية أنية ملحة، لأن برامج التنمية الناجحة بمقاييس الحاضر قد تبدو عاجزة عن الاستمرار الآمن بمقاييس المستقبل لأنها برامج تتم على

حساب سرعة استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة(خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق،ص 157) .

وتندرج تحت هذا الطرح عدد من القضايا الهامة:

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشرى موصول في أماكن قليلة أو لسنوات معدودات، وإنما ليست هدف" الدول النامية" فقط وإنما " الدول المصنعة" أيضا.
- إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
- في إطار المعنى السابق للتنمية هناك مفهومان جوهريان هما مفهوم الاحتياجات، وبالذات الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي يجب أن تمنح أولوية مطلقة، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على توفير احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل.
- إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها، إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد ولكن كثيرين منا يعيشون خارج إمكانيات العالم البيئية، كما نرى مثلا في استخدام الطاقة اليوم.
- إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.
- وفي المقابل ينطوي النمو الاقتصادي والتنمية، على تغيير النظام البيئي والطبيعي الذي نعيش فيه، أي أنه من المستحيل أن تبقى النظم البيئية أجمع دون تغيير.
- وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة بتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية(محمد عبد الفتاح القصاص، 1988 ،ص 22).

وهكذا يدل مفهوم التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقـتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية ، ويعتمد تقدم العالم المستدام على استمرار ذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني واستمرار تواجد الخدمات الطبيعية من البيئية ، وهذا يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها، فالتنمية المستدامة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا يتطلب تطوير مؤسسات مستنيرة وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات والنقص في المعرفة والمعلومات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه ، وذلك دعماً للرأسمال الإنساني والمحافظة على قدرة نظم الأرض الطبيعية لخدمة استمرارية الحياة في الأرض .

3.1 / مبررات التنمية المستديمة:

التنمية المستدامة أتت من سياق تطور معرفي أوسع أدى إلى استخدام تقنيات أحدث وأساليب لإدارة واتخاذ القرارات القادرة على استيعاب التعقيدات والتشابكات واستشراق المستقبل، فعليه أن التطرق للمعرفة التكنولوجية يعتبر أساسا لنجاح التنمية المستدامة لكن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ليس بالأمر السهل لأنها لا تقتصر على نوع محدد من أنواع التكنولوجيا بل نقل علمي وخبراء وفنيون بالإضافة إلى التكلفة المادية، لكن أصبح هناك تخوفا من الدول النامية أن تصبح منافسا تجاريا للدول المتقدمة، لأن نقل التكنولوجيا للدول النامية سيقدمها لكنه لن يضمن تنمية مستدامة لأن التقدم أساس لدهور البيئة.

انبثقت التنمية المستدامة تحت تأثير العوامل الآتية:(نبيلة حمزة: مرجع سابق، ص16)

1- الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية.

2- تعثر السياسات التنموية في الدول النامية وما أدت إليه من تردي الانتاجية لاسيما في القطاع الصناعي، وتوسع الفروقات الاجتماعية وحصول المجاعة لدى الفئات الفقيرة.

3- ازدياد الأحداث المسيئة وارتفاع التلوث البيئي، فلقد أدت عمليات التوسع الانتاجي لاسيما الصناعي إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وارتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها المختلفة.

4- أدت أزمة الطاقة في السبعينات إلى إثارة الأنظار لخطورة الاستغلال المفرط للثورات الطبيعية غير المتجددة وتلوث البيئة، وزيادة الوعي بما نجم عن ذلك من كوارث طبيعية واخطار بيئية.

5- التطور الحضري في العالم، والذي تمثل بزيادة أعداد المدن المليونية، ومخاطر ذلك يتمثل في الزحف على المساحات الزراعية وزيادة الاستهلاك وطرح النفايات.

2- *أبعاد التنمية المستديمة :*

يضايق مفهوم التنمية المستديمة الحدود الجامعية الكلاسيكية لأنه يدعو إلى تعدد الاختصاصات، و كذا التقارب بين وجهات النظر العلمية التي تعتبر إلى حد الآن متباعدة لأجل توحيد التخصصات البيئية و الاقتصادية، و يمنح لهذين الحقلين العلميين إمكانية المصالحة، للوصول إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد وحماية البيئة، فإن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ضروري لفهم التنمية المستديمة.

وعليه لفهم التنمية المستديمة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية، فالتنمية المستديمة بالمعنى الواسع للكلمة تمثل عدة أبعاد مترابطة وهي: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد البيئية، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، فلكي تستديم التنمية يتعين أن تكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد، وتتمثل هذه الأبعاد على النحو التالي:

الشكل رقم (01):
مكونات التنمية المستدامة
المصدر: المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED.

1.2/ البعد البيئي:

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها:" رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته"(محمد غياث الأشراف،1994، ص 12) ، كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به."

إن البيئة نظام ديناميكي معقد فيه الكثير من المكونات التفاعلية المتداخلة مع بعضها البعض، وهي بذلك تعني الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، يأخذ منها ويعطى لها ويتفاعل مع كافة المنتجات والمكونات لينتج في النهاية استمرارية العلاقة التبادلية التفاعلية بين الإنسان والبيئة المحيطة به (نبات، حيوان، موارد، ثروات،...)(خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص117).

ولقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولي المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى

العالمي للتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية(كولينريز،1993،ص14-15) .

وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية في الحفاظ على الموارد الطبيعة والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية(محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق،ص 34)، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية (ظاهرة الاحتباس الحراري)، واختلال طبقة الأزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه...(مجلة العولمة والتنمية المستدامة، مرجع سابق).

فتطرح التنمية المستديمة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها و احترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره (خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق، ص158)، فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية. (سامح الغرابية،2002،ص 360-361) .

وتتمثل في :

أ) إتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما، وهناك مصايد كثيرة

للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.(احمد خالد علام،1993،ص 188)

ب) حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك– مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء(إبراهيم سليمان عيسى،2000،ص 37).

ج) صيانة المياه: في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها(محمد السيد أرناؤوط، 1998، ص101–102).

د) تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة

مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها(احمد خالد علام،1993،ص 188).

هـ) حماية المناخ من الاحتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية ، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان. (عبد الخالق عبد الله،1993،ص97)

2.2 / البعد الاقتصادي:

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، حيث أعطيت لها عدة تعاريف من بينها:" أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن"، أيضا: "إنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".(محمد مدحت العقاد،1983، ص455)

يتجلى البعد الاقتصادي من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك(بشاينية سعد،2004،ص43)، فهو يعين للتنمية المستديمة الانعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة أن يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتوفق التنمية المستديمة بين هذين البعدين ليس

في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب بل تقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة والأفعال البشرية، كما تمنح التنمية المستديمة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة الأفضلية للتكنولوجيات والمعارف و القيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة، وهي تدافع عن عملية التطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية والنباتية(محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص35)، لكنه بدوره يختلف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، و بالنسبة إلى الدول النامية فهي تعني استغلال الموارد الطبيعة لرفع المستوى المعيشي لشعوبها والقضاء على الفقر بها(خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق،ص 158)، وكذا تعمل على خفض متواصل في استهلاك الدول الصناعية من الطاقة والموارد الطبيعية، إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة فيها(محمد أمين عامر، ب س،ص 13). وتتجلى في :

أ) حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية : فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى

دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض(عبد القادر رزيق المخادمي،2006،،ص 22).

ج) مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته : وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

د) تقليص تبعية البلدان النامية : وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.(محمد غياث الأشراف، مرجع سابق ،ص 12)

هـ) التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة : وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان

العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم(خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق،ص141).

و) المساواة في توزيع الموارد :إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.(برنامج الامم المتحدة الانمائي،1991، ص3)

ز) الحد من التفاوت في المداخيل : فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية.

ح) تقليص الإنفاق العسكري : كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ(بشاينية سعد، مرجع سابق، ص44).

3.2 / البعد الاجتماعي و البشري:

تتميز التنمية المستديمة خاصة بهذا البعد الثالث إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي و لعملية التطوير في الاختيار السياسي، و لا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال على الجنوب(دوجلاس موسشيت،مرجع سابق، ص 64)، وتعني هنا التنمية المستدامة بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :

أ) مكانة الحجم النهائي للسكان : إن للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة عام 2150(حسن احمد شحاتة ، 2000 ،ص149)، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة

والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية(ظاهرة البناءات الفوضوية ومعركة الاسمنت المسلح مع الأراضي الزراعية)، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ب) أهمية توزيع السكان : كما أن لتوزيع السكان أهمية بالغة من الأهمية فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة حيث تتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر ومنه جاء مصطلح التنمية المستدامة(الوقائع مجلة الأمم المتحدة،1993،ص45).

ج) الاستخدام الكامل للموارد البشرية : تنطوي فكرة التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، والتنمية المستدامة تعني – فيما وراء الاحتياجات الأساسية– تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري– بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.(خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق،ص 158)

د) الصحة والتعليم : إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن

التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.(راتب السعود،2004 ص18)

هـ) أهمية دور المرأة : لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال– ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2006،ص55).

و) الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم : إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل(حسن أحمد شحاتة، ب س،ص115).

4.2 / البعد التكنولوجي:

وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها. ومنها ما يلي:

أ) استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

ب) الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة : إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية – الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا ، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة(حيدر كمونة،2002، ص118).

ج) المحروقات والاحتباس الحراري : كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير

من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احتراز عالمي للمناخ، وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا– آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

د) الحد من انبعاث الغازات : ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO_2 واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية–المتجددة– تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان(P 223-ABC des Nations Unies،2001،234).

هـ) الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك(محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص37).

3- مبادئ التنمية المستديمة:

1.3 / المبادئ الأساسية: وتتمثل في مبدأين هما:

- التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة: يظهر من خلال تأثير كل منهما على الآخر، حيث تتسبب التنمية في عدة مشاكل ايكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث مثلا في المقابل، يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والفقر، في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الايكولوجية، كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع، فضلا عن ذلك، فإن المشاكل البيئية ناجمة عن عدم إتباع تنمية ملائمة تستخدم الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحافظ على البيئة، لأن هذه الأخيرة تتوقف عليها استمرارية التنمية(لورانس إ.سسكند، 1997،ص68-69).

وعليه فمهمة هذا مبدأ هي بالدرجة الأولى التوفيق بين وجهات نظر الدول المصنعة المهتمة بالمستقبل الايكولوجي للأرض ووجهات نظر الدول النامية التي تصبوا إلى تنمية اقتصادياتها.

- العدالة ما بين الأجيال: على الجيل الحاضر المحافظة على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة، وفي الوقت ذاته لا تتحمل الأجيال الحاضرة أعباءا غير معقولة لمواجهة احتياجات المستقبل غبر المحددة، ولكن على العكس يجب إعطاء مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق أهدافها حسب القيم الخاصة بها، كما يجب على كل جيل أن يقدم لأعضائه حقوقا عادلة ي استغلال تراث الأجيال السابقة وأن يحافظ على هذا الحق للأجيال المقبلة، وذلك بمجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان الدولية القائمة حاليا(محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص41-48).

لذلك يتوجب على كل دولة أن تسعى على ممارسة الأنشطة في حدودها أو تحت إشرافها بأن لا تسبب أضرارا يمكن أن تمس بحياة الأجيال الحالية والمقبلة.

2.3 / المبادئ الفرعية: تتضمن ما يلي:

- مبدأ الاحتياط : وعليه يجب العمل على ضمان حماية البيئة من أية أثار ضارة متوقع حصولها، قد لا تحدث أبدا وإن حدثت تكون في المستقبل البعيد، وبالتالي فإن الطابع التوقعي للمبدأ يجعله موجه تماما نحو المستقبل ومرتبط كليا بمبدأ التنمية المستديمة وتأكيدا لذلك تهدف العديد من التدابير المتعلقة بالمحافظة على البيئة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية للأجيال الحالية والمقبلة، مستعينة في ذلك على بعض المبادئ.

و يتم ذلك عن طريق اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف للوقاية من تدهور البيئة والإسهام في التنمية المستديمة، ليصبح هذا المبدأ وسيلة أو أداة عمل لتحقيقها.

- مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية: يتمثل في التراث المشترك للإنسانية، وتجسيدا للمصلحة المشتركة للإنسانية الحاضرة أو المقبلة، ويتكون التراث من المجالات المشتركة التي لا مالك لها(البحار، الفضاء الخارجي،...)، والعمل على بلورة أهمية الاعتراف بالحاجة إلى حماية الجوانب الفريدة والمتميزة للبيئة سواء كانت من عما الإنسان أو الطبيعة، وعلى عاتق كل دولة واجب حماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي ونقله إلى الأجيال المقبلة.

وعليه فإنه يمنع تملك جميع العناصر المكونة للتراث المشترك ويشترط تحت رقابة دولية لفائدة الإنسانية جمعاء.

- المبادئ القابلة للاندماج: المتمثلة فيما يلي:

- المشاركة في القرارات: لإمكانية تحقيق التنمية المستديمة من الناحية الايكولوجية يتوجب السعي إلى إشراك جميع المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة، فعلى الأفراد والجماعات مسؤولية حماية وإدارة الموارد بكيفية مستديمة، وتخص هذه المشاركة الفئات كالنساء والشباب، السكان الأصليين والجماعات المحلية ، النقابات والفلاحين، والنخبة العلمية(أحمد أبو الوفا،1993،ص57-58).

وهذا بهدف اتخاذ قرارات أفضل وإمكانية تطبيقها بفعالية أكبر من أجل حماية وحفظ وتحسين حالة البيئة وضمان تنمية مستديمة معقولة ايكولوجيا.

- الملوث يدفع الثمن: ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية داخليا، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل تكلفة وتدابير الوقاية ومكافحة التلوث(أحمد الرشيدي،1992،ص141).

ويهدف هذا المبدأ إلى تشجيع الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة .

- سيادة ومسؤولية الدولة: لا شك أنه من حق كل دولة أن تستغل ثرواتها الطبيعية الموجودة فوق إقليمها بالطريقة التي ترسمها، دون تدخل من جانب الدول الأخرى، بيد أن هذه السيادة ليست مطلقة، وإنما يحدها واجب ألا تسبب أضرارا بيئية دول أخرى، وفي حالة الإخلال به يترتب على الدولة مسؤوليتها الدولية ووجوب إصلاح الضرر الايكولوجي المتسببة فيه(محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص51-52).

بناء على ذلك فقد روعي تحقيق التوازن-قدر الإمكان-بين متطلبات السيادة الوطنية للدول من ناحية، ومقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولي من ناحية ثانية، وعليه أصبح مقبولا أن تساءل الدولة عن الأفعال المشروعة التي تباشرها داخل إقليمها أو تحت إشرافها متى كان من شأن مثل هذه الأفعال إلحاق الضرر ببيئة دولة أخرى.

- الشراكة الشاملة والتعاون: يعد التعاون الدولي لحفظ وحماية البيئة ضرورة تفرضها شمولية النظم الايكولوجية، وقد أضفى عليه تدريجيا صفة الالتزام القانوني.

وهو مبدأ لا يتحدد بالوقاية من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة، وإنما الحد منها إذا ما حدثت.

- المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة: بالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة وتسلم الدول المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستديمة وبالنظر إلى الضغوط التي تلقيها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها(سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص77).

ويوحي هذا المبدأ بإنشاء فعلي لآليات مالية لمساعدة البلدان النامية في حماية البيئة.

4- مؤشرات التنمية المستديمة:

هناك العديد من المؤشرات والمرتكزات يمكن تصنيفها من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستديمة فتشمل مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإنسانية ومؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية.

- **مؤشرات اقتصادية**: وتندرج ضمنها:
  - **التخفيف من حدة الفقر**: حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية ومؤشرا للتنمية واستدامتها.
  - **الاستمرارية**: وهو ما يتطلب توفير دخل مرتفع مما يمكن من إعادة استثمار جزء منه، بما يمكن من الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد الاقتصادية(خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 159).
  - **الازدهار السياحي**: باعتبار السياحة أحد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني.
  - **تحقيق الأمن الغذائي**: حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي ويتطلب ذلك إيجاد مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.
  - **النفايات وإعادة التدوير**: ويتم التعامل معها من خلال الردم الصحي"الدفان"، الحرق، تدوير النفايات، اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع ودعم الاستثمارات. (نفس المرجع السابق، ص159)
- **مؤشرات اجتماعية وإنسانية**: وتتضمن ما يلي:
  - **القضاء على الانفجار السكاني**: ويقصد بنمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية.
  - **دعم برامج تنظيم الأسرة**: خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والتربية والالتزام.

- **دعم دور المرأة في التنمية المستدامة:** باعتبارها هب نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية وهي ضحية في ذات الوقت وإن كانت متهمة بعداء البيئة(نفس المرجع السابق، ص160).

مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية: وتتجلى فيما يلي:

- **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة، للحد من استنزافها لتحقيق بيئة مصانة غير مستترفة.
- **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستديمة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
- **قضية الطاقة:** إن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول، مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة الاحفورية(غير المتجددة).
- **مكافحة التصحر:** حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة ويتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا وضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنميته وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.
- **المحميات الطبيعية "الحيوية"**: ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، وذلك بالدعوة للعمارة الخضراء، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية والتربية البيئية(سعد طه علام ، مرجع سابق، ص77) .

ونستقرأ من خلال التنمية المستديمة أن مؤشراتها وخصائصها لا يمكن أن تتضح وتتحقق إلا من خلال دور الدولة الضروري فيها لا سيما فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي، حيث أصبح هناك ربط واضح و أكيد بين التنمية و البيئة و أصبحت البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي أنشطة تنموية، وركيزة ذات أهمية تأخذ في الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها ومواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية إلى المحافظة على البيئة و الحصول على موافقة المجتمع (ممثل في الدولة) على نوعية ومكان المشاريع(مصطفى كمال طلبة،1999، ص38).

وقد كان الاعتقاد السابق (الخاطئ) أن الثروات الطبيعية كم لا ينفى وإنها في حالة ثبات واستقلالية، ولكن ثبت أن الثروات محدودة بمحددات بيئية و بيولوجية وطبيعية متوازنة وهي تمثل أنظمة بيئية فرعية مرتبطة ومتوازنة مع النظام البيئي العالمي، و كل ما يؤثر على المياه، الأرض، الطاقة، المناخ، يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية في المدى الطويل .

ويكمن الطريق نحو التنمية المستدامة في مجموعة من الإصلاحات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة ولإيجاد برامج جديدة للتعديلات الهيكلية، وبالرغم من أن هذه الإصلاحات ستقضي على الفقر في المدى الطويل وتلبي جميع احتياجات الإنسان وتقضي على الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي على تدهور البيئة(سعد طه علام ، مرجع سابق، ص78)، و نتيجة للتعدي الجائر على هذه المنظومة الطبيعية (في الدول المتقدمة والنامية) و الإخلال بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك في التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها، حيث اختل مسار التنمية نتيجة تناقض المعروض من الموارد و نتيجة للاختلال البيولوجي الناتج عن تصنيع و الاستخدام المفرط للكيماويات و زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون، و هنا اتضح أن هناك دور أساسي و مهام وظيفة الدولة لابد أن تمارسها حيث لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور.

5- المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية. تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياه للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

فيما يلى مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن الهيئات الاستفادة منها في تطوير سياسات فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

أ) مبدأ التخطيط الاستراتيجي : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي، ويستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي الاستراتيجي ثم التقييم البيئي التراكمي عند تحديد الأهداف، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقر. وبتطبيق التخطيط الاستراتيجي يجب أن يعتمد على المشاركة الواسعة لجميع المنتفعين ذوي الصلة لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجميع(Flyvbjerg.B، 2001، pp 293-297).

ب) مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني الجيد : ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية، على سبيل المثال ستدرج الضغوط الخارجية المفروضة على الدولة، الناتجة عن العولمة أو تأثيرات تغير المناخ، في هذا التحليل والذى سوف يعتمد على المعلومات الموثقة حول تغير الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والضغوط المفروضة وكيفية الاستجابة إليها ومدى ارتباطها بأهداف ومؤشرات الإستراتيجية، و سوف تستخدم القدرات المحلية

والمعلومات المتاحة بشكل كامل لإجراء التحليل كما سيعكس التحليل أيضا وجهة نظر كافة الشركاء(Ledraa, T،2009،p55).

ج) مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة : توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها، تعتبر الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فاعلية وستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك، ستمثل الأهداف تحديا ومع ذلك فإنها واقعية ويمكن تحقيقها .

د) مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الاستراتيجية : لابد من إدراج الاستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الاستراتيجية حتى تحقق أهدافها.

هـ) مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة : ستعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على دعم سياسات التنمية المستدامة، وسيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية حسبما تقتضى الحاجة لذلك، وبالإضافة إلى ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزية والولايات ووحدات الإدارة المحلية على إدراج حماية البيئة والترابط الاجتماعي في جميع السياسات القطاعية، أما على المستوى المحلي فيلزم القيام بالتعديلات المؤسسية المطلوبة لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة(عبد القادر محمد عبد القادر عطية،2003،ص ص53-81).

سيكون من مهام لجنة التنمية المستدامة التنسيق بين الاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية مع أخذ البيئة والتأثيرات الاجتماعية في الاعتبار، والعمل على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في السياسات القطاعية مثل السياسة الزراعية والصناعية والاجتماعية وسياسة الطاقة والنقل...الخ، سوف يتم ذلك عن طريق تحليل الإطار الكلي لسياسة الدولة حتى يمكن تحديد السياسات والخطط والبرامج المختلفة ومن أمثلة ذلك:(Faludi, A،2000،pp 299-318)

-خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية البيئية .

-خطط عمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي.

-الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على البيئة.

-الخطط الوطنية لمكافحة التصحر.

-إستراتيجيات الحد من الفقر.

-برامج الإصلاح الهيكلي.

-خطط استراتيجيات التنمية الحضرية والعمرانية.

يصعب تحقيق التكامل التام بين السياسات ولتحقيق أكبر قدر من التكامل يجب فى البدء بتحديد السياسات المتضاربة وتأثيراتها، وبالتالي يمكن تحقيق التوازن بين السياسات باستخدام الأدوات المنهجية المناسبة، هذا علماً بأن تكامل السياسة سوف يعتمد بشكل أساسي على التفاوض وبناء الرأي الجماعي بين المنتفعين .

و) مبدأ الحكم الرشيد : لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية والبلديات على الشفافية في صنع القرار، ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار، والمسئولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية(راوية توفيق،2005، ص27).

ز) مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض : من الضروري أن تتحقق تدريجياً لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن، حيث تنتقل الاختصاصات والمسئوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية، ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

ح) مبدأ رفع الوعي : يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا، ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع.

ط) مبدأ العدالة بين الأجيال : يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية، تلك الثروات حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي(Alain Jounot،2006،p43).

ي) مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي : يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع، علماً بأن عدم الإنصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها .

ك) مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية : يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية، وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية، وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد.

وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية، وذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالموارد الأخرى المتاحة أو المواد المصنعة مثل استبدال الوقود الحجري ومصادر الطاقة غير المتجددة بمصادر الطاقة المتجددة واستعادة الطاقة الناتجة من المخلفات(عثمان محمد غنيم،2007، ص262).

ل) مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث : يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور، كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر البيئية وعلاج الإضرار التي وقعت، هذا ويساعد فرض تكاليف التلوث على توفير حافز قوي للصناعة للإقلال أو الحد من التلوث حيث

سيتضح أن تكلفة الحد من التلوث استثمار له عائد مجزى(دوغلاس موسشيت، مرجع سابق، ص ص 21.20).

م) مبدأ قيام المستخدم بالدفع : ينص هذا المبدأ على أن أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعر واقعي في مقابل هذا الاستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة مخلفات الاستخدام يطبق هذا المبدأ على الخدمات مثل الإمداد بمياه الشرب، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وجمع المخلفات البلدية والتخلص منها...الخ.

ن) مبدأ المسئولية المشتركة : يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسئوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.

س) مبدأ الوقائية: تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه (الحل عند نهاية الأنبوب)، وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان على أن يتم تنفيذ وتخطيط كل منها بصورة تؤدى إلى:(رشاد أحمد عبد اللطيف، 2007، ص339)

-إحداث أقل تغيير ممكن للبيئة.

-أقل خطورة للبيئة وصحة الإنسان.

-الحد من الضغوط على البيئة والاستخدام الرشيد للمواد الخام والطاقة في البناء والإنتاج والتوزيع والاستخدام.

-الإقلال من التأثيرات على البيئة عند مصدر التلوث.

يطبق هذا المبدأ من خلال تنفيذ تقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة.

ع) مبدأ التخطيط والتهيئة العمرانية واستخدامات الأراضي : يعتبر التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداه رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة ورفاهية المجتمعات الريفية والحضرية(1998.p55 ،Cooper Garry) ، فالنظام التخطيطي الشامل يضمن في ممارساته وتطبيقاته العمرانية ذلك التوازن الهام بين كل من القطاع الحضري والقطاع الريفي، حيث يتم وضع معايير ملائمة تضمن عدم التركيز الشديد على مدن أو مناطق حضرية بعينها، وبالتالي إهمال التنمية العمرانية المتكاملة لعديد من القرى، أو الأماكن النائية، أو المناطق الفقيرة، وهو الأمر الذي يفسر أحد أهم الأدوار الحقيقية للدولة باستخدامها للتخطيط العمراني، كأداة لتحقيق التوازن بين كافة القطاعات العمرانية للمجتمع، وخاصة المكانية والجغرافية منها، وهو ما يشير إليه بعض منظري مجال التخطيط العمراني، حيث يرون أن لهذا المجال بعدا سياسيا واجتماعيا قويا، ناجما عن كون الأمن والسلامة الوطنية، هما من أهداف السياسة المكانية، فإن أهم ما يحدد دور ومكانة نظام التخطيط الشامل، وبالتالي جهازه التخطيطي الرسمي،هو القدرة على تحديد مجال ونطاق ومستويات المعلومات التخطيطية والعمرانية، أي بمعنى آخر المادة الخام التي يتعامل معها النظام باعتبارها من أهم مدخلاته ومخرجاته(فائق جمعه المنديل، 2008، ص 16- 17).

إن التنمية المستدامة تتطلب توفر تناغم بين احتياجات الانسان وتطلعاته لتحقيق رفاهية معيشية آمنة ومريحة، وبين استعمالات الأرض وتهيئة الموقع المناسب لهذه المتطلبات البشرية، إن راحة الانسان تحتاج إلى حرارة في حدود 18-25 درجة مئوية، ورطوبة نسبية من 30- 60 % وتوفير العمران المستقر والمريح وخاصة في البيئة الصحراوية ذات الخصائص المناخية القاسية.(علي رأفت،2006، ص220)

6- أهداف التنمية المستديمة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الاهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب) احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ج) تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

د) تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ) ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية الاستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و) احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع وبطريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

كما يمكن تصنيفها في شكل الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الأهداف المختلفة للتنمية المستديمة:

	الاستدامة الاقتصادية	**الاستدامة الاجتماعية**	**الاستدامة البيئية**
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية و الحضرية و الريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد المياه العذبة و أنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي و إمكانية التصدير	تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان استخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات والحياة البرية و الأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية ، تحسين الصحة الأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشرو ضمان رعاية صحية، الأولوية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء و نظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان استخدام مستدام أو مثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي و التوسع في تنمية و استعمال الغابات البائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية

الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة ، خلق وظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعان الرسمي وغ الرسمي

المصدر: بتصريف من الباحثة

7- المراحل العالمية للتنمية المستديمة:

لقد أستحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال السنوات المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

1.7/ مؤتمر ستوكهولم :

ويعرف بقمة "**بيئة البشرية**" و المنعقدة من 5 إلى 12 جوان 1972 بستوكهولم عاصمة السويد، و يعتبر أول وأكبر قمة عالمية تهتم بقضايا البيئة والإنسان، حضرها 1200 مندوب من 14 دولة.

- **نتائج المؤتمر**: تمخض عن هذا المؤتمر ثلاثة نتائج هي: بيان و خطة عمل و تنظيم العمل، و ذلك لمجابهة مخاطر البيئة من خلال نظام هيئة الأمم المتحدة و يتلخص مضمون هذه النتائج كالتالي:

- **البيان:** يحتوي على 26 بندا غير ملزمة و هي عبارة عن حل وسط يشمل الاهتمامات و مصالح الدول النامية و المتطورة، فهو يوازن بين أهمية تعهد الدول لحماية الموارد و الحد من التلوث و بين أهمية التنمية الاقتصادية.
- **خطة العمل:** تبنى المؤتمر خطة عمل تختص بالمستوطنات البشرية و إدارة الموارد والتلوث والتنمية، والأبعاد الاجتماعية لتأثير تدهور البيئة على المحيط الإنساني.
- **تنظيم العمل** : النتيجة الثالثة لمؤتمر ستوكهولم لها طابع مؤسساتي ساعد الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، و كان تأسيس هذا

البرنامج للتعاون و التفعيل كعامل مساعد و ليس كوكالة رسمية لها طابع تنفيذي و له مجلس إدارة مكون من 58 عضو و مقره نيروبي .

رغم أن مؤتمر ستوكهولم قد تعرض إلى مشاكل الإنسان الأساسية كالفقر و التخلف إلا أنه كان خاليا من الضمان العملي لارتفاع تدهور البيئة أو على الأقل إصلاح التدهور، ولعل انجازه الأكبر يتمثل في جمع الحكومات لمناقشة أمور البيئة ، ووضع أساس لتطوير قانون دولي للبيئة في المستقبل و يجمع الملاحظون على أن نجاحه كان سياسيا و ليس بيئيا(عبيدي محمد،2002، ص13).

مهد القرار الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1989 و الذي يحمل رقم 44/ 228 الطريق لعقد قمة ريو سنة 1992، و قد عبر هذا القرار عن القلق لاستمرار تدهور البيئة و تردي وضع النظم التي تزود الأرض بالحياة و أقر بعالمية المشاكل البيئية، و شخص مشاكل الاستهلاك و التصنيع الذين لا يقومان على أساس استمرارية المصادر الأولية خصوصا في الدول المتقدمة و حددها على أنها السبب لكثير من المشاكل .

2.7/ مؤتمر ريو :

انعقد المؤتمر بريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة الممتدة من 3 إلى14 جوان 1992 بحضور172 وفدا حكوميا رسميا، منها 100 رئيس دولة و 1400 منظمة غير حكومية و قد انعقد هذا المؤتمر للبحث في إشكالية "**البيئة والتنمية**" و يعرف بمؤتمر " قمة الأرض".

⊗ **نتائج المؤتمر**: تتلخص في أربعة محاور و هي : اتفاقيات مؤتمر ريو، وإعلان ريو، وأجندة 21 (برنامج عمل القرن 21) ، و بيان مبدأ المحافظة على الغابات.

و نكتفي هنا بالحديث عن إعلان ريو و أجندة القرن 21 .

⇦ **إعلان ريو**: يحتوي على 27 بندا لإرشاد الحكومات في مسعاها للتنمية المستديمة و كان الإعلان في الأصل يشكل دستورا للأرض إلا أن الدول النامية كانت قلقة من أن المحافظة على البيئة ستكون لها الأولوية على التنمية مما أدى تمييع الأهداف الأولية فيما يلي عينة لما جاء في بعض بنوده :

البند الأول : يضع الانسان في مركز الاهتمام في التنمية المستديمة بدلا من التوسع في الهداية لحماية النظام البيئي الحيوي في العالم .

البند الخامس: أكد على ضرورة استئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستديمة بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات شعوب العالم على وجه أفضل.

البند الثالث والعشرين : ينادي بحماية بيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي هي تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال (وكان هذا البند موضع جدل من قبل إسرائيل التي اعتبرته بمثابة التدخل في شؤون الشرق الأوسط) .

البند السادس و العشرين: ينص على أن تقوم الدولة بحل جميع منازعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة(نفس المرجع السابق، ص14).

برنامج عمل القرن 21: أجندة القرن الحادي والعشرين:

يعتبر جدول أعمال أجندة القرن(21) الوثيقة الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "إعلان ريو"، وهو عبارة عن برنامج عمل للتنمية المستديمة، و التي تهدف للوصول إلى استبدال أنماط التنمية غير قابلة للاستمرار، بمسار يكون عقلاني ومستديم من الناحية الايكولوجية، و تحتوي "أجندة القرن 21 " على 40 فصلا تعالج مختلف ميادين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية موزعة على 4 أجزاء :

الجزء الأول : يختص بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تحتوي على أجزاء تستعرض وسائل القضاء على الفقر، وتمكين الفقراء من أساليب العيش المستدامة و تغيير في أنماط الاستهلاك و إدارة التحركات السكانية، و حماية صحة الانسان وتعزيزها للحد من المخاطر البيئية (رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق،ص339) .

الجزء الثاني : خاص بمشاكل البيئة فتحت العنوان العريض (المحافظة على المصادر البيئية و إدارتها) يحتوي هذا الجزء على أجزاء الحفاظ على الموارد، و تختص بالغلاف الجوي والمصادر الأرضية و التصحر، والتنمية الغابية المستديمة والجفاف و التنمية

المستديمة للمناطق الجبلية والساحلية، والتنوع البيولوجي و التكنولوجيا الحيوية و المحيطات و مصادر المياه العذبة و الإدارة الجيدة للتخلص من النفايات الخطرة .

الجزء الثالث: و يختص بما يسمى بالفئات الرئيسية وهي النساء، الأطفال، الشباب ومجموعات السكان الأصليين والمؤسسات غير الحكومية و الحكومة المحلية، و نقابات العمال و الأعمال كالصناعة و العلوم و نشر التكنولوجيا الخضراء و الفلاحون.

الجزء الرابع: اختص هذا الجزء باستعراض طرق ووسائل تطبيق البرنامج و المصادر المالية و الميكانيكية المال و نقل التكنولوجيا و إدارة المؤسسات و الأدوات القانونية و المواضيع الأقل جدلا و هي العلوم و التعليم و البناء التوسعي.

كما نص الفصل السابع من الاجندة على ضرورة اعتماد السلطات العمومية للبلدان لأعمال تقوم على مبادئ المشاركة، المساهمة، اللامركزية بغرض إنشاء منشآت عمرانية قابلة للعيش(عبيدي محمد، مرجع سابق، ص14).

ونصت أجندة 21 فيما يخص تهيئة الاقليم والتهيئة العمرانية على ما يلي:(Alberto Zuchelli،1984، p 33-35)

- التعرف على الاحتياطات الخاصة للإقليم في اطار السياسة الوطنية والإقليمية.
- التنسيق بين استعمال المساحات وبين المتطلبات البيئية.
- الاعتراف والأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الخاصة للسكان المحليين، والحفاظ على ممتلكاتهم وثرواتهم.
- تسيير الموارد والمساحات بطريقة مقتصدة تتلاءم والبيئة.
- تشجيع التنمية الاقتصادية توازيا مع التوزيع المتناسق للسكان على الاقليم.
- احترام الهويات الجهوية والخصائص الثقافية.
- ترقية عدالة حظوظ السكان المحليون في التنمية الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وفقا لصلاحيات الجماعات الاقليمية.

- الاخذ بعين الاعتبار العوائق الطبيعية، الخدمات ذات المصلحة العامة، قيود استعمال الموارد وأثمان هذه الاخيرة التي يجب ان توافق قيمتها الحقيقية.
- الاخذ بعين الاعتبار بشروط حماية البيئة في سياسات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.

الشكل رقم (02): الاجندة 21 فيما يخص تهيئة الاقليم والتهيئة العمرانية:

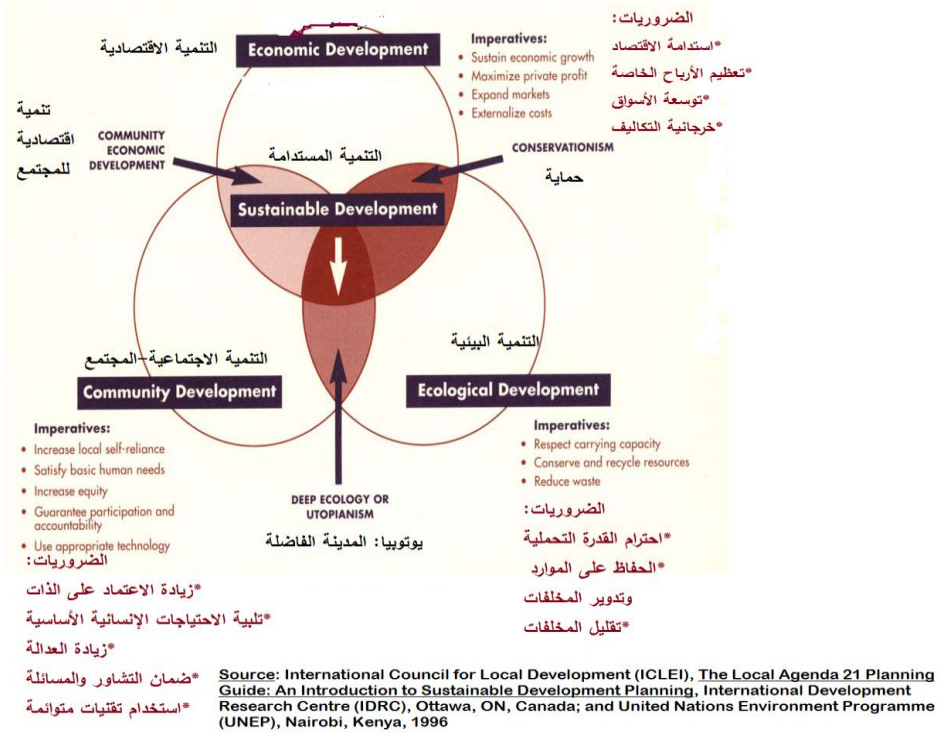

Source: International Council for Local Development (ICLEI), The Local Agenda 21 Planning Guide: An Introduction to Sustainable Development Planning, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa, ON, Canada; and United Nations Environment Programme (UNEP), Nairobi, Kenya, 1996

3.7 /مؤتمر جوهانسبورغ :

التقى قادة العالم و منظمات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا، حول "**التنمية المستديمة**" من 4 إلى 26 سبتمبر 2002 و فيه أقرت اللجنة الرئيسية لقمة الأرض الثانية صباح يوم الأربعاء 4/9/ 2002 خطة شاملة للتنفيذ بشأن التنمية المستديمة في أعقاب مفاوضات متوترة جرت في ثلاثة قارات على مدى الأشهر التسعة ، وتمت الموافقة على الوثيقة بـ63 صفحة ، تحت عنوان خطة تنفيذ قمة الأرض بشأن التنمية المستديمة أثناء الاجتماع الأول السابع عشر الذي انعقد في ذلك اليوم، و أكد قادة الدول المسئولون الحكومات من أكثر من 190 دولة في الوثيقة التي تتكون من 11 فصلا على المسؤولية المشتركة و التحرك السريع لضمان الأمن و المستقبل المزدهر لـ6 مليارات نسمة على كوكب الأرض(Piene Merlin،1995،p120-122) .

* وقال السكرتير العام لقمة جوهانسبورغ "**نيتين ديساي**" :{ إن خطة التنفيذ هذه توفر لنا كل ما نحتاجه لتحقيق التنمية المستديمة في السنوات المقبلة}.

* من جانبه قال مصدر مسؤول من الأمم المتحدة "**شينخو**" : { إنها لحظة تاريخية أقرت فيه اللجنة الرئيسية للقمة الوثيقة مما يمهد الطريق لقادة الدول الموافقة على خطة التنفيذ في اجتماع القمة بعد ظهر يوم الأربعاء، و قد تعهد قادة الدول في خطة التنفيذ الطموحة باتخاذ إجراءات و خطوات ملموسة على جميع المستويات و تعزيز التعاون الدولي} .

و ستساهم هذه الجهود بدعم توحيد العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية المستديمة و هي التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و التنمية البيئية ، بوصفها داعمات متبادلة مشتركة ، و تشكل مسائل استئصال الفقر و تغيير الأنماط غير المستديمة للإنتاج و الاستهلاك و حماية و إدارة قاعدة المصادر الطبيعية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهدافا أولية و متطلبات أساسية للتنمية المستديمة .

واعترف قادة الدول في الوثيقة بأن تنفيذ قرارات القمة سيفيد الجميع و خاصة النساء و الشباب و الأطفال والجماعات المعرضة للخطر، و ذكرت الوثيقة أن عملية التنفيذ يجب أن تشمل كافة القطاعات و المجموعات الرئيسية من جانب آخر لتحقيق الأهداف المتشاطرة بشكل واسع حول التنمية المستديمة، و أشار قادة العالم في الوثيقة إلى أن الإدارة الجيدة داخل كل بلد و على المستوى الدولي أمرا أساسي للتنمية المستديمة(Guttorm ،2003،P40-42 Grundt)، وعلى المستوى الداخلي تعتبر السياسات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية المعقولة و المؤسسات الديمقراطية المهتمة بحاجات الشعوب، وحكم القانون و إجراءات مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين و البيئة الملائمة للاستثمار أسس سليمة للتنمية المستديمة.

كما أكدت الوثيقة على أن السلام و الأمن و الاستقرار واحترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية بما في ذلك حق التنمية، بالإضافة إلى احترام التنوع الثقافي أمور أساسية لتحقيق التنمية المستديمة، وضمان أن تصبح التنمية المستديمة مفيدة للجميع.

و كانت قمة " التنمية المستديمة " التي حملت شعار/ البشرية و كوكب الأرض و الرخاء/ قد افتتحت في مدينة جوهانسبورغ الذهبية يوم 2002/9/26 بمشاركة حوالي 60 ألف شخص من بينهم أكثر من 90 مندوب حكومي و أكثر من 8000 شخصية من المجموعات الرئيسية و أكثر من 4000 شخص من وسائل الإعلام(مجلة علوم وتكنولوجيا،2003، ص32).

- و أقرت هذه القمة إلى ضمان الالتزام من قادة العالم بتحقيق تنمية مستديمة و تحقيق منافع ملموسة للفقراء و التقليل من الأضرار البيئية، و النقطة الرئيسية هي طرق مكافحة الفقر، الذي هو أحد أسباب الدمار البيئي.
- تمحورت القمة حول نمط التنمية الذي يجب أن تنتهجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئيا، والتشجيع على إتباع أنماط استهلاك وإنتاج للحد من الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وكفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم.
- الحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم، وتحسين إمكانيات الحصول على الماء النقي(عبيدي محمد، مرجع سابق، ص14).

إن قمة جوهانسبورغ تأتي في الذكرى العاشرة لقمة الأرض 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل التي وضعت لأول مرة القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية، كما قامت المنظمات غير الحكومية بمعالجة قضايا المسؤولية المؤسساتية و التجارة العالمية ومستقبل إنتاج الطاقة ،كما عملت هذه المنظمات في المؤتمر على التأكد من أن مصالح المحرومين من الناس في العالم بأجمعه هي في أعلى سلم أية خطط للمستقبل.

.(www.KuwaitIcorner.Com@)

بناءا على ما تقدم يمكننا التأكيد على أنه برغم أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات حقيقية جادة على طريق الاستدامة الحقيقية نحو التوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم التيقن، وأنه من الضروري أن تسير البيئة جنبا إلى جنب مع التنمية، وألا تتم التنمية الاقتصادية الوطنية على حساب حماية البيئة العالمية، وبالمقابل لا ينبغي أن تكون تدابير الحفاظ على البيئة عائق أمام السعي المشروع إلى تحقيق التنمية، و أن التنمية التي تتم على حساب البيئة، تتم أيضا على حساب التنمية في المدى الطويل، فإذا كانت التنمية تتسبب في تدهور البيئة، فإن غياب التنمية يساهم أيضا بالقدر نفسه في الإضرار بالبيئة، وعليه فإن العالم بأمس الحاجة إلى تنمية مستديمة تستخدم موارد البيئة الطبيعية، وتضمن في الوقت ذاته عدم تلوثها وعدم استنزافها، وتحقق التوازن بين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل على نحو يضمن استمرارها للأجيال الحاضرة والقادمة، لأن البيئة هي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر.

أصبحت التنمية المستديمة مرجعا في جميع النصوص والإجراءات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني، فقد أسهمت الجهود الدولية المبذولة للتوفيق بين البيئة والتنمية بشكل كبير في صياغة وبلورة العديد من المبادئ والقواعد التي تضبط تعامل الدول مع الجوانب المختلفة للقضية موضوع البحث.

8- *تحديات ومعوقات التنمية المستدامة:*

1.8 / التحديات:

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة، تحديد التحديات ذات الأولوية التي يجب أن تتناولها الاستراتيجية، فالتحديات كما حددها أصحاب المصلحة من

ممثلي المؤسسات المختلفة، وفيما يلي قائمة مبدئية من التحديات يتم مراجعتها وتحديثها أثناء الإعداد التفصيلي للاستراتيجية.

1) إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1,5% من الناتج الوطن).

2) إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية –على تفاوت بينها– وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته. (_مجلة علوم وتكنولوجيا، مرجع سابق، ص64)

3) تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

4) إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

5) نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل. (Marco keiner،2004، p50)

6) حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دور أساس في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في

الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

7) التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.(مصطفى كامل السيد، 2006، ص150-152)

8) تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.(عبد الله بن جمعان الغامدي،2007، ص10-15)

9) في مجال التخطيط العمراني:(أحمد أبو أليزيد الرسول،2007،ص 90)

-الازدياد المطرد في عدد السكان.

-تفعيل وتطوير آليات متابعة وتنفيذ المخططات العمرانية.

-زحف العمران العشوائي على الأراضي الزراعية الواجب الحفاظ عليها.

-الكثافة المتزايدة للسكان في المناطق الحضرية والريفية.

-تدهور البيئة العمرانية وتداخل استخدامات الأراضي الغير متجانسة بالمدن والقرى.

-ارتفاع تكاليف إنشاء وتطوير المناطق السكانية والحاجة إلى تطوير آليات لتحفيز القطاعات الغر حكومية.

-محدودية الاعتمادات المالية المخصصة لمشروعات المياه والصرف الصحي.

-عدم التوازن بين العرض والطلب في وحدات الإسكان المتاحة:

-عدم التوازن في توزيع خدمات الإسكان والمرافق في كافة المناطق.

-تزايد مشكلات النقل والمرور.

-تفعيل المشاركة المجتمعية في مجالات التخطيط العمراني لكافة القرى والمدن.

2.8 / المعوقات :

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:

1-الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية، والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.(Alberto Zuchelli ,op cit.p41)

2-الديون التي تمثّل -إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر- أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

4- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.(دوغلاس موسشيت، مرجع سابق، ص167-169)

5- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

6-عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
7- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.(القريوتي محمد قاسم،2006، ص 114-120)

9- التنمية-العمرانية-الحضرية المستدامة:

ظهرت فكرة التنمية الحضرية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في" ريو دي جينيرو 1992" وقد ترجمت في الأجندة 21 التمهيدية المحلية حول العالم21 EA ، كذلك في مؤتمر "الهابيتات 2" الذي اجري في اسطنبول عام 1992، وأوصى بالحق في أن يمتلك كل فرد مساحة مخصصة للسكن، كما عرض مؤتمر 21 Urban " برلين 2000" أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية الحضرية المستدامة في المدن حول العالم، كما ظهر مجددًا مفهوم التنمية الحضرية المستدامة خلال مؤتمر "جوهانسبورغ 2002" .

وقد ظهر خلال مؤتمر العمران- 21 - التعريف التالي للتنمية الحضرية المستدامة: (www.zone.biomapegypt.org):

{ تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي و الاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة .هذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية .إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين المواد والطاقة، وكذلك المدخلات و المخرجات المالية، التي تؤدي دورًا مهمًا في جميع القرارات المستقبلية للتنمية المناطق العمرانية}.

إن التحدي الذي يمثله مفهوم التنمية الحضرية المستدامة يتطلب من المدن أن تسهم فرديا وجماعيا في التنمية المستدامة الشاملة ، ومنه فإنه من الضروري على المدن وضع سياساتها على المدى القصير من منظور طويل الأجل مع الاخذ بعين الاعتبار التدابير المتخذة من اجل التطور المستقبلي للبيئة العالمية.(Belkacem Belkhemsa،2012، P37)

1.9/ مبادئ التنمية الحضرية المستدامة :

اقترح " Berlman" مبادئ لتحقيق الاستدامة الحضرية وهي كالآتي :(Neva ،2003 R. Goodwin)

-لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة-حضرية- عمرانية مستدامة

-There can be no global ecological sustainability without urban ecological sustainability.

-التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي، وهو ضروري لاسترداد الموارد.

-Circular rather than linear urban systems are necessary to recapture resource

-لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية -حضرية-عمرانية من دون تخفيف الفقر الحضري.

-There can be no urban environment solution without alleviating urban proverty

-لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر ولتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي.

-There can no be lasting solution to poverty or environment degradation without a strong civil society and grassroots innovations

-لا يمكن أن يكون هناك تحول-عمراني-حضري من دون:

- تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل .
- تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.
- ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال مستقلة.

-There can be no urban transformation without –

-Changing the old incentive systems and rules of game
-Forming collaborative partnerships among mutually distrustful sectors
-Linking the local to global through a transnational independent network

-لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن ال21 من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وكذلك فعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية.

-There can be no sustainable city of the 21 st century without social justice and political participation, as well as economic vitality and ecological regeneration.

إن هذه المبادئ التي تم إيجازها يمكن أن تشكل نواة أساسية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة في مختلف المناطق، ومن هنا لا بد من معرفة مؤشرات هذه التنمية.

2.9 / مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة:

بعد أن تمت المصادقة على مؤتمر قمة الأرض المنعقد في "**ريو دي جينيرو** 1992" طالبت الأجندة -21- أن يتم حصر مؤشرات للتنمية المستدامة وذلك من أجل وضع قواعد ثابتة لصنع القرار على جميع المستويات.(Samah Musa،1997، P281-284)

وتلبية لذلك تم وضع مجموعة مؤشرات هي المؤشرات الأولية للاتحاد الأوروبي، وقد نتج عن البيان العمراني النهائي الصادر من اللجنة الأوروبية و المرصد العمراني العالمي (UN-Habitat) ، أن مجموعة المعايير العمرانية يجب أن تتشابه على الأقل في بعض الأوجه وإلا فالمقارنة بين مختلف المدن، الأقاليم، البلدان، لا يمكن إنجازها.

كما يمكن أن تختلف مجموعة المعايير في المظاهر الآتية:

-تختلف باختلاف الجهات الباحثة في مجال تحقيقها.

-تختلف باختلاف الثقافات.

-تختلف بالاختلاف الجغرافي.

-تختلف باختلاف مشكلات المناطق.

-تختلف باختلاف وظيفتها ضمن عملية صنع القرار السياسي.

-عدد وثقل (وزن) هذه المعايير.(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا،2001، ص10)

مما سبق يمكن التأكيد أن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة يتم لكل منطقة على حدة أو يتم لمجموعة مناطق تتشابه في المقومات الفيزيائية والطبيعية والاجتماعية..، ويعد التعرف على بعض التجارب العالمية والعربية في مجال التنمية الحضرية المستدامة، ضرورة لتبادل الخبرات ونشر المعلومات والاستفادة منها.

⊗ **الوصول إلى التخطيط المستدام:**

لا بد أن ندرك أن أكثر عامل مؤثر في المنظمات والأفراد هو العامل المالي؛ فعلى الرغم من أن بعض النشاطات الخاصة بتحقيق الاستدامة هي نتاج تقدير الفوائد على المستوى البيئي والاجتماعي، إلا أن الحالة الاقتصادية هي عادة الأكثر إقناعًا من الممكن تغيير القاعدة الاقتصادية التي تم بناؤها في أثناء صنع القرارات، وهذا يعد أحد الخيارات التي قد تساعد في تقدم التخطيط والتنمية المستدامين، وعلى نحو متزايد فإن عملية إجراء الحسابات قد استخدمت أيضًا بحيث تشترط مقياسًا للاستدامة.(Sart Cogiterra، 2006)

⊗ **الحساب من أجل الاستدامة:**

يتطلب الوصول إلى التخطيط المستدام دراسة البعد الاقتصادي فضلا عن البعد البيئي والاجتماعي؛ فمتطلبات السكن المستدام تتطلب كلفًا عالية ظاهريًا، ويعد التوفير في استهلاك الطاقة هو التوفير الوحيد اقتصاديًا.

ولكن إن الإدراك الحقيقي لمفهوم الاستدامة يؤدي إلى معرفة أن فوائد التصميم المستدام وفعاليته تنعكس على الكلف القليلة للطاقة، وكذلك على الكلف المنخفضة والمستمرة عبر عدة وجوه للأداء عندما تكون مأخوذة بالحسبان، وفيما يأتي عدة طرائق تحقق من خلالها الكلف المنخفضة المستمرة:

1 -المباني المستدامة تكون فيها فعالية الطاقة أعلى ولديها كلف طاقة أقل.

2 -حجم وأنواع نظم خدمات المباني المشيدة هي غالبًا أصغر وأقل تعقيدًا، وهذا ينتج رأسمالا وكلف صيانة قليلين.

3 -تصميم المباني بطريقة الاستدامة، وبالتركيز على الهيكل والمبنى يمكن أن يجعل المبنى أكثر نشاطًا بالأداء ومرونة بالاستخدام.

4 -التصميم الجيد للمباني يحقق مقاييس إنشائية عالية ومن ثَم يتطلب البناء مع الزمن صيانة وتجديدًا أقل.

5 -هناك فوائد طويلة الأمد غير ملحوظة وهي التحسينات في المبنى والتي غالبًا لا تؤخذ بالحسبان في أثناء وضع حسابات التكلفة.(Jeremy Raemaekers،1998،)

⊗ **التخطيط من أجل الاستدامة:**

يمكن إيجاد عناصر التخطيط المدمج مع الطاقة في الكثير من الدول بدءًا من التنمية العمرانية المستندة إلى اعتبارات الطاقة بمقياس صغير (Micro-scale) إلى التخطيط المدمج والمتكامل للنقل واستعمالات الأراضي المفروض على المستوى الوطني (كما هو الحال في هولندا)، وهناك أيضًا بعض حالات التعاون بين إدارة الطاقة العمرانية الشاملة وتخطيط استعمالات الأراضي كأحد أفضل الأساليب المعتمدة للتنفيذ في كاليفورنيا منذ السبعينيات 1970.

وأحد الدروس المستقاة من العديد من الأمثلة أظهر الحاجة الماسة إلى اندماج وتكامل الطاقة وتخطيط استعمالات الأراضي والتأكيد على التنسيق الكامل في كل المقاييس، فضلا عن الدمج المتناسق مع كل أنواع مستويات السياسة العمرانية المعتمدة.

وفي الجزائر ومعظم الدول العربية فإن تخطيط استعمالات الأراضي والتخطيط لتزويد الطاقة (إن وجد) لا يزالان يعاملان ويعالجان ضمن مراحل منفصلة بعيدًا عن الاستشارة الرئيسة بين الإدارات التخطيطية المحلية ومؤسسات الطاقة .توضح هذه الناحية، والتي يجب أن ينظر إليها بشكل اعتباري، الضرورة الملحة لأجل وضع سياسات تمهيدية ضمن اهتمامات الاستدامة.(Adrian Pitts،2004، P34-72)

ومن هنا لا بد من وجود إطار فكري عام لسياسة وطنية شاملة لإدارة التنمية المستدامة؛ وذلك لتفادي خطر إمكانية توضع النشاطات المؤذية بيئيًا والمستهلكة للطاقة بشكل كثيف في أماكن غير مناسبة.

3.9 / مرتكزات التهيئة العمرانية المستدامة:

تعتبر البيئة مركب غاية في الأهمية في أي عملية عمرانية مهما كان حجمها الزماني والمكاني تتجاوز الانشغلات الآنية لخفض التلوث داخل المحيط الحضري إلى حمايته وتثمينه، لذا فإن الرهان الأساسي هو ضمان تنمية مستدامة تنطلق من ادخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية بدءا من التخطيط وانتهاء بالتسيير ومن اجل ذلك فإن البيئة والمدينة

يشكلان ثنائيا متجانسا تربطهما علاقات متينة وهذا من خلال إدراك الركيزتين الأساسيتين التاليتين :

أ/ التخطيط الحضري المستدام: ان ضرورة الحفاظ على البيئة تفرض عند عملية التخطيط ان الهدف الاساسي يكمن في تشييد مدن مريحة ومزهرة اقتصاديا ومتلائمة مع خصوصيات السكان الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وهذا لا يكون إلا من خلال ادراك العناصر التالية:(الكفري مصطفى العبد الله،2003، ص 628 –630)

- الشعور المتنامي بأهمية الحفاظ على البيئة: كأول خطوة في الاتجاه الصحيح لتحسين ظروف الحياة الحضرية.
- البيئة الحضرية وقود غير متجدد للحياة البشرية: ينبغي المحافظة عليه حيث أن البيئة الحضرية تمثل مجموع العناصر ذات العلاقات المركبة التي تشكل اطار ووسط وشروط حياة الانسان، تواجه المدينة تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية (مياه، نفايات، ضجيج، مساحات خضراء...الخ) فالتنمية العمرانية لا يجب ان تتم بمعزل عن الضروريات البيئية الملحة لأن:
  - المدن تعتبر أحد المستهلكين الرئيسين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة.
  - عمليات التعمير الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة واستهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها وتنتج علاقات اجتماعية واقتصادية غاية في التعقيد، والتحدي الذي يجب ان يرفع هو مقدرة المدن على الايفاء بالتزاماتها التخطيطية واداء دورها التنموي تجاه تحقيق رفاهية السكان دون الاضرار بمستقبل الاجيال القادمة من جهة، والقدرة على تسيير المجالات الحضرية بشكل يسمح بالحفاظ على نمط حياة حضرية راقية ويقلل من استنزاف الموارد غير المتجددة.
- الاستدامة سمة عمران القرن الحادي والعشرين: ان ما يعكس الاهتمام المتنامي بقضايا التهيئة العمرانية في ظل حماية البيئة وخفض استهلاك الطاقة والاستغلال الامثل

للموارد الطبيعية والاعتماد بشكل اكبر على مصادر الاخضر والمدينة المستدامة التي تعتبر طرق واساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري حيث تستحضر التحديات البيئية والاقتصادية التي القت بظلالها على مختلف مناحي الحياة في هذا العصر.

- العمران المستدام يثمن ارتباط الانسان ببيئته: ان العمران المستدام يتبنى فكرة ان الانسان هو محور الارتباط بين البيئة الاقتصاد والاجتماع ان تأثيرات الانشطة الانسانية على البيئة لها ابعاد اقتصادية واجتماعية واضحة والعنصر المتأثر بالضرر في النهاية هو الانسان فمثلا استهلاك الطاقة الذي يتسبب في ارتفاع فاتورة الكهرباء له ارتباط وثيق بظاهرة المباني المريضة التي تنشأ من الاعتماد بشكل اكبر على اجهزة التكييف الاصطناعية عكس ما كانت عليه قديما وما يجب اخذه بعين الاعتبار من خلال الاعتماد على التهوية الطبيعية كما أن الاعتماد على الاضاءة الاصطناعية لإنارة المبنى من الداخل بشكل اوحد يقود إلى زيادة فاتورة الكهرباء ويقلل من الفوائد البيئية والصحية عكس ما سيحدث لو كانت اشعة الشمس تدخل في بعض الاوقات إلى داخل المبنى مما يؤدي إلى اصابة الانسان بأمراض مختلفة عضوية ونفسية إذ اثبتت ابحاث أن التعرض للإضاءة الاصطناعية لفترات طويلة يتسبب في حدوث اضرار جسمية على صحة الانسان كالإجهاد والصداع والارق.(يوسف لخضر حمينة،2005 ، ص 10-15)
- التخطيط الحضري يلبي احتياجات آنية اخذا في الحسبان القادمة: ان تخطيط المدينة يرتكز على تجميع وظائف مختلفة(سكن،عمل،راحة) في مجال محدود لتشكل بذلك:
  - مسرحا لإستعراض قوى متنازعة، فهي تقترح التعددية، وتسمح لكل واحد اختيار نمط حياته، فالمدينة هي اذا طراز مميز للحياة الجماعية الانسانية، وهي في كثير الاحيان كما يراها بعض علماء الاجتماع الحضري موطن اكبر واكثف وادوم لأفراد غير متجانسين تشكل اسقاطا للمجتمع في الواقع يعبر عن طريقة وجود وحياة.
  - المحاولات الأولى لإستبدال التطور الطبيعي والعفوي بتطور مقصود يهدف إلى ايجاد فضاء عمراني جديد مصمم عقلانيا ومحتوي على كل التجهيزات الضرورية لحياة السكان.

- فضاءا ديناميكيا يتجسد ويتسع في المكان وينمو عبر الزمن فتسيرها يحتاج إلى مرونة في العمل.

ب/ التسيير الحضري المستدام: أن التسيير الحضري يعتبر ضرورة بيئية وحتمية اقتصادية ويرتكز حول محورين اساسين متكاملين:(صفوان العساف،2004، ص123-125)

- البحث عن كيفية التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في المدينة من سياسيين، اداريين، تقنيين، جمعيات ضاغطة...الخ.
- البحث عن كيفية التحكم في كيفية تسيير كل العناصر التي ترتكز عليها حياة سكان المدينة مثل: تسيير الفضاءات العمومية، النفايات، المساحات الخضراء، المياه الصالحة للشرب، المياه المستعملة...

وتتمثل خصائص التسيير الحضري المستدام فيما يلي:(ياسر دياب،2007، ص45-59)

- تسيير المدينة يمثل تحكم في نسيج عمراني متغير: تعرف كل مدن العالم حاليا تحولات عميقة يصعب قياس عواقبها بدقة، واصبحنا اليوم نتساءل إن كانت ازمة التعمير السابقة هي التي جعلت المدن اليوم عديمة القدرة على الوقوف امام اوضاع عالمية جديدة، او اننا امام مدن جديدة مبنية على علاقات جديدة، وفي هذه التحولات التي تعيشها الحضارة الانسانية فإن المدن تعمل يوميا منتجة مشاكل اجتماعية واقتصادية متجددة حسب الظروف.
- تسيير المدينة يمثل مشاركة عامة: لقد اصبحت المشاركة العامة في تسيير المدينة عملة رابحة اخذتنا في الانتشار في كثير من الدول ونظرا لكون استخدامات الأرض تؤثر على كل اعضاء المجتمع بدرجات متفاوتة فقد وجدت الفكرة تجاوب متزايد.
- إن تشكيل الأهداف العامة وايجاد الوسائل الفعالة للتسيير يحتاج إلى الانخراط الفعلي للجمعيات والمنظمات المهتمة بالتسيير لإجراء المناقشات والاستشارات للوصول إلى افضل اسلوب لعرض الأمر على افراد المجتمع، والمشاركة العامة المفيدة تبدا من التخطيط كنشر الخطط امام السكان لإعطائهم الفرص الملائمة

لعرض ارائهم والتي ان تكون الأساس في وضع بعض الخطط النهائية كما ان المشاركة تفرض تصور جديد يعتمد اساسا على التنسيق والتشاور والشراكة واشراك المجتمع المدني ومعرفة جيدة لكيفية فتح قنوات الاتصال بين مختلف الفاعلين في اطار نظرة شمولية.

- تسيير المدينة تفعيل للقطاع الخاص: لابد ان تكون هناك شراكة قوية بين القطاع العام والخاص لإنجاز مشاريع التطور الكبير وكذا تحسين الهياكل القاعدية.
- تسيير المدينة نماذج مختلفة: يمكن أن نقسم المدينة إلى نموذجين:

–المدينة السوق: أراضي حضرية، سكن، قروض، اتصالات، خدمات، مهن حرة.

–المدينة الحي: خدمات عمومية عبر الاحياء تجارية(ماء، تطهير،جمع نفايات منزلية) وخدمات اجتماعية تهدف إلى اخراج بعض الفقراء من فقرهم...

- تسيير المدينة يعتبر تسيير قطاعات لكن بنظرة شمولية: إن التحكم في تسيير المدينة يقتضي تحديد القطاعات المراد التدخل عليها بصفة شمولية وذلك بتعيين خصوصية كل قطاع ومجالات التداخل بينها ومن بين القطاعات نذكر:

–الفضاءات العمومية: لابد من ايجاد حلولا متجددة للإستغلال الملاءم للفضاءات المتواجدة عبر انحاء المدينة.

–اعادة تأهيل الاحياء الهامشية.

–ازمة النقل الحضري.

–النفايات الصلبة والمساحات الخضراء والمياه الصالحة للشرب.

خلاصة الفصل:

يعتمد نجاح استراتيجية التخطيط واستمراريتها على شمولها على أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي والاجتماعي الاقتصادي) فللوصول إلى التخطيط العمراني المستدام لا بد من الإحاطة بعدة أمور وهي:

- تحديث المخططات التنظيمية بحيث تشتمل على منظور ثلاثي الأبعاد للمباني والسكان، فضلا عن رؤية مستقبلية طويلة الأمد لاستراتيجية التنمية العمرانية.

– ضرورة أن توجه طريقة تصميم الموقع للاستفادة من العوامل المناخية (التشميس، الرياح، نسبة الرطوبة، التظليل...) في المباني ولخفض تكاليف الطاقة.

- دراسة مساحات وأماكن توضع المناطق الخضراء والأشجار بالتزامن مع تصميم الموقع بحيث تضمن الاستفادة المثلى للحد من التأثيرات المناخية في التجمعات السكنية.

- استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة والحد من استخدام المركبات الخاصة للتقليل من الانبعاثات الغازية.

- فصل حركة السيارات عن حركة المشاة – ما أمكن – وضرورة لحظ طرق مستقلة خاصة للدراجات الهوائية.

- استخدام مواد بناء صديقة للبيئة، وتحقق أقل استهلاك للطاقة.

- ضرورة اندماج وتكامل الطاقة مع تخطيط استعمالات الأراضي.

- ضرورة وجود إطار فكري عام لسياسة عمرانية شاملة.

– اعتبار البيئة بشكل أساسي في أثناء وضع السياسات التخطيطية وفي مرحلة مبكرة منها وتكاملها مع الدراسة الاجتماعية والاقتصادية يعد الدعامة الكبرى في سهولة الوصول إلى التخطيط المستدام على جميع المقاييس؛ فتحقيق التنمية العمرانية المستدامة يتطلب عملا جادًا من قبل أطر مختصة ومؤهلة، وهو تعبير عن نجاح استراتيجية تنمية عمرانية مستدامة.

هذه العناصر في تداخلها وتبادلها الوظيفي، تمكننا من تحديد أهمية وفعالية أدوات التعمير المتبعة في تحويل وتغيير المجتمع المحلي ايكولوجيا واجتماعيا وثقافيا من اجل تحقيق تنمية مستدامة المستقبلية.

الفصل الرابع : التعمير والسياسات الحضرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

1- التعمير والسياسات الحضرية في الجزائر

2- التخطيط الحضري والتنمية

3-سياسة التخطيط والتهيئة العمرانية الوطنية بعد الاستقلال

4-أدوات التهيئة الحضرية في الجزائر وسياسة التخطيط الشامل

5- أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر

6- أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية

7- عوامل توسع المجال الحضري لتحقيق التنمية المستدامة

يعد عالم الاجتماع العربي والمغاربي "**عبد الرحمن بن خلدون**" في طليعة العلماء الذين عرفوا مفهوم العمران، حيث قدمه كعلم له نسقه المعرفي وحقله الدلالي وتجربته التاريخية، إذ اطلق عليه "علم العمران البشري" في كتابه الشهير "المقدمة" واكتسب هذا المفهوم مع مرور الوقت شهرة وتداولا على نطاقات واسعة وأصبح يعرف بالتهيئة العمرانية وتهيئة الاقليم واكثر من ذلك أصبح قانون قائما بذاته يرمي إلى :

- كيفية تنظيم المدن وانجاز التجمعات السكنية العمرانية.
- تنظيم انتاج الاراضي القابلة للتعمير.
- انجاز وتطوير المباني حسب التسيير العقلاني للأرض.
- تحقيق التوازنات بين مختلف الانشطة الاجتماعية(زراعة، صناعة،سكن).
- المحافظة على المحيط والبيئة والمنظر الحضري.

ومع ظهور متطلبات تحقيق التنمية العمرانية والحضرية والاقتصادية المتوازنة والمستدامة على المستويين الاقليمي والوطني، ومدى انعكاس ذلك على نمو وتوازن الشبكة العمرانية بصفة عامة وشبكة المدن بصفة خاصة، وعلى توزيع السكان والانشطة والخدمات، زاد الاهتمام بالتهيئة العمرانية من خلال العديد من الدراسات والابحاث.

1- التعمير والسياسات الحضرية في الجزائر:

إنه لمن البديهي و نحن نتعرض إلى أدوات التهيئة و التعمير في الجزائر أن تناول منذ البداية هذا الموضوع من خلال بعده التاريخي، أي من خلال كل الأحداث التاريخية المرتبطة به، بل أيضا من خلال تاريخ الأحداث ذاتها في الجزائر، منذ ظهور فكرة التعمير عبر هذا الإقليم الواسع من شمال إفريقيا و ما تعاقبت عليه من حضارات و ثقافات ذات الصبغة الاستعمارية في معظمها.

فكما يقول" **كاستال M.CASTELLS** ":{ إن للتعمير تاريخ ، بل إنه تاريخ في حد ذاته} (Manuel Castell،1975، P.25) من خلال هذه الخلفية سنحاول دراسة صيرورة ظاهرة

التعمير في الجزائر و الذي سوف يساعدنا من دون شك في فهم الظاهرة العمرانية في الجزائر قديما و حديثا.

حيث تشهد الجزائر تطورا ديمغرافيا متواصلا انتج عنه تطور عمراني سريع يتمثل في اتساع المساحات العمرانية بصفة كبيرة من خلال مشاريع وبرامج السكن والمدن الجديدة، وهي تواجه تحديات جسام فيما يخص البيئة الحضرية وضرورة تبني تهيئة حضرية عمرانية تتفق في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وعمراني مستدام، أي بطريقة تسمح بنمو حضري متوازن مع المحيط في اطار خطة تنمية مستدامة للمدينة.

1.1 / التعمير و التحضر في الجزائر ما قبل1830 :

إن تاريخ التعمير في الجزائر لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط ، كما لا يمكن فصله عن تاريخ المغرب العربي الكبير أو كما يسميه الجغرافيون العرب بجزيرة المغرب، أي جزيرة غروب الشمس، فكل الأحداث و الوقائع التاريخية التي مرت بها المنطقة أثرت بشكل أو بآخر على كل المناطق الأخرى و بالرغم من ذلك فإن ظاهرة التعمير بشكل خاص لم تعرف نفس السيرورة التاريخية عبر كامل بلاد المغرب(Cherif ،1982،P72 Rahmani) ، فإذا كانت تونس و المغرب تميزتا بتواصل تاريخي لأقصى بها الحضرية منذ العهد الروماني، فإن الجزائر و على النقيض من ذلك عرفت إنقطاعات متكررة في هذه الوتيرة بحكم تعاقب المحتلين و الغزاة و أسلوبهم في ذلك، فما أن ينتصر محتل إلا و قام بمحو آثار سابقيه حتى يتم له بسط النفوذ و الهيمنة، و هذا يعكس حقيقة تاريخية، أن السيطرة الكاملة على إقليم المغرب العربي و خاصة الجزائر لم تكن مطلقة و لا نهائية.

و هكذا نجد أن تاريخ الجزائر الذي برز مع الفينيقيين و خلفائهم القرطاجيين قد سجلوا أولى أثارهم بإقامة كونطونات (comptoirs)،و لما جاء هؤلاء الفينيقيون إلى الجزائر و المغرب عموما وجدوا أقواما لا يملكون اسما محددا(وهم السكان المحليون) يعيشون داخل نظام من العادات و التقاليد القديمة، هؤلاء السكان عرفوا فيما بعد بالبربر، و قد عرفوا دوما بصمودهم أمام الغزاة و المحتلين و الغرباء عنهم، و عن نمط حياتهم و مع ذلك لم يحتفظ لهم التاريخ بآثار عن مدن

معينة ما عدا بعض القرى الجبلية و الحصون باعتبار أنها كانت مجتمعات ريفية قبلية بالأساس(Mahcen Ruissi،1983،P 06).

لكن قيام قرطاج و الدولة القرطاجية و التي شملت كل الشمال الإفريقي، و انصهار سكان البربر مع الحضارة القادمة من وراء البحار، جعلها تقيم بهذه البلاد نحو عشرة قرون، و من دون شك فإن هذه الفترة الزمنية الطويلة، جعلت هذه الحضارة تفرز تأثيراتها الاجتماعية و الاقتصادية و الحضرية في المنطقة و على سكان البربر بشكل خاص، و كان من أهم التأثيرات الأساسية هي بالتأكيد الحياة الحضرية التي لم يعرفها من قبل السكان المحليون من مظاهر هذا التأثير نشير إلى أن قرطاج كان يقطنها نحو300.000 ساكن، معظمهم من المحليين أي البربر، كما أن انتشار هذه الحضارة على كامل الشريط الساحلي قد أحدث تأثيرا عظيما،و لقد امتدت حضارة قرطاجنة من 480 ق م إلى 145 م عبر أقاليم المغرب العربي، امتزج فيها سكان البربر مع القرطاجيين الأصليين، لقد كان نفوذ قرطاجنة نفوذا ممدنا، و كان له تأثيرا واضحا في حياة البربر، و أخذوا ما أنتجته المدينة من سياسة و نظام، و أصبحت فيما بعد بلاد المغرب تعيش ضمن مماليك بربرية مستقلة عن قرطاجنة من مملكة ثمور (مراكش) مرورا بمملكة المازوسيل (الجزائر) إلى مملكة الماسيل و التي تمتد من نوميديا غرب تونس إلى شرق مقاطعة قسنطينة(احمد توفيق المدني، 1986،ص ص34-65).

بعد سقوط قرطاج سنة 145 م على يد الرومان، بدأت مرحلة جديدة و معها حضارة (غزاة) جديدة آتية من وراء البحر انتشرت على كامل شمال الجزائر و بلاد المغرب و باقي الدول المتوسطية، و دام هذا الاحتلال الثاني نحو ستة قرون (576 سنة).

و طوال هذه المرحلة الرومانية، تأسست شبكة جديدة من المدن على أنقاض سابقيها، و انقسمت المدن إلى رومانية و أخرى بربرية، والمدن الرومانية مقسمة بدورها إلى ثلاث أصناف:

-المستعمرة الرومانية: و يتمتع أهلها بكامل الحقوق الرومانية.

-البلد: و لأهله كل الحقوق ما عدا حق الانتخاب.

-المستعمرة الاتينية: و ليس لأهلها الامتيازات الرومانية و إنما لحكامها حق الانتخاب و الإعفاء من الضرائب و هذه الأنواع أفرزت من حيث الموقع خمسة مدن مصنفة إلى:

-مدن بحرية.

-مدن فلاحية.

-مدن عسكرية.

-مدن مركزية.

-مدن القصور و الغناء و الترف.

و عبر هذه الشبكة الحضرية كان عدد الرومانيين يقدر بنحو مليونين نسمة سنة 400 م يتمتعون فيها بكل الامتيازات و الخيرات التي تزخر بها البلاد.

أما المدن ذات الأغلبية البربرية فلا تتمتع بأي من الحقوق، أما عن إدارتها فكانت خاضعة لوصاية روما، و لا تزال الكثير من الآثار الرومانية الموجودة حاليا تحمل تلك الخصائص العمرانية و الحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من هندسة و فن معماري و تخطيط متقن و تشييد للهياكل و المسارح و المعابد المتميزة، و من هذه الآثار :تيمقاد و شرشال و تيبازة و غيرها، و تنتشر هذه البقايا من المدن على الشريط الساحلي و المناطق الداخلية السهبية و حواف الأنهار.

لكن الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها حيال هذه المدن و الحياة الحضرية بها هو أنها اتسمت بالتقسيم العرقي و الاستغلال الفاحش للسكان المحليين إلى درجة العبودية، و هو ما عزز أكثر فأكثر الروح الانعزالية و التهميش والظلم و الشعور بالذل لدى سكان البربر، و هو ما لم يعرفونه في العهد القرطاجي، مما جعلهم يجنحون إلى الريف و المناطق الجبلية.

بعد سقوط الدولة الرومانية على يد "الوندال" بدأت مرحلة جديدة بغزاة جدد قاموا على أنقاض الحضارة الرومانية، وأعانهم البربر في ذلك (كما أعان ماسينيسا الرومان على قرطاجنة) ، و الخاصية الأساسية التي تميز بها الاحتلال الوندالي هو الصبغة العسكرية البحتة في مرحلته الأولى ليتجه إلى الضعف و انعدام التأثير، و الاندثار في أواخر عهده.

أما المرحلة التي أتت بعدها فهي مرحلة البيزنطيين، واتسمت بنفس الأحداث عموما لما أحدثه الاحتلال الوندالي، من خراب و قهر و اضطهاد في صفوف البربر، و هو ما دفعهم مرة أخرى إلى الثورة في العديد من المرات في وجه بيزنطة(المرجع نفسه ، ص98-135).

أما المرحلة التي أحدثت ثورة اجتماعية و حضرية في بلاد المغرب بعد البيزنطيين فهي مرحلة دخول العرب الفاتحين، حاملين معهم رسالة الإسلام و ما أدخله من تنظيم و تسيير للحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية غير مفهوم جديد لدور المدينة و الحياة الحضرية خصوصا، لتبدأ معها ميلاد مدن عربية اسلامية ذات الخصائص الموحدة عبر كامل بلاد المغرب بعد أن تم فتحه بالكامل.

و تتواصل الأحداث التاريخية في بلاد المغرب على غرار البلاد العربية الأخرى، تعاقبت فيها النظم السياسية و الصراعات المختلفة حتى بعد سقوط الأندلس، لتترك معها جملة من التأثيرات امتدت إلى بلاد المغرب و أهمها الأنماط الحياتية داخل المدينة و دورها في الحياة الاجتماعية، وامتدت هذه الفترة إلى مجيء الأتراك، لتبدأ معها مرحلة ثانية في الخلافة الإسلامية و نظام سياسي و اقتصادي و حضري لعبت فيها المدينة دورا رئيسيا متميزا.

و تتفق معظم المراجع على أن تاريخ التعمير والتحضر في الجزائر قبل 1830 قد مر بثلاث مراحل :شكلت الفترات المهمة و المؤثرة في هذا الشأن وهي:(Cherif ،op.cit، P 73 ،Rahmani)

1-المرحلة الرومانية البيزنطية.

2-المرحلة العربية البربرية.

3-المرحلة التركية.

و كانت كل مرحلة تعمل خصوصيات الحضارة المميزة لها، و كذا للأهداف الاستراتيجية المعلنة و غير المعلنة، و في خضم ذلك، كانت المدينة و الحياة الحضرية مظهر هذا التمايز بكل ابعاده و منشآته.

2.1 / التعمير : إبان المرحلة الكلونيالية :

إن تعرضنا للخلقية التاريخية للتعمير الفرنسي، هو بدافع التطرق إلى البعد الإيديولوجي لكل السياسات الحضرية التي طبقت في الجزائر منذ مجيء المستعمر الفرنسي سنة 1830 هذا من جهة، ومن جهة ثانية محاولة فهم تطور هذا الفكر و تطبيقاته الميدانية عبر التعمير والتخطيط الحضري، خاصة بالمستعمرات التي شكل حقلا للتجارب و تغيير البنى الاجتماعية بدافع تحقيق

أهداف و غايات استعمارية استيطانية على غرار ما شهدته الجزائر بوجه خاص على مدن أكثر من قرن من الزمن.

على الرغم من قدم ميدان التعمير قدم التجمعات البشرية و ظهور مجتمع المدينة، إلا أن الانطلاقة الفعلية للتعمير الحديث بدأت في القرن19، و كان ذلك تحت تأثير النقابات و رجال السياسة و كذا التأثيرات الهيكلية التي أحدثها النظام الليبرالي في المدن و المجتمعات الحضرية و ما أنتجته من أفكار جديدة في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع و ما صاحب ذلك من نمو في كل المستويات.

و يتفق معظم الدارسين لميدان التعمير العصري، على أنه يتميز بالخصائص التالية:

أ –التكفل بالمشاكل الاجتماعية و صياغته للميكانيزمات المساعدة و كذا كل الإجراءات العقارية و التخطيط الحضري اللازمين.

ب –البحث الدائم عن العقلنة والاستغلال الصارم للمعارف العملية.

و في ظل هذا النظام بدأ العمل بشراك الملاكين الخواص للعقارات من أجل إنجاز أعمال التهيئة جنبا إلى جنب مع السلطات العمومية، و هكذا كان الأمر في عهد الإمبراطورية الألمانية و كذا بالنسبة لإيطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد صدور قانون جوان 1865 .(Toufik Guerroudj،1993،P 13)

و قد شكلت الإجراءات و القواعد القانونية في التخطيط الحضري الانطلاقة الفعلية لما يسمى بالتعمير المقنن انطلاقا من التطبيق الصارم للقوانين بمشاركة المجتمع الحضري، و كان من الآليات التي أتى بها التعمير المقنن تقنية المناطق(Le zoning) والتي بدأ العمل بها بألمانيا سنة 1875، و تعتمد هذه التقنية على تقسيم المدينة إلى مناطق متجانسة تحدد فيها الاحتياجات المستقبلية ومؤهلاتها وفقآ للمعطيات المرتبطة بكل منطقة .

و كان من الطبيعي في ظل التحولات الكبير التي شهدتها أوروبا بشكل خاص مع نهاية القرن التاسع عشر أن تطور النظام الليبرالي، و تطورت معه الصناعة و التجارة و المواصلات، و اتسعت في مقابل ذلك دائرة المستعمرات بحثا عن الموارد و المجالات الحيوية لانعكاس لتطور الرأسمالية، ومن أثارها تنقل المعارف و التقنيات الخاصة بالبناء و التعمير، لتشمل أوروبا وترسخ

فكرة عمليات التهيئة قبل أي إنجاز أو بناء للمشاريع و الهياكل، وذهب الأمر بالبلديات في تلك الفترة إلى المساهمة الفعلية من خلال تقديم الأراضي الصالحة للبناء كهبة مجانا في مقابل إنشاء هياكل و مباني ذات المنفعة العمومية(ibid،p13-14).

و هكذا بدأت تتطور نظريات البناء والتعمير من خلال الصرامة في تطبيق القوانين و القواعد الخاصة بمشاركة الجميع، لتتابع ظهور هذه القوانين عبر العديد من الدول الأوروبية منها:

*ظهور قوانين في بريطانيا تمنع بيع المجالات والجيوب الشاغرة، مما مكن البلديات من الحصول على مجالات عديدة و أراضي صالحة للبناء.

*في 1874 ظهرت في السويد أولى القوانين الخاصة بإنشاء المدن.

*في 1875 ظهور نفس القانون بروسيا.

*في 1901 ظهرت في هولندا قانون خاص بمخططات التهيئة.

*في 1909 ظهر ببريطانيا قانون خاص بتخطيط المدن.

*في 1919 ظهر قانون التعمير بفرنسا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى.

*في 1943 ظهر مصطلح التعمير بصفة رسمية من خلال القانون المحدد لمخططات التعمير(جيرالد بريز،1972 ، ص10-13)

لكن خصوصية النظام الليبرالي المتميز بحرية المضاربات التجارية و سوق العرض و الطلب أدى بشكل مباشر إلى ازدياد في وتيرة سوق العقارات، و المضاربات و ارتفاع الطلب، أمام تنامي وتيرة الإنجاز والتعمير والحاجيات الاجتماعية من سكن و خدمات و مرافق، و هذه الوضعية الجديدة الذي أفرزها النظام الاقتصادي الليبرالي داخل المدن و المجتمعات الحضرية أجبر الساسة والمخططين على انتهاج نظام التعمير التطبيقي(l'Urbanisme Opérationnel) على اعتبار أنه مكن من التطبيق الصارم للسياسات و المشاريع الحضرية، و ينقسم هذا النمط من التعمير إلى مرحل أساسية هي:(Toufik Guerroudj،op.cit، P14-15)

1-**<u>الإجراءات العمرانية:</u>** و هي عملية تحديد المشروع العمراني في إطار التشاور و الحوار قبل المصادقة النهائية على المخطط النهائي.

2-**الإجراءات العقارية :** فهي تشمل عملية الحصول على الأراضي الخاصة بالبناء ليتم بعدها بيعها أو كرائها للمعنيين بعد تهيئتها(Daux Emphytéotique) ، و قد استعملت هذه المنهجية أو الطريقة في البناء والتهيئة في كل من هولندا و بريطانيا و بلجيكا، كما أن لندن المدينة الميتروبولية قد بنيت على أساس هذه الطريقة.

3-**إجراءات التهيئة:** و تتمثل في عملية التهيئة العامة أو المندرجة للقطع الأرضية مع المتابعة التقنية، و تعتمد المدن الجديدة على إجراءات التعمير العملية أو التنفيذية حيث لاقت بأوروبا نجاحا كبيرا، إن تاريخ التعمير في أوروبا الغربية خصوصا هو في الحقيقة تاريخ الليبرالية في شكل من أشكالها عبر عمليات التعامل و علاقات الصراع بين قوى المجتمع المختلفة، حيث تعتبر المدينة المجال الحيوي لكل النشاطات و التفاعلات.

فمن جهة لدينا ملاكي العقارات في مقابل الفاعلين الاجتماعيين المهتمين بالتنظيم الحضري عبر اكتساب العقارات و الأراضي بأثمان مقبولة قصد البناء، و بين هذا و ذاك نجد أن السلطات العمومية تقوم بدور الحكم، و لكن في كثير من الأحيان على حساب ملاكي العقارات بهدف إقامة التوسعات العمرانية المختلفة، وهذه العلاقات هي في الحقيقة جوهر التعاملات بالنسبة للمجتمعات الأوروبية في تسيير المدينة ضمن النظام الليبرالي المتميز بحرية التبادل و الاحتكام إلى سوق العرض و الطلب.

وموازاة مع هذا الاستعراض المختصر لبعض مراحل التعمير عبر تاريخ أوروبا الغربية، خصوصا نجد أن مناهج التعمير قد تطورت بشكل واسع من خلال التقدم العلمي و المعرفي، وكذا من خلال التقنيات الجديدة المبتدعة هذا من جهة، و من جهة ثانية لتزايد الاهتمام بالظاهرة الحضرية و المجتمع الحضري، و من خلال تنامي الحاجيات الاجتماعية كما و كيفا، انطلاقا من اعتبار المدينة كنظام معقد يستدعي الاهتمام دراسة وتحليلا و تدخلا ، و لقد لخص ج : بيار لاباص (J.P.Labasse) مختلف المناهج المعتمدة في مجال التعمير كما يلي:(16-15 ibid،P)

جدول رقم(05): **مختلف المناهج المعتمدة في التعمير حسب بيار لاباص :**

نوع المنهج	الهدف الرئيسي	مظاهر المدينة المفضلة	الابعاد	القيم المرجعية	مجال المختصون والمهنيون	نمط القرار
التخطيط الاستراتيجي	تغيير المجال الحضري	القطب الاقتصادي	الزمن	الفعالية و المردودية	مهندسين و اقتصاديين	تقنوقراطي
التعمير التساهمي	تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطن	مجال العلاقات الاجتماعية	الإنسان	التكيف مع القيم المتداولة	مختصون في علم الاجتماع و منشطين	ديموقراطي
تعمير و التسيير	تدعيم نوعية الخدمات	تركيز شبكة الخدمات	الخدمات	التكيف مع الطلب	المسيرون	تسيير الموارد
التعمير التواصلي	جذب المؤسسات (الاستثمار)	شمولية الصورة	المظاهر الرمزية	وطنية	مختصون في الاتصال و الهندسة المعمارية	شخصي أو فردي

و الملاحظة التي يمكن إبداؤها هو تداخل هذه المناهج و تكاملها و قابليتها للاستخدام بالتوازي حسب الأهداف والوسائل المسخرة، وهذه النظرة الجديدة الموجهة للمدينة جاءت لتؤكد استحالت معالجة المشاكل الحضرية من خلال تدخلات جزائية من ناحية، و من ناحية ثانية تعقد هذا النظام ألا و هو نظام المدينة بكل أبعادها، هذا الرأي ساد بشكل أساسي مع بداية القرن العشرين.

أما مع بداية الستينات فلقد تطورت الأهداف والوسائل و غلبت النظرة الواقعية من خلال توجيه النمو الحضري، و ما يصاحبه من تغيرات وفق إمكانية التحكم فيها ومما دعا إلى بروز فكرة المتابعة و التحكم في كل التغيرات والتدخلات داخل المجال الحضري (Processus de Pilotage) في مواجهة الايكولوجية الحضرية.(ibid, P16)

والواقع فإن التسيير الحضري الجيد هو نتاج تظافر العديد من العوامل و القطاعات و الاختصاصيين حول أهداف و مرجعيات معينة، فالسلطات العمومية لابد أن تحدد الأهداف بدقة

حتى تكون القاعدة الأساسية بالنسبة للجميع، و من بينها أدوات التهيئة و التعمير التي يجب أن تكون محل شفافية تامة في إطار سياسة اجتماعية عادلة و متكاملة.

فإذا استعرضنا موضوع درجة التعمير و التحضر في الجزائر إبان المرحلة الكلونيالية عبر الأرقام و الإحصائيات، سنجد تطورات مذهلة في تاريخ التعمير في الجزائر، ففي 1830 قدر" **لاكوست y.Lacoste**" السكان الحضر ما بين05 % و06 % ، تتوزع ثلاث مدن رئيسية معروفة هي الجزائر و قسنطينة و تلمسان، هذه المدن كانت تستقطب في القرن الخامس عشر ما بين 100.000 و 150.000 ساكن ، لتتقهقر في 1830 إلى حدود 30.000 بالنسبة للجزائر و25.000 بالنسبة لقسنطينة، و13.000 بالنسبة لتلمسان ، تحت تأثير الحرب الاستعمارية لفرنسا و سقوط هذه المدن في يد الغزاة ، مما دفع بالجزائريين إلى الهجرة في اتجاه الأرياف و الجبال هروبا من حرب الإبادة التي مارستها الجيوش الفرنسية المستعمرة (Cherif ،op.cit،P76 Rahmani).

و بعد أن بسطت فرنسا الاستعمارية نفوذها عبر معظم الأقاليم و المدن الجزائرية وجدت نفسها أمام شبكة حضرية لا تستجيب إطلاقا لإستراتيجياتها، في مقابل أن معظم السكان كانوا يعيشون نمط الحياة الريفية القبلية، و بدأت السلطات الفرنسية بإعادة تشكيل شبكة حضرية جديدة بالاعتماد على القديم منها و بإنشاء مراكز حضرية تحقق من خلالها فكرة الاستيطان و استغلال الثروات الاقتصادية.

و في ظل هذه التحولات الهيكلية في البنية الاجتماعية و الحضرية التي أحدثها هذا الاستعمار اندثرت بعض المدن القديمة (ما قبل الكلونيالية) بينما تقلصت أدوار و وظائف البعض الآخر و فقدت أخرى حجم كبير من سكانها المسلمين، في مقابل ذلك تواصلت الهجرات الأوروبية لتصل ما بين 1870 و 1900 إلى 250.000 نسمة مشكلين بذلك60 %من سكان المدن ثم 64 % سنة 1885 و أكثر من 70% سنة 1925، ليتراجعوا إلى حدود58 %مع بداية الخمسينات بعد الهجرة الكبيرة للجزائريين في اتجاه المدن .

و هكذا تأسست في الجزائر شبكة حضرية موزعة عبر خمسة أنماط ، كما يقول د.شريف رحماني و هي:(Ibid،P77-80)

أ –المدن المتروبولية : كالجزائر و قسنطينة و وهران ذات الأدوار المتعددة.

ب –المدن المتوسطية: وهي مدن ذات أغلبية مسلمة كمليانة و باتنة، و معسكر و تلمسان، والتي تحمل الخصائص العربية البربرية أو مدن ذات أغلبية أوروبية كالبليدة و بلعباس الموجودة ضمن محيط الأراضي الخصبة.

ج –المدن الفلاحية الساحلية: كبوفاريك و شرشال والمحمدية، و التي تشكل نقطة مركزية في النشاط التجاري و الإداري و السكني.

د –مدن المراقبة و الإدارة: و تتشكل من فروع إدارية و قواعد عسكرية تضمن التواجد الخلفي و المستمر للسلطات الاستعمارية، على سبيل المثال تبسة و مشرية و الجلفة و سعيدة.

وعموما فإن التعمير الكولونيالي اتسم بالنظرة الغربية في الإنشاء و اعتمد على الهندسة العسكرية و الاستراتيجية العسكرية في تخطيط المدن سواء تعلق الأمر بالنسبة للمدن القديمة كالجزائر و قسنطينة أو حتى المدن و القرى الصغيرة.

و مع بداية القرن العشرين تنقلت السلطة الإدارية من يد الجيش الفرنسي إلى السلطة المدنية، واتجه معها تسيير التعمير بالاعتماد على مخطط التصنيف و الاحتياطيات العقارية في توسيع المدن من خلال تصفيف المباني و تحديد عرض الشوارع الجديدة و المجالات العمومية و إنشاء المرافق والنصب التذكارية والارتفاقات الواجب احترامها(Maouia ،2000،P 201 Saidouni).

وكانت بذلك أولى اشكال وأدوات التهيئة والتعمير في الجزائر والتي انتجت مجالا حضريا مميزا يتكون من تخصيصات متتالية و مترابطة كما هو الحال في فرنسا الميتروبولية و أوروبا عموما، و الذي يطلق عليه بتعمير التصفيف والتجميل (L'Urbanisme d'Embellissement et d'Alignement) والذي يرتكز على خلفية فن التعمير(L'Art Urbain) القائم على قواعد النظافة والصحة، والذي لاقى شهرة واسعة في تلك الفترة ليعاد صياغته في الجزائر بشكل خاص.

و ما يميز هذه الفترة بالنسبة لفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى و ما تابعه من سياسات في مجالي التعمير والتخطيط نذكر أهم المحطات التالية:

- ظهور قانون كوردوني(Cordunet) ما بين 1919 و 1924 الخاص بالتخطيط الحضري بفرنسا و لأول مرة.
- ظهور مفاهيم جديدة في الحقل المعرفي كالتحليل الحضري و البرنامج و فكرة القطاعات العمرانية و نظام النقل و الحركة.
- تميز هذه الحقبة بنمط التخطيط الحضري الهوسماني (Haussman) خاصة بالنسبة لمدينة باريس.
- إدراج فكرة التخطيط و الوثائق البيانية في تطبيق الخطط العمراينة المختلفة .

وهكذا سجلت تاريخ التعمير في الجزائر إدراج النمط من المخططات والتوسع وإنشاء المشاريع الهامة بالنسبة للجزائر العاصمة تحت إشراف **لوكوربوزيي**(Le Corbusier)، وهذا بعد الحرب العالمية الثانية ليستغنى عن المخططات القديمة القائمة على قواعد التهيئة والتوسع والتجميل لتنشأ بعد ذلك في الجزائر المستعمرة مخططات جديدة، حيث وجد أول مخطط سنة 1948 بالنسبة للجزائر العاصمة بالإضافة إلى وكالة للتخطيط تهتم بكل المشاكل الحضرية اعتمادا على المعايير المحددة و شبكة المرافق (Grille d'Equipement) مع إعطاء أولوية خاصة لتخطيط الشبكات المختلفة و خاصة منها شبكة الطرق.(Ibid،P202-203)

مع نهاية الخمسينات ظهر بفرنسا أدوات قانونية في مجال التعمير لمواجهة متطلبات الحياة الحضرية و حاجيات السكان، و نمو الاقتصاد وهو ما تطلب توسعات عمرانية بالاعتماد على المعايير التي تستجيب لنموذج المدينة الوظيفية المحدد في إطار ميثاق أثينا.

وأحدث هذا التوجه الجديد بفرنسا الصدى بمستعمراتها و خاصة منها الجزائر، و ظهر ما اصطلح عليه بمخطط "قسنطينة" المشهور المعلن عنه من قبل الرئيس " **شارل ديغول**" حيث برمج إنشاء 1000 قرية جديدة في الجزائر، وهو ما ألهم من دون شك الرئيس الراحل " **هواري بومدين**" فكرة 1000 قرية اشتراكية، كرد فعل عن نظام ليبرالي لم يستحسنه كثيرا المجتمع الجزائري خاصة في ظل استعمار مجحف(Marc cote،1983،P46).

و كان مخطط "قسنطينة" المرجع الأساسي لظهور أدوات التهيئة و التعمير الجديدة في الجزائر، حيث تواصل العمل بها، كما سنرى لاحقا في الجزائر المستقلة أي بعد أربع سنوات من ذلك.

إن الهدف من استعراض القوانين و النصوص التشريعية الاستعمارية هو بالأساس من أجل الوقوف على المحطات الرئيسية التي غيرت مجرى تاريخ المجتمع ليس فقط من الناحية السياسية، وإنما من الناحية الاجتماعية و الثقافية، لقد طالت تلك القوانين أسس التنظيم الأسري و العشائري، وكذا جوهر العلاقات الجوارية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، و لعل القوانين العقارية قد خلفت آثارا بالغة في بنيته و تنظيماته.

ولكن قبل هذا نشير منذ البداية إلى أن الجزائر ما قبل 1830 كانت كما قلنا قليلة التعمير وبالتالي فهي تتميز بقلة المدن و غلبة النمط الريفي على العلاقات الاجتماعية، و كان من الطبيعي أن نجد نمط الملكية العقارية يعكس بشكل كبير النمط الريفي للبلاد و لقد تواجدت أربع أنماط من الملكيات العقارية هي: ملكية البايلك و ملكية العرش، والوقف أو الحبوس والملكية المسماة ملك و لكن بصفة قليلة، و كل الأنماط الثلاثة تعتمد بالأساس على فكرة << اللاقسمة>> أي عدم إخضاع الملكية للتقسيم، و هو ما يعني المحافظة على الوحدة و العقلية العشائرية و هو ما حاولت القوانين الاستعمارية محوها و إحلال نمط جديد يحقق لها السيطرة و الاستيطان كما سنرى من خلال هذا الجدول:(Lahouari Abdi،1985، P52-56)

جدول رقم(06): **النصوص والمواثيق القانونية الاستعمارية بالجزائر :**

النصوص و المواثيق القانونية	أهدافها و خصائصها العامة
الأمر رقم 1834/07/22	يحدد الإطار القانوني للجزائر في علاقتها مع فرنسا، و مهد الطريق إلى نصوص أخرى تقنن الاستحواذ على أراضي الجزائريين (تقنين الاستعمار).
اولى النصوص المحددة للنظام العقاري كانت في ما بين 1844 و1846:	يفرض على الجزائريين(السكان الأصليين) امتلاك عقود الملكية وإلا فكل الأراضي ستعود إلى المصالح العقارية.

الأمر رقم 21 /1851/07	
القانون16/06/ 1851	الدولة لها الحق في إمتلاك كل الأراضي عرش باستعمال القوة و هو ما يخدم أكثر فكرة الإستيطان.
1863/04/22	القانون الشهير المسمى س كونسولث (Senatus Consult) والذي أحدث شرخا كبيرا في البنية الاجتماعية للمجتمع بإدخاله النمط الليبرالي في التعامل من خلال ثلاث عمليات: 1- تحديد أراضي القبائل(سكان الجزائر). 2-توزيع الأراضي المحددة بين مشاتي(دوار). 3-توزيع حصص فردية داخل كل دوار.
1873/07/22 :قانون وارنيي (loi warnier)	وضعت كل الأراضي تحت تصرف الامبراطورية الفرنسية لتحفظ فقط بالعملية الثالثة للقانون السابق.
1887/04/22	وسميت بالقانون الثاني لسيناتوس كونسولث لتعيد التأكيد على القانون الأول بكل حيثياته
1897/02/16	محاولة من خلاله تجاوز العراقيل التي تواجه القانون السابق بالتأكيد على الفكرة الأساسية و هي :تشكيل نظام للملكية الفردية بالجزائر.
1926/08/04	قانون يواصل من خلاله التعديلات اللازمة في النظام القانوني للعقارات مع ترك الشيء القليل لبعض الأراضي(الصعبة) للجزائريين حفاظا على <<السلم الاجتماعي>> الذي انتهك أصلا منذ1830

ومع بداية القرن العشرين تمكنت فرنسا من بسط نفوذها بالكامل على معظم البلاد، وترسخ قواعد تنظيمية جديدة داخل المجتمع الجزائري، و كالتقسيم الاجتماعي للعمل وأنماط الاستهلاك والإنتاج الليبرالي، والتي كانت كلها ملحقة بفرنسا المتربولية، وهذا النظام كان القاعدة الأساسية للنمو الاقتصادي الفرنسي ، بل أن كل هذه السياسات الكلونيالية أحدثت تركما في الفوارق الاجتماعية داخل الجزائر، بل أن التقسيم الاجتماعي الذي وضع في الجزائر بين القطاعين التقليدي المرتبط بالجزائريين والقطاع العصري المتعلق بالأوروبيين ، كان له بالغ الأثر بالحياة

الاجتماعية للسكان حتى بعد الاستقلال ،إن هذا التقسيم يعد مصدرا تاريخيا في تكون التخلف بالجزائر ما بعد الاستقلال.

وفي خضم هذا التطور الحاصل بالجزائر فإن المدينة أصبحت تشكل أساس من الأوروبيين الفاعلين والمالكين الحقيقيين، لتحاط بالضواحي السكانية لسكان الريف الذين بداوا يتعرفون على نمط المدينة كمكان للعيش والعمل، بعدما فقدوا كل ما يملكون في أريافهم.

وكانت الانطلاقة لنزوح ريفي لا مثيل له عرفه المجتمع الجزائري، في سعي منهم إلى الارتزاق على أمل تحسين مستوى المعيشة، في مقابل ذلك كان هذا النزوح الريفي مفيدا للغاية بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين من أجل دفع عجلة الاقتصاد من خلال يد عاملة <رخيصة ومطيعة > ومفيدة، فنمط الإنتاج الليبرالي كان له السند القانوني وهو الاستعمار.(سعاد أنصر، 2003، ص 20-22)

ولعل رسالة الجنرال « Lapasset » إلى "نابليون الثالث" إمبراطور فرنسا، تلخص كل التقسيمات الاجتماعية والفوارق الحاصلة، حيث يقول:{ لنترك لهم إنتاج الحبوب والزراعة ورعي الحيوانات، والتي لا يمكن أن ننافسهم فيها ولنا الثقافة الصناعية والتجارية والصناعة، والغابات وخطوط السكك الحديدية والأشغال الكبرى ذات المنفعة العمومية، وفي نهاية المطاف لتبقى لنا المدن}. (Lahouari Abdi،op.cit،P61-65)

أما عن أدوات التهيئة و التعمير التي استخدمت في الجزائر إبان العهد الاستعماري، فيمكن تلخيصها على النحو التالي:(Maouia Saidouni، op cit،P204-205)

1- المخطط التوجيهي للتعمير (PUD) ونظيره البرنامج العام: و الذي يمتد على مدى 20 سنة يتناول فيه لمجال من منطلق إحصائي في علاقته مع النمو الديمغرافي للمجال المعني بالدراسة و كذا بالبنية الاقتصادية و المجالية (تحديد مساحة النشاطات و المناطق).

2- مخطط التفاصيل المنجزة من قبل البلديات: والذي يعتمد على المخطط التوجيهي في تنظيم القطاعات المعمرة مع إمدادها بالمرافق اللازمة.

3- مخططات التعمير أو إعادة الهيكلة: وتهدف إلى استعادة مراكز المدن وتجديد الأحياء المتدهورة.

4- برنامج المرافق الحضرية ومخطط التحديث والمرافق(PME): والذي هو في الواقع عبارة عن ميزانية التجهيز وبرنامج المرافق والتنمية الإقتصادية.

5- برامج التعمير والقطاعات المبرمجة للتعمير ذات الأولوية(Z.U.P) : والتي كانت مخصصة لقطاعات الضواحي ومنطق التوسع معتمدة في ذلك على شبكة المرافق (La Grille d'Equipments) ، وكانت أولى" الشبكات" التي ظهرت في الجزائر سنة1959 وتسمى بشبكة Dupond (نسبة للمستشار التقني بوزارة البناء آنذاك).

وكانت هذه الأدوات آخر عهد بالوجود الفرنسي بالجزائر، حيث بعد أربع سنوات فقط، استرجعت الجزائر استقلالها وحافظت هذه الأدوات على تواجدها، حيث كان لها الأثر الكبير في كل الأدوات المنتهجة في الجزائر إلى يومنا هذا، بل أن الأدوات الفرنسية أصبحت المرجعيات الأساسية في التهيئة والتعمير مع كل ما تحمله من رواسب شكلا ومضمونا، كما سنحاول اكتشافه لاحقا.

والملاحظة الأساسية التي يمكن الوقوف عندها هي أن النمط الكولونيالي(الفرنسي) أعاد إنتاج الفكرة الأساسية القديمة، وهي أن كل قوة استعمارية جديدة إلا وتعمل على طمس ومحو ما سبقتها محوا يكاد يكون شاملا وكأن الزمن دوما يعيد نفسه.!

3.1 / الإرث الكلونيالي:

إن الملفت للانتباه، هو من دون شك أن الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر هي في الواقع القاعدة الأساسية التي أنشأت مند دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830 إلى الإستقلال، كما أن هذه الشبكة هي مرحلة تاريخية طويلة امتدت من مخطط "**أنفوتنان**" (Enfantin) سنة 1843 إلى مخطط قسنطينة سنة 1958، من جهة أخرى يجب أن نؤكد أن المدينة الجزائرية قد تأسست على مراحل وفترات تعاقبت عليها حضارات وثقافات، ولكن من الواضح أن التأثير الكولونيالي الفرنسي قد ترك بصماته بشكل كبير هيكليا ومجاليا.

ويمكن سرد نمو المدينة الجزائرية عبر المراحل التالية:

1- مرحلة النواة الأولى :المتمثلة في المدينة العربية أو نمط المدينة الشطرنجية الكولنيالية (الفرنسية).

2- مرحلة الضواحي الكلونيالية.

3- مرحلة تنامي الهجرات الداخلية.

4- مرحلة الضواحي الجدد بعد الاستقلال عبر برامج الإسكان والبناء الذاتي.

وهكذا نجد أن هذا النموذج يكاد يكون محصورا في المدن ذات النشأة الكلونيالية دون غيرها كبرج بوعريريج وباتنة، وسطيف وسيدي بلعباس... إلخ ، أما عن العناصر المشكلة لهذا الإرث الكولونيالي فهي:

- ✓ إن التهيئة الإقليمية والحضرية التي اعتمدت على تعمير المناطق الشمالية دون الجنوبية لازلت تشكل إرثا بالغ الأهمية والخطورة بالنسبة للجزائر حاضرا ومستقبلا، حيث أن الشبكة الكولونيالية هي بالأساس ذات بعد استعماري يعتمد على إستغلال الثروات من الناطق الداخلية إلى الموانئ لتوجه إلى فرنسا.

وتتكون هذه الشبكة من ثلاث محاور أساسية هي :وهران- بشار، الجزائر-الجلفة، سكيكدة- قسنطينة -تقرت، وقد تأسست هذه المحاور نظرا لسهولة اختراق المنافذ من جهة، ومن جهة ثانية لأهمية المدن المتربولية الثلاثة(الجزائر، وهران، قسنطينة)، ثم تأسست بعدها محاور ثانوية على مستوى كل من تلمسان وعنابة.

وهذه الشبكة هي الآن بالرغم من المتغيرات الجديدة لازلت تحتفظ بمكوناتها الأساسية، من حيث أنها جوهر التنظيم الحضري في الجزائر وبنيته الرئيسية(Marc cote، op.cit، P86).

- ✓ إن الخطط الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف دائما إلى تحقيق هدف إستراتيجي استيطاني بالدرجة الأولى ووضع الأقاليم الغنية في خدمة فرنسا الميتروبولية، وكانت الشبكة الحضرية المنشأة غريبة عن عالم الريف والحياة الإجتماعية المحلية، من حيث أنها جعلته مغلقا تماما أي محصورا بين مدينة وأخرى عوض أنها تتكفل به حيث كانت القرى المنجزة بالمناطق الداخلية الريفية عبارة عن مستوطنات خاصة بالأوروبيين بالأساس.
- ✓ لقد أصبحت القرى المنشأة مابين 1848 و 1928 المراكز والنوى الأساسية للكثير من المدن الصغيرة والمتوسطة الحالية.

- ✓ إن المدن المنجزة في الجزائر شكلت القاعدة الخلفية لفرنسا المتروبولية في علاقاتها وتبادلاتها التجارية الخارجية.
- ✓ إن أغلب المدن الجزائرية التقليدية غرقت في النسيج الحضري الأوروبي.
- ✓ تأثرت مدننا بالهجرات الداخلية التي امتدت منذ بداية القرن العشرين إلى ما بعد الإستقلال.

وكل هذا الإطار العمراني الموروث شكل في الواقع إرثا ثقيلا متشعب الأبعاد، أثرت بشكل كبير في الحياة الحضرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فلقد تشكلت القيم الأوروبية عبر الفن المعماري والتخطيط العمراني بمدننا وقرانا واضعتا المجتمع الجزائري في حالة من الاغتراب المتواصل عن قيمه وثقافته وعاداته.

وعلى هذه الخلفية يمكن اعتبار المرحلة الكولنيالية من أكثر المراحل تأثيرا في كل أنماط الحياة الجزائرية، و لعل التعمير كان و لا يزال السمة البارزة في النسيج العمراني الجزائري.

2- التخطيط الحضري والتنمية:

قبل الخوض في السياسة الحضرية بالجزائر، يجدر بنا التطرق إلى الإطار المرجعي العلمي والأكاديمي في مجال التخطيط الحضري وعلاقته بالتنمية، حتى نكوِن لأنفسنا خلفية وقاعدة أساسية لقياس مستوى التخطيط ومدى نجاعته ميدانيا في مجال معين.

1.2 / التخطيط : احتل التخطيط في العصر الحاضر مكانا بارزاً بين الموضوعات التي تتسابق الأمم في الأخذ بأساليبها للنهوض والسير قدما في مسيرة الحضارة البشرية، ووفقا لأهداف محددة واضحة المعالم للتطور في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ونظرا لسعة مفهوم التخطيط وتعدد مجالاته وتشعب فروعه فإن من الصعوبة وضع مفهوم علم التخطيط، إلا أنه يمكن رسم الملامح العامة بأنه: "محاولة رسم سياسة علمية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد بشرية أم طبيعية أم مادية، لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، تهدف مهما اختلفت من مجتمع لأخر الى تحقيق حياة افضل للمواطنين".(متعب مناف جاسم، 1976، ص95)

ويعرف التخطيط بأنه:" وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، وحتى يكون التخطيط سليمًا يجب أن يكون واقعيًا محققًا للهدف في الوقت المناسب المحدد له ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية".(حيدر فاروق، 1994، ص 10)

فالتخطيط كمفهوم عام يعرف على أنه :"جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة، بمال وجهد محددين" (غنيم عثمان،1998، ص27)، فتأتي أهمية الأخذ بأسلوب التخطيط بسبب الأهداف والدوافع التي يسعى لتحقيقها، والتي يمكن إجمالها بما يلي: (غنيم عثمان،2006، ص44)

-الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة والتوظيف السليم للموارد البشرية.

-تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين السكان والمناطق والأقاليم بشكل مقبول، وكذلك التوزيع العادل لعائدات النمو ومكاسب التنمية طبقيًا وإقليميا.

- تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة السكان ونوعية حياتهم.

-المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية والبيئية...

فإن الهدف الرئيسي للتخطيط هو توفير البيئة الصالحة للإنسان، سواء كانت بيئة عمرانية أم اجتماعية أم مناخية، وهذا يتطلب دراسة رغبات المجتمع والإنسان لتحقيق البيئة الصالحة، إن رغبات السكان واحتياجاتهم تتطلب دراسة المجتمع عاداته وتقاليده ونمط حياته المعاصر وترجمة ذلك إلى واقع ملموس، وبشكل أوضح فإن تخطيط المدينة المعاصرة يجب أن يخدم متطلبات المجتمع وحاجاته مع الأخذ بنظر الاعتبار حالة التغيير المطلوبة كهدف اجتماعي، لغرض نقل المجتمع من واقعه إلى وضع حياتي أفضل وبالشكل الذي يتناسب مع المفاهيم الحديثة للحياة.

2.2 / أنواع التخطيط: إن عملية التخطيط هي وضع سياسة أو خطة تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق حياة أفضل للمواطنين، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أنواع التخطيط التي تدرس المدينة:

أ/ التخطيط التنموي: يمكن القول أن التخطيط التنموي الشامل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة، التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني جاد، تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والإمكانيات والموارد المادية المتاحة، وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقاءه ضمن التغيير المطلوب والمنشود.(غنيم عثمان، مرجع سابق، ص26)

ب/ التخطيط العمراني: ويمكن إعطاء تعريف مبسط للتخطيط العمراني، وذلك باعتباره أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، وهو محاولة لتهيئة المناخ المناسب الذي يسمح للمجتمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها، أين تتوفر فيه أسباب الراحة والرفاهية داخل المدن، فهو الذي يتعلق بمنطقة جديدة بغرض تعميرها أو رفع مستواها الاجتماعي أو الاقتصادي، فتقوم الجهة المختصة بوضع الأسس المستقبلية لتنفيذ المشروع وتوضيح خطوات تنفيذه وحسن استغلال الثروات التي يتضمنها، وهو كذلك التحكم في توجيه النشاط الذي يقوم بتعمير منطقة معينة في جهة معينة، ويقصد به تحقيق مستوى الأداء عند تعمير مدينة جديدة أو تعمير مدينة من المدن وتطوير ورفع مستوى العمران فيها، وذلك بوضع الأسس العلمية لتنفيذ المشروع وتحديد مراحله بما يتناسب مع مقتضيات العصر وظروف المكان والسكان الذين يعيشون فيه.(Fainstein, S،2000، pp451-478)

والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية وإقليمية ومحلية، وبنوعياتها المتعددة و وضع وتحديد البرامج والمشروعات العمرانية، على سبيل المثال في التالي:إسكان، نقل وطرق، جسور، خدمات ومرافق عامة... الخ، وفي إطار تشريعي وقانوني واضح و ملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية.(بشير التيجاني، 1995 ،ص55)

ج/ التخطيط الحضري: يشير "**لويس كيب**" (Louwis Keebe) إلى أن التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب "بوسكوف" إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية ، ومهما اختلفت التعاريف التي تعتبر التخطيط الحضري على أنه نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط ويبين تخطيط التنمية الاجتماعية، فإن التخطيط الحضري وتخطيط المدينة بجمع بين كل منها آراء ووجهات نظر قريبة ومتنوعة منها:

-الاهتمام بقضايا التحضر والمشاكل الحضرية.

-انتقال الاهتمام من الجوانب الفيزيقية إلى الاجتماعية.

-التخطيط الحضرية مسؤولية مشتركة ترتبط أولا بالهيئات والمصالح الحكومية.

-تطور التخطيط الحضري واصطباغه بالصبغة الاجتماعية.

-عمل التخطيط الحضري مفهوم الديمقراطية والحرية والمساواة.(عبد الهادي محمد والي ،1983،ص 20)

واختلفت التعاريف حول هذا المفهوم باختلاف المفكرين والمدارس، حيث يشير التخطيط الحضري إلى أنه محاولة لبناء إطار اجتماعي يسمح بنمو الشخصية الإنسانية بشكل متوازن، يشير مفهوم آخر إلى ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأرض داخل المدن والتجمعات الحضرية. (المرجع نفسه،ص21)

فالتخطيط الحضري هو محاولة تهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائمة لسكانها تتوفر فيه أسباب الراحة والرفاهية داخل المدن، فالإنسان يسعى دوما لتنظيم البيئة التي يعيش فيها وإيجاد الأدوات التي يمكن تحقيق الانسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع محاولا استثمار كل الطاقات لتحقيق ذلك ويستخدم الإنسان لهذا الغرض عملية التخطيط الحضري التي تهدف إلى ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا، وتمر المدن بعدة مراحل في تكوينها إلى أن تصبح عبارة عن تراكب وتضيد لمرفولوجيات تاريخية، اجتماعية، وتعطي في النهاية تنوعا في المجال الحضري.

ويشكل عام يتفق معظم الدارسين والمفكرين إلى أن التخطيط الحضري يتطلب دراسة وحل إشكالات أساسية أهمها:(مصطفى وتي،1981، ص262)

- التخطيط لمواجهة الرعاية الإجتماعية .
- مشكلة المرأة الناجمة عن النمو الحضري.
- المشكلات الصحية .
- مشكلات الإقتصادية .
- مشكلة الإسكان.
- مشكلة الإدارية والخدماتية.
- المشكلات التعليمية والثقافية.
- وقاية المدينة من الاكتظاظ والتكدس.

من جهة أخرى توصى الأمم المتحدة بالنسبة للمجموعات السكانية بما يلي:

{ ينبغي عند التخطيط لمجموعات سكنية جديدة أو إعادة تشكيل المجموعات القائمة، أن تعطى أولوية عالية لتعزيز الأحوال المثلى والخلاقة للتعايش الإنساني، وهذا يعني إيجاد حيز مديني محكم البنية، بحيث يفي بالموازين الإنسانية والقضاء على التوترات النفسانية التي يضيق إنسان المدن درعا بها والمتأتية عن الازدحام المفرط والفوضى..**}**.(المرجع نفسه، ص281)

ويعمل التخطيط الحضري على ايجاد أحسن الظروف الفيزيقية، الاجتماعية، المادية والاقتصادية لإنشاء المدن أو النطاقات الوظيفية للتوسع المجالي، ولتوزيع الأنشطة و الاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب، وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة، وبما يحقق التوازن بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات والرغبات من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية من ناحية أخرى، مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية... الخ، من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة، ومن خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة،

ولقد تطور هذا التخصص منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على خلفية تطور المفاهيم والقيم والمقاربات والنظريات والتطور العلمي والتكنولوجي في مقابل التغير الاجتماعي المستمر للحياة الحضرية، ولتطبيق مختلف السياسات الحضرية؛ لابد من الاعتماد على آليات أو أدوات تحدد مختلف الاهتمامات والتصورات، فأدوات التهيئة والتعمير ضمن ما ورد في اشكالية الدراسة، تسعى من خلال وضع النماذج والديناميكية الاجتماعية، إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والحضرية داخل المدن والتجمعات السكانية، عبر ترجمة فعلية لهذه المتطلبات والحاجات حاضرا ومستقبلا في اطار التنمية المستدامة.

3.2 / مقومات التخطيط وأهدافه:

إن الظاهرة الحضرية فرضت الكثير من التحديات على المخططين والمنفذين التفكير في مقومات التخطيط الذي لا يعمل المتغيرات المختلفة داخل المجتمع، ومن المؤشرات التي تكتسي اعترافا واسعا بها، لكن ما هي مقومات التخطيط الحضري الاجتماعي الذي ينشده العام والخاص ضمن النظرية الحديثة:

أ. يحتاج التخطيط العام بصفة عامة والتخطيط تتصل بطبيعة الحياة الحضرية.

ب. الفهم الجيد للحياة الحضرية كأنماط الإستهلاك والتوزيع والتراكم الرأسمالي، مما قد يساعد على حفز الجهود للمشاركة في إعداد الخطة وتنفيذها.

ج. من مقومات نجاح التخطيط الحضري، أن ينظر إليه في إطار مشروع مجتمع(خطة وطنية شاملة).

د. التكامل بين التخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي.

هـ. التحديد الواضح للأهداف يأتي في مقدمة المتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري.

و. تحدد المفاهيم الأساسية المرتبطة به كالبيئة بمعنى الأفراد والتنظيم والأطر التنظيمية، والتفاعلات الاجتماعية، والذي يؤدي بنا إلى إدراك المضمون الكلي للمدينة والحياة الحضرية.

ز. الحاجة إلى الاهتمام بالأبعاد الفيزيقية والاجتماعية للتخطيط الحضري.

ولقد طبقت هذه المتطلبات في التخطيط الحضري، ومن هذه النماذج في بلدان العالم الثالث منطقة جويانا- بفنزويلا.(عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص32-44) .

وهكذا فالتخطيط الحضري يعتمد أساسا على سلسلة من القضايا والمفاهيم المتوازنة تشكل سياسة موحدة وشاملة، هدفنا توفير وسائل وآليات للتهيئة والتعمير تترجم الأوضاع الفيزيقية إلى خطة تنموية تجمع بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية العملية.

بمعنى آخر فالتخطيط الحضري عبر هذه الأدوات هو ترجمة لحاجيات اجتماعية داخل بيئة إنسانية ملائمة، تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها من خلال تسيير مجالات النقل والتنقل، والطرق والموصلات والإتصال والصحة والتعليم والراحة والعمل والخدمات المختلفة...إلخ.

تكون الجوانب الاقتصادية انعكاسا مباشرا وغير مباشر لهذه المتطلبات، على أن تكون التخطيط الحضري لا يكون متكاملا إلا من خلال أحد المقومات الأساسية الحديثة، ألا وهو المشاركة الجماعية في إتحاد القرار(مؤسسات هيئات ، تنظيمات مجتمع مدني... إلخ) كل ذلك من شأنه أن يضفي الشعور بالانتماء والمسؤولية وروح المبادرة الاهتمام بالفرد والجماعة، بمعنى آخر فإن التخطيط الحضري من هذا المنطلق يحمل في طياته مفهوم الاستدامة التي يأمل المخططون إدخالها على الحياة الحضرية.(مصطفى وتي، مرجع سابق،ص46)

والحاجة إلى التخطيط الحضري تبرز كاستجابة لمشكلات ملحة تظهر في البيئة الحضرية تستدعي حلولا ناجمة تبنى حول مجموعة من التصورات العلمية المدروسة تتبلور من خلال نموذج نظري يمكن من خلاله تشخيص المشكلات وتحديد البدائل كلها.

وعندما يتم تبنى الحلول والبدائل المقترحة أمام الهيئات والمصالح المختلفة تطبيق وتفقد على أرض الواقع، وهنا نصل إلى مرحلة حاسمة من التخطيط الحضري وهي إما أن التصور النظري المقترح ينطبق على الواقع ويعنى هذا فعالية الحلول ونجاح المخطط، وإما أن التصور النظري إنحرف عن الواقع مما يعني إلى وجود قصور ونقائص وفجوات بين النظرية والواقع أو بين المخطط والميدان.(Northam Ray M،1975، P 117)

فقد يساهم التخطيط الحضري في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا إعتمادا على الإمكانيات المحلية، ويمكن إجمال الآثار الإيجابية للتخطيط الحضري على النحو التالي:(سميرة كامل محمد، ب س، ص44)

- يعتبر التخطيط الحضري نموذجا للتجارب ومعرفة إيجابيا وتناقض التخطيط الإقليمي.
- يهتم التخطيط الحضري بالثقافات الفرعية.
- يساعد التخطيط الحضري على الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المحلية قصد تحقيق التنمية.
- يساعد هذا التخطيط على تنمية روح المسؤولية.
- يعني التخطيط الحضري بالحاجات الاجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة.
- يساعد على تخفيض النفاقات.
- يساعد على تدريب المجتمع على الحكم الذاتي.
- تحقيق نوع من الوقاية الجدية.

ويمكن أن نرجع الفشل هذا إلى أربع عوامل رئيسية :(المرجع نفسه،ص 64)

1-ضعف الإفتراضات والعلاقات المنطقية في البناء النظري.

2- مشكلات تعقد البيئة الحضرية.

3- طبيعة القرارات التي تتخذها الدولة (وزارات ،هيئات مصالح...).

4- العوامل السلوكية الخاصة بالسكان.

ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته في التهيئة والتعمير، لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، من حيث أن مفهوم التنمية الحضرية(المحلية) ستحدث التغيير الاجتماعي، والسيكولوجي والاقتصادي، وهذا ببذل المجهود من أجل صياغة نظرية خاصة بتنمية المجتمع(رشاد احمد عبد اللطيف،2002، ص86).

4.2 / مبادئ التخطيط:

يتبين لنا مما تقدم أن مفهوم التخطيط الحضري مرتبط بعملية القيام بالتنمية العمرانية والوصول إلى بيئة حضرية متكاملة العناصر مستوفية لأوجه النشاط البشري يجب أن تستند إلى

مبادئ وأسس عملية وواقعية، وأن تتمتع بخصائص متنوعة ومتغايرة تتناسب مع حجم ونوعية التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف المرجوة منها مستقبلا.

والتخطيط الحضري يتكون من عنصرين أساسيين:(صلاح العبد،1973، ص381)

أ- الخصائص الطبيعية المتمثلة في التضاريس والتربة والمياه وعناصر المناخ.

ب-النشاط البشري من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونقل، وكل ما يمارسه الإنسان.

بحيث ينتج عن تفاعل هذه العنصرين نظام استعمال الأراضي للأنشطة والخدمات المختلفة.

ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى بقرارات سياسية وإدارية ومالية والتي على ضوئها تُحَدد الصلاحيات والأدوار التي تمارسها أجهزة التخطيط، أيضا التخطيط الحضري عبارة عن عمليات مترابطة وعلى مستويات عدة (المدينة، الإقليم، الدولة)، كما يتعامل التخطيط الحضري مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا لوجود فوارق بين السكان في العادات والتقاليد والدين، وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات الأساسية والتصاميم الحضرية، وبالتالي يجب تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية بما يحقق التجانس الاجتماعي ويكفل توفير الرقابة المجتمعية من جهة والحيلولة دون إقامة تكتلات اجتماعية عرقية من جهة أخرى، بما يسمح بتحقيق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من حيث توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد، فينتج عن تركزها مشكلات عديدة.(حواس سلمان محمود،1996 ، ص37)

يجب إدراك أن التخطيط الحضري عملية مستمرة، كما أن التعقيدات والقيّم المتغيرة والمتطلبات المتجددة لا يمكن تناولها بتحديد وضع نهائي في خريطة للتطبيق، وبالتالي يجب أن تكون العملية في شكل دورة كاملة تبدأ بعملية التحليل التي يتبعها إعداد الإطار الاستراتيجي الذي يشكّل الأساس لعملية التنفيذ التفصيلية، ويتبع ذلك نظام مراقبة يؤدي إلى عملية المراجعة والتحديث الدورية.(السيد عبد العاطي السيد،2012، ص105-106)

حتى يحقق التخطيط الحضري التنمية الحضرية بكل أشكالها ينبغي أن يعتمد على جملة من القواعد الأساسية والمبادئ الهامة:(محمد علي محمد، 1986 ص 299-230)

1. أن يكون التخطيط الحضري مصدره الخطة المركزية العامة للمجتمع أي يندرج في إطار إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي.
2. أن يكون أجهزة التخطيط ذات طابع تطبيقي.
3. أن يكون أجهزة التخطيط في المجتمع الحضري ذات مقدرة على الإقتراح للاستفادة من صراعات المحلية في إتجاه التخطيط المركزي.
4. أن تصبح أجهزة التخطيط محل بحث من أجل حسن تطبيق الخطة.
5. أن تصبح أجهزة نوعية تضمن مشاركة المواطنين.
6. أن تعمل هذه الأجهزة على التنسيق بين الخطط المختلفة في كل نواحي الحياة الحضرية.
7. أن يكون في ذهن المخططين المحليين أن رفاهية المجتمع المحلي جزاءا من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة هي الغاية العظمى من كل تنمية حضرية في جميع المجالات.
8. أن يكون لديهم الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبير والفهم الحقيقي لإيديولوجية.
9. أن التخطيط لا يجب أن ينظر إلى المجتمع المحلي نظرة رئيسية فقط عند رسم السياسة على قاعدة التفكير والعمل يجب أن يكون أفقية دائما.
10. أن يكون في ذهن المخططين أن التخطيط الإجتماعي غاية كل تخطيط وأنه القاعدة التي ينبعث منها كل أنواع التخطيط.

فإلى أي مدى يمكن الحديث عن تطبيق ما لهذه المبادئ الأساسية في سياسة التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص في الجزائر ما بعد الإستقلال؟ هذا ما سنتناوله بالتحليل والمناقشة لاحقا.

5.2 / أهداف التخطيط الحضري:

لقد انعكست ثقافة الإنسان وعلومه الحديثة وتعدد حاجاته ومطالبه على تخطيط المستوطنات البشرية من خلال توظيفه لأفكاره في استغلاله الموارد الطبيعية، وما وصل إليه التقدم العلمي والتكنولوجي لتوفير البيئة الآمنة والمريحة، حيث تطورت الأساليب المستخدمة في مجال التخطيط

الحضري إلى ما نسميه بالتخطيط الحديث أو المعاصر المستند إلى تخطيط الكثافة السكانية وتوزيعها المتوازن، وإعادة تنظيم مراكز المدن وتوفير الخدمات العامة الأساسية والمرافق المختلفة بما يخدم سكان المدينة ويحقق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على المناطق الأثرية في المدينة والجمع بين عناصر الكفاءة والجمال والإبداع الذي يحقق التوازن بين جمال المدينة وكفاءة التخطيط على مختلف مستويات المدينة.(عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص50-52)

وبالتالي لم يعد التخطيط الحضري قاصرا على عملية توجيه توسع المدن نحو المناطق الملائمة للنمو، بل تعدد أغراضه ومهامه لتشمل:

- تحديد مشاكل النمو الحضري للمدن القائمة ووضع الحلول المناسبة لها.
- التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية في المدن.
- تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة.

أ.تحديد مشكلات المدن القائمة ووضع الحلول الملائمة لها:

إن المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن القائمة تختلف عموما باختلاف حجم المدينة وموضعها ووظيفتها والمخططات الأساسية المعدة لتنميتها وتِبعا لشكل النمو فيها؛ حيث تتخذ المدن شكلين لنموها هما:

- **مدن حرق النمو:** وهي المدن التي تتميز بإمكانية النمو العمراني والتوسع في اتجاهات مختلفة دون أية معوقات نتيجة توفر الأرض الفضاء الملائم لذلك التوسع، وقد امتدت بعض المدن والعواصم الرئيسية في العديد من دول العالم إلى أن وصل عدد سكانها عدة ملايين، وفي هذه المدن تكمن المشكلات التي تعاني منها في الامتداد المتباعد بين أطرافها خاصة المدن الشريطية أو مدن التجمعات السكنية الصغيرة المتناثرة؛ بحيث يصعب توفير الخدمات العامة لجميع سكان المدينة بشكل عادل ومتوازن خاصة بالنسبة للدول النامية لارتفاع التكاليف، كما يمكن أن تعاني تلك المدن من المشكلات البيئية والمرورية أيضا.(محمد مدحت جابر، 2003، ص 330)

- **المدن المحدودة التوسع:** لقد نشأت قديما بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الأمر الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول دون

إمكانية التوسع العمراني بما يتناسب و الزيادة السكانية في تلك المدن، وفي هذه الحالة يكون البحث عن بدائل النمو العمراني في هذه المدن محدودا.

وعموما يقوم المخطط الحضري بالمهام التالية:(كايد عثمان أبو صبحة،2003،ص250-252)

- تحديد المحاور الملائمة لتوسع المدينة بما يتناسب مع الزيادة السكانية.
- إعادة توزيع استعمالات الأراضي والخدمات العامة بشكل متكافئ يحقق المنفعة لجميع السكان.
- الربط بين أجزاء المدينة المتباينة وما يجاورها بشكل فاعل.
- تخطيط النقل بكفاءة تضمن سهولة الانتقال بين أجزاء المدينة بشكل سريع وآمن.
- استخدام الأسس العلمية وأساليب التخطيط الحضري الحديث في معالجة مشكلات المدينة المتباينة.

ب. تخطيط مدن جديدة وفق الأسس والأساليب العلمية الحديثة:

يُعتبر تخطيط المدن الجديدة أكثر مرونة من إعادة تخطيط المدن القائمة نتيجة إمكانية تتجاوز سلبيات الأخيرة عند وضع التصاميم وفق أسس علمية حديثة، واستخدام كل التقنيات والعولمة التكنولوجية في خدمة تنفيذ تلك المخططات خاصة عندما يتمتع موضع المدينة الجديدة بمرونة عالية في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعموما هناك عدة أسباب تحدد الهدف من إنشاء المدن الجديدة منها وبنفس الوقت يجب مراعاة الأسس والضوابط اللازمة لذلك. (محمد مدحت جابر ، مرجع سابق، ص335)

ج. الأسباب العامة لإنشاء المدن الجديدة:

إنشاء عاصمة جديدة لعدم كفاءة القديمة (برازيليا عاصمة البرازيل)، كذلك إنشاء مراكز استقطاب للتنمية الصناعية في مناطق مختلفة أو بطيئة التطور، أو لغرض إعادة توزيع السكان والأنشطة الخدمية والمرافق، أيضا إقامة مدن نوعية/تخصصية كما هو الحال في العديد من دول العالم ومنها الإمارات العربية المتحدة خاصة في إمارة دبي؛ بالإضافة إلى إقامة مدن جديدة حول العواصم الكبرى لاستيعاب الزيادة السكانية وخلق أقطاب جذب للهجرة القادمة إليها كمدينة بوقزول بالمدية.

د. **ضوابط ومعايير تخطيط المدن الجديدة:**

يجب مراعاة عدة ضوابط ومعايير مستندة إلى أسس علمية عند تخطيط المدن الجديدة ومنها:

-أن تكون مساحة الأرض كافية لتلبية الحاجة السكانية المخطط لها حالا ومستقبلا، ووجود موارد طبيعية لبناء المدينة الجديدة للتقليل من التكاليف، أيضا توفير الأنشطة التي من شانها خلق فرص عمل لسكان المدينة وتشجعهم على الاستقرار في المدن الجديدة.

-وجود شبكة طرق تؤمن الاتصال بالمدن والمناطق المجاورة، مع الأخذ بالاعتبار إنشاء طرق دائرية حول المدن الجديدة للمرور الخارجي العابر، وعدم اختراقه للمدينة لتجنب الضوضاء والتلوث البيئي، وإعداد التصاميم بشكل ينسجم مع الظروف المناخية السائدة وطبيعة الموقع الجغرافي، كما يجب تخطيط المناطق الصناعية، وكذا المرافق ذات الأثر البيئي السلبي، كمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات بأنواعها المختلفة في أماكن بعيدة عن الاستعمالات السكنية، ويفضّل أن تكون بأطراف المدينة باتجاه معاكس لاتجاه الرياح السائدة، وبما لا يعيق التوسع المستقبلي للمدينة، وبشكل يخدم سكان المدينة مع ترك مناطق خضراء عازلة بينها وبين الاستعمالات الأخرى.

-التوزيع المتجانس للمراكز الإدارية والخدمات بما يساعد على أداء دورها الوظيفي، وعدم وجودها قرب المراكز التجارية لتجنب الازدحام المروري، وتخطيط مركز المدينة بكفاءة تحقق خدمة كافة السكان مع توفير المساحات الخضراء ومواقف السيارات، ويفضّل إحاطته بالأشطة المؤسسية لفصل المركز عن المناطق السكنية للمحافظة على خصوصيتها وهدوئها، والقيام بعملية تدوير مياه الصرف الصحي والأمطار بعد معالجتها والاستفادة منها لري المزارع والمناطق الخضراء.(سعاد أنصر، مرجع سابق، ص117-130)

6.2 / أبعاد التخطيط الحضري والمتطلبات الأساسية لتخطيط المدن:

إن تخطيط المدن في كافة صوره سواء كان لتنمية المدن القائمة وحل مشاكلها أو إقامة المدن الجديدة لابد له من متطلبات ومستلزمات أساسية ترتبط بشكل وثيق بعدة عوامل وأبعاد يكون لها الأثر الكبير في تحقيق أهداف التخطيط الحضري.

أ-البعد الطبيعي والعمراني:

البعد الطبيعي والجغرافي: (الخصائص الطبيعية للموقع والموضع):

يحتل البعد الجغرافي المتمثل بمجموعة الخصائص الطبيعية للموقع المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن أبعاد التخطيط الحضري وذلك من خلال أهمية هذه الخصائص في تخطيط وتصميم الأبنية والمعالجات التي يمكن اتخاذها لتوفير البيئة المريحة لسكن الإنسان في المناطق الباردة الحارة، ويتجلى ذلك بعدة عوامل يجب مراعاتها وهي:

-**طبوغرافية الأرض**(كايد عثمان أبو صبحة ، مرجع سابق، ص 269): حيث يكون لتضاريس مواقع المدن الأثر المباشر في تحديد اتجاهات التنمية ونوعية وإمكانية التوسع (أفقيا أو عموديا) وكيفية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة المختلفة في المدينة، والعمليات الجيومورفولوجية السائدة في المنطقة المقترحة لتوسع المدينة والمتوقعة الحدوث مستقبلا وآثارها على العمران حاضرا ومستقبلا، ومنها عمليات التوجيه الفيزيائية والكيميائية (والمقصود بها فعل الهواء في حالة السكون وتأثيره في تفكيك مكونات التربة) وعوامل التعرية ودرجة الرطوبة والجفاف...الخ، نوعية التربة في المنطقة وتحديد مدى صلاحيتها للعمران، ومعرفة قوة تحملها وتركيبها أيضا اتصال الموقع جغرافيا بالمسطحات المائية كالأنهار والبحار والتي تؤثر على العمران من نواح إيجابية وسلبية بنفس الوقت؛ حيث تشكل الواجهات المائية نقاطا بصرية وجمالية، وتعتبر احد مقومات التنمية السياحية؛ إضافة إلى استغلال تلك المسطحات المائية بعملية النقل المائي، ومن ناحية أخرى تعتبر تلك المسطحات أحد عوائق التنمية الطبيعية، كما تؤثر درجات الحرارة ونسبة الرطوبة والرياح وتعرض الشواطئ البحرية لعوامل التعرية التراجع نحو اليابسة عوامل سلبية.

-**الوضع الجيولوجي والهيدرولوجي للمنطقة**(محمد مدحت جابر، مرجع سابق، ص345): الذي يحدد بنية الطبقات الصخرية وما تتضمنه من فوارق وانكسارات وطبيعة النشاط الزلزالي والبركاني للمنطقة، وطبيعة المياه السطحية والجوفية ومنسوبها والتي تؤثر في إضعاف التربة وقوة تحملها، وأثر ذلك على خصائص المواد المستخدمة في البناء...الخ.

-**طبيعة المناخ السائد في المنطقة:** حيث يوجد تفاعل مزدوج أو متبادل بين المناخ وتخطيط المدن ويرتبطان بجوانب عديدة؛ حيث تؤثر العوامل المناخية بتخطيط المدن من خلال عدة اعتبارات:(كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق ، ص 272-275)

أ. **المعدل السنوي لدرجات الحرارة العليا والدنيا:** لمعرفة ماهية المدى الحراري للمنطقة، ذلك أن درجة الحرارة تلعب دورا كبيرا في تحديد نوع المواد المستخدمة في البناء ودرجة تأثيرها على العناصر المكونة لتلك المواد، كما يرتبط اتجاه وتوزيع الأبنية باتجاه الشمس وزاوية سقوطها إضافة إلى أثرها في تحديد اتجاهات الشوارع وعروضها.

ب. **معدل الرطوبة:** وتلعب دورا هاما في تحديد العناصر المؤلفة لواجهات المباني ومعالجاتها التصميمية.

ج. **نظام الرياح السائدة:** حيث تؤثر في تحديد اتجاهات الشوارع وتصاميم فتحات الأبنية، كما تلعب دورا مهما في عملية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة، فيكون توقيع الصناعات الملوثة في الاتجاه المعاكس لهبوب الرياح.

د. **معدلات هطول الأمطار والثلوج السنوية بالمنطقة:** والتي تؤثر على المنشآت العمرانية من المباني والجسور والطرق، ويتطلب معالجات تصميمية مناسبة لهذه العناصر العمرانية..

وكما أسلفنا سابقا من ناحية التأثير المتبادل بين المناخ والتخطيط الحضري، فإن العناصر المناخية في المناطق الحضرية تتأثر مكونات المدينة ومنتجاتها؛ حيث تزداد درجات الحرارة والرطوبة ونسبة التلوث أماكن المدن والمناطق الحضرية عموما، ويظهر ذلك جليا في المدن الكبيرة؛ حيث الأبنية الضخمة المكوَنة من الكتل الإسمنتية الكبيرة، والشوارع المكتظة بالحركة المرورية والنقل والانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات وعناصر النقل التي تؤثر بشكل سلبي على طبيعة العناصر والمكونات المناخية عموما.

- **البعد العمراني:-الخصائص العمرانية للمدينة-:**

إن عملية التخطيط الحضري تتطلب اهتمام كبير بالعناصر الرئيسية المؤلفة للنسيج العمراني للمدينة، وذلك مع اختلاف طبيعة بعض تلك العناصر من مدينة لأخرى، وذلك على النحو التالي:

-**طبيعة توزيع استعمالات الأراضي على عموم المدينة:** والمقصود هنا عملية الاستعمالات العامة للأراضي المشكلة لمناطق المدينة (السكنية والصناعية والتجارية والمؤسسية...) وتوزيع الأنشطة والخدمات ضمن هذه المناطق بما يحقق التجانس والعدالة؛ بحيث يخدم كل سكان المدينة وبشكل متكافئ، وهذا لا يتم إلا من خلال إحصاءات وإجراء مسوحات ميدانية ومقارنتها بالمخططات الهيكلية العامة للمدينة، وبما ينتج عنه الأسس والمعايير والتشريعات التخطيطية التي تتحكم بعملية توزيع تلك الأنشطة والخدمات.(عبد الإله أبو عياش، 1980، ص206)

-**مرفولوجية المدينة:** وتعني المظهر العام للمدينة، والذي يتغير من فترة لأخرى عبر تاريخها الطويل، والمدن عموما تمر بمراحل مرفولوجية عديدة، ولكل مرحلة خصائص ونماذج وأشكال معمارية تميزها عن المرحلة الأخرى، وتمثل الموروث الحضاري الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في تلك الفترة والذي يعكس النسيج الحضري للمدينة من خلال المخطط الأساسي المتضمن شبكة الطرق والمواصلات، وتوزيع استعمالات الأراضي والمخططات التفصيلية التي تحدد شكل قطع الأراضي وتصاميم الأبنية والفن المعماري.

ويظهر التباين في المراحل المرفولوجية نتيجة تغيُر تلك المكونات؛ حيث تتغير المخططات الأساسية من فترة لأخرى، وبالتالي يتغير استعمال الأراضي من حيث التوزيع والمساحة، كما أدى التطور والتقدم العلمي إلى تغيير النمط العمراني للمناطق السكنية ونماذج الأبنية وحجومها وارتفاعها والمواد المستخدمة في البناء؛ مما ينعكس على الفن المعماري المتبَع في تصميم تلك الأبنية أيضا، إضافة إلى تغيُر أنماط الشوارع والدور الوظيفي لها من فترة إلى أخرى.(P178 Hartshorn.Trumana،1980،)

-**الحالة العمرانية للأبنية:** إن المدن القائمة التي تعاني من مشكلات تخطيطية تحتاج إلى دراسة الوضع العمراني الراهن الذي يعكس حالة الأبنية القديمة، ويتم ذلك من خلال إعداد الخرائط التفصيلية المستندة إلى المسح الميداني، وتلك المعلومات في استمارات تحدد المناطق التي تحتاج إلى معالجات من خلال تطويرها أو إعادة تأهيلها أو إزالتها وإقامة أبنية جديدة مكانها، وقد يشمل ذلك بعض الأبنية بشكل محدود، وقد يمتد ليشمل أحياء سكنية كاملة، وهذه عملية ليست سهلة بالنسبة لسكان المنطقة الذين في غالب الأحيان لا يرغبون في الانتقال إلى مكان آخر، الأمر

الذي يتعارض مع رغبة المخطط الذي يريد إظهار المدينة بشكل ملائم للتطور العمراني المواكب للتطور العلمي والحضاري.(عبد الإله أبو عياش، مرجع سابق، ص230)

-**الأبنية التاريخية والحضارية:** في غالب الأحيان يكون تباين الطراز المعماري للمدينة واضحا وخاصة في المدن ذات الجذور التاريخية القديمة؛ وبالتالي تظهر بأنماط تخطيطية ومعمارية مختلفة، ويكون للأبنية المتميزة معماريا فيها مكانة كبيرة في نفوس السكان كونها من المعالم الحسية والمادية التي تعبّر عن حضارتهم وثقافتهم، لذلك يتم تحديد مواقع تلك الأبنية لغرض الحفاظ عليها وإظهارها ضمن النسيج العمراني للمدينة بشكل حيوي وتكامل بما يعكس براعة المخطط والمصمم العمراني في ذلك.(السيد عبد العاطي السيد، علج، ص110-112)

-**المناطق العشوائية:** من المشكلات الكبيرة التي تواجه مخططي المدن ظاهرة وجود المناطق العشوائية المتناثرة حول أطراف المدن، خاصة الكبيرة والقديمة منها، والتي يسكنها أعداد كبيرة من البسطاء والمهاجرين إليها من أماكن أخرى دون توفر الحد الأدنى من الخدمات والمرافق في تلك المناطق التي يكون فيها البناء غير منظم ومخالف للمخططات الأساسية للمدينة، وحل هذه المشكلة لا يكمن في توفير السكن لهؤلاء فحسب؛ بل بتوفير فرص العمل التي ترفع من مستواهم المعيشي، ويُفضَّل توزيعهم على أرجاء المدينة بتجمعات صغيرة تؤدي إلى اندماجهم بالمجتمع الحضري في المدينة، أو إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية وإصدار القوانين التي تحد من إعادة انتشار عم بالشكل العشوائي.(صلاح العبد، مرجع سابق، 390-400)

ب-البعد الاقتصادي والسكاني:

البعد الاقتصادي:-الأنشطة الاقتصادية في المدينة والمناطق القريبة منها-:

تعتبر الدراسات الاقتصادية من المتطلبات الأساسية في تحليل البعد الاقتصادي، الذي يُعد من المداخلات الهامة في عملية التخطيط الحضري؛ حيث تتباين المدن في نشاطها الاقتصادي ونوعية من مكان لآخر؛ حيث يعتبر وجود البيئة الاقتصادية القوية من أهم عوامل الجذب السكاني، وفي بعض الأحيان تحمل المدينة اسم النشاط الاقتصادي الغالب على الأنشطة الأخرى فتكون مدينة صناعية أو تجارية...الخ.

وبالتالي يجب عند تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة التعرف على الإمكانات الاقتصادية المتاحة في المدينة وفي محيطها الإقليمي، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة المقومات الأساسية التي يمكن استغلالها في توفير الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، والتي بموجبها يتم تأمين فرص العمل للسكان وتحقيق دخول مضمونة، تؤدي بالنتيجة إلى انتعاش المدينة في كافة المجالات الأخرى التجارية والصناعية والعمرانية.(محمد مصطفى الأسعد، 2000، ص32)

البعد السكاني:-الخصائص السكانية-:

تُعتبر الزيادة السكانية من أهم المشكلات التي تواجهها الدول عموما، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وبالتالي فإن تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة لا يتم إلا من خلال الدراسات السكانية التي تعتبر قاسما مشتركا لأي دراسة تهدف إلى التطوير أو التنمية الحضرية، وتلعب دورا هاما في وضع الخُطط والبرامج التي يقوم عليها التخطيط الحضري، حيث يعتبر عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي عاملا مؤثرا في التخطيط العمراني لما لهذه العناصر من دور في إعداد وتقسيم المناطق وأحجامها وطبيعة الخدمات الواجب توفرها فيها، ولذلك تقوم الدول المتحضرة حاليا بعمليات إحصاء فعلي لسكانها وتضع لذلك الخرائط الخاصة بالتركيبة السكانية والكثافات التي تعكس نتائج ذلك العمل.(عباس فاضل السعدي، 2002، ص120-125)

ويتم وضع الدراسات السكانية من خلال المؤشرات التالية:

-حساب معدلات النمو السكاني: (النسبة المئوية للزيادة السكانية) وبالتالي معرفة الحاجة المستقبلية من الأراضي الواجب توفرها لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، ويتم ذلك بعمليات حسابية معروفة؛ بالإضافة إلى معرفة عدد أفراد الأسرة في البيت الواحد؛ حيث يعتبر تعدد الأسر في البيت الواحد مؤشرا على وجود عجز سكني يجب أخذه بعين الاعتبار في الحسابات المستقبلية.

-الهرم السكاني: الذي يوضح أعمار السكان وجنسهم، وبالتالي معرفة ما يُسمى بالسكان النشطين اقتصاديا الذين هم في سن العمل (15-60 سنة)؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحديد الحاجة المستقبلية إلى الأنشطة الاقتصادية بما يؤمّن فرص العمل لجميع سكان المدينة القادرين على

العمل، وفي حال كانت قاعدة الهرم السكاني كبيرة؛ أي وجود أعداد كبيرة من الفئة العمرية]1-14[فإن ذلك يتطلب توفير خدمات تعليمية مختلفة وأنشطة ترفيهية تتناسب مع ذلك العدد، وكذلك الأمر عند ارتفاع نسبة من هم أكثر من (60 سنة)، فهؤلاء يحتاجون إلى دور رعاية مسنين ومراكز ترفيهية.(فوزي بودقة،2003، ص10-15)

-**معرفة نوعية السكان:** وطبيعة حياتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم والمستوى العلمي والثقافي لهم، وما يترتب عليه من آثار يجب أخذها بالاعتبار عند وضع التصاميم والمخططات، فعلى سبيل المثال نجد طبيعة الإنسان الشرقي من الناحية الاجتماعية يميل الخصوصية والاستقلال بالسكن، وبالتالي لا يميل إلى السكن في العمارات السكنية المتعددة الوحدات السكنية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن المدن العربية عموما تشهد تطورا كبيرا ولكنه نحو الاستغراب، وليس الاستعراب مبتعدة عن التراث الإسلامي الأصيل الذي يتلاءم من حيث التخطيط والتصميم مع الخصائص الطبيعية والاجتماعية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، كما نلاحظ أن المدن الكبيرة يسيطر عليها الطابع الحضري الذي يتقبل كل جديد سواء أكان ملائما أم غير ملائم؛ بينما يسود في المدن الصغيرة الطابع البدوي المحافظ على التقاليد والعادات وعدم الرغبة في التجديد والحداثة إلا على نطاق محدود.(عبد الإله أبو عياش، مرجع سابق، ص242)

ج- البعد البيئي والتشريعي:

- البعد البيئي (المشكلات البيئية):

تعتبر المدن أحد المستهلكين الرئيسيين لموارد الطبيعية كالأرض والموارد الطبيعية والمياه والطاقة، كما ينتج عن عمليات البناء الكثيرة والمعقدة كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة واستهلال للمجال الطبيعي الذي يُعد رئة الأرض كلها وليس المدينة فقط، وهذا ما دلت عليه الدراسات التي تشير إلى معدلات استهلاك الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناتجة عن المدن الصناعية الكبرى في العالم.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية العمرانية أثناء إجراء تخطيط التوسعات العمرانية لتلبية احتياجات السكان ضرورة، لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة، وقد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماما

واسعا بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولم لود هذا الاهتمام من فراغ؛ بل نتيجة لتنامي الوعي العام تُجاه الآثار البيئية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري، وما دلت عليه الدراسات وما تراءئ للعالم من محدودية الموارد زمانا ومكانا، وما يمكن أن يصير عليه مستقبل الأجيال الحالية والقادمة إذا واصلنا على النهج نفسه في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها.(عبد الرؤوف الضبع،2003، ص50-52)

وبالتالي تُعتَبر البيئة كمركب هام جدا في أي عملية توسع عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني، كما لم يعد يُنظَر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب؛ بل تعدى ذلك إلى ما يسمى بالتخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة كمفاهيم تعكس طرقا وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري، والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة، وكل ذلك يُعتَبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثوابت لابد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري.(نهى الخطيب، 2000، ص220)

- **البعد التشريعي أو القانوني (منظومة التشريعات العمرانية):**

لا يمكن للتخطيط العمراني أن يحقق أهدافه، ولا يمكن أن يكون أداة تغيير وتحسين وإصلاح للبيئة العمرانية الحضرية والريفية؛ إلا إذا استند إلى تشريعات وقوانين ملزمة وحاسمة تضعه موضع التنفيذ.

إن التشريعات التخطيطية، تعتبر اليوم عنصرا أساسيا وهاما جدا ضمن خطط وبرامج التخطيط العمراني وإحدى أهم أدوات التوسع العمراني، إن قانون التخطيط العمراني يعتبر أحد فروع القانون العام الداخلي؛ حيث يحتوي على مجموعة القواعد التي تضبط وتحكم عملية التخطيط العمراني، وتنظم علاقة السلطة العامة المختصة (بصفتها صاحبة السيادة) بالأطراف الأخرى المرتبطة بعمليات التخطيط العمراني من أفراد أو هيئات أو استشاريين...الخ.(حسين خليل،2007 ، ص155)

وتتجلى أهمية تصنيف قانون التخطيط العمراني بين القانون العام والخاص، في إبراز ما يمنحه القانون للسلطة العامة من الصلاحيات والميزات التي لا يخولها للأفراد، ومن أبز تلك الصلاحيات وضع الخطط والبرامج التنفيذية، وفرض التكاليف العامة أو الخاصة والرسوم على الأفراد، واتخاذ القرارات بنزع الملكية للمنفعة العامة، وتحديد الإجراءات اللازمة لإنجاز المهام التخطيطية...الخ.

بنفس الوقت بيان أن الجهة التنفيذية المختصة بالتخطيط العمراني؛ إنما هي شخصية معنوية عامة، تقوم بوظيفتها الإدارية وتباشرها بواسطة جهازها الفني والإداري، كسلطة عامة صاحبة سيادة ولا تقوم ببذلك على أنها فرد من الأفراد.

3- سياسة التخطيط والتهيئة العمرانية الوطنية بعد الإستقلال:

إن سياسة التعمير في الجزائر هي مرتبطة بالأساس بالجهاز التشريعي المطبق في فرنسا منذ 1919 ، ولكن مع بعض التكييفات الخاصة لخصوصية البلاد، ففي 1958 انطلق البرنامج العام للتنمية(مخطط قسنطينة) بعد الأزمة والانهزام اللذان لحقا بالسياسة الاستعمارية وطنيا و دوليا، أمام الثورة الجزائرية وكانعكاس لقانون التعمير الذي شرع في فرنسا في نفس السنة، حيث امتد سنة 1962 إلى الجزائر، وسنتعرض إلى بعض أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر نظريا وتطبيقا مع التركيز على التوسع العمراني المنظم (القانوني) وغير المنظم (غير القانوني) والتحولات المنتظرة في مجال التهيئة العمرانية بالجزائر ومساهمة منها في تحقيق التنمية المستدامة.

أ) **تهيئة الوسط الطبيعي**(فتحي ابو عيانة،1995،ص201): لها ارتباط بتهيئة الأوساط الطبيعية مثل: الجبال والغابات والصحاري والغطاء النباتي والأحواض المائية والشبكات الهيدرولوجية والمياه الجوفية والمناخ ومعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا المجال مثل: التصحر والجفاف والانجراف، وانقراض بعض أنواع النباتات والحيوان والتلوث البيئي...الخ.

ب) **تهيئة الوسط الريفي**(علي سالم الشواورة، 2012،ص222): تهتم بالأوساط الريفية والقروية بصفة عامة كاستصلاح الأنشطة الريفية الرئيسية بها مثل الزراعة وتربية المواشي وتهيئة وترقية الاستيطان الريفي، وتطوير التجهيزات الريفية، والهياكل الأساسية بها والمحافظة على البيئة الريفية وعناصرها.

ج) **تهيئة الوسط الحضري والعمراني**(اسماعيل قيرة، 2001، ص20-22): يُراعَى في برامج التهيئة العمرانية الانسجام والتكامل؛ بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين، وأهم المجالات الأخرى ومراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق...الخ، وفي نفس الوقت ينبغي تفادي سياسة تمركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من الوسط على سبيل المثال: عندما نفكر في وضع مشاريع وبرامج وخطط للتهيئة الحضرية لمعالجة وإيجاد الحلول لمشاكل المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في الجزائر، ينبغي أن تكون هذه البرامج مصحوبة ببرامج للتهيئة في الأوساط الريفية ولقروية والجبلية ومناطق الاستبس والصحراء والأقاليم النائية بصفة عامة...إلخ، لأن مشاكل التحضر لها ارتباط بهذه المناطق باعتبارها مصادر النزوح الرئيسية والمستمرة نحو المدن، من جهة أخرى فإن التشبع الحضري الموجود في المراكز العمرانية خاصة في المدن الكبرى له ارتباط بسياسة النمو غير المتوازن بين مختلف الأقاليم وبين المدن والأرياف لأن ميكانيزمات حركات السكان عبر الوسط ناتجة عن قوة الجذب المتمركزة في أقطاب التنمية الواقعة عادة في المستوطنات الحضرية الرئيسية أو بالقرب منها.

د) **التهيئة العمرانية:** ويمكن تحديد مفهوم للتهيئة بأنها:عبارة عن مجموعة اجراءات واعمال تتمثل في تنظيم وترتيب المجال الحضري وفق متطلبات السكان، من حيث النشاطات، والسكنات، والتجهيزات، و وسائل الاتصال على مساحة الاقليم(Pierre ،2005،p35 Merlin) ، وتشكل التهيئة العمرانية كل التدخلات المطبقة في المجال (الفضاء) لأجل ضمان تنظيمه وسيره الحسن وكذا تنميته. فهي تهدف إلى تنظيم المجال الحضري وحماية السكان، فهي" نوع من اساليب وتقنيات التدخل المباشرة، سواء بواسطة الافكار أو القرارات او بواسطة وسائل الدراسات، و وسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في

المستوطنات البشرية سواء اكان ذلك على مستوى المحلي أو الاقليمي"(البشير التيجاني، 2000، ص 48)، فهي بذلك تشمل كل التدخلات المطبقة في الفضاء السوسيوفيزيائي من أجل ضمان تنظيمه و سيره الحسن و كذا تنميته كإعادة الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة، التوسع العمراني، وهي تعتبر كأسلوب جديد لتطوير، و تنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة و الاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة، كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن و محاور توسعها و استخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة و الوسيطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه(البشير التيجاني، 2000،ص49-52)، فهي الادارة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية البشرية والاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الاماكن والتنظيم الشمولي الموجه إسعاد السكان، وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم من خلال انجاز الهياكل المتطلبة واستغلال الثروات الطبيعة المتوفرة والمحافظة على التراث التاريخي في بيئة ايكولوجية نظيفة(البشير التيجاني،2004،ص37)، وتعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة والتخطيط كعنصرين أساسين هدفهما توجيه ومراقبة التوسع في المجال الحضري، وهي مجموعة من الاعمال المشتركة الرامية إلى توزيع وتنظيم السكان، الأنشطة، البنايات والتجهيزات، ووسائل الاتصال على امتداد المجال(Alberto Zucchelli،1983،P 32)، ويمكن أن نعتبر التهيئة الحضرية العمرانية وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري والعمراني، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم واستغلال النسيج الحضري،وعلى غرار ذلك نجد أن الجزائر تسعى لوضع قوانين عمرانية لإستغلال المجال الحضري والعمراني وفق اجراءات ادارية وتنظيمية، مع الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الامثل والعقلاني للسكان، ومختلف النشاطات الصناعية وكذا تصميم وتخطيط التوسعات داخل المجال الحضري وذلك بخلق توازن بين التخطيط الحضري والعمراني.

هـ) **التهيئة العمرانية في الجزائر:** بعد هذا العرض الموجز لبعض خصائص التهيئة العمرانية في الجزائر وتفحص بعض وسائلها المتعددة نحاول الآن معرفة مدى فعالية التخطيط

الحضري و العمراني في الجزائر وضبطه للتوسع العمراني المنظم الخاضع لمختلف المواصفات والمقاييس المعمارية المعاصرة في إطار السياسات الوطنية الشاملة في مجال التهيئة العمرانية بصفة خاصة والتهيئة القطرية بصفة عامة من جهة، ثم التعرض للعراقيل والصعاب التي تواجه التهيئة العمرانية في الميدان وصعوبة السيطرة على التوسع العمراني غير المنظم من جهة ثانية، لننتهي فيما بعد إلى مناقشة الوضع الجديد للتهيئة العمرانية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق والابتعاد التدريجي عن النهج الاشتراكي ومركزية القرار، وهل أن القانون الليبرالي: دعه يعمل دعه يمر سيخدم التهيئة العمرانية وتخطيط المدن في الجزائر أو سيعقد العملية أكثر، وصولا إلى انتهاج السياسات العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

و) **التوسع العمراني المنظم:** يمكن القول أن أغلب البرامج والمشاريع العمرانية التي أنجزت من طرف الدولة ومؤسساتها في الجزائر كانت خاضعة لوسائل التهيئة العمرانية السابقة الذكر، مع وجود طبعا بعض النقائص في بعض البرامج والمشاريع كبعض الأخطاء في اختيار المواقع أو المبالغة في المساحات الأرضية المخصصة لهذه البرامج والمشاريع العمرانية في مجال السكن الجماعي والمناطق الصناعية، والمركبات الجامعية والتعدي على الأراضي الفلاحية، وإهمال جانب المساحات الخضراء في بعض مشاريع التوسع العمراني وعدم إعطاء أهمية كبيرة لحماية البيئة وعناصرها الطبيعية عند تنفيذ بعض المشاريع(محمد الهادي لعروق، 1997، ص20-25)، ويسود الاعتقاد أن النقائص التي وُجدت في برامج وخطط التهيئة العمرانية بالجزائر لا يستبعد وجودها في بعض البلدان المماثلة السائرة في طريق النمو، كما أنها تعتبر دروسا للتقنيين الجزائريين الذين قاموا بإنجاز هذه البرامج؛ إذ أن جميع مكاتب الدراسات ووسائل الانجاز المخططة والمنفذة لهذه البرامج هي جزائرية وليست أجنبية، إلى جانب الأشغال الكبرى في مجال التهيئة العمرانية والتي أنجزت من طرف الدولة والتي تدخل في إطار النسيج العمراني المنظم كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة والمناطق الصناعية والهياكل القاعدية توجد أعمال البناء الموجه لتوفير السكن الفردي المنجز من طرف الأفراد في مساحات أرضية تشرف الجماعات

المحلية (البلديات) على تهيئتها وتوفير الهياكل الأساسية وتعرف هذه المساحات الأرضية المهيأة بالتجزئات، ما يلاحظ في هذا النوع من التوسع العمراني (التجزئات) الهادف من توفير السكن هو عدم الانسجام بين البيوت المنجزة شكلا، وتباين الارتفاعات من مسكن إلى آخر وتقارب واجهات البيوت لبعضها البعض، والخلط بين المهام السكنية التي أنشيء المنزل من أجلها والأنشطة التجارية، زيادة على عدم إعطاء الجوانب الترويحية الأهمية المناطة بها في المسكن، كعدم تخصيص مساحة من المنزل للحديقة أو تقليصها، وباختصار فإن المنازل الفردية المنجزة من طرف الأفراد أو الخواص في هذا الإطار، ارتُكب عند إنجازها مخالفات معمارية، ولم يحترم فيها صاحب البيت التصميم المصادق عليه من طرف مديرية التعمير والإدارة البلدية المحلية، ويمكن إرجاع أسباب هذه المخالفات المعمارية عند الأفراد من جهة ثانية (الياس شرفة، 2004، ص 180-182)، لهذا السبب يلاحَظ أن التوسع العمراني المنجز من طرف الخواص في الأراضي المهيأة من طرف الدولة غير منسجم مع النسيج الحضري المنظم المنجز من طرف الدولة كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة أو النسيج العمراني الموروث عن العهد الاستعماري، وهذه الوضعية تستدعي إعادة النظر في قوانين تسليم رخص البناء وشهادة التطابق المعمارية، ونظام مراقبة ومتابعة ورشات البناء من اجل الوصول إلى تركيب عمراني منسجم ومتجانس على الأقل من حيث الشكل والارتفاع، وهنا لا يفوتنا أن نذكر بأن بعض البلدان المتقدمة تشترط في عمرانها زيادة على الانسجام والتجانس في المواصفات والمقاييس المعمارية في البيانات حسب المناطق العمرانية ووظائفها صباغة الأبواب والنوافذ الخارجية بلون موحد.

ز) **التوسع العمراني غير المنظم:** أما التوسع العمراني غير المنظم في الجزائر، فقد أُطلق عليه عدة مصطلحات منها: البناء الفوضوي، البناء السري، البناء غير القانوني والأحياء القصديرية، والسكن الانتقالي، وعشش الصفيح...الخ، وهذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها أغلب بلدان العالم السائر في طريق النمو، وإن تعددت تعليلات تواجدها، فإن أسبابها الرئيسية ترجع إلى الانفجار الديمغرافي في المدن وحِدة أزمة الإيواء بها، والنزوح

الريفي المكثف نحوها بسبب انعدام وجود سياسة تنموية متوازية بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والإخفاق في إيجاد سياسة حكيمة في الأرياف والمناطق النائية تحفز الإنسان على الاستقرار بمسقط رأسه.(اسماعيل قيرة ، مرجع سابق ، ص22-24)

كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تتمثل في خيام يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء والهضاب العليا والسهوب، أو في بيوت ريفية مبنية بالمواد المحلية من طوب وحجر، وخشب مجمعة في مداشر أو مبعثرة ومتباعدة عن بعضها البعض في التل والمناطق الجبلية، أما بالنسبة لسكان الحضر والذين كانون يكوّنون أقلية من مجموع السكان آنذاك فكانوا مستقرين بمدن تقليدية ذات طابع عربي إسلامي وأندلسي في شبكة حضرية ذات توجيه إقليمي تضبطه علاقات متينة بين الأرياف والمدن تحددها اختصاصات الأنشطة الحضرية والريفية.

فظاهرة النسيج العمراني غير المنظم (البناء الفوضوي) في الجزائر تتَزَايد بشكل مدهش في السنوات الفارطة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة الحجم، فإن جذوره وأنويته ترجع إلى العهد الاستعماري، ويمكن القول أن هذه الظاهرة برزت في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بها بعد الحرب العالمية الثانية، وما صاحبه من أنماط السياسة الاستعمارية التنموية في مختلف المجالات والقطاعات والاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة القادمة من الأرياف لإنجاز مشاريعها الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية كشق الطرق ومد السكك الحديدة وبناء وتوسيع المواني‌ء والمدن واستصلاح الأراضي الفلاحية واستغلالها؛ بحيث لم يكن هناك تفكير اجتماعي أو إنساني لتهيئة وسائل الاستقبال لهؤلاء الوافدين الجدد من الأرياف بحثا عن العمل والعيش بعد أن أصبحت الفلاحة في المناطق الجبلية النائية والأرياف بصفة عامة غير كافية لمعيشتهم نتيجة الاكتظاظ السكان وهروبا من الاوبئة والمجاعات التي كانت تحصدهم؛ فانتقلوا إلى المدن يقيمون بحواف المستوطنات الاوربية في أماكن تحددها لهم الإدارة الاستعمارية يُطلَق عليها اسم "الأحياء العربية" وهي عبارة عن عشش من الصفيح كانت اتعس اماكن الإيواء على وجه الأرض.(P 39 Farouk Ben attia،1978،)

تقلصت ظاهرة الأحياء القصديرية في الجزائر في المرحلة ما بين (1962-1970) نتيجة توفر حظيرة سكنية كافية متكونة في الغالب من السكن الشاغر بعد مغادرة ما يرقب من ثلاثة ملايين ونصف من الأوربيين للجزائر.(فوزي بودقة، مرجع سابق، ص23-25)

لكن سرعان ما بدأت هذه الظاهرة تستفحل مع بداية مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة1970، وتبني سياسة التصنيع في الأقاليم الحضرية بحواف المدن الكبرى والمتوسطة مع تهميش التهيئة الريفية وإهمال تطوير وتنمية الفلاحة في القطاع الخاص؛ بل قضى عليها بسبب تأميم وتطبيق نموذج الثورة الزراعية الذي أثبت فشله فيما بعد.

وبالتالي فإن هذه التحولات الاقتصادية أوجدت عوامل جذب قوية في الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى والمتوسطة في الشمال (المتمثلة في المصانع المنجزة وورشات الأشغال الكبرى)، ومن جهة أخرى ساهمت في بروز عوامل طرد قوية في القرى والأرياف والمناطق النائية التي أصبحت تعاني من ركود في مجال التنمية؛ الأمر الذي أدى إلى تحريك ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن خاصة خلال مرحلة التخطيط الكبرى ما بين (1970-1977) عندما سُخرت جل مداخيل النفط والاستثمارات لعملية التصنيع (حوالي 52% من مجموع الاستثمارات)؛ في حين أُهمل قطاع السكن ولم تعد له الأهمية المنوطة به، والذي أصبح يعاني من عجز متزايد منذ 1970.(محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص29-32)

بسبب سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن، وجمود حظيرة السكن الحضري تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية، واستمر نموها وانتشارها بشكل سريع فيما بعد حول المدن الكبرى خصوصا وباقي التجمعات الحضرية عموما، وفاق معدل نموها المقدر بحوالي 10% سنويا، معدل النمو الحضري المقدر بحوالي 5% في أكبر تقدير؛ بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت المصالح الإدارية والجماعات المحلية من إيقافها والتحكم فيها.

وإن لم يوجد الحل العاجل لها الفطر العمراني المشوه والمتكاثر بشكل مدهش فإن جُل المدن الجزائرية في المستقبل القريب ستصبح محاطة بأحياء من البؤس والشقاء تكون انعكاساتها خطيرة،

ومهددة في نفس الوقت في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية ليس فقط على سكان هذه الأحياء؛ بل وعلى سكان المدن المجاورة والمجتمع ككل كذلك.

إن السياسة الوطنية في التخطيط والتهيئة العمرانية في الجزائر بعد الإستقلال، قامت على خلفية ذلك الإرث الذي خلقته السلطات الفرنسية بعد 132 سنة من الاستعمار ولكن من الإستدمار أيضا بمفهومه الواسع، وهكذا إستعيد إستقلال الجزائر، ولكن هذه المرة ليحدث القطيعة مع نظام إجتماعي وإقتصادي لم يعهد المجتمع الجزائري من قبل، وكانت الإنطلاقة من أجل التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة، ووضع سياسة التعليم والتشغيل، والتكفل بكل الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، الذي عان من الفقر والحرمان والتهميش، والجهل وكل عوامل التخلف، لقد كان إرثا ثقيلا حمل السلطات العمومية على مواجهة كل المشاكل بكل مستوياتها، هذه الوضعية صاحبتها مع الإستقلال مباشرة هجرة ما لا يقل عن مليون أوروبي من بينهم كل الإطارات المسيرة لدواليب الاقتصاد والمؤسسات والهيئات والإدارات المختلفة، وبدأت الدولة تدريجيا في وضع الميكانيزمات والمؤسسات التي أوكلت لها مهمة تطبيق السياسة الجزائرية بكل أبعادها ومستوياتها، على الصعيد الاقتصادي والثقافي من أجل رفع التحدي في ميدان تحسين ظروف المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية لكل فئات المجتمع، فمنذ البداية فرضت هذه المشاكل على الجزائر تنفيذ عمليات مؤقتة وعاجلة رغم قلة الإمكانيات وصعوبة الظروف السياسية وهي:(عمر صدوق، 1992،ص26-27)

- البرنامج الأول للتجهيز لسنة 1962 .
- البرنامج التنموي لسنة 1963 .
- البرنامج التنموي لسنة 1964 .
- البرنامج التنموي لسنة 1965 .

لقد كان لسياسة الحزب الواحد آنذاك انعكاسا كبيرا في تسيير شؤون البلاد على جميع المستويات السياسي والاقتصادي وحتى التنمية المحلية؛ حيث سادت مركزية القرار رغم وجود عدة وسائل لتنظيم المجال العمراني بالإضافة إلى ممثلي المصالح الحكومية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري والتصرف فيه على المستوى المحلي؛ لكن فترة اللاإستقرار التي

ميزة هذه المرحلة حال دون تحقيق الأهداف المعلنة، لتبدأ مرحلة التخطيط الشامل من سنة 1966 إلى نهاية الثمانينات (1989) وقد عرفت الجزائر خمس مخططات هي:(البشير التيجاني،2000، ص52-60)

- **المخطط الثلاثي(1967-1969)**: خصص للولايات أكثر حرمانا وأستهدف مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المناطق مرتكزا بشكل أساسي على الميدان الصناعي(% 60من الميزانية الكلية).
- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)**: وأعتمد هذا المخطط على مبدأ اللامركزية في التنفيذ(البلديات والولايات)، كما أعتمد أيضا على تأميم قطاع المحروقات والشروع في تطبيق الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)**: واعتمد على تركيز الاستثمارات على الميدان الصناعي بنسبة 43.5% والقطاع الزراعي 15% فقطاع الهياكل القاعدية % 14 ثم قطاع الخدمات ب22 %، كما تميز ببرنامج خاص لاستصلاح المناطق السهبية سنة 1975وإقامة السد الأخضر وتوفير 400 منصب شغل ، ليمتد هذا المخطط إلى سنة 1979.
- **المخطط الخماسي الأول(1980-1984)**: وكانت محوره تدور حول معالجة الإختلالات في القطاع الاقتصادي وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحسين التكوين، والتشغيل والاهتمام بالقطاع الخاص وتطبيق المدرسة الأساسية.
- **المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)**: وإرتكز على توجيهات أساسية من أجل بلوغ الأهداف، على التقليل من اللجوء إلى الكفاءات الخارجية ، والاهتمام بالفلاحة والري وإحترام آجال وتكاليف الإنجاز، وتحقيق زيادة في الإنتاج خارج المحروقات وتحسين نوعية الإنتاج.

جدول رقم(07): **يمثل حوصلة التجربة الجزائرية في ميدان التخطيط الوطني حتى 1989.**

(عمر صدوق،1992، ص30-33)

أنواع المخططات الوطنية	مميزاتها	النصوص والمواثيق القانونية العامة المرتبطة بالتخطيط الوطني
المخطط الثلاثي الأول	تأخر المشاريع مع التركيز على الصناعة على حساب الزراعة	• دستور: 1963 انعدام مبدأ العمل بالتخطيط. • الأمر رقم 65-182- المؤرخ في 1965/07/10 كل المخططات (الثلاثي الأول – الرباعي الأول والثاني) تستمد طبيعتها من هذه المراسيم (السلطة التنفذية).
المخطط الرباعي الأول	عرف تحولات كبيرة بفعل سياسة التأميم لكن سجل عجزا كبيرا في الإنتاج وتأخر في مشاريع القطاعات الرئيسية الكبرى.	• ميثاق: 1976 ينص على المبادئ التالية: وجوب تجسيد التخطيط لمحتوى السياسة الثورية.
المخطط الرباعي الثاني	تميز بظهور ميثاق 1976 وإنتخاب المجلس الشعبي سنة 1977 ، وتميز أيضا بتأخر إنجاز المشاريع وعدم تحقيق أهداف التنمية المعلنة بسبب كثرة التكاليف.	• التخطيط أداة العمل لإنجاز أهداف الإشتراكية. • وجوب شمولية التخطيط . • دستور1976 : أتسم بطغيان الطابع الإيديولوجي والإقتصادي ولم ينص على إلزامية التخطيط. • الميثاق الوطني لسنة 1986: نص في بابه الثالث على أربعة مبادئ: • وجوب شمولية التخطيط (مرجعية التنظيم والإنجاز) • دعم الطابع الإلزامي . • ضرورة مراقبة تنفيذ الخطة . • إتباع الأسلوب الديموقراطي واللامركزية في إعداد المخططات الوطنية. • قانون رقم 84 -22 المؤرخ في
المخطط الخماسي الأول	تأثر بمجموعة من الأحداث والظروف وتأخر في إنجاز المشاريع خاصة في ميدان البناء، حيث قدرت نسبة الإنجاز 60 % من البرنامج المسطر.	
المخطط الخماسي	و يوصف على أنه مخطط الأزمات الإقتصادية	

الثاني	والإجتماعية والسياسية بكل أبعادها.	1984/12/24الذي فنن المخطط وأصبح ملزما للجميع بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني. •دستور1989 : أتسم بمصادقة المجلس الوطني على المخطط الوطني،لكن لم يذكر هذا الدستور شيئا عن التخطيط والزاميته.

ويتبين من خلال ما تقدم أن التخطيط في الجزائر إتسم بانعدام الاستقرار والاستمرار في نمط تنظيمي واقتصادي معين، إلى جانب تأثر هذه المخططات بالأحداث والمؤثرات الخارجية والداخلية للبلاد، وأهم ما أتسم به أيضا هو من دون شك ضعف الطابع الإلزامي للقوانين والنصوص التشريعية، وهو ما أثر على كل المشاريع المبرمجة في التصميم والإنجاز.

من جهة أخرى فإن المتتبع للسياسة الجزائرية على مدى ثلاث عقود، سوف يقف عند ملاحظة أساسية وهي أن هناك إرادة قوية في كل السياسات الجزائرية نحو العودة إلى مرحلة البداية (أي مرحلة الصفر) كلما واجهت مشاكل وصعوبات معينة، وهو ما يجعل التراجع والتقهقر قائم أمام تنامي الحاجات الاجتماعية وتزايد النمو السكاني.

وعلى خلفية سياسة التخطيط المنتهجة في الجزائر فإن القوانين والأدوات المتعلقة بالتهيئة والتعمير، وضعت في الواقع في كل مرة، كرد فعل لمشاكل حضرية موروثة أو نشأت بعد الإستقلال، وكان من الطبيعي أن تكون بداية قيام الدولة الجزائرية الحديثة من خلال التسيير العقاري، بإلغاء كل القوانين الاستعمارية والحد من الملكية الفردية كإرث كولونيالي لا يتماشى مع التوجهات الجديدة للمجتمع الجزائري؛ ألا وهي الاشتراكية.

ويمكن استخلاص أهم القوانين الجزائرية البارزة التي ظهرت مابين 1962 و 1990 من التخطيط الشامل إلى النمط الليبرالي على النحو التالي:(maouia ، op. cit، P176-189 saidouni)

جدول رقم(08): يمثل أهم القوانين الجزائرية المتعلقة بالتعمير من 1962 إلى 1990.

النصوص والمواثيق القانونية العامة	مميزاتها
1-مرحلة ما بعد الاستقلال :التأميم وملكية الدولة	
المرسوم :62-06 المؤرخ في 22 /1962/10	تأميم الأراضي (حيث أصبحت ملكا للدولة)
المرسوم :63-168 المؤرخ في 09 /1962/05	تأميم الأراضي (حيث أصبحت ملكا للدولة)
القانون:62- 276 المؤرخ في26 /1962/10	تأميم الأراضي (حيث أصبحت ملكا للدولة)
الأمر :66-102 المؤرخ في 1966/05/06	حول الأملاك الشاغرة بعد رحيل المعمرين وبعد حصول تعاملات غير قانونية بعد الاستقلال.
الأمر :71-73 المؤرخ في08 /1971/11	تأميم معظم الأملاك الريفية أو إعادة توزيعها (تجميد التعاملات العقارية وتقسيمها).
الأمر :75-43 المؤرخ في 1975/09/26	يمنع نهائيا امتلاك الأراضي الجبلية و الغابية.
الأمر :75-74 المؤرخ في 1975/11/12	إنشاء السجل العقاري والمحافظة العقارية Cadastre général
2- مرحلة الإحتياطات العقارية :	
الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 1994/02/20	ويعنى بالأملاك المعمرة أو القابلة للتعمير والتي تحدد في إطار المخطط التوجيهي للتعمير أو مخطط التعمير المؤقت أو المحيط العمراني بالنسبة للبلديات، و أصبحت الإحتياطات العقارية تتكون من: -الأملاك العقارية الخاصة بالبلدية. -الأراضي الجماعات المحلية. -أملاك الدولة. -أراضي الوقف أو الحبوس -أراضي الخواص والقابلة للإستغلال في إطار نزع الملكية (أمر رقم 76-48 المؤرخ في 1976/05/25) مع تحديد مساحة 180 م^2 للعائلات قصد إستغلالها لاحتياجات البناء. -الأملاك العسكرية غير المستغلة.

3- مرحلة إعادة النظر في الأملاك التابعة للدولة (ما قبل الليبرالية)	
قانون رقم: 81- 03 المؤرخ في07 /1981/02	التنازل عن الأملاك العقارية للدولة من أجل الإستعمال السكني أو المهني أو التجاري.
قانون رقم: 82 - 02 المؤرخ في 1982/02/26	في إطار عقلنة إستغلال الأراضي الصالحة للبناء من خلال رخصة البناء ورخصة التجزئة.
قانون رقم :83 - 18 المؤرخ في 1983/08/13	حق إمتلاك عقارات فلاحية.
قانون رقم :83 - 03 المؤرخ في 1983/02/05	حماية البيئة :مساحات مشجرة، حواضر طبيعية....إلخ
قانون رقم:84 - 12 المؤرخفي 1984/06/23	تنظيم النظام الغابي وحمايته.
قانون رقم:85 – 08 المؤرخ في 1985/11/12	الحفاظ وحماية الأراضي أمام ظاهرة التبذير في العقارات خاصة منها الفلاحية.
قانون رقم:87 – 19 المؤرخ في 1987/12/08	الدولة تمنح حق الإمتياز في الأراضي الفلاحية.
الإعلان عن إنتهاء مرحلة النهج الاشتراكي وتدخل الدولة وبداية العهد الجديد مع دستور1989	

و انطلاقا من هذا الاستعراض للحصيلة القانونية المعتمدة في الجزائر على مدى 30 سنة من الاستقلال، نحاول أن نقف بشيء من التفصيل عند الأدوات والخطط المتعلقة بالتهيئة و التعمير المصاحبة لهذا النمط من التسيير في الميدان العقاري عموما، وخاصة منها على مستوى الحضري.

بمعنى آخر، كيف تعاملت السلطات العمومية مع المشكلات الحضرية في تسيير المدن والتجمعات السكانية على مدى ثلاث عقود من الزمن؟

4-أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر و سياسة التخطيط الشامل:

لقد كانت سياسة التنمية الشاملة مند نهاية الستينات و بداية السبعينات الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة بالتهيئة والتعمير ليستمر العمل بها إلى نهاية الثمانينات.

نشير منذ البداية أن أي تنمية شاملة، وبمعنى آخر أي تقدم اجتماعي، يصاحبه بالضرورة جملة من العوائق المختلفة والتي تتطلب من المجتمع المعني التكفل بها كلية من خلال تدابير محكمة ومكيفة مع الاوضاع الإجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن أشكالية التنمية تدخل حتما في إطار جدلية ديناميكية وثورية...، والتي تفترض حل مجمل المشاكل الاجتماعية بغرض أن تكون ديناميكية التنمية متجانسة...(Farouk Ben attia، op.cit، P09) ، لكن يجب أن نلاحظ أنه مع استقلال الجزائر، وجدت نفسها أمام وضعية صعبة و إرثا ثقيلا جراء الاستعمار عمل على:

أ – إعادة توزيع السكان من خلال سياسة المحتشدات.

ب– تدمير القرى.

ج –القضاء على نمط الحياة الريفية عبر سياسة التهجير و منها ظهور التعمير الفوضوي.

من جهة أخرى فإن الرحيل الكثيف للخبراء و المسيرين والإداريين الأجانب عقد أكثر فأكثر من الوضعية الموروثة وامتدت هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر الحديث إلى غاية 1965 حيث أصدرت التعليمة المقننة للتعمير والبناء الساري المفعول حتى 1962 مع العمل على جزأرة تدريجية للمادة قبل1975 (الأمر رقم 73– 29 المؤرخة في 1973/7/5)

وكانت السياسة العامة للتنمية تسعى إلى:

- إعادة تنظيم البنية الإدارية للبلاد.
- توزيع الاستثمارات الإنتاجية في المجال(المناطق الداخلية).
- توزيع الاستثمارات غير المنتجة ذات الصبغة الاجتماعية عبر المجال الوطني.(البشير التيجاني،2004، ص45)

1.4 / حوصلة للمخططات العمرانية:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عِدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تُعرَف بوسائل وأدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة

وتسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه، كمديرية العمران(البناء والتعمير) والإدارات والجماعات المحلية، ومصلحة الأملاك العمومية ، والمجالس البلدية المنتخبة، ووسائل أخرى تقنية وتشريعية في مجال التهيئة العمرانية .

وهكذا ظهر مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة إذ وضع قانون 1958 المخططات التالية: (Zucchelli Alberto، op. cit، p 253)

- مخطط التعمير الموجه (P.U.Directeur):وهو مخطط التوجيه العام للتهيئة والتنمية.
- مخطط التعمير المفصل(P.U.Détail): أداة تطبيق للتدابير التي أتى بها مخطط التعمير الموجه .
- برنامج التعمير :أداة وسطية للتخطيط والتدخل .

في 1962 أدخل مفهوما جديدا في السياسة الحضرية بالجزائر وهو مخطط التعمير المبدئي(P.U.Principe)، والذي يهدف إلى تأخر التنمية والتعمير بالنسبة للبلديات ذات حجم السكاني أقل من10.000 ساكن.

كل هذه الأدوات تتميز بقدرتها على التدخل الفعلي من خلال عمليات التهيئة والتنمية الحضرية مثل مناطق التعمير ذات الأولوية(ZUP) والمجالات الكبرى (Les Grands Ensembles)

نشير إلى أن التهيئة والتخطيط الحضري يستعملان مناهج للدراسة والإعداد واللذان يترجمان على أرض الواقع من خلال ما يصطلح عليه بأدوات التعمير، بمعنى آخر فإن هذه الأدوات هي في نفس الوقت التمثيل الفيزيقي و المجالي للمحتوى ومستويات التنفيذ والتسيير المحددة ضمن السياسة الحضرية المنتهجة، بمعنى آخر فإن أدوات التهيئة والتعمير هي تعبير عن إطار وخلفية مستمدة من السياسة الاجتماعية والاقتصادية ونظام التشريع المعمول به.(op. cit، p253-263 Zucchelli Alberto،)

ومن المخططات هي:

- ✓ **مخطط العمران الموجه: (PUD):**

هو أداة سياسة التنمية والتهيئة الحضرية عبر مجالي الفيزيقي والإجتماعي، و الترجمة الفعلية لكل التدابير على الميدان والواقع الحضري من خلال التنظيم والهيكلة العامة المعتمدة ،

ووضع للمدن الكبرى والمتوسطة، لرسم حدودها ويأخذ بعين الاعتبار توسيع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، ويحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن بالمراكز ومرافق، وهياكل أساسية ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية وغيرها، على مدى 10 إلى 15 سنة، استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990، ويعتبر أداة قانونية تنظم استخدام المجال داخل النسيج العمرانية، كما يمكن اعتباره على أنه مجموع الملفات التي تترجم وتتحدد من خلال المعطيات التالية:

-الإطار القانوني للمخطط (مستند من قوانين التعمير والبناء والسكن).

-الإطار الوظيفي للمخطط(المحتوى تعبير عن كل التدابير القانونية في هذا المجال).

-الإطار التقني للمخطط (شروحات المخطط).

أما وظيفة المخطط فهي ضمان إطار للتخطيط بالنسبة للسلوك الفردي والجماعي عبر المجال، وهذا الإطار يتكون من كل التدابير والتوجيهات الإجبارية.

ويتضمن مخطط التعمير الموجه، التدابير والأحكام والتي تتمحور حول المتغيرات التالية:

- الطبيعة وكيفيات التدخل.
- الطبيعة ونمط التهيئة.
- شروط استخدام الأرض والمجال الحضري.
- مراحل التنفيذ.
- عوائق وحدود استخدام المجال الحضري(Zucchelli Alberto، op. cit، p264).

وهذه التدابير تصبح قابلة للتنفيذ توازيا مع سياسة البرامج البلدية والتدخلات ضمن النطاق الحضري بالنسبة للقطاع العام أو الخاص مثل: { مخطط التحديث العمراني(PMU) ومخطط التنمية البلدية (PCD) }.

إن دراسة وإعداد مخطط التعمير الموجه تتضمن المشاركة الجماعية التشاورية المباشرة وغير المباشرة لكل الهيئات والمصالح التقنية المختلفة، أما عن إجراءات الإعداد والمصادقة الخاصة بمخطط التعمير الموجه فلقد حددتها التعليمية رقم1181 –74/PU– 2 عن دراسة وزارة التعمير

والسكن والبناء ، كما تركت الإجتهادات لمكاتب الدراسات في إعداد هذه المخططات 71/80 (COMEDOR-70-76)،ETUA 1969-1970,CADAT

ولقد زودت هذه المخططات بما كان يعرف بمخططات التحديث العمراني بالنسبة لمدن مقرات الولاية أو مدن ذات النمو السريع، يبقى أن الفرق بينهما يكمن في أن هذه الأخيرة هي بالأساس برامج مالية تعتمد على ميزانية إضافية، بينما مخططات التوجيه العمراني هي برامج مجالية.(عمر صدوق، 1992، ص40-49)

✓ **المخطط العمراني المؤقت:** (PUP)

ويخص المدن والمراكز السكانية الصغيرة غير المعنية بمخططات العمران الموجه، ولقد ظهرت هذه الأداة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات،حيث استمر العمل بها أيضا إلى غاية 1990، ويعني هذا المخطط أساسا بتحديد التوسع المستقبلي للتجمعات الحضرية على الأمر القريب أي في حدود 5 سنوات، انطلاقا من احتياجات السكان من سكن ومرافق وخدمات، ويتم المصادقة عليه من قبل الولاية الوصية.

ولقد حددت التعليمية رقم 1427- PU2/75 ورقم 74 /PU2 عن وزارة السكن والعمران مخطط العمراني المؤقت كأداة للتخطيط الحضري بالنسبة للبلديات الصغيرة كما ذكرنا، ويحدد هذا المخطط نطاقات التوسع العمراني بالنسبة للتجمع العمراني على المدى المتوسط مع تحديد المناطق الرئيسية المعنية بالمرافق والخدمات.

أما عن الشروط والمبادئ المساعدة المسولين المحلين والهيئة التقنية، في تحديد المحيط العمراني المؤقت فهي: (Zucchelli Alberto، op. cit، p277-308)

-الحفاظ على الأراضي الفلاحية.

-حساب الأراضي القابلة للتعمير على مدى10 - 15سنة.

-تحديد علو المباني.

-تحديد المساحات الوحدوية بالنسبة لكل ساكن.

-تنظيم المساكن عبر وحدات منسجمة ومتناسقة عبر الوحدات الجوارية والأحياء.

-تخصيص رواقات بالنسبة للهياكل (إرتفافات).

-تخصيص أراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية.

أما عن إجراءات المصادقة على هذا المخطط (المحيط) فهي:

-تعد البلدية والهيئة التقنية إقتراح بإنشاء محيط عمراني مؤقت ليرسل إلى الولاية قصد إبداء الرأي.

-لدى الولاية شهرين قبل إبداء آرائها حول المشروع بالرفض أو الموافقة عليه.

-إذا لم تتلقى البلدية ردا خلال المدة القانونية يعتبر ذلك المشروع مصادق عليه.

يجب أن نشير إلى هذا المخطط أو المحيط المؤقت يعتمد على التحديد للأهداف والتوجيهات دقيقة للوضعية الآتية والتوجيهات المستقبلية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما أن ظهور مرسوم الاحتياجات العقارية سنة 1975 قد أعطى دفعا في تحديد هذا المخطط(المحيط) عبر بلديات الوطن(Publcation du Centre National d'Etudes et de Recherches ،1980،p77 pour l'Aménagement du Territoire) ، نشير وإلى غاية 1980 اعتمد نحو 1023 مخطط على المستوى الوطني، وبرمج 230 مخطط في الخطة الرباعية 80-84.

كما أن المخطط المؤقت يحاط بشريط إرتقاق غير قابل للتعمير (Non-Aedificandi) متغيرة العرض حسب خصوصية كل تجمع عمراني معنى بهذا المخطط، بغرض اجتناب التعمير العشوائي حول المنطقة المهيأة للتعمير.

نشير أيضا في هذا السياق أنه وحتى 1979 ومن مجمل 1184 بلدية معنية بالإحتياطات العقارية فإن أكثر من 934 مخطط عمراني مؤقت تم برمجته معتمدين على كل الهيئات والصالح التقنية المعنية بالأمر، ومن خلال أيضا المكاتب الدراسات المختصة في مجال التعمير.(96 p Marc Cote، op.cit،)

وهكذا فإن 534 مخطط مؤقت تمت المصادقة عليها، بينما هناك فقط 42 مخطط عمراني موجه أنجز من ضمن243 مبرمج، وهذا يعكس إلى حد كبير البطء الشديد في إجراءات الإعداد والمصادقة، واتصاف هذه المخططات بالستاتيكية وغير مجدية اقتصاديا، كما ويمكن إرجاع هذه الوضعية حسب شريف رحماني إلى ثلاث أسباب رئيسية :

1- غياب فعلي للأدوات التعمير حقيقية على المدى البعيد وخاصة منها غياب مخطط وطني للتهيئة الإقليمية والمخططات الجهوية.

2- غياب ميكانيزمات تفعيل هذه المخططات وإنجازها ميدانيا.

3- مخطط التعمير موجه إلى المدينة فحسب دون النظر إلى علاقات محدوديته بالريف (الهجرة الريفية)(Cherif Rahmani، op.cit، p234-235).

وتواصل كما قلنا العمل بكل من المخطط العمراني الموجه والمحيط المؤقت إلى غاية 1990وظهور أدوات التهيئة والتعمير الجديدة وقانون 29/90 وبالتالي تمت المصادقة على معظمها في تلك الفترة.

✓ **المناطق السكنية الحضرية الجديدة: (ZHUN):**

لقد ظهرت هذه الأداة سنة1975 ، حيث ظهرت كاستجابة لتزايد الحاجات السكانية من السكن، وهي أداة تقنية وتطبيقية لتخطيط المجال الحضري كما يجب أن تستجيب لعمل مشترك بين كل الفاعلين في حقل التعمير والسكن والبناء.

كما جاءت عبر التعليمية الوزارية رقم 355 بتاريخ 1975/02/19 المحددة لإجراءات إنشاء المناطق الحضرية ورقم 2015 :1975/12/21و رقم 515 : 1976/03/08.(op. cit، p316 ،Zucchelli Alberto)

إن هذه المناطق جاءت لتملئ الفراغ الذي أحدثه بطئ أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة خلال تلك الفترة، وتنشئ اختياريا إذا كان المشروع السكني موجه لإستعاب 400 مسكن فما فوق، وإجباريا إذا كان المشروع مخصص ل 1000 وحدة سكنية أو أكثر، وهو ما جعل العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة تستفيد من هذه العملية ، وقد قدر عدد الوحدات المنجزة في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 مليون سكن جماعي(بشير التيجاني،2004، ص71) .

تتمركز كثافة هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة بالأخص في المدن الكبرى المتروبولية مثل: مدينة الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، ثم تأتي المدن المتوسطة الحجم في الدرجة الثانية مثل: تلمسان، سيدي بلعباس، الشلف، معسكر، سعيدة، مستغانم، تيارت، المسيلة، البليدة، تيزي وزو، بجاية، ميلة، جيجل، باتنة، سوق أهراس، بسكرة...الخ، ثم تليها مدن اخرى في المرتبة الثالثة

مثل: خميس مليانة، مغنية، سبدو، الغزوات، بني صاف، الرمشي، سيق، المحمدية، فرندة، وادي تليلات، عين الدفلى، سدراته، تندوف، بشار، أدرار، ورقلة، غرداية، الأغواط، عين صالح، تمنراست وغيرها.

كما يلاحظ أن أكبر هذه المناطق السكنية الحضرية أخذت مواطنها في المدن الكبرى بسبب الانفجار السكاني الذي تشهده هذه المدن؛ إذ نجد أن بعض هذه المناطق السكنية يضم ما بين 6000 إلى 10000 سكن، كما هو الحال في مدينة الجزائر ووهران.(فوزي بودقة، مرجع سابق، ص 19)

وإن نجحت هذه الوسيلة العمرانية العمومية في توفير السكن الجماعي وحل جزء مهم من أزمة السكن في البلاد، زيادة على التحكم في التوسع العمراني المنظم؛ فإنها لم تنجو من الانتقادات حول نقائصها فيما يتعلق بإخفاقها في توفير جميع الهياكل والتجهيزات الضرورية لسكانها؛ حيث لا تزال هذه المناطق السكنية الحضرية المتواجدة بحواف المدن عبارة عن مراقد للسكان فقط، وتعتمد اعتمادا كليا على الخدمات والتجهيزات المتواجدة في مراكز المدن التي أنشئت بها ويعاني سكانها من مشكل النقل في رحلة العمل اليومية، كما وجه الانتقاد إلى الوعاء العقاري الذي أقيمت فيه هذه المناطق السكنية والذي اقتطع في أكثر الحالات من الأراضي الفلاحية الخصبة.

وقد أنجزت جميع هذه المناطق السكنية في إطار المخططات الاقتصادية الوطنية أو المخططات الولاية والمخططات البلدية للتنمية من جراء الاعتمادات المالية الحكومية المسخرة لقطاع السكن، تمت جميع العمليات العمرانية في هذا المجال بواسطة الصندوق الوطني للتهيئة الاقليمية، الذي تتولاها الدراسات التقنية، أما الإنجاز فقد تولته عدة شركات ومؤسسات وطنية للبناء مثل: الشركة الوطنية لأشغال السكن والبناء وغيرها، ولم يشارك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الإنجاز إلا بنسب ضئيلة مثل المناطق السكنية التي أنجزت من طرف شركة "حسناوي" بـ: سيدي بلعباس، وبعض مشاريع البناء الأخرى التي تولت إنجازها شركات في إطار الشراكة مع شركات البناء العمومية. (Zucchelli Alberto، op. cit، p320)

✓ **التجزئة أو التحصيصات:**

وتهدف هذه الأداة إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني والمدمج ضمن مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية تُعرَّف بالتجزئة، التي تقوم البلديات ووكالاتها العقارية بتهيئتها والإشراف على إنجازها من أجل توفير السكن الفردي في إطار البناء الأفقي المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي.

على أن يتولى المستفيد من شراء قطعة الأرض المقررة والمهيأة في التجزئة من طرف البلدية أو وكالاتها العقارية ببناء سكنهم بشكل مستقل اعتمادا على دفتر الشروط ورخصة بناء مسلمة من قبل مديرية التعمير، حيث تحدد له المظهر الخارجي للسكن وارتفاعه ومقاييس الهندسة المعمارية المتطلبة في السكن ، ومدة الإنجاز واستخدام المشروع...إلخ، وقد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي الحضري المنظم بشكل ملموس في مختلف أرجاء البلاد؛ إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه المتعلقة بموضوع السكن عن إنجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين 1966 و1992 .(Cherif Rahmani، op.cit، p240-249)

✓ **المناطق الصناعية ومناطق النشاطات :(ZI–ZAC)**

حيث تعتبر من الأدوات الخاصة بالتهيئة والتخطيط الحضريين إذا أصبحت جزءا مهما من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية على اختلاف أحجامها ومراكزها، ويشترط في إنشائها وجود على الأقل خمس (05) وحدات صناعية قادرة على توفير 1000 منصب عمل أو أكثر،أما من حيث المساحة المخصصة للمناطق الصناعية في الجزائر فهي متفاوتة وتتراوح عموما في المناطق الصناعية التي أُنجزت مابين 50 و2000 هكتار.

وتندمج هذه المناطق الصناعية ضمن المخططات العمرانية، حيث وصل عدد هذه المناطق خلال الفترة ما بين 1966 إلى غاية 1990 إلى حدود 120 منطقة صناعية(بشير التيجاني،2004، ص72–74).

إلا أن هذه المناطق أصبحت تعاني مشاكل وصعاب عديدة في التسيير والمتابعة وتأثيراتها على النسيج العمراني والبيئة على حد سواء، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى التوقف عن برمجة مناطق أخرى، والإقتصاد على تسيير المناطق الموجودة بأحسن الصيغ الممكنة.

أما مناطق النشاطات فهي مناطق مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتدمج في إطار المناطق الحضرية والمراكز المناسبة، كما تبرمج ضمن أدوات التهيئة والتعمير، هذا إضافة إلى كونها لافت نفس مصير المناطق الصناعية، مما دعى إلى إتخاد نفس التدابير بخصوصها كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الصناعية.

2.4 / حوصلة لأدوات التهيئة والتعمير إلى غاية1990 :

نشير مند البداية أن جل الأدوات التي وجدت منذ الاستقلال في مجال التخطيط الحضري انتهى العمل بها سنة 1990 ، وظهور الأدوات الجديدة كما أن تلك المخططات والأدوات السالفة الذكر كانت تعبيرا عن سياسة شمولية ميزت النظام الاجتماعي والاقتصادي للبلاد من خلال النهج الاشتراكي القائم على تخطيط كلي، وبالتالي فكل السياسات التي تترجم في الميدان هي في الواقع تعبير عن سياسة شاملة ومشروع مجتمع يعتمد المخطط في تحديد أهداف التنمية بمفهومها الواسع، بما في ذلك التنمية الحضرية والتنمية المستدامة.

-فما هي خصائص تلك الأدوات وأثرها على التنمية الحضرية ؟

* لقد لعب القانون الخاص بالإحتياطات العقارية البلدية دورا كبير في تحقيق كل الاحتياجات العقارية الخاصة بالبناء والتعمير، وشكلت بالتالي احتكار حقيقي لدى البلديات في المضاربات العقارية الخاصة بالبناء خاصة مع تأميم الأراضي الخواص، ووصلت إلى أوج تطبيقاتها ما بين 1980و1988 ، لكن ما يميز هذه الإحتياطات العقارية هو أنها حولت جزئيا من مهامها الأصلية وأهدافها المعلنة.

* الإحتياطات العقارية عرقلت عمليات التهيئة والتخطيط الحضري العلمي والعقلاني، خاصة الهيئات المختصة (CADAT).

* تعدد التصورات والمناهج والتجارب في ميدان التعمير(ETAU-ECOTEC-COMEDOR)

* إن أهداف المخطط العمراني الموجه (PUD) تعتمد على تحديد احتياجات السكان دون قاعدة تحقق.

* أهملت هذه المخططات الديناميكية الحضرية وكذا حركية السكان.

* اقتصرت فقط هذه المخططات على تقنين التجمعات الرئيسية البلدية دون النظر إلى ديناميكية إقليم البلدية وأثرها على التجمع.

* المخطط العمراني المؤقت هو أداة مساعدة لإنشاء الإحتياطات العقارية.

* معظم البلديات شملتها أدواتي المخطط الموجه أو العمراني لكن نصف هذه المخططات فقط تمت المصادقة عليه.

* المناطق الصناعية المنشأة سنة 1965 كانت الأداة الوحيدة المعنية بإجراءات التهيئة (51 منطقة صناعية عبر 10000 هـ تمت تهيئتها).

* بعد 1974 قامت البلديات بإجراءات إنشاء التحصيصات من أجل إنشاء مناطق النشاطات.

* المناطق الحضرية الجديدة (ZHUN) المنشأة سنة 1975 تحت وصاية الولاية المعنية وتعتمد على دراسة تهيئة حضرية، نذكر أن 256 منطقة حضرية تحتوى على 660000 مسكن تمت إقتراها عبر 180 مدينة لكن لم تنجز كلها.

* إن العديد من الدراسات التنفيذية تم إعدادها قصد التدخل في النسيج العمراني بغرض إعادة تهيئتها أو هيكلتها أو تجديدها ولكن لم يتم تنفيذ معظمها على أرض الواقع.

* أنشئ نحو 600000 حصة للبناء الخاص من قبل البلديات وتعود 500000 من قبل الخواص، ولكن في معظمها تشكو من إنعدام التهيئة(طرق –شبكات – إنارة عمومية).(p12-14 Toufik Guerroudj، op.cit ،)

هذا السلوك لثلاث عقود من زمن استقلال الجزائر في ميدان التعمير والتخطيط الحضري، ميزة جملة من المشاكل الحضرية الجديدة التي لم تلاقى حلا منها:

- عدم قدرتها(الأدوات) في التحكم في النمو الحضري والعمراني .
- التوسع العشوائي للمدن .
- انهيار العديد من الأنسجة الحضرية .
- بروز العديد من المشاكل الحضرية وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي .
- الاستغلال المفرط للأراضي الفلاحية .

3.4 / أزمة المدينة الجزائرية والحاجة إلى سياسة حضرية جديدة منذ1990 :

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على بعث تنمية البلاد بما يحقق تحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة والخدمات، وهكذا حققت على مدى ثلاث عشريات تحولات كبرى في الحياة السياسية والاقتصادية أثرت بشكل واضح على البنية الاجتماعية وتحول المجتمع الجزائري، وكان من آثار هذه السياسة أن تزايدت ظاهرة التعمير بمستويات قياسية ، إذ تضاعفت عدد التجمعات لأكثر من 4000 ساكن وتوسعت سياسة الإنارة الريفية والتجهيز والتقليص من الفقر، حيث انتقل عدد العمال من 810000 سنة 1969 إلى 3840000 في1985 ليزداد بذلك مداخيل الأسر الجزائرية إلى أكثر من 10 مرات.(Toufik Guerroudj، op.cit ، p15)

ولقد كان لدور الخطط وتدخل الدولة الجانب الكبير في هذا التغير الهيكلي إلى غاية نهاية الثمانينات، ومع ذلك فإن هذا النمط من التنمية أظهر عيوبا ونقائصا لا حصر لها، تراكمت مع نهاية الثمانينات، بعد أن تأثرت الجزائر بالأزمة العالمية سنة 1986 ، وكان أكتوبر 1988 مرحلة حاسمة في التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

وهكذا بدأت ملامح التحول في اتجاه سياسة ليبرالية اعتماد على إصلاحات هيكلية على غرار الكثير من المجتمعات ذات الاقتصاد المخطط، وفي هذا إطار ظهرت التشريعات الحالية في ميدان التهيئة والتعمير والتسيير العقاري.

لكن قبل التطرق إلى هذه السياسة الحضرية الجديدة ، يجدر بنا الحديث عن المدينة الجزائرية وأزماتها: – فما هي الوضعية التي آلت إليها مدننا ؟

–ما هي مظاهر هذه الأزمة متعددة الأوجه؟

✓ **أزمة المدينة الجزائرية:**

إن أزمة المدينة الجزائرية هي في الواقع أزمة مجتمع متعددة المستويات، إنها المجال الفيزيقي والحضاري الذي تقاطعت فيه كل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنها أيضا الإطار الذي تمثلت فيه فشل المحاولات للنهوض بتنمية المدينة الجزائرية من منطلق الاستجابة المتواصلة للاحتياجات الإجتماعية، إلا أننا وصلنا إلى مرحلة الأزمة الملاحظة سواء بالنسبة للخاص والعام، ربما لأننا لم نفهم جيدا خصوصية المدينة الجزائرية ، وبالتالي لم تكن مقاربتنا

للمدينة بالقدر الكافي من الفهم والتحليل، بمعنى أن الدراسات التي أحيطت بالمدينة افتقدت إلى الوحدة النظرية(Marc Cote، op.cit.p120) ، الإسهام المتميز في فهم و تحليل الواقع الحضري والحياة الإجتماعية والمشكلات الحضرية المختلفة، من جهة أخرى فإن هذه الدراسات اتسمت بالحلول الجزئية والتدخلات الجانبية في مقابل تعقد الظواهر وتشابك المتغيرات الإيكولوجية.

- لكن ما هي مظاهر هذه الأزمة في المدن الجزائرية ؟ وما هي آثارها على الحياة الإجتماعية؟
- وهل الأزمة بمختلف أشكالها تنحصر في مدننا دون غيرها من مدن العالم ؟

للحديث عن أزمة المدينة الجزائرية من هذا الجانب لابد أن ننظر إليها من زاويتين أساسيتين تشكلان محوري تقاطع كل المشكلات الحضارية والأعراض الباطوليجية على أكثر من مستوى:

أ/ **على المستوى الفيزيقي:** التوسع الحضري و العمراني غير المتوازن عبر محيط المدينة والأراضي الفلاحية، حيث اقتطعت أراض فلاحية من أجل إقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة الإحتياجات الإجتماعية من السكن والمرافق من جهة ، وتجسيد سياسة التصنيع من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال قدرت مساحة الأراضي الفلاحية التي اجتاحها التوسع العمراني في الجزائر في مابين 1962 و 1992 نحو 150000 هكتار(بشير التجاني،2000، ص61)، أي بمعدل 5000 هكتار سنويا شملت كل أشكال التوسع المنظم (سكنات، مناطق صناعية، منشآت...إلخ) أو غير المنظم ونعني بها المساكن والأحياء العشوائية، بينما تركت الدوائر والمراكز والنواة أي النسيج العمراني القديم على غير المعهود في كل أشكال التعمير في العالم، خارج نطاق التدخلات و السياسات المطبقة مما جعلها عرضة للإهمال والانهيار والاندثار.

–الاستهلاك المفرط للأراضي، حيث دلت الإحصائيات على مستوى الجزائر العاصمة كعينة تم استهلاك 1550 هـ من الاراضي الفلاحية منذ 1990، كما قدرت المساحات المستهلكة في إطار البرامج السكنية الحكومية في الفترة ما بين 1967 و 1985 نحو 25000 هكتار(بشير التجاني ،2000، ص62)، (على سبيل المثال بالنسبة لإنجاز المنطقة الصناعية بمدينة بسكرة أن حوالي 200 هـ من الأراضي الزراعية بساتين النخيل خاصة.)(Daniel dubost،2002، p93)

-انعدام البعد الإدماجي لسياسات التعمير والبناء المنجزة، مما جعلها توصف في كثير من الأحياء على انها مراقد للنوم (citée dortoirs)، إلى جانب افتقارها للشبكات التقنية المختلفة و الخدمات الضرورية.

-انعدام النظرة المعمارية والعمرانية المتجانسة الكفيلة بتحقيق الأهداف الوظيفية والجمالية والخدماتية في إطار بعد مستقبلي.

-الاعتماد على كفاءات(خاصة السنوات الأولى) على أدوات لا تعبر عن الواقع الفعلي للمدينة الجزائرية بمكوناتها السوسيو ثقافية و الاجتماعية.

-غياب النظرة الشاملة لواقع المدينة و القطيعة الواضحة بين التصميم والإنجاز.

ب/على المستوى الاجتماعي والحياة الحضرية: تمثل في :

-عدم قدرة الأفراد والجماعات على تكيف مع الحياة الحضرية.

-تراجع القيم و استفعال النزعة الفردية و اللامبالاة إزاء المجال العمراني.

- انهيار إطار الحياة الحضرية وتفشي الأمراض و المظاهر الباطولوجية (الكثافة العالية، الفقر، التسول، التلوث، العنف، البطالة، الإنحراف، التفكك الأسري...الخ).

-أزمة النقل خاصة بالنسبة للمدن الكبرى.

-ازدياد حجم البطالة و ازدياد أزمة الشغل.

-أزمة السكن بفعل اختلال التوازن بين العرض والطلب حيث ارتفع معدل شغل المسكن من 5,15 سنة 1966 إلى 8.5 سنة1987 .(بشير التجاني ،2000، ص64)

وهذه المظاهر التي تتجلى فيها أزمة المدينة الجزائرية، تعكس في الواقع فشل السلطات العمومية في وضع الحلول والسياسات المناسبة، و حيث اتضح جليا أن الحلول المقدمة تتميز بالظرفية والعشوائية، إن هذه الأزمة مرشحة للتفاقم أكثر فأكثر مستقبلا إذا لم يراعى تخطيط الحلول والبدائل باعتباره الميدان الأمثل للتحكم في البيئات الحضرية و توجيهها الوجهة الحسنة.

أما عن خلفيات ومصادر هذه الأزمة المتعددة فيمكن رصدها فيما يلي:

1/ ظاهرة النمو الديمغرافي و الهجرة:

لقد وجدت الجزائر نفسها سنة 1962 إرثا اجتماعيا واقتصاديا متدهورا، وهو ما أرغم السلطات في تلك الفترة على وضع أولويات واضحة تعتمد على توفير المطالب الإجتماعية الأساسية، في مقابل ذلك وأمام تنامي الفقر والجهل والبطالة عبر الكثير من الأقاليم الجزائرية (المهمشة خاصة) فإن المدن أصبحت الملاذ الآمن للسكان على اعتبار أنها تتوفر على المرافق والخدمات الضرورية إضافة إلى إمكانيات الشغل وتحسين مستوى المعيشة.

وهكذا بدأ عهد جديد من النزوح الريفي تميز بحركة هجرة لا نظير لها لسكان الأرياف والمناطق الطاردة في اتجاه المدن والمراكز الحضرية الجاذبة ، وبدأت معها مرحلة من النمو الديمغرافي المزدوج (الولادات والهجرة) كظاهرة متميزة بالنسبة للمجتمع الجزائري بأكمله من جهة ، و نمو سكان المدن والتجمعات الحضرية بشكل خاص.

و برز نوع جديد من النزوح نحو المدن بعد الاستقلال، حيث وصل ما بين 1966 و 1987 إلى حدود 17000نازح سنويا، وما بين 1968 و 1970 إلى نحو 40000 مهاجر، ليرتفع في أوائل السبعينات (1970–1973) تزامنا مع تطبيق سياسة التصنيع إلى 80000 نازح، و سجل فيما بين 1966 و1977 – 1.7مليون نازح في إتجاه المدن.(Cherif ،op.cit.،p245-250 Rahmani)

و بالتالي فإن النمو السكاني للمدن على اختلاف مستوياتها و سلمها كان بمعدل 3.2 % ما بين 1966 و1969 و3.4 % في فترة 1969–1971 لينتقل إلى 5.25 % فيما بين 1972– 1974 أي أنه تجاوز بشكل كبير معدل النمو الطبيعي الملاحظ في الجزائر والمقدر في تلك الحقبة بنحو 3.2% .(بشير التجاني ،2000، ص65)

و يرجع معظم الباحثين والدارسين هذه الظاهرة إلى:

1–العوامل التاريخية: المرتبطة بالريف الجزائري وما مر به من أحداث.

2–العوامل الديمغرافية: من خلال ارتفاع متميز للمواليد وانخفاض في الوفيات.

3–العوامل الاقتصادية: عبر تهميش القطاع الفلاحي ونمو القطاعات الأخرى وسياسة التصنيع.

ولقد تواصل هذا النمو الديمغرافي في سنوات السبعينات و الثمانينات على نفس الوتيرة ليتقهقر بشكل محسوس في عشرية التسعينات و بداية الألفية الحالية، ليفتح المجال إلى ظاهرة متميزة برزت بشكل كبير سنوات الأزمة واللاأمن والنزوح الريفي، لتتفاعل مع ظاهرة نمو المدن والتعمير على وجه أخص، وهكذا بعد أن سجل معدل نمو مابين 1977 و1987- 3.06 % بعدما وصل إلى 3.21 %فيما بين 1966 و1977، ليتراجع هذا المعدل إلى 2.15 % في آخر إحصاء للسكن والسكان سنة 1998 .

و حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء دائما، فلقد سجل في2000/1/1 معدل قدر ب 2.1 % والذي يعد من أضعف المعدلات المسجلة بالوطن مند الاستقلال، وقد نتج هذا بطبيعة الحال عن الأزمة العامة التي مست المجتمع الجزائري، إضافة إلى وضعية المناطق الريفية المهمشة وحالة اللاستقرار وانعدام الأمن، الأمر الذي أدى بأفواج كثيرة إلى حركة هجرة جديدة في اتجاه المدن، أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية والنمو الحضري وانتشار الأحياء القصديرية وتشويه المدينة، والبطالة و شتى أنواع المظاهر الإجتماعية الباطولوجية داخل المدن.

2/ ظاهرة التعمير والتحضر:

على الرغم من أصوله الفلاحية وجذور ثورته الريفية، إلا أن المجتمع الجزائري أصبح أكثر من أي وقت مضى مجتمعنا(حضريا) أي ذو نزعة مستمرة للتمركز بالمدن والتجمعات الحضرية، مع كل ما تحمله هذه الظاهرة من آثار عكسية متعددة الأوجه.

لكن يبدو أن ظاهرة التعمير في الجزائر اتجهت بكل ثقلها وانعكاساتها في اتجاه سلبي تجاوزت حتى قدرات وتدخلات السلطات العمومية في ميدان وفقدت في كثير من الأحيان زمام السيطرة والتحكم في مسارها، وهكذا بعد أن كان عدد سكان الحضر سنة 1830 لا يتجاوز 5% وصل مع بداية القرن العشرين إلى 18.6% ثم27.42% سنة1954 ، لتقفز بعد الاستقلال وفي أول إحصاء للسكن والسكان سنة 1966 إلى 31.54% ثم40.36 % سنة1977 و 49.82 % سنة1987(Marc Cote، p132)، وبلغ في آخر إحصاء سنة 1998 حسب الديوان الوطني للإحصاء نحو57.3% (من المتوقع أن يصل سكان الجزائر نحو 40.5 مليون نسمة سنة2010)

من جهة أخرى فإن العديد من المدن الجزائرية تضاعف حجمها 5 مرات خلال 30 سنة ، وتميزت دوما بإحداث قطيعة غير وظيفية مع الإطار العمراني القديم(الكولونيالي)، وأنتجت نمطا معماريا روتيني جعل من البنية العمرانية تركيبة ذو وجهتين متناقضتين؛ النسيج القديم والجديد.

كما تواصل هذا التوسع العمراني بشتى أشكاله تحت تأثير النمو الديموغرافي والهجرة لينتج تجمعات سكانية وتتطور مدنا حجما وكثافة، وفي هذا الصدد انتقل عددها من 95 سنة 1966 إلى 211 سنة 1977 و447 سنة 1987 ، وليتجاوز عدد سكان المدن التي يزيد تعدادها عن 100.000 إلى 16 مدينة بعدما كانت 8 فقط سنة1977 ، وقفزت المدن ذات1000 –50 إلى 26مدينة بعدما كانت16(فوزي بودقة، مرجع سابق، ص22).

وهكذا أصبح معدل التعمير في الجزائر سنة 1998– 57.3% وهو من أعلى المعدلات في المغرب العربي، في مقابل ذلك فإن ظروف نشأة هذه الظاهرة ترجع بالأساس إلى الأصول الريفية والنزوح الريفي الذي ميز المجتمع، حيث أن 30 إلى70% من سكان المدن ذوا الأصول الريفية أي ولدوا خارجها(Marc Cote، p146) ، مع العلم أن هذه الظاهرة تتكون إما مباشرة(ريف – مدينة) أو غير مباشرة، أي تدريجيا عبر ما يسمى بمراكز وتجمعات صغيرة مساعدة على التكيف والانسجام قبل الانتقال إلى المدينة.

وترجع ظاهرة التعمير في الجزائر بالإضافة إلى النمو السكاني، إلى التطور السريع لقرى جبلية تقليدية وقرى كولونيالية وأخرى تجمعات عسكرية أو أحياء ما بعد الإستقلال، وتجمعات سكانية ذات النشأة الحديثة على غرار القرى الاشتراكية، وكلها تقريبا لا تحمل خصوصيات المدينة في حد ذاتها بل إن أنماطها المعمارية والعمرانية ونمط المعيشة السائد ترجمت هذا النسيج إلى ظاهرة عمرانية متميزة.(Marc Cote، p150)

إن مستوى السلم الحضري يبدأ في حدود تجمعات تحتوي على عدد من السكان يتراوح ما بين أو6000 ساكن، إضافة إلى نحو مئة من المحلات التجارية وحوالي ثلاثون مرفق عمومي، وفي هذا الإطار قدرت التجمعات الحضرية من هذا المستوى ب 200 مع نهاية الثمانينات، أما المدن المتوسطة فيتراوح سكانها مابين 30000 و80000 ساكن وهي مدن ذات مستوى عال في مجال الخدمات وتكاد تلعب دور جهوي، وهي المدن التي كانت القعدة في ظهور مقرات ولاية سنة

1974على غرار بسكرة، مسيلة، تبسة، جيجل قالمة...، أو سنة 1984 لسوق أهراس وبرج بوعريج وواد سوف ، وهذه المدن تمتد حاليا في اتجاه المدن الكبرى، و تلعب دور الواسطة بين الجهات الإقليمية عبر الوطن على غرار تلمسان، معسكر،سطيف،سكيكدة، باتنة... .

ثم تأتي ثلاث مدن متروبولية وهي: "وهران ، قسنطينة وعنابة" وتتهيكل حولها كل المدن في شمال الجزائر، أما الجزائر العاصمة فهي في نفس الوقت عاصمة جهوية ووطنية تتركز فيها السلطات السياسية والإقتصادية، حيث تتجمع فيها 25% من سكان الحضر للبلاد، و18% من القيمة المضافة و42%من الأطباء و45% من وتيرة الاتصالات الهاتفية (نهاية الثمانينات) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1999، ص61)

وفي سياق الحديث عن سكان المدن تشير الإحصائيات الخاصة بالسكن والسكان لسنة 1998 أن هناك تفاوتا حادا في الانتشار من الإقليم لآخر، فبينما تحتل وسط الجزائر نحو % 44 منهم تقدر المنطقة الغربية ب 37% والمنطقة الشرقية بنحو31 %، كما أن أكثر الولايات كثافة هي الولايات الساحلية، إذ تضم المدن المتروبولية الساحلية، الثلاثة(الجزائر،عنابة، وهران) 25% من جملة سكان الحضر في البلاد، والذي يرجعه الكثير من الدارسين والباحثين إلى التوجهات الاقتصادية المركزة على هذه المناطق دون غيرها من المناطق الداخلية مما ولد التهميش واللاتكافؤ في مناطق أخرى.

أما الوجهة الثانية للقراءة في ملامح المدن الجزائرية فهي تتعلق بالشبكة الحضرية، إذ تشير الأرقام المسجلة إلى أن عدد المدن وصل سنة 1998 إلى 597 مركزا حضريا منها32 مدينة يفوق تعدادها 100000 نسمة، بينما لم تكن سنة 1830 سوى 5 مدن تعداد أكبرها 30000ساكن، و ارتفع عدد المدن المتوسطة (200- 100ألف ساكن) إلى 115 مدينة عام 1987مقابل 18 فقط سنة 1954.(المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1999، ص63-65)

وأزمة المدينة الجزائرية هي في الواقع أزمة فكرية ،اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، وحضرية متعددة الجوانب والآفاق، وأصبحت هذه المسألة محل حديث الخاص والعام لدرجة أننا لا تحتاج إلى صياغة علمية لوصف الأزمة الحضرية الحالية، والتأكد من أن مدننا تعيش فعلا جملة

من المظاهر تشكل في نهاية الأمر إطارا حقيقيا للحديث عن الأزمة، أهمها:(بشير التيجاني ،2000، ص70)

-النمو العشوائي.

-غياب التخطيط الحضري والكثافة العالية وتعقد المشكلات الإجتماعية والحضرية.

-تطوير مناطق الضواحي والأطراف المحيطة بالمدن.

-النمو الحضري غبر المخطط.

-ترييف المدينة وإنتشار الأكواخ.

-التخريب البيئي وتلوث البيئة.

-سوء إستغلال الأراضي الحضرية والصراعات حولها.

-إنتشار ما يسمى بمدن جديدة لا تتوفر على مقومات الأساسية.

-إنتشار النشاطات غير الرسمية

-الإعتماد على المساحات والمناطق الخضراء.

من جهة أخرى تميل معظم الدراسات الحضرية للتأكد على أن أزمة المدينة الجزائرية هي في واقع الأمر تراكم متواصل لمشكلات متعددة الأوجه منها:

- النمو الحضري العشوائي وغير المخطط والقصور الكبير في الخدمات الإجتماعية .
- سوء إستخدام الأرض الحضرية (لهذا الغرض شرع في أحصاء العقار الحضري لتحضير الوعاء العقاري قصد إنجاز البرامج السكنية).
- تنامي ظاهرة الأحياء المتخلفة والأمراض الإجتماعية.
- مشكلات البطالة والنشاط غير الرسمي .
- تزايد مستويات التلوث بكل أشكالها.
- انهيار الشبكات التقنية وعدم الاهتمام بالمساحات الخضراء وأماكن التنزه .

من جهته يذهب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره إلى إعتبار عدة عوامل ساهمت في تشكيل هذه الوضعية المتأزمة بمدننا حيث تدور حول خمس محاور أساسية:(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،1998، ص72)

- نقل الإدارات والمصالح التنظيمية.
- عدم التطبيق الكافي للأدوات القانونية.
- تعقد إجراءات تسير المدن ومعالجة المشاكل.
- ضعف الإطار التنظيمي والسياسات العقارية.
- ضعف التأطير.
- تنامي السلوك السلبي وغير الرسمي.

وهكذا يتضح لنا أن أزمة المدينة الجزائر هي مجتمع تراكمت فيه مشكلات اجتماعية وحضارية واقتصادية وبيئية وإدارية وإنسانية، لكن هل هذه الأزمة مقتصرة فقط على الجزائر؟ وهل لعل أبعادها العالمية في ظل التحولات الكبرى التي يعيشها ؟

5- أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر:

يعتبر التوجيه أو التخطيط في مجال التهيئة العمرانية بصفة عامة والتعمير بصفة خاصة أسلوبا متبعا في النظامين الرأسمالي والاشتراكي على السواء، وقد تبيّن بعد الثورة الصناعية في أوربا أن حرية التصرف والتوسع العمراني الحر في المدن التي كانت تنمو بسرعة، من جراء التصنيع والهجرة الريفية المكثفة أدى إلى نوع من الفوضى في توسع النسيج العمراني واستخدام الأرض في المراكز الحضرية؛ الأمر الذي جعل الدول الأوربية تضع حدا لهذه الفوضى العمرانية بإخضاع التوسع الحضري ونمو المدن إلى التخطيط العمراني، وكانت ألمانيا هي أول دولة تقوم بهذه المبادرة مع نهاية القرن التاسع عشر لتتبعها انجلترا ثم فرنسا، وباقي البلدان الأوربية بنفس المبادرة مع بداية القرن العشرين، لتعميم عملية التخطيط والمراقبة العمرانية بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف البلدان الرأسمالية والاشتراكية على السواء، والتركيز بالأخص على المحافظة على البيئة الحضرية وتناسق عناصرها والتأكيد على تنظيم الوظائف الرئيسية للمدن المتمثلة في السكن والعمل والترفيه، والنقل وغيره من التجهيزات والهياكل الحضرية الأساسية، وهذا كله ضمن سياسة الحماية والمحافظة على التراث المعماري والطابع الهندسي للمدن.(محمد عاطف غيثّ، 1987، ص178-180)

وقد ورثت الجزائر تقنيات التعمير وتنظيم المدن عن الإدارة الفرنسية ليخضع تخطيط المدن بها فيما بعد إلى سياسة التخطيط المركزي (خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة) بواسطة مخططات التوجيه العمرانية، التي انتهى العمل بها كوسائل التخطيط العمراني سنة 1990، وهناك عدة أسباب يمكن أن يعلل بها فشل تطبيق هذه المخططات العمرانية منها: ضعف أجهزة تسيير المدن والنسيج العمراني بصفة عامة من جهة، وطغيان القرار السياسي والعاطفي على النظرة التقنية والمعمارية على المستوى المحلي من جهة ثانية.

وقد أدى انعدام العقلانية في التسيير الحضري واستخدامه للمجال في تبذير مفرط في الأراضي المحاذية للمدن، وسوء استعمال للمجال وتجاهل توجيهات المخططات العمرانية وانتشار الأحياء العشوائية وفقدان المساحات المخصصة للتجهيزات والمرافق العامة التي حولت لأغراض شخصية كبناء السكن الفرد، وقد وصلت درجة الجهل المعماري أو فقدان الضمير الحضاري ببعض أصحاب القرار على المستوى المحلي بعض المجالس المنتخبة إلى اقتطاع مساحات من الحدائق العمومية لبناء السكن الفردي وقصة حديقة العثمانية بوهران التي بُتر جزء منها لهذا الغرض لا تزال عالقة بالأذهان إلى يومنا هذا، واكتساح الاسمنت للاماكن الأثرية، كما وقع في مدينة المنصورة الأثرية بتلمسان وغيرها.(اسماعيل قيرة ، مرجع سابق ، ص29-32)

وقد بُدلت مخططات التوجيه العمرانية كوسائل للتخطيط العمراني بالجزائر بوسائل جديدة منذ سنة 1990 تُعرَف بمخططات التهيئة والتعمير ومخططات استخدام الأراضي (شغل الأراضي) ، وكان السبب في الفوضى التي حلت بالنسيج العمراني وتوسع المدن سببها الوسائل المستعملة ليس منفذها. (الياس شرفة ، مرجع سابق، 184)

وفي كلتا الحالات نلاحظ أن انتهاك المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير يتم من أسفل أو من أعلى الهرم الإداري، ومن طرف أصحاب القرار السياسي فقط، اما الهيئة التقنية التي تشرف على تطبيق هذه المخططات العمرانية فهي في الغالب مهمشة، ولا تستشار إلا في الحالات المتعجلة لإيجاد الحلول للأخطاء المرتكبة، وبالتالي فإن القرارات الإدارية غالبا ما تطغى على القرارات التقنية وتصل إلى هذه المخططات عبارة عن حبر على ورق.

–هل ستتغير الأمور مستقبلا مع تغيير وسائل التهيئة العمرانية، رغم أن مسؤولية عدم تطبيقها في الماضي؟ كما بينا لا تُلقى على عاتق أصحاب القرار محليا وإقليميا ومركزيا.

– وكيف تكون وضعية التعمير مستقبلا في ظل الاقتصاد الحر، وما هي مساهمات ومعاملات وتدخلات المتعاملين الخواص في التنمية والتهيئة العمرانية من خلال خوصصة القطاع العقاري، وعقلنة استخدامه وتحقيق أفضل النتائج التي تخدم المجتمع المدني، وإسعاده في المستوطنات الحضرية؟

–وهل هناك قوانين أخرى ستصدر مستقبلا لتحديد جميع العلاقات الناتجة عن مختلف الهيئات والجمعيات الحكومية أو الحرة ومختلف المتعاملين في القطاعين العام والخاص نحو هدف واحد هو المشاركة في اتخاذ القرار الإيجابي المتعلق بترقية البيئة الحضرية؟

– وهل القوانين العمرانية الأخيرة التي صدرت بدءا من 1990، بما فيها القوانين المتعلقة بوسائل التهيئة والتعمير وتحرير المعاملات العقارية الخاصة، وغيرها كافية لتنظيم النسيج العمراني والمستوطنات العمرانية بصفة عامة، أم تحتاج إلى المزيد من الشرح والتدقيق والتفصيل لإزالة الغموض، لأنه لا يكفي أن تصدر قانونا لتعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي دون أن نشرح بالتفصيل كيف يجب أن يُنجز هذا المخطط وما هي الأهداف المرجوة من ورائه؟

هذه السلسلة من الأسئلة المتشبعة تحمل في طياتها أجوبة ترتكز على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للبلاد، والتي لا تزال قاعدتها المعلوماتية ومعطياتها مجهولة لحد الساعة، ولتقصي الحقائق نتناول بالتفصيل أدوات التهيئة العمرانية.

1.5 / المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

إن الإجراءات المتعلقة بتنظيم أدوات التسيير العمراني والحضري في الجزائر عرفت تطورا ابتداءا من سنة 1971 وذلك انطلاقا من سلسلة من الدراسات التي قامت بها الهيئات المختصة ابتداءا من مخطط العمران الموجه الذي اعتبر كأداة للتخطيط لبرامج التنمية الحضرية المحلية ومنه إلى مخططات التنمية الوطنية، أما القوانين المتعلقة بالأملاك البلدية، فقد ترك أمر تنظيمها إلى مخطط التعمير المؤقت(PUP) « Périmètre Urbanisable Provisoire » (محمد

الهادي لعروق، مرجع سابق، ص29–30) أي أن البلدية لا تتملك الأراضي و بالتالي دمج فقط تلك الموجودة داخل المخطط بموجب الأمر 74 /26.

إن الدراسات المقامة حول هذه الأملاك البلدية لم تكن كافية، ولهذا كانت تعهد إلى مكاتب الدراسات الخاصة بالتعمير التي تحدد مؤشرات تطوير تسيير المجال الحضري، وأهم الاحتياطات الخاصة بالتعمير،التي تحدد محيط العمران في الآجال المتوسطة(5سنوات)، ومعظم البلديات الجزائرية كانت مرتبطة بدراسة أو مغطاة عن طريق مخططات العمران التوجيهية، حيث54 % منها تحتوي على مخطط منظم مصادق عليه، وتحمل هذه المخططات أهدافا سياسية وطنية بطريقة إرادية.

استُبدل المخطط العمراني الموجه سنة 1990 بوسيلة جديدة مماثلة تُعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبق التطرق إليها في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمران للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئوي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي، ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة، وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعه وعلاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني.(Toufik Guerroudj، p25-29)

هو بذلك أي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقل الذي كان ينتهي مع حدود المخطط التوجيهي للعمران، والذي انتهت صلاحيته سنة 1990، ليملأ الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضري عن أوساطه المجاورة؛ بحيث لا يترك مجالا للتوسع العمراني غير المنظم، ويراعي في إعداده التوجهات الوطنية في مجال التهيئة الأقليمية عموما والتهيئة العمرانية خصوصا على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

من خلال الإطلاع على القانون رقم: 29/90 المؤرخ في: 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير يمكن استخلاص الخطوط العريضة التالية للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والتعمير في الجزائر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد52، 1990)

فهو يشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفترة تتراوح مدتها 20 سنة بعد إعداده، كما يحدد التوجهات العامة بالنسبة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات متعددة كما يلي:

1-القطاعات المعمرة :وتشمل كل الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القريب والبعيد.

2-قطاعات التعمير المستقبلة :وهي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد.

3-القطاعات غير القابلة للتعمير :كالمواقع الأثرية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية و الغابات.

كما أن هذا المخطط يقسم إقليم البلدية إلى مناطق تخصص مثل:

-مناطق سكنية

-المناطق الصناعية

-المناطق الريفية

-مناطق التجهيزات العمومية أو ذات المنفعة العمومية.

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية وإحصائيات ويتناول في مجموعه باختصار ما يلي:

* دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة (بلدية أو عدة بلديات) مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي والاقتصادي والديمغرافي.

* مخطط التهيئة المعتمدة وتعليلاته من حيث الدوافع والأهداف المرسومة.

* تحديد المدة والمراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط.

أما الخرائط والبيانات المرفقة مع التقرير فيجب أن توضح الجوانب الأساسية التالية: (90-Cherif Rahmani، p86)

- الاستخدام الشامل للأرض حاضرا ومستقبلا على مستوى الجهة المدروسة.

- تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية مع التركيز على مناطق التوسع العمراني ومناطق التحديث والهيكلة العمرانية.
- تحديد الأوساط والفضاءات الشاغرة والغابات من أجل حمايتها.
- تحديد مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية، التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا و مستقبلا.
- التنظيم الشامل لشبكة نقل الماء الشروب وتجهيزاته وتخزينه ومعالجته حاضرا ومستقبلا.
- التنظيم الشامل لشبكة تصريف المياه المبتذلة حاضرا ومستقبلا.
- تُرفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق التي يتناولها المخطط العام مع مراعاة الدقة الفائقة في وضعها.

فحسب قانون التعمير الجزائري وخاصة القانون المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فإن كل بلدية من التراب الوطني مجبرة على تغطية مجالها بمخطط للتهيئة والتعمير، يتم إعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، كما يمكن أن يغطي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بلديتين أو أكثر في حالة تداخل نسيجها الحضري بعضه البعض على شكل مجمع حضري كبلديات مدينة الجزائر الكبرى ومدينة وهران مثلا، وفي هذه الحالة يتم الإشراف على إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من طرف المجلس التنسيقي للمجالس الشعبية البلدية المعنية بالأمر، كما تشارك جميع المصالح الحكومية المحلية المعنية بالأمر في إعداده تحت إشراف مديرية التعمير والبناء.(عمر صدوق، مرجع سابق، ص54-56)

يُنجَز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عبر ثلاثة مراحل أساسية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد52، 1990)

أ. مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة حاضرا، والتقدير لآفاق التطور مستقبلا في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

ب. طرح الاختيارات ونماذج وفرضيات التهيئة المقترحة مع إبراز جميع إيجابياتها وسلبياتها.

ج. تحديد الأهداف على المستوى البعيد، ثم استخراج الأهداف التي يمكن تحقيقها على المديين القريب والمتوسط كمرحلة مبدئية.

تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الجزائر تِبعا للحالة وحسب أهمية البلدية أو البلديات المعنية بالأمر، وبعد مداولات المجالس الشعبية البلدية كالتالي:

1. بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يقل عدد سكانها عن (200,000) ساكن.
2. بقرار من الوزير المكلف بالتعمير، مشترك حسب الحالة مع وزير أو عدة وزراء بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000 ساكن ويقل عن 500.000ساكن.
3. بمرسوم تنفيذي يتخذ على تقدير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فأكثر.
4. لا يمكن مراجعة أو تغيير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا بقرار من الوصاية التي صادقت عليه وبحجج قوية ومقنعة، كأن تصبح مشاريع التهيئة على مستوى البلدية لا تستجيب أساسا للأهداف المرسومة، أو كثرة الأخطاء المعمارية في توجهات مخططات التهيئة والتعمير أو ما شابه ذلك.

يجب على المشاريع والبرامج والتوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أن تكون متناسقة ومنسجمة مع مخطط شغل الأراضي بصفة خاصة ومخططات التنمية العمرانية على المستوى المحلي الإقليمي والوطني بصفة عامة.

ولكي يصبح مخطط التهيئة والتعمير ذو فعالية قوية في المجال التطبيقي ينبغي أن تُجند له الجماهير والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية على المستوى المحلي خلال عملية الإعداد كمناقشة المشاريع والبرامج التهيئة المقترحة، وكذلك بعد المصادقة وأثناء الشروع في عملية التنفيذ، لأن تحسيس السكان بمدى أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وإشراكهم في اتخاذ القرار في هذا المجال يمكن أن يلعب دورا كبيرا في إنجاحه وتسهيل عملية تنفيذه.

الشكل رقم(03): ملخص إجراءات إعداد PDAU

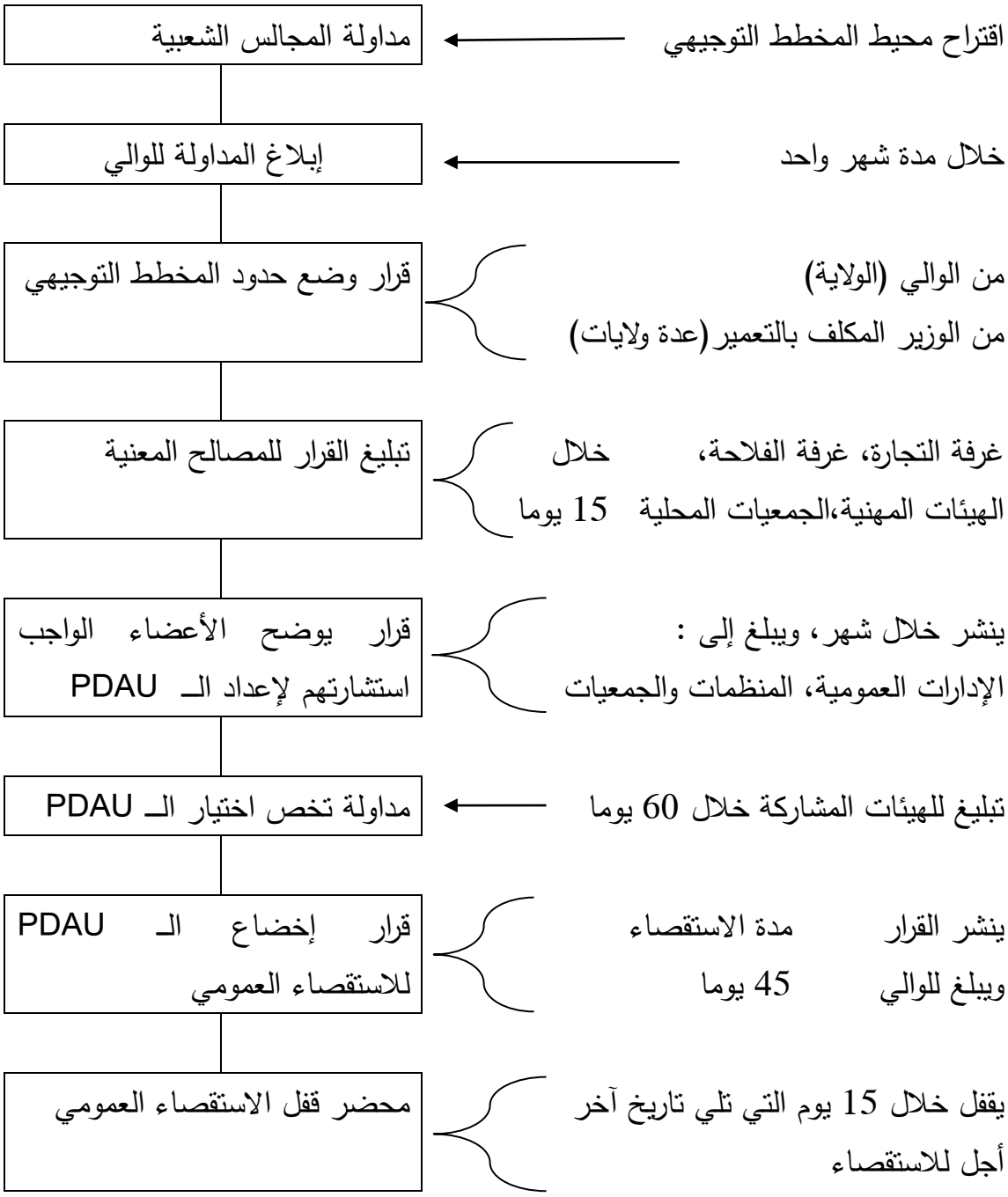

المصدر: الباحثة بالاستعانة بمديرية البناء والتعمير 2014

✓ **أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:** (عقاقبة عبد العزيز،2010،ص72-73)

إن المخطط التوجيهي هو الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار البلدي وبعد المصادقة يعتبر ملزما لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية، وهو ملزم حتى للبلدية وهي الجهة التي تعده

ولا يمكن مراجعته إلا بشروط قاسية، وهي إذا كانت القطاعات المراد إنشائها أصبحت لا تلبي أهداف معينة لها، ولا تتم المراجعة إلا بنفس المراحل المحددة للمخطط.

إن أهمية المخطط التوجيهي تكمن في كونه يحدد الاحتياجات العقارية وهو المقسم للعقارات على تراب البلدية، وبذلك فإن إنشاءه يسمح بمعرفة الأملاك العقارية وطبيعتها، وكذا معرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني غير الشرعي والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية البلدية، وتوفيرا لاحتياطات المواطنين الأساسية داخل البلدية.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو تحديث للمخطط العمراني التوجيهي ويتوجب عند إعداده مراعاة المخطط الوطني والجهوي للتهيئة العمرانية، و كذا يتوجب إعلام المصالح التالية:

-الغرفة الوطنية للتجارة

-مصلحة التعمير للولاية.

-مصلحة الفلاحة والري للولاية

-مصلحة البريد

-مصلحة حماية الآثار والبيئة.

-مصلحة توزيع المياه.

2.5 / مخطط شغل الأراضي (POS):

ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهو بالتالي إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري، ويهدف إلى:(القانون رقم: 90/08، 1990)

- تحديد المناطق العمرانية المناطق السكنية، مناطق الخدمات والتجارة، مناطق الصناعة، التخزين، المناطق الطبيعية والغابات، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية والفضاءات وأماكن الراحة والترفيه...الخ).
- يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للأرض والمجال، ويضع لها معادلة لاستعمال الأرض. ويحدد طبيعة وأهمية البناءات.

- يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات، ويحدد مواصفاتها.
- يحدد باقي شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي والصرف الصحي، واماكن التخلص من النفايات...الخ.
- يحدد الأحياء التي تهيكل ويجري تحديثها وتطويرها.
- يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.
- يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وترميمها.
- يعين مساحات الأراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها وتهيئتها.
- يحدد بعض مقاييس البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية كتحديد المساحات والكمية من البناء المسموح بها واستعمالاتها، كما يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات ويحدد ارتفاعها...الخ.

تُسند عملية إعداد مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يستمد قراراته من المنتخبين المحليين، ويعهد إنجاز هذا المخطط إلى مكاتب الدراسات المتخصصة، والمعتمدة تحت إشراف ومراقبة المصالح التقنية للبلدية، ومديرية التعمير والبناء،وهذا الأخير يجب أن يتضمن ما يلي:

- تذكيرا بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) المتعلق به .
- تذكير لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي(POS).

تبلغ هذه المداولة للوالي المختص إقليميا وتنشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، ويصدر القرار الذي يرسم حدوده المحيط الذي يتدخل فيه شغل الأراضي(Cherif Rahmani،p95-97)، وذالك استنادا إلى ملف يتكون من مذكرة التقييم، ومن المخطط الذي يعد على مقياس المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وهناك حالات متعددة تتمثل فيما يلي:

-الوالي إذا كان التراب المعني تابعا لولاية واحدة.

-الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني لولايات مختلفة.

-إذا كان مخطط شغل الأراضي يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، مشتركة تتولى الجهة المعنية، إسناد مهمة إعداده إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات.

-يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين الولايات بإعداد مخطط شغل الأراضي، لاسيما فيما يخص متابعة الدراسات، وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض.

غير أن المقررات التي تتخذها المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات والتي تدخل في إطار الإجراءات المحددة في القانون ، لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية المعنية.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية أو المؤسسات العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء المنظمات المعنية، ورؤساء الجمعيات المحلية للمرتفقين كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد مخطط شغل الأراضي، ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما ابتدءا من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في إعداد مخطط شغل الأراضي، وبعد انقضاء المدة القانونية، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية، والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارة منها بشأن مشروع مخطط شغل الأراضي. (القانون رقم: 90/08،1990)

أما المصادقة عليه فتخضع تقريبا لنفس الإجراءات التي خضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بدءا من المجلس الشعبي البلدي إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا؛ فالوزارة أو عدة وزارات معنية بالأمر على المستوى المركزي تبعا لأهمية البلديات (التي يغطيها مخطط شغل الأراضي) من الناحية العمرانية والسكانية والاقتصادية، وعادة ما تتم المصادقة على المخططين مع بعض (مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير).

يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء لأخذ نتائج الاستقصاء العمومي بعد أخذ رأي الوالي في الحسبان، ويتم إبلاغ هذا المخطط للجهات التالية:

-الوالي المختص إقليميا أو الولاة المختصين إقليميا.

-المصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعمير في مستوى الولاية.

-الغرفة التجارية.

-الغرفة الفلاحية.

يوضع مخطط الأراضي المصادق عليه تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يبين ما يلي:

-تاريخ بدء عملية الوضع تحت التصرف.

-المكان أو الأماكن التي يتم مراجعة الوثائق فيها.

-قائمة الوثائق الكتابية والبيانية التي يتكون الملف منها.(المرسوم91 /178،1991)

يتكون مخطط شغل الأراضي من عدة وثائق أهمها الدراسة التحليلية وأبعاده التهيئوية والتنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية بصفة خاصة والتهيئة الأقليمية بصفة عامة، وتضع في هذا المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف بدقة لاستخدام الأرض والوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط.

ويتكون من :

- **لائحة تنظيم:** وتتضمن ما يلي:(Toufik Guerroudj، p45-49)

أ -مذكرة تقديم يثبت فيها تلاءم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكذلك المعتمدة للبلدية المعنية تبعا لأفاق تنميتها.

ب -القواعد التي تحدد كل منطقة متجانسة مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء التراب، من حيث نوع المباني المرخص بها أو الخطورة ووجهتها، وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل الأراضي(POS)، ومعامل مساحة ما يؤخذ من الأرض مع جميع الارتفاقات المحتملة.

ج-يحدد معامل شغل الأرض في هذه الحالة العلاقة القائمة بين مساحة أرضية مع خالص ما يتصل بها من البناء ومساحة قطعة الأرض.

د-يعبر عن مساحة أرضية مع خالص ما يتصل بها في أي بناء على ما يلي:

-مساحة أرضية مع ما يتصل بها من تخشيبات السقف أدوارها، ما تحت الأرض غير القابلة للتهيئة السكنية أو الأنشطة ذات طابع مهني أو حرفي، صناعي أو تجاري.

-مساحات أرضية مع ما يتصل بها من سقوف وسطح وشرفات ومقصورات وكذلك غير المغلقة الواقعة في الطابق الأرضي.

-مساحات أرضية مع ما يتصل بها من مباني مهيأة لتستعمل مواقف للسيارات.

-مساحات أرضية مع ما يتصل بها من مباني مخصصة لخزن المحاصيل أو لإيواء الماشية أو العتاد الفلاحي، وكذلك مساحات المصفوفات البلاستيكية للإنتاج الزراعي

-المناطق القانونية المتجانسة.

-موقع إقامة التجهيزات.

-خطوط مرور الطرق والشبكات المختلفة.

-المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها.

وتُفرق مع التقرير التحليلي الخرائط والرسوم البيانية لمختلف المناطق والأوساط التي يغطيها مخطط شغل الأراضي، ويراعي فيها الدقة الفائقة والتفصيل الجيد باستخدام مقاييس الرسم المكبرة، كما يراعى الانسجام المطلق وعدم التضارب بين كل من مخطط شغل الأراضي التوجيهي للتهيئة والتعمير باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض في مجال التهيئة العمرانية، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52،1990)

الشكل رقم (04): ملخص إجراءات إعداد POS

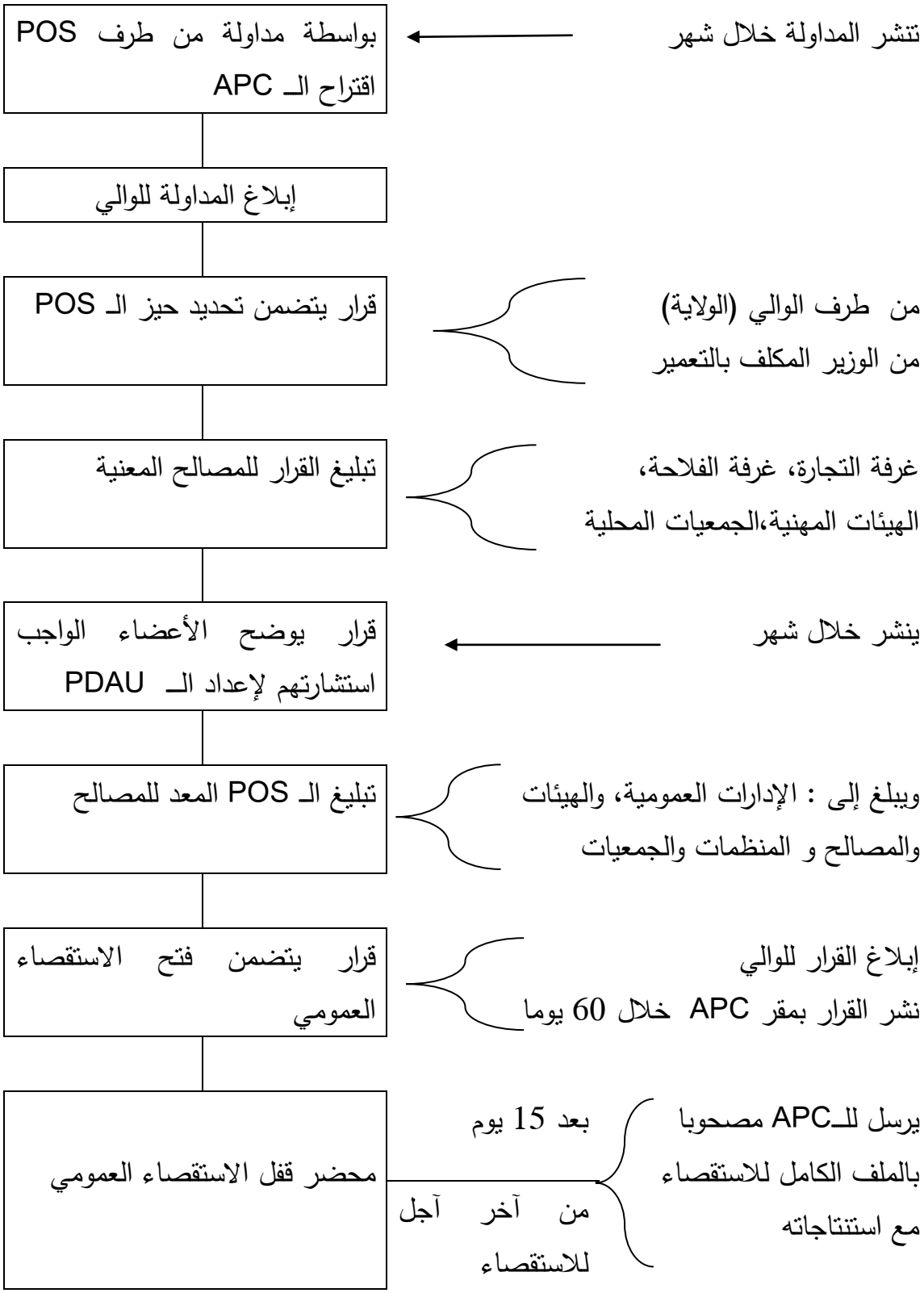

المصدر: الباحثة بالاستعانة بمديرية البناء والتعمير 2014.

ونظرا للتغييرات التي تحدث في الوسط فإن مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار، لهذا السبب تنشأ لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية وبإشراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغيير في مخطط شغل الأراضي والتأكد من صحته وخدمته للصالح العام من قبل أي اعتبار، ثم يُرفَع تقرير إلى الوصاية المحلية أو الوزارة المعنية لإدخال هذه التغييرات بشكل رسمي أو رفضها وكل تغيير في مخطط شغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار ولائي أو وزاري أو مرسوم تنفيذي عند تغطيته لمنطقة إستراتيجية، ولا يمكن مراجعة مخطط شغل الأراضي مراجعة جزئية أو كلية إلا بعد المصادقة عليه، و للأسباب التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52،1990)

-عدم انجاز مخطط شغل الأراضي في الأجل المقرر لإتمامه، سوى3/1 من البناء المسموح به من المشروع الحضري، أو البنايات المتوقعة في التقدير الأولي.

-إذا كان الإطار المبني في حالة خراب أو في حالة من القدم تدعو إلى تجديده.

-إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهورات ناتجة عن ظواهر طبيعية.

-إذا طلب ذلك وبعد مرور خمس سنوات من المصادقة عليه.

6- اسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية:

إن الإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه بوسائل التهيئة والتعمير يعود إلى عدة أسباب اجتماعية كانت، أهمها أزمة السكن الحادة والهجرة الريفية نحو المدن، والنمو الديمغرافي المتزايد بين سكان الحضر...الخ، و أسباب إدارية فمنها ما تمثل في عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وضبط التوسع العمراني، وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية، ويمكن عرض أهم اسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية فيما يلي :

أ) ضعف في صياغة وتنفيذ المخططات:

إن هذه الوسائل العمرانية والتخطيطية لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظم مثل البناءات والأحياء غير القانونية.

حيث أن بطأ انجاز هذه المخططات يؤدى إلى الاطالة في الوقت وهو ما يؤثر على الإجراءات المتخذة والتطور في الميدان، كما أن الدراسات المنجزة من مكاتب دراسات تابعة للدولة تنقصها الصرامة في احترام قواعد العقد أو الاتفاق للمشاريع، خاصة ما تعلق بالآجال.

كذلك إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU عبر عدة مراحل يستغرق وقتا طويلا حتى يتم إنجاز مخطط شغل الأراضيPOS وطريقة التعمير غيرالشرعي، حيث تضاف البناءات العمرانية المنجزة بوتيرة سريعة، وتؤدي إلى الانحراف عن أهداف المخططات، ما يجعل من الصعب تنفيذ مخطط شغل الأراضي POS حسب التوجيهات التي ترد في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانيةPDAU.(عقاقبة عبد العزيز،2010، ص75-77)

ويمكن إرجاع ضعف صياغة و تنفيذ مخططات التهيئة العمرانية إلى عدم وجود مراصد حضرية توفر معلومات و إحصائيات علمية دقيقة لكل ولاية، وغياب التنسيق بين لجان الهيئات المحلية (لجنة التهيئة والتعمير) و الجامعة ممثلة في الأساتذة و الباحثين المختصين في المجال.

إن التنظيم الجيد للنسيج العمراني يتطلب من السلطة الإدارية وضع نظام صارم لاحترام أسس العمران الحضري، و يتوجب على الأشخاص الطبيعية و المعنوية الامتثال لهذا النظام، و يتحقق ذلك من خلال الهيئات التي تسهر على تنفيذ السياسة العمرانية، والمتمثلة في البلدية و الولاية (من خلال رئيس المجلس الشعبي البلدي و الوالي في بعض الحالات) حسب الرخصة ، وطلب رأي المديريات الولائية للعمران بخصوص منح أو رفض وثائق التعمير المتمثلة في:

*الرخص المتعلقة ب :البناء، الهدم، التجزئة.

*الشهادة المتعلقة ب :التعمير، التقسيم، المطابقة(Toufik Guerroudj, p51-54)

فأحد الأسباب الرئيسية هو تعطيل وغياب الصرامة في تنفيذ وثائق التعمير المذكورة، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الموظف التابع للهيئات المحلية، وعدم فهم وتحويل القوانين إلى أدوات التدخل على المستوى المحلي، لذا وجب تفعيل المتدخلين في النسيج العمراني بما في ذلك الجمعيات.

ب) ظهور تقاليد البناءات غير الشرعية وسوق عقار موازية :

إن عدم فعالية الجهاز الإداري والتقني المكلف بالتسيير العمراني، يضاف له العجز في السكن

بشكل متزايد، وّلد ضغطا اجتماعيا أدي إلى اللجوء إلى البناءات الفوضوية من جهة، ومن جهة أخرى إلى إحداث تغيرات داخلية وخارجية على البناءات لتوسيع المسكن .وكمثال فإن في الأحياء الشعبية يتجاوز تعداد الأشخاص في المسكن الواحد الثمانية 08 ، وهذا أدى إلى تغير واجهات العمارات وأثر ذلك على جمال العمران.

كما أدى الفرق المتزايد بين العرض والطلب على السكن إلى ظهور سوق موازية للعقار غير شرعية، أدت إلى تسارع وتيرة البناء الغير الشرعي أمام مرأى الإدارة المكلفة بالتسيير العمراني، كما أن عجز السلطة العمومية المحلية في توفير السكن أدى إلى تكوين شبكات غير شرعية في التعاملات بخصوص الأملاك العقارية للدولة، ومن جهة أخرى عرفت الجزائر أزمة اقتصادية سياسية من سنة 1985 إلى 1991 أدت إلى انفجار الوضع وفى سنة 1992 ، دخلت في أزمة متعددة الأشكال والأبعاد وكان الإرهاب السبب الرئيسي الذي أفرغ الريف من سكانه، وعانت المدن الكبرى جراء هذه الأزمة التي نتجت عنها مشاكل عمرانية أعاقت عملية تحديث العمران والتطوير المستدام مضيفة عبئا على، ميزانية الدولة، قبل أن يعود السلم تدريجيا من خلال الاستشارة الشعبية سنة1999 وإصدار القانون الخاص بالوئام المدني الذي ساهم في عودة الريفيين إلى قراهم.(26-Claud Chaline،2003، pp 24)

ج) ضعف الجماعات المحلية في تسيير العمران:

إن ما يقلق الجماعات المحلية هو تقليل احتجاجات السكان من خلال تخفيف حدة الطلب على السكن، والخدمات من تجهيزات، ونقل، وهي تخطئ حين تفكر في مشاريع ذات طابع ترفيهي، بدل مشاريع لعصرنه العمران وذات مردودية تؤدي إلى إيجاد طرق لتمويل المشاريع الاجتماعية والثقافية وتجسيد تطور حقيقي، لأنه في غياب المصادر المالية يلجأ المسيرين إلى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في إطار المخطط التنموي الممول من طرف الولاية، وفى مداولات تقسيم الميزانية فان المجلس الشعبي الولائي لا يقبل إلا البعض من المشاريع البلدية، فيزداد عددها من سنة لأخرى على حساب الميزانية المركزية وينتج عنه تأخر متزايد للمشاريع مما يجعلها تتراكم (Claud Chaline،2003،p30) ، كذلك فان المسيرين يتعاملون مع شؤون المواطنين من منطلق توجه اشتراكي بشكل لاشعوري ويتبين ذلك من خلال مبدأ العرض على حسب الطلب الديمغرافي،

إرضاء لأكبر فئة من الشعب على حساب المشاريع العمرانية المنتجة لرؤوس الأموال، أيضا فان انشغالات المسيرين (المنتخبين) بعيدة عن مستلزمات الوقت الحاضر، الذي يفرض تجسيد أحسن للعلاقات بين الإنتاج الاقتصادي ورفاهية الإنسان.

د) سوء التسيير الحضري:

لقد نتج عن القرارات التي تتخذها الإدارة الحضرية في تسير المجال العمراني وتنميته، بعيدا عن الواقع ودون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي في الجزائر، الكثير من المشاكل مقابل النذر اليسير مما استفادته المدينة حضريا وتاريخيا، وهو ما يخدش هويتها ويجعلها مدينة بدون مميزات ما دفع بها إلى الخوص في أزمات اجتماعية كالفقر والتخلف،أزمة السكن التي تظهر في التعمير والسكن الفوضوي، التحضر السريع، الهامشية الحضرية،قلة المساحات الخضراء، استنزاف الأراضي الزراعية مما يخلق عدم التوازن في التنمية بين الريف والمدينة.

فأزمة السكن أزمة خانقة تعرفها معظم المدن الجزائرية وسببها يكمن في عدم الأخذ بأسلوب تخطيط المدينة لمجالها غير أنه في الفترة الأخيرة أخذت طريقها إلى الحل(جزئيا) نتيجة البرامج الكثيفة للسكن، حيث تشير المعطيات أن الدولة أنفقت في السنوات الماضية ما يعادل 306 مليار دينار على قطاع السكن لتشييد 693280 مسكنا من بينها % 34 من نوع السكن الاجتماعي وتعكس هذه الأرقام السياسة الجديدة التي أسست لها الدولة التي تخص هذا القطاع.

ويعتبر التحضر السريع من أسباب فشل التسير و التخطيط الذي تشهده المدن الجزائرية، فقد بلغ عدد سكان الحضر حوالي3,7 مليون نسمة سنة 1966 أي نسبة 31% وارتفعت بسرعة لتصل سنة 1971 إلى % 40 ثم % 43 سنة 1978 و % 48 سنة 1982 و 50%سنة 1987ويتوقع أن تصل إلى % 75 سنة 2010 بسبب زيادة التجمعات السكانية ، كما تشهد المدن الصحراوية نموا سريعا منذ 15 سنة بسبب عمليات استغلال النفط وتحويل اهتمام التنمية إلى الجنوب، أيضا تشهد أقاليم الوسط تحضرا سريعا يتجاوز50% .(إسماعيل بن السعدي، 2001، ص115-121)

بالإضافة إلى مشكلة قلة المساحات الخضراء التي تكمن أهميتها في صنع التوازن بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها لما لها من فوائد، كتلطيف الجو وتنقية الهواء والتقليل من

الضوضاء، كذلك مشكلة استنزاف الأراضي الزراعية ويعد هذا المشكل من نتائج فشل تسيير السياسة العمرانية، وفى الفترة الأخيرة أخذت المشاريع الكبرى والتوسع العمراني نصيبهما من ذلك، ويقدر ب 5000 آلاف هكتار للتعمير، و 8000 هكتار للطريق السريع، و 3000 هكتار للمشاريع.(علاوة بولحواش،2004، ص 115-116)

هـ) التدهور في مستوي تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

توضح المؤشرات تدهور مستوي المرافق والخدمات في المدن الجزائرية ومن بينها اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة تضخم الحظيرة الوطنية بعدد كبير من السيارات،في حين لم يواكب ذلك تطور شبكة الطرق، بالإضافة إلى عجز وسائل النقل الحضري عن تلبية احتياجات نقل السكان في رحلاتهم اليومية، خاصة تجاه مقرات العمل في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة وهران عند الذروة هذا ما يتطلب تخطيطا محكما لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية للنقل بصفة عامة والنقل الحضري بصفة خاصة.

و) البناء غير الشرعي(الأحياء المتخلفة): (محمد الهادي لعروق،2004، ص61)

غالبا ما تتواجد في أماكن معزولة أو في ضواحي المدن وبالقرب من مجاري صرف المياه، وتظهر نتيجة للهجرة الريفية، وتتميز بعدم تجهيزها بالمرافق الضرورية وكثرة المشاكل كالفقر، البطالة، الآفات الاجتماعية، مما تخلف توسع المدينة بطريقة غير شرعية خارج التخطيط العام، بنشوء المناطق المتخلفة نتيجة انعزالها عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا عن المدينة، التي قد تظهر نتيجة للتوزيع غير العادل للمشاريع على مختلف أرجاء البلاد، نتيجة غياب الاختيار الموضوعي لطرق الإنجاز ولضعف هياكل التخطيط والتنسيق بين القطاعات والمراقبة.

ز) التدهور البيئي:

ويرجع أساسا إلى انبعاث غازات السيارات وبأقل قدر الانبعاثات المنزلية والتدفقات الصناعية، التي تصدر عن الوحدات الإنتاجية المبعثرة داخل النسيج العمراني،وتشكل مصانع الاسمنت الموزعة على أقاليم البلاد مصادر هامة للتلوث بغازات الاحتراق، ومن هذه المصانع تلك المتواجدة برايس حميدو، صور الغزلان، الشلف، بني صاف، حجر الواد، عين الكبيرة، عين التوتة، تبسة...، حيث يتدفق منها سنويا 69 45 طن من أكسيد الآزوت، 1200 طن من أكسيد الكربون، 404 طن من

المركبات العضوية المتبخرة 1020.000 طن من أكسيد الكبريت، أما النفايات المنزلية قدرت ب : 5.2 مليون طن ، وأن الفرد الجزائري ينتج يوميا ما يعادل 0.5 كلغ من النفايات الحضرية.(محمد بوخيط،1992، ص 113)

نستنتج من كل هذا أن أسباب فشل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير في الجزائر لا يعود إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها، وقلة التوعية والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري على القرار التقني، وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير.

ورغم التحسن الذي توصل إليه جهاز المراقبة المعمارية والعمرانية في الجزائر خاصة في المدن الكبرى فإن مهمته الصعبة والمتشعبة العراقيل التي يواجهها في الميدان كثيرا ما تجعله لا يقوم بمهامه على أحسن وجه، لذلك فإن المخالفات العمرانية لا تزال مستمرة في الجزائر سواء بالنسبة للأشغال العمرانية أو المواصفات العمرانية المحددة قانونيا في التوسيع العمراني المنظم، بسبب قلة المراقبة التقنية وبسبب قلة الوعي المدني في مجال العمران، أو بالنسبة للبناءات غير القانونية التي أصبحت السلطات المحلية وأجهزة تسيير المدن غير قادرة على التحكم فيها أو إيقافها بشكل نهائي لعدة أسباب اجتماعية وإدارية.

7- عوامل توسع المجال الحضري لتحقيق التنمية المستدامة:

تعد سياسة التهيئة والتعمير هي أسلوب علمي جديد من أساليب التدخل المباشر بواسطة الأفكار، والقرارات والتقنيات، ووسائل الدراسات والتنفيذ، والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية وتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بشكل متوازن عير التراب الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات والعناصر الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني أو يتفاعل معه.

استُعِملت بالجزائر في مجال التهيئة والتعمير عدة وسائل تقنية لتنظيم مجالها العمراني مثل مخطط العمران الموجه، ومخطط العمران المؤقت، ومخطط التحديث العمراني، والمخطط التوجيهي

للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي زيادة على نماذج لضبط التوسع لعمراني كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة والمناطق الصناعية والتجزئة وأخيرا المدن الجديدة...الخ.(عقاقبة عبد العزيز،2010، ص162-164)

فحياة البشر ورفاهيتهم تمثلان القاعدة الأساسية لكافة الجهود والأنشطة التى يضطلع بها المجتمع الإنساني، من هنا يتضح أن العلاقة بين التنمية الحضرية والتنمية المستدامة أصبحت أمرًا لا تشوبه شكوك يعتد بها، بل يمكن الزعم بأن هذه العلاقة هى علاقة قوية بمعنى أن كل دعم لجهود التنمية الحضرية سيؤدي إلى دعم وتحسين نتائج جهود التنمية المستدامة، ولكن هذه العلاقة تحتاج إلى تحليل عميق يتناول العديد من التفصيلات التي تحتويها عمليات التنمية الحضرية مثل: إعداد وتهيئة وتنمية المجال الحضري، كما أن تفاقم الوضعية الاجتماعية وتدني المستوى المعيشي وانتشار الفقر وضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وانتشار البطالة والأحياء الصفيحية، والانفجار السكاني.

فالإعداد والتهيئة والتنمية كلها مفاهيم تقنية تصب في ضرورة التنظيم النسبي للمجال الحضري حسب ما يعرفه من إمكانات ثقافية واجتماعية واقتصادية وايكولوجية، فهو التوفيق بين الشكل والمضمون والمحتوى المادي، ويهدف إجرائيا وعمليا إلى إزالة الحدود بين مستويات المجال الوطني والمحلي وإلى العدالة بينهما في توزيع مدخلات ومخرجات التنمية المستدامة.

فالتنمية بوجه عام هي التفاعل بين البشر وبين الموارد المتاحة لهم أي استغلال البشر لموادهم، والتنمية المستدامة هي عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما" لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا" لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا "واجتماعيا" واقتصاديا"، وذلك في إطار الموارد المتاحة ليتاح لمواطنيها:(مطانيوس مخول،2010 ، ص22-24)

- مسكن يؤمن فيه المواطن وأسرته، وتشعر فيه بخصوصيتها، وتتسع مساحته لحياة أفرادها، سليم البناء، صحي، مستقر في إطار تخطيط عمراني محلي ,متصل بشبكات الخدمات الأساسية, يسهل الوصول إليه والاتصال به.

- عمل مستقراً شريف يتاح فيه للفرد فرص التقدم والارتقاء بقدر سعيه واجتهاده وثقافته، ويحقق له دخلاً مستقر يغطى نفقات معيشة أسرته وليدخر جانباً لمواجهة احتياجات مستقبلية.
- منظومة بيئية متزنة محمية من الاستنزاف والتلوث.
- منظومة ثقافية مبنية على قيم تحافظ على الهوية وتقبل الارتقاء بالحس والإدراك والذوق، وتقبل الجديد من التقنيات الملائمة، وتقدر العلم والموهبة والنقد، وترسخ المسؤولية المجتمعية.
- منظومة إدارية للمجتمع توسع الخيارات المتاحة للمواطنين، وتضمن حقوقهم في الممارسة العملية لاختياراتهم طالما التزمت بالقوانين، خالية من الفساد، تعمل بشفافية، قابلة للمساءلة المجتمعية وإمكان تداول السلطة القائمة عليها، تتصف باللامركزية الأصلية وليس المفوضة.
- آليات فاعلة للمشاركة الشعبية، تتكافأ فيها الفرص للمشاركة أمام كل مواطنين مهما تنوعت خصائصهم وصفاتهم، وتؤمن عمق مضمون هذه المشاركة لتشمل التفكير في الاحتياجات المحلية وترتيب أولوياتها، والتخطيط للتغير ومتضمناته، وتمويل برامجه ومشروعاته، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، وتدار بكفاءة وعدالة وشفافية، وتضمن أساليبها تداول السلطة فيها دون احتكار المحترفين.
- فإن القرارات التي تتخذها الدولة للإدارة الحضرية في تنمية مجال العمراني وتسييره بعيدا عن الواقع، ودون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي كما هو الحال ببلادنا، قد خلق الكثير من السلبيات التي تتضاءل إلى جانبها ما أفادته المدينة حضريا وتاريخيا، ويخدش هويتها ويجعلها مدينة بدون مميزات ولا روح، إذ توقف نمط الحياة في كثير من المدن التي تعاني مشاكل تشل نموها وتدفعها قدما للتخلف والفقر، فيظهر في التعمير والسكن الفوضوي والهامشية الحضرية والتدهور البيئي واستعمالات العشوائية للأراضي الزراعية خاصة، ونزوح الإسمنت على حسابها، وما تخلفه تلك الانعكاسات السلبية من مشاكل تهدد التوازنات الاجتماعية، والاستقرار السياسي كالانحراف، السرقة، الجريمة،

البطالة،التشرد..، وغيرها من المشاكل التي لم يستشرفها مخططوا المدن ومسيريها ولم يدركوا أن المدينة ليست مباني، بل هي مجتمع مسقط على بقعة أرضية كما يقول " **هنري لوفيفر**".

والجزائر إحدى الدول التي تعاني مدنها من أزمة حضرية خانقة، نتيجة للنمو الديمغرافي الهائل الذي تعرفه، وقلة الهياكل القاعدية والامكانات المادية الواجب توفرها للقضاء على هذه الأزمة، رغم المجهودات المبذولة لحد الآن وكل ما تم تسخيره لذلك، لذا أصبح الحديث الآن عن دور العامل البشري في حل هذه الاشكالية مهما كان حجمها وطريقة مساهمته في ذلك باعتباره العنصر الأول في أي عملية تنموية.

لذا يجب أن نعمل سويا من أجل النهوض بالمدينة وساكنيها ونتحرك بثبات على طريق التنمية المستدامة، فالإنسان يعد العامل الأساسي في المدن والتجمعات السكانية...، ويمثل المحرك الأساسي لعجلة الحياة في كل مناحيها، ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الثورة التقنية في مجالات عديدة وخاصة في قطاعي المواصلات والاتصالات، أصبحت المدن نقطة جذب واستقطاب للباحثين عن حياة آمنة تبعث الدفء والطمأنينة في النفوس، من هذا المنطلق فقد تنبه العالم المتحضر إلى غياب البعد الانساني عن المدن والتجمعات السكانية، فبادر إلى إعادة شيء من الاعتبار للإنسان فيها، فكان لابد من إعادة النظر في مدننا وما تشهده المدن الجزائرية اليوم من مشاريع تنموية إنما يدخل ضمن هذا المحرك، أو إعادة التخطيط لتعزيز الجانب الانساني في المدينة وتواصل ساكنيها، وهذا ما ترمي إليه هذه الدارسة في مدى مساهمة التوسع في المجال الحضري إلى تغيير في مخططات التنمية المستدامة في مدينة بسكرة ممثلة في دارسة الجوانب الكمية والكيفية للسياسات التوسعية في المجال الحضري ، وآثار هذه السياسات على أفراد المجتمع، ودورها في تحقيق التنمية المستديمة والتي أصبحت أهدافا يجب بلوغها.

1.7 / السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة:

أ. **التنمية والتخطيط الإقليمي:** (فائق جمعه المنديل، 2008، ص 10-14)

الخطة التنموية هي عناصر لتنمية أقاليم الدولة، والتحقق من ترابط خطط كل إقليم وما

يجاوره من الأقاليم، واختبارها لمعرفة ما بينها من توافق وانسجام داخل إطار الخطة القومية، وبالتالي يلجأ إلى تنمية القطاعات الإنتاجية التي تشكل الإنتاج الوطني (الزراعة- التجارة- السياحة-المواصلات...) ، من خلال وضع برنامج انمائي.

ب. وضع البرنامج الإنمائي للتنمية :

يتم تحديد الإطار العام لمخطط التنمية وفق الاحتياجات الآنية والمستقبلية :

لـ 20 سنة قادمة .

لـ 50 سنة قادمة

عبر وضع برامج تنمية مختلفة لكافة البيانات وفق ما تتطلبه من احتياجات لتطوير الأنظمة والقوانين، والاهتمام بالتحرك السكاني وإعادة توزيع السكان في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة، بما فيها تنظيم الهجرة الداخلية، برنامج تطوير نظم وأسس الحركة السكانية عبر تنظيم حركة الهجرة الخارجية، ودراسة أوضاعها ومردوداتها الاقتصادية والاجتماعية، بصياغة دراسات وبرامج وطنية متوازنة بتضافر كل الجهود من كل القطاعات والهيئات الحكومية والمنظمات الشعبية .

ج. إستراتيجية التنمية: (كمال الحلبي، 2008 ، ص6-9)

التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية للتنمية على المستوى الوطني، فمواطنوا المجتمعات المحلية (ريفية – حضرية) هم الذين يقع على كاهلهم سداد أعباء فاتورة التنمية الوطنية، وعلى جانب آخر فهم المستهدفون النهائيون من هذه التنمية الوطنية، ومن ثم فمن الضروري أن تكون أنشطة التنمية المحلية والتي تتفاعل مع هؤلاء المواطنين بشكل مباشر ويومي جزءاً عضوياً جوهرياً في خطة التنمية الوطنية، بما يمكنهم من جني ثمار التنمية الوطنية أولاً بأول، ولتزداد قناعتهم بما تفرضه عليهم التنمية من أعباء فيشاركون فيها برضاء وقناعة تؤمن استدامة هذه التنمية المحلية و استمرارها.

ولتتحقق تلك التنمية فلا مناص من توفير أكبر قدر ممكن من اللامركزية في تخطيط وتنفيذ التنمية المحلية، فالمشاركة الواسعة للجماهير العريضة يصعب تحقيقها في النمط المركزي والبعيد نسبياً عن التلامس المباشر مع المواطنين في القرى والبلدات والأحياء والمدن.

وتتطلب التنمية الناجحة كفاءة في التخطيط والحكم بمنهجية علمية على أولويات وجدوى المشروعات التي تدرج بالخطة، كما تتطلب المشاركة الواسعة آليات منظمة تتيح تعبيراً متكافئاً أمام فئات وشرائح المواطنين كافة في المجتمع المحلي.

كما تتطلب التنمية المحلية الناجحة تكاملاً ضرورياً فيما بين مستويات الإدارة المحلية (البلدية –المدينة – الولاية)، وتكاملاً آخر فيما بين القطاعات التي تتولى الدولة مركزياً مسؤوليتها، وكذلك تكاملاً في الجهود التي ستبذل من جانب الدولة من ناحية وتلك التي سيقوم بها القطاع الخاص الفاعلين الاجتماعيين من ناحية أخرى ، وأيضاً تكاملاً فيما بين محاور التنمية البيئية والعمرانية, وخدمات التنمية الحضرية، والتنمية المستدامة.

ومن ثم فإن أربعة عناصر رئيسية تحكم إستراتيجية التنمية المحلية في هذه الخطة وهي: التكاملية، المنهجية العلمية، المشاركة الشعبية، واللامركزية، وهذه العناصر تساعد في مجموعها على تحقيق تنمية عادلة من جانب، قائمة على الاستخدام الكفء للموارد من جانب آخر.

د. اعتماد الربط المكاني بالخطط التنموية: (فائق جمعه المنديل،2008، ص 16)

يعبر التخطيط عن وجهة نظر مدروسة تهدف إلى رسم الخطوط العريضة لمجالات السلوك في المستقبل وذلك بإتباع خطوات منطقية تؤدي إلى بلوغ غايات معينة، ولن تكون هناك إلا إذا كان هناك هدف أو أهداف يلي إقرارها وتحديد معالمها بموضوع تام، للقيام ببرنامج بحث شامل على أساسه تتضح مجموعة من الوسائل أو السبل البديلة التي يمكن عن طريقها اختيار انسبها وتنفيذه على مراحل متتابعة وفق برنامج زمني محسوب لتحقيق الأهداف المحددة، و بذلك فالتخطيط على كافة مستوياته ابتداء من الفرد والاسرة إلى المجتمع ثم الاإقليم ثم الدولة.

هـ. التنمية و التخطيط: (مجد عمر حافظ ادريخ،2005، ص41–42)

وهي مرحلة العلاج و التصميم واتخاذ القرارات التي تأخذ بالاعتبار الوضع الراهن، والاتجاهات الحالية للنمو والتنمية وهي تهدف إلى أفضل توزيع (وفقاً لمعايير معينة)، والتوزيع الأمثل يعني اختيار الموقع الأمثل ،وهذا يتحدد بتوافق مختلف القوى والعوامل المؤثرة فيه .

و. أبعاد التخطيط الإقليمي : للتخطيط الإقليمي أربعة أبعاد: (مطانيوس مخول،2010، ص 26–29)

- بعد يتصل بالموارد التي تشكل أهمية خاصة بناءً على نصيب أقاليم الدولة من الثروة الإقليمية
- بعد يتصل بالهيكل الأساسي و القوانين التي يعيش في ظلها الإقليم و التي تكون العنصر التنظيمي في عملية التخطيط.
- بعد مكاني فإذا كانت الخطة القومية تصمم أساساً بحيث تطبق على مساحة الدولة كلها، فإن الأقاليم تعتبر أحد المستويات التي يمكن أن يطبق عليها التخطيط الإقليمي
- بعد زمني يرتبط بمرور فترات زمنية بين بدء تنفيذ الخطط التنموية والحصول على العوائد المرجوة، فبعض المشاريع تحقق عائدها بفترة زمنية قصيرة والبعض الآخر لا يعطي ثماره إلا بعد مرور عدة سنوات.

2.7 / سياسة المدينة في اطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة :

تعاني المدينة الجزائرية اليوم من عدة اختلالات وفي مختلف المجالات العمرانية ، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها، حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب، وزاد من هجرة السكان وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية، وانتشار العمران الفوضوي نتيجة إلى أزمة العقار، ورغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها، إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلية لعدم تماشيها مع تطور ونمو المدينة، كل هذا أدى إلى استصدار قوانين خاصة بالتهيئة العمرانية والاقليمية المستدامة، كقانون تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة.

فتعمل سياسة المدينة على تحقيق التنمية المستدامة بصفتها اطارا متكاملا متعدد الابعاد والقطاعات والاطراف، ويتم تجسيدها من خلال المجالات التالية:(الطاهر لدرع،2013، ص 122-124)

- مجال التنمية المستدامة: عن طريق:

-المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية.

-الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.

-ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.

-ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

- المجال الحضري والثقافي: بالتحكم في توسع المدينة والمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق السياحية والمناطق المحمية عن طريق ضمان:

-تصحيح الاختلالات الحضرية.

-اعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.

-المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.

-تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

-ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.

-وضع حيز التنفيذ نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة.

- ترقية المسح العقاري وتطويره.

- المجال الاجتماعي: بتحسين ظروف واطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان:

-مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الاحياء.

-ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي.

-ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية.

-المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها.

-الوقاية من الانحرافات الحضرية.

-تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

- مجال التسيير بترقية الحكم الراشد: عن طريق:

-تطوير انماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والاساليب الحديثة.

-توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

-تاكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة.

-دعم التعاون بين المدن.

فإن التهيئة الاقليمية ضمن التهيئة العمرانية والغرض منها شمولية التهيئة العمرانية لكامل تراب الدولة على أساس توزيع الثروة والمشاريع وتحقيق التنمية .

لعل قانون تهيئة الاقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى المستدامة التنمية ، فالمحافظة على البيئة و بلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال لتهيئة إقليم، وهو ما عمدت إليه الجزائر من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في2001/12/12 ، يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها(القانون 01-20،2001)، فقد جاء هذا القانون ليحدّد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بذلك، و التي من طبيعتها ضمان تنمية الاقليم الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس الإختيارات الاستراتيجية، حيث تسيّر الدولة هذه السياسة بالإتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كلّ منها، و بالتشاور مع الأعوان الإقتصاديين و الإجتماعيين للتنمية،و حسب خصائص و مؤهّلات كل إقليم جهوي، وذلك رميًا إلى ضمان الأمور التالية: (القانون 01-20،2001)

– تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني و تنميته و إعماره بشكل متوازن.

– تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الإجتماعيين في الأرياف و الندن على حدّ سواء.

– دعم الأنشطة الإقتصادية بحسب أماكن تواجدها و ضمان توزيعها و انتشارها و تدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

– التحكم في نمو المدن و تنظيمه.

و يشير القانون إلى أن "الأداة الرئيسية و الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في تطبيق هذه السياسة تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يهدف إلى:

– الإستغلال العقلاني للإقليم الوطني و خاصة توزيع السكان و الأنشطة الإقتصادية على كافة الإقليم.

– تثمين الموارد الطبيعية و استغلالها عقلانيا.

– التوزيع المجالي الملائم للمدن و المستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية و قيام بنية حضرية متوازنة.

– دعم الأنشطة الإقتصادية المعدّة حسب الأقاليم.

– حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و تثمينه.

– تماسك الإختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما يضع المبادئ التي تحكم البنى التحتية الكبرى للنقل و التجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، و يحدّد كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية و الجرف القاري و حمايتها و تثمينها؛ و لم يهمل المخطط الجانب الإقتصادي حيث نصّ على ضرورة إقامة تنمية اقتصادية متكاملة تتنوّع فيها طبيعة النشاط و ذلك في المناطق الجبلية.

ووفقا للقانون رقم:01-20 المؤرخ في 2001/12/12 يتشكل التراب الجزائري من 09 أقاليم تتوزع على 3 وحدات طبيعية شديدة التباين من الناحية توطن السكان، ونسبة التحضر، الصناعة، الانسطة الخدمية والانشطة الزراعية، وهذه الوحدات على الشكل التالي:

- المناطق الجبلية والمرتفعات وسهول الساحل وتمثل 4% من مساحة البلاد.
- المناطق الاستبسية بالهضاب العليا وتمثل 9% من مساحة البلاد.
- الصحراء وتمثل 87% من مساحة البلاد.

والأقاليم هي: (القانون 01-20،2001)

1-**الإقليم الشمالي الغربي:** ويضم ولايات : وهران، مستغانم، عين تيموشنت،معسكر،سيدي بلعباس، تلمسان، غليزان.

2-**الإقليم الشمالي الأوسط:** ويضم ولايات: الشلف، عين الدفلى،البليدة، تيبازة، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، البويرة، المدية.

3-**الإقليم الشمالي الشرقي:** ويضم ولايات: جيجل، سكيكدة،عنابة، الطارف، ميلة، قسنطينة، قالمة ، سوق اهراس.

4-**إقليم غرب الهضاب العليا:** ويضم ولايات: سعيدة،تيارت، تيسيمسيلت، النعامة، البيض.

5-**إقليم وسط الهضاب العليا:** ويضم ولايات: المسيلة، الجلفة، الاغواط.

6-**إقليم شرق الهضاب العليا:** ويضم ولايات: برج بوعريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، تبسة،خنشلة.

7-**إقليم الجنوب الغربي:** ويضم ولايات: تندوف، بشار، ادرار.

8-**إقليم الجنوب الشرقي:** ويضم ولايات: بسكرة، غرداية، الوادي، ورقلة.

9-**إقليم أقصى الجنوب:** ويضم ولايات: تمنراست، إليزي.

الصورة رقم(08) : خريطة اقاليم الجزائر حسب قانون 20/01

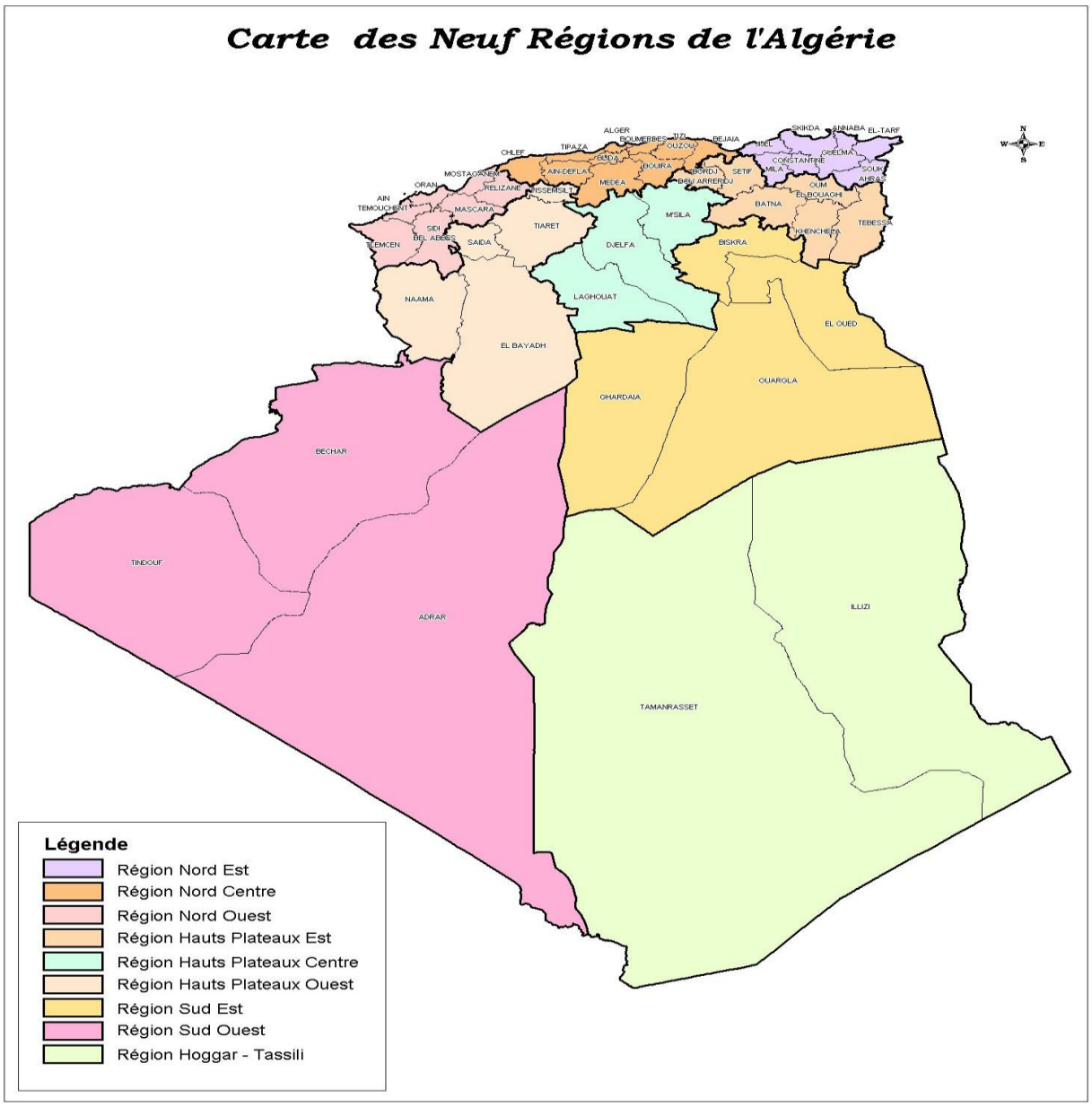

المصدر: خريطة اقاليم الجزائر: قانون 20/01 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة.

إن استقراء و تحليل المخططات التوجيهية التي وُضعت لتطوير الإقليم و تنمية مناطقه يوصلنا إلى نتيجة أنه قد شمل اختصاص عدد كبير من الإدارات المركزية، بل و الحساسة منها، و على سبيل المثال لا الحصر نذكر: المياه، المطارات المونئ، التنمية الزراعية، الصيد و الموارد الصيدية،التكوين،الصحة وغيرها كثير؛ وهذا ما يبرز في الحقيقة أهمية تهيئة الإقليم و اختصاصها الأفقي.

و بالموازاة مع التوجيهات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وُضعت المخططات التالية: (القانون 01-20،2001)

- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل: الذي يترجم الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة و المستهدفة و تثمينها بالنسبة للمناطق الواقعة على طول الشريط الساحلي.
- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي و مكافحة التصحّر.
- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم: المحددة للتوجيهات و الترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، و لتوضيح هذا الأخير نصّ القانون في طياته على مفهوم الحاضرة الكبرى، المساحة الحضرية، المدينة الكبرى، المنطقة الحساسة. و في هذا الشأن وُضعت تسع (9) فضاءات جهوية لتهيئة الإقليم و تنميته تشمل كافة التراب الوطني.
- مخططات تهيئة الإقليم الولائي: التي توضح و تثمّن الترتيبات الخاصة بإقليم كل ولاية.

و في سبيل تجسيد تلك البرامج و المخططات على أرض الواقع، فإن تمويلها الذي يكون عن طريق الدولة سيكون موضوع قوانين متعدّدة السنوات، كما ستنصّ قوانين المالية على الإجراءات المحفّزة بغرض تطوير الفضاءات و الأقاليم و الأوساط الواجب ترقيتها.

كما نصّ القانون على إمكانية إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و مختلف الفاعلين من جماعات محلية و المتعاملين و الشركاء و الإقتصاديين، للقيام بأعمال و برامج المخططات التوجيهية السالفة الذكر، و لن يتسنى هذا إلا بتضافر كل الجهود مع الشركاء والفاعلين الاجتماعيين في مثل هذا المشروع الكبير ، وبالأخص التنويه بالدور الذي يمكن أن يقدمه المواطن من خلال تنمية الحس المدني لديه وحثه على الحفاظ على الطابع الجمالي للمدينة التي يقطن بها.

خلاصة الفصل :

سيكون من السابق لأوانه الحديث عن حلول جاهزة للإعاقات التي تعرفها مدننا، ورصد لمكامن الخلل الذي تشهده، يستلزم تعميقا للبحث، وتدقيقا في التحليل حتى نتمكن من التوصل لاحقا إلى ما يمكن أن نسميه بالمقترحات العملية للإشكالية المطروحة .

يعد التخطيط الحضري في نهاية الأمر الإستراتيجية التي تتبع من قبل مراكز إتخاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع الهيئات الحضرية ، بحيث أنها تعمل على توزيع الأنشطة والخدمات توزيعا جغرافيا متوازنا وبالنسبة للسكان فإنها تسهر على تحقيق أكبر الفوائد من هذه النشاطات داخل البيئة الحضرية.

حيث أن القدرات الفعلية للأجهزة التخطيطية بدت متدنية للغاية فلاهي استطاعت أن تسيطر على التوسع العمراني الذي اكتسى صبغة شبه عشوائية في الكثير من الأحيان، أو تمكنت من أن تطرح تصورات واقعية و عملية تواكب التطور الحاصل في مجال تكنولويات الإعلام لحل المشاكل التي تعاني منها مدننا أو على الأقل توفقت في خلق شعور بالرضى والارتياح لدى المخططين و السكان على المستوى الحضري.

لذلك يجب تفعيل تطبيق مفاهيم وممارسات الإستدامة في التخطيط و التسيير الحضري لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل البيئية والاقتصادية والوظيفية، فلا يمكن أن يتم إلا عن طريق تكوين المعماريين والمهندسين والفنيين في هذا المجال، الذين يعدون بمثابة الأدوات الفاعلة التي تستطيع توطين التقنيات الحديثة وتأصيلها كممارسات مهنية أثناء تصميم مشاريع العمرانية والإشراف على تنفيذها و تسييرها.

ويمكن أن نعتبر التهيئة العمرانية–الحضرية– وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري والعمراني، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم واستغلال النسيج الحضري، وعلى غرار ذلك نجد أن الجزائر تسعى لوضع قوانين عمرانية لإستغلال المجال الحضري والعمراني وفق اجراءات ادارية وتنظيمية، مع الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان، ومختلف النشاطات الصناعية وكذا تصميم وتخطيط التوسعات داخل المجال الحضري وذلك بخلق توازن بين التخطيط الحضري والعمراني.

الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة

أولا : مجالات الدراسة

ثانيا : منهج الدراسة

ثالثا : أدوات البحث

إن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية هو الدراسة العلمية الدقيقة، والمنظمة لظاهرة ما، ويكون ذو أهمية أكثر عندما يرتبط موضوعه بالواقع، و من أهدافه الوصول إلى فهم الظاهرة محل البحث و الدراسة، كما إن محاولة إثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية الميدانية، من أهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظرية و الواقع، بغية تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلات الإشكالية، لذا فإن من الضروري أن يقوم الباحث منذ اختياره للمشكلة بوضع تصميم منهجي دقيق لكافة الخطوات التي يشمل عليها البحث، ومن خلال استخدام مجموعة من الطرق والأدوات والإجراءات التي تساعدنا في جمع المعلومات عن الواقع المعاش مكان الدراسة، و هذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل.

أولا : مجالات الدراسة :

1-1 المجال المكاني: حدود الدراسة

إن المجال المكاني والجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة بسكرة، و بعض الأجهزة المسؤولة عن السياسة التنموية من تسيير و تخطيط و تنفيذ القرارات الحضرية على مستوى هذه المدينة، والهيئات المعنية بمجال إعداد المخططات العمرانية بها، وبالرغم من كون مدينة بسكرة مجال بسيط للدراسة إلا أنها تعاني من ضغوطات كثيرة أدت إلى خلق عدة مشاكل على مستوها اجتماعية وبيئية و تنموية...، ونتيجة لنمو وتطور وتوسع المدينة وأين لمسنا استهلاك الفضاءات التي كانت موجهة للتوسع العمراني قبل آجالها المحددة، فسنحاول وصفها وصفا شاملا والتعريف بها و بمميزاتها الطبيعية والجغرافية والمادية و البشرية، و مختلف مراحل تطورها لأن أي قرارات تصدر لتنمية مجال مدينة ما لابد أن تستوعب جميع معطياتها لنجاح هذه السياسة على الواقع، والبحث عن مناطق توسع مستقبلية تلبي الإحتياجات الحالية بالإضافة إلى الأمدية الثلاثة : المدى القريب ، المتوسط ، البعيد .

فإن الهدف الأساسي هو الوصول إلى بنية إقتصادية و عمرانية فعّالة و متفاعلة لخلق التوازن في الشبكة العمرانية، والإستغلال الأمثل و العقلاني لها ،وذلك لأجل توجيه آفاق التنمية بما يتناسب و خصوصية المجال الحضري–مدينة بسكرة– كمحاولة لإيجاد بعض الحلول من أجل خلق توازن و تكامل مجالي بها. و هذا ما سنراه من خلال:

أ / **المعطيات الجغرافية والطبيعية:**

- **الموقع:** تبرز أهمية ولاية بسكرة في وقوعها في منطقة انتقالية على محورين رئيسيين لحركة المرور، الأول يربط الشمال الشرقي للجزائر بجنوبه بواسطة الطريق الوطني –رقم 03– والثاني بين الشرق والغرب بواسطة الطريق الوطني –رقم46–(غانم عبد الغني، 1999، ص23) ، تقع تحت سفوح كتلة جبال الاوراس التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، تتربع على مساحة تقدر بـ 21.509,80 كم^2، تضم 33 بلدية، 12 دائرة ويحدها:
  - ولاية باتنة من الشمال.
  - ولاية المسيلة من الشمال الغربي.
  - ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
  - ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
  - ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
  - ولاية ورقلة من الجنوب.(مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية بسكرة، 2011،ص7)

الصورة رقم (09): خريطة ولاية بسكرة

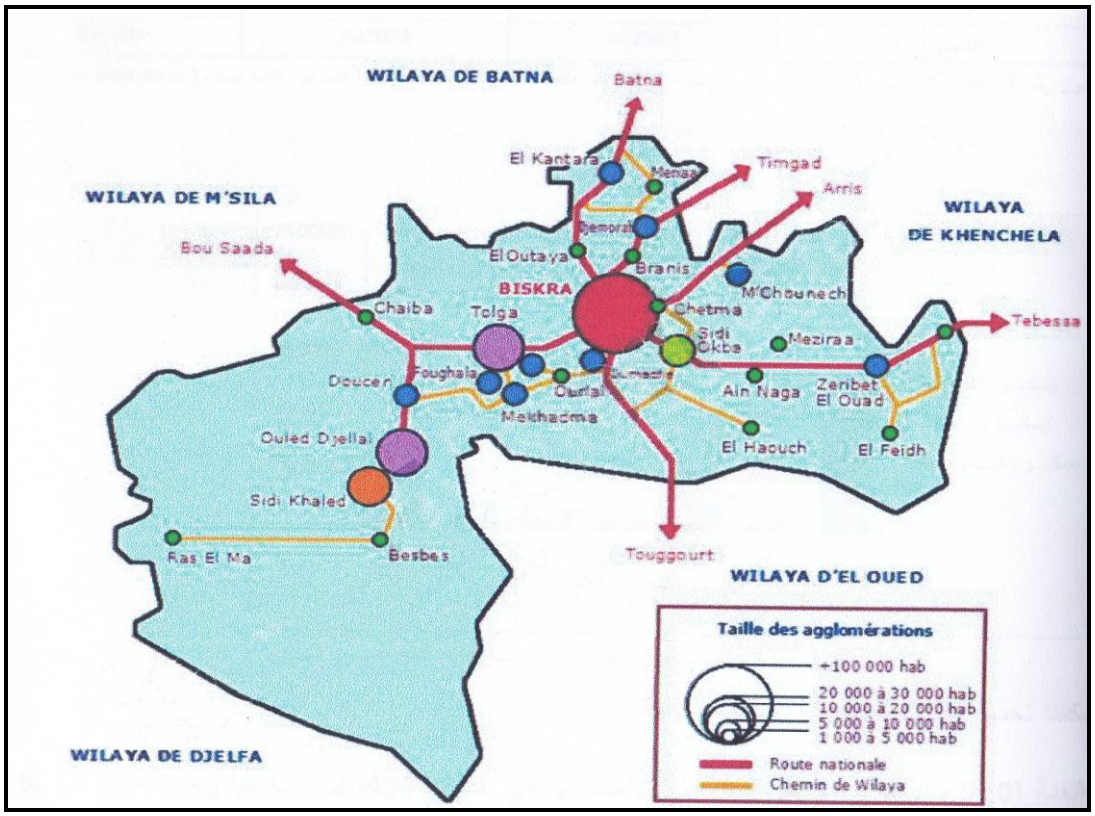

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة (مونوغرافية الحوصلة السنوية 2011).

تحتل مدينة بسكرة موقعا طبيعيا استراتيجيا إذ تقع أسفل سفوح الأطلس الصحراوي فهي بذلك تستفيد من شبكة هيدروغرافية، تخترقه وديان و مجاري مائية ، و بالتحديد تقع شرق خط غرينتش بين خطي الطول 5 ^{0} و6 ^{0} شمالا، وبين خطي عرض 34 ^{0} و35 ^{0} .

و تتربع المدينة على مساحة 446 كلم^2، أي بنسبة 2,07% من المساحة الإجمالية للولاية، حدود البلدية:

- من الشمال: كل من بلدية برانيس ولوطاية.
- من الشرق: بلدية مشونش.
- من الجنوب: مجموع بلديات: سيدي عقبة، أوماش واملايلي.
- من الغرب: كل من بلدية طولقة وبوشقرون. (مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، 2002 ، ص3)

فمدينة بسكرة تتوضع على منطقة سهلية ضمن حوض ترسيبي إذ أنها تتوضع على مجال منبسط ذو إنحدارات متفاوتة ، تخترقه وديان و مجاري مائية ،حيث جملة هذه العوائق أعطت الشكل المميز للنسيج العمراني ، و شكلت حدا للتعمير.

- **<u>الإطار الإداري:</u>** صُنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974، وكانت تضم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية بسكرة وولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير، فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (04) دوائر هي: أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، لوطاية، اما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية على حِدى، وقد أُلحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:
  - بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.
  - بلدية القنطرة وعين زعطوط من ولاية باتنة.
  - بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر؛ حيث أصبح عددها 12 دائرة، وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

فالموقع الجغرافي الفعال لمدينة بسكرة أي بالنسبة لما حولها من ظواهر بشرية باعتبارها عاصمة اقليمية لولاية بسكرة و منه فإن البلدية تقع في القطب الجنوب الشرقي في إحدى نقاط أجزائه الشمالية و تسيطر عليها طرق النقل البري و السكة الحديدية في حركتها التجارية بحيث يمر بها:

- الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين بسكرة و باتنة شمالا و بسكرة و ورقلة جنوبا.
- الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين بسكرة و بوسعادة غربا.
- الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين بسكرة و خنقة سيدي ناجي (اتجاه خنشلة).
- الطريق الوطني رقم 87 الرابط بين بسكرة ومنعة إتجاه باتنة .
- الطريق الوطني رقم 31 الرابط بين بسكرة و أريس .

مما جعلها تشكل أهمية كبرى في عملية الإتصال بين هذه الولايات .(مكتب الدراسات والانجازات في التعمير،2013،ص9)

الصورة رقم (10): شبكة الطرق المارة بمدينة بسكرة .

المصدر: مكتب الدراسات والانجازات في التعمير –URBA– وحدة بسكرة 2013

يكتسي مجال الدراسة أهمية كتجمع بلديات وكذلك بالنسبة للولاية ككل، استمدها من كونه يضم مدينة بسكرة مقر البلدية والدائرة والولاية في آن واحد، وما تمثله وتلعبه هذه الأخيرة من دور هام وهيمنة على المستوى الولائي والجهوي إداري ووظيفيا؛ بالإضافة إلى موقعه المركزي واحتوائه على أهم شبكة من الطرق الوطنية التي تعبر الولاية؛ مما يجعله يتمتع باتصالية ممتازة.

- **التضاريس:** تقع مدينة بسكرة بين منطقتين متضادتين بين مناخين، عند عتبة تشكل ممرا طبيعيا نحو الصحراء، ينتهي إليها انحدار الأطلس الصحراوي، فهي تقع ضمن نطاقين الصحراوي والأطلسي وتمثله مجموعة تضاريس مهمة تتمثل في:

– **المنطقة الجبلية:** تمثل نسبة ضئيلة من مساحة الولاية، تتركز أساسا في الشمال؛ وفي الجهة الغربية نجد كل من جبل (بوغزال، الملاقة، ثنية وقيين)؛ على ارتفاع يقدر بـ 120 متر فوق سطح البحر، وعلى مخروط للترسبات نتيجة انحداره نحو الجنوب الشرقي،في حين الجهة الشرقية نجد كلا من جبل (الطيوس، كمارو وكاف القونة) إن غالية هذه الجبال فقيرة من الغطاء النباتي.

- **منطقة السهول:** تمتد على محور شرق–غرب وتتميز منطقة السهول بتربة عميقة وخصبة.
- **منطقة المنخفضات:** تقع في الناحية الجنوبية الشرقية، وهي عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار، والتي تحتجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط والتي يبلغ متوسط انخفاضها (–33 م) تحت مستوى سطح البحر وتعتبر المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة، فيشكل حزاما أمنيا طبيعيا للمدينة من الجهة المفتوحة نحو الشمال (محمد الصغير غانم،ب س، ص22) .

- **المنـاخ:** يعتبر المناخ من العوامل الجغرافية الأساسية، إذ أنه يتحكم بدرجة كبيرة في التوزيع السكاني، و في الحياة الاقتصادية بصورة عامة، والذي يتحدد حسب موقعها أي في منطقة بين المناخ الشبه جاف، وبين المناخ الصحراوي الجاف وسط منطقة الزيبان، لاسيما تعتبر إقليم زراعي يختص منذ وقت طويل بزراعة النخيل، وهو يمتد على طول 130 كلم من الغرب إلى الشرق، وعلى عرض 30 كلم، والتي تحتل المرتبة الأولى في إنتاج التمور وطنيا(محمد الصغير غانم،ب س، ص23).

- **أ/ التساقط:**

- **الجدول رقم (09): قيمة التساقط بمدينة بسكرة**

الشهـر	جا	ف	م	أ	ما	ج	جو	أو	س	أك	ن	د	المجموع
المعدل الشهري (ملم)	0,6	2,8	10,9	22,1	1,5	0,4	0,0	0,1	36,1	3,0	0,1	21,2	98,8

المصدر: مديرية التخطيط مرجع سابق

إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الامطار خلال 25 سنة الاخيرة فإن مدينة بسكرة تقع في المنطقة –2000 ملم ما عدا المناطق الجبلية، أو السنوات الممطرة، غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشرا قويا على مناخ المنطقة؛ إذ أن كمية وكيفية سقوط هذه الأمطار مهما جدا، قد تكون 60 إلى 70% من كمية الامطار محصورة في الفصل البارد على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجرافا للتربة وأضرارا للزراعة، وللمقارنة نأخذ معطيات التساقط خلال 20 سنة الاخيرة.

فيما يلي كمية الأمطار التي سقطت خلال سنة 2011 والمقدرة بـ 282.3 ملم وهي كمية معتبرة إذا ما قارناها بالسنة الماضية أين وصلت إلى 185.5 ملم ، تجدر الإشارة إلى أن اكبر كمية تساقط عرفتها الولاية وصلت مقدار 294.1 ملم سنة 2004 وهذا منذ أكثر من 36 سنة .

الجدول رقم (10): كمية تساقط الأمطار بمدينة بسكرة خلال سنة 2011

الأشهـــر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	مجموع
كمية الأمطار المتساقطة (ملم)	6.8	0.2	37.6	39.4	55.4	0.6	1.3	00	28.7	79.9	2.4	00	**282.3**

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

للمقارنة سنأخذ معطيات محطة بسكرة خلال 21 سنة الأخيرة.

الجدول رقم (11): كمية تساقط الأمطار بمدينة بسكرة خلال (20 سنة)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
كمية الأمطار المتساقطة	133	201	103	156	90	153	155	51	190	55	88.8	39.6	159	**294.1**	58.8	173	98.8	118.4	139.8	185.5	282.3

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

- **ب/ الحرارة:**

على ضوء دراسة "سلتزار" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب24.32 م^0، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة فنسجل خلال سنة 2011 فنسجل ودرجة حرارة دنيا على التوالي بين 12.1 م^0 إلى13.2 م^0 في شهري ديسمبر و جانفي، أما في شهري جويلية و أوت تتراوح ما بين 43.8 م^0 إلى 47.5 م^0 درجة حرارة قصوى، ويظهر تأثيرها في ارتفاع درجات الحرارة حيث تفوق أحيانا 48م° في شهري جويلية و أوت و ينجم عنه سطوع اشعاعات شمسية تؤثر بدورها على الحركة العمرانية والاقتصادية للمدينة بصفة عامة. و فيما يلي درجات الحرارة المسجلة خلال سنة 2011 .

الجدول رقم (12): درجات الحرارة بمجال الدراسة سنة 2011

الأشهر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المعدل
درجات الحرارة	12.1	13.1	16.0	22.0	24.8	29.7	43.8	47.5	30.3	22.2	17.3	13.2	**24.32**

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

- **ج/ الرطوبة:**

الجدول رقم (13): معدل الرطوبة بمدينة بسكرة سنة 2011

الشهر	جا	ف	م	أ	ما	ج	جو	أو	س	أك	ن	د	المجموع
الرطوبة (%)	52	46	39	31	33	29	24	30	40	61	59	70	42,8

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

نلاحظ أن هناك 03 أشهر من مجموع أشهر السنة تفوق فيه نسبة الرطوبة (50%) (معدل الرطوبة اليومي) لتسجل في شهر ديسمبر اعلى نسبة رطوبة (71%).

- **د/ الرياح:**

تعد الرياح في منطقة الدراسة متعددة خلال السنة، فنجد الرياح قوية باردة شتاءً قادمة من الشمال الغربي، وهي تأتي من السهول العليا والرياح الرملية في فصل الربيع تأتي من الجنوب الغربي عموما.

فيهب في مدينة بسكرة نوعان من الرياح:

-رياح شمالية غربية: سرعتها تتراوح ما بين 6-12 م/ثا ، محملة بالرطوبة أحيانا سجلت سرعتها القصوى في شهر جانفي ، ماي و جوان.

-رياح جنوبية شرقية: رغم أهميتها النسبية بالمقارنة بالأولى إلا أنها تحمل الكثير من الخطورة على النشاط الزراعي و المباني.

-كما تهب رياح أخرى ضعيفة من الجهتين الشرقية و الجنوبية الغربية.(مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية بسكرة، 2011،ص17)

الجدول رقم (14): معدل قوة الرياح بمدينة بسكرة

الشهر / قوة الرياح	جا	ف	م	أ	ما	ج	جو	أو	س	أك	ن	د	المعدل السنوي
الرياح القصوى (م/ثا)	20,4	13,2	16,4	16,6	22,2	21	16,9	15,9	17,6	15	14,5	16,7	17,2
قوة الرياح الدنيا	2,9	2,4	5,2	5,5	6,8	4,5	4,5	3,5	3,8	3,2	4,1	3,4	4,2
عدد الأيام	1	2	4	5	4	5	2	2	2	2	1	1	31

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

إن هذا الموقع الجغرافي والطبيعي أضفى على المدينة أهمية كبرى في مجال التنمية والمبادلات بين المدن الكبرى في الشمال الشرقي والمراكز العمرانية المنتشرة في الجنوب، كما تتجلى أهميتها في الوقت الحاضر بالوظيفة التي تؤديها كمقر رئيسي للولاية.

ب /<u>المعطيات الديموغرافية والاقتصادية:</u>

- **المعطيات الديمغرافية:** إن دراسة النمو الديمغرافي لمدينة بسكرة منذ الاستعمار إلى اليوم يشير أن هناك زيادة في النمو الديمغرافي كما تبينه الإحصاءات الآتية :

  - **أ/ تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008:**

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطـورا مهما حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 نسمة ، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8%، وفي إحصاء سنة 1987 ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88 %، وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30 %.(مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية،2002، ص23)

الشكل رقم (05): رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

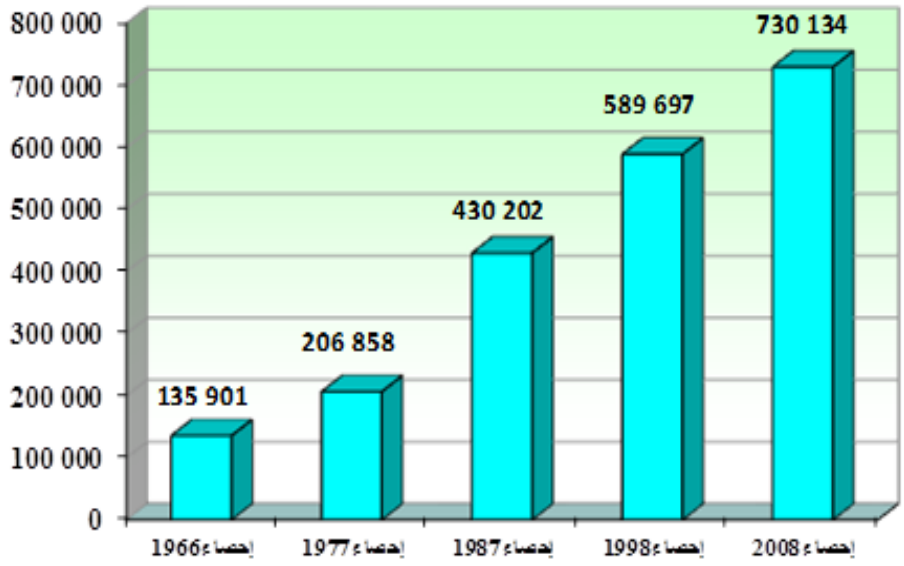

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

هذه معطيات الولاية ككل، بينما فيما يخص مقر الولاية –مدينة بسكرة– فقد قدر عدد السكان بها خلال الفترة 1977– 2008 وفق الجدول التالي:

جدول رقم(15): يوضح عدد سكان مدينة بسكرة خلال الفترة 1977– 2008

البلدية / السنوات		1977	1987	1998	2008
بسكرة	عدد السكان (ن)	87200	129611	172905	205608
	الزيادة السنوية (نسمة/السنة)	–	4277	4294	3270
	معدل النمو	–	4.04	2.92	1.49

المصدر: **مكتب الدراساتURBA، مرجع سابق**

نلاحظ أنه خلال الفترة **1977–1987** شهدت 1987 المدينة زيادة ملحوظة تقدر بـ 4277 نسمة و بمعدل نمو 4,04 % ما يفسره بروز قطبية المركز الحضري لبلدية بسكرة .

في حين الفترة **1987–1998** شهدت زيادة تقدر بـ 4294 نسمة و بمعدل نمو 2,92 % راجع لتحسن الظروف المعيشية بما فيها اجتماعية و اقتصادية (فترة التوازن الجهوي و الاستقرار).

أما الفترة ما بين **1998-2008** شهدت ارتفاع ملحوظ بزيادة 3270 نسمة و تقلص في معدل النمو ناتج عن تحسين الظروف الريفية التي عملت على رجوع و استقرار السكان المحليين بها .

إلى جانب هذه الزيادة الطبيعية الموضحة لسنة 1998، هناك عامل مهم ألا وهو الهجرة التي أثرت في نمو السكان، والتي انتشرت بسبب ما زودت به المدينة من برامج تنموية كالصناعة و الصحة ، والتعليم والسياحة التي جذبت اليد العاملة من القرى المجاورة، حيث قدر عدد المهاجرين في سنة 1977 حوالي: 7698 مهاجر و عام 1987 حوالي 10387 مهاجر.

ناهيك عن الهجرة الآتية من الولايات الأخرى بسبب الوضع الأمني بعد التسعينات حيث استقبلت مدينة بسكرة حسب أرقام الديوان الوطني لإحصاء ما بين سنة 1987 و 1998 حوالي 27986 عائلة، كما أن لهذه الظاهرة(الهجرة) أثر واضح في الحركة المركزية نحو المدينة وتولدت حرك مضادة لها نحو الأحياء واضحا ما لبث أن أصبحت جزءا من المدينة، وقد حدث هذا بشكل سريع وشامل أثر على المدينة والسكان ديموغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، حيث لم تكن هناك إجراءات تكفل أو تضمن سلامة البيئة في ظروفها المستمرة، فنشأ بذلك عيوب وفوضى ومشاكل، ونقص في كل وظائف المدينة وعناصرها، مما جعل البيئة عاجزة عن توفير الظروف المناسبة لسكانها في معيشتهم وعملهم. (ذيب بلقاسم،1995، ص40)

عموما هذه المعطيات أفرزت أرضية المدينة سكانيا و اقتصاديا و تتطلب تخطيط عمراني يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المدينة كموقع تطوري، اقتصادي، بشري.

- **ب/توزيع السكان على التجمعات العمرانية:**

جدول رقم (16): يوضح عدد سكان مدينة بسكرة خلال الفترة 2008-2028.

التجمع	الأفاق / السكان	2008	2013	2018*	2028**
التجمع الرئيسي بسكرة	عدد السكـــان	204661	220478	241048	393836
	الزيادة السكانية	-	15817	20570	52788
	عدد السكنـــات	43855	3164	4114	10558
المنطقة المبعثرة	عدد السكـــان	947	1020	1092	1168
	الزيادة السكانية	-	73	71	76
	عدد السكنـــات	242	146	14	15

المصدر: مكتب الدراساتURBA، مرجع سابق

<u>ملاحظة:</u> * توقع عدد السكان 2018، ** توقع عدد السكان 2028.

- **الكثافة السكانية:**

جدول رقم (17): قيمة الكثافة السكانية بلدية و ولاية بسكرة في سنة 2008

المنطقة	بلدية بسكرة	ولاية بسكرة
عدد السكان (نسمة)	205608	72274
الكثافة (ساكن/كلم^2)	1610,08	34
المساحة (كلم^2)	127,70	21 509.80

المصدر: مكتب الدراسات-**URBA**، مرجع سابق

من خلال الجدول نجد أن: الكثافة السكانية المرتفعة ببلدية (أكثر من 1600/نسمة/كلم^2)، وهي تفوق الكثافة السكانية للولاية المقدرة بـ: 33,58 نسمة/ كلم^2، مميزة لبلدية بسكرة بالذات مؤكدة صفتها كقطب حضري مهيمن داخل إقليم الولاية نتيجة توفر أهم المرافق والتجهيزات المهيكلة ذات المستوى العالي على مستوها معطية صورة واضحة عن الاستهلاك المجال الحضري الحالي.

- **درجة التحضر:** متغيرة من بلدية إلى اخرى تقدر على مستوى بلدية بسكرة بـ: 99,51%.

إن التجمع الحضري بلدية بسكرة يضم 36% من مجموع السكان الحضر للولاية، وهذا يدل على الأهمية الحضرية التي يحظى بها التجمع داخل الولاية والتي يكسبها أصلا من أهمية.(P21 ،1997, Bureau d'études et d'urbanisme)

- التركيب العمري و النوعي :

جدول رقم (18): الفئة العمرية لسكان بلدية بسكرة خلال سنة 2008

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
0-15 سنة	70381	34,24
16-59 سنة	122163	59,41
60 سنة فما أكثر	13064	6,35
المجموع	205608	100

المصدر: مكتب الدراساتURBA

و منه فالفئة النشطة تمثل نسبة 59.41 % في حين معدل الإعالة بالبلدية فقد مثل نسبة 68 %.

ومنه يمكن القول أن مجال الدراسة يزخر بطاقات شبانية يجب أن نراعيها ونهتم بتكوينها من أجل المساهمة في تنمية المنطقة والدولة بصفة عامة.

و من بين الأسباب للنمو الديمغرافي الطبيعية، و التي تعود لارتفاع معدل الخصوبة إلى جانب العامل الديني، و ما اكتسب من عادات و تقاليد التي تقدس الزواج و تدعو للإنجاب، أيضا تحسن المستوى الصحي عموما بزيادة توزيع المنشآت الصحية في مدينة بسكرة التي تحتوي على 3 مستشفات تستقبل حوالي 470 أسرة، إلى جانب 4 مجمعات صحية ، بالإضافة إلى 3 مراكز صحية و 6 قاعات علاج و10 صيدليات عامة و 70 خاصة، إلى جانب 90 سرير لـ9 مصحات خاصة، هذا ما ساعد على الزيادة الطبيعية.

وعموما فإن هذا النمو الديموغرافي يتوزع إلى 403263 من الحضريين و 268669 من الريفيين، فقد كانت احتياجات السكان كثيرة وهامة وخاصة بالنسبة للمساكن حيث كان الإنجاز ضعيف جدا، ثم أن الأراضي المخصصة لذلك قليلة وبذلك انتشرت المباني المخالفة (الفوضوية)، وعلى حساب الأراضي الزراعية وذلك باحتلالهم للأراضي المخصصة لإنتاج التمور خاصة، وكان النمو السكاني مترافقا مع نمو قطاع الخدمات وانتشار البطالة.

●**الشغل:** يعتبر قطاع الشغل من بين القطاعات التي توليها الدولة اهتماما كبيرا لما له من ارتباط وثيق بمدى وتطور حياة الفرد والمجتمع ، ويقدر عدد المشتغلين بالولاية بحوالي 300857 مشتغل إلى غاية 2011/12/31.

فقطاع الفلاحة لوحده يمثل 39.24 % أي حوالي نصف العمال الإجمالي للولاية و هذا ما يترجم الأثر الايجابي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية متبوعا بقطاع الادارة والتجارة بنسبة % 13.75 و 11.83 % على التوالي ثم البناء والأشغال العمومية بـ 10.75 %أما قطاع الطاقة والمناجم 3.27% فيتطلب العمل أكثر حتى يصل إلى الحد المطلوب للولاية إذا أخذنا بعين الاعتبار المواد الأولية التي تتوفر في الولاية. (مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية بسكرة ، 2011، ص27)

فنسبة توزيع السكان العاملين بالمدينة على النحو التالي:

جدول رقم (19): نسبة توزيع السكان العاملين بالمدينة خلال سنة 2008

القطـــاع	عدد المشتغلين	النسبة المئوية
الإدارة	37169	13,75%
الصناعة	12415	4,13%
الفلاحة	118064	39,24%
الخدمات	56078	18,64%
البناء و الأشغال العمومية	32348	10,75%
قطاعات أخرى	44783	13,49%
مجموع المشتغلين	**300857**	**100%**

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

شكل رقم (05) : توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات

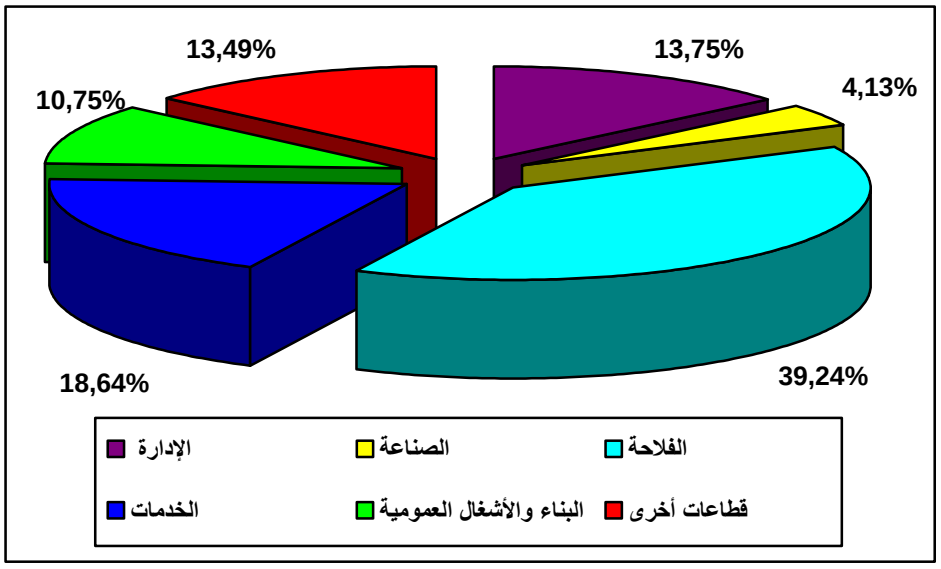

فيما يخص المناصب المنشأة خلال سنة 2011 فقد وصلت إلى 45487 منصب منهم 16673 منصب دائم و 28814 منصب مؤقت، والموزعين على الشكل التالي:

جدول رقم (20): توزيع المناصب المنشأة بولاية بسكرة خلال سنة 2011

قطـــاع النشـــاط	المناصب المنشـــأة خـــلال سنة2011			مجمـــوع المشتغلين إلى غاية 2011/12/31	النسبة المئوية %
	الدائمين	المؤقتين	المجموع		
الإدارة العمومية	4192	/	4192	41361	13,75
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2338	253	2591	2591	0,86
التجارة	2864	39	2903	35580	11,83
النقل	622	82	704	11637	3,87
السكن البناء و الأشغال العمومية	722	82	804	32348	10,75
السياحة و الصناعة التقليدية	620	121	741	8861	2,95
الفلاحة	812	5281	6093	118064	39,24
جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP)	/	12823	12823	18846	6,26
الشبكة الاجتماعية IAIG	/	3280	3280	3280	1,09
جهاز الإدماج للنشاط الاجتماعي(PID+PAIS)	/	1900	1900	1900	0,63
فرع الوكالة و د ت ش ANSEJ	299	683	982	3362	1,12
القرض المصغر MICRO-CREDIT	1826	/	1826	5974	1,99
الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC	2363	/	2363	2969	0,99
الطاقة والمناجم	15	10	25	9824	3,27
الري	/	3111	3111	3111	1,03
منحة ادماج حاملي الشهادات	/	974	974	974	0,32
نشاطات احتياجات الجماعات	/	175	175	175	0,06
مجموع المناصب	**16673**	**28814**	**45487**	**300857**	**100**

المصدر: مديرية التخطيط، مرجع سابق

بتوفير هذه المناصب المنشاة خلال هذه السنة أصبح عدد البطالين يقارب 33057 بطال وهو ما يعطينا نسبة بطالة تقدر بـ 9.90 % .

- **المعطيات الاقتصادية:** خلال التقسيم الإداري لعام 1974م، و بعد صدور القانون المتضمن لتقليص مساحة الولاية، للتمكن من التسيير الجيد و الملائم لإمكانياتها، أصبحت بسكرة ولاية تتمتع بكل الصلاحيات، و هي اليوم تتضمن كل الخدمات و المتطلبات الضرورية لسكانها من خلال المخططات التنموية: البلدية و الولائية لإحداث حركة تنموية محلية شاملة (مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية بسكرة ، 2011، ص27)، حيث برزت الولاية في المنتوج الفلاحي بفضل مناخها، و غناها بالمياه الجوفية و التربة الصالحة للزراعة، لكن اعتماد الفلاحين على الزراعة بالطرق التقليدية قلص في هذا الدور الحيوي، مما أضفى مظاهرا من التدهور والتلوث البيئي، حيث اقتصر على بعض الخضروات الفصلية إلى جانب ثروة النخيل، فحسب الموسوم الفلاحي لسنة 2001 تم إنتاج ما يقارب أكثر من 300 قنطار من الحبوب على مساحة 30 هكتار، و 9020 قنطار من البقول على مساحة حقلية 82 هكتار، و 7519 قنطار من البقول على مساحة 20 هكتار في البيوت القصديرية، زيادة على محاصيل أخرى قدر إنتاجها 500 قنطار على مساحة 20 هكتار، أما النخيل فكان إنتاجها حوالي 43596 قنطار، منها 20728 قنطار من دقلة نور على مستوى مدينة بسكرة لوحدها، كما تعمل على تربية المواشي و إنتاج الحيوانات، إذ قدر عدد رؤوس الغنم في بلدية بسكرة بحوالي 7686 رأس، و البقر360 رأس أما الإبل و الخيول تكاد تكون منعدمة(ذيب بلقاسم ، 1995، ص46) .

إذا كانت هذه النشاطات تنحصر في الواحة في جنوب المدينة، ضمن قانون الاجتماعي يحكم هذا العقار الذي تركه أهله أو باعوه، لأنه لم يعد عليهم بالربح السريع، و توجهوا إلى أنشطة قطاعات الخدمات و الصناعة، ومن أجل العودة لهذا القطاع ولفت الانتباه له عملت السياسة المنتهجة مؤخرا في مختلف البرامج التنموية الوطنية خاصة برنامج الانتعاش الاقتصادي، و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين يساهمان بشغل العقار من خلال توسع الرقعة الفلاحية و إدخال الطرق الحديثة.

أما جانب الري في الولاية قدر عدد السدود باثنين و 11268 عدد الآبار و المناقب العامة و الخاصة، و طول شبكة مياه الشرب قدر بحوالي 1.373 كم في الولاية، أما في بلدية بسكرة قدر بـ: 241809 م طولي، أما شبكة الصرف الصحي على مستوى الولاية قدر بـ: 1004 كلم و 206276 م طولي على مستوى البلدية، و تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية بـ: 81820 مليون م^3 منها 63.20 مليون م^3 مياه سطحية أي 7.72 من إجمالي المياه المسخرة و 750 مليون م^2 مياه جوفية، أي نسبة 92.28 % حيث توجه حوالي 641.86 مليون م^3 موجهة للفلاحة أي ما يعادل 89 % منها 73 مليون م^3 موجهة للشرب، أي نسبة 10 % و 3.94 مليون م^3 مخصصة للصناعة نسبة 1 %، أما مياه الشرب فإن متوسط الولاية بلغ 216 ل/يوم/ ساكن أما البلدية فقدر بـ : 205 لتر/يوم/ساكن (مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ،2002، ص35-37).

كما استفادت بسكرة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي يسمح بتوجيه الصناعة داخل القطر مجموعة من المدن من مشاريع تنموية، اختيرت أساسا لإحداث توازنا في الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، و إعادة كفة الاتزان إلى مدارها بين الشمال و الجنوب، و الحد من نزيف الهجرة الريفية نحو المدن، فقد برزت الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة في بداية السبعينات بجوار السكة الجديدة، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة و حجم الطبقة الشغيلة، كوحدة إنتاج الكوابل التي تشغل حاليا حوالي 1052 عامل، أما وحدة النجارة العامة قدر عمالها بـ 44 عامل أهم إنتاجها نجارة عامة و معدنية قدرت كميتها حوالي 13530.71 م^3، أما وحدة الفنون المطبعية المكتبية قدر عدد عمالها: 81 عامل يتم إنتاج الطباعة والتغليف الذي قدرت كمية إنتاجه بـ 215194.96 طن(مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ،2002، ص41-42).

أما على مستوى قطاع المنشآت القاعدية تتوفر الولاية على سلسلة هامة من الطرقات تتناسب مع المنطقة، فهي ملتوية في الشمال حيث التضاريس و منبسطة في الجنوب، حيث تتعرض للتآكل، الرياح و الفيضانات، حيث قدر طول هذه الشبكة بحوالي 1.98440 كلم و هي 951 كلم طرق و بلدية بها 607.30 كلم غير معبدة، و تستجيب هذه الشبكة بصفة مرضية لمتطلبات حركة المرور ماعدا بعض الطرق الولائية و جزء هام من الطرق البلدية، على الرغم من

الإجراءات المعمول بها لتعبيد الطرق قدرت بحوالي 15.8 % لتسهيل عملية النقل بأنواعها(مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ،2002، ص54-55) ،هذا إلى جانب النقل الجوي الذي توفر عليه الولاية بوجود مطار دولي والنقل بالسكك الحديدية، واحدة رئيسية في مدينة بسكرة تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، لعدة ولايات في الجنوب الشرقي و الشمال (مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ،2002، ص 55).

رغم هذه المعطيات والإمكانيات التي تبرز ملامح التطور والنمو في مدينة بسكرة بيد أنها لم تشغل أحسن استغلال، الشيء الذي أحدث خدش في هوية المنطقة و طابعها الفلاحي الذي لم يعد كالسابق، مع إهمال المورد البشري كإستراتيجية يمكن استثمارها في تنمية المنطقة.

وكذا توزيع غير عادل للمساكن عبر التجمعات السكانية يميزه أشغال مرتفعة في التجمعات الرئيسية للمراكز الحضرية، وبالمقابل منخفض في التجمعات التابعة لهذه البلديات، هذا ما يؤكد صفة الاستقطاب الواضحة التي تفرضها هاته التجمعات.

حيث أن السياسة السكنية الحالية في ظل اقتصاد السوق وتنوع الأنماط المتداولة خاصة بالطابع الجماعي تستدعي إعادة التفكير في أساليب التنظيم المجالي الحالي

كما تركز مختلف الهياكل والمرافق العمومية المهيكلة لمجال الدراسة خاصة، وللإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية بسكرة (مقر الولاية والدائرة) مما دعم وللإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية بسكرة (مقر الولاية والدائرة)، مما دعّم الوظيفة المركزية لها من جهة، وزاد من أعبائها الاستقبالية الخدماتية من جهة ثانية، وخلق عدم توازن في الشبكة العمرانية للتجمع والإقليم ككل.

ج / **نشأة المدينة:**

تعتبر منطقة بسكرة مهدا للحضارات القديمة، لما وجد بها من حفريات على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة، و آثار الجدران في الأرض جنوب الواحدة الحالية بالمسيد، إذ يمتد تاريخ المنطقة إلى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد(حمزة العاتي،1984، ص12-13) ، راسما إلى اليوم نمو المدينة عبر التاريخ.

و يرى""زهير الزاهري": أن كلمة بسكرة مشتقة من كلمة "سكرة" نسبة إلى حلاوة تمرها (دقلة نور)، و أما في الفترة الرومانية منهم من أطلق عليها اسم ادبسينام Ad.Piscinameو التي تعني "المنبع المعدني" نسبة إلى حمام الصالحين الذي يبعد عن المدينة بحوالي 7 كلم، ثم سميت مدينة بسكرة بـ "فسيرة" Vescera والتي تشير إلى همزة وصل بين الشمال والجنوب، كمنطقة تجارية نتيجة وقوعها في مركز للعبور بين الشرق و الغرب و الشمال و الجنوب، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت تسمى "العربة" و ثم " بسكرة" والتي تعرف مدينة بواحة الزيبان، و الزاب يعني واحة بالأمازيغية(غانم عبد الغني ، 1999، ص23-24) ، وبين كل هذه التسميات ظلت بسكرة عروسا للزيبان وتاريخا مجيدا وإشعاعا حضريا.

هذه الواحة التي يقول عنها "حسن عبد الكريم" أحد الباحثين في تاريخ المنطقة: بأن الرومان قد واجهوا مقاومة عنيفة من طرف الأهالي، كما تمت الإشارة إلى أن المنطقة قد دخلها "يوغرطة" بعد اصطدامه بجيش الروم و بمساعدة أهالي المنطقة الذين زودوه بآلاف الفرسان لمحاربة الرومان، وفي القرن الرابع الميلادي، احتل الوندال المنطقة و عاثوا فيها فسادا و نهبوا الأراضي الخصبة، و لم يلبث الرومان أن سيطروا على المنطقة من جديد، و أقاموا محصنة في مدين بسكرة و انتشرت الديانة المسيحية، إلى أن فتحها عقبة بن نافع في القرن السابع للميلاد، وانتشر الإسلام في هذه المدينة و أصبحت مصدر إشعاع حضاري و ثقافي و تجاري، لتتزعم بسكرة منطقة الزاب و تكون فيه للتجار و طلبة العلم.

و ابتداء من القرن العاشر للميلاد احتلت ما قبل ملوك بني حماد، و قبائل الأشبنج الهلالية التي سلبت خيرات المدينة، و في القرن الرابع عشر للميلاد دخلها الحفصيون و في 1542 بنى الأتراك برج الترك عند منبع المياه، إلى أن احتلت من قبل الاستعمار يوم 04 مارس 1844 أين اندلعت ثورة الزعاطشة سنة 1849م بقيادة الشيخ بوزيان لتنتهي هذه الثورة بتدمير القرية بكاملها و استشهاد قائدها (المجلس الشعبي البلدي، 2000، ص5) .

و سنحاول التطرق إلى مراحل تطور أنماط استخدام مجال المدينة عبر التاريخ كما يلي:

- **"المرحلة الأولى": من 681 م إلى 1542 م:**

شهدت مدينة بسكرة تحولات كثيرة في هذه الفترة، حيث تعاقب عليها كل من الحماديين الهلاليين، و الحفصيين و المرنيين إلى أن جاء الأتراك و أسسوا بها المدينة التركية 1542 في عهد السلطان "عبد العزيز" و الملاحظ في هذه الفترة، أن العمران لم يتطور و لم يزدهر بالمنطقة كثيرا، حيث اقتصر على مجموعة من المساكن لم تكن امتداد للمساكن التي شهدتها الفترة السابقة و إنما شيدت في الجهة الجنوبية الغربية منها، و هذا يفسر عدم الاندماج و عدم الانصهار بين القبائل التي تداولت على المنطقة.

- **"المرحلة الثانية": من 1542م إلى 1844 م:**

بعد دخول الأتراك إلى الجزائر و ابتداء من سنة 683 إلى غاية القرن 18 تسببت حالات وباء الطاعون و كذلك ثورة السكان ضد الأتراك في نشأة سبعة تجمعات سكنية بالمدينة و هي (كرة قداشة، باب الضرب، باب الفتح، لمسيد، رأس القرية، مجنيش) و قد دامت هذه الوضعية حتى مجيء الاحتلال الفرنسي.

- **"المرحلة الثالثة": من 1844 م إلى 1950 م :**

بعد الثورة الشعبية دخل الاحتلال الفرنسي سنة 1844 إلى مدينة بسكرة و أسس حصنا للجيش بقيادة "سان جرمان" في شمال المدينة، هذا الحصن يعد الخطوة الأولى في بروز مظاهر العمران الجديد التي تمثلت في أحياء المعمرين التي تتميز بأنماط بطابقين، و سقف من القرميد، و هذه الأحياء تشكل اليوم مركز المدينة و هي ذات نمط أوربي تحيط بها أحياء شعبية أقيمت للجزائريين.

- **"المرحلة الرابعة": من 1950م إلى 1975م:**

في هذه المرحلة بدأت المدينة توسعا بتلك الأحياء السابقة بشكل فوضوي، و قد كان هذا الامتداد في جهتين من الجهة الغربية للوادي، و في شكل امتداد حولي شمال جنوب أمام الجهة الغربية من حي المعمرين، و قد كانت هذه الأحياء مكتظة بالسكان و ذات أزقة ضيقة، و نسجل في هذه الفترة ظهور أحياء منفردة و بعيدة عن مركز المدينة و هي "حي

فلياش" الذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة، و يمتاز بطابعه الريفي مع العلم أنه كان مقر بلدية سنة 1950م، و حتى "العالية الشمالية" الواقع في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، و قد كان هذا الحي يسمى "زمالة شيخ العرب"، و قد كان مخطط للحراس و الخدم الذين كانوا يعملون عند "ابن قانة"، و الذي يلقب "شيخ العرب" و لذلك فهو حي غير منظم و أزقته ضيقة و مبانيه من الطوب أي أنه يعكس حياة سكانه المادية و الاجتماعية التي يرثى لها، ثم حي "سيدي غزال" الذي بدأ ظهوره بعد الاستقلال، و بالضبط سنة 1969 في شكل بناء فوضوي، و يقع في الجهة الغربية للمدينة.

- **"المرحلة الخامسة": ما بعد 1975م:**

بعدما أصبحت مدينة بسكرة مقر ولاية سنة 1974م، و استفادت من برنامج سكني يدخل في إطار إقامة مناطق حضرية جديدة (ZHUN)، حيث ظهرت للوجود منقطتان سكنيتان جديدتان: الأولى من الجهة الغربية، و الثانية من الجهة الشرقية من المدينة، و تقدر مساحتها بـ: 318 هكتار في البلدية، كما استفادت المدينة من منطقة صناعية تقدر مساحتها في البداية أيضا بـ 117 هكتار و تقع في الجهة الغربية من المدينة.

و من العوامل الأساسية التي ساهمت في التوسع العمراني، الرتبة الإدارية (مقر البلدية)، التي ساعدت في إقامة صناعات و شركات للبناء و الأشغال العمومية، مما جعل المدينة منطقة جذب بالإضافة إلى المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين، فإن هناك أراضي داخل الواحات استغلت عكس طبيعتها و هذا على حساب النخيل، و بالجهة الشرقية فإن المدينة تتوسع باتجاه بلدية شتمة (مجلة الزيبان،1984 ، ص10-13). مما أدى إلى حدوث تلاحم عمراني عفوي مع بلدية شتمة و توسع آخر داخل نطاق اقليمها ببلدية الحاجب .

1-2 المجال الزمني:

اعتمدنا في دراستنا على مراحل متتالية في متابعة وتقصي المعطيات الميدانية، حيث كانت بدايتها مع الدراسة المكتبية الخاصة بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع سوءا تعلق الأمر بميدان

التوسع في المجال الحضري أو التخطيط وأدوات التهيئة العمرانية وحتى ما تعلق بالتنمية المستدامة، وامتدت هذه المرحلة من العمل بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2013.

أما المرحلة الثانية من الدراسة بدأ إنجازها في جانبها الميداني بالمرحلة الاستطلاعية التي قمنا بجمع البيانات والمعلومات، والتنقل لمختلف المؤسسات المسؤولة عن انجاز المخططات العمرانية في مدينة بسكرة، والتعرف على واقع توسع المجال الحضري بالمدينة و مشاهدة المشاكل التي ترتكز فيها، وذلك بالقيام بخرجات دورية فردية أسبوعيا لمعاينة المشاريع المنجزة والتدخلات القائمة على مستوى المدينة في مجالات السكن والمرافق والهياكل وشبكات المياه والصرف الصحي والطرقات، وكان هذا في بداية شهر سبتمبر 2013 وإلى غاية نهاية شهر فيفري 2014.

وأما المرحلة الثالثة وامتدت من شهر مارس إلى غاية نهاية شهر ماي 2014، والتي بدأ العمل فيها بتسجيل ملاحظات وتساؤلات مباشرة من خلال إجراء مقابلات شخصية متكررة وعلى فترات مع المسؤولين المحليين والإدارات التقنية وخبراء ومكاتب الدراسات تتمحور حول أدوات التعمير والتنمية المستدامة ببسكرة، والتي شكلت في الواقع مجالا خصبا للحصول على المعلومات والمعطيات والبيانات، وجمع الوثائق و السجلات ، وكذا التقرب من العديد من الخبراء ومكاتب الدراسات المحليين عبر نقاش مفتوح حول الموضوع عبر مختلف الأطر المرجعية والقانونية والمقاربات العلمية.

3-1 المجال البشري: العينة:

لقد أصبح الاعتماد في البحوث الميدانية في مجال علوم الاجتماعية على العينات من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي، فهي تهدف إلى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء، وهي تؤدي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة (أمال لبعل،2004، ص95-96).

إن موضوع دراستنا يبحث في العوامل المرتبطة بالتوسع في المجال الحضري من أجل تحقيق مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة، حيث أن العوامل المرتبطة بالتوسع في المجال الحضري بصفة عامة عديدة ولها صلة بمختلف الجوانب، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مهام ودور

هذه العوامل من خلال إجراء دراسة ميدانية للهيئات والمؤسسات المسؤولة على عمليات التخطيط ، ومن خلال ما توصلت إليه من إجراءات و دراسات ومحاولة لتخطيط للمدينة من اجل التحكم في نموها وتوسعها ، لضمان الاستدامة للمشروعات بها من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

و بالرجوع دائما إلى الإشكالية الرئيسية للموضوع، وبالاستناد إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحديدها، تم اختيار عينة تتكون من خبراء وهيئات ومصالح تقنية تضطلع بميدان ادوات التعمير والتنمية المستدامة حيث فرض علينا موضوع الدراسة، والمشكلة البحثية ضرورة تناولها عبر الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين، وهي المصالح التقنية والإدارات المحلية، والتي تشكل المراكز الأساسية في اتخاذ مختلف التدابير والقرارات والسياسات والإجراءات المرتبطة بالتنمية المحلية الحضرية من جهة، وعلى اعتبار انها هي ذاتها التي تسهر على الإعداد والمصادقة على أدوات التهيئة والتعمير طبقا للتشريع المعمول به.

أما الخبراء الذين قصدناهم بعينة البحث، فهم في الواقع يشكلون محور أساسي آخر في هذا الإطار، على اعتبار صلتهم الوثيقة بميدان التخطيط والتعمير بطريقة أو بآخرى.

فإننا اخترنا العينة العمدية أو القصدية لأن : هذه العينة و كما هو معروف هي من العينات التي يتم جمع أفرادها بشكل مقصود لعدم وجود منطقة محددة بها أفراد لهم خصائص و مميزات المجتمع الأصلي بعينه(عبد الغني عماد،2007،ص54)، حيث تم انتقاء أفراد بشكل مقصود من المسؤولين في مجال التهيئة و التخطيط لمدينة بسكرة، والتي تعد في مجملها السلطات الرسمية بالمدينة، فهؤلاء الأفراد الذين لهم دخل في تنظيم و تسيير و تهيئة المجال الحضري، و بمعاينة إعداد المخططات العمرانية، وكما تم اختيار أولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية، لأنهم أكثر من يمثل الخبراء والاستشاريين في مجال نفس المجال بمدينة بسكرة.

و قد كان الهدف من اختيارنا لهذا النوع من العينات و مبرراتنا هي:

- توفر بيانات كافية حول موضوع الدراسة و التي تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة، أي أننا على دراية بالأفراد المنتمين لهذه العينة و الذين من خلالهم نستطيع الحصول على معلومات وافية حول التوسع في المجال الحضري وعوامله المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.

- إن هؤلاء الأشخاص أو الأفراد تتوفر فيهم مجموعة خصائص دون غيرهم، وذوي خبرة لا تقل عن 5 سنوات وذلك لكونهم لديهم معلومات في الجانب المهم للبحث والذي نتطلع إلى دراسته.
- إمكانية تحديد عدد مفردات العينة، و التي تكون ممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة، بصورة منظمة و غير تنبؤية غامضة، بغية الوصول إلى نتائج تجيبنا عن أسئلة الإشكالية وتحقق من أهداف الدراسة.

لذلك بادرنا إلى تقسيم العينة على وحدات تتولى بمسالة التهيئة والتعمير كما ذكرنا، حيث تتميز بخصائص متجانسة إلى جانب الاستشاريين، وقد حددنا المفردات التي يتم مقابلتها في المكان والزمان، وهذا ما يجعل عينة الدراسة عينة قصدية تستجيب وتلبي اهداف الدراسة في جمع حجم من المعلومات والبيانات والآراء حول أدوات التعمير والتنمية بمجال الدراسة.

والمتمثلة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (21) : أفراد عينة الدراسة

الإدارات والمصالح التقنية والهيئات الرسمية		**المصالح والهيئات غير الرسمية**
البلدية	– رئيس المصلحة التقنية –مهندس معماري –مهندسة في التهيئة العمرانية	مهندس في التهيئة العمرانية صاحب مكتب للدراسات ببسكرة
مديرية البناء والتعمير على مستوى الولاية	–رئيس مصلحة متابعة أدوات التعمير –مهندس معماري مكلف بمتابعة ادوات التعمير	مهندس معماري صاحبة مكتب للدراسات ببسكرة
مكتب الدراسات والانجازات في التعمير	–مهندس في التهيئة العمرانية – مهندس معماري	مهندس معماري –أستاذ جامعي
المجموع	15	5

الجدول رقم (22) : البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

التخصص	هندسة معمارية				تهيئة عمرانية				المجموع	
الجنس / الخبرة	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى		حسب الخبرة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	مج ت	مج %
اقل من 5 سنوات	1	8.33	1	8.33	2	25	1	12.5	5	25
من 5 إلى 10 سنوات	4	33.33	1	8.33	1	12.5	2	25	8	40
أكثر من 10 سنوات	5	41.66	/	/	2	25	/	/	7	35
المجموع حسب الجنس	10	83.32	2	16.66	5	62.5	3	37.5	/	/
المجموع حسب التخصص	10	83.32	2	16.66	5	62.5	3	37.5	/	/
المجموع الكلي	**12**				**8**				**20**	

ثانيا : منهج الدراسة:

إن الوصف و التفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع، و اللذان يستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر لإمكان التنبؤ بها، و بالكيفية التي تحدث بها في المستقبل و هو الغرض النهائي للعلم، و هذا ما جعل كلا من "بلاك و شاميون" يذهبان إلى أهمية توفير المعلومات الوصفية التفسيرية حول الظواهر الاجتماعية و هذا لدعم غرض الفهم و الإدراك حولها و الوصول إلى التنبؤ العلمي بمستقبل تلك الظاهرة. (عبد الغني عماد،2007،ص56)

ومن خلال إشكالية هذه الدراسة التي تتمثل في معرفة العوامل المرتبطة بالتوسع في المجال الحضري من أجل تحقيق مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة ، حيث أن العوامل

الأساسية تتصل بالمخططات العمرانية من خلال عمليات التخطيط والسياسات المهيكلة في إطار أدوات التهيئة والتعمير ، باعتبارها عوامل شائعة في نمو المجتمعات الحضرية وتوسعها خاصة في بلدنا، كما أن غالبية المدن النامية تتميز بغياب التخطيط وانتشار المناطق المتخلفة، ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة و الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لا بد من إتباع طريق يؤهل الباحث إلى كم معرفي يمكن استثماره حاضرا و التنبؤ له مستقبلا، وذلك في ظل إشكالية البحث و أهدافه.

ولمعرفة ظروف هذه السياسة وعلاقة الأفراد بها، فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب لذلك و هي الطريقة الوصفية، أي الاعتماد على المنهج الوصفي، لأنه و من الواضح في دراستنا هذه و بعد تحديد الإطار النظري لها، عدم وضع فرضيات حول الموضوع المدروس والاكتفاء بطرح تساؤلات حيث أنه من المفيد أن نذكر بأن الدراسات الاستطلاعية والوصفية تنطلق من الواقع و ليس من فروض (سيد علي شتا، 1997، ص 300) .

إذن من خلال المنهج الوصفي نتطلع إلى الوصف الدقيق و التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية، لكونه يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة بهدف اكتشاف حقائق جديدة (عبد الوهاب ابراهيم، 1985، ص 41)، ولكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي يقع تحته كل البحوث التي تصف بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة(بلقاسم سلاطنية،2004،ص168)، و جمع المعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها(محمود عبد الحليم منسي،2000، ص201).

و بشكل عام يمكن تعريف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، و ذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، و ما يميز هذا المنهج أنه يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو

موضوع الدراسة، كما أنه يقدم في الوقت نفسه تفسيرا واقعيا للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة و التي تساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة (عبد الوهاب ابراهيم، 1985، ص100) .

إلى أن المنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي، وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية، والتعرف على العوامل المكونة المؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة.

كذلك يعتمد أيضا في تنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات، الملاحظة، الاستمارة (محمد عبيدات،1999، ص 47) .

ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي في بحثنا الذي نبحث فيه عن العوامل المرتبطة بالتوسع في المجال الحضري من أجل تحقيق مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة ، وكيف يتم تنظيم مجالها الحضري، الذي يختلف عن باقي المجالات الحضرية، أي من واقع ومميزات وخصائص معينة، وبغية تشخيص هذا الواقع عمرانيا واجتماعيا، وتحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليها هذه السياسات التنموية والمشاكل المترتبة عنها ، وعلاقتها بالإجراءات المتخذة على مستوى التخطيط والتسيير والتنفيذ، ومن ثم محاولة تفسير مختلف العوامل المرتبطة بالدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة عن واقع يمكن من خلاله إرشاد التوعية للعلاقة الخاصة المتعلقة بالمخططات العمرانية والتنمية المستدامة.

وكما استعنا ببعض النصوص والوثائق للكشف عن المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة التنموية في الجزائر، و خاصة المتعلقة بإعداد المخططات العمرانية والتنمية المستدامة، وذلك عن طريق تقصي الحقائق و الأحداث الماضية المتعاقبة على السياسة الجزائرية في هذا المجال، ومشاركتها في الندوات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية والوطنية من أجل تبني سياسة تنموية في ظل سياسة التنمية المستدامة .

ثالثا : أدوات البحث:

من خلال التوقف عند أهم خصائص المنهج المتبع في دراستنا ألا وهو المنهج الوصفي، وبعد تحديد المجال البشري والزمني و الإطار المكاني المتمثل في مدينة بسكرة والمتمثلة في المصالح الادارية والهيئات التقنية الرسمية المعنية بالسياسة التنموية من خلال إعداد المخططات العمرانية بالمدينة، التي لها ظلع في تنظيم و تسيير و تهيئة المجال الحضري ، وكذا السلطات غير الرسمية من خبراء واستشاريين في نفس المجال لأنها أكثر من يمثل المواطنين و الذين تختلف وجهة نظرهم في المشاكل الموجودة في مدينة بسكرة.

يتعين علينا التحديد الدقيق لأدوات البحث، و التي يجب أن تتلاءم مع كل من المنهج المختار والعينة، وهي أدوات جمع البيانات المختلفة، لتكمل البحث من المعلومات في التحليل و التفسير، وتعد الوعاء المادي للمعرفة وللذاكرة الإنسانية .

وكذلك فإن معظم البيانات و المعلومات التي استعنا بها من مختلف السجلات و الوثائق، تتصل بالنصوص التشريعية الخاصة بالتهيئة العمرانية و التعمير، والتنمية المستدامة، الإحصاءات و المعطيات الديمغرافية و الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، و مختلف الخرائط التي تبين مراحل تطور وتنمية المدينة في مجال توسعها الحضري.

فهذه الأدوات هي كالتالي :

- الملاحظة.
- المقابلة .
- الاستمارة.

و التي نعرضها كما يلي:

أ./ الملاحظة:

هي أداة أخرى لجمع المعلومات، بها ينفذ المنهج الوصفي، و تعمل على توجيه الانتباه والإدراك إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو لشئ ما، بهدف الكشف عن أسباب الظاهرة وقوانينها (محمد عبيدات ،1999، ص 48) وأحد أهم المصادر للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع

الدراسة، و كما هو معروف فالملاحظة هي الخطوة الأساسية في خطوات المنهج، و بذلك تكون من أدوات جمع البيانات و الأساليب الفنية الأخرى المستخدمة في تحقيق هذا الغرض، و هي المعاينة المباشرة لأشكال السلوك أو الظاهرة التي تدرس، و النقطة الرئيسية في التفرقة بين الملاحظة و المقابلة(سامي ملحم، 2000، ص 226).

و يعتبرها البعض من أهم الخطوات، ذلك لأنها توصل الباحث إلى الحقائق و تمكنه من صياغة فرضياته و نظرياته، و تعد وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته و معلوماته، كما تعد توجيها للحواس لمشاهدة و مراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة و تسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه ، واستخدمنا في هذه الدراسة بشكل اساسي" الملاحظة بالمشاركة" والتي مكنتنا من جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة الموضوعة للدراسة والبحث وكذا عن حقائق المجتمع المحلي(عبد الباسط عبد المعطي،1997، ص 227)، وعلى اعتبار أن موضوع "**توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة**" يتطلب من دون شك متابعة مستمرة داخل المجتمع المحلي كخبير أو كمعايش لوتيرة التنمية، وهذا قصد التعرف على خصائصه الاجتماعية ومشاركة الأفراد اهتماماتهم وآرائهم وتطلعاتهم.

و قد استعنا بهذه الأداة المنهجية وفق مايلي :

1. كون الملاحظة تسمح بالفحص ومشاهدة الأفعال والسلوكات وهي تحدث والتي من خلالها نستطيع وصف و التحدث عن توسع المجال الحضري في مدينة بسكرة ومحاولة لتخطيط للمدينة من اجل التحكم في نموها وتوسعها ، لضمان الاستدامة للمشروعات بها من اجل تحقيق التنمية المستدامة .
2. كذلك تم اللجوء إليها، لأنه من خلال تقنياتها نستطيع جمع المعلومات و الخصائص حول إشكالية الدراسة في الحالات التي يتعذر علينا الحصول عليها من مصادر أخرى.
3. المشجع الأول لإثارة كل التساؤلات و الاستفسارات التي نوجهها للهيئات المسؤولة عن التهيئة العمرانية، أي أخذ المعلومات والمعطيات الكيفية التي يساهم مساهمة الفعلية في الإعداد لأسئلة المقابلة.

4. إحدى الأدوات الأساسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة والتي تخدمه و تدعم تحليلاته و نتائجه.

و في ضوء إشكالية الدراسة و أهدافها استخدمنا الملاحظة بالمشاركة لمتابعة ومعرفة أهم العوامل التي أثرت في نمو وتوسع المجال الحضري بمدينة بسكرة، وتركيبها الداخلي وبالتالي تكوين هيكلها العمراني وتقييم هذه العوامل لإبراز ما تضمنته من سلبيات أدت إلى تشويه بعض مظاهر النمط العمراني بالمدينة بما يسمح بإعادة دراستها ومعالجة مثالبها لتجنب مشكلات النمو العمراني الحضري الحالي، وكذا تحديد أهم مناطق التوسع في مجالها الحضري المستقبلي طبقاً لاعتبارات وإمكانات متعددة بالمدينة، من أجل تحقيق تنمية عمرانية والاقتصادية–الاجتماعية بكل المناطق، ومُساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان، ولذلك استعنا بالصور الفتوغرافية لتوثيق ما تم ملاحظته في الواقع، و للمزيد من المعلومات و تأكيد ما تم ملاحظته استعنا بـ:

ب./ المقابلة:

وجدنا أن المصدر الثاني الذي يمكن التعامل معه للحصول على البيانات ، وهم عبارة عن أفراد مكلفين بمهمة واضحة و محددة، والأسلوب الوحيد أو الطريقة الأنجع للتعامل معهم هو مقابلتهم شخصيا والحصول على معلومات من عندهم مباشرة، لذا فالأداة المستخدمة في ذلك هي المقابلة.

إذ وكما هو معروف فالمقابلة عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة، و الحصول على البيانات التي يريدها (عمار بوحوش،1999، ص 82).

و تعتبر وسيلة هامة لجمع البيانات من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالظاهرة التي يدرسها الباحث، أي أنها أداة للحصول على ملاحظات الناس عن أمور أو أحداث لا يستطيع الباحث أن يلاحظها و يعرفها بنفسه (محمد عبيدات،1999، ص 55) .

لذلك فهي تحتل مركزا هاما في البحث السوسيولوجي، و تعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا و انتشارا في الدراسات الأمبريقية.

و حسب إشكالية الدراسة فإنه تم تطبيق نوع من المقابلات هنا وحسب طبيعة الموضوع هو المقابلة نصف موجهة أي بالاعتماد على دليل يشتمل على قائمة أو مجموعة من الأسئلة المحددة و المرتبة ترتيبا منهجيا معينا، و تتضمن جوانب تتعلق بموضوع البحث ؛ بمعنى توجيه هذه الأسئلة إلى المبحوثين بهدف الحصول على المعلومات والبيانات المنتظرة من البحث. (سعيد ناصف،1997، ص 48) .

و قد كانت مبرراتنا في هذا الاختيار هي:

1. طبيعة موضوع الدراسة و كذلك مفردات العينة المختارة.
2. ارتفاع نسبة مردود هذه الأداة ، وخاصة بغزارة المعلومات التي توفرها لنا نظرا لتعاملنا مع الأفراد المسؤولين بصورة مباشرة و غير مباشرة عن توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة.
3. محاولة التعرف على ردود أفعالهم و انفعالاتهم تجاه هذه الآلية و ما ترتب عليها من محطات عمل و كذلك مشاكل و عواقب حالت دون تحقيق تلك الفعالية المرجوة.
4. إمكانية حصولنا على عدة خيارات في طرح الأسئلة و صياغتها، و حرية استخدام أنواع الأسئلة و بدائلها، و التي ستساعدنا دون شك على تذليل الصعوبات التي قد تعيقنا في الحصول على معلومات.
5. إدراكنا أن الحصول على المعلومات عن طريق الوثائق والمصادر الأخرى الموثقة أمر شبه مستحيل(صعوبات الميدان)، ويرجع ذلك لعدم توفر هذه الوثائق، و إن وجدت فتوجد نسخة قليلة يصعب الحصول أو حتى الإطلاع عليها.
6. كذلك هذه الأداة تسمح لنا باختزال عامل الزمن الذي يلعب دورا في معالجة موضوع الدراسة.

أفادتنا هذه التقنية في جمع العديد من المعطيات والبيانات والأفكار والتصورات والأرقام المرتبطة بالتنمية بالمدينة، من خلال المقابلات التي أجريناها مع المصالح الإدارية والتقنية وكذلك الخبراء الذين شكلوا لدينا محورا أساسيا في البحث، على اعتبار أنهم فاعلين اجتماعيين أساسيين ومهنيين ذوي خبرة في ميدان التعمير والبناء أو من خلال اطلاعهم الواسع حول الموضوع ومنها مشكلتنا البحثية، كما هو الشأن مع الأساتذة الجامعيين.

وكما أجرينا عدة مقابلات متكررة مع عينة البحث لدينا نظرا للظروف المميزة لهذه التقنية في التعامل مع المستجوبين، خاصة المسؤولين منهم، اضطررنا في كثير من الاحيان، إلى تكرار المقابلات مع البعض من المستجوبين أو تأجيلها مرات عديدة، حسب الظروف المحيطة بالمقابلات؛ كانعدام الوقت الكافي بالنسبة للبعض وكثرة الانشغالات بالنسبة للبعض الآخر وعدم استكمال المقابلة أحيانا او اعتذار التحاور معهم لظروف خاصة، وكل هذه الأمور والظروف المحيطة بالبحث، شكلت لنا في الواقع صعوبات مباشرة في الحصول على هذه المعطيات المختلفة في حينها، الشيء الذي دفعنا في الكثير من الاحيان إلى الإلحاح و استعمال تقنية المقابلة في بعض الأحيان خارج اطار العمل (كما هو الحال مع بعض الخبراء)، أو حتى التحدث مع المبحوثين حول نقطة معينة فقط، أو إثارة النقاش حول أدوات التعمير في بسكرة، كلما سنحت الفرصة مع مبحوث معين، وهذا الإجراء حاولنا تكراره مرات عديدة قصد الحصول على أكبر قسط ممكن من المعلومات والآراء والافكار حول مشكلتنا البحثية، بغرض التحقق من مختلف الحقائق المرتبطة بالمدينة، وكذا ارتباطها بالواقع المحلي من حيث الأهمية والدقة، بل اننا، حاولنا في بعض الاحيان طرح" أسئلة فخ" للغرض ذاته.(ربحي مصطفى عليان،2000، ص48)

.ج./ الاستمارة :

كانت الأداة الأساسية في جمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، وتجدر الإشارة أننا قمنا في البداية بإجراء مقابلات شخصية تمهيدا لفهم الموضوع وكذلك من أجل إحاطة الهيئات المعنية الإدارية والمختصة بنوعية دراستنا وما نطمح إليه، وكذا خلق جو من الثقة والاطمئنان .

وحسب طبيعة الموضوع وطبيعة مجتمع البحث فإننا وجهنا 20 استمارة مقابلة منها المسؤولين في مجال التهيئة و التخطيط لمدينة بسكرة، والتي تعد في مجملها السلطات الرسمية بالمدينة، فهؤلاء الأفراد الذين لهم دخل في تنظيم و تسيير و تهيئة المجال الحضري، و بمعاينة إعداد المخططات العمرانية، وكما تم اختيار أولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية، لأنهم أكثر من يمثل الخبراء والاستشاريين في مجال نفس المجال بمدينة بسكرة، وذلك لمعرفة الحقائق و الوقوف على ما تعانيه المنطقة من مشاكل حضرية وعمرانية وبيئية، و علاقة هذه المشاكل بسياسة التخطيط و التنمية الحضرية المحلية، والتنمية المستدامة المستقبلية و هذا من

أجل تدعيم موضوع البحث و تأكيد المعلومات المتحصل عليها من خلال الأدوات السابقة و لنكشف معلومات أخرى مباشرة وواقعية من خلال دليل يشمل قائمة واضحة من الأسئلة و محددة انطلاقا من الإشكالية و بما يخدم الموضوع.

وقد مكنا دليل المقابلة من الحصول على نوعين من المعطيات والبيانات:

أ –مع المصالح الإدارية والتقنية :حيث تحصلنا على نمط معين وخاص جدا بخصوصها، تتميز بما يلي:

–بيانات محددة ودقيقة حول الموضوع او السؤال المطروح او القضية المعالجة.

–بيانات ومعلومات اجرائية ترتبط بالممارسة اليومية لنشاطها.

–حددت لنا التناقضات بين المخططات وسلوك الآخرين.

–قدمت لنا تفسير للعراقيل الممكنة أمام التنمية الحضرية المحلية وحتى التنمية المستدامة.

–أعطت لنا بعض النماذج من السلوكات الإدارية في مواجهة المشاكل اليومية للمواطنين.

ب –مع الخبراء والمهنيين: نوعية المعطيات معهم كانت تتصف بما يلي:

–بيانات تميل إلى التفكير العلمي الأكاديمي.

–بيانات تعالج المشكلة البحثية من عدة منطلقات ورؤى.

–تصوراتهم كانت مفتوحة.

–الآراء كانت تعالج الموضوع انطلاقا من معايير علمية، أي من مبدأ ما يجب أن يكون.

–آراءهم تصب في اتجاه الحلول الممكنة.

–آراءهم أيضا تفتح المجال إلى أفاق جديدة من الحلول.

و قد تمت عملية صياغة أسئلة المقابلة تبعا للخطوات التالية :

- وضع واقتراح مجموعة من الأسئلة والتي من شأنها الإجابة على أهم توجهات تساؤلات الدراسة.
- عرض استمارة المقابلة على الأستاذ المشرف الذي تفضل بتصحيحها و مناقشتها.
- عرض استمارة المقابلة على أساتذة من قسم علم الاجتماع و لتصحيح الأسئلة، حتى وصلتا إلى صورتها النهائية.

حيث أسئلة المقابلة تتكون من 43 سؤالا، وقد تم تقسيمها إلى اربعة محاور وهي:

أولا: يتمحور حول بيانات شخصية الأفراد العينة 01 ⇦ 03

ثانيا : يتمحور حول ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يلائم استدامة للمشروعات بمدينة بسكرة :04 ⇦ 22

ثالثا : حول تأخذ الأدوات العمرانية بعين الاعتبار الأبعاد البيئية لضمان استدامة مشروعات التنمية بمدينة بسكرة :23 ⇦ 33

رابعا: حول مساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية بتحقيق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة بسكرة : 34 ⇦ 44

والغرض من هذه الأسئلة معرفة التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها مناطق النمو والتوسع الحضري والعمراني في مدينة بسكرة وأوجه القصور فيها، وطرح بعض الحلول والمقترحات لحل هذه المشكلات بما يسهم في تطوير وتنمية في توسع المجال الحضري للمدينة في ضوء دراسة منهجية موضوعية. وكذا حول الآفاق والتطلعات المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة، وإبراز دور الأبحاث العلمية المختلفة وخاصة السوسيولوجية والتخطيطية ، وهنا يجب أن يشترك الخبراء والعلماء إلى جانب السلطات المعنية في تخطيط المدن وتنميتها، وتخطيط المناطق السكنية والصناعية، والمرافق المناسبة لها.

هـ./ أسلوب التحليل:

في سعينا للإجابة عن التساؤلات المطروحة وتحديد العلاقات القائمة بين فروضها، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين شائعين في الدراسات الإجتماعية، هما الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي، فالأول أفادنا في تبويب البيانات وتحديد الإحصاءات والنسب المئوية، أما الثاني فقد مكننا من تحليل هذه البيانات وتفسيرها وربطها بكل من الإطار النظري والإجابة عن التساؤلات المطرحة، ولذلك حاولنا عبر هذه الإستراتيجية المنهجية، تحليل مختلف البيانات والمعطيات المرتبط بالموضوع، قصد بلوغ الهدف الأساسي الأول من مشكلتنا البحثية، وهو الإجابة العلمية عن تساؤلات الدراسة، في نهاية الأمر.

الفصل السادس : نتائج الدراسة

1- تحليل بيانات عن واقع المخططات العمرانية

في مدينة بسكرة

2- نتائج الدراسة في ضوء الطرح النظري

و المنهجي

3- تحليل وتفسير النتائج

من خلال هذه دراسة قدمنا في الخطوات السابقة من مدخل و جانب نظري و منهج، التي يعد بمثابة الصانع و الموجه لتوضيح خبايا المشكلة، وللوصول إلى إجابة واضحة من خلال تحليل ما تم جمعه من معلومات و بيانات لتفسيرها في الجانب الميداني، بغية توضيح الصورة الحقيقية لواقع توسع في المجال الحضري بمدينة بسكرة ، ومعرفة مدى مساهمة السياسة التنموية المحلية من خلال المخططات العمرانية وأدوات التهيئة والتعمير في تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق ، و من أجل الوصول إلى أهدافنا، و لما لا إقتراح حلول لها كرؤية مستقبلية من واقع هذه المناطق، و هذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل من خلال:

أولا: تحليل بيانات عن واقع المخططات العمرانية في مدينة بسكرة:

إن الأهداف الكبرى المسيطرة من طرف الدولة، و لانتهاج سياسة معينة لا يمكن أن تتحقق و تصل إلى أغراضها إلا إذا اعتمدت على إدارة عامة قوية و حساسة تتجاوب مع السياسة العامة في الدولة، و ذلك بتسييرها وإدارة العمليات الاقتصادية و الاجتماعية و تجاوبها مع النظام السياسي الموجود بها، و هذا بالتطرق إلى الدور الذي تلعبه الإدارة في تنفيذ و تطبيق السياسة العامة للتنمية عموما والتنمية المستدامة خصوصا.

ومن أجل معرفة واقع المخططات العمرانية في مدينة بسكرة، و الإجراءات والادوات التي اتخذتها لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فلابد من الغور في خبايا الماضي لأنه أساس الحاضر و المستقبل، من خلال تلك الحضارات التي تركت بعض البصمات على المدينة في الكثير من النقاط من خلال :

1.1/ قبل الغزو الفرنسي:

تمتد هذه الفترة من الاحتلال الروماني، و خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين، حيث كانت المدينة تضمن بين أسوارها أسقفين الأولى كاثوليكية و الثانية دوناستية، و بعد الفتوحات الإسلامية و تعاقب الدويلات و الخلافات عليها، بدى الطابع الإسلامي واضحا و في شتى

المجالات، حيث يظهر هذا التأثير من خلال ما كتبه الرحالة العرب، و من ذلك ما كتبه "أبو عبد الله البكري" في كتابه (المقرب في ذكر بلاد إفريقيا و المغرب) "... فهي مدينة كثيرة النخيل والزيتون و أصناف الثمار، فهي مدينة مستورة عليها خندق و لها جامع و مساجد كثيرة و حمامات و بضواحيها بساتين كثيرة... الخ"، و يضيف: "...بسكرة أهلها على مذهب أهل المدينة، و لها من الأبواب، باب المقبرة وباب الحمام و باب ثالث...، وداخل بسكرة آبار كثيرة عذبة، و هي من البنيان الأول ..."، أما "حسن الوزان" المعروف بـ الليون الإفريقي (LEON L'AFRICAIN) يشير إلى: " أن بسكرة مدينة قديمة تأسست في العصر الذي كان الرومان يحتلون بلاد البربر، و بعد ذلك تخربت ثم أعيد بناؤها في الزمن الذي دخلت فيه الجيوش الإسلامية إلى إفريقيا، و تبدو اليوم آهلة بالسكان و جدار سورها من الجبس الفني..."، و خلال القرن 17 إبان الحكم العثماني احتفظت بفضل ما كانت تتمتع به من موارد اقتصادية و تجارية، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي بنوع من الأهمية بعد أن أقام الأتراك حامية (برج الترك) لكن دون أن يتركوا آثار عبر تلك المرحلة و مع نهاية التواجد التركي أصبحت المدينة تضم : تجمعات سكنية بالمناطق (قداشة، مجنيش، رأس القرية، لمسيد، سيدي بركات، باب الضرب، فلياش) لتشكل التجمعات الأساسية وتبرز ذلك التجانس، حيث نرى الحدود التي تفصل بين التجمعات كما أن هناك شبكة طرق أساسية و ثانوية تربط بين التجمعات، هذه الأخيرة تشكل حصنا محميا له منافذ معلومة و أبوابه هي: (باب الفتح، باب الضرب،... غيرها)، والمواد المستعملة في بناء المساكن هي (الطوب، جذوع النخيل و جريدها) (محمد الصغير غانم،ب س،ص22) .

2.1 / إبان الاحتلال الفرنسي:

تشكل فترة الاحتلال الفرنسي مرحلة هامة نظرا لطابعه الاستيطاني، و نظرا لما أحدثته من تغيرات على جميع الأصعدة، فقد وقعت المدينة تحت الاحتلال سنة 1844 بعد مقاومة هامة من طرف الأهالي بقيادة "الحاج الصغير العقبي" و القوات الاستعمارية بقيادة الدوق "دومال"، و نظرا لأهميتها وموقعها اعتبرت منطقة عسكرية لتتحول سنة 1878 إلى بلدية ذات صلاحيات كاملة بحكم قرار وزاري، و لعل أولى محاولات التعمير و الاستيطان هي بناء معسكر الحامية العسكرية،

نتائج الدراسة

حيث تم اختيار المكان المعروف "برأس الماء" (المكان المحدد رأس الماء حديقة الشهيد العربي بن مهيدي حاليا) و لم يكن الاختيار بمحض الصدفة بل نتيجة للظروف و لمتطلبات عسكرية واقتصادية الهدف منها التحكم في أنظمة توزيع المياه، و تحديدا لأهم خطوات السياسة التنموية في مدينة بسكرة في عهد الاستعمار ابتداء من سنة:

- في 1858: بني مسكن المعمر ديفور (DUFFOUR)، و خلال (1870- 1880) بني مستشفى "لافيجري" "LA VIGERIE" بالمكان الحالي، و نفس العشرية عرفت إنجاز مدرسة CEG المعروفة بإكمالية "يوسف العمودي".
- 1882: إنجاز محطة القطار حسب التصميم الحالي.
- 1891: تم بناء مقر البلدية بعد أن أصبحت بسكرة مقر بلدية ذات الصلاحيات الكاملة وذلك بمرسوم وزاري (SENATUS CONSULT) بعد أن كانت منطقة عسكرية، نفس السنة عرفت بناء دار "كازناف" "CASNAVE" رئيس بلدية بسكرة آنذاك، و المعروف حاليا بالأمانة الولائية للمجاهدين.
- 1893: بني مقر الدرك الوطني.
- 1910: أنجز "الكونت لاندو" "LONDON" إقامته الخاصة في المكان المعروف حاليا "بحديقة لاندو"، و الملاحظ أن هذه الإقامة حافظت على تصاميمها الأولية، و هي الآن ملكية عمومية مخصصة للأغراض العامة.
- 1913: بناء مجموع سكنات بالقرب من محطة القطار، و خلال هذه الفترة عرفت المدينة بناء مجموع السكنات المحاذية للمقر الحالي لمديرية الري، و الرأي الراجح أن هذه السكنات كانت مخصصة لعمال مؤسسة السكك الحديدية، و الملاحظ أن هذه الانطلاقة كانت البداية إلى تعمير تدريجي للمنطقة، ذلك ما استدعى من السلطات آنذاك تصميم مخطط تعميري، ليقوم بهذه المهمة المعمارية "أدولف دارفو""ADOLPH DARVEAUX" سنة 1924 و ليعتمد على القانون الصادر في 14 مارس 1919 والقانون الذي تلاه في تاريخ 24 جويلية 1924 المتضمن لقوانين التعمير و البيئة، و كذا المنشور رقم 17/398 بتاريخ

نتائج الدراسة

1931/11/06 الصادر آنذاك ، و ليتخذ هذا المخطط كأرضية للواقع الحالي والتصورات المستقبلية للمدينة.

- 1924: جاء مخطط دارفو كأول مخطط في غياب الوثائق الرسمية التي تثبت اعتماد مخطط "دارفو" من قبل سلطات ذلك الوقت، و اختلاف الآراء حول مسألة الاعتماد عليه، والشيء المهم الذي نلاحظه أنه أعطى للمدينة نسيجا عمرانيا متجانسا، فقد أخذ بنظرية الدوائر المركزية أو ما يسمى بالحلقات المركزية و يمكننا أن نقول أن :

* الدائرة الأولى تشكل النواة المركزية و هي السوق.
* الدائرة الثانية هي المنطقة المباشرة لهذا الحيز.
* الدائرة الثالثة و تضم حي الزمالة، و سطر الملوك المخصص لليد العاملة من الطبقات الشغيلة.
* أما الدائرتين الرابعة و الخامسة فهي تخص المنطقة الشمالية من المدينة آنذاك، ما يعرف "بحي لقار" "LA GARE" و الجهة الكائنة غرب شارع "كارنو" "BLVD CARNOT" الأمير عبد القادر حاليا و المعروف حاليا "بحي روداري"، و جنوبا أرض "السيدة لوران" " Lotissement Mme Laurent " ما يعرف الآن "بحي شاطوني".

أما بالنسبة للنظرة المستقبلية للمدينة نجد أن "دارفو" قد اقترح توسع المدينة نجو الجنوب الغربي حفاظا على جمال واحة النخيل التي تعد عامل جذب للسواح لأنها تعطي المدينة طابعها السحري الخلاب، و من خلال المخطط يظهر أن "دارفو" قد تفاعل مع هذه الطبيعة التي حاول الحفاظ عليها و جعلها أكثر انسجام مع مخططه، و قد تصور "دارفو" تخصيص قطع أرض للتعمير على طول الضفة الغربية لوادي بسكرة أو ما يعرف حاليا بحي الوادي، و بالنسبة لشبكة الطرقات المقترحة فتصاميمها تدفع للدهشة بحيث يلاحظ أن العديد من النظريات المسجلة آنذاك قد أنجزت لاحقا.

- 1931: مخطط "دارفو" لسنة 1931 بمقارنته مع مخطط 1924 نجد أن التوسعات التي طرأت كانت طبقا للمخطط (دارفو 1924) و محترما لتوجيهاته ؛ و قد حاول هذا الأخير

نتائج الدراسة

نسخ الواقع العمراني خلال سنة 1931، مع الإشارة إلى بعض القطع الأرضية التي كانت بصدد تعمير و لم تعمر بعد، كأرض السيد "لوران"، كما يمكن الملاحظة بعد المقارنة مع مخطط 1924، حدوث توسع باتجاه الشمال الغربي و إحداث حي جديد في المكان المعروف "حارة التريسيتي"، و يسجل رغم التسهيلات التي منحها المنشور الصادر آنذاك، المكتب الثاني تحت رقم 17/398 المؤرخ في 06 نوفمبر 1931 بناء على برقية من الحكومة الاستعمارية بتاريخ 23 أكتوبر 1931 تحت رقم 12552 والمتضمنة تنفيذ مشروع مساعدة السكان المحليين للحصول على سكن لائق، إلا أن السكان المحليين قد اتخذوا موقفا حذرا بحيث لم يساهموا في عمارة المدينة الجديدة إلا القليل منهم، محافظين على أوضاعهم بالمدينة القديمة.

لكنه بالنظر إلى المنشور رقم 7696 الصادر آنذاك القسمة الثانية بتاريخ 11أفريل 1933 والمتضمن تخصيص مناطق سكنية و أحياء لليد العاملة و إلى السكان المحليين نظرا لتلك السياسة الاستعمارية المعرقلة لعملية الإدماج، و تطور المدينتين على السواء و خلق نوع من التجانس في العمران أو على الأقل محاولة التقريب بينهما و عدم ترك كل مجموعة تنزوي عن نفسها.

- مخطط سنة 1957-1958: تم العثور على نسخة لهذا المخطط في الأرشيف لكن وجدت و قد ضاع شطر منها، الذي يحمل المعلومات الخاصة ببيانات المخطط، و حسما للموقف تم العثور على صورة جوية للمدينة أخذت في أواخر سنة 1957 لأنها مطابقة إلى حد بعيد مع المخطط، و ما يمكن ملاحظته : سيرورة العمران في الاتجاه الذي رسمه مخطط "دارفو 1924" ، المنطقة التي يسكن فيها المعمرون فرنسيون و أجانب بدأت شيئا فشيئا تلتحم بالمنطقة التي يقيم فيها السكان المحليون (مثلا : الحي الذي يعرف بالضلعة القديمة قد توسع غربا لينشئ ما عرف فيما بعد : الضلعة الجديدة)، و امتد باتجاه الشمال الشرقي ليبلغ تقريبا مشارف ممتلكات "روداري"، حي سطر الملوك امتد غربا ليلتحم بحي الضلعة الجديدة مشكلا بذلك العديد من الأحياء الجديدة كالبخاري و السايحي، و فيما يخص شبكة الطرقات، فما عدى وسط المدينة حيث شارع "كارنو" و تصاميمه الجميلة و

تقاطعاته المدروسة، و يلاحظ في باقي المدينة عدم وجود شبكات الطرقات الحضرية بما فيها من الأحياء الشعبية أحياء المحليين، فطرقها عبارة عن مسالك بدائية، كما يلاحظ التعمير النسبي لأرض "السيدة لوران"، و كذلك إنجاز الملعب البلدي في الموقع المتواجد به حاليا مما يضفي مظهرا جديدا من مظاهر الحضرية للمنطقة (بسكرة)، في هذه المرحلة تماشت عملية التحضر متساوية مع سياسة اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية، فهي متعلقة بتدهور الظروف المعيشية في الريف، الذي طرد سكانه نحو المدن غير المهيأة لاستقبال الأعداد الكبيرة من النازحين ، هذا ما ولد ظاهرة التركز في المدن، سكان مجبرون للعيش على هامش النظام بدون عمل ولا سكن و لا خدمات...، مثل الظاهرة الفضائية للأحياء القصديرية وأنواع أخرى من الإسكان غير المطابقة للقوانين والمخططات.(لبعل أمال،2004 ، ص99-100) .

3.1 / غداة الاستقلال:

و تعنى هذه المرحلة بالفترة المباشرة للاستقلال، أي الفترة الممتد من سنة 1962 إلى سنة 1974، و هو تاريخ التقسيم الإداري الجديد طبقا للأمر رقم 69/74 لشهر جويلية لسنة 1974.

إداريا عرفت هذه الفترة العديد من التحولات، حيث أنه ابتداء من سنة 1963 انتقلت المدينة من البلدية المختلطة بإلغاء هذا النوع من التسيير، و اعتماد قانون واحد لتسيير البلديات الصادر سنة 1967، الذي ينص على اختصاصات المجلس الشعبي البلدي التي تتعلق أساسا بالمحافظة على النظام العام التقليدي في شكله المادي، الصحة العامة، السكينة العامة و الأمن العام(لكحل احمد، 2002، ص22)، وعلى الرغم من عدم صدور قوانين وطنية أخرى تتصل بالبيئة بصفة مباشرة، و أثناء هذه المرحلة لم تولى لمدينة بسكرة الأهمية اللازمة بالنظر إلى موقعها المميز و مكانتها التاريخية والحضرية حيث كانت تابعة لولاية الأوراس، رغم أن هذه المرحلة كانت بمثابة الانطلاقة التنموية بعد مرحلة ركود طويلة عرفتها الفترة الاستعمارية.

و في إطار التخطيط عرفت هذه الفترة مخططين كدراسة شاملة و هي :

- مخطط "ECOTEC" لسنتي 68/67.
- المخطط العمراني التوجيهي "PUD" لسنة 1973.

نتائج الدراسة

و قد استهدفا التجهيزات الضرورية لتنمية المدينة إضافة إلى الدراسة الجزئية لتهيئة أو تعمير بعض مناطق المدينة أو المرافق في إطار برامج تنموية خاصة و في آجال محددة، و هنا يجب أن نشير أن كلا المخططين لم يدخلا في حيز التطبيق و هذا رغم الجوانب الإيجابية لكليهما :

- مخطط "ECOTEC" لسنتي 1968/1967: و قد تناول المحاور التالية:
  - المساحات المخصصة للتعمير و المساحات الخضراء حيث اقترح توسع المدينة نحو الشرق.
  - منطق التجهيزات اقترحت على شكل مجمعات بمناطق محددة لتتمكن من تأدية دورها.
  - في أقصى الجنوب الغربي للمدينة خصصت مساحات للتعمير يتوسطها مركب سباق الخيل.
  - أخذ المخطط بالنسبة للطرقات ثلاثة أبعاد :
    - أ. الطرق التي لابد من تهيئتها (وسط المدينة).
    - ب. الطرق التي لابد من إنجازها (لربط المساحات المعمرة).
    - ج. الطرق التي تمر خارج المدينة.

و لابد من الإشارة إلى أن هذا المخطط لم يستهدف المناطق و الأماكن السياحية طبقا للأمر **62/66** (الأمر رقم **66-62**،1966)، كذلك أخذ بعين الاعتبار حماية الطبيعة حفاظا على الواحة بحيث أن المنطقة الجنوبية من المدينة لم تسمح للتعمير طبقا للأمر 281/67 المؤرخ في 26 ديسمبر 1967.

- المخطط التوجيهي "PUD" لسنة 1973:

قبل الحديث عن هذا المخطط لابد من الإشارة إلى الأمر رقم**73/71**(الأمر رقم **71-73**، 1971)، المتضمن الثورة الزراعية حيث نجد أن هذا القانون جاء ليعطي الأهمية الكاملة للفلاحة و الحماية اللازمة و المقصود هنا: واحة النخيل.

إلا أننا نجد أن ما حدث هو اقتراف جريمة لا مثيل لها في حق هذه الواحة، حيث نجد أن العديد من الملاك قاموا بالقلع الجزئي أو الكامل للنخيل بممتلكاتهم خوفا من أن يمسهم قانون الثورة الزراعية، و هذا رغم القرار الواضح الذي صدر عن المسؤولين المعنيين آنذاك.

و بقلع النخيل بقيت مساحات الأرض المستهدفة عبارة عن مساحات قابلة للتعمير، مثله مثل مخطط "ECOTEC" أخذ المخطط التوجيهي لسنة 1973 كل الاحتياطات المالية، و إبقاء الواحة، فنجد في الخريطة التي ضمت ميزات واقية تشمل الأماكن المحمية التي تشكل الواحة الكبيرة للمدينة (واحة فلياش، واحة سيدي الحاج، واحة شتمة، الواحة الصغيرة المقابلة في الضفة الشرقية لضريح سيدي زرزور)، أما المناطق التي اقترحت لتوسع المدينة هي :

- المنطقة الكائنة في الضفة الشرقية للوادي.
- المنطقة الغربية للمدينة.
- المنطقة الكائنة بالشمال الغربي.

و كما أشرنا أن هذا المخطط لم يرى النور أبدا و لم يؤخذ بعين الاعتبار لعدة أسباب أهمها: أن التقسيم الإداري الجديد لسنة 1974 و الذي سمح لمدينة بسكرة أن تكون فضلا عن كونها مقر بلدية و مقر دائرة، ومقر ولاية (ولاية بسكرة)، يعطي لها آفاق تفوق آفاق "PUD" 1973.

ولقد انتهجت الجزائر سياسة محتشمة للتهيئة العمرانية في ذلك الحقبة، وذلك لما تعانيه من ظواهر سلبية كالهجرة الريفية وتركيز السكان على المدن الساحلية على حساب المناطق الداخلية الأخرى، وإقامة أقطاب صناعية كبيرة في مناطق غير مناسبة ، ومدينة بسكرة واحدة من المدن المعنية بهذه السياسة، فاتجه التفكير من جانب السلطات العمومية غداة الاستقلال في اتخاذ جملة من التدابير الوقائية، بالتزامن مع اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد، و ذلك بالنظر إلى الأولويات و بفضل النمو الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي، و تطور المجتمع الجزائري بشكل عام، والمجتمع المحلي ازدادت الانشغالات بمسألة البيئة و المحيط (عزوزر،1997،ص37).

والشيء الذي يمكن أن نستخلصه من خلال دراستنا لهذه المرحلة، أنه في غياب مخطط معتمد رسميا بالإمكان تطبيقه و تجسيده على أرض الواقع، عرفت المدينة طيلة هذه الفترة تسييرا عشوائيا بعيدا عن كل تنظيم قانوني واضح، سواء كان ذلك بالنسبة لقانون التعمير، أو طبيعة ملكية الأرض أو شغلها و ما كان يجري هو عبارة عن بنايات فوضوية بالأحياء الشعبية، في الغالب ليس لها المواصفات القانونية المطلوبة حيث كانت عموما تنجز بدون ترخيص قانوني، كما كانت هذه البنايات تنجز فوق أراضي فلاحية في قلب الواحة بعد قطع النخيل بطريقة غير قانونية، هذا الشيء جعل العمران يأخذ كثافة هائلة استدعت تدخل السلطات المعنية آنذاك.

وعموما فإن السلطات العامة بعد الاستقلال وخلال هذه المرحلة ما قبل 1974 أو العهد التابع للنظام الموجه، حيث تم خلالها و تبعا لصلاحيات البلديات و الولايات إنجاز أو تخطط مخطط خاص بها، و إنما كانت مهامها (البلدية) تتمثل في تطبيق قوانين و تعليمات أو أوامر تأتيها من السلطات الأعلى منها، من خلال مخططات شاملة وطنية أو جهوية منها :"الجزأرة" "L'Algérianisation" كهدف وهذا تدريجيا للهيئات و مؤسسات البلاد.

والملاحظ أن هذه الفترة عرفت غيابا فادحا لأجهزة الرقابة و التسيير العمراني، وهذا راجع لحجم النمو الديمغرافي المتسارع لسكان ولاية بسكرة، و الذي لم يتبع بإنجازات عمومية جديدة، بحيث لم يوضع أي مخطط إسكاني لمدينة بسكرة بين 1966 و 1974، و الجهود الوحيدة المبذولة في هذا المجال كانت تكملة البناءات التي لم يكتمل إنجازها و التي تركها الاستعمار الفرنسي، والتحولات و الامتدادات المختلفة للمدينة تمت دون مخططات أو أدوات تعمير ذات مرجعية، أما التنظيمات السابقة لـ1974 لم تعرف حقل عمل عمومي في مجال تدخل المواطنين في تحقيق تهيئة عقارية لها علاقة بكل العمليات الخاصة بالسكن مما يمثل فراغا تشريعيا فادحا.

4.1 / مرحلة ما بعد 1974:

تغطي هذه المرحلة الفترة الممتدة من 1974 حتى 1987، حيث تحولت المدينة إلى مقر ولاية، و أصبحت بالتالي قطبا يجلب الاهتمام، و أصبحت بسكرة المدينة العاشرة من حيث الأهمية حسب الترتيب العام للمدن الجزائرية.

و ابتداء من تاريخ إحرازها لقب مقر ولاية، اهتمت المدينة بتجهيز نفسها بالمرافق الضرورية، وانطلقت قدما في التوسع و التنمية خاصة و أن الظروف كانت كلها مهيأة، و سوف نعمل على تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين متباينين هما :

- المرحلة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 1986 :

نأخذها على أساس فترة الرخاء حيث شهدت المشاريع و الإنجازات الكبرى، فلم تبخل الدولة بالعطاء الوافر، و كذلك تعتبر هذه الفترة المرحلة التي مرت فيها مدينة بسكرة من مدينة متواضعة إلى مدينة كبرى.

- مرحلة المخططات الكبرى 1974 – 1986 :

نشير بداية أن الدراسات التي استفادت منها مدينة بسكرة بعد الاستقلال أعيد النظر فيها نظرا لتغير المخططات التوجيهية، إذ أصبحت هذه الدراسات غير لائقة، بسبب الدراسات التطبيقية التي أعدها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية 'CADAT'، في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية و الغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية، و دراسة تحديث خمسة إحياء قديمة : [وسط المدينة – حي الوادي الجنوبي– الحي الاستعجالي – حي الوادي الشمالي– حي فرحات].

بالإضافة إلى بعض الطرق الرئيسية، هذا ما أدى إلى مراجعة المخطط التوجيهي لسنة 1973، لكن الدراسة لم تنطلق بسب غياب التصاميم و عدم تمكن الحصول على الخرائط الضرورية للمراجعة، و هذا ما استلزم صورة جوية ساعدت على تحديث خريطة المدينة، و على هذا الأساس صمم مخطط لسنة 1976 من طرف 'ECOTEC'.

❧ مخطط "ECOTEC" لسنة 1976 :

من الناحية القانونية جاء هذا المخطط في إطار قوانين خاصة بالاحتياطات العقارية، ومن أهم ما احتوى عليه هذا المخطط :

– تخطيط توزيع الاحتياطات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير، و خاصة الاحتياجات الملحة لتحديد محيط عمراني مؤقت.

– وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجعة لتسيير توسع المدينة(الأمر رقم 74–26،1974).

- تقديرات لتحديد احتياجات السكان من مرافق و سكن و تجهيزات في المدى القريب.

و أهم محاوره كانت:

- النسيج العمراني: بإنجاز أحياء جديدة ذات السكن المتماشي و النمط الذي ينسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة، وذلك في المناطق التالية : [شمال، شمال غرب المدينة]، ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن، خاصة و أن المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان القادمين خصوصا من الضواحي، و ذلك راجع للأهمية الكبيرة التي احتلتها المدينة بانتقالها إلى مقر ولاية، مما أحدث عجزا هائلا لمناصب الشغل، و طلبا كبيرا لليد العاملة حيث قفز عدد السكان من حوالي 60 ألف نسمة (1966) إلى 100 ألف (1976).
- التجهيزات : شبكة الطرق تتميز بطرق رئيسية معبدة والأخرى في حالة سيئة، مما يتطلب تعبيد الطرقات، إضافة إلى اقتراح تجنب المدينة للاختناق الذي توجد فيه من خلال :

- طريق موازي لشارع الحكيم سعدان، ينطلق من نهج الأمير عبد القادر إلى بسكرة القديمة.
- تمديد النهج المواجه للوادي.
- تمديد نهج الحكيم سعدان.
- تمديد نهج الزعاطشة إلى المنطقة الشرقية.
- تمديد طريق المنطقة الغربية إلى الطريق الجانبية.

و نسجل أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط "دارفو" و لم تنجز لحد الآن.

و يجرنا بالقول وفي ظل انتهاج سياسة محكمة و فعالة في إطار تخطيط شامل يمس توسع المدينة بكل جوانبها، من اجل ضمان حياة كريمة للأجيال المستقبلية.

المخطط التوجيهي لسنة 1979 "CADAT" :

لقد أصبح من الضروري مراجعة مخطط **'ECOTEC'** لسنة 1976 نظرا لنمط النمو الديمغرافي للسكان الذي فاق كل التوقعات، كذلك المساحة التي خصصت للتوسع ضمن المخطط المذكور لم

نتائج الدراسة

يكن بوسعها حل كل المشاكل المطروحة، و لمعالجتها بعقلانية و تبصر لابد من الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة، و بالتالي توجيه التخطيط نحو هذا الاتجاه خاصة و أن الإحصاء العام للسكان أفرز عن واقع لم يكن متوقعا على كل الأصعدة.

أما الأهداف التي أخذتها هذه المراجعة للمخطط هي:

- الأخذ بعين الاعتبار التنمية المحلية للمدينة في إطار حماية الأرض الفلاحية و الواحة.
- رسم الخطوط العريضة للآفاق للتأكد من توازن مجال المدينة.
- تحديد توجيهات التنمية المحلية في حدود حيز التعمير.

أما عن واقع المدينة في هذه الفترة، يمكن القول أنه نظرا لطبيعة الملكية الخاصة للأراضي بالنسبة للضفة الشرقية لوادي بسكرة، فقد بقيت هذه المساحة شاغرة ماعدا الجزء الشمالي منها، و الذي شكلت به نواة منذ بداية الستينات، بحيث تعتبر هذه السكنات عبارة عن تجمع شبه قصديري يسكنه بعض الرحل، كما لا تتوفر هذه السكنات على أدنى الظروف المعيشية و الغياب التام للمرافق الحيوية و التجهيزات وبروز تشوهات في المجال الحضري، و توسع هذا النسيج لم يخضع إلى مقاييس و ضوابط قانونية فكان بمثابة واقع فرض نفسه.

كذلك يلاحظ توسع الأحياء قد أخذ جانبا كبيرا من المنطقة الفلاحية و واحة النخيل خاصة في توسع "سطر الملوك" شرقا في اتجاه شارع "حكيم سعدان"، و جنوبا اتجاه المنطقة المعروفة بـ "حوزة الباي"، هذا راجع إلى سنة 1971 و المبادرة في نزع بعض الملكيات من أصحابها طبقا لهذا القانون، هذا الإجراء ضرب ناقوس الخطر و بدأت المدينة في التوسع على حساب المحيط الفلاحي، بحيث حتى مؤسسات الاحتياط العقاري لم تتمكن من منع النمو العشوائي للنسيج العمراني على حساب الأراضي الفلاحية و التحكم في توزيع الأراضي على أساس تطبيق سياسة عمرانية واضحة ومنطقية.

من أهداف الأمر رقم 26/74 السالف الذكر، و مراسيم سنة 1975، ومراسيم سنة 1976 هي: أنها تعد الوسيلة التي تسمح لكل مواطن الحصول على سكن في إطار المحيط العمراني، بحيث كل الأراضي المتواجدة ضمن هذا الحيز من ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية، كما يمكن

الحصول بطرق نظامية و مشروعة على قطع أرض ضمن هذا المجال، بتقديم طلب إلى البلدية وفق الشروط المنصوص عليها لبناء مسكن فردي.

هذا ما لوحظ في تعمير المنطقة الجنوبية من المدينة بحيث لم تكن المنطقة مهيأة لهذا الغرض، والغريب في الأمر أن هذه الظاهرة أخذت حجما كبيرا، و الأغرب أن كل البنايات التي أنشأت فوضويا قد سويت فيما بعد.

⇓ المخطط التوجيهي لسنة 1984 :

جاءت هذه الدراسة لتراجع المخطط التوجيهي للتعمير لمدينة بسكرة الذي صمم سنة 1976 من طرف مكتب الدراسات "ECOTEC"، هذا التحديث مفاده انسجام العلاقة المتواجدة بين التعمير والنمو الديمغرافي و مراجعة لنفس المخطط التوجيهي على أساس التعداد العام للسكان لسنة 1977 إلا أن معطيات أخرى حالت دون تحقيق الهدف، مما استدعى مراجعة أخرى عام 1984، وبالنسبة للمدينة على أرض الواقع نلاحظ :

- المنطقة الغربية : عرفت توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني، فقد أنجز بها أربع تجمعات للسكن الجماعي : "حي 726 مسكن"، "حي الأمل 1000 مسكن"، "حي 830 مسكن" شمالا بجانبه "حي بلعياط"، هذا إضافة إلى "حي عمال مؤسسة الكوابل" الذي أعد مبدئيا إلى عمال المشروع، كل هذه الأحياء تمثل المنطقة السكنية الغربية ZHUN OUEST، بجانب هذه المنشآت يظهر للوجود "حي سيدي غزال" بكثافة نسيجه العمراني الذي أنجز بطرق غير مشروعة في إطار البناء الفوضوي، لكن الحجم الذي يظهر به العمران بهذا الحي يدفع للغرابة بحيث لا يمكن إنجاز حي بهذا الحجم بوسائل حضرية (اسمنت مسلح) في غفلة عن السلطة المحلية.

  المهم هو أن هذا الحي لم يخضع لأي دراسة مسبق، و لم يكن مقترح من طرف أي مخطط من المخططات التي تم ذكرها، و استطاع الحي أن يفرض نفسه كواقع، و قد سويت وضعيته فيما بعد، إلا أنه و في الظروف التي أنشأ فيها يفتقر إلى أدنى المرافق الضرورية للحياة الحضرية.

نتائج الدراسة

- المنطقة الشمالية للمدينة : لم تعرف توسعا كبيرا ماعدا بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة مثل مؤسسة ENAPAL، مؤسسة الرياض للحبوب و العجائن، النقل : محطة المسافرين، و بعض الحظائر، كذلك بالنسبة للتعليم تم إنجاز متقنة و مركز تكوين مهني، و بالشمال الغربي نلاحظ أن الحي الجديد "حي المجاهدين" بدأ يأخذ حجما معتبرا بحي شمل مساحة الهضبة المتواجدة بها، وغرب هذا الحي تم إنجاز مركب حمام الصالحين الذي حول من مكانه ليصبح قطبا سياحيا.
- وسط المدينة : هذه الفترة لا يقتصر على وسط المدينة الأصلي أي الحدود المعروفة سابقا، حيث تضاف له الأحياء العمرانية المجاورة (سطر الملوك، كبلوتي، البخاري، السايحي)، ومن الجهة الشرقية "حي الوادي" و كل الشريط المحاذي للوادي إلى مشارف "حي المصلى و يمكن القول أن وسط المدينة هو المناطق المتواجدة ضمن المجال الذي تشكله البنايات التالية : السكة الحديدية غربا، الطريق الجديد الذي يشق "حوزة الباي" و امتداده الذي يمر بالقرب من "حي شاطوني" لتصل بـ "شارع 8 مارس" ثم يمتد في الاتجاه الشرقي لهذا الشارع عن الطريق الموازي للضفة الغربية من الوادي، يغلق الحيز بالطريق الذي يحيط بالثكنة ليصل على "حي محطة القطار" شمالا.

و فيما يخص التجهيزات تزخر هذه المنطقة بالعدد الكافي من المرافق الضرورية : إدارية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، صحية كما تشمل هذه المنطقة أكبر حديقة بالمدينة و هي" حديقة لاندو" و"حديقة 05 جويلية"، هذا في ما يخص المسحات الخضراء.

- المنطقة الجنوبية : رغم الأوامر و القوانين(قانون رقم 82-02،1982) التي صدرت بصدد حماية واحة النخيل التي تعطي للمدينة جمالا خلابا و مناخا مميزا يجعلها قبلة للسياح و محبي الإطلاع، و الراحة والاستجمام والبحث، فنجد أن المنطقة قد أولعت العلامة "ابن خلدون" والكونت "لاندو" وغيرهم، لكن هذه الواحة بدأت تزول شيئا فشيئا لتصبح عبارة عن مجموعات لنخيل هرم متناثر و غير منسجم يفتقر إلى العناية الضرورية، و يتخلل هذه المجموعات من النخيل نسيج عمراني كثيف أخذ في التكيف شيئا فشيئا على حساب الواحة.

نتائج الدراسة

لم تكن هذه المنطقة بصدد التعمير إطلاقا، كما لم يقترح تعميرها أي مخطط عمراني منذ الاستقلال و قبله، و كل ما أنجز من بنايات في هذه المنطقة قد تم بطرق غير مشروعة في إطار البناء الفوضوي، إلا أن الحجم الأخطبوطي الذي أخذه هذا النسيج العمراني يلفت الانتباه، حيث أمن التجمعات السكنية التي كانت تشكل نواة لكل منطقة من الواحة (باب الضرب، برناوة، سيدي بركات، قداشة، مجنيش) و التي كانت بناياتها هشة و باستعمال وسائل تقليدية وأصبحت بنايات متينة بوسائل و أساليب حديثة، كما نلاحظ أن هذه البنايات في توسعا تجاوزت حيز التجمع البدائي بحيث امتدت لتلتحم فيما بينها و تشكل نسيج منسجم و متكامل.

فيما يخص التجهيزات و المرافق الضرورية للحياة القليل منها كان موجودا قبل أن تأخذ المنطقة هذه الأهمية مثل "مستشفى الحكيم سعدان" و "ثانوية مكي مني" كما اهتم هذا المخطط بإنجاز شبكة الطرق الرئيسية منها و الثانوية بحيث صممت شبك الطرق الخاصة بالمنطقة الصناعية في الجهة الغربية للمدينة، و كذا شبكة الطرق بشمال غرب المدينة مع التهيئة الشاملة لهذه المنطقة.

- الجهة الشرقية للمدينة : هي الأخرى عرفت نفس الاعتناء بشبكة الطرق الداخلية حيث أنجز طريق سريع موازي لوادي بسكرة شمال جنوب على الضفة الغربية، كما تم تمديد "شارع الزعاطشة" وتهيئة مفترق الطرق في آخره لتسهيل حركة المرور، و برمج المخطط العديد من الطرق الداخلية و السريعة في اتجاهات التوسع العمراني للمدينة.

إن الاستعمالات الحضرية المختلفة وإلتهام مساحات واسعة من البساتين المعمرة والأراضي الصالحة للزراعة المحيطة بتلك المستقرات، سوف يخلق حالة من الإرباك في استعمالات الأراضي الحضرية من جهة؛ ويخلق حالة من الارتباك البيئي غير المنظم وغير المخطط من جهة أخرى.

وإن توسع أرض المدينة على حساب الأراضي الزراعية يصل بنا إلى تضاعف المدينة بإنشاء العمارات العالية واستخدام الفراغات تحت الأرض ،لذلك فإن آفاق تطور تخطيط وبناء المدن في المستقبل يقترن بالبحث عن أنظمة جديدة لتوزيع السكان في المدن الحديثة الطراز حتى

تساعد على تخفيف زحمة المدن المكدسة بالسكان وتحسين الطرق ووسائل مواصلاتها مع تقريب أماكن مزاولة العمل من المناطق السكنية وخلق ظروف أكثر ملاءمة في هذه المدن المستقبلة.

5.1 / مرحلة مخططات التقشف (1987-1997):

نتيجة للتغييرات الاقتصادية التي عرفتها البلاد و التي غيرت على إثرها مسار التنمية، كان لابد لجميع مراسيم التهيئة والتعمير السابقة، و القوانين الأخرى المتعلقة بسياسة التهيئة العمرانية، وكذا التنمية المستدامة التي جاءت في نفس السياق أن تتغير كما تغيرت أغلب القوانين تماشيا مع المرحلة الجديدة، وكما أن مدينة بسكرة عرفت تغييرات كبرى أثرت على نسيجها العمراني.

فجنوبا بداخل الواحة على طول سكة الطريق الرئيسية المؤدية إلى هذه التجمعات على خط شمال جنوب، بدأ هذا النسيج العمراني يلتحم فيما بينه، كما عرفت هذه المرحلة إحراز المدينة على برامج سكنية في إطار إنشاء المناطق السكنية "ZHUN" بالمنطقة الشرقية الغربية، إضافة إلى امتداد المنطقة الصناعي على مساحة 197 هكتار بالجنوب الغربي.

وانتقال المدينة إلى مرتبة مقر ولاية و احتوائها على معظم المنشآت الصناعية و شركات البناء الكبرى "BTP" يعتبر العاملين الأساسيين لهذه التنمية المحلية غير المتوقعة ؛ ما جعل من المدينة قطب اهتمام، نظرا للهجرة الكثيفة التي عرفتها هذه المرحلة حيث طلبات السكن فاقت بكثير قدرة توفيره خاصة بالنسبة للسكن الفردي، الشيء الذي جعل الواقع يسبق التخطيط و البرمجة و يفرض نفسه عليها، ما أدى إلى امتداد البناء الفوضوي غير المشروع ليأتي على الواحة و يلتهمها بشكل ملحوظ بحيث نسجل أن قبل سنة 1987 تم بناء مساحة 50 هكتار من الأرض الفلاحية التي تشمل الواحة مع الإشارة إلى أن المناطق السكنية المبرمجة و المهيأة لهذا الغرض لم يتم إنجازها نهائيا، كما يلاحظ أن سكان منطقة "قلياش" قد هاجر أكثرهم ليحلوا بالمدينة رغم قرب المساحة بين الموقعين.

❖ المخطط التوجيهي لسنة 1987 :

قد عرفت نهاية عشرية الثمانينات ظاهرة كبح وتيرة التنمية الاقتصادية للبلاد جراء تراجع سعر البترول، و بالتالي استدعت الظروف إعادة النظر في التوجه التنموي للبلاد، و إعداد برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الأولويات، هذا على الصعيد الوطني، إضافة إلى الانعكاسات المنطقية

لهذا الوضع على الصعيد المحلي، فالمخطط التوجيهي العمراني لمدينة بسكرة لسنة 1987، قد أخذ بعين الاعتبار التوجهات الأساسية للسياسة المتبعة و اعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة إضافة إلى بعض التجهيزات الجماعية و الاستثمارات، لذا فالبلدية اتسعت بإضافة 452 هكتار، 19 آر، 13 سنتيآر إلى مساحتها الأولية، و الجدير بالذكر أن مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه، عرفت مخطط توجيهي سنة 1974، تمت المصادقة عليه إلا سنة 1976 ثم تمت مراجعته سنة 1986 و لم تتم المصادقة عليه إلا في سنة 1990 ؛ إضافة إلى المشكل الاقتصادي واجه المخطط أثناء تصميمه بعض العوائق طبيعية و اصطناعية منها :

- الأراضي الفلاحية جنوب شرق، جنوب و بوسط المدينة.
- مورفولوجية الأرض حيث توجد بها أودية و جبال و هضاب شمالا كما تمر ببعض المناطق خطوط كهربائية ذات الضغط العالي حال دون استعمالها للتعمير.
- عوائق اصطناعية مثل منطقة "الكرة" جنوبا بحيث تعد منطقة عسكرية إلى جانب مطار بسكرة.
- المنطقة الصناعية تعيق توسع المدينة غربا.

وقد كان التوجه السياسي في التنمية استوجب سن و تعديل قوانين لتتماشى والسياسة المتبعة (قوانين:03/87-1987، 01/88- 1988، 02/88-1988) و قد استهدف مخطط 1987 أساسا تكثيف النسيج العمراني في إطار الحيز القانوني للمحيط العمراني و ذلك بإعادة هيكلة بعض الأحياء و استحداثها أصلا، و كذلك برمج تمديد المنطقة السكنية (ZHUN) الشرقية، و لمعالجة مشكلة شبكة الطرقات (ضيقها، قدمها) لابد من تجهيز المدينة بمخطط لحركة المرور يأخذ بعين الاعتبار مستلزمات المدينة من مختلف أنواع الطرقات.

❧ المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير "PDAU" سنة 1997 :

من خلال قانون التهيئة العمرانية رقم 29/90 (قانون رقم90-29، 1990) و الذي ينص و يرمي لإنجاز مخطط توجيهي للتهيئة و التعمير"PDAU" والذي أعطيت به إشارة الانتقال إلى مرحلة جديدة في عملية التسيير وإحداث تغيير في سيرورة القرارات و انتقال مركزية السلطة، هذا القانون المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة العمرانية أشار إلى مصطلح التهيئة و

التعمير في مادته الأولى و تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير و التكوين و تحويل المبنى في إطار التسيير الإقتصادي للأراضي، و الموازاة بين وظيفة السكن و الفلاحة و الصناعة، و أيضا وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و المناظر و التراث الثقافي، على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

نجد أنه في بلدية بسكرة لم يتوقف العمل بالمخطط العمراني التوجيهي سنة 1990، و لكن استمر العمل به إلى غاية 1998 تقريبا، و لم يتم إنجاز المخطط التوجيه للتهيئة و التعمير لبلدية بسكرة إلا بعد فترة معتبرة من الزمن، لأن المسؤولين أخذوا بعين الاعتبار ما يمكن أن يتطلبه إنجاز مثل هذا المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير "PDAU" من مجهودات و إمكانيات مسخرة، خاصة وأنه لم تمض فترة زمنية كبيرة أو حتى متوسطة عن المصادقة على المخطط التوجيهي لسنة 1987 في 28 نوفمبر 1990 ، و بعده بحوالي 03 أيام تم صدور قانون ينص على إنجاز مخطط آخر توجيهي في 1990/12/01، هذا ما أدى إلى تأخر الشروع في إنجاز "PDAU" بسكرة حتى سنة 1996 و لم يتم إنجازه حتى تاريخ 28 ماي 1998.

إن التغيرات الاقتصادية التي عرفتها وتعرفها البلاد أثرت في وتيرة التنمية ككل، كما أعطت التوسع العمراني بالمدينة نمطا يتماشى و الظروف الاقتصادية بحيث نجد أنه قد طرأت تعديلات جذرية في القوانين التي تنظم العقار(القوانين:90/25-1990، 90/03-1990، 91/11-1991).

وعموما فمنذ تعيين بسكرة ولاية طبقا للمرسوم رقم 69/74 لـ 02 جويلية 1974، و انطلاق الوحدات الاقتصادية الرئيسية ذات الطابع الوطني "ELATEX-ENICAB" و غيرها، كانت بسكرة كغيرها من الولايات الجزائرية محل عملية تعمير واسعة للغاية قائمة على أدوات مثل "BUD"، منذ وضع الطرق والوسائل العملية من أجل :

- خلق مجموعات كبرى "ZHUN".
- تهيئة قطع الأراضي.
- خلق مناطق صناعية.

شهد نطاق المدينة عدة تحولات مست حدودها المعينة، والتي أصبح من الضروري مراجعتها من أجل أن تنمو بشكل سليم، بالرغم من وجود مجموعة عوائق ومحددات طبيعية كالوديان والكتل

الجبلية...الخ، ومنها ما هو فيزيائي كمنطقة النشاطات والحضائر والمنطقة الصناعية...الخ؛ إضافة إلى خط السكة الحديدية المار داخل المدينة، وإلى خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي ومحطة تحويل الكهرباء في الجهة الشمالية...الخ.

بموجب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه في عام 1998، هو يحدد بالتدقيق والتفصيل كيفية استغلال الأراضي وبنائها وتطوير المشاريع الحضرية لإعطاء توجيهات دقيقة للاستغلال الأنجع للأراضي المقترحة لتشييد المشاريع أو إعادة تهيئتها وهذا بمراعاة ما يلي:

1- أهمية المحيط العمراني للمدينة.

2- البعد الحضاري والرمزي للمدينة.

3- الخصوصية المعمارية والحضرية للمدينة.

4- الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والمعدات الموجودة في المنطقة.

5- الأخذ بعين الاعتبار التقنيات المستعملة والمتطورة.

6- كيفية الاندماج وتفهم المحيط العمراني والحضري الموجود وباحترام طابعه المعماري.

7- احترام التقاليد وتفهم كيفية استغلال المساحات.

8- يراعي الأهداف الخاصة من الناحية العملية والشكلية للبنايات المكونة لنسيج المنطقة.

9- مراعاة توجيهات مصالح الري بخصوص مشروع تهيئة وادي الزمر.

10-يحدد القواعد للأشكال المقترحة التي تسمح بتوسيع المجال الحضري- المدينة.

و كانت النتيجة شكلا جديدا يتميز بالاستهلاك المخرب للمساحات ومحو قيمتها، فاستغلال الفراغات التي لم يتم استغلالها في الاستعمالات المخصصة لها خلال نفس الفترة ، وإعادة تخطيط الأحياء القديمة التي لم تعد صالحة للسكن وغير منسجمة مع التطور العمراني الذي شهدته المدينة، كذلك إعادة تخطيط المناطق العشوائية الواقعة ضمن التصميم الأساسي، والنظر في توزيع استعمالات الأرض الحضرية والعمل على رفع الاستعمالات غير المنسجمة مع ما يحيط بها من استعمالات مثل: منطقة صناعية وسط المدينة، معسكر قديم وسط المدينة أو ضمن الأحياء السكنية استغلال بعض المساحات الزراعية خاصة غير المنتجة، وتحويل صفتها من زراعية إلى

عمرانية، تغيُر بعض الاستعمالات التي تعود إلى القطاع الخاص والتي لم تعد تنسجم مع وضع الأنشطة التي تحيط بها.

النتيجة كذلك اليوم، هي إنتاج مجمعات بنائية فوضوية، ذات قيمة غير متكافئة، مبعثرة، فوق أي نوع من الأراضي، مساهمة بذلك في توسيع الحدود العمرانية للمدينة، و التي ما تزال متواصلة إلى غاية الساعة بوتيرة متزايدة، إنه إنتاج دون أي طابع أو أية صفة، يزيد اتساعه بصورة واضحة على الأماكن التاريخية، و لا يمت بأي صلة للبنية المترابطة الأولية للمدينة القائمة على مبدأ الاحتلال العقلاني للمساحات، فكان بذلك انتشار النشاط العمراني إلى مساحات أوسع فأوسع، هذا الانفجار العمراني غير المخطط هو محصلة لموجة النمو الديمغرافي الداخلي و الهجرة الجماعية لسكان القرى، و تسارع هذه الظاهرة يعود أساسا إلى الظروف المعيشية الأفضل في المدينة، كما يجب الإشارة إلى أن عملية التحضر والتمدن هاته، كانت سببا في خلق وضعية غير عادية من العواقب الوخيمة والثقيلة خاصة على واقع البيئة المحلية، وكذا على أكثر من مستوى، مما جعل القطاع العام عاجزا عن إيجاد حلول أو استراتيجية توفيقية بين الانفجار العمراني و طرق التحكم فيه، والسلوكات الخاطئة للسكان التي شوهت البيئة والمدينة على حد السواء، واختلالات هذا التوازن تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات قد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير.
- عدم تطابق أو توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني.
- غياب الوعاء العقاري داخل المدينة.
- اكتساب المدينة لطابع القروية.
- التهديد المستمر للأراضي الفلاحية.
- مشكل نظافة المحيط.
- المشاكل الايكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل.
- المشاكل الاجتماعية و التقنية للبنية التحتية.
- مشكلة شبكة المواصلات.

نتائج الدراسة

- الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية على حساب الأراضي الزراعية.
- نقص المساكن اللائقة .
- التوسع المعتبر للبناء غير الشرعي.
- نقص الخدمات و التجهيزات.
- نزاع بين مختلف وظائف النسيج العمراني.
- انهيار المبادئ الأخلاقية و الدينية، و قيم المجتمع التقليدي.

إن عملية التحضر تماشت مع سياسة تطوير تدخلت في إقصاء الإطارات و المراجع التقليدية و ذلك حسب نماذج تنمية مقلدة و غير مجربة، و لم يبذل أي جهد من أجل تسجيل المشروع التنموي في إطار منسجم و متلاحم من التجارب التاريخية المتراكمة، و لم يبذل كذلك أي جهد من أجل إذابة المجتمع في المشروع، أو من أجل مشاركته و إدخاله فيه، مما يحرم المشروع من أي إمكانية اكتساب ديناميكية للتقدم و النمو، أو انصهار ثقافي و اجتماعي.

وحسب ما تقدم يمكننا تحديد هذا السؤال: هل ما إذا كانت هذه القوانين والقرارات تنهض من واقع المدينة و احتياجات سكانها ؟ وإن كانت بعض الإجابة ظهرت في المرحلة الأولى و الثانية، لا بأس أن ندرج هنا أمثلة من هذه القوانين و التي تظهر في واقع السكنات الجماعية، و منها عند غرف هذه المساكن، التي تحدد مقاساتها من خلال المادة "34" من المرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 28 مايو 1991، و المتضمن القواعد العامة للتهيئة العمرانية و التعمير و البناء في فصله الثاني، الذي يحدد أدنى مساحة لغرفة رئيسية بـ10 أمتار مربعة، و بأصغر بعد لا يتعدى 2.70 م.

هذا ما يحدث هنا و ناهيك عن التجاوزات التي يقوم بها المواطن عند بناء مسكن بدون رخص بناء و لا شهادة مطابقة، على أرض جرداء نتيجة لغياب المراقبة الفعالة، و إن تمت هذه المراقبة وأقرت بعدم شرعية البناء فلا تتم عملية الهدم إلا بعد مرور وقت طويل يكون صاحب البناء قد تم مسكنه أو مشروعه، وذلك بسبب عدم التنسيق وعدم المتابعة بين الهيئات، وعدم تنفيذ الأحكام في وقتها القانوني من طرف المصالح المعنية لعدة اعتبارات كالرشوة، المحسوبية... (مقبلات مع: حليلو فاتح- 2014/05/02، طرشي أحمد- 2014/04/29).

نتائج الدراسة

وأكثر من هذا ينطق به الواقع الذي نعايش مرارته، لأننا نفتقد الكفاءة في التخطيط، الصدق في التسيير، الإخلاص في التنفيذ رغم ما عندنا من إمكانيات تساعدنا في صنع قراراتنا. كلمات لا تحتاج لتعليق بقدر ما تبين عمق المشكلة، وهذا ما يزيد من تفاقما للأزمة ، مع تزايد عدد المساكن و الأحياء الفوضوية و فقدان السيطرة عليها، و التدهور البيئي، الأمر الذي يدفع الإنسان لعدم الاهتمام بالمجال الحضري و بخروجه عن احترام القانون، فحقا إذا وجدت أزمة في البلاد وجد بها حاكم محب للسلطة.

لذا يمكن للجهاز التخطيطي القيام بمراجعة شاملة للتشريعات العمرانية والعمل على بناء إطار عام لمفهوم منظومة قوانين وتشريعات تخطيطية متكاملة على المستوى الوطني، ودراسة تطبيق مفهوم القانون المتضمن للتخطيط المرجعي أو الرئيسي، ذلك المفهوم الأكثر شمولا وعصرية .

وعلى القائمين على الجهاز التخطيطي إعطاء أهمية خاصة، لطبيعة العلاقة بنظام البلديات وخاصة المجالس البلدية المنتخبة، وكذلك للعلاقة بعدد من الجهات المعنية بشئون التنمية والتعمير، وذلك بطرح عدد من المبادرات الخاصة بأشكال التعاون والتنسيق، والمشاركة في برامج ومشروعات مشتركة، والتأكيد على الاستفادة من تجارب وممارسات الشراكة مع القطاع الخاص والاستثماري من جهة، وكذلك أشكال التعاون مع منظمات وهيئات المجتمع المدني المتنوعة، والمجتمع المهني والعلمي والأكاديمي في مجالات التخطيط والتنمية العمرانية من جهة أخرى، حتى نصل إلى تحقيق التنمية المستدامة .

فالمدينة الجزائرية تعاني اليوم من عدة اختلالات و في مختلف المجالات العمرانية الاجتماعية الاقتصادية وغيرها، حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى جنوب وزاد من هجرة السكان، وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية وانتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار،و رغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة و ضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلة لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية كل هذا أدى إلى استصدار مشروع القانون التوجيهي للمدينة، والقوانين الخاصة والمتعلقة بالتنمية المستدامة بجميع أنواعها و مجالها و لا سيما منها:

نتائج الدراسة

- قانون(01-20) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.
- القانون(02-08) المؤرخ في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.
- قانون رقم(**03-10**) المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم(**06-06**) المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.
- قانون رقم(**08-15**) المؤرخ في 2008/07/20 المتعلق قواعد مطابقة البنايات واتمام انجازها.
- قانون رقم(**10-02**) المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

ويمكن القول المدينة هي مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها وتسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي و انسجام الظروف الحياتية لسكانها، وهي بمثابة سوق للبضائع والأفكار ومركز الحضارة، ونظرا لأهمية الحياة الحضرية تزايد الاهتمام بقضايا المدن وطنيا وإقليميا ودوليا وبروز منظمات، هيئات وجمعيات تعنى بشؤون المدن، وإقامة ملتقيات هنا وهناك حول مشكلات المدن المختلفة واستحداث مواثيق وقوانين وطنية وأخرى دولية لجعل الحياة بالمدن أكثر راحة وربطها بالتنمية المستدامة (Le développement durable) و تعني التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على الاستجابة إلى حاجاتهم، وهو واقع بدأ يفرض نفسه بقوة في البلدان الأوربية بظهور مشروع (المدينة المستديمة La ville durable) التي تعنى بجميع أوجه الحياة الحضرية دون المساس بالجوانب البيئة, الاقتصادية والاجتماعية .

وتعد مدينة بسكرة كغيرها من المدن الجزائرية التي تعرف تسارع وتيرة النمو الحضري بشكل لا يتماشى وطموحات الحياة الحضرية المنشودة نتيجة الاهتمام بالجانب الكمي لا النوعي في الإنتاج العمراني والمعماري، ما كان له الآثار الاجتماعية، البيئية والاقتصادية على المراكز الحضرية، حيث يمكن إرجاع تردي الخدمات الحضرية ، وافتقاد الجانب الجمالي والبيئي لأغالب المراكز الحضرية إلى تراكم نتائج التنمية المنتهجة في ظل النظام الاشتراكي (مختلف برامج التنمية من 1969 إلى غاية 1989) الذي يرتكز على مبادئ وأدوات وقوانين تعطي المركزية في التخطيط والتنفيذ.

فإن إلزامية التخطيط من جانبيها القانوني و التنظيمي للمجال الحضري تجسدت في أداتي مخطط شغل الأرض POS والمخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية PDAU ، فلا يمكن لأي مشروع أو إنشاء أن يرى النور من دون مراجعته و معرفة مدى مطابقته مع المخطط التوجيهي ، الذي يمنح المسيرين الأداة الفاعلة لمساعدة و توجيه التقنيين و الإداريين على حد سواء في اتخاذ القرار الملائم و الصائب ، و خاصة في ما يخص إدراج التجهيزات الحضرية و كذا الديناميكية الحضرية داخل المجال كالتجزئة و البناء... إلخ ؛ و هو في ذلك ليس سوى تنظيم عقلاني مؤسس على دراسة مسبقة تحيط بالإطار العام للمعطيات الطبيعية و البشرية ، و راسمة لتصورات وتيرة النمو المستقبلية و استقراء الحاجيات و المتطلبات.

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الطرح النظري المنهجي:

1.2 /عرض و مناقشة نتائج التساؤلات المطروحة:

②/ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يلائم استدامة للمشروعات بالمدينة:

الجواب رقم(04): يوضح امكانية اعتبار المخطط كأداة لضبط استعمال المجال الحضري للحد من الاستغلال عشوائي بالمدينة:

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، سجلنا إجابة كلية 20/20 ما يمثل 100 % يرون أن المخطط يعتبر أداة لضبط و ترشيد استعمال المجال الحضري والحد من الاستغلال عشوائي بالمدينة، إذ إن وضع قانون التوجيه العمراني للمدينة يهدف أساسا إلى جعل المدينة إطارا ملائما للحياة حتى تؤدي وظائفها الحيوية، إن أي المخطط يؤكد على الطابع المنسجم للمدينة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وتعد هذه العوامل وعاءًا للممارسات الحضرية.

التخطيط العمراني هو منهج للتقدير والتنظيم يسمح للسلطات العمومية بالتوجيه والتحكم في التنمية الحضرية من خلال ضبط و ترشيد استعمال العقلاني للمجال الحضري للحد من استغلال العشوائي، وذلك من خلال وضع وتطبيق الوثائق العمرانية، ويعبر عنها من خلال وثيقتين منبثقتين

من قانون التوجيه العقاري، والقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية والتعمير في:1990/12/01، ويتعلق هذا القانون بتحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، ووقاية المحيط والاوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية. وتتشكل أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخططات شغل الأراض (POS).

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو وثيقة تعرف بأهداف التهيئة، ويهدف إلى صياغة صورة مجاليه تسمح بتطبيق سياسة عامة على البلدية، وهو وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة كانتشار النسيج العمراني لمستوطنه عمرانية عبر عدة بلديات، واشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب، ووسائل النقل الحضري العمومية... وغيرها من الهياكل والتجهيزات الأساسية، و كما يأخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، للحد من الاستعمال العشوائي للمجال الحضري ،ويحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها ويضبط صيغة المرجعية في استخدام الأرض والمجال حاضرا و مستقبلا.

أما مخطط شغل الأراضي (POS) فهي مجموع وثائق تفصيلية تحدد بدقة وعادة ما تكون على مستوى بلدية واحد وتعيين الأراضي وقواعد استعمالها.

جدول رقم(23): المخطط العمراني المُعد سابقا تناسب مع آفاق توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية %
نعم	9	% 45
لا	11	% 55
المجموع	20	% 100

نتائج الدراسة

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك 20/11 من مجتمع البحث يرون أن المخطط العمراني المُعد سابقا لا تناسب مع آفاق توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة بنسبة 55%، و20/9 من المبحوثين يمثلون نسبة 45 %، يرون أن المخطط العمراني المُعد سابقا تناسب مع آفاق توسع المجال الحضري للمدينة ، حيث شهدت مدينة بسكرة مراحل مختلفة في تطورها العمراني؛ فالمظهر العمراني الحالي ما هو إلا حصيلة لمجمل التطورات التي عرفتها المنطقة:(بن الشيخ الحسين، 2000، ص327-328):

- **مرحلة ما بعد 1958:** في هذه الفترة شهدت مدينة بسكرة توسعا في أحياء قداشة، باب الضرب، باب الفتح؛ بالإضافة إلى حي العالية الشمالية بشكل سريع وفوضوي.
- **مرحلة ما بين 1977-1986:** وهي مرحلة هامة في التطور العمراني نظرا للترقية الإدارية لمدينة بسكرة التي كان لها أثر على الجانب العمراني، كما عرفت الأحياء توسعا واستفادت من برامج سكنية تمثلت في المنطقتين الحضريتين الشرقية والغربية.
- **المرحلة ما بين 1986-1996:** بسبب أزمة السكن الحادة التي تعيشها مدينة بسكرة انتشر التعمير وعرفت المدينة توسعا جد مهم لأنسجة حضرية مدروسة خصوصا بالمنطقة الحضرية الشرقية ومنطقة الحضائر؛ إضافة إلى ظهور المباني المخالفة للإطار القانوني كمساكن الصفيح وغيرها.
- **مرحلة ما بعد 1996:** استمر التوسع مع استغلال الجهة الشرقية والشمالية بظهور سكنات فردية 17 تعاونية، 1077 قطعة أرض، كما ظهر بعض النسيج المخالف للإطار القانوني للتعمير.

فالتطور الذي عرفته المدينة ناتج عن الزيادة السكانية؛ إضافة إلى النزوح السكاني المستمر خصوصا بعد الاستقلال وارتقائها إلى مقر الولاية؛ فأصبحت بذلك قطب جذب ومركز تطور على المستوى الإقليمي، فإن الوضعية الحالية التي تشهدها مدينة بسكرة من حالة التشبع و التي دفعت إلى البحث عن متنفس للضغط العمراني الذي تشهده خاصة و أنها وصلت إلى حدودها الإدارية ، بالإضافة إلى كونها قطب جهوي مهم في الجنوب الشرقي و إحتلالها بذلك رتبة عليا في الهيراركية الحضرية، تستوجب إعادة تنظيم مجالي يليق و يستجيب للمكانة التي تحتلها مدينة

بسكرة و ذلك بإتباع سياسة نمو و توسع تتعدى حدودها الإدارية إلى البلديات المجاورة للعب دور إسناد، تقوية و إستغلال طاقاتها المجالية لحساب مدينة بسكرة ، في إطار جهوي (معالجة إشكالية توسع المدينة في إطار جهوي) .

و تبعا لمخطط التهيئة والتعمير السابق الذي جاء تطبيقا للمادة 28 من القانون 90 /29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة و التعمير(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 90-29، المادة 28)، وكذا الطبيعة القانونية للأراضي ذات الملكية الخاصة، شهدت المدينة عدة تجاوزات واختلالات فيها، بالإضافة إلى التعدي المستمر على أملاك الدولة دون رقابة، وكذا التوسعات المستمرة أدت إلى إستقاد طاقات الموضع الإستيعابية و بالتالي الوصول إلى العوائق الطبيعية حفزه تواجد عوائق إصطناعية (منطقة صناعية ،عسكرية) تحتل مواقع و مساحات مهمة في النسيج و الحل التوسع على المحاور الطرقية (شتمة – الحاجب)، وهذا التوسع غير المنتظم يتم بشكل بناءات فردية فوضوية أغلبها أنتجت أنسجة و قطاعات عمرانية غير واضحة المعالم و الوظائف و غير مهيكلة طغت عليها الوظيفة السكنية التي تعتبر غير منتجة مما أعطى صفة المجال غير المنتج للمدينة (أحياء سيدي غزال ،العالية الشمالية و الجنوبية).

تعتبر الظاهرة المميزة للتوسع في المدينة و التي أوقعتها في إشكالية عقارية حقيقية أنتجت ظواهر عمرانية سلبية و مجالات تسيئ على المنظور العمراني للمدينة ، كالأحياء المحيطية المهمشة و المقصية من المكلية الحضرية (سيدي غزال، فلياش، العالية الشمالية...)، بالإضافة إلى ظاهرة التلاحم العمراني مع البلديات الحدودية (شتمة –الحاجب) .

جدول رقم(24):عن الجوانب التي ركزت عليها المخططات العمرانية السابقة:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
اعادة توازن فضاءات المدينة لإنجاز تجهيزات سكنية و عمرانية	8	% 26,66
اخذ بعين الاعتبار التنمية الحضرية للمدينة	5	% 16,67
تنظيم توسعات محدودة للمدينة مقارنة بحجم احتياجات المواطنين	5	% 16,67
تنظيم المجال الموجود ورسم الخطوط لأفاق المستقبلية	5	% 16,67
تخفيف الضغط على مركز المدينة	4	% 13,33
اعادة هيكلة بعض احياء غير المنتظمة بالمدينة	3	% 10
المجموع	**30**	**% 100**

الأمر الذي سجلناه من خلال إجابات المبحوثين حول الجوانب التي ركزت عليها المخططات العمرانية السابقة نجد أن إجابة 30/8 منهم بنسبة 26.66% أنها ركزت على اعادة توازن فضاءات المدينة لإنجاز تجهيزات سكنية و عمرانية، ويرى 30/5 من منهم أنها اخذ بعين الاعتبار التنمية الحضرية للمدينة، وتنظيم توسعات محدودة للمدينة مقارنة بحجم احتياجات المواطنين، وذلك من خلال تنظيم المجال الموجود ورسم الخطوط لأفاق المستقبلية بنسبة 16,67 % لكل اجابة، ويرى آخرون أن المخططات ركزت على جوانب من أجل تخفيف الضغط على مركز المدينة ما يمثل نسبته 13,33% ، أما أنها ركزت على اعادة هيكلة بعض احياء غير المنتظمة بالمدينة بنسبة 10 %.

وكما يقول ابن خلدون: { الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق ما لم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها...}.(احمد علي اسماعيل،2012، ص202)

بموجب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه في عام 1998، هو يحدد بالتدقيق والتفصيل كيفية استغلال الأراضي وبنائها وتطوير المشاريع الحضرية لإعطاء توجيهات دقيقة للإستغلال الأنجع للأراضي المقترحة لتشييد المشاريع أو إعادة تهيئتها وهذا بمراعاة ما يلي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 90-29)

- أهمية المحيط العمراني للمدينة.

نتائج الدراسة

- البعد الحضاري والرمزي للمدينة.
- الخصوصية المعمارية للمدينة.
- الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والمعدات الموجودة في المنطقة.
- الأخذ بعين الاعتبار التقنيات المستعملة والمتطورة.
- كيفية الاندماج وتفهم المحيط العمراني الموجود وباحترام طابعه المعماري.
- احترام التقاليد وتفهم كيفية استغلال المساحات.
- يراعي الأهداف الخاصة من الناحية العملية والشكلية للبنايات المكونة لنسيج المنطقة.
- مراعاة توجيهات مصالح الري بخصوص مشروع تهيئة وادي الزمر.
- يحدد القواعد للأشكال المقترحة التي تسمح بتوسيع المدينة.

ومن خلال التشخيص العام لمختلف برامج المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير لبلدية بسكرة و كذا مخططات شغل الأراضي المندرجة ضمنها يمكنها استخلاص الإشكال الحقيقي الذي تعاني منه التجمعات العمرانية والتي يأتي في مقدمتها التجمع الحضري لبلدية بسكرة، وهو:

– كيف يمكن التفاعل مع إشكالية توسع مدينة بسكرة في ظل إمكانياتها الحالية؟ و دورها المستقبلي مع مراعاة خصائص التجمعات العمرانية الأخرى و طابع بلدياتها؟ و كذا إمكانيات توسعها ؟

– كيف سيكون التنظيم و الهيكلة الحضرية ضمن الشبكة العمرانية لهذا التجمع دون اهمال الطبيعة القانونية في توجيه كل هذا .

جدول رقم(25): أخذت هذه المخططات بعين الاعتبار في تنمية المدينة:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	لماذا	التكرارات	النسب المئوية
نعم	12	% 60	الوسيلة الوحيدة لضبط المجال بالمدينة و تهيئته	5	% 41.66
			اداة لتحقيق التوازن والتكامل الوظيفي	3	% 25
			تعد استجابة لاحتياجات التنمية ومتطلباتها	2	% 16,67
			تنظيم التوسعات العمرانية الموجهة	2	% 16,67
			المجموع	**12**	**% 100**
لا	8	%40	خرق واستهلاك للوعاء العقاري	4	% 50
			المخططات استهلكت قبل الآجال المحددة لها	2	% 25
			لم تستجب لتطلعات المدينة	2	% 25
			المجموع	**8**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال هذا الجدول نجد أن 12/ 20 من المبحوثين بنسبة 60 % أجابوا بأن أخذت هذه المخططات بعين الاعتبار في تنمية المدينة من خلال انها تعد الوسيلة الوحيدة لضبط المجال بالمدينة و تهيئته بنسبة 41,66 % منهم، وأنها أداة لتحقيق التوازن والتكامل الوظيفي بنسبة 25 %، وتعد استجابة لاحتياجات التنمية ومتطلباتها بنسبة 16,67 % ، و تعمل على تنظيم التوسعات العمرانية الموجهة بالمدينة بنسبة 16,67 %، ويرى آخرون أنها لم تأخذ بعين الاعتبار في تنمية المدينة بنسبة 40% باجابة 20/8 من المبحوثين، حيث شهدت خرق واستهلاك للوعاء العقاري بالمدينة بنسبة 50 % من إجابتهم، وأن المخططات استهلكت قبل الآجال المحددة لها بنسبة 25 %، كما لم تستجب لتطلعات المدينة بنسبة 25 %،

فالمدينة مجال حضري خصب يثير شهية تخصصات عدة ، ودراستها تأخذ أبعادا مجالية ، اجتماعية ، ثقافية واقتصادية، وعمرانية...، فتخطيطها يرتكز على عدة تخصصات تتفق جميعها

نتائج الدراسة

على التعبير الكمي عن بنية (أو هيئة) تركيبية (مركبة) تجمع وظائف مختلفة (سكن+ عمل+راحة) في مجال محدود ، لتشكل بذلك:

- مسرحا لاستعراض قوى متنازعة, فهي تقترح التعددية، وتسمح لكل واحد لاختيار نمط حياته.
- فالمدينة هي إذا طراز مميز للحياة الجماعية الإنسانية، وهي في كثير من الأحيان، كما يراها بعض علماء الاجتماع الحضري، موطن أكبر وأكثف وأدوم لأفراد غير متجانسين تشكل إسقاطا للمجتمع في الواقع يعبر عن طريقة وجود، حياة .
- المحاولات الأولى لاستبدال التطور الطبيعي والعفوي بتطور مقصود يهدف إلى أيجاد فضاء عمراني جديد مصمم عقلانيا، ومحتوي على كل التجهيزات الضرورية لحياة السكان.
- مجالا يجمع بين عناصر متكاملة فيما بينها (تجهيزات بمختلف أنواعها، سكنات، مساحات خضراء...)، وبين متناقضات (كتوفير سيولة في الحركة، وأمن مروري....)، يصعب التوفيق بينها.
- فضاءا ديناميكيا، يتجدد ويتسع في المكان، وينمو عبر الزمن، فتسييرها يحتاج إلى مرونة في العمل.

وهذا ما يفسر بأن مجموعة نماذج الأنظمة التي تؤكد أن الدراسة ظاهرة النموّ الحضري والتحضّر ترتبط بشبكة معقدة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري، ولهذا تدرس المدينة كظاهرة كوحدة مترابطة بعضها مع بعض من ناحية ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها من ناحية أخرى ، ومجموعة نماذج تركيب المدينة التي تنظر إلى المدينة كمجموعات متباينة من استخدامات الأرض التي تشكل الأنماط المميزة لها، وتعد نماذج (بيرجسBurgess ، هومرهويت Howme Hoyt ، هاريسHarris ، واولمان Ullman) أكثرها شهرة رغم التقليديّة التي ميزت المفاهيم الرئيسة المتعلّقة بها.

فالمخططات هي محاولة ايجاد توازن في الشبكة الحضرية عن طريق استغلال الطاقات البشرية، الاقتصادية و الطبيعية في مختلف مناطق الوطن، و تجسد ذلك في إتباع سياسة تهيئة إقليمية واضحة و هو ما تجسده المخططات الموضوعية من أجل هذا العرض، و نذكر من بينها

نتائج الدراسة

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير "PDAU" ،أما عملية التوازن فتكون عن طريق التوزيع العقلاني للسكان و النشاطات حسب الإمكانيات الاقتصادية التي يوفرها الإقليم، وهذا ما ذهب إليه " **فرانسوا بيروكس**" في نظريته حول أقطاب النمو إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبّب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الإقتصاديّة، والاجتماعيّة وفي طريقة تأديتها لوظائفها وخلق التوازن في الشبكة الحضرية، وهذا ما تحدثنا عنه في الشق النظري.(عبدالاله أبو عياش، 1979،ص34)

كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى شهدت مدينة بسكرة في العشرية الأخيرة نموا مجاليا فاق إمكانياتها و في شتى المجالات (صناعية ،عمرانية ،ديموغرافية ... إلخ) بفعل الهجرة الجاذبة نحو المركز الرئيسي (مقر الولاية) بفعل عدة عوامل منها المرتبة الإدارية التي تحتلها و تركز مختلف المرافق الخدماتية الكبرى ذات التأثير الجهوي بها و قد أثر ذلك على التوسع المجالي للمدينة نتج عنه توسع خطي أدى إلى خلق أحياء فوضوية و تلاحم عمراني على مستوى المحاور الرئيسية التي تخترق مجالها منها :

- الطريق الوطني رقم (03) بإتجاه باتنة
- الطريق الوطني رقم (46) بإتجاه بوسعادة

أما منطقة التلاحم العمراني فحدثت ما بين القطب الرئيسي و بلدية شتمة ، مما أعطى شبكة حضرية غير متوازية الأبعاد داخل الإقليم ككل .

هذا التوسع العمراني على مستوى المركز الرئيسي و أقطاب التوازن (شتمة ،الحاجب) تحكمت في إعطاء الشكل العمراني الحالي له عدة عوامل و عوائق منها :

- الطبيعة العقارية للمجال التي يغلب عليها الطابع الفردي مما يصعب من توقيع و تجسيد مختلف البرامج التنموية .
- العوائق الفيزيائية المتمثلة أساسا في مختلف السلاسل الجبلية المحيطة بالتجمعات العمرانية.

فإن المدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء حيوي و معقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة إقليمها و ما يرتبط به من إشكاليات فرعية

كالتوزيع الديموغرافي للسكان وتخطيط اقتصاديات المستقبل، هذه الحيثيات تطرح على التجربة العمرانية والتعميرية في الجزائر عموما وفي بسكرة خصوصا أن تلتفت وبعناية إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة تتوازن فيها المصالح و تتجانس التعايشات بين كل الفاعلين، إن أحزمة الأحياء التلقائية التي صارت تحاصر المدن كلها تقريبا، والتمدد الأفقي والفضائي، يجب أن تخضع كلها للمعالجات التي تعتمد على الدراية العلمية والمعرفة الميدانية والطرق الحديثة والمتخصصة.

جدول رقم(26):عن ما تقدمه هذه المخططات العمرانية يضمن استدامة المشروعات بمدينة بسكرة:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية %
نعم	10	% 50
لا	10	% 50
المجموع	20	% 100

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك 20/10 منهم يرون أنه ما تقدمه المخططات العمرانية يضمن استدامة المشروعات بمدينة بسكرة بنسبة 50 %، في حين نجد أن 20/10 منهم يرون أن المخططات لا تضمن استدامة المشروعات بالمدينة بنسبة 50 %، حيث إن التنمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع, مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.

لذلك ظهر مفهوم الاستدامة منذ القديم لقرون عديدة ليظهر من جديد ليطرح نفسه حلا وسطا بين منهجين متضادين (التنمية المادية و التنمية غير المادية) ، و يقرر أن " تلبية احتياجات السكان ضرورة لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة"، و قد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع

نتائج الدراسة

التخطيط والتنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ بل كان بعد أن تراءى للعالم محدودية الموارد زمنا و مكانا و ما يمكن أن يصير إليه مستقبل الأجيال الحالية و القادمة إذا واصلنا على نفس النهج في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها(BelkacemBelkhemsa،2012،P41)

وهناك من يصفها على أنها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية المستدامة، كاختصاصات نظرية وتطبيقية في مجال تنظيم المدينة ويحدد بدقة جميع المتدخلين الفاعلين في مجال الحضري وينظم العلاقات بينهم ، وعلى هذا الأساس المخططات العمرانية تنظم واقع المدينة وتحاول تطبيقها حسب طبيعتها المعقدة للتأقلم معها والتحكم في ثرواتها عن طريق أدوات وأليات تتماشى مع أدوات التهيئة العمرانية.(محمد مدحت جابر، 2006، ص266)

إن التنمية المجالية الحضرية المراد تقديمها تخص مدينة بسكرة و ذلك في مختلف المجالات و القطاعات معتمدين على مبدأ الهيراركية للمراكز العمرانية حيث تكون مدينة بسكرة في قمة الهرم الهيراركي ، يكون التدخل على مختلف القطاعات (الطرق ،الطاقة ،الفلاحة...)، وذلك حسب إمكانيات و توقعات البلدية و في نفس الوقت آخذين بعين الإعتبار توجيهات مخططات التهيئة والتعمير.

إن مسألة التوسع العمراني و قضايا تخطيط المدن يجب أن تخضع لمتطلبات مدنيتها كما هي، فالمدينة هي روح تطور العمران المتضافر مع المكان والزمان و قاطرة التعمير، فبقدر ما يقتضي الأمر منا تجديدا وإبداعا، بقدر ما يقتضي و بإلحاح السهر على صيانة وحماية ذاكرة حواضرنا تنقيبا و ترميما و إشهارا .

إن مدننا و بغض النظر عن أحجامها و مواقع توزعها مطالبة بكسب رهان صناعة القوة الحضرية التي تمر حتما عبر اقتصاد حضري تؤهله مدينة فاعلة و هياكل راقية تسيرها الطاقات البشرية الهائلة و الكفأة التي تزخر بها المدن بمواصفات الرائدة سواء الحالية منها أو الآتية، مدن الديمومة الحضارية والاستدامة التنموية.

جدول رقم(27): يتم تطبيق أدوات التهيئة و التعمير: على

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية %
توجيه وتحديد مناطق التوسع بالمدينة ومجالات التعمير بها	8	% 40
كل المشروعات داخل المجال الحضري والعمراني	7	% 35
حسب طبيعة المنطقة ونمو عدد السكان بها	5	% 25
المجموع	**20**	**% 100**

من خلال الأجوبة التي قدمت من طرف مجتمع البحث سجلنا 20/8 يؤكدون أن يتم تطبيق ادوات التهيئة والتعمير على اساس توجيه وتحديد مناطق توسع المجال الحضري– المدينة– ومجالات التعمير بها بنسبة 40 %، و20/7 منهم يمثلون نسبة 35 % يرون أن يتم تطبيقها على كل المشروعات داخل المجال الحضري والعمراني، أما ما يمثل 20/5 منهم بنسبة 25 % يرون انها تتم حسب طبيعة المنطقة ونمو عدد السكان بها.

فقد حمل مفهوم التهيئة مدلولا كبيرا يضم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة ككائن حي موحد يتعايش فيه الجديد مع القديم بصفة منسجمة و حركية دائمة ترتقي بها إلى مستويات ذات نوعية مقبولة، و تعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة و التخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما توجيه وتسيير و مراقبة توسع المجال الحضري ، فهي مجموعة من الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع و تنظيم السكنات، الأنشطة، البنايات، التجهيزات و وسائل الاتصال على امتداد المجال.

إن تحديد أدوات التهيئة والتعمير والتوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية، تضبط توقعات التعمير، وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة، والمواقع والمناظر ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة والبنايات المرصودة للاحتياجات الحالة والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة والنشاطات والمساكن وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية.(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم **90–29)**

نتائج الدراسة

وفي إطار تكامل النسيج العمراني الجهوي والإقليمي، يمكن للمخطط التوجيهي وكذا مخطط شغل الأراضي أن يضم مجموعة من البلديات تجمع بينها مصالح اقتصادية واجتماعية لجزء من بلدية بالنسبة لمخطط شغل الأراضي.

فلا شك أن مفهوم تسيير وتهيئة بمدينة بسكرة قد يحمل تصورات وأفكار وسيناريوهات تختلف باختلاف المتدخل وحجم المدينة لكنه يبقى يرتكز حول محورين أساسين متكاملين:

– البحث عن كيفية التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في المدينة من سياسيين، تقنيين، إداريين، جماعات ضاغطة....

– البحث عن كيفية التحكم في تسيير كل العناصر التي ترتكز عليها حياة سكان المدينة مثل تسيير الفضاءات العمومية، النفايات، المساحات الخضراء، المياه الصالحة للشرب، المياه المستعملة،...

ويمكن أن نؤكد أنه يتم تطبيق ادوات التهيئة والتعمير على اساس توجيه وتحديد مناطق توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة– ومجالات التعمير بها ، ويجب أن يتم تطبيقها على كل المشروعات داخل المجال الحضري والعمراني، وفق طبيعة المنطقة ونمو عدد السكان بها.

فمثلا عدم التركيز والتوجيه نحو التصور العمراني والمعماري الذي يحمل البعد الثقافي والاجتماعي في المشاريع العمرانية يساعد في إحداث حركة في تعمير المدينة بشكل يجعل الانقطاع أو عدم التفاعل واضحا بين الفضاءات العمرانية المنتجة ومستعمليها، مما يتسبب في وجود تداعيات مختلفة تنعكس على عدم تمكن المواطن من التفاعل مع المجالات المصممة خصيصا له، الشيء الذي إلى عدم الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية, فيترتب عنه تراجعا في القيم الجماعية واستفحال للنزعة الفردية .

جدول رقم(28): تطبيق أدوات التهيئة والتعمير يتماشى مع نصوصها وتوجيهاتها:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	لماذا	التكرارات	النسب المئوية
نعم	7	% 35	وثيقة قانونية يجب احترامها	7	% 100
			المجموع	**7**	**% 100**
لا	13	% 65	انحرافها عن مسارها الأساسي(اختلال بين الجانبين النظري والتطبيقي)	6	% 46,15
			عدم استشارة الشركاء الفاعلين في الأمر	4	% 30,77
			وجود الاختلالات بسبب بعض المستجدات في البرامج	3	% 23,08
			المجموع	**13**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

الأمر الذي سجلناه من خلال إجابة المبحوثين، هو عدم تطبيق ادوات التهيئة والتعمير بما يتوافق مع نصوصها وتوجيهاتها القانونية بإجابة 20/13 ونسبة 65% حيث يرون أنها انحرافت عن مسارها الأساسي من خلال اختلال بين الجانبين النظري والتطبيقي بنسبة 46,15 %، وعدم استشارة الشركاء الفاعلين بنسبة 30,77 %، وكذا بوجود الاختلالات بسبب بعض المستجدات في البرامج بنسبة 23,08 % منهم، بينما يرى 20/7 من المبحوثين أن تطبيق ادوات التهيئة والتعمير يتوافق مع نصوصها وتوجيهاتها القانونية بنسبة 35% .

إن القوانين والتشريعات العقارية والحضرية والتهيئة العمرانية تتضمن مجموع القواعد المتعلقة بتدخل الهيئات العمومية في استخدام الأراضي وتنظيم المجال، إنه القانون الذي يعبر عن الصالح العام في مقابل تنوع المصالح الشخصية للبناء والتهيئة العمرانية خاصة ما يتعلق منها بتوفر المواصفات التقنية، ومن هنا جاءت ضرورة إصدار تشريعات وتنظيمات ولوائح تنظيمية تخضع بصفة دورية إلى التعديلات والتكيف والملائمة ضمن آجال محدد ضمانا لاستقرار والاستمرار، يشمل قانون التهيئة العمرانية قانونا شموليا يسعى إلى التنظيم العقلاني والمنسجم للمجال الحضري، ويساهم أكثر على التنسيق بين الانشغال بالإطار المبني والمحيط البيئي لتخفيف التصادم بينهما،

وإن السعي لوضع مخطط عمراني للبلدية كهيئة قاعدية لكل تهيئة عمرانية، هو مسعى لتأطير التهيئة العمرانية وتنمية للإطار القانوني المرتبط لاستخدام العقلاني للأرض لتلبية حاجات السكان للبناء بسبب النمو الديمغرافي.(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29،المادة 04)

إن أدوات التهيئة والتعمير يستمر العمل بها منذ 1990 بمدينة بسكرة، وهذا من أجل التخطيط وتنظيم المجال إضافة إلى ضبط التوسع وكذا المحافظة على التراث العمراني ، لتأتي بعد ذلك أدوات التعمير الحديثة وتلعب الدور الموجه لها في مراعاة الانسجام والتناسق بين المراكز ، وكذا رسم أفاق التوسع ومحاولة إيجاد حل لازمة السكن وبالتالي محاولة التحكم في التوسع العمراني المنظم إلا أنها مازالت تعاني من نقائص ، و بالرغم من كل محاولات في إثبات مدى فعالية أدوات التعمير وهذا في إطار التهيئة وإعادة الهيكلة للمجال والمراكز الحضرية إلا أنها في كل مرة تصطدم بواقع يحتم عليها إن تثبت في كل مرة فعالية الأدوات المتبعة.

لكن لم تقم هذه الوسائل بدورها الأساسي خاصة في انها لم تشرك الفاعلين والاستشاريين في الامر، ولعل قلة الوعي لدى الطرف المدني جعل أجهزة الدولة تتساهل في هذا الجانب والنتيجة لكل هذا التجاهل والتساهل ما نراه على أرضية الواقع وصعوبة التحكم في التوسع حين قررت الدولة إيقاف العشوائية قد اصطدمت بواقع مرعب وخطير يحتم عليها إعادة النظر في مخططاتها وملائمتها مع الوقت الراهن .

جدول رقم(29): درجة يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU الواقع المحلي للمدينة بعين الاعتبار:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
درجة كبيرة	3	% 15
درجة متوسطة	14	% 70
درجة ضعيفة	3	% 15
المجموع	**20**	**% 100**

سجلنا من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث، أن 20/14 من المبحوثين يرون أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU يأخذ الواقع المحلي للمدينة بعين الاعتبار بدرجة متوسطة بنسبة

70 %، أما من يرى أن المخطط يأخذ بدرجة عالية للواقع المحلي للمدينة بعين الاعتبار بإجابة 20/3 منهم بنسبة 15%، نفس القيمة من يرى أنه يأخذ بدرجة ضعيفة الواقع المحلي بعين الاعتبار بنسبة 15%.

حيث يتناول المخطط العمراني البلدي أو مخططات ما بين البلديات مشاريع التهيئة، وتوسع المدينة وبإقامة المساحات العمومية والمساحات الخضراء، وتجميل إطار المدينة وإنشاء المناطق الحضرية، و التجزئات الأرضية التي تدخل ضمن التوسع العمراني، ومنح رخص البناء للخواص وللقطاع العام وللمقاولين، والمستثمرين العقاريين الذين ينجزون أعمالهم في إطار قواعد البناء السارية المفعول مع مراعاة ما يتضمنه دفتر الشروط المتعلق بالإطار المبني وبالطرقات والتصفيف وقنوات التطهير المنزلي والصناعي.

وقانون العمران يساعد السلطات العمومية إداريين وتقنيين ومنتخبين لمواجهة مشكلة العقار، وتنظيم السكن الجماعي والتجهيزات الجماعية.

حيث أهم المميزات التي تساعد المجال الحضري على البقاء هي الوظائف التي تجعل منه مكانا للتبادلات والعلاقات بمختلف أنواعها، و قوة المجال الحضري تمكن في إبراز نشاط السكان و تلبية رغباتهم ، فبظهور الأقطاب الطاردة و الجاذبة حيث أصبحت بسكرة قطب جاذب بحكم مركزها الإداري، كل هذا أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في المناطق المهاجر إليها وهي كالآتي :

- التوسع العشوائي مع ظهور الأحياء الفوضوية .
- الإختلالات الموجودة بين مختلف الأنسجة العمرانية .
- حركة تامة عمرانية و ديموغرافية ذات وتيرة سريعة .

و للحد من هذه الظواهر يجب البحث عن البدائل أي الحلول و هي كالآتي :

- توسيع المراكز الحضرية
- توقيع عقلاني و موجه للمشاريع التنموية على مستوى كامل مجال المجمع خاصة الأقطاب الطاردة .

ووفق النمو العمراني المحدد لمدينة بسكرة كمراكز حضرية خضعت لبعض الدراسات التي لم ترقى إلى المستوى الموجود، و دراسات أخرى كانت تنظم إلى المركز الحضري كمجال فيزيائي

نتائج الدراسة

منعزل عن الإقليم، و كذلك هذه الدراسات لم تراعي العناصر التي أدت إلى نمو هذه المدن، وفي هذا الصدد جاءت الدراسات الإقليمية الجديدة التي تهدف إلى دراسة المدينة ضمن المراكز الحضرية انطلاقا من العناصر المكونة و المحيطة بها و الذي نسبة التوسع العشوائي الذي أدى إلى مجال لم يشهد توازن نتج عنه انعكاسات سلبية على مركز المدينة و هذه الانعكاسات هي :

- النمو الديموغرافي السريع .
- حركة بناء كبيرة و في اتجاهات متعددة .
- الهجرة الداخلية .

أدى إلى :

- التشبع في المراكز الحضرية .
- التوسع غير المراقب و غير المدروس على الأطراف .

فإن جل البرامج النوعية المندرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و كذا مخطط شغل الأراضي و المبرمجة للمدى القريب و المتوسط للمدينة(بسكرة) لم يتم تنفيذها بدرجة كبيرة وإنما إلا بنسب متوسطة وتكاد تكون ضئيلة، و التي يتلخص إنجازها في السكن الجماعي ذو الصفة الإجتماعية و السكن الفردي غير أن المساحة المستهلكة مع إنجاز بعض التجهيزات المرافقة تفوق نسبة الإنجاز لهذه البرامج الإجمالية.

-والسؤال يطرح نفسه : كيف يتم الاستهلاك المجالي و بأي طريقة و في أي ظروف؟

وبإجابة منطقية و أساسية عن هذا السؤال تمثلت في دور الطبيعة القانونية للأراضي ذات الصفة الخاصة و دورها في عرقلة البرامج الطوعية مشكلة بذلك حاجزا أمام تنظيم المجال الحضري و محفزا لعدمه و التي انبثق عنه بصورة مباشرة و غير مباشرة عدة مشاكل منها :

- السياسة الحالية التي تبني سياسة التعمير لا التحضر أنتجت مجالات مقصاة من النظام الحضري و التي أصبحت مصادر لمشاكل اجتماعية و حضرية معقدة .
- غياب ممارسة الوظيفة التنظيمية و استخدامها لتحقيق مشروع مجتمع على المدى البعيد ، أي بمعنى أدق ثنائية التخطيط و الفعل في الزمان و المجال .
- غياب إشتراك الفاعلين الأساسيين في التعمير (السكان)

– عدم الأخذ بعين الإعتبار الطبيعة القانونية للأراضي في توجيه إستخدامات الإرض مما ادى إلى عدم تطبيق جل البرامج الطوعية خاصة على الملكية الخاصة .

جدول رقم(30): امكانية تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال الحضري للمدينة :

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية %
نعم	15	% 75
لا	5	% 25
المجموع	**20**	**% 100**

من خلال هذا الجدول تبين بأن 20/15 من المبحوثين بنسبة 75 % من الإجابات تؤكد أن المخطط يمكن تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال الحضري للمدينة، أما 20/5 منهم بنسبة 25 % يرون انه لا يمكن تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال الحضري للمدينة.

حيث إن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية كصلاحية من صلاحيات الدولة لا يتناقض مع إنجاز البلديات لمخططات التهيئة العمرانية الخاصة بها، والتي تدخل في جزئيات وتتكيف مع خصوصيات كل منطقة حسب الطبيعة الجغرافية والمناخية ووسائل البناء وقدرات الإنجاز، وحسب الطابع العمراني للمناطق المختلفة الساحلية والداخلية والمناطق الصحراوية التي لها مميزاتها وخصوصياتها النوعية.

فالمخططات العمرانية تتضمن كل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق عشر سنوات حسب جدول من الاولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وتشمل قطاعات التعمير المستقبلية الأراضي المخصصة على المدى البعيد في آفاق عشرين سنة حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

إن الهدف الأساسي للمخطط في مدينة بسكرة هو الوصول إلى بنية إقتصادية و عمرانية فعالة و متفاعلة بها من أجل :

نتائج الدراسة

- خلق التوازن في الشبكة العمرانية و تعزيز الشبكة الريفية: ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات و عوائق البلدية سواء طبيعية أو بشرية، والاستغلال الأمثل و العقلاني لها، وذلك لأجل توجيه آفاق التنمية بما يتناسب و خصوصية المجال الحضري للمدينة .
- معالجة إشكالية كل مجال حضري .
- تهيئة المجال الإقليمي للبلدية حسب مفاهيم جديدة من حيث التنظيم و المعالجة فيما يخص الناحية الديموغرافية و العمرانية .
- الاهتمام بالصورة العمرانية للبلدية في إطار شبكة عمرانية متكاملة و متوازنة .
- الاهتمام بالمنشآت و الهياكل القاعدية و التواصل بين القطاعات من أجل ضمان السير الفعال للمجال و مكوناتـه.

إن الأهداف المتوخاة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التى يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا على تحديد المناطق الواجب حمايتها و من أمثلة هذه المناطق:(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29، المادة 16)

1- الأراضي الفلاحية: نظرا للتزايد السكاني المستمر و تفشي ظاهرة على تلك الأراضي دون احترام المعايير و الشروط القانونية المحددة في هذا المجال .

2-حماية البيئة والموارد الطبيعية: ضرورة حماية البيئة و كل بما تتضمنه من موارد طبيعية، لأن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة و متطلبات حماية البيئة و المحافظة على إطار معيشة السكان، ولا يكون هذا إلا من خلال التطبيق الصارم "لمبدأ الترخيص المسبق" أو "مبدأ دراسة التأثير على البيئة" في كل عمل تعلق بالتهيئة و التعمير .

3-حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي: لقد تم التأكيد على هذه الحماية في قانون التهيئة و التعمير ذاته و النصوص التطبيقية له أو تلك النصوص القانونية المنظمة لهذا المجال، حيث منعت منعا باتا كل الأعمال المتعلقة بالبناء التي تقع في المناطق ذات التراث الثقافي و التاريخي كالحفريات و الآثار التاريخية لاعتبارها جزء لا يتجزأ من الثورة الوطنية .

نتائج الدراسة

بناءا على مبدأ التوسع و تطور المدن الذي يعد الهيكل الرئيسي لتنظيم النسيج العمراني داخل المدن و التحكم في المجال التنموي، على هذا الأساس فهي تبرمج حسب فرضية تطور المجال الحضري أي تلازم النسيج العمراني وفق توسعه حسب مخطط التنمية، فمثل هذه الدراسات تعد الجزء الأساسي في توجيه التوسع و كيفية استغلال الأرض، داخل مجال الحضري و يمكن القول بأن النتائج الممكنة لقرارات تخطيط المدن هي وسائل في خدمة استراتيجية المدينة.

جدول رقم(31): ما مدى تطبيقه فعليا:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية %
حسب طبيعة الهيئات المنفذة	8	% 40
حسب طبيعة المشروعات المنجزة في المجال	6	% 30
حسب تصور الفاعلين للآفاق المستقبلية	3	% 15
حسب الملكية العقارية	3	% 15
المجموع	**20**	**% 100**

من خلال هذا السؤال حاولنا معرفة مدى تطبيق المخطط فعليا على مستوى مدينة بسكرة، فكانت نسبة 40 % أصل اجابة 20/8 من افراد العينة يرون أن تطبيقه حسب طبيعة الهيئات المنفذة (الولاية–البلدية)، أما النسبة 30 % بإجابة 20/6 يرون أنه حسب طبيعة المشروعات المنجزة في المجال، أما 20/3 منهم بنسبة 15 % يرون أنه يتم التطبيق حسب تصور الفاعلين للآفاق المستقبلية للمجال الحضري–المدينة–، وبنفس النسبة من يرى حسب الملكية العقارية للأراضي.

إن قانون التوجيه العمراني للمدينة يهدف أساسا إلى جعل المدينة إطارا ملائما للحياة حتى تؤدي وظائفها الحيوية، إن هذا المخطط يؤكد على الطابع المنسجم للمدينة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وذلك من خلال درجة تطبيقه فعليا من الهيئات المنفذة الرسمية(الولاية–البلدية)، والذي ينجز أساسا حسب طبيعة المشروعات المنجزة في المجال الحضري، وكذا حسب الملكية العقارية للأراضي العامة والخاصة، و بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين من أجل الآفاق المستقبلية للمجال الحضري–المدينة، هذه العوامل كلها تشكل وعاءً للممارسات الحضرية.

نتائج الدراسة

فإن أهم توجيهات التهيئة فيما يخص معالجة إشكالية توسع مدينة بسكرة في إطار جهوي والتي تتمحور حول 03 نقاط أساسية تتمثل في:(بلزرق فاطمة الزهراء، 2013،ص47-48)

- التحكم في القطب الحضري ببسكرة .
- إعادة التوازن للشبكة العمرانية الحضرية .
- تعزيز و تقوية الشبكة العمرانية الريفية .

✓ **التحكم في القطب الحضري بسكرة :**

-تحويل بعض المشاريع الصناعية الهامة إلى باقي الوحدات والذي سيؤثر بدوره على توزيع السكان و نشاطاتهم .

-اعتماد مبدأ لا مركزية التجهيزات خاصة المهيكلة منها ذات المستوى العالي و ذلك لتحقيق هدفين أساسيين تثبيت السكان من جهة، وتخفيف الضغط عن القطب الحضري لبسكرة من جهة ثانية .

-إقتراح أقطاب دعم (ارتكاز) مرتبة إرتباط وثيق بالقطب العمراني لبسكرة وذلك للتأثير الإشعاعي للمدينة.

- خلق قطب عمراني بفك الضغط عن القطب الحضري بسكرة و يقلل من مجال تأثيره .

✓ **إعادة التوازن للشبكة العمرانية الحضرية** : و هذا يتعلق أساسا بالتحكم والتنظيم لتطور التجمعات العمرانية الحضرية و ذلك بتطوير بعضها والتحكم في تطور البعض الآخر، حيث أن عملية إعادة التوازن هذه تتم على مستوى برامج التجهيزات و المرافق العمومية بمختلف مستوياتها (قاعدية ، ذات مستوى عالي ، جهوية) .

✓ **تعزيز الشبكة الريفية** :إن تعزيز و تقوية الشبكة الريفية يتضمن العديد من الإجراءات والمتمثلة أساسا في :

-تثمين الإمكانيات و الموارد الفلاحية لهذه المنطقة .

-تزويد المراكز الريفية بتجهيزات تضمن خدماتها و كذا خدمة المناطق المبعثرة القريبة منها هذا من جهة و تخفف من تبعيتها للمدينة.

–توجيه نشاط هذه المراكز نحو العمالة الفلاحية مما يساهم في بعث التنمية للمراكز الكبرى في مجالات المعاملات والعلاقات المدينة– الريف، و كذا تحقيق مبدأ التوزيع العادل للتنمية الوظيفية.

جدول رقم(32): تقديم مخطط PDAU السابق نتائج ساهمت في تنظيم توسع المجال الحضري الحالي للمدينة:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	13	% 65	تنظيم التوسع التدريجي للمجال الحضري والعمراني الحالي	8	% 61,54
			احترام الطبيعة القانونية للوعاء العقاري	5	% 38,46
			المجموع	**13**	**% 100**
لا	7	% 35	خلق عدم التوازن في توسع مجال المدينة	4	% 57,14
			عدم احترام وتجاوز المجال العمراني المرتقب	3	% 42,86
			المجموع	**7**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن 20/13 منهم بنسبة 65% يرون أن مخطط PDAU السابق قدم نتائج ساهمت في تنظيم توسع المجال الحضري الحالي للمدينة، من خلال إجابتهم بأنه ساهم في تنظيم التوسع التدريجي للمجال الحضري والعمراني الحالي بنسبة 61,54 % ، أما ما نسبته 38,46 % من اجابتهم تقر بأنه ساهم في احترام الطبيعة القانونية للوعاء العقاري للمجال الحضري –مدينة بسكرة، أما 20/7 من المبحوثين بنسبة 35% من يرون أن المخطط لم يقدم نتائج ساهمت في تنظيم توسع المجال الحضري الحالي للمدينة، وذلك من خلال اجابة ما نسبته 57,14 % منهم يرون أنه بسبب خلق عدم التوازن في توسع المجال الحضري للمدينة، أما نسبة 42,86 % يرون أنه بسبب عدم احترام وتجاوز المجال العمراني المرتقب لم يسهم في تنظيم المجال الحضري لمدينة بسكرة.

نتائج الدراسة

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة وذلك حسب المادة 16 من القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01:(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29 ،المادة 16)

-القطاعات المعمرة (Secteur Urbanisis).

-القطاعات المبرمجة للتعمير.

-قطاعات التعمير المستقبلية.

-القطاعات غير القابلة للتعمير.

ونعني بالقطاع ذلك الجزء من تراب البلدية الذي يتوقع تخصيص أراضيه لاستعمالات عامة، وفي آجال محددة للتعمير بالنسبة للأصناف الثلاثة الأولى والمسماة بقطاعات التعمير.

وتستعمل القطاعات المعمرة كل الأراضي حتى وإن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات متجمعة ومساحات فاصلة ما بينها والمساحات الخضراء والحدائق والفسحات الحرة والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المتجمعة.

فإن من أهم توجيهات مخطط التهيئة للولاية وبذلك للمدينة ما يلي :

- معالجة إشكالية توسع مدينة بسكرة في إطار جهوي .
- إعادة تنظيم الشبكة الحضرية و تقوية الشبكة الريفية .

إن مدينة بسكرة بتعداد سكانها البالغ 222393 نسمة حسب تقديرات مديرية الميزانية والبرمجة لولاية بسكرة سنة 2011 أصبحت تعد في مصاف Les métro pôles حسب القانون 01 – 20 المؤرخ في 01/12/12 المتعلق بالتهيئة و التنمية المستديمة للإقليم.(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 01-20)

إن هذه الرتبة أو المكانة في الهيراركية الحضرية تقابله مساحة من المجال الذي تهيمن عليه المدينة أو ما يسمى منطقة متروبوليتان- Aire Métropolitain ، هو حسب نفس القانون و المادة (الإقليم)أو المساحة الواجب أخذها بعين الإعتبار للتحكم و تنظيم النمو المتروبولي ،هذا الإقليم بالضرورة يتمثل في البلديات الحدودية للمدينة بلدية بسكرة وهي أولا شتمة المترجمة مجاليا

نتائج الدراسة

بظاهرة التلاحم العمراني الحاصلة حاليا ،حيث أن هذه البلديات (الأقاليم) واقعة في نطاق هيمنة المدينة المباشر و قد أصبحت مطالبة بإتباع سيرورة تعمير المدينة، وذلك بتوفير جميع إمكانياتها العقارية خاصة للمشاركة في تكوين مدينة كبرى متناسقة وهذا المفهوم يجب تكريسه عن طريق إنشاء المجمع الحضري الكبير الذي يضم بسكرة –شتمة –حيث يمثل المستوى التنظيمي الأعلى، المستوى الثاني يتمثل في أقطاب الإرتكاز وهي الحاجب التي ستلعب دور أقطاب مساندة لقطب بسكرة و مهيكلة لمناطق التشتت التابعة لكل بلديـة .

أما المستوى الأخير يتمثل في التجمعات الثانوية و مناطق التشتت لباقي إقليم التجمع البلدي التي تمثل الشبكة الريفية ،هذه الشبكة يتوجب تقويتها بتحسين الإطار المعيشي لسكانها لتثبيتهم في هذه المناطق و زيادة ارتباطهم بالنشاط الفلاحي وذلك في إطار توجيهات مخطط التهيئة للولايـة دائما، هذه التقوية تكون خاصة بفك العزلة و ترقية المستوى المعيشي للسكان و ذلك بـ :

- تقوية التغطية بشبكة الغاز و الكهرباء خاصة .
- إقتراح تجهيزات قاعدية قصد تلبية الإحتياجات خاصة التوجيه (إدارية ، صحية ، تعليمية خاصة).

ومن أجل الوصول إلى هيكلة عمرانية محكمة للتجمعات العمرانية من أجل وضع خطة عمرانية الإستهلاك و تسيير المجال وانسجامه والتقليل من الإستغلال المفرط والعشوائي وإعطاء مظهر عمراني منسجم وظيفيا، فمدينة بسكرة بمساحة إجمالية تقدر بـ 4217,39 هكتار أي بزيادة 831,37 هكتار وهذا التوسع خلال المدى القريب 2013، فإتجاه توسعها بالمناطق الموجودة بالقرب من بئر زعبوب ، والجهة الشمالية الغربية على محور الطريق الوطني رقم (03) إضافة إلى الجهة الغربية الجديدة توسع المنطقة الحضرية الغربية، و بإتجاه محور رقم (46) والمنطقة الجنوبية الغربية (جنوب حي قداشة ولبشاش).(بلزرق فاطمة الزهراء، 2013، ص66)

من خلال الدراسة لدراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع بلديات بسكرة و الوقوف على الإمكانيات المجالية المتوفرة حاليا و الوضع الراهن لكموناتها، والتي نتج عنه

نتائج الدراسة

تطور خطي للنسيج العمراني خاصة ما بين القطب الرئيسي و الأقطاب الثانوية المحيطة به، و وضوح ظاهرة التلاحم العمراني حول هذا المجمع، و لمعالجة إنعكاسات هذا الوضع على مستوى الولاية ككل، و لإعطاء الدور الجهوي لبسكرة كقطب فعال في التنمية الوطنية بخلق مدينة كبيرة بمكوناتها الفضائية (عمرانية ، صناعية ، خدماتية) .

الصورة رقم (11): **يمثل PDAU بسكرة 1998**

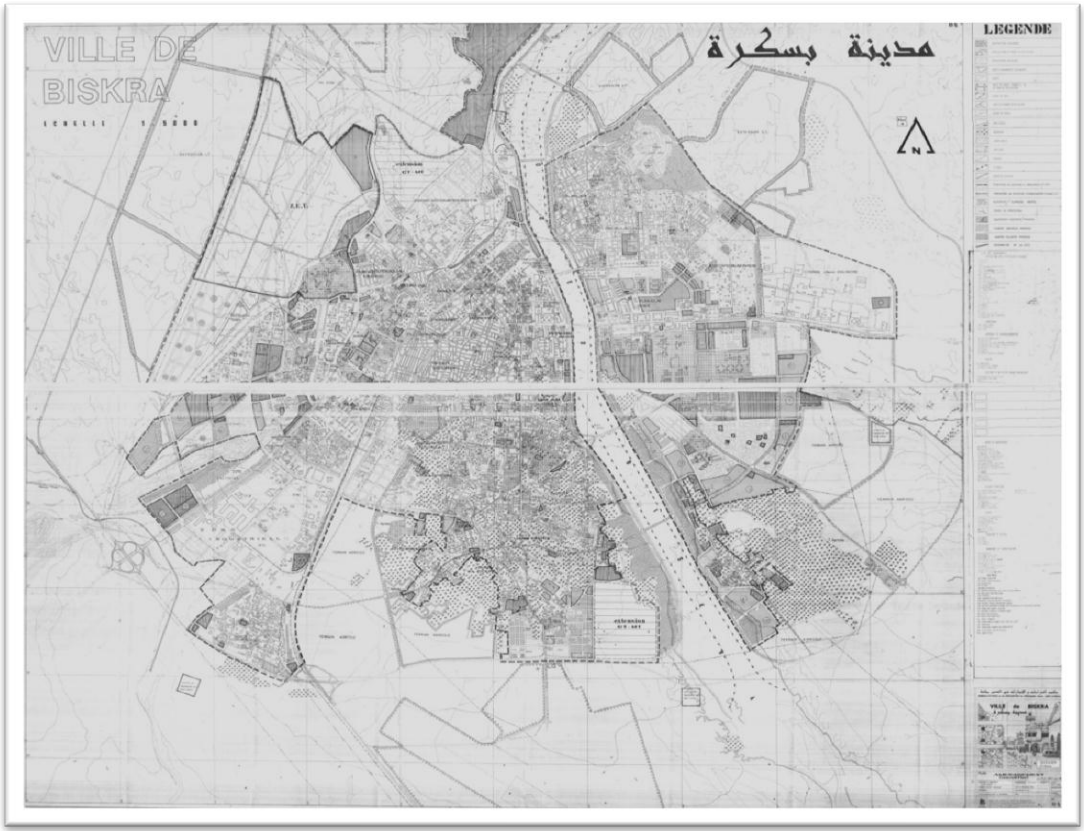

المصدر :مكتب الدراسات URBA، 2011

جدول رقم(33): المعطيات التي يستند لها مخطط شغل الأرض POS لمدينة بسكرة:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
الوضعية الحالية للمجال الحضري وآفاق تطوره مستقبلا	8	% 40
حسب الآفاق والتوجيهات PDAU والتحقيقات الميدانية	7	% 35
مداولة البلدية والمتدخلين لتحديد التوجيهات العامة	5	% 25
المجموع	**20**	**% 100**

الأمر الذي نجزم به من خلال إجابة المبحوثين من 20/8 بنسبة 40 % أن المعطيات التي يستند لها مخطط شغل الأرض POS لمدينة بسكرة هي الوضعية الحالية للمجال الحضري وآفاق تطوره مستقبلا من ناحية :المعطيات الديمغرافية، وسكنية، وعمرانية ...الخ، اما اجابة 20/7 منهم يرون ان المعطيات تكون حسب الآفاق والتوجيهات PDAU والتحقيقات الميدانية بنسبة 35 %، أما 20/5 بنسبة 25 % منهم يرون أن هذه المعطيات يستند عليها حسب مداولة البلدية والمتدخلين لتحديد التوجيهات العامة للمجال الحضري لمدينة بسكرة.

مخطط شغل الأرضPOS هو أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، وجوده قبل 1990 كان منعدما، وهو يعد من الأدوات التهيئة والتعمير(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29)، ظهر للتحكم في تسيير المجال، يعتبر أداة من اجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات، ويحتل الطابق الأخير في المنظومة التخطيط العمراني في الجزائر ، كما يعتبر أداة قانونية نستطيع الاحتجاج بها أمام الإفراد أي تصلح للمعارضة، كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية ، إذ يعتبر أداة جيدة للامركزية لاتخاذ القرار في تنظيم المجال.

يتكون مخطط شغل الأراض من عدة وثائق أهمها الدراسة التحليلية وأبعاده التهيئوية والتنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية بصفة خاصة والتهيئة الإقليمية بصفة عامة، وتضع في هذا المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف بدقة لاستخدام الأرض والوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط.

نتائج الدراسة

إن هذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يهدف إلى قيام تخطيط عمراني منسجم، حيث أن المعطيات التي يستند لها مخطط شغل الأرض POS لمدينة بسكرة هي الوضعية الحالية للمجال الحضري وآفاق تطوره مستقبلا من ناحية :المعطيات الديمغرافية، وسكنية، وعمرانية ...الخ، والتي تكون حسب الآفاق والتوجيهات PDAU ،لأن مخطط شغل الأراضي ينطلق من هذا المخطط التوجيهي، ويمكن أن تستند هذه المعطيات حسب مداولة البلدية و الفاعلين المتدخلين لتحديد التوجيهات العامة للمجال الحضري لمدينة بسكرة.

ولذلك يحتم على البلديات أن يكون لها مخطط شغل الأراضي الذي يصبح مرجعا حقيقيا لآفاق تطور المخطط التوجيهي للمجال العمراني كوسيلة منسجمة للعقلانية والترشيد لاستخدام المجال.

الصورة رقم(12): **مخطط شغل الارض لبلدية لبسكرة**

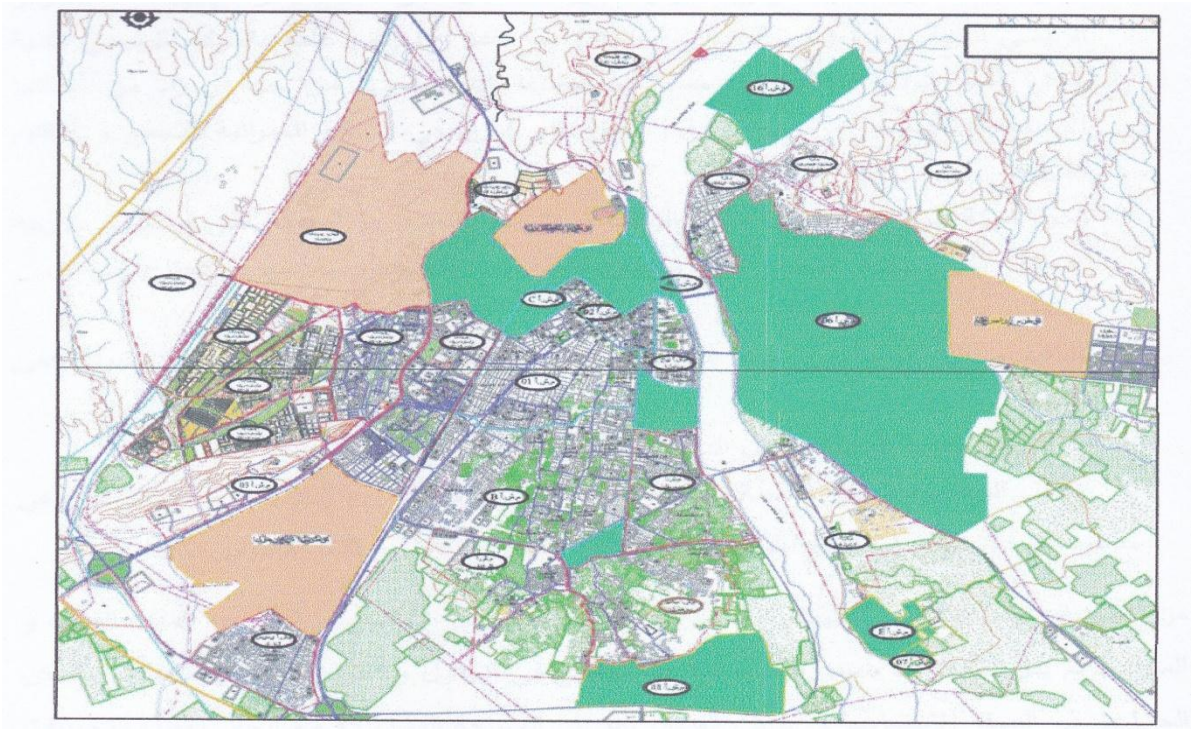

المصدر:مديرية البناء والتعمير،2011

جدول رقم(34): تعديل مخطط شغل الأرض بناءا على مستجدات تنموية بالمدينة :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	17	% 85	حسب معطيات PDAU	8	% 47,06
			مستجدات مفصلية في التوسع المجالي للمدينة	7	% 41,18
			حالات استثنائية كالبرامج الطوعية	2	% 11,76
			المجموع	**17**	**% 100**
لا	3	% 15	وثيقة قانونية نهائية لا يوجد سند قانوني تدعو إلى مراجعتها	3	% 100
			المجموع	**3**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال الأجوبة التي قدمت من طرف مجتمع البحث سجلنا 20/17 بنسبة 85% يؤكدون أن تعديل مخطط شغل الأرض بناءا على مستجدات تنموية بالمدينة من خلال معطيات PDAU للمجال الحضري–المدينة بنسبة 47,06 %منهم، أما نسبة 41,18 % منهم يرون أنه يتم التعديل وفق مستجدات مفصلية في التوسع المجالي للمدينة، أما ما نسبته 11,76 % ومنهم يرون أنه يتم ذلك حالات استثنائية كالبرامج الطوعية، حيث أنه تتم المصادقة طبقا للقانون على مخطط شغل الأراضي الذي يجب أن يشمل وجوبا كل الموجودات في حيز المدينة ومجالها، من المرافق العمومية التابعة للبلدية والهياكل القاعدية من هاتف وغاز وكهرباء وطرقات وتصفيف ومصنفات، وقطع أرضي بيضاء مخصصة أو غير مخصصة، وكذا المشاريع والمناطق الصناعية ومناطق التجهيزات والأنشطة الثقافية والتربوية والتكوينية والمستشفيات، وقنوات مياه الشرب والصرف الصحي والأماكن العمومية والمساحات الخضراء....

أما اجابة 20/3 من المبحوثين بنسبة 15 % يرون أنه لا يتم تعديل مخطط شغل الأرض بناءا على مستجدات تنموية بالمدينة إذ أنه وثيقة قانونية نهائية لا يوجد سند قانوني تدعو إلى مراجعتها.

نتائج الدراسة

إن مخطط شغل الأراضي يوضع من قِبل الهيئات المختصة تحت مسؤولية المنتخبين المحليين، و تقدم رخص البناء وتسلم من قِبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من ينوبه وبتفويض منه بعد دراسته من كل الجوانب التقنية المطلوبة، واستيفائه للشروط القانونية اللازمة.(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29)

ولكن يمكن مراجعة مخطط شغل الأراض (POS) استثنائيا بعد خمس سنوات، وضمن ظروف استثنائية وبنفس الأشكال في إعداد مخطط شغل الأراضي، أما التغيير وتحديث مخطط شغل الأراضي وهما إجراءان غير مكلفين وقابلين للإنجاز السهل.

يحدد مخطط شغل الأراض بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء، فالبلدية من أجل إنجاز برامجها الاستثمارية المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي تعد برنامجا لاقتناء الأراضي منسجما مع مخططات التنمية البلدية والولائية والوطنية، ومن خلال النظرة العامة لمختلف برامج المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير لمدينة بسكرة، وكذا مخططات شغل الأراضي المندرجة ضمنها يمكنها استخلاص الإشكال الحقيقي الذي يعاني منه التجمع الحضري لبلدية بسكرة بما يحمله ذلك من النماذج التالي:

-كيف يمكن التفاعل مع إشكالية توسع مدينة بسكرة في ظل إمكانياتها الحالية ودورها المستقبلي مع مراعاة خصائص التجمعات العمرانية الأخرى، وطابع بلدياتها وكذا إمكانيات توسعها؟

- وكيف سيكون التنظيم والهيكلة الحضرية ضمن الشبكة العمرانية لهذا التجمع دون إهمال الطبيعة القانونية في توجيه كل هذا؟.

فقد شهد نطاق مدينة بسكرة عدة تحولات مست حدودها والتي أصبح من الضروري مراجعة مخططاتها من أجل أن تنمو بشكل سليم، بالرغم من وجود مجموعة عوائق ومحددات طبيعية كالوديان والكتل الجبلية...الخ، ومنها ما هو فيزيائي كمنطقة النشاطات والحضائر والمنطقة الصناعية...الخ؛ إضافة إلى خط السكة الحديدية المار داخل المدينة أو إلى خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي ومحطة تحويل الكهرباء في الجهة الشمالية...الخ.

جدول رقم(35): الإسهامات التي تقدمها أدوات التهيئة والتعمير في توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
تحديد توجهات توسع المجال والآفاق المستقبلية في كل المجالات	18	% 45
مساهمة في تحقيق تنمية حضرية	12	% 30
الحرس على تنظيم التخطيط وضبط التوازنات في المدينة	10	% 25
المجموع	**40**	**% 100**

من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث نجد 40/18 بنسبة 45 % منهم يرون بأن الإسهامات التي تقدمها أدوات التهيئة والتعمير في توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة تتم وفق تحديد توجهات توسع المجال والآفاق المستقبلية في كل المجالات، وان 40/12 منهم بنسبة 30 % يرون أنها تساهم في تحقيق تنمية حضرية للمدينة، اما اجابة 40/10 منهم بنسبة 25 % يرون أن الإسهامات يجب عليها الحرس على تنظيم التخطيط وضبط التوازنات في مدينة بسكرة.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU تحدد فيه التوجيهات العامة للسياسة العمرانية و ذلك بعد تقديم شرح للوضع الحالي و آفاق التنمية العمرانية و الوعاء العقاري الذي سوف يطبق في نطاقه، حيث يضبط فيه ما يلي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29)

- تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي و الديموغرافي و الاجتماعي و الثقافي للتراب المعني.

- قسم التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات في مجال التهيئة العمرانية و حماية الساحل و الحد من الأخطار الطبيعية و التكنولوجية.

- تنظيم وضبط القواعد العامة المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي و ذلك إلى مناطق يتم تعميرها حسب الأولوية على النحو التالي:

- **القطاع المعمر**: يشمل هذا القطاع على كل الأراضي التي تشغلها بنايات متجمعة و كذا المساحات الفاصلة بين هذه البنايات، كالمساحات الخضراء و الحدائق و الغابات الحضرية.

نتائج الدراسة

- **القطاع المبرمج للتعمير:** يشمل على الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير و المتوسط في آفاق عشر سنوات مع مراعاة جدول الأولويات.
- **قطاعات التعمير المستقبلية:** يشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة و الاستثناءات المتعلقة بالتعمير غير المتوقع خلال 20 سنة، و يتعلق الأمر ب:

– تجديد، تعويض و توسيع المباني المفيدة للاستعمال الفلاحي.

– البناءات و المنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية و إنجاز العمليات ذات المصلحة الوطنية.

- **القطاعات غير القابلة للتعمير:** تشمل الأراضي غير القابلة للتعمير مع إمكانية وجود حقوق البناء شريطة أن تكون محددة بدقة و بنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه المناطق .

– تنظيم وتحديد القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة مشمولة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و في هذا الصدد لابد ان يحدد هذا التنظيم ما يأتي:

- المساحات التي تدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود العمرانية القائمة و مساحات المناطق المطلوب حمايتها .
- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى و المنشآت الأساسية و الخدمات و الأعمال و نوعها .
- مساحة حماية المناطق والأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات و المنشآت الأساسية، لاسيما منها المنشآت الكيماوية و البتروكيماوية و قنوات نقل المحروقات و الغاز و الخطوط الناقلة للطاقة .
- الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية و المخططات الخاصة للتدخل.
- كما يراعى الانسجام المطلق وعدم التضارب بين كل من مخطط شغل الأراض والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض في مجال التهيئة العمرانية، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر.

ومن خلال الوقوف على امكانيات بلدية بسكرة في جميع القطاعات، وثم تحليل الوضعية الحالية و التوصل إلى جملة المشاكل و الإحتياجات التي تم الإعتماد عليها في إنجاز المخططات المرحلة الثانية التي تلخصت في النقاط التالية :

نتائج الدراسة

- تقييم منظور التطور و التنمية و النمو البشري و تقدير الإحتياجات الضرورية و اللازمة من سكن وتجهيزات.
- تقديم الطرق و الحلول المناسبة لكيفية تطوير و تنظيم المجال العمراني للبلديات التجمع (الإقليم) في المدى القريب، المتوسط و البعيد على مستوى مركز بلدية بسكرة بصفة خاصة.
- توزيع و شغل الأراضي حسب المتطلبات و الإحتياجات اللازمة لكل مدى على حدى بمساحات محددة و متناسبة من أجل الحفاظ على التوازن العمراني داخل البلدية بين المناطق العمرانية والمناطق الأخرى (فلاحية ، صناعية ...) .

فالمجال العمراني للتجمعات و الأقطاب الحضرية و آفاق توسعها يعتمد على نظره شاملة لتكوين مدينة كبيرة بحجم جهوي، فقطاع التعمير للمدى المتوسط 2018، سيعرف التواصل للتوسع العمراني بطريقة آلية و حتمية كما سبق على مستوى الاتجاهات السابقة، فمناطق التوسع للمدى المتوسط محددة بطريق بالجهة الشمالية الشرقية والجهة الشمالية الغربية إضافة إلى الجهة الغربية بمحاذاة السكة الحديدية الجديدة، شرق الطريق الوطني رقم (03) مقابل حي سيدي غزال، بمساحة تقدر بـ 710,52 هكتار.(بلزرق فاطمة الزهراء،2013، ص 67)

وهذا ما ميزه " **لويس دافين Louis Davin**" في نظريته بين نوعين من أقطاب النموّ هما:(محمود الكردي،1980، ص32)

أ/ قطب النمو الفعال (النشط) Active pole: ويعرف بأنّه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصاديّة التي تمارس تأثيرتها في المناطق المجاورة، من خلال سلسلة ردود الفعل الناجمة عما أصاب المنطقة التي ظهر بها من تطور تكنولوجي.

ب/ قطب النمو الكامن potentiel pole: ويمكن التعرف عليه بصفة خاصّة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانيّة، أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته.

وتبقى الخطوة الأساس لتمويل قطب النموّ من الطور الكامن إلى الطور النشط محدّدة البحث عن أولويات هذا القطب الكامن أو أفضلياته من حيث نوعيّة الصناعات اللازمة له.

جدول رقم(36): أدوات التهيئة والتعمير يمكن أن نحقق تنمية مستدامة بمدينة بسكرة :

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
تعديلات في مختلف الادوات بما يتماشى مع التنمية المستدامة	18	% 51,43
تنظيم وتوزيع ما يمكن لتحقيق التوازن والانسجام للمجال ولتطوير كل القطاعات مستقبلا	13	% 37,14
التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين لتحقيق التنمية بالمدينة	4	% 11,43
المجموع	**35**	**% 100**

من خلال هذا الجدول تبين بأن 35/18 من المبحوثين بنسبة 51,43 % من الإجابات يرون أنه يمكن من خلال أدوات التهيئة والتعمير أن نحقق تنمية مستدامة بمدينة بسكرة وذلك من خلال تعديلات في مختلف الادوات بما يتماشى مع السياسة الوطنية للتنمية المستدامة، أما 35/13 منهم بنسبة 37,14 % يؤكدون أنه يمكن تنظيم وتوزيع ما هو موجود من وعاء عقاري لتحقيق التوازن والانسجام للمجال الحضري ولتطوير كل القطاعات مستقبلا ، أما 35/4 منهم يرون أنه يجب التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين لتحقيق التنمية الحضرية بالمدينة بنسبة 11,43 %.

حيث أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يهدف إلى قيام تخطيط عمراني منسجم، وأن مخطط شغل الأراضي ينطلق من هذا المخطط التوجيهي، والذي يصبح مرجعا حقيقيا لآفاق تطور المخطط التوجيهي للمجال العمراني والحضري للبلدية كوسيلة منسجمة للعقلانية والترشيد لاستخدام المجال الحضري بها. فقد سنت الجزائر عدة قوانين تنظيم وتخطيط مدنها، ومنها ما جاء به قانون التوجيهي المدينة (06-06)(الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 06-06) بأهداف من شأنها أن تعطي وجها آخر للمدينة قد يوصلها الى مصاف المدن العالمية ، إلا أنه يحتاج الى السهر على تطبيقه للخروج بالمدن الجزائرية إلى بر الأمان و الرفاهية.

ولذلك يجب وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة ويكرس هذا بمبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة تخطيط المدينة والإسهام في إنجاحها وترقية التنمية المستدامة، وذلك بتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية، والعمل والتضامن، وتعزيز حضور الدولة وتطبيق

القانون، ويجب تحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير تخطيط المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، وذلك من أجل التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية، وبمراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة القائمة على التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة، يمكن من خلال أدوات التهيئة والتعمير أن نحقق تنمية مستدامة المدينة وذلك من خلال تعديلات في مختلف الادوات والمخططات بما يتماشى مع الديناميكية الحضرية للمدن، وكذا السياسة الوطنية للتنمية المستدامة، أنه يمكن تنظيم وتوزيع ما هو موجود من وعاء عقاري لتحقيق التوازن والانسجام للمجال الحضري ولتطوير كل القطاعات مستقبلا ، بالتنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين لتحقيق التنمية الحضرية بالمدينة.

نستخلص أن التخطيط الحضري يلبي احتياجات السكان الحاليين، و كذلك المستقبليين، وعليه فالمطلوب أن يكون تسيير لتخطيط المدينة وفقا للأهداف التي تبنيناها عند إنشائها، التسيير الحضري المستدام ضرورة بيئية و حتمية اقتصادية، ولأن التخطيط و التسيير الحضريين تربطهما علاقات معقدة الأمر الذي بدأ يظهر بجلاء مع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، التي وضعت بين أيدي المخططين و المسيرين على حد سواء ؛ وسائل تقنية فائقة الدقة سمحت بتحديد المشاكل التي تعاني منها المدن بدقة متناهية و بالتالي تسهيل التدخل لحلها.

جدول رقم(37): تنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	فيما يتمثل	التكرارات	النسب المئوية
نعم	14	%70	اشراك المصالح والهيئات وفق قوانين إعداد المخططات	8	% 57,14
			شكلي اكثر منه موضوعي	6	% 42,86
			المجموع	**14**	**% 100**
أحيانا	3	%15	منح الرخص للمشاريع وتحديد مسارات الشبكات فقط	3	% 100
			المجموع	**3**	**% 100**
لا	3	% 15	وثيقة قانونية نهائية لا يوجد سند قانوني تدعو إلى مراجعتها	3	% 100
			المجموع	**3**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف المبحوثين، تبين أن 20/14 من مجتمع البحث تقر أن هناك تنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة بنسبة 70% ، وذلك من خلال إجابة ما نسبته 57,14 % منهم بإشراك المصالح والهيئات وفق قوانين إعداد المخططات، أما نسبة 42,86 % منهم يرون أنه أمر شكلي اكثر منه موضوعي، حيث تعد النصوص القانونية في حد ذاتها تمثل قاعدة سليمة لإنشاء نسيج عمراني داخل المدينة الواحدة يشكل إطارا للحياة العصرية ويمنع الاختلالات الكبيرة؛ غير أن الممارسات كما هي مطبقة في الواقع تمثل أساس كل المشاكل المتراكمة في المجال العمراني وتزيد في تفاقمها .

أما 20/3 من المبحوثين بنسبة 15% يرون أنه هناك أحيانا تنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة من خلال منح الرخص للمشاريع وتحديد مسارات الشبكات فقط ، ونفس القيمة 15% منهم يرون أنه لا يوجد تنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة.

نتائج الدراسة

حيث أن احتياجات السكان عديدة منها مثلا الحاجة المتزايدة إلى السكن الاجتماعي تتطلب قيام سياسة للمدينة، سياسة شمولية تسمح بالتطور الاجتماعي، غير أن مصالح الفئات والأفراد والجماعات وحتى داخل أجهزة السلطة المحلية ليست دائما واحدة، فكثرا ما تكون مجالا لصراعات النفوذ، نظرا لأهمية المجال الحضري أو الموقع الحضري من حيث قيمته الاقتصادية، ووجود نفوذ وتراتب كبيرين في المدينة، قد يؤدي التغيير والتحديث إلى إحداث اختلالات لبعض المصالح؛ مما يجعل الصراع كبيرا بين الأطراف الفاعلة في التنفيذ تضع مصالحها هي الأولى؛ وذلك قد يؤثر سلبا على تطور المدينة ونمو التوسع فيها، بل وقد يعرقله تماما لذلك تقوم السلطة الإدارية ممثلة في الوالي باعتباره المسؤول الأولى على الجهاز التنفيذي على مستوى تراب الولاية بحق التحفظ أو عدم المصادقة على بعض القرارات، وفي هذا الصدد الكثير من الولاة قد يتجاوزون هذا الحق بإصدار قرارات أو لوائح تنظيمية محلية، وحتى بإرسال برقيات بتوقيف بعض المشاريع أو تحويلها حفاظا على الجيوب البيضاء داخل النسيج العمراني، والحفاظ عليها كاحتياطات عقارية؛ بل والتصرف فيها أحيانا، وهنا يتعلق الأمر بوقائع فعلية غير منصوص عليها قانونيا.

ويكمن الإشكال هنا:

-هل الجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر تملك الإمكانيات البشرية الكُفأة التي يمكنها أن تُشرف على إنجاز وتطبيق واحترام مخططات التهيئة والتعمير، واستخدام شغل الأرض؟

-وكيف نغير النظرة الضيقة على مستوى البلديات تُجاه هذه المخططات العمرانية، بأنها ليست وثائق كباقي وثائق الحالة المدنية الأخرى، تقدم للوصايا على المستوى المحلي والمركزي كباقي الإجراءات الإدارية الأخرى كوسيلة لتبرير الغياب، ثم يتم نسيانها في المجال التطبيقي؛ بل هي برامج عمل تقنية يجب أن تُحتَرَم وتُطبَق ميدانيا، وأن تطبيقها الإجباري هو مسؤولية إدارية وعمرانية وإنسانية متكاملة؟ .

-وهل المجالس البلدية والمندوبيات التنفيذية البلدية بتركيباتها البشرية ولجانها المختلفة التي أُنشئت لتسيير البلديات والمراكز العمرانية من جراء القوانين البلدية قادرة على مواجهة وتبني الإصلاحات الجديدة في مجال التهيئة والتعمير، وتسيير المدن في نظام اقتصادي حر دعائمه الأساسية:

المنافسة وتحرير المعاملات العقارية، وحرية الرأي والتعددية السياسية والحركات الجمعوية المستقلة، ومختلف السياسات الديمقراطية؟

جدول رقم(38): من هم المتدخلين المحليين :

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
هيئات رسمية	20	% 50
هيئات مختصة	8	%20
المنتخبين والمجتمع المدني	7	%17,5
بعض المهندسين والتقنيين والخبراء	5	% 12,5
المجموع	**40**	**% 100**

في سؤالنا حول من هم المتدخلين المحليين تبين أن 40/20 من مجتمع البحث أي ما نسبته 50 % يؤكدون أنها هيئات رسمية، و40/8 منهم بنسبة 20 % يرون أنهم هيئات مختصة، أما 40/7 منهم بنسبة 17,5 % يقرون أنهم المنتخبين والمجتمع المدني، أما 40/5 منهم بنسبة 12,5 % يرون أنهم بعض المهندسين والتقنيين والخبراء.

فالقانون الجزائري يعطي صلاحيات كبيرة للمجالس الشعبية البلدية ولمصالح العمران على مستوى البلدية التي تعمل بالتنسيق مع مديرية البناء والعمران على المستوى الولائي خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الجماعية التي تندرج ضمن برامج التنمية القطاعية؛ أي أن رقابتها تتم على مستوى القطاع الوزاري المعني الذي يفوض جزء من صلاحياته إلى المديرية المحلية المختصة التي تعمل مع المصالح المعنية على مستوى المصالح التابعة للدائرة الإقليمية بالنسبة للبلديات التابعة لها. (عقاقبة عبد العزيز ،2010، ص156)

كما أن المنتخبين المحليين يساهمون على مستوى المجالس الشعبية البلدية حتى يتحكموا في التنمية الحضرية للمدينة التي يشرفون على تسيير مصالحها، وقد أعطى قانون البلدية الصلاحيات الكافية واللازمة لقيام المجلس الشعبي البلدي بإنجاز عمليات تهيئة حضرية منسجمة، وهناك بعض

الرسوم التي تشكل مصدر دخل هام لميزانية البلديات المتوسطة الكبيرة لإعطاء إطار حياة أفضل للمدينة.

فتكمن أهمية المخطط التوجيهي في كونه الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار البلدي، ويحدد الاحتياجات العقارية وهو المقسم للعقارات على تراب البلدية، وبذلك فإن إنشاءه يسمح بمعرفة الأملاك العقارية وطبيعتها، وكذا معرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني غير الشرعي والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية البلدية، وتوفيرا لاحتياطات المواطنين الأساسية داخل البلدية.

عند إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويتوجب مراعاة المخطط الوطني والجهوي للتهيئة العمرانية، و كذا يتوجب إعلام المصالح التالية:(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29)

-الغرفة الوطنية للتجارة.

-مصلحة التعمير للولاية.

-مصلحة الفلاحة والري للولاية.

-مصلحة البريد.

-مصلحة حماية الآثار والبيئة.

-مصلحة توزيع المياه.

ولكي يصبح مخطط التهيئة والتعمير ذو فعالية قوية في المجال التطبيقي ينبغي أن تُجند له التقنيين والخبراء والجماهير والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية على المستوى المحلي خلال عملية الإعداد كمناقشة المشاريع والبرامج التهيئة المقترحة، وكذلك بعد المصادقة وأثناء الشروع في عملية التنفيذ، لأن تحسيس السكان بمدى أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وإشراكهم في اتخاذ القرار في هذا المجال يمكن أن يلعب دورا كبيرا في إنجاحه وتسهيل عملية تنفيذه.

③ / تأخذ الأدوات العمرانية بعين الاعتبار الأبعاد البيئية لضمان استدامة مشروعات التنمية بالمدينة :

جدول رقم(39): مساهمة مختلف المشاريع التنموية المنجزة بالمدينة إلى ظهور المشكلات البيئية:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	لماذا	التكرارات	النسب المئوية
نعم	14	%70	تواجد الوحدات الصناعية داخل النسيج العمراني	8	% 57,14
			لا توجد دراسات جدية تخص البعد البيئي للمشروعات	6	% 42,86
			المجموع	**14**	**% 100**
لا	6	% 30	دراسة التأثير البيئي للمشروعات	6	% 100
			المجموع	**6**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا 20/14 منهم يرون أن المشاريع التنموية المنجزة بالمدينة تساهم في ظهور المشكلات البيئية بنسبة 70%، من خلال اجابة 57,14 % منهم يرون بتواجد الوحدات الصناعية داخل النسيج العمراني، اما 42,86 % منهم يقرون بأنه لا توجد دراسات جدية تخص البعد البيئي للمشروعات بالمدينة، أما 20/6 من المبحوثين يرون العكس بنسبة 30%، حيث تعمل المشاريع المنجزة في ظهور المشاكل البيئية مما يعرقل ويزيد من تدهور الوضع في المدينة، من خلال غياب ونقص دراسة التأثير البيئي للمشروعات بالمدينة.

و إن معرفتنا للعلاقات ما بين الانسان و الموارد الطبيعية وخططه التنموية، جعلتنا مدركين أكثر من أي وقت مضى أن التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية فإن نتائج التنمية ستكون غير مرغوبة و قد تفشل تماما، إن التنمية غير القابلة للاستمرار تعمل على تفاقم المشاكل البيئية الموجودة حاليا، و يتعين علينا جميعا أن نفهم حقيقة محدودية الموارد و قدرات النظم البيئية الطبيعية على التحمل، وعلينا أن نضع خططا لا تؤدي إلى استباحة الموارد

الطبيعية(نعمة الله عنيسي، 1998، ص125)، وكذا تطوير وترقية ثقافة الوقاية من الأخطار البيئية وتسيير الكوارث من خلال تفعيل ميكانيزمات الإعلام والاتصال والتكوين بما يضمن ملاءمتها وفعاليتها وقدرتها على مواجهة حالات الأزمة التي تشهدها البيئة مع تحديد الأدوار والمسؤوليات.

وبذلك فإن بتواجد الوحدات الصناعية داخل النسيج العمراني تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ظهور المشكلات البيئية بالمدينة ، كما بأنه لا توجد دراسات جدية تخص البعد البيئي للمشروعات بالمدينة أو حتى مراقبة تلك الدراسات، مما يعرقل ويزيد من تدهور الوضع في المدينة، وذلك من خلال غياب ونقص دراسة التأثير البيئي للمشروعات بالمدينة.

جدول رقم(40): مراعاة مختلف المخططات العمرانية الطابع البيئي للمشروعات:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
نعم	12	% 60
لا	8	% 40
المجموع	**20**	**% 100**

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا 20/12 منهم يرون أن المخططات العمرانية بالمدينة راعت الطابع البيئي للمشاريع بنسبة 60% ، أما 20/8 من المبحوثين يرون العكس بنسبة 40%، حيث لم تراع المخططات المنجزة الطابع البيئي مما يعرقل ويزيد من تدهور الوضع في المدينة، حيث يؤكد السيد(ط،أ) :{ أنه يتم دراسة التأثير والتقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية، والتي تعني في مجملها دراسات تتناول تأثير الآثار السلبية الضارة المتوقعة نتيجة لتنفيذ المشروعات التنموية بمختلف أنواعها، ووضع مجموعة من البدائل اللازمة لحلها } (مقابلة مع السيد: (طرشي احمد)،29-4-2014)، ومما يؤكد الآن أن الدولة والسلطات المحلية تقوم و بصورة عامة بطلب إجراء تحليلات للتأثيرات على البيئة للمشاريع والانجازات التنموية والمنشآت الثابتة وبرامج البناء والتهيئة للمدينة.

نتائج الدراسة

فللتعمير دورا رائدا في إنشاء بيئة مشيدة على أسس علمية حديثة وعلى ضوابط قانونية، تفاديا للأخطاء البيئة و العمرانية العشوائية القديمة، فقد فأدرجها القانون رقم(**03-10**)(الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 03-10، المواد:15-28) في الفصل الخامس دراسة مدى تأثير الأضرار الذي يجب اتخاذه في كل المشاريع الاقتصادية بجميع أنواعه وذلك لمعرفة جميع الانعكاسات والنتائج المترتبة عن هذه المشاريع و معرفة مدى تأثيرها على البيئة وتوازنها من جهة وعلى السكان من جهة أخرى.

و لذا يجب على الهيئات المكلفة بدراسة مدى هذا التأثير اتخاذ القرار بالرفض أو الموافقة عن طريق رخص أو قرار صادر من الجهات المختصة، وما نلاحظ أن أغلب هذه الدراسات غير نزيهة لا تقوم على أسس سليمة، ووفق المراحل المذكورة إذ في كثير من الأحيان تأتي هذه المكاتب بدراسة مشابهة و تنسب لمنطقة معينة مع تغيير اسم المنطقة و عدد سكانها لتتطابق مع المنطقة، أمام صاحب المشروع في غياب المتابعة و المراقبة الجادة يحدث هذا، و إن بذل جهد و تمت الدراسة وفق خصائص المنطقة و المراحل المنصوص عليها و إن كان هذا نادرا، فحين ينفذ في الواقع يرفضه المجتمع لأنه لا يوافق خصوصيته و حاجاته، و غالبا ما يتم بسرعة خوفا من ذهاب المشروع فينجز بدون دراسة و فوق أرض شاغرة بدون دراستها (مقابلات مع: لبصير عبد الوهاب- 2014/04/27، عليوات ابراهيم- 2014/04/22)، فإذا حدث أي مشكل أين ستذهب الأموال التي صرفت لبناء المشروع ما ؟ فأين المخطط و المسير و المنفذ ؟؟

جدول رقم(41): توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	16	%80	ضعف التنسيق بين المتدخلين في كافة القطاعات	6	% 37,5
			عدم التحكم في النمو السكاني و التوسعات غير المتوقعة	6	% 37,5
			عدم انسجام وتناسق بين المشاريع القديمة والجديدة	4	% 25
			المجموع	**16**	**% 100**
لا	4	% 20	عدم وعي المواطن و درايته الكافية بكل تحول داخل المركز الحضري	4	% 100
			المجموع	**4**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف المبحوثين، تبين أن 20/16 من مجتمع البحث بنسبة 80% تقر أنه توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع ، تتمحور حول ضعف التنسيق بين المتدخلين في كافة القطاعات، وكذا عدم التحكم في النمو السكاني و التوسعات غير المتوقعة بنفس النسبة 37,5 % ، أما ما نسبته25 % منهم يرون عدم انسجام وتناسق بين المشاريع القديمة والجديدة، وكذلك مركزية القرارات و احتكار السلطة من طرف جهات معينة، وفي حين نجد أن كل القرارات متمركزة في يد فئة معينة ما يؤدي إلى عرقلة السيرورة الطبيعية للمشاريع من تخطيط وتسيير وتنفيذ بالمدينة... ، أما 20/4 من المبحوثين تقر أنه لا توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية وقدرت بنسبة 20 % ويرون أن المشكل يكمن في عدم وعي المواطن و درايته الكافية بكل تحول داخل المركز الحضري.

في وسط هذا الزخم من التحولات والتراكمات التي تعرفها المدن بمختلف أحجامها، فإن الجانب التخطيطي للمدينة يبقى يشكل الجانب الأكثر تعقيدا، وفي نفس الوقت الأكثر حيوية، و هو الأساس لإشكالية التطور المستديم.

نتائج الدراسة

فقد أصبحت المدن حاليا على درجة كبيرة من التعقيد و اللاتجانس، والتخصص وتقسيم العمل، والانفصال المكاني، والاجتماعي، تتمركز عادة حول قطب وحيد كما هو الحال بمدينة بسكرة، وأن التنطيق أوجد تخصصات مبالغ فيها من مناطق صناعية، سكنية، وتجارية، وصارت المدينة تعيش في قطاعات منفصلة: من جهة أحياء سكنية مخططة، ومن جهة أخرى أحياء شعبية فقيرة يمكن أن نصفها بالمريضة، حيث تمتاز بعدم الاستقرار، التلوث بكل أشكاله، انعدام الأمن، انتشارا في العنف الحضري، كما أوجدت نسج عمرانية مكثفة في مراكز المدن ومتناثرة في الضواحي، قليل من العمارات التي بنيت بشكل منسجم مع محيطها المجاور....

جل مدننا تعرف حاليا تمددا هائلا، حيث أن الكثير من الأحياء الواسعة صارت تشكل من قبل السكان أنفسهم، على جانب عدم تحكم السلطات العمومية (الأحياء الشعبية، الفوضوية ،والقصديرية) أوجدت وضعية بعيدة عن مفهوم التسيير الهادف، أو التنظيم المحكم.

النسيج العمراني يتمدد ويتسع ويتحول، بينما الأراضي الحضرية الضرورية تضيق، وبالتالي ظهور هوة بين وتيرة التهيئة العمرانية، وما ينبغي على المدينة توفيره، وأصبحنا نشعر وكأن مدننا تتطور بوتيرة تفوق قدراتنا، لذا ونحن في عصر جديد، ومع متغيرات عالمية ومحلية مفروضة، فإن مسير المدينة مطالب بالتأقلم معها .

وهذا لن يخدم تنمية وتطوير المدينة بقدر ما تثبط عملها و خاصة إذا كانت هذه الفئة بعيدة تماما عن مجال التسيير والتخطيط و غير كفؤة بقدر عال يسمح لها تولي هذه الوظيفة و الإشراف عليها، وكذا نقص الوعي لدى المواطنين بطريقة المشاركة و المساهمة في هذه الآلية للتنفيذ ، لأن عدم وعي المواطن و درايته الكافية بكل تحول داخل المجال الحضري–المدينة– وما تصبو له من خلال المشاريع التنموية المنجزة على أرضيتها، فإنه لن يخدمها بل سوف يشوهها.

جدول رقم(42): تكفل المؤسسات الرسمية بمهمات التالية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
تخطيط المشاريع التنموية	5	% 16,67
إدارة المشاريع التنموية	5	%16,66
مراقبة المشاريع التنموية	4	% 13,33
كلها معا	16	% 53,33
المجموع	**30**	**% 100**

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 30/16 من الاجابات بنسبة 53,33 % يقرون أن المؤسسات الرسمية تتكفل بمهمات تخطيط وإدارة ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة، أما 30/5 من المبحوثين يرون أن المؤسسات الرسمية تتكفل بتخطيط وإدارة المشاريع التنموية بنسبة 16,66 %، أما 30/4 منهم يرون أن هذا التكفل يكمن في المراقبة في انجاز المشاريع بنسبة 13,33 %، فتلعب الجماعات المحلية دورا هاما و فعالا في مجال التوسع العمراني و التهيئة العمرانية، حفاظا على إقليمها وعلى بيئة سليمة.

فقد عرفت مدينة بسكرة عدة مراحل لنموها و من خلالها مرت بعدة تجارب تنموية كان لها أثرها الكبير على سيرورة التوسع و التوزيع العمراني و البشري ، لكن هذه التجارب لم تساهم بشكل إيجابي في تنمية المدينة بل زادت من تفاقم الوضع، بالرغم من كل الإمكانيات التي جندت من أجل ذلك، والتي لم يتم حسن استغلالها و استثمارها، خاصة منها الإمكانيات البشرية و كذا الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، لذلك أصبح من الضروري الآن العودة إلى رد الاعتبار لهذا الطرف الفعال، من خلال الاعتماد على الفئة المختصة والإطارات ذات الكفاءة العالية في تسيير و تنظيم المدينة و كافة هياكلها، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل والأفضل لهذا المورد و الموارد الأخرى، مع شرط آخر في نفس السياق وهو التوعية(مقابلة مع السيدة: ف/ ب، 25 /2014/03)، وهذا لدى الجهات المسؤولة عن حماية البيئة، سواء المواطن أو الإدارة، و

تنظيم عمل وتدخل كل جهة حسب اختصاصها و حسب مركزها، من أجل تنظيم أوجه النشاطات المختلفة وفي كافة القطاعات و على كافة المستويات.

إن التجربة توضح أن انعدام التخطيط والتنسيق يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي يعانيها المجتمع وتراكمها، ويسبب انخفاض وتراجع معدل كفاية عناصر الإنتاج وتقديم الخدمات فيه، بمعنى أن كل عنصر منها تتناقص الصلاحية القصوى لتحقيق الغرض منه، وإدراك هذه الحقيقة هو في الواقع إدراك لضرورة التخطيط والاهتمام بدراساته لضمان تحسين ورفع مستوى المعيشة والعمل والنهوض بالمجتمع ودفع عجلة التنمية والتطور قدما، أن الإنسان يشكل بيئته والبيئة بدورها تشكل الإنسان، فالناس أو السكان يشكلون مدينتهم ثم تشكلهم هي بدورها.

في هذا الصدد سوف نصل إلى المسلك الصحيح لتنمية محلية فعالة و ناجحة تنطلق من مواردها المحلية و تستغل كل الإمكانيات و كل الاختصاصات بشكل عقلاني و منظم، لذا وجب الاعتماد على القوى البشرية في رفع عمليات التغيير و التنمية، و الانطلاق من سياسات حضرية محلية نابعة من السياسة الحضرية العامة للبلاد، متجهة لتطوير و تحسين الهياكل والمرافق والخدمات التي تقدمها المدينة لمواطنيها.

جدول رقم(43): درجة فكرة التنمية المستديمة حاضرة في أذهان مخططي ومنفذي المشاريع التنموية:

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
درجة كبيرة	0	% 0
درجة متوسطة	13	% 65
درجة ضعيفة	7	% 35
المجموع	**20**	**% 100**

من خلال إجابات المبحوثين نجد أن 20/16 بنسبة 65 % يؤكدون أن فكرة التنمية المستديمة حاضرة في أذهان مخططي ومنفذي المشاريع التنموية بدرجة متوسطة، أما 20/7 منهم بنسبة 35 % يرون أنها حاضرة بدرجة ضعيفة، هذا ما أكده المسؤولين بأن فكرة التنمية المستديمة كانت ما بين حاضر وغائب، و ما بين واضح وغامض لدى المخططين للمشاريع التنموية بمدينة بسكرة،

غير أن هذا لا يستثني وجود بعض المهندسين المعماريين الذين لديهم دراية حول هذا المفهوم، فعلى سبيل المثال وليس الحصر محاورتنا للمهندس (ل.ع) أحد المسؤولين بمديرية التعمير والبناء لولاية بسكرة، الذي صرح : " بأن فكرة التنمية المستديمة أبعد من أن تختصر أن تقتصر على جهاز أو هيئة واحدة كهيئة التهيئة العمرانية، بل هي أبعد من هذا، و ذلك لكونها فكرة عالمية تشمل الكل و أن فوائدها تعود على الجميع دون استثناء سواء فيما يخص الجيل الحالي أو مستقبل الأجيال القادمة فهي تشمل جميع القطاعات و المجالات دون إقصاء مع ضرورة التنسيق فيما بينهم، هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستديمة"(مقابلة مع لبصير عبد الوهاب، 2014/04/27)

أما إذا تكلمنا عن التنمية المستديمة في جهاز التخطيط و التهيئة العمرانية، الذي لم يعمم على جميع الهيئات و آليات التخطيط و التهيئة العمرانية سواء على المستوى الوطني عامة، أو على المستوى المحلي خاصة ، مما جعل هذه الفكرة حبيسة الورق أو بمعنى آخر لم تخرج من جانبها النظري الأكاديمي المجرد لافتقادها لعنصر التطبيق، لتبقى الإشكالية هنا ليست في محتوى المخططات العمرانية في حد ذاتها، و إنما لتباعد الهوة بين المخطط و المنفذ على أرضية الواقع أو بمعنى آخر سوء التنسيق بين الهيئات و آليات التخطيط و التنفيذ .

و نفس الانطباع شهدناه عند محاورتنا المسؤول بمديرية البناء والتعمير لولاية بسكرة و الذي وجدنا لديه كمًا معتبر و دراية ملموسة حول مفهوم التنمية المستديمة إذ استطاع بفضل خبرته أن يوضح لنا علاقة التهيئة العمرانية و التنمية المستديمة بقوله " أننا لا نستطيع أن ننسب مفهوم التنمية المستديمة لأي مشروع يتوفر على عناصر أو مرافق دون الأخرى ، كأن يتوفر مشروع على مساحات خضراء فقط أو قاعات اللعب دون المرافق الأخرى كالمحلات التجارية والمراكز التعليمية ومواقف للسيارات...أنه قد طبق التنمية المستديمة" (مقابلة مع: بليوز ، 2014/03/30)

فتوفيق التنمية المستدامة بين أبعادها ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة و بين الأفعال البشرية كذلك، كما تمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان و البيئة، الأفضلية للتكنولوجيات، و المعارف والقيم، وأن يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية للمشاريع التي تضع في الأولية الديمومة

الكبيرة، ونظرا لطرح التنمية المستدامة بمفاهيم مختلفة و متكاملة، لأنها هي الكل المتكامل أي أن غياب أحد العناصر أو المرافق سيفقد المشروع صفة تطبيقه للمعنى الحقيقي للتنمية المستديمة.

جدول رقم(44): مدى يتم تطبيق سياسات التنموية المسايرة للتنمية المستديمة على أرضية الواقع العملي:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	لماذا	التكرارات	النسب المئوية
عالي	0	% 0		0	% 0
	0	**% 0**	**المجموع**	**0**	**% 100**
متوسط	12	% 60	عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة وغياب تطبيقها	8	% 66,67
			غياب التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد	4	% 33,33
			المجموع	**12**	**% 100**
ضعيف	8	% 40	عدم تكوين وتأهيل المسؤولين وقلة وعيهم	8	% 100
			المجموع	**8**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال أجوبة المبحوثين 20/12 بنسبة 60%، يقرون أنه يتم تطبيق سياسات التنموية المسايرة للتنمية المستديمة على أرضية الواقع العملي بمدى متوسط، بإجابة 66,67 % منهم من خلال عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة وغياب تطبيقها لدى المسؤولين، أما من يرون ذلك بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد بنسبة 33,33 % ، أما 20/8 منهم يرون أنه بسبب عدم تكوين وتأهيل المسؤولين وقلة وعيهم مما يؤكد أنه يتم تطبيق سياسات التنموية المسايرة للتنمية المستديمة على أرضية الواقع العملي بمدى ضعيف بنسبة 40 % .

و تبريرنا لذلك هو أن هذا المخطط العمراني للتهيئة والتعمير **PDAU** لا يتوفر أو لم يضع في حسبانه متطلبات التنمية المستديمة، و من جهة أخرى فإن هذا النوع من المخططات يراجع كل عشرة سنوات، و هذا يعني أن التخطيط بمدينة بسكرة سيظل رهينا لهذا المخطط إلى غاية نهاية

2007، أما عن الملاحظة المباشرة للواقع الحالي للمدينة من خلال المشاريع الجديدة و المنجزة، ما نراه أنها بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية المستديمة و ذلك لكون أنها تحتوي على العديد من السلبيات من بينها:(مقابلات مع: عثماني حسان– 2014/05/10،ش/ت– 2014/05/26)

- عدم تكييف المباني خاصة بالتهوية و الاكتفاء بوضع نوافذ صغيرة مطلة على الشوارع ، هذه الأخيرة التي تعد غير كافية لتهوية المسكن لا سيما إذا علمنا الحقيقة الجلية فيما يخص المناخ الحار والجاف لمدينة بسكرة، خاصة في فصل الصيف.
- عدم التحكم في تثبيت النسيج الصناعي وما لذلك من آثار سلبية مثل انتشار الغازات وتلويث الجو...

هذا فيما يخص عن الجانب المعماري للمساكن أما فيما يخص الحديث عن الهياكل القاعدية و المرافق الضرورية للمشاريع فإن الحديث يأخذ منحنى خاص إذ يمكن التكلم عن:

- قلة المياه الصالحة للشرب و وجود مياه مالحة لا تصلح حتى للسقي و الرش .
- الافتقار للمساحات الخضراء .
- عدم وجود مساحات للعب و قاعات للتسلية .
- قلة و انعدام المحلات التجارية و العديد من المرافق الضرورية.

هذا ما نجده في المساكن الجماعية نمط البناءات الأفقية مثل في منطقة العالية و نفس الأمر ينطبق إلى حد ما على مشروع " البنايات الجديدة " الواقعة بالقرب من منطقة جبل الكورس (منطقة سباق الخيل) ، فإن ملامحه السلبية واضحة للعيان لا سيما فيما يخص الافتقار للمساحات الخضراء و المرافق الضرورية بشتى أنواعها ...

أما إذا تكلمنا عن أحياء بسكرة القديمة مثل(باب الضرب، قداشة، كرة، مجنيش...) فإننا نعجز عن حقيقة التعبير، أين تم اقتراف جريمة لا تغتفر بالتعدي على بساتين النخيل التي كانت مساحات النخيل مسرحا لها، سواء أكان هذا التعدي من طرف المواطنين أنفسهم بتشييدهم للمساكن و المحلات التجارية و مشاريع أخرى ، أم كان هذا التعدي من طرف الدولة ذاتها كإقامة مشاريع من أجل المصلحة العامة، لتفقد بذلك هذه الاحياء طابعها الفلاحي ليحل محله العمران بنوعيه

المنظم و غير المنظم.(مقابلات مع: عليوات ابراهيم- 2014/04/22، طرشي أحمد- 2014/04/29).

وتعد كلها مخالفات عمرانية، وهي كل مخالفة في المجال الحضري إذا لم تتطابق للقوانين المتعلقة بالعمران الذي يحدث نتيجة لعدم إمكانية الحصول على رخصة بناء والمخالفات التي تحدث رغم وجود الرخصة، ولذلك يجب متابعة ومراقبة المخالفات العمرانية بتحليل الأسباب والعوامل التي تؤدى إلى مخالفات البناء التنظيمية مثل عوامل اقتصادية اجتماعيه وسياسية، وعوامل أخرى لها علاقة بالتشريعات وسلوكيات المواطنين. ثم تعرج على آثار المخالفات التنظيمية على البيئة العمرانية مثل الآثار الصحية والبيئية من حيث شروط السكن الصحي والخصوصية والتعديات على الشوارع والآثار الاجتماعية وتأثيرها على الطابع المعماري والعمراني.

الجواب رقم(27): أهمية عملية تقييم التأثيرات البيئية في المخططات التنموية لإقامة و تنفيذ المشاريع المختلفة:

أجمع أفراد مجتمع البحث بضرورة العمل على إيجاد صيغ عملية وآليات قانونية من شأنها حماية البيئة من التلوث، باعتبار أن قضية البيئة ترتبط بأهم حقوق الإنسان قاطبة والمتمثل في الحياة من خلال المحافظة على صحة الإنسان في بيئة نظيفة، حيث تعد عملية تقييم التأثيرات البيئية أهمية في المخططات التنموية لإقامة و تنفيذ المشاريع المختلفة، حيث نجد على أرض الواقع انه عند إنشاء بعض المشاريع نلحظ إهمال الطابع الزراعي الواحاتي للمدينة، بالصناعة التي جاءت على حساب احتياجات الأفراد، والمباني التي جاءت على حساب البيئة، كما تأثرت بها أيضا هوية المدينة و خصوصيتها الجغرافية التي لم تراعيها السياسة التنموية لمجالها الحضري، فجاء نمط عمرانها هجين لا يعبر عن خصوصيتها و يبين التباين الواضح بين ناس تملك و أخرى لا تملك في فسيفساء بين أحياء شعبية و أخرى راقية عمارات و بناء أرضي...[48].

و رغم ما تزخر به المنطقة من إمكانات طبيعية و مادية و كذا بشرية، فإنها لم تستغل لحد الآن بالرغم من الدور الذي قد تلعبه في تطوير التنمية و التحفيز على الاستثمار الذي يساهم بصورة فعالة في تطوير و تجديد هياكل المدينة و كذا تنويع مجالها الحضري.

نتائج الدراسة

فتكمن أهمية عملية تقييم التأثيرات البيئية في المخططات التنموية لإقامة و تنفيذ المشاريع المختلفة فيما يلي:

-المحافظة على التوازن البيئي والأنظمة الايكولوجية وضمان استدامة وضمان فرص ومجالات العيش للأجيال القادمة.

-اهمية كبرى وهي اساس أي مشروع، وذلك يستوجب ان تكون الدراسة معمقة حول الجانب البيئي وكيفية التعامل معها لتنفيذ مشاريع ناجحة.

-دراسة نوعية وطبيعة التأثيرات السلبية التي قد تنجز عليها النشاطات، التأثير على المحيط والبيئة والانسان، التأثير على العالم الطبيعي.

-تتمثل في حسن اختيار التوجيهات المناسبة لكل منطقة لوجود المشاكل العمرانية و الحضرية بالمدينة .

جدول رقم(45): إمكانية استخدامها في المخططات التنموية:PDAU ، POS :

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
نعم	17	% 85
لا	3	% 15
المجموع	**20**	**% 100**

من خلال أجوبة المبحوثين نجد أن 20/17 بنسبة 85 % تؤكد أنه يمكن استخدام عملية تقييم التأثيرات البيئية في المخططات التنموية:PDAU – POS ، أما 20/3 منهم بنسبة 15 % يرون عكس ذلك ، حيث أن حماية البيئة تحقق تنمية مستديمة للأجيال الحاضر والمستقبلة، هذا ما أقره قانون رقم(**03-10**)(الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 03-10)، في الباب الأول منه والذي يهدف إلى ترقية تنمية وطنية مستديمة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعة المتوفرة،...

ولكن على أرض الميدان لا وجود لمصطلح التنمية المستديمة، كما أن الاعتماد على المخططات مثل « **POS –PDAU** » من شأنه أن يغلق الأبواب أمام أي إبداع أو أي تطلع مستقبلي لاسيما في هذه الفترة بالذات لأننا كما قلنا سلفا أن هذا النوع من المخططات يستمر العمل به مدة عشرة سنوات ، فإذا كانت هناك رغبة في التغيير أو التطلع لأي مشروع أو مخطط مستقبلي فيجب الانتظار إلى حين انقضاء هذه الفترة بأكملها ، و هذا فيه إشارة واضحة أن التنمية المستديمة لن تطبق إلى غاية الآن، هذا إذا أخذنا في حساباتنا خلفيات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير **PDAU** لسنة 1998 باعتباره آخر مخطط وضع لمدينة بسكرة .

كل هذه الأمور لا تستثني بعض الاجراءات مثلا ما تقوم به الوكالة الوطنية لتهيئة المجال **(LANAT)** قد أخذت على عاتقها التحضير لمشروع مستقبلي يتعلق بتهيئة المجال الخارجي لمدينة بسكرة و سمي هذا المشروع **بالحزام الأخضر**، و هو عبارة عن حملة تشجيرية مكثفة ملتفة حول مدينة بسكرة بأكملها ، و بغض النظر عن الفوائد البالغة الأهمية لهذا المشروع ، فإنه يعتبر بادرة خير، و في نفس الوقت يعبر عن إمكانية وجود التنمية المستديمة المحلية على المدى القريب.

الجواب رقم(29): الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تحول دون تطبيق أسلوب تقييم الأثر البيئي في المشروعات:

من خلال أجوبة المبحوثين خلصنا بالقول بأنه صعوبات وعوائق التي يمكن أن تحول دون تطبيق أسلوب تقييم الأثر البيئي في المشروعات منها:

- صعوبات تقنية ومالية وادارية، وتكلفة الوسائل المستخدمة، عامل الزمن لأن دراسة التأثير البيئي تتطلب فترة من الزمن لجمع المعلومات.
- غياب تطبيق العقوبات القانونية الصارمة، لأنها تبقى مجرد اجراءات وملفات، المهم ايمان الجميع بمسألة البيئة.

نتائج الدراسة

- عدم اشراك الهيئات المختصة في المجال البيئي، اغفال السلطات العمومية للأثر البيئي حيث يكون الاهتمام على انجاز المشروع فقط، وعدم اكتراث المسئولين بهذا الجانب، عدم المراقبة الجدية.
- السياسة المنتهجة من طرف الدولة وحرصها على المجال الاخضر فقط دون غيره.
- فمخططان PDAU ، POS لا يحددان نوع المرافق المراد انجازها ،PDAU هو بصفة عامة،POS لا يحدد نوع النشاط.
- الاعتماد على المخططات البعيدة المدى في التطبيق مثل المخطط التوجيهي للبناء و التعمير **PDAU** الذي يستمر السير و العمل به إجباريا لمدة عشر سنوات، حيث أصبح هذا النوع من المخططات بمثابة الحتمية و القدر الذي لا مفر منه، باعتباره آخر مخطط لا زال العمل به ساري المفعول إلى الآن ، فإن النتيجة الحتمية من وراء ذلك هو أننا لن نلمس التنمية المستديمة على أرضية الواقع إلى اليوم .
- عدم إدماج المتخصصين الاجتماعيين في أجهزة و آليات التخطيط والتسيير، إذ أن كل تخصص له دوره في تفعيل في سيرورة التنمية، وبات من ضرورة و حتمية لا بد من تجسيدها على أرضية الواقع، ولأن هذه الفئة هي الأقرب لفهم طبيعة المجتمع و متطلباته من غيرها.

هذا فيما يخص عن بعض العوائق والصعوبات التي يمكن أن تحول دون تطبيق أسلوب تقييم الأثر البيئي في المشروعات راجع عدم تطبيق فكرة التنمية المستديمة حسب رأي أفراد مجتمع البحث، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدا حيث أنه صار من اللامعقول أن ندعو أي هيئة مسؤولة إلى مسايرة فكرة جديدة هي لا تزال تتخبط في مشاكلها الداخلية ، و غير قادرة على مسايرة الأهداف المرجوة منها في الأساس.

الجواب رقم(30): الاستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة:

من خلال أجوبة المبحوثين مكننا بالقول أنه البيئة مركب غاية في الأهمية في أي عملية عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني، وخاصة بالنسبة لمخططي ومسيري المدن ، تتجاوز الانشغالات الآنية لخفض التلوث داخل المحيط الحضري إلى حمايته و تثمينه، لذا فإن الرهان

نتائج الدراسة

الأساسي يجب أن نضعه نصب أعيينا كباحثين هو ضمان تنمية مستديمة تنطلق من إدخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية بداء من التخطيط و انتهاء بالتسيير، من أجل ذلك فإن البيئة و المدينة يشكلان ثنائيا متجانسا تربطهما علاقات متينة.

فتكمن الاستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة حسب المبحوثين فيما يلي :

- معرفة ودراية لكل جوانب المدينة لكي يتسنى للسلطات تحقيق تسييرها، دراسة عميقة وتطبيق فعلي.
- تطبيق مختلف ما جاءت به أدوات التهيئة والتعمير من منطلق الطبيعة الاجتماعية والمناخية مع احترام مختلف القوانين العمرانية وتعديل ما هو مخالف للقيم الاجتماعية المحلية.
- اشراك كل الفاعلين والمختصين ومساهمة افراد المج في نشر الوعي البيئي.
- اعطاء الوقت الكافي للدراسات، الحد من التخطيط العشوائي للمشاريع.
- الاعتناء الجدي بالحزام الاخضر والغطاء النباتي داخل النسيج العمراني.

فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، أما التنمية فهي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا أن الهدف الأساسي لكل منهما هو تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية(مريم أحمد مصطفى، ب ت، ص213)، والمطلوب من السلطات المحلية اختيار استراتيجية تراعي الاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمنطقة والاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية دون المساس بالاستنزاف للموارد البيئية.

وفي الواقع نجد أن سياسة حماية البيئة لم تواكبها بعض الأنشطة المحافظة على الموارد الطبيعية، بحيث أن المعالم البيئية قد انقرضت من جراء الزحف التكنولوجي والتقني الذي تعرفه كل المجالات دون استثناء، ولهذا الغرض استوجب على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية تجسيدا لمفهوم التنمية المستديمة في إطار مختلف الإنفاقات الدولية المبرمة في الإطار ذاته، وذلك من خلال خلق آليات جديدة من أدوات التشريعية واستثمارات جد

معتبرة وتطويرها في إطار ميكانيزمات حديثة للنهوض بهذا الجانب الجد حيوي، فالتكفل الشامل بملف النفايات عن طريق إنجاز مراكز الردم التقني للنفايات الحضرية (بوكروح مسعود، 04/12 /2001،ص148-149)، وإنجاز مخططات جمع الفضلات المنزلية وتخصيص مواقع للنفايات الهادمة(بقايا البناء والورشات)، وكذا فرض إنجاز دراسات التأثير على البيئة على مختلف المشاريع الجديدة للحد من أي تأثير يمكن أن تسببه مختلف الأنشطة والاستثمارات على البيئة والمحيط، وتتركز كذلك على قيم المشاركة التي تحفز الأفراد وتزيد من وعيهم بقيمة دورهم في الحد من المشكلات البيئية، وذلك لصالحهم ولصالح أحفادهم ، إلى جانب أن المشاركة تجعلهم يشعرون بكرامتهم واحترامهم لذاتهم وقدرتهم على تحديد مصيرهم والمشاركة في ثمار التنمية، ولاشك أن هذا يدفعهم إلى تدعيم قيم المحافظة والأخلاق البيئية من خلال إتباعهم لأساليب حياة غير مدمرة للبيئة، وذلك من خلال نشر قيم العدالة التي تمكن جميع الأفراد من الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قيم الحفاظ والحماية البيئية. (مقابلة مع لبصير عبد الوهاب،2014/04/27)

فالشعور المتنامي بأهمية الحفاظ البيئة أول خطوة في الاتجاه الصحيح اهتدى إسلافنا إلى ضرورة الحفاظ على البيئة لتحسين ظروف الحياة الحضرية ؛ فقد ظللنا لعقود نشيد مدنا .

البيئة الحضرية هي مجموع العناصر ذات العلاقات المركبة تشكل إطار و وسط و شروط حياة الإنسان، نتيجة للنمو العمراني المطرد تركز عدد هائل من السكان في المدن و خاصة في التجمعات السكانية الجماعية ذات الكثافة العالية في مجال محدود هو المدينة ؛ هذه الأخيرة تواجه اليوم و أكثر من أي وقت مضى تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية(مياه ، نفايات، ضجيج، مساحات خضراء،...الخ)، إذن فالتنمية العمرانية لا يجب أن تتم بمعزل عن الضرورات البيئية الملحة ، لأن:

- المدن تعتبر أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة.
- عمليات التعمير الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة و استهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها و ليس المدينة فقط من جهة ،

و تنتج علاقات اجتماعية و اقتصادية غاية في التعقيد (تحدد شكل و طبيعة العلاقات الإجتماعية ، الإقتصادية ....الخ).

- ونتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة الحضرية يتبين لنا أن التحدي الذي يجب على مدننا رفعه يتمثل في:

– مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها التخطيطية وأداء دورها التنموي تجاه تحقيق رفاهية الحضر دون الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة.

– القدرة على تسيير المجالات الحضرية بشكل يسمح الحفاظ على نمط حياة حضرية راقية و يقلل من استنزاف الموارد غير المتجددة.

④ / مساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية بتحقيق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة :

الجواب رقم(31): أسباب المراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU:

من خلال أجوية المبحوثين أكدوا على أنه جاءت مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بمدينة بسكرة نتيجة عدة أسباب حالها كأي مدينة جزائرية، وذلك ما تشهده المدينة من زيادة تجاوزت المساحة المخصصة بالقطاع المبرمج للمدى القريب و المتوسط والبعيد ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 1998، أي أن المساحة المبرمجة للمديين(القريب والمتوسط) استهلكت قبل المدة المحددة لها.

فقد عرفت المدن والأرياف الجزائرية تحولات عميقة تحت تأثير النمو الديمغرافي والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في العقود الأخيرة، وهكذا عرف النسيج العمراني توسعا وتدهورا لا يسمح للمدن بالقيام بمجمل وظائفها وتطوير الخدمات والتجهيزات الضرورية من أجل سيرها الحسن وإشعاعها.

–ما هي الأسباب التي أدت إلى استهلاك هذه المجالات في مدينة بسكرة ؟

نتائج الدراسة

شهد نطاق المدينة عدة تحولات مست كل حدودها ، والتي أصبح من الضروري مراجعتها من أجل أن تنمو بشكل سليم، بالرغم من وجود مجموعة عوائق ومحددات طبيعية كالوديان والكتل الجبلية...الخ، ومنها ما هو فيزيائي كمنطقة النشاطات والحضائر والمنطقة الصناعية...الخ؛ إضافة إلى خط السكة الحديدية المار داخل المدينة، أو إلى خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي ومحطة تحويل الكهرباء في الجهة الشمالية...الخ، لذلك تعود أسباب مراجعة المخطط إلى:

- ☜ النمو الديموغرافي السريع للمدينة.
- ☜ الاستهلاك المجالي العشوائي للمدينة.
- ☜ عرقلة السلطة العمومية على تنفيذ البرامج التنموية لعدم توفر العقار داخل النسيج الحضري.
- ☜ عرقلة السلطة العمومية على تنفيذ البرامج التنموية لطبيعة العقار ذو الملكية الخاصة .

فالقطب الحضري لمدينة بسكرة ينمو و يتطور بمقدار مدينة متوسطة سنويا مما أدى إلى تشبع نسيجها العمراني نتيجة الاستهلاك العفوي الذي شجعته الملكية الخاصة للأراضي ، إضافة إلى موضع المدينة المحاصر بالعوائق الطبيعية و الاصطناعية الذي حدد توسعها باتجاه المحاور الطرقية ، مما أدى إلى حدوث تلاحم عمراني عفوي مع بلدية شتمة و توسع آخر داخل نطاق إقليمها ببلدية الحاجب .

- ☜ عدم احترام التوجهات في المخططات السابقة، عدم استجابة هذه المخططات للمتطلبات المعاصرة.
- ☜ من أجل تنظيم قطاعات التوسع وتحديدها على مختلف آجالها وبتقديرات مدروسة من اجل الوصول إلى حاجيات السكان والمدينة.
- ☜ استهلاك مجالات المبرمجة للتعمير قبل آوانها ومن خلق قطاعات توسع جديدة منسجمة في مختلف القطاعات.
- ☜ القيام بعملية المراجعة التي تعتبر من ناحية المنجزات واعادة تكييف توجهات التهيئة العمرانية مع المعطيات الجديدة من مختلف الجوانب ومن هذه الاسباب : التطورات الهامة

التي عرفها المجال في العشرية الاخيرة ، ظهور قوانين ومعايير جديدة للتعمير، اعتمادا على التوجيهات الجديدة للدولة في اطار التنمية المستدامة.

- ☜ مشاريع جديدة حسب احتياجات المدينة لإضفاء رؤية مستقبلية للمدينة.
- ☜ نظرا لغياب الوعاءات العقارية وحتمية ربط التجمعات البلديات الثلاثة(بسكرة–شتمة–الحاجب) عمرانيا بعد ما تم ربطهم فزيائيا(واقعيا) .
- ☜ لإدماج المشاريع في طور الانجاز وللحصول على رسم شامل للمدينة.
- ☜ تشبع النسيج العمراني للمدينة فرض حتمية التوسع والبحث عن مجالات جديدة للاستجابة لمتطلبات التنمية وتسارع حركية التنمية (ديمغرافيا، اقتصاديا، ماليا....).
- ☜ من اجل التأقلم ومواكبة المستجدات على جميع الاصعدة وهذا ليتماشى مع المصلحة العامة للمدينة.
- ☜ ظهور مشكلات غير متوقعة وحصول نمو غير محسوب وبالنظر للحاجة التي يتطلبها المجتمع لوجود مشاريع تفرضها طبيعة هذا النمو.

و منه فمراجعة هذا المخطط و الوصول إلى قطاعات تعمير جديدة توفي بالغرض ووفق معايير محددة ، وكذا اصبحت المدينة لا تؤدي وظيفتها كليا واستهلاك (المجال) كل المناطق المخصصة –المدى القريب والبعيد–في ظرف قصير.

جدول رقم(46): من يقدر الحاجة إلى المراجعة و التعديل :

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
هيئة معينة (البلدية، م/ البناء والتعمير)	18	% 90
مسؤول معين(الوالي)	2	% 10
المجموع	**20**	**%100**

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 20/18 من المبحوثين يرون ان من يقدر الحاجة إلى المراجعة و التعديل هي هيئة معينة متمثلة في المجالس البلدية و مديرية البناء والتعمير(العمران)

بنسبة 90 % ، أما 20/2 منهم يرون أنه مسؤول معين واحد من يقدر الحاجة إلى المراجعة و التعديل ألا وهو الوالي بنسبة 10 %.

الملاحظ أن إجراءات صياغة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أصبحت جزء كبير منها من صلاحيات المجالس الشعبية البلدية وأن محيط المخطط التوجيهي تقترح من البلديات معتمدة على التضامن الإقليمي القائم في محيط بلدية أو عدة بلديات، حيث يعود الفضل للمخطط التوجيهي PDAU في أنه يفتح مجالا للتفكير والاستشارة حول التهيئة المستقبلية لمجال التنمية.

فلا يمكن مراجعة أو تغيير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا بقرار من الوصاية التي صادقت عليه وبحجج قوية ومقنعة، كأن تصبح مشاريع التهيئة على مستوى البلدية لا تستجيب أساسا للأهداف المرسومة، أو كثرة الأخطاء المعمارية في توجهات مخططات التهيئة والتعمير أو ما شابه ذلك.

ونظرا للتغييرات التي تحدث في الوسط فإن مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار، لهذا السبب تنشأ لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية وبإشراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغيير في مخطط شغل الأراضي والتأكد من صحته وخدمته للصالح العام من قبل أي اعتبار، ثم يُرفَع تقرير إلى الوصاية المحلية أو الوزارة المعنية لإدخال هذه التغييرات بشكل رسمي أو رفضها وكل تغيير في مخطط شغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار ولائي أو وزاري أو مرسوم تنفيذي عند تغطيته لمنطقة إستراتيجية.(الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 90-29)

إن مسير المدينة (أو المشارك في عملية التسيير)، يعمل في ظروف منها السلبية والايجابية تختلف باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف بعض الظروف المحيطة بالعملية برمتها، فهنالك ظروف تتعلق بالمسير نفسه (قدراته على الاستفادة من الوسائل المتاحة له، ثقافته وتكوينه الشخصي...) ، وأخرى تتعلق بالمدينة ذاتها (حجمها، نمطها البنائي وهيكلتها...)، تتفاعل هذه الظروف التي يمكن أن نسميها متغيرات مع بعضها البعض لتبرز لنا جملة من المشاكل التي تؤثر على نوعية وكيفية التسيير.

الجواب رقم(33) : حول أوجه النقص في المخطط السابق:

من خلال أجوبة المبحوثين أكدوا على أنه عرفت مدينة بسكرة عدة مراحل و من خلالها مرت بعدة تجارب تنموية كان لها أثرها الكبير على سيرورة التوسع و التوزيع العمراني و البشري، فالتطور الذي عرفته المدينة ناتج عن الزيادة السكانية؛ إضافة إلى النزوح السكاني المستمر خصوصا بعد الاستقلال وارتقائها إلى مقر الولاية؛ فأصبحت بذلك قطب جذب ومركز تطور على المستوى الإقليمي، وقد أدى هذا التضخم السكاني إلى استغلال التوسعات الموجودة في المنطقة الحضرية الشرقية والغربية وسيدي غزال...الخ، فقد تم إنشاء مناطق التوسع الحضري للمدينة الموجودة في الجهة الشمالية والشرقية والغربية، اما الجهة الجنوبية فوجود الثكنة العسكرية والمطار الدولي حال دون التعرض لها، والهدف من إنشاء هذه المناطق هو الاستجابة لاحتياجات المدينة من سكنات والتجهيزات الضرورية على المدى المتوسط والبعيد.

ونتيجة هذه المظاهر أدى بالهيئات المسؤولة بمراجعة المخططات العمرانية بها من أجل تدارك الوضع المتأزم ، ولكن هناك اوجه نقص في المخطط السابق حسب رأي المبحوثين منها:

- استهلاك كل المجالات في ظرف قصير بسبب انفجار سكاني الذي لم يكن في الحسبان.
- عدم التحكم في التوسعات وفق المخططات واستهلاك كل القطاعات قبل الآوان.
- توسع المدينة بشكل عشوائي غير خاضع للمخطط، عدم الاهتمام بمتطلبات السكان.
- عدم اخذ بعين الاعتبار لمؤهلات المنطقة: الطابع الفلاحي الواحاتي والخدماتي والنمط المعماري....
- غياب الاوعية العقارية والتكامل المجالي، النزاعات على الملكية العقارية بين العام والخاص.
- تجاهل النسيج الموجود وعدم التحكم فيه.
- اضمحلال المساحات الخضراء(نزوح الاسمنت على الغابات).
- عدم مراعاة في اعداد المخططات للدراسات الاجتماعية التي تساعد على معرفة وتيرة النمو وحاجات المج على المدى البعيد.
- اغفال الجانب البيئي والتنموي واعتماده على مجال التعمير فقط.

جدول رقم(47): المراجعة بسبب اغفال بعض الجوانب :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	فيما يتمثل	التكرارات	النسب المئوية
نعم	14	% 70	اغفال الجوانب التنموية والمرافق الاساسية	8	% 57,14
			الوتيرة المتسارعة للتجمعات السكانية	3	% 21,43
			التوزيع اللاعقلاني للعقار	3	%21,43
			المجموع	**14**	**% 100**
لا	6	% 30		6	% 100
			المجموع	**6**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 20/14 من المبحوثين بنسبة 70% يرون أن مراجعة المخططات العمرانية بسبب إغفال بعض الجوانب من خلال اجابة 57,14 % منهم يرجع سبب المراجعة لإغفال الجوانب التنموية والمرافق الاساسية الهامة، أما نسبة 21,43 % منهم يرون أنه بسبب الوتيرة المتسارعة للتجمعات السكانية للمدينة، أما نسبة 21,43 % منهم يرون أن السبب يكمن في التوزيع اللاعقلاني للعقار أي مسألة الوعاء العقاري، أما 20/6 من المبحوثين بنسبة 30% يرون أنه المراجعة ليست بسبب إغفال بعض الجوانب.

فالتوسعات المستمرة التي شهدتها مدينة بسكرة أدت إلى استنفاذ طاقات الموضع الاستيعابية، وبالتالي الوصول إلى العوائق الطبيعية حفزه تواجد عوائق اصطناعية (منطقة صناعية، عسكرية) تحتل مواقع ومساحات مهمة في النسيج والحل التوسع على المحاور الطرقية (شتمة، الحاجب).

فإن الطبيعة القانونية للأراضي ذات الملكية الخاصة بالإضافة إلى التعدي المستمر على أملاك الدولة دون رقابة؛ تعتبر الظاهرة المميزة للتوسع في المدينة، والتي أوقعتها في إشكالية عقارية حقيقية أنتجت ظواهر عمرانية سلبية ومجالات تسيء للمنظور العمراني للمدينة كالأحياء المحيطة المهمشة والمقصية من الكلية الحضرية (سيدي غزال، فلياش، العالية الشمالية،...الخ)؛

بالإضافة إلى ظاهرة التلاحم العمراني مع البلديات الحدودية (شتمة، الحاجب).(مقابلات مع: لبصير عبد الوهاب-2014/04/27، حليلو فاتح-2014/05/2)

فالأدوات العمرانية والمعايير التقنية المطبقة على مجالنا الحضري، والتي تهدف إلى إيجاد الإستقرار وترفع من كفاءة المجال الحضري، لم تحقق هذا الهدف ميدانيا لاعتبارات كثيرة إما ذاتية، أي متعلقة بالمقاييس العمرانية نفسها (المقاييس العمرانية الخاصة بالتسيير التقني) أو المتعلقة بعمليات البرمجة للمجال الحضري، على سبيل المثال لا تتماشى مع الحقائق الاجتماعية والثقافية والمناخية بصفة عامة، ومع نمط الحياة، أو لمعايير متعلقة بالمسير نفسه، أو قد تكون لظروف أخرى...

الصورة رقم(13): توضح مناطق توسع مدينة بسكرة

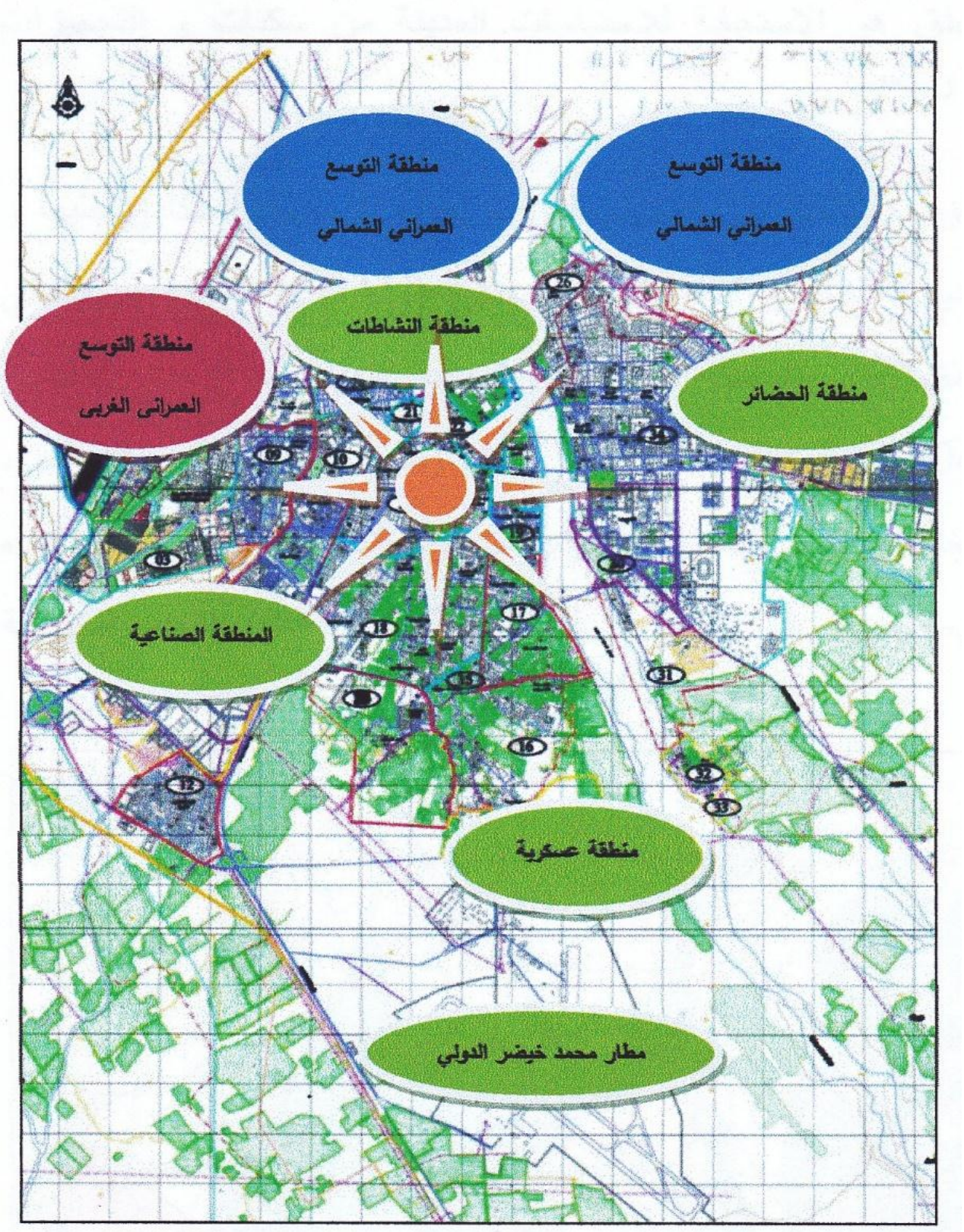

المصدر : مرابط عبد الرحمان خليل،مرجع سابق

جدول رقم(48): سبب وجود اختلالات بالمخطط الأول :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	16	% 80	عدم احترام بعض الجوانب الاساسية للمخطط السابق	6	% 37,5
			التسارع في التنمية بكل القطاعات	5	% 31,25
			عدم تلبية التجهيزات لإحتياجات السكان	3	% 18,75
			ظهور بعض المشاكل على كل الاصعدة والقطاعات	2	%12 ,5
			المجموع	**16**	**% 100**
لا	4	% 20		4	% 100
			المجموع	**4**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 20/16 من المبحوثين بنسبة 80 % يرون أن سبب مراجعة مخطط العمراني راجع إلى وجود اختلالات بالمخطط الأول، وذلك بإجابة 37,5 % منهم بسبب عدم احترام بعض الجوانب الاساسية للمخطط السابق، أما نسبة 31,25 % منهم يرون أن السبب يكمن في التسارع في التنمية بكل القطاعات، كما يرى ما نسبته 18,75 % من المبحوثين أن السبب في عدم تلبية التجهيزات لاحتياجات السكان، أما نسبة 12.5 % منهم ترجع السبب إلى ظهور بعض المشاكل على كل الاصعدة والقطاعات، بينما 20/4 من المبحوثين يرون انه لا تكمن المراجعة في اختلالات في المخطط الأول بنسبة 20%.

و نتيجة لكل التحولات التي شهدتها مدينة بسكرة لذلك تمت مراجعة البرنامج التخطيطي الساري المفعول، كمحاولة لإيجاد بعض الحلول من أجل خلق توازن و تكامل مجالي، و أهم هذه المشاكل ما يلي :(بلزرق فاطمة الزهراء،2013، ص60-63)

1-مشاكل التهيئـة :

إن التطور الذي عرفه التجمع الحضري (البلديات الثلاثة : بسكرة –شتمة –الحاجب) و خصوصا

المركز الرئيسي الحضري–بسكرة– بحيث إن مشاريع التنمية كانت موجهة لهذا الأخير مع إهمال المنطقة المبعثرة و التجمعات الثانوية، وهذا ما أدى إلى إعتماد المجال ككل على المركز الرئيسي و بالتالي خلق نوع من الضغط و تصعيب عملية التهيئة و هذا راجع للأسباب التالية :

– الطابع الفلاحي السائد بمجال الدراسة و كذا الطابع الوظيفي، بحيث أكبر نسبة يد عاملة تشتغل بالقطاع الفلاحي .

– طبيعة الملكية القانونية للعقار والتي يغلب عليها الطابع الخاص(خاصة المنطقة الجنوبية) .

– قلة الأراضي القابلة للتعمير(التعمير المستقبلي)،لأن محدودة بعوائق طبيعية (مجاري مائية ، مرتفعات ، غابات النخيل) و اصطناعية (خطوط الكهرباء للتوتر العالي و المتوسط).

– النقص الواضح في بعض التجهيزات و المرافق العمومية ، و انعدام البعض منها .

2– مشكل التجهيزات :

إختلال التوازن في توزيع التجهيزات عبر المجال البلدي بحيث يتركز أغلبها في المركز الحضري الرئيسي لمقر الولاية (بسكرة) في حين تعاني المناطق الريفية الأخرى من التهميش، و تبقى دائما تابعة للمركز الرئيسي لمقر الولاية ، كما أن هذه التجهيزات الموجودة تبقى غير كافية فهي لا تلبي حاجات سكان البلدية سواء من الناحية الكمية أو النوعية، خاصة النوعية منها ، تخص تحديدا المراكز الثقافية و الترفيهية التي لا يمكن أن تهمل أهميتها و دورها في الطفولة و الشبيبة ، نقص المرافق الصحية ببلديتي شتمة و الحاجب ، إضافة إلى نقص التجهيز من الناحية المادية (آليا) و من الناحية البشرية (نقص الأطباء و الكفاءة).

3– السكان و المشاكل العمرانية :

–الضغط الكبير على مختلف التجهيزات و الوظائف المتواجدة بمقر البلدية .

– التزايد المتسارع في وتيرة البناء الذاتي .

هذه المشاكل كان لها تأثير سلبي، و بالتالي ظهور مشاكل عمرانية مست أكثر الإطار المبني ملخصة فيما يلي :

– البناء الذاتي المشوه للواجهة العمرانية .

– عدم تجانس المجال بسبب تناوب علو المباني ، و توقيع السكنات الجماعية بشكل نقطي .

- توسع المباني على حساب الأراضي الفلاحيـة .
- تركز عملية التعمير على مستوى الطرق الرئيسية الذي تقطع المجال .
- إضافة إلى تهميش المنطقة المبعثرة و التجمعات الثانوية ،و عدم تسيير أي برامج تخطيطية موجهة تمس هذه الأخيرة.
- غياب ضوابط تقنية في تسيير استهلاك المجال خاصة بتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة الساري المفعول .
- وجود عوائق تحكمت في حصر التوسع العمراني، أهمها وجود فوارق في الإرتفاعات و الوديان و المساحات الفلاحية ،خاصة بالتجمعات الرئيسية .
- غياب كل معالم التنمية العمرانية و الحضرية على كل المستويات، والتي بإمكانها المساهمة في التنمية المجالية لكل بلدية .

4-القطاع الفلاحـي : من بين المشاكل التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي ما يلي :

- إنعدام الوسائل العصرية و الطرق الحديثة في الإنتاج الفلاحي.
- نقص الموارد المائية .
- نقص التدعيم في الكهرباء ، الطرق ، المرافق التي لها صلة مباشرة بالفلاحة.

نقص مراكز التوجيه و النوعية للفلاحين .

- انعدام الحوافز لتطوير تربية المواشي .

5- قطـاع الصناعـة :

- غياب أقطاب صناعية مكملة للمنطقة الصناعية الموجودة و التي استهلكت في معظمها .
- غياب الإستثمار الخاص في ميدان الصناعة ما عدى صناعة الآجر التي تشهد هيمنة على الصناعات الأخرى.

6- قطـاع الخدمـات :

من خلال الدراسة التحليلية لوضعية المرافق الموجودة على مستوى كل البلديات نسجل النقائص التاليـة :

- نقص واضح في المرافق العمومية خاصة منها التعليمية، الثقافية، الصحية، والترفيهية .

- إنعدام الوحدات التجارية (محلات و مراكز)، و الأسواق الأسبوعية و التي لها تأثير مباشر على القطاع الإقتصادي و تساهم في التفاعلات و الديناميكية المجالية .

7-قطاع السياحة :

إنعدام و غياب تام لهذا القطاع على مستوى بلديات التجمع سواء من ناحية تجسيد المناطق السياحية المبرمجة أو وحدات الصناعات التقليدية أو حتى استثمار خاص بهذا القطاع .

8-قطاع الغابات :

ما يلاحظ على المجال العمراني للتجمعات السكانية هو قلة المساحات الخضراء المهيئة ، و التي تعتبر وسيلة ايكولوجية و مكان للتنزه و راحة السكان و تجمعهم و الموجود منها عبارة عن مساحات تابعة للوحدات السكنية أو بالأحرى بساتين فلاحية ، كما نلاحظ إنعدام التشجير على طول حواف الوديان، و المناطق المعرضة للفياضانات .

يجب على المشاريع والبرامج والتوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أن تكون متناسقة ومنسجمة مع مخطط شغل الأراضي بصفة خاصة ومخططات التنمية العمرانية على المستوى المحلي الإقليمي والوطني بصفة عامة.

جدول رقم(49) : العيب حسب رأيكم فيما يكمن :

الاجابات	تكرارات	النسب المئوية %
في الهيئات القائمة على التنفيذ	10	% 28,57
في الهيئات القائمة على المتابعة	10	% 28,57
في الاداة (المخطط)	7	% 20
في المنظومة كلها معا	5	% 14,29
المدينة منطقة جذب وتسارع التنمية بها	3	% 8,57
المجموع	**35**	**% 100**

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك 35/10 بنسبة 28,57 % يؤكدون أن العيب في المخططات يكمن في الهيئات القائمة على التنفيذ والمتابعة لها كل على حدى، أما 35/7 منهم بنسبة 20 % يرون أن العيب يكمن في الاداة (المخطط) في حد

ذاتها، أما 35/5 منهم بنسبة 14,29 % يرون أن العيب يرجع في المنظومة كلها معا (المخطط–التنفيذ–المتابعة)، أما 35/3 منهم بنسبة 8,57 % يرون أن العيب يكمن في أن مدينة بسكرة يعد منطقة جذب سكاني مما سرع في وتيرة التنمية بها على كل الأصعدة.

تتصف المدينة الجزائرية بخصائص متأصلة، لأن منشأها جاء في شكل دوائر متلاحقة تمثل مختلف الأحقاب، انطلاقا من النواة الأصلية قطبها المركزي شيدت المدينة ثم التصقت بها أحياء العهد الاستعماري ونشأت حولها مناطق سكنية بمبادرة عمومية أو خاصة(Safar-Zitoun ،2001 Madani) ، فقد ارتبط العمران بتطور المدن وتسييرها، لذلك حدد القانون الجزائري جملة من القوانين منها ما تعلق بأدوات التعمير ونظمها ونص على تطبيقها في المناطق المخصصة للعمران ومجال توسع المدن.

فقد تعرضت مدينة بسكرة كغيرها من المدن للعديد من الخروقات، وانتهاك لقواعد التعمير والبناء وهو ما دفع بالسلطات المحلية العمومية إلى اتخاذ تدابير ردعية لوقف هذه الخروقات ومكافحة نتائجها السلبية من جهة، ومن جهة أخرى نجد فشل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير بالمدينة خصوصا فلا يعود أسبابها إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها، وقلة التوعية والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري على القرار التقني، وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير.(مقابلات مع: ب ف – 25 /2014/03، ق ص–26 /2014/03)

وإذا كانت هذه الأدوات لا تعكس بصورة كافية وضعية استراتيجية التهيئة فإن هذه الاستراتيجية تصبح بدون مفعول، إذ غالبا ما تكون السياسة مصدر تعارض وتناقض ينعكس بظهور نزاعات حول استعمال الأرض، لذا ينبغي أن تبرز بوضوح أداة التعمير التي تتكفل بهذه التناقضات اختيارات الجماعات المحلية على أساس مقاييس معتمدة، وعندما تقرر الجماعة المحلية العمل على استقرار سكانها ومواجهة تزايدهم المفرط، وما لذلك من انعكاسات على استعمال المجال الحضري وعلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي...، لكونها جوانب يصعب التحكم فيها، فإن أداة

التعمير التي تعدها لهذا الغرض يجب أن تعكس إرادتها من خلال توجهات واضحة يعتد بها في مواجهة كل الاستعمالات.

فقد تبين أن أداة التعمير لا تحقق النجاعة المطلوبة إلا إذا تم احترامها، ولهذا فإنه لا مناص من الحرص على تتبع تنفيذها، فيفرض تنوع الجوانب في أداة التعمير بدءا من العقار والشبكات المختلفة مرورا بالجوانب القانونية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والجغرافية والحضرية، وما ذلك من تتبعا صارما من أجل التحكم في هذا التنوع، لهذا يتعين في إعداد أدوات عمرانية ناجعة ترسم ميدانيا توجهات ومحاور التنمية التي تقررها الجماعة المحلية.

جدول رقم(50): المراجعة ساهمت في إعادة التوازن والتوزيع في الهياكل القاعدية وتسيرها بصفة عقلانية:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	لماذا	التكرارات	النسب المئوية
نعم	12	% 60	تصحيح النقائص ومراجعة اشكالية الـ PDAU السابق	8	% 66,67
			الموازنة بين التوسع العقلاني في المجال الحضري	4	% 33,33
			المجموع	**12**	**% 100**
لا	8	% 40	الدراسة والتجسيد يسيران في نفس الوقت	4	% 50
			الهدف الوحيد ايجاد اوعية عقارية لإنجاز المشاريع فقط	4	% 50
			المجموع	**8**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث نجد 20/12 بنسبة 60% منهم يرون أن مراجعة المخططات العمرانية ساهمت في إعادة التوازن والتوزيع في الهياكل القاعدية وتسيرها بصفة عقلانية، من خلال تصحيح النقائص ومراجعة اشكالية الـ PDAU السابق لمدينة بسكرة بنسبة 66,67 %، بينما 33,33 % منهم يرون أنها ساهمت في الموازنة بين التوسع العقلاني في المجال الحضري

بالمدينة، أما 20/8 من المبحوثين بنسبة 40% يرون أن المراجعة لم تسهم في إعادة التوازن والتوزيع في الهياكل القاعدية وتسيرها بصفة عقلانية حيث يقرون أن الدراسة والمراجعة والتجسيد يسيران في نفس الوقت بنسبة 50 % منهم، وهناك من يرى أن الهدف الوحيد لهذه المراجعة هو ايجاد اوعية عقارية لإنجاز المشاريع فقط بنسبة 50 %.

يعد الاهتمام بالمنشآت و الهياكل القاعدية حلقة التواصل بين القطاعات الاستراتيجية من أجل ضمان السير الفعال للمجال الحضري و مكوناته، فإن التطور الذي عرفه مجال الحضري مدينة بسكرة و خصوصا أنها تعد المركز الرئيسي الحضري بحيث إن مشاريع التنمية كانت موجهة لهذا الأخير مع إهمال المنطقة المبعثرة و التجمعات الثانوية ، وهذا ما أدى إلى إعتماد المجال الحضري ككل على المركز الرئيسي و بالتالي خلق نوع من الضغط و تصعيب عملية التهيئة و هذا راجع لأن: (بلزرق فاطمة الزهراء،2013،63-65)

- الطابع الفلاحي السائد بمجال الدراسة و كذا الطابع الوظيفي ،بحيث أكبر نسبة يد عاملة تشتغل بالقطاع الفلاحي .
- طبيعة الملكية القانونية للعقار و التي يغلب عليها الطابع الخاص(خاصة المنطقة الجنوبية) .
- قلة الأراضي القابلة للتعمير (التعمير المستقبلي) لأن محدودة بعوائق طبيعية (مجاري مائية ، مرتفعات ، غابات النخيل) و اصطناعية (خطوط الكهرباء للتوتر العالي و المتوسط).
- النقص الواضح في بعض التجهيزات و المرافق العمومية و انعدام البعض منها .

جدول رقم (51): يبين توزيع المساحات حسب القطاعات

نوع القطاع		المساحة المستغلة (هـ)	المساحة القابلة للاستغلال (هـ)	مساحة غير القابلة للاستغلال (هـ)	المساحة المخصصة للتعمير (هـ)	مجموع المساحة (هـ)
الفلاحة		2413	4006	0	0	6419
الصناعة		280	64	0	0	344
سياحة وترفيه	م.ت.السياحي	27	175	0	0	202
	حدائق عمومية	17	0	0	0	17
قطاع العمران		2486	302	1014	1986	5788
المجموع		5223	4547	1014	1986*	12770

المصدر : مكتب الدراسات.URBA

***ملاحظة** : 1986 هكتار هي المساحة المقترحة للتوسع على الأمدية الثلاث .

الجدول الموضح أعلاه يبين توزيع المساحات إذ أن قطاع الفلاحة يمثل مساحة 6419 هكتار نسبة 50,27 % ليأتي قطاع العمران بمساحة 5788 هكتار تقدر بنسبة 45,32%. (الموجود و المقترح للتوسع المستقبلي) بينما قطاع الصناعة و السياحة ينالان تقريبا نفس الحصة من مساحة البلدية .

فمدينة بسكرة تملك مؤهلات التي قد تجعل منها قطب حضري مهم مستقبلا ،باعتبارها تشكل نقاط ربط و وصل بين بعض البلديات و الولايات المجاورة ،و هي الآن تعاني من ركود و خمول بسبب غياب الحركة الوظيفية، والتي قد تكسب المجال نوع من الديناميكية الحضرية ، و لهذا جاءت دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع البلديات وبلدية بسكرة بالخصوص من خلال تصحيح النقائص ومراجعة اشكالية الـ PDAU السابق، كمحاولة من أجل تحقيق مبادئ التهيئة والتنمية و إيجاد آفاق للتوسع المستقبلي في ظل إمكانيات كل بلدية الطبيعية

و البشرية ، ومساهمة للموازنة بين التوسع العقلاني في المجال الحضري، مع محاولة الحفاظ على طابع كل بلدية و كذا تحديد الإحتياجات الفعلية للمنطقة عبر المدى القريب ،المتوسط و البعيد .

جواب رقم (38):عن مدينة بسكرة منطقة جذب سكاني :

الأمر الذي سجلناه من خلال إجابة المبحوثين، اجابة كلية 20/20 وباجماعهم أن مدينة بسكرة تعد منطقة جذب سكاني بنسبة 100 %.

فمدينة بسكرة يمكن صفتها كقطب حضري مهيمن داخل إقليم الولاية(مقر الولاية) نتيجة توفر أهم المرافق والتجهيزات المهيكلة ذات المستوى العالي على مستوها معطية صورة واضحة عن الاستهلاك المجالي الحالي، فمن خلال نظريّة أقطاب النموّ يعتمد النموّ الحضري في ضوئها على عوامل مثل : وجود ميزة نسبيّة في المكان سواء أكانت ميزة جغرافيّة، أم اجتماعيّة، أم اقتصاديّة، أم كلّ ذلك مجتمعاً، ثمّ استغلال هذه الميزة، وكذلك قيام علاقات تبادليّة بين منطقة القطب، والجزء محيط بها، ويمكن القول بأن كلّ توازن إقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن إجتماعي دينامكي أيضاً، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأوّل، يرتد بالضرورة إلى الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنيّة، والتطورات التكنولوجيّة التي تحدث في مجال الصناعة مثلاً، تنعكس بلا شك على العلاقات الاجتماعيّة القائمة، وتظهر تأثيرها في الأنساق والنظم الاجتماعيّة السائدة. (عبد الباقي عبدالجبار الحيدري، 12/13/ 2011)

إن التجمع الحضري بلدية بسكرة يضم 36% من مجموع السكان الحضر للولاية، وهذا يدل على الأهمية الحضرية التي تحظى بها التجمع داخل الولاية والتي يكسبها أصلا من أهمية، هذا ما يميزها بأكبر معدلات نمو وكثافة سكانية على مستوى الولاية؛ هذه المعدلات نسبية ولا تعبّر عن الظواهر الحقيقية، حيث قدر عدد سكان بلدية بسكرة خلال احصائيات 2011 بـ 222393 نسمة كما قدرت الكثافة السكانية بها إلى 1700 نسمة/كلم².(مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، 2011)

فمدينة بسكرة باعتبارها مقر الولاية جعلها تمارس هيمنة واستقطاب على جميع المجال الولائي ، مما أدى إلى ظهور الأقطاب الطاردة و الجاذبة حيث أصبحت كلا من بسكرة –شتمة

أقطاب جاذبة بحكم مركزها الإداري ، كما ارتبط هذا الاستقطاب الحضري بالنفوذ الاقتصادي و السياسي للمدينة، كل هذا أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في المناطق المهاجر إليها و هي كالآتي:

- التوسع العشوائي مع ظهور الأحياء الفوضوية .
- الإختلالات الموجودة بين مختلف الأنسجة العمرانية .
- حركة تامة عمرانية و ديموغرافية ذات وتيرة سريعة .

التوسع الذي شهدته بسكرة تم بشكل بناءات فردية فوضوية أغلبها أنتجت أنسجة وقطاعات عمرانية غير واضحة المعالم والوظائف وغير مهيكلة طغت عليها الوظيفة السكنية التي تعتبر غير منتجة مما أعطى صفة المجال غير المنتج للمدينة، فقط تم تحديد أحياء المدينة عبر إجراء الإحصاء السكاني عليها والخريطة المقترحة من طرف كلا مكتب الدراسات URBA– ومديرية البناء والتعمير لولاية بسكرة (PDAU) للمدينة، وبالتالي استخرج تركز السكان في مجموع أحياء المدينة، والتي توضح: (بلزرق فاطمة الزهراء،2013، ص65–68)

1 – منطقة الكثافة السكنية المرتفعة : تتمثل في القطاع رقم 06 و القطاع 08 الذي يتشكل من أحياء العاليا الشمالية و سيدي غزال.

2 – منطقة الكثافة السكنية المتوسطة : تتمثل في القطاعات 05،04،03،02،01

3 – منطقة الكثافة السكنية الضعيفة : تتمثل في القطاع رقم 07 المتشكل في حي فلياش ، تعاونية 1187 ، حي الهدى .

الصورة رقم (14):خريطة تركز سكان حسب أحياء مدينة بسكرة :

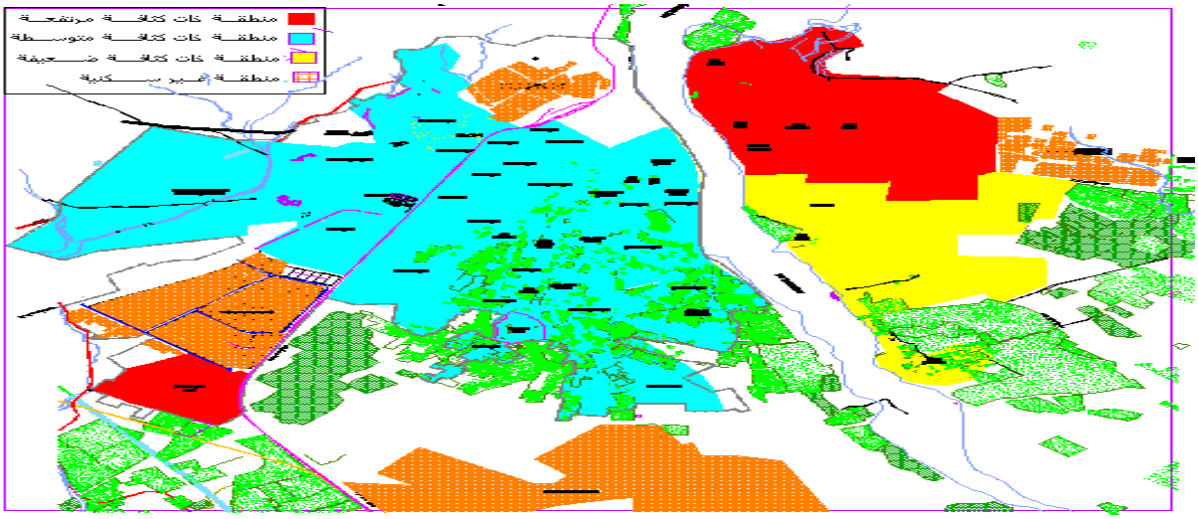

جدول رقم (52): تركز السكان في مجموع أحياء المدينة :

الرقم	القطاع	الكثافة السكنية (م/ هـ)
01	مركز المدينة :حي المحطة، وسط المدينة ،حي الدالية، حي الضلعة حي فرحات ،حي خبزي، حي سطر ملوك	17,68
02	حي الوادي شمال، حي الوادي جنوب، حي جواد، حي بلال، حي جنان بن يعقوب، حي السلام، حي المصلى	18,32
03	الأحياء التقليدية: حي راس القرية ،حي سيدي بركات،حي الزيتونة،حي الدرومان حي الرمايش، حي الرقيقة ،حي مجنيش، حي لمسيد حي باب الضرب، حي علب بوعصيد ،حي برج الترك ،حي قداشة ، حي لبشاش ، حي فلياش.	16,83
04	الحي: حي المجاهدين ،حي النصر، حي الإستقلال، حي الإزدهار، حي الأمل ، حي ابن باديس.	15,32
05	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة	11,20
06	العالية :حي الهدى، حي النور، حي السعادة، حي الفجر، حي 8ماي1945	27,12
07	حي فلياش ، تعاونية 1187، حي الهدى	3,24
08	حي سيدي غزال	23,59

كما أنّ المدينة تعد مركز جذب لمختلف الشرائح الاجتماعيّة التي تغزوها، بحثاً عن فرص العمل والحصول على الخدمات المتوافرة فيها، فضلاً عن أنّ المدينة هي المكان الخصب لتطوير ونموّ النواحي المعنويّة والماديّة للإنسان.

إنّ هذه المغريات بلاشكّ، تدفع الناس صوب المدن، وتزداد لذلك الحاجة الماسة للمساحات المخصصة لسكنى هؤلاء النازحين من الأرياف أو المناطق القريبة منها، إلاّ أنه من ملاحظ، ومن خلال استقرار التجارب التخطيطيّة أنّ لكلّ مدينة حضريّة حداً معقولاً ومجالاً محدوداً في استيعاب السكان والنشاط الاقتصاديّ مع محدوديّة الخدمات أيضاً ومتى ازداد هذا النشاط بازدياد حجم السكان والخدمات فيها، أصبحت الظاهرة حالة غير سليمة في بنية المدينة وهيكلها وفق المنظور التخطيطي المعاصر، فالنموّ الحضري وفقاً لذلك، يعد أحد أبرز ظواهر العلل الحضريّة، ذلك أنّ

ازدياد حجم السكان عن حدّه الطبيعي، وعدم كفاءة توزيع النشاط الاقتصادي بكفاءة وبموازنة دقيقة، مع التوزيع العشوائي للخدمات وندرتها، يؤدي إلى بروز هذه الظاهرة التي تخلق وراءها مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة وعمرانيّة وبيئيّة.

جدول رقم(53): المخططات الحالية جاءت للتخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية (بسكرة):

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	16	% 80	تشبع مركز المدينة وبروز ظاهرة التلاحم الحضري	9	% 56,25
			لإحداث مناطق وجهات توسع جديدة	7	% 43,75
			المجموع	**16**	**% 100**
لا	4	% 20	لم يراعى تطور الاقطاب العمرانية الجديدة	4	% 100
			المجموع	**4**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

سجلنا من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث، أن 20/16 بنسبة 80% من المبحوثين يرون أن المخططات الحالية جاءت للتخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية، من خلال تشبع مركز المدينة وبروز ظاهرة التلاحم الحضري (بسكرة –شتمة) بنسبة 56,25 %، أما من يرون أنها جاءت لإحداث مناطق وجهات توسع جديدة بنسبة 43,75 %، بينما 20/4 منهم بنسبة 20% يرون أنها المخططات الحالية لم تأت للتخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية، لأنها لم يراعى تطور الاقطاب العمرانية الجديدة .

فيما يخص الإمكانيات المتوفرة حاليا للتوسع المجالي للتجمعات سواء كانت تجمعات رئيسية أو ثانوية مأخوذة من خلال الوقوف على مختلف العوائق الموجودة و تحديد الأراضي القابلة للتعمير و غير قابلة للتعمير، فقطاعات التعمير لمدينة بسكرة لسنة 1998 حسب الجدول التالي:

جدول رقم (54): قطاعات التعمير لمدينة بسكرة لسنة 1998

البلديـات	القطاع المعمر (هـ)	قطاع التعمير المبرمج للمدى القريب و المتوسط	قطاع التعمير المبرمج للمدى البعيد
بسكـرة	1478,6	325,42	593,52

المصدر : URBA.2011

و بغض النظر عن التواترات الحضرية الظاهرة للعيان وعن الانحرافات العمرانية التي صارت تطبع المشروع العمراني و ظروف الحياة الحضرية، فإن مدننا ما زالت في متناول إرادتنا التسييرية و عليه يدفعنا إلى التأمل في الإشكاليات التي تفرزها وتطرحها المقتضيات الملحة نحو مدننا المختلفة انطلاقا من عمران مدنيتنا الزاخر والمتنوع و الأصيل، من خلال المحاور الكبرى للتعمير(Les couloirs d'urbanisation) التي عرفنها مدينة بسكرة نلاحظ من خلال الجدول التالي أن محور الطرقات38,89 **%** حظيت باهتمام كبير لما يمثل من محاور مهمة في التعمير .

جدول رقم (55): المحاور الكبرى للتعمير حسب مساحتها بالنسبة لمدينة بسكرة : (بلزرق فاطمة الزهراء،2013،ص 68-69)

مدينة بسكرة	المساحة (هـ)	النسبة(%)
السكــن	501,2	% 17,70
المرافــق	993,78	% 35,09
المساحات الخضراء	235,63	% 8,32
الطــرق	1101,39	% 38,89
المحيط العمراني للتجمع	2832	% 100

المصدر : مكتب الدراسات.URBA

أ- **الطرقات** : وما تمثل في التوسعات الجديدة للمدينة على طول المحاور الطرقية التالية:

- الطريق الوطني رقم (03) بإتجاه باتنة .
- الطريق الوطني رقم (46) بإتجاه بوسعادة .
- الطريق الوطني رقم (31) بإتجاه آريس .
- الطريق الوطني رقم (83) بإتجاه سيدي عقبة .

نتائج الدراسة

هذه المحاور المهيكلة للتجمع تجعل النسيج الحضري للمدينة يتهيكل بواسطة :

- نهج الأمير عبد القادر: يعتبر الشارع المهيكل الرئيسي للمدينة بأكملها ، إذ يربط بين شرق وغرب المدينة وذو كثافة سير عالية ومتوسط عرضه 12,00 م ، مع نهايته على الجهة الغربية ، يوجد جسر مار فوق السكك الحديدية الذي ينشط بدوره حركة لنقل السيارات، ويمكن تدعيمه بشارع صولي الشريف المتواجد بجانب محطة السكة الحديدية والرابط بين هذا الجسر الشارع الرئيسي ، طوله الإجمالي يقدر بـ 1141,10 م .
- نهج أول نوفمبر: أهم الشوارع و أوسعها في المدينة يربط بين شارع الجمهورية و نهج الأمير عبد القادر، الذي يبلغ متوسط عرضه 15,00 م ، هذا الشارع المميز ذو أرصفة عريضة التي تحتوي على مساحات خضراء وممرات مغطاة متكونة من أقواس مميزة ، فطوله الإجمالي يقدر بـ: 252,20 م وشارع الأخوة مناني الذي يتميز بوجود مساحات خضراء تتوسط الطريق، يبلغ عرضها الإجمالي: 25,00 م أما طوله يقدر بـ: 571,90 م.
- شارع الجمهورية : الذي يعتبر من الطرق الهامة بالمدينة و يربط بين نهج أول نوفمبر و شارع الدكتور سعدان ، ويقدر عرضه الضيق بين 6,00 إلى 8,60 م ، ويحاذيه شمالا حديقة 05 جويلية وغربا منطقة مزدوجة مشتركة (سكنات + تجهيزات خدماتية)، نظرا لموقعه وحالته الجيدة ، ورغم ضيقه فهو يكون حلقة وصل تدفقات السير الميكانيكية الآتية من شرق المجال باتجاه غربه أين يوجد الجسر الآنف ذكره فطوله الإجمالي يقدر بـ 679,71 م نظرا للأهمية البالغة لهذا الشارع الذي يتميز بكثافته و خدماته.

الصورة رقم (15): خريطة طرقات مدينة بسكرة

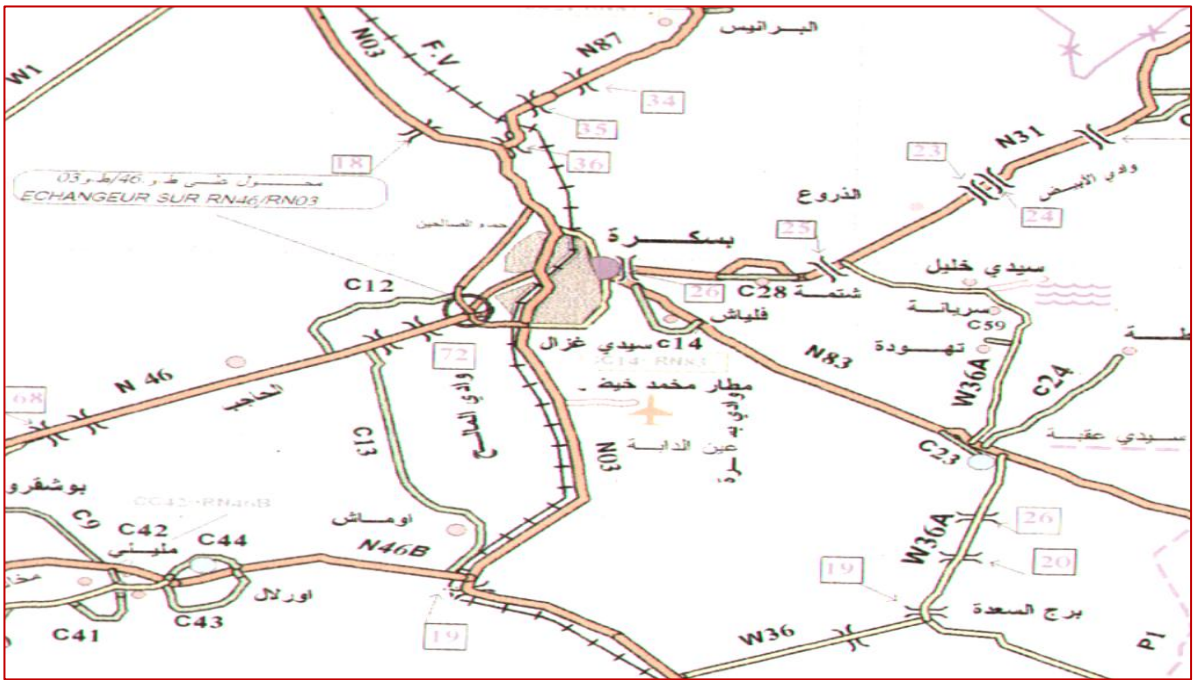

المصدر : مكتب الدراسات.URBA

- السكة الحديدية : إن خط السكة الحديدية الذي يعبر ولاية بسكرة شمال – جنوب و يربطها بولاية قسنطينة شرق–غرب وبمدينة تقرت بالجنوب، يجعل له دورا هاما فيما يخص النقل خاصة نقل السلع و بالتالي يعمل على تدعيم الحركة الإقتصادية داخل الإقليم و خارجه، حيث أنه يمر بالبلديات التالية : بسكرة ،لوطاية ، القنطرة ، عين التوتة، مما يجعل هذا محورا نشطا داخل مجال الحضري–بسكرة– يستلزم حسن التسيير و الإستغلال .

غير أن محطة بسكرة تعد هي الأكثر كثافة من حيث طاقتها الإستيعابية للسلع ، كما نشير إلى أنه تم اقتراح تحويل خط السكة الحديدية بالتجمع الحضري الرئيسي بسكرة خارج المحيط العمراني بالجهة الغربية موازي للطريق التحويطي و اقتراح محطة جديدة بالقرب من مطار محمد خيضر على محور الطريق الوطني .

ب– قطـاع الصناعـة : أما مجال الصناعة شمل :

* المنطقة الصناعية : جاء المخطط العمراني الموجه لمدينة بسكرة سنة 1990، ليبقى على وجوب إنشاء منطقة توسع للمنطقة الصناعية؛ مما زاد من الأهمية الاقتصادية لبلدية بسكرة،

والذي انعكس على نموها الديمغرافي وبالتالي على قدرتها الاستيعابية المجالية، والتي تم إنجازها نظرا لـ:

-وجود وحدات صناعية من قبل فوق الأرضية المختارة لإنجاز المنطقة.

-خلق مناصب عمل جديدة في قطاع الصناعة.

تقع جنوب غرب النسيج الحضري للمدينة وحدودها كالتالي:

الشمال: حي بن طالب ومركز التكوين المهني.

الجنوب: حي سيدي غزال.

الشرق: الطريق اولطني رقم (03).

الغرب: الطريق الوطني رقم (46).

جدول رقم (56): أهم صناعات المنطقة الصناعية بالنسبة لمدينة بسكرة :

المنطقة	المساحة (هـ)	أهم الصناعات الموجودة
المنطقة الصناعية توسع المنطقة	163 20	الحديد ، النسيج ، مواد البناء ، الكوابل ، مواد صيدلانية، التبغ، م.فلاحية ، م.كهربائية سيرغاز،عصير وحلويات، بلاستيك، طباشير، تركيب الشاحنات، المربعات المزخرفة، الزفت، صناعةو تبريد

الصورة رقم (16): موقع المنطقة الصناعية بالنسبة للمدينة.

المصدر: 2013 Google Earth

* منطقة التجهيزات: أنشئت عام 1975، تقع بالجهة الشمالية الغربية لمدينة بسكرة، وبالتحديد غرب الطريق الوطني رقم (03) تضم عدة وحدات منها: (SAMPAC, SONACOM, , SOTRACOV, ENADITEX, SOCODATTES, EDIED EDIPAL, SGB COPSTEB, SOMAC, BIS، ومجموعة من الوحدات الخاصة...).

جدول رقم (57): أهم صناعات منطقة التجهيزات بالنسبة لمدينة بسكرة :

المنطقة	المساحة (هـ)	أهم الصناعات الموجودة
منطقة النشاطات	46	حدادة، دقيق ، مواد البناء، الأكياس، بسكويت معالجة الأمعاء،مواد الكهرباء،البلاستيك (وحدات انتاج). السيارات، خردوات و مواد البناء، المازوت مواد السيراميك، الكوابل، قطع غيار(وحدات بيع).

أغلبها وحدات بيـع

الصورة رقم (17): موقع منطقة التجهيزات بالنسبة للمدينة

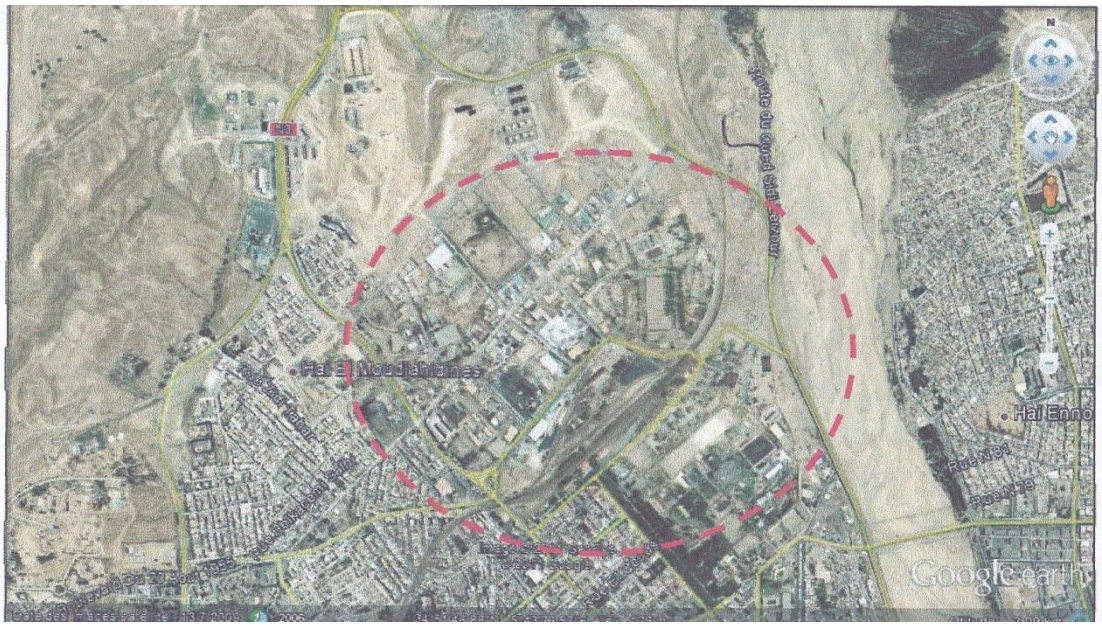

المصدر: 2013 Google Earth

* منطقة الحضائر: يوجد بمجال الدراسة منطقة حضائر معترف بها، وهي منطقة حضائر بسكرة، تضم أغلب الحضائر والورشات للبلدية، تحد التوسع العمراني للمدينة من الجهة الشرقية.

جدول رقم (58): أهم صناعات منطقة الحضائر بالنسبة للمدينة

المنطقة	المساحة (هـ)	أهم الصناعات الموجودة
منطقة الحظائر	115	إنتاج الدقيق، طوب، قهوة، نجارة، مواد البناء. مقرات لبعض المؤسسات سونلغاز، المياه، النقل العمومي بالإضافة لإدارات الخواص المتخصصة في الطرقات و التهيئة، والمقاولات.

أغلبها تابعة للخـواص

الصورة رقم (18): موقع منطقة الحضائر بالنسبة للمدينة

المصدر: 2013 Google Earth

جدول رقم(59): حول اعتبار المراجعة كوسيلة فنية تتولى تقديم المساعدة والاستشارة التقنية لصاحب القرار الجماعات المحلية (البلدية+الولاية)

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	كيف	التكرارات	النسب المئوية
نعم	20	%100	نظرة جديدة لمعالجة الوضعية وإضفاء الحلول	8	% 40
			معرفة المناطق الموجة للتعمير	7	% 35
			وسيلة تلاقي وتقارب مختلف الفاعلين لتفعيل الحوار	5	% 25
			المجموع	**20**	**% 100**
لا	0	%0		0	% 100
			المجموع	**0**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال الإجابات المقدمة لنا من طرف المبحوثين، 20/20 أجمعوا على أنه يمكن اعتبار المراجعة كوسيلة فنية تتولى تقديم المساعدة والاستشارة التقنية لصاحب القرار الجماعات المحلية (البلدية+الولاية) بنسبة 100 % ، وذلك من خلال اجابة 20/8 منهم بنسبة 40 % يرون أنها تعد نظرة جديدة لمعالجة الوضعية وإضفاء الحلول، كما سجلنا اجابة 20/7 منهم بنسبة35 % يقرون انها وسيلة من اجل معرفة المناطق الموجة للتعمير أو محتمل تعميرها، أما 20/5 منهم بنسبة 25 % يرون أنها وسيلة تسمح بتلاقي وتقارب مختلف الفاعلين لتفعيل الحوار خاصة .

إن عملية الترخيص بالتغيير في المجال العمراني أو الحضري بالجزائر سواء لصالح القطاع العام أو الخاص يتم قانونيا بموافقة أربعة هيئات أساسية أولها البلدية التي تُقدَم إليها الطلبات من جهات متعددة، أو تحتاج هي نفسها إلى أراضي لإنجاز مشاريع في مجال التهيئة العمرانية والتنمية ضمن مساحاتها؛ إلا أن البلدية ووكالاتها العقارية لا تستطيع قانونيا التدخل والترخيص أو البيع المباشر للأراضي العمومية دون المرور بمصلحة أملاك الدولة والمساحة التي تدرس طلبات التنازل عن الأراضي العمومية لصالح البلدية مقابل الأسعار المحددة من طرف الدولة، والتأكد من

أن الأراضي التي تطلبها البلدية لم يتم التنازل عنها أو بيعها من قبل، أو أنها لوزارات أخرى كوزارات الفلاحة والغابات أو الثقافة أو السياحة، أو تابعة للقطاع الخاص...الخ، وأن عملية التنازل أو الرفض تحتاج إلى مصادقة الوصاية (الولاية) على المستوى المحلي.(عقاقبة عبد العزيز،2010، ص163-168)

أما الهيئة الرابعة التي تحتاج إلى المراقبة والاستشارة المعمارية بعد الانتهاء من العمليات السابقة الذكر هي مصلحة البناء والتعمير ولجنة العمران المتعددة الأطراف التي تتأكد أولا من أن الاستعمال للمجال يتماشى مع توجيهات المخطط العمراني، وثانيا أن المواصفات والمقاييس المعمارية المتطلبة في المنشآت المبرمجة يتماشى مع مقاييس المنطقة التي يُراد إنجاز المشروع ضمنها.

وقد تبين أن السبب الرئيسي في أكثر الحالات المسجلة في مجال التجاوزات في مخططات التوجيه العمرانية في مختلف المدن الجزائرية، وبمختلف أحجامها هو عدم احترام الإجراءات القانونية المتطَلَبة في تغيير النسيج العمراني، واستخدام الأرض بسبب قلة التوعية والتكوين بصفة عامة للمنتخبين المحليين؛ إذ أن الكثير من المجالس البلدية تبيع الأراضي العمومية أو توزعها، أو تقيم فوقها المشاريع دون المرور بالإجراءات السالفة الذكر، ثم تبدأ في التسوية القانونية لها فيما بعد، فتظهر الأخطاء المرتبكة في استخدام الأرض وانتهاك قانون المخطط العمراني.(عقاقبة عبد العزيز،2010،ص170-171)

وأحيانا تُتَخذ قرارات على المستوى المركزي (على مستوى الوزارات) أو الإقليم (الولاية) دون أي اعتبار للمخططات العمرانية ذات الصلة بالأماكن التي تمسها هذه القرارات.

ورغم تعدد المتدخلين في المدينة باعتبار أن لكل رؤيته الخاصة للمشاكل ولكل أولويته، الأمر الذي يجعل من عملية التنسيق أمرا معقدا، وبالتالي التناقض في بعض الأحيان بين الكيفيات المطروحة لمعالجة الوضع وضبط التعقيدات، لذا كثيرا ما نتساءل عن بعض النماذج الناجعة في التسيير :

-هل نعتمد التسيير الخاص: أي أن البلدية هي التي تشرف على تسيير كل القطاعات التابعة لها وذلك باستعمال وسائلها البشرية والمادية الخاصة؟

العمل هنا يقتضي إيجاد تحالف اجتماعي سياسي واسع النطاق يهدف إلى إيجاد التجانس، التنسيق والإدماج الاجتماعي، في هذه الحالة البلدية تكون هي العمود الفقري الذي يرتكز حوله هذا النشاط التسييري الاجتماعي.

جدول رقم(60): مساهمة المخطط الحاليPDAU بإستراتيجية كفيلة لتنظيم توسع المجال الحضري يلاءم مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	كيف	التكرارات	النسب المئوية
نعم	15	% 75	إستراتيجية مستقبلية للتنمية العمرانية	8	% 53.33
			تضافر كل الجهود وكل القطاعات	7	% 46.67
			المجموع	**15**	**% 100**
لا	5	% 25	غياب التحليل العميق والواقعي للوضعية الحالية	5	% 100
			المجموع	**5**	**% 100**
المجموع الكلي	**20**	**% 100**		**20**	**% 100**

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف المبحوثين، تبين أن 20/15 بنسبة 75% من يرى أن المخطط الحالي PDAU لمدينة بسكرة سيساهم بإستراتيجية كفيلة لتنظيم توسع المجال الحضري يلاءم مشروعات التنمية المستدامة بها، حيث أنه يساهم في تبني إستراتيجية مستقبلية للتنمية العمرانية بالمدينة بنسبة 53.33 %، كما يرون أنه يساهم تضافر كل الجهود وكل القطاعات من أجل انتهاج إستراتيجية كفيلة لتنظيم توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة ويلاءم مشروعات التنمية المستدامة بنسبة 46.67 %، أما 20/5 من المبحوثين بنسبة 25% يرون عكس ذلك، حيث يقرون أنه بسبب غياب التحليل العميق والواقعي للوضعية الحالية للمدينة فإن

المخطط لا يساهم في تنظيم توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة وكذا لا يلاءم مشروعات التنمية المستدامة بها.

رغم ان نمو المدن والتمدن الحضري ضرورة لاستمرار العمران فإن مراعاة عوامل التوافق والتوازن بين هذا النمو ومحددات البيئة المحيطة يمثل حاجة ضرورية لتوفير الراحة والأمان والخصوصية واستمرار التنمية المتناغمة للإنسان والمكان. لذلك فإن التوظيف الأمثل للموارد والامكانات الطبيعية المتاحة والكامنة في مدننا والأخذ بالأساليب الحديثة المتوازنة وتوافق البيئة والعمران يمثل ضرورة لازمة لتحقيق المنظومة العمرانية المتجانسة التي يمكن ان تحقق العناصر الضرورية، لاشك أن كيفية تقسيم المجال عمرانيا من خلال المقاربة الوظائفية (سكن ، عمل ،خدمات) هي التي تتحكم في العملية التخطيطية و التسييرية برمتها قديما و حديثا،على هذا المستوى ينبغي أن نمتلك رؤية بعيدة المدى تتضمن تناسقا مابين طريقة تنظيم المجال من جهة، و تسييره من جهة أخرى.

ولهذا فإن بواعث تبني مفهوم الاستدامة في التخطيط و التسيير الحضريين لا تختلف عن البواعث التي أدت إلى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، فلم تعد هناك خطوط فاصلة بين البيئة والاقتصاد والاجتماع، فالعمران المستدام يتبنى فكرة أن الإنسان هو محور الارتباط بين البيئة – الاقتصاد–الاجتماع(لأن تأثيرات الأنشطة الإنسانية على البيئة لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية واضحة العنصر المتلقي للضرر في النهاية هو الإنسان).(مجد عمر حافظ ادريخ،2005، ص43–45)

فمن خلال قراءة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات التجمع، والوقوف على الإمكانيات المجالية لمدينة بسكرة المتوفرة حاليا والوضع الراهن لمكوناتها والذي نتج عنه تطور خطي للنسيج العمراني خاصة ما بين القطب الرئيسي والأقطاب الثانوية المحيطة به، ووضوح ظاهرة التلاحم العمراني ولمعالجة انعكاسات هذا الوضع على مستوى الولاية ككل، ولإعطاء الدور الجهوي لبسكرة كقطب فعال في التنمية الوطنية بخلق مدينة كبيرة بمكوناتها

الفضائية (عمرانية، صناعية، خدماتية) فإننا اعتمدنا الاستراتيجية المجالية التالية: (بلزرق فاطمة الزهراء،2013، ص 79-85)

أ. **التجمع الحضري بسكرة :**

الهدف منها تكوين مدينة كبيرة بحجم جهوي والذي يشمل القطب الحضري الرئيسي بسكرة وأقطاب التوازن (شتمة، الحاجب) وهذا لإحداث توازن في التوزيع الديموغرافي والخدمات والتحكم في النمو الخطي لهذه الأقطاب، مع هيكلة التلاحم العمراني بشكل يسمح بتأدية مختلف الوظائف العمرانية ويتركز هذا على :

- على مستوى الطريق المقترح شرقا والطريق المبرمج وهو انحراف للوطني رقم (46) .
- اعتماد مبدأ التوازن في توزيع المرافق الكبرى المقترحة داخل المجمع.
- خلق مناطق للسكن وأخرى للمرافق وتدعيمه صناعيا بخلق قطب صناعي موازي للتطور العمراني.

ب. **تنمية الظهير الريفي :**

الذي يمثل المساحات الفلاحية الشاسعة لكل من بلديات الحاجب وشتمة، بمختلف تجمعاتهما وذلك بـ :

- توفير ميكانيزمات ومقومات القطاع الفلاحي لتثبيت السكان في مناطقهم وتشجيعهم على ممارسة مختلف الأنشطة.
- تدعيم التجمعات العمرانية الرئيسية والثانوية بالمرافق ومختلف الإحتياجات السكنية وتحديث توسعاتها المستقبلية.

ج. **تنمية مركز الحاجب :**

وذلك بحصر إمكانية توسعه المتوقعة وتدعميه ليكون قطب ثانوي ذو تأثير مباشر على المجمع الحضري الكبير خاصة بفعل مؤهلاته الطبيعية والسياحية، وقربه من محطة المسافرين الجديدة والهيكلة المجالية الواضحة التي تربطه بمختلف الأقطاب .

نتائج الدراسة

✓ **الهيكلة العمرانية المتوقعة :**

المجال العمراني للتجمعات والأقطاب الحضرية وأفاق توسعها يعتمد على نظرة شاملة لتكوين مدينة كبيرة بحجم جهوي تكون تفاعلاته وفق المبادئ التالية :

يتكون من :

➢ **القطب الرئيسي بسكرة** : الذي يتحكم في توزيع جميع التفاعلات المجالية إلى مختلف الأقطاب تدريجيا وفق مكوناته التالية:

- وسط المدينة (المركز الحيوي).
- وسط خدماتي على المحور المؤدي على حي العاليا .
- مناطق سكنية موجودة خاصة على المحيط العمراني للسكن الفردي في عمومه .
- القطب العمراني الجديد (الجهة الغربية) وهو توسع مهم في إحداث توازن عمراني وخدماتي داخل المدينة.
- مناطق التوسع المقترحة في هذه الدراسة هي تواصل لما هو موجود على مستوى الطرق الوطنية رقم (03) ,(46), (31), (83) هذه الفضاءات المجالية تعتمد في هيكلتها على المحاور الداخلية والولائية والوطنية والتي ترتبط في معظمها بالطريق المحيطي المقترح.

✓ **أقطاب التوازن :**

➢ **قطب شتمة** : الهيكلة المجالية لهذا القطب يتحكم فيها محوري الطريق الوطني رقم (46) باتجاه أريس وعلى مستواه يتم التلاحم العمراني مع مدينة بسكرة ولهذا عملية التوسع تكون بالجهة الشمالية .

➢ **قطب الحاجب:** إن موقع القطب الجامعي على مستوى الطريق الوطني رقم (46) داخل إقليم بلدية الحاجب، يسمح بالاندماج بسهولة مع مدينة بسكرة وهذا ما سيجعله قطبا أساسيا في التنمية العمرانية بالمجمع، ولكن الإشكال الحقيقي لهذا القطب هو عائق الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي والمتوسط ، وأنبوب الغاز الذي يخترق النسيج العمراني .

لإعطاء مدينة بسكرة دورها المجالي الفعال كقطب جهوي ذو تأثير عمراني وحضري واقتصادي، والوصول إلى حجم مدينة كبيرة بمختلف مكوناتها المجالية والتنموية، فلا بد من

نتائج الدراسة

اعتماد آليات عمرانية و مجالية للتحكم في تسيير مجالها الحضري، وتصور نسيج عمراني مستقبلي يعتمد على معيار التخطيط كأداة للإنسجام والتجانس بين مختلف القطاعات من أجل ضمان تحقيق الاستدامة، و يكون ذلك بمعالجة ظاهرة التلاحم العمراني العشوائي بين القطب المركزي (بسكرة) و أقطاب التوازن الأخرى (شتمة، الحاجب)، و تنظيم و إعادة هيكلة الأحياء الفوضوية الحالية، و محاولاة إعادة النمو الطبيعي للتجمعات العمرانية خاصة بسكرة بالتركيز على النمو بشكل شعاعي إنطلاقا من الوسط باتجاه أقطاب التوازن:

* قطب شتمة (الطريق الوطني رقم 31)
* قطب الحاجب (الطريق الوطني رقم 46)

ولتغيير هذا الدور من دور محلي داخل إقليم الولاية إلى دور جهوي لابد من معالجة المكونات المجالية الحالية وفق الأهداف المستقبلية من :

- تحسين الإطار المبني المجالي .
- توقيع مرافق كبرى حيوية .
- خلق مظهر عمراني ملائم بمختلف مكوناته (سكن، مساحات خضراء، مناظر طبيعية...إلخ).
- إحداث توازن للشبكة الحضرية داخل التجمع الحضري .

و لمعالجة التوسع العمراني بإعتماد إستراتيجية لتنظيم المجال الحضري وفق ما يلي :

أ / المجمع الحضري لبسكرة :

الهدف منه تكوين مدينة كبيرة بحجم جهوي، والذي يشمل القطب الحضري الرئيسي (بسكرة) و أقطاب التوازن (شتمة ،الحاجب) المعنية بظاهرة التلاحم العمراني، و ذلك لإحداث توازن في التوزيع الديموغرافي و الخدماتي و التحكم في النمو الخطي لهذه الأقطاب، مع هيكلة التلاحم العمراني بشكل يسمح لتأدية مختلف الوظائف العمرانية داخل المجمع، و يرتكز ذلك على مستوى الطريق المحيطي المقترح شرقا والطرق المحيطي المبرمج وهو إنحراف للطريق الوطني رقم (46) ،و كما نعتمد على مبدأ التوازن في توزيع المرافق الكبرى المقترحة داخل هذا المجمع و خلق مناطق للسكن و أخرى للمرافق و تدعيمه صناعيا بخلق قطب صناعي موازي للتطور العمراني .

ب- تنمية الظهير الريفي :

الذي يمثل المساحات الفلاحية الشاسعة لكل من بلدية الحاجب و شتمة بمختلف تجمعاتهما و ذلك بتوفير ميكانيزمات ومقومات القطاع الفلاحي، و لتثبيت السكان في منطقتهم و تشجيعهم على ممارسة مختلف الأنشطة، فيسمح ذلك بالتنمية الريفية المتوازنة مع تدعيم التجمعات العمرانية الرئيسية و الثانوية بالمرافق و مختلف البرامج السكنية ، و تحديث توسعاتها المستقبلية .

ج- تنمية مركز الحاجب :

و ذلك بحصر إمكانية توسعه المتوقعة و تدعيمه ليكون قطب ثانوي ذو تأثير مباشر على المجمع الحضري الكبير خاصة بفعل مؤهلاته الطبيعية و السياحية و قربه من محطة المسافرين الجديدة و الهيكلة المجالية الواضحة التي تربطه بمختلف الأقطاب.

الصورة رقم (19): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات: مدينة بسكرة 2008

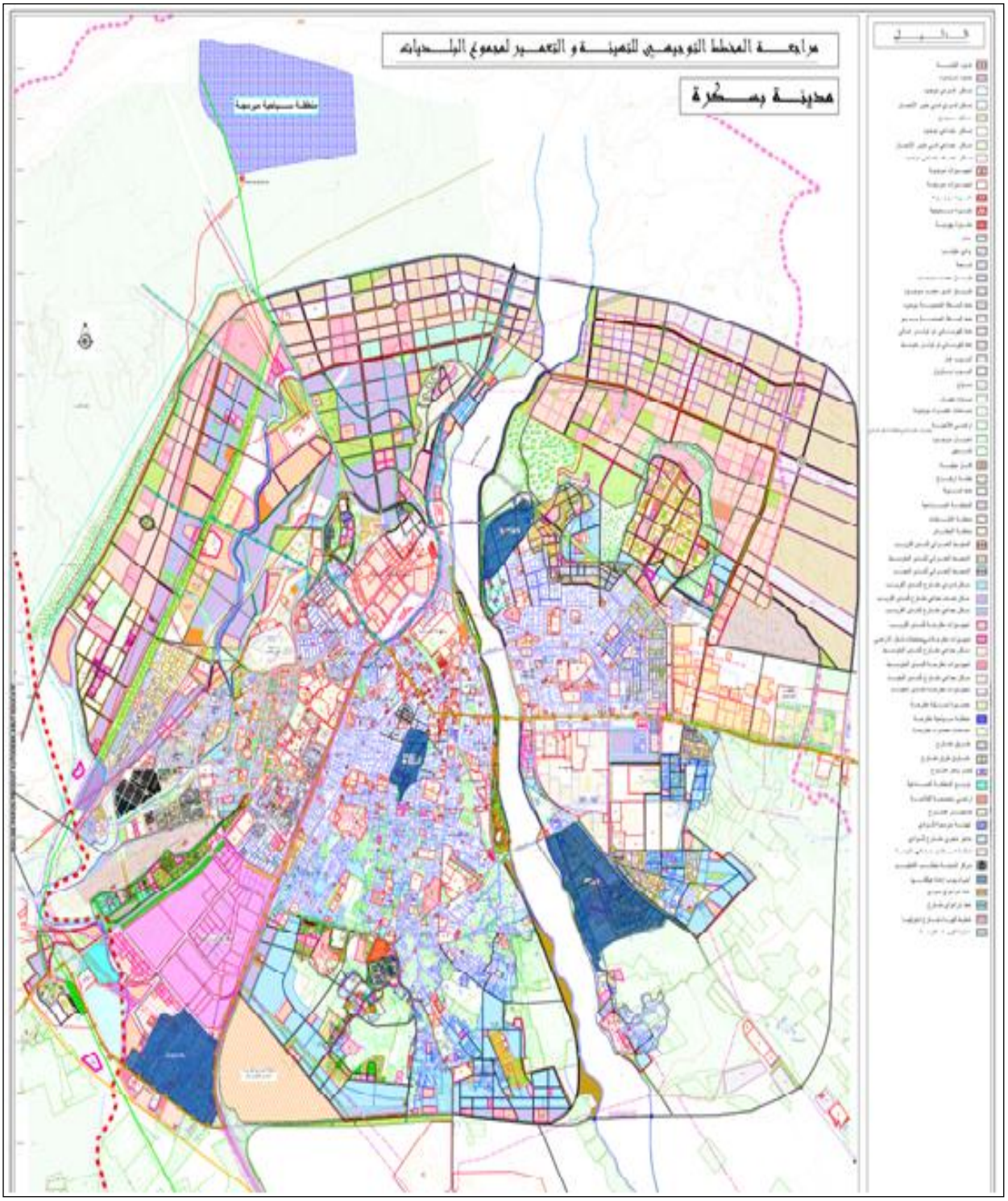

المصدر: مكتب الدراسات.URBA

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

بعد هذه الوقفات التنظيرية و الإجرائية من الدراسة و البحث عن الحقيقة نقف لنتساءل عن أهم النتائج التي تمخضت عليها هذه الدراسة، و التي يمكن أن تتجاوز بنتائجها اكتشافات الأمس، و عليه لابد من الحكم على مدى تطابق الواقع مع ما بينته الدراسة التحليلية في الجانب الميداني في ظل تساؤلات الإشكالية، و التي انطلقت من التساؤل العام الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

3-1 تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الأول :

✱ هل ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يضمن استدامة للمشروعات بالمدينة ؟

من خلال معطياتنا الميدانية والمقابلات التي أجريناها مع المعنيين من المصالح والإدارات والتقنيين والخبراء تأكد لنا ونسبة كبيرة أن ضعف في الأدوات ، أي أنها لم تعد إعدادا جيدا يستند إلى الحقائق المحلية.

فالمؤشرات المستعملة في الدراسة لإختبار مطابقتها للواقع المحلي قد أثبتت أن الشواهد الكيفية والحقائق الميدانية تؤكد عدم تطابقها مع الواقع إلى حد كبير، ذلك أن انعدام الإعداد الجيد لأدوات التعمير والذي لا يستند إلى الحقائق الميدانية فهما وتحليلا وإستعابا يؤثر حتما على هذه الأدوات ميدانيا (أي بعد المصادقة) وبالتالي لا تعبر عن إحتياجات السكان بشكل عقلاني وواقعي ، وهذه الوضعية تكون نتيجتها في نهاية الأمر ضعف وتيرة التنمية الحضرية بجميع مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية الإيكولوجية والثقافية.

ورغم هذه النتائج إلا أن أدوات التعمير السابقة والتحصيصات لم تحقق القفزة النوعية في التنمية المستدامة ، نظرا لأن هذه الأدوات لم تحترم بشكل جدي وفعال، هذه الوضعية تفسر وإلى حد كبير بعلاقتها بمسألة إعداد الدراسات مند البداية ، أي مسألة التصميم والمتابعة التقنية في المراحل الأولى ، فإما لأنها لم تعد إعداد جيدا وبالتالي إستحال تطبيقها كلية وبصرامة على أرض الواقع ، أو أنها لم تعد بالقدر الكافي حتى تتمكن من الإستجابة إلى السكان المتنامية ، وهكذا لم تسجل تنمية

نتائج الدراسة

حضرية المدينة تستمر زمان ومكانا وتكون قاعدة لنموها وتشكيل المجال الحضري لضمان استدامة المشروعات بها.

إن هذه الحقيقة التي لمسناها عبر كشفنا لأولي المستويات المساعدة في فهم علاقة أدوات التعمير بالتنمية الحضرية بمدينة بسكرة ، أظهرت لنا وباعتراف المصالح التقنية والإدارات بأن هذه المخططات خاصة منها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالنسبة لبسكرة لم يتم إعداده في ظروف موضوعية ملائمة للتصميم نظرا لصعوبة المرحلة المتسمة بانعدام الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام ، وما أفرزه على مستوى الوحدات الصغرى ميدانيا (البدايات والجماعات المحلية) في إعداد هذه الدراسات أو الأدوات خاصة وأن هذه المرحلة تميزت بوجود مسؤولين مفوضين من الإدارة حاملين لمهام محددة ، كانت أدوات التعمير خارج اهتماماتهم ، مما أثر على سيرورة المتابع الدراسات والمساهمة في إعدادها إعداد جيدا.

كما كشفت لنا الوقائع أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بسكرة لم يتم إنجازه إلا بعد فترة طويلة من الزمن، لأن المسؤولين أخذوا بعين الاعتبار ما يمكن أن يتطلبه إنجاز مثل هذا المخطط التوجيهي من مجهودات و إمكانيات مسخرة، خاصة وأنه لم تمض فترة زمنية كبيرة أو حتى متوسطة عن المصادقة على المخطط التوجيهي لسنة 1987 في 28 نوفمبر 1990 ، و بعده تم صدور قانون ينص على إنجاز مخطط آخر توجيهي في 1990/12/01، هذا ما أدى إلى تأخر الشروع في إنجاز المخطط التوجهي "PDAU" لبسكرة حتى سنة 1996 و لم يتم إنجازه حتى تاريخ 28 ماي 1998.

وهذا ما لاحظناه تبادل للتهم بين الهيئات التنفيذية من جهة والمصالح والدوائر التقنية من جهة ثانية ، فإذا كانت الأولى ترى أن العيب في الأدوات ، تذهب الثانية إلى إعتبار أن العيب أساسا إنما هو في الهيئات التنفيذية الساهرة على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

أما الخبراء فيميلون إلى الربط بين هذا وذاك على حد السواء ، فإذا كانت بعض الدراسات أو المخططات لم تعتمد على الحقائق الميدان في إعداد تصورها المستقبلي ، فإن الهيئات من جهة ثانية لم تكن في المستوى المطلوب منذ البداية عند مرحلة الإعداد والمصادقة باعتبارها طرفا رئيسيا في المتابعة.

ويكمن السبب حسب المسؤولين المحليين هو عدم قدرة الهيئات المعنية على توفير آليات تساعدها على تسيير العقار المبنى القديم بما يسمح بتغيير المجال الحضري ، بإعتباره ملكية خاصة في مجملا وهذه العملية لا يمكن أن تأتي إلا من خلال التدخل المباشر للإستثمار الخاص بإعتباره مالك للثروة وقادرة على تحقيق قيمة مضافة من خلال هذه الميدان عبر تحقيق المنفعة وإنشاء المساكن وتوفير الخدمات وحرية الإستهلاك التنافسية كنمط ثقافي أفرزه النظام الليبرالي وقرض وجوده على أدوات التعمير مند ظهورها.

النتيجة ذاتها لاحظناها بخصوص المخطط التوجيهي الأداة الأولى والأساسية في تحديد التوجيهات على مدى 20 سنة والتي من خلال تبرز توجهات مفصلة حول تنظيم المجال وتسيره وإنتاج المشروع العمراني عبر مخطط شغل الأرض.

فالمفارقة الكبرى هي أن هذا المخطط لم يطبق إطلاقا بالرغم من مرور أكثر من 10 سنوات من إعداده و 7 سنوات من المصادقة عليه سنة1998 ، بمعنى آخر أنه إستهلك المدى القريب والمتوسط دون فعالية ودون أثر واضح المعالم، وتعطلت معه البرامج التنموية وسياسة التوسع المجالي.

فأي مخطط توجيهي يثبت وجوده خاصة بعد مرور عشرين سنة(المدى القريب والمتوسط) لابد وأن يتجسد من خلال توسع مجالي وحضري ، كان من المفروض أن تظهر معالمه جليا في منطقة الواقع المحلي لا زالت حاليا من أي تدخل عمراني متميز يبرر ذلك البرنامج.

– فهل أن هذا المخطط(PDAU) لم يستند إلى الوقائع الميدانية عند الدراسة والإعداد ؟

إن كل المؤشرات والحقائق المحلية تدل على أن مشكلة العقار من المتغيرات التي أثرت ولا زالت كذلك في عملية التنمية الحضرية وإنتاج المجال الحضري أي المدينة.

وهذه الوضعية أنتج مباشرة تراجع واضح في التنمية الحضرية ببسكرة ، وهي التي تمتلك العوامل الموضوعية والكامنة لتحقيق ذلك، وأصبحت المدينة غير قادرة على توفير المزيد من الخدمات إلى درجة أنها وصلت إلى مرحلة الشبع وعدم إمكانية التوسع والتعمير ضمن المجال الحضري الحالي، وإزدادت معها مؤشرات إجتماعية سلبية لمشاكل حضرية عديدة كأزمة والتوسع العشوائي والكثافة العالية، وضعف النشاط الإقتصادي... إلخ ، ووصلت هذه الوضعية إلى درجة عدم قدرة المدينة

بإستعاب المزيد من المرافق والهياكل والبرامج السكنية المعدة من قبل المديريات القطاعية ، وهذا يرجع لسبب وحيد هو عدم وجود وعاءات عقارية مجالات للتعمير ؟؟

لذا يجب على الجهات المسؤولة إعادة النظر في كل قراراتها الحضرية من خلال الاعتماد على واقع المدينة و خصوصيتها الجغرافية و التاريخية و احتياجات سكانها في ظل أسس علمية متطورة لأساليب التنمية على مستوى التخطيط و التنسيق مع مراعاة المشاركة الشعبية في صنع القرارات.

ويمكن أن نعتبر التهيئة الحضرية وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري والعمراني، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم واستغلال النسيج الحضري،وعلى غرار ذلك تسعى الدولة لوضع قوانين عمرانية لإستغلال المجال الحضري والعمراني وفق اجراءات ادارية وتنظيمية، مع الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الامثل والعقلاني للسكان، ومختلف النشاطات الصناعية وكذا تصميم وتخطيط التوسعات داخل المجال الحضري وذلك بخلق توازن بين التخطيط الحضري والعمراني لضمان استدامة المشروعات بالمدن.

2-3 تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الثاني :

✱ هل تأخذ الأدوات العمرانية الأبعاد البيئية التي من شأنها أن تحقق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة ؟

نستنتج من تحليل بيانات هذه الدراسة و من خلال الإجابات المتحصل عليها أنه لقد أصبح التوجه الجديد للسياسات الحضرية الحالية هو خدمة البيئة، و مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة المرجوة، فإذا كان هناك اختلال بين بيئة الفرد أو المجال الذي يتواجد به، فهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى انعدام أحد مرتكزات التنمية و عرقلة مسارها ، لذا فإن التنمية لم تبق في أبعادها الاقتصادية فحسب، بل انتقلت إلى أبعادها الاجتماعية و الثقافية المرتبطة بالإنسان وأبعادها البيئية طالما أنها تسعى إلى تنمية الموارد و إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

وكون هذه العملية بحاجة إلى هيكلة إدارية و مراقبة للتغييرات التي تطرأ على المجال الحضري، فإن قلتها في مدينة بسكرة، فسحت المجال لمزيد من التعدي على الأراضي الفلاحية لحساب التوسع العمراني و الصناعي اهتمامه بالكم على حساب النوع، خاصة طابع المنطقة

الصحراوي، ونوعية الحياة التي يحتاجها الإنسان و تعبر عن ثقافة مما شوه مجال المدينة بتلك الفسيفساء من المباني التي تتضارب أشكالها و تتداخل خصائصها العمرانية دون مراعاة لأي إدماج معماري خاص بالمنطقة أو وظيفي يخدم المجتمع و يطور المدينة، وما يعانيه أصحابها من مشاكل تقتلهم يوم بعد يوم، مما زاد في حدة مشكلة هوية المدينة في تخطيطها و تعميرها، و مشكلة في وظائفها الحيوية من سكن و عمل وخدمات كما بينته الدراسة الميدانية .

و من خلال البيانات و النتائج المحصل عليها، يمكن القول أن سياسة التوسع في المجال الحضري للمدينة لحد الآن لم تتمكن من الوقوف عليها، رغم ما خصص لها من إجراءات وميزانيات وأدوات عمرانية و مخططات و كذا موارد بشرية و مادية، و ما زال المشكل مطروح لحد الساعة، لذا يجب على الفئات المسؤولة إعادة النظر في كل منجزاتها، و محاولة إعطاء هذه السياسة وجها آخر، من خلال الاعتماد على أسلوب علمي جديد من أساليب السياسة التنموية للتدخل المباشر بواسطة أفكار و قرارات و تقنيات و وسائل الدراسات و التنفيذ و الإنجاز لتنظيم و تحسين ظروف معيشة المواطن، و تطوير و تنمية الشبكة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات الوسطية للمجال الذي يتواجد به و يتفاعل معه، للوصول إلى نموذج من نماذج المدن العصرية في إطار تحقيق الغاية المرجوة و هي تنمية مستدامة حقيقية.

3-3 تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الثالث :

✱هل ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة بالمدينة ؟

إن الصرامة والفعالية في تطبيق المخططات ترتبط دوما بمدى وعي الهيئات التنفيذية بأهميتها في تحقيق التنمية الحضرية، ومن دون شك فإن عدم تطبيق أدوات التعمير في الميدان ليس مرده الأساسي العوائق الطبيعية والملكية الخاصة والموارد المالية كما تذهب إلى التأكيد عليه تلك المصالح والهيئات التنفيذية ، وإنما يرتبط بانعدام وعي حقيقي بهذه الأهمية وبالدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات التعمير في تحقيق التنمية ، بمعنى أصبح فقد لمسنا من خلال معايشتنا لهذه الظاهرة محليا إنعدام إرادة قوية في إحداث التغير وتوفير كل الآليات المساعدة على تحقيق أهداف

نتائج الدراسة

التنمية الحضرية المستدامة بالإعتماد على أدوات التعمير ، على غرار ما نلاحظه من المشاريع السكنية الجديدة والذي أعطى نفسا جديدا تحاول من خلاله السلطات المحلية عبر البرامج القطاعية في مجال السكن والمرافق والهياكل القاعدية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتهيئة الحضرية إعطاء وتيرة ما للتنمية الحضرية، على اعتبار انها جاءت لتدارك العجز والتأخير.

إذن؛ فوتيرة التنمية وبشهادة المسؤولين المحليين والهيئات والمصالح المحلية والولائية والخبراء المستشارين فإنها لا تعكس إطلاقا الطموحات والإمكانيات الكامنة، والذي يرد في معظم التصريحات إلى عدم التطبيق الفعلي لكل الأدوات أو المخططات السابقة والحالية والتي حملت برامج تنموية هامة في مجالات عديدة، والتي لم تترجم ميدانيا وفعليا كما خطط لها.

ويتضح أن التخطيط الحضري هو في نهاية الأمر الإستراتيجية التي تتبع من قبل مراكز إتحاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع الهيئات الحضرية ، بحيث أنها تعمل على توزيع الأنشطة والخدمات توزيعا جغرافيا متوازنا وبالنسبة للسكان فإنها تسهر على تحقيق أكبر الفوائد من هذه النشاطات داخل البيئة الحضرية.

ومن خلال ما لمسناه من خلال الدراسة، يجدر بنا تبني اعتماد أولويات في السياسة الحضرية الجزائرية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة عبر أدوات التهيئة والتعمير لمواجهة آثار ظاهرة التعمير والتحضر المتزايدة باستمرار، وهي :

1) إعادة تحديد وتقسيم سلطة إتخاد القرار بين المؤسسات المركزية والجماعات المحلية قصد استيعاب واقعي وفعلي للواقع المحلي وتحديد التدخلات الممكنة انطلاقا من مشكلات محددة وتسخير الإمكانيات والموارد المحلية.
2) تغيير مبادئ حقوق الملكية العقارية، خاصة الحضرية منها.
3) إمكانية القيام بالبرمجة المراقبة للنشاطات الإقتصادية وتوسعاتها المجالية إنطلاقا من علاقة المدينة بالإقليم قصد تحقيق تكامل متوازن ومنسجم.

4) تعميم فكرة الحضرية (standard urbain) إلى جميع المجالات الإجتماعية والفيزيقية حضرية كانت أم ريفية قصد امتصاص العجز الكبير في التنمية ووضع الشروط المساعدة على تحقيق ذلك وفق معايير مرنة ومفتوحة على الخصائص الحضرية المحلية والإقليمية.

5) استعادة الإطار المشيد الموجود وإعادة تأهيله قدر الإمكان مجاليا وإقتصاديا، من أجل تجنب التبذير في استغلال الأراضي والموراد المختلفة المدمجة ضمن إطار التهيئة والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة والإقليمية من جهة، وتحقيق أهداف السياسة الحضرية الجديدة ضمن المشروع الحضري.

4-3 تفسير و تحليل النتائج العامة :

إذن، في بحثنا في عوامل التوسع في المجال الحضري لتحقيق التنمية المستدامة، تبين لنا اولا أن التخطيط الحضري عموما هو المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة المقصودة، من خلال أدوات التهيئة العمرانية بل إنها القاعدة النموذجية لذلك؛ ولكن من خلال الدراسة الميدانية تبين إن أدوات التعمير كآليات في التخطيط والتسيير الحضري المعتمدة في الجزائر، والتي تم اجراءها بمدينة بسكرة لم تحدث النقلة النوعية المتوقعة، بل بالعكس تماما عرفت نمو وتوسع المدن، بسبب تراجع ملموس في النمو الإقتصادي والبناء والتعمير والخدمات والترفيه، فتح المجال لمزيد من الضغوطات الإجتماعية أمام تنامي ظاهرة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي وبروز لظواهر مرضية والتي أصبحت واجهة جديدة للسوك في المجتمع المحلي من مثل: تزايد الطلب على حاجيات السكان المختلفة، السرقة والجريمة...، ، في مقابل تزايد كمي لعددهم بفعل مؤشري الزيادة الطبيعية والهجرة المتواصلة في اتجاه هذا المجال الحضري، ويكفي أن نقر بأن أدوات التعمير التي جاءت في الأصل لتحقيق القفزة النوعية المنتظرة في التنمية الحضرية، وما قد يصاحب ذلك من رخاء فردي واجتماعي، لم تحترم اطلاقا ولم تترجم ميدانيا إلى برامج تنموية كان بالإمكان أن يلاحظها العام والخاص، عبر ميدان الشغل والخدمات والصحة والتعليم والنقل والتعمير الناجح والترفيه...الخ.

ومن خصائص ميزت فشل هذه الأدوات والمخطط التوجيهي أساسا هي:

1. ينظر إلى المجال بخاصية فيزيقية بحثه انطلاقا من العقار ولا تهتم بنظام المدينة.
2. إهماله لمشكلة العقار والملكية الخاصة.
3. العشوائية في تخصيص الأراضي الصالحة للبناء.
4. انعدام الانسجام بين الهيئات في تسيير المجال الحضري.
5. مشكلة العقار وضرورة وضع آلية تحقق إمكانية التفاوض بين الفاعلين.

وهي في الحقيقة تعيب هذه الوضعية على الادوات أكثر من على منفذي الأدوات، وإهمال هذه الجوانب يؤثر بشكل أو بأخر على فكرة تشكيل المدينة ، خاصة إذا كان الاهتمام موجها إلى النظرة الكمية وإهمال الجوانب الكيفية، وهذا ما ذهب إليه أحد خبرائنا في تقييمه لأدوات التعمير مقارنة بالهيئات على مستوى مجال دراستنا بسكرة .

فقد حاولت الدراسة أن تثير جملة من التساؤلات والقضايا حول المسألة الحضرية في علاقتها بالتنمية المستدامة،على إعتبار أنها إستراتيجية الدولة في تحقيق الأهداف العامة انطلاقا من الوحدات (البلديات) أو المجتمعات الحضرية المحلية منذ أكثر من 15 سنة من اعتمادها، وأهم هذه القضايا:

1- ضرورة تقييم أدوات التعمير في الجزائر ومحاولة معرفة لماذا لم تتمكن العديد من الجماعات المحلية تطبيقها ميدانيا وكيف يمكن وضع آليات جديدة لتنفيذها بما يحقق الأهداف: تغيير ما وجب تغييره وتعديل ما وجب تعديله والتأكيد على ما صح فعله.

2- التقييم يكون مفتوحا بين الفاعلين الاجتماعيين والتقنيين والخبراء ومكاتب الدراسات، حتى نتمكن من تحديد النقائص على مستوى التصميم والإنجاز، وبالتالي محاولة تغير مسارها وفقا للأولويات الإجتماعية والحقائق المحلية بما يساعد على تنفيذها ميدانيا: نحن بحاجة إلى أدوات تعمير واقعية وقابلة للتنفيذ.

3-إن أدوات التعمير لا بد وأن تكون محلية المنشأ وأن إعادة تشكيلها يجب أن يكون وفقا للخصوصيات الإجتماعية والحقائق المحلية للمجتمع ، حتى ننتهي مع قضية الإستيراد الجاهز

لأدوات بعيدة عنا في التصميم والإنجاز، هذا دون الإقلال من الاستفادة بعقل وحكمة من التجارب العالمية الرائدة.

4- يجب النظر إلى أدوات التعمير كآليات للتسيير والتنظيم الحضريين بالنسبة للمدن الجزائرية في علاقتنا مع التنمية الحضرية المحلية، لتحقيق التنمية المستدامة.

5-تحديد المقاييس التنموية في الجزائر عموما والمقاييس المحلية للمدن وفقا للأهداف والأولويات بما يستجيب للمتطلبات الإجتماعية المتغيرة باستمرار ومحاولة إخضاع الأدوات لها.

6-فتح المجال إلى ضرورة التفكير في تدعيم هذه الأدوات بأخرى تتحقق من خلالها الفعلية والانسجام، والتطبيق المعقلن للأدوات إنطلاقا من الحقائق المحلية، كالتدخل على مستوى الإقليم في علاقة الريف بالمدينة، والتدخل على مستوى الأحياء والنوايا أو القطاعات والتدخل على مستوى الشوارع...إلخ، والتي من شأنها تحديد المشاكل الحضرية بدقة والتدخل وفقا لذلك.

8-فتح المجال بشكل فعلي وعملي للمشاركة بين جميع الفاعلين الاجتماعيين من التصميم إلى الإنجاز، فالمواطن العادي لا يكاد يعرف شيئا عن هذه الأدوات الموجودة في الجزائر بالرغم من أنه هو المعنى بها مباشرة، فالمدينة تتشكل وتنتج خارج إرادته الفعلية، وبالتالي لا يشعر المواطن بأنه جزءا من المشروع وفاعل رئيسي في المدينة.

9-أن السياسية الحضرية لا بد وأن تكون مرادفة للتخطيط الحضري تكون الدولة هي الراعي الرسمي والدائم لتحقيق هذه العلاقة.

10-إدخال مفهوم التنمية الحضرية المستدامة في علاقتها مع أدوات التعمير على مستوى التصميم وعلى مستوى الإنجاز.

11-أن التخطيط الحضري يعتمد بشكل أساسي على تدخلات متعددة الإختصاصات، والتي يلعب من خلاله الباحث السوسيولوجي دورا فعالا في التصميم وإنتاج النماذج التنموية عبر أدوات التهيئة والتعمير.

12-ضرورة الانتهاء كلية مع السلوك السلبي المعتمد على الرجوع دوما إلى مرحلة الصفر، والعودة المستمرة إلى مرحلة البداية، وكأن هناك إرادة خفية تحث الفاعلين على ضرورة اعادة كل شيء ومحو كل شيء!

13-الإعتماد على الطاقات الوطنية في مجال التخطيط والتخلي عن الاستيراد المتواصل لنماذج جاهزة لا تنطبق مع المجتمع المحلي والحقائق المرتبطة به؛ فلقد كشفت لنا الحقائق التاريخية أننا لازلنا حبيسي الاستيراد المتواصل لأدوات التعمير والسياسة الحضرية الفرنسية خصوصا حتى بعد الإستقلال، بل والعجيب في الأمر اننا نقتبس جزئيان من نظام وطني كامل ومتماسك بفرنسا قائم على التقييم المتواصل ويشكل استراتجية الدولة في تنظيم وتسيير المدن نحو تنمية حضرية مستدامة.

14-أن النمو المجالي واتساع الرقعة الجغرافية لبيئة حضرية ما لا يعني بالضرورة وجود تنمية عمرانية فقط، بل إن التوسع في المجال الحضري تحكمه اعتبارات كثيرة من أهمها معدل نمو كل من السكان والأنشطة الاقتصادية أولا، والظروف الطبيعية البيئية القائمة كالموقع الجغرافي وطبيعة الأرض ثانيا، وطبيعة القيم والمفاهيم الاجتماعية ثالثا، وبناء عليه يكمن تأثر نمو وامتداد الرقعة الجغرافية للمدينة بالاعتبارات الثلاث السابقة.

15-كما أمكن لنا التعرف على قضية أساسية، قد لا تلق الاهتمام والعناية اللازمة بها من قبل الدارسين والباحثين المحليين؛

خاتمة

خاتمة :

في نهاية هذه الدراسة يمكن القول من خلال النتائج المتوصل إليها، وبالنظر إلى جملة المشاكل التي يعانى منها قطاع التهيئة العمرانية في الجزائر في جوانبه المختلفة، حيث تم حصر العديد منها، أن السياسة العمرانية فشلت في بناء مدينة بالمواصفات الحديثة، ويرجع ذلك إلى أسلوب التسيير بالدرجة الأولى، وأسباب أخرى ثانوية، كل ذلك أدى إلى تدهور وضعية المدن الجزائرية التي تفتقر في المقابل إلى المفاتيح العمرانية العاكسة لنجاح سياستها العمرانية.

إن دراستنا لموضوع توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة هي أولا؛ نتاج معايشتنا لتوسع و لنمو هذه المدينة، على اعتبار أننا ننتمي إلى هذا المجتمع وتتبعنا لمسارها وتطورها، واعتمادا على البيانات والمعلومات والشواهد المتحصل عليها عبر حواراتنا ومقابلاتنا ، ساعدنا كل هذا في فهم وإدراك وتحليل سيرورتها التاريخية.

وثانيا، فهذه الدراسة هي محاولة هادفة لإبراز دور علم الإجتماع الحضري في التخطيط والسياسات الحضرية، ولذلك حرصنا منذ البداية على الإلمام بالموضوع من جوانب عدة تحقق أهداف الدراسة، ولبلوغ ذلك، اعتمدنا أساسا في جمع المعلومات على المقابلات والاستجوابات والتي مكنتنا جميعها إلى حد كبير في جمع الحقائق الميدانية للمجتمع المحلي، وكشفت لنا الشواهد والإحصاءات والمعاينات عن عوامل توسع المجال الحضري بمحل الدراسة (بسكرة)، ومحاولة لتخطيط للمدينة من أجل التحكم في نموها وتوسعها ، لضمان الاستدامة للمشروعات بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص من خلال ادوات التهيئة والتعمير .

و باعتمادنا على الوثائق والصور والمخططات المتعلقة بالمدينة قديما وحديثا، والتي قدمت لنا شواهد هامة عن واقع المدينة والمجتمع المحلي منذ نشأتها، وهو ما ساعدنا على توظيف هذه المعطيات في تحليل وفهم عوامل النشأة ودورها في تحقيق النمو المجالي والتنمية المحلية التي عرفتها المدينة في مرحلة ما من تاريخها الطويل.

وعبر هذا المسار التاريخي، عرفت مدينة بسكرة تاريخا حافلا بالتطورات السوسيولوجية والإقتصادية والثقافية و الإيكولوجية، بدأت بمرحلة الاستيطان الأوروبي، واستصلاح وتملك الأراضي ثم انشاء المدينة ، والتي وجهت نحو اقتصاد فلاحي واحاتي بالدرجة الأولى، لازمتها سنوات طويلة حتى بعد الإستقلال، إلى مدينة متوسطة مع نهاية السبعينات عرفت توسعا واستقطابا هاما على اعتبار أنها أصبحت قطب جذب للسكان والنشاط الاقتصادي خاصة بعد 1974(أصبحت ولاية)، إلى مرحلة المدينة الكبيرة مع بداية هذا القرن، بعد ان عرفت نموا مجاليا وديموغرافيا متسارعا.

وأمام هذا النمو والتوسع المجالي وعاملي الهجرة والنمو الديموغرافي، عرفت المدينة أدوات تعمير على غرار باق المدن الجزائرية ، سنوات السبعينات والثمانينات مخطط التعمير الموجه (PUD) والذي اعتمد على قانون الإحتياطات العقارية لسنة 1974 في تفعيل توسع المجال الحضري واستيعاب حجم أكبر من المساكن والمرافق والهياكل لمواجهة الطلب المتزايد للمتطلبات والحاجات الإجتماعية المتنامية والتحصيصات ومناطق (ZHUN) باستمرار، واعتمدت في ذلك على البرامج السكنية الحضرية الجديدة النشاطات، والتي ساعدت إلى حد ما في تحقيق تنمية حضرية محلية سنوات الثمانينات، سرعان ما فقدت وتيرتها مع نهاية تلك العشرية كانعكاس مباشر لأزمة وطنية ميزت معظم المدن الجزائرية، لتنتهي بذلك مرحلة التخطيط الموجه المعتمدة على سياسة حضرية تعبر عن فكر اشتراكي يعني بتوزيع الثروة وتكفل الدولة التام بانشغالات السكان، وبدأت بعدها مرحلة السياسة الحضرية الجديدة عبر ادوات التهيئة والتعمير مع بداية التسعينات، كتعبير أيضا عن توجهات سياسية كبرى ميزت المجتمع الجزائري مع بداية التسعينات.

وهكذا استفادت مدينة بسكرة كغيرها من المدن وجوبا بهذه الأدوات في تلك الفترة والتي حددت توجهات المدينة المجالية والعمرانية عبر برامج تنموية تمتد مجاليا وزمنيا على المدى القريب والمتوسط والبعيد .

ولكن بعد المصادقة على هذه المخططات، وجدت المدينة نفسها مقيدة وغير قادرة على تفعيل ادواتها ميدانيا، وبقيت الأمور على حالها تقريبا بعد مرور 7 سنوات من المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي ومخطط شغل الأرض كنموذجا لمعرفة واقع تطبيق الأدوات ببسكرة. وهكذا بدا

للعام والخاص، ان وتيرة التنمية اصبحت معطلة، لدرجة أنها توصف بالركود التام من قبل بعض الخبراء والمستشارين والمصالح التقنية المحلية، قياسا للإمكانيات التي تتوفر عليها في تحقيق ذلك.

إن مدينة بسكرة بتعداد سكانها البالغ 222393 نسمة حسب تقديرات احصاءات سنة 2011 أصبحت تعد في مصاف Les Metros Pôles وذلك حسب القانون 01 /20 المؤرخ في 01/12/12 المتعلق بالتهيئة و التنمية المستديمة للإقليم، هذه المدينة التي تشهد دينامكية مجالية وعمرانية زاحفة باستمرار نحو التوسع المجالي والوظيفي، اعتمدت في نشأتها على عوامل وخصائص محلية ، وهي ذاتها التي لابد وأن تعتمد عليها حاضرا ومستقبلا في بعث تنمية دائمة، في علاقتها مع المحيط و المجتمع المحلي.

ولتحقيق ذلك لابد وان تتخذ من التخطيط الحضري في علاقته مع التهيئة الإقليمية، عبر أدوات التعمير، والقوانين التشريعية مثلا القانون التوجيهي للمدينة..، ومن خلال ميكانيزمات وآليات فعالة للمراقبة والتنفيذ، أن تجعل من تلك الأدوات وسيلة حقيقية للتسيير الحضري في يد الجماعات المحلية تحقق بها تنمية حضرية دائمة، كما أن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار والتشاور والحوار وإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين من العوامل أيضا التي تؤسس لتنمية حضرية واجتماعية متميزة ورائدة، معتمدين في ذلك على كل مقومات التنمية الاقتصادية والمادية والبشرية والتكنولوجية حتى تحقق الرفاهية الفردية والجماعية للمجتمع المحلي بمدينة بسكرة عبر مجال نفوذها وامتدادها الجغرافي.

إن السعي نحو التنمية المتوازنة للإقليم التي تطمح لها سياسة الدولة، وما سطرته لها من ترتيبات وأدوات وأعمال وبرامج منذ بداية التسعينات اضحى صعب المنال بسبب الرؤية المحدودة والمجردة لتنظيم المجال الوطني، بكل ما يحمله من خصوصيات ومميزات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ايكولوجية، بيئية، ناهيك عن تضافر عوامل اخرى زادت من حدة الاختلافات بين مختلف مناطق البلاد.

حيث تشهد الجزائر حاليا تطورا ديمغرافيا متواصل أنجز عنه في المقابل تطور عمراني سريع يتمثل في إتساع المساحات العمرانية بصفة كبيرة، وذلك نتيجة للمشاريع التنموية التي تقوم بها الدول والقطاع الخاص في جميع الميادين، من أجل تلبية مختلف المتطلبات والحاجات المتزايدة

للمواطنين يوم بعد أخر، وبهذا لجأت الدولة إلى التهيئة العمرانية كأساس لتحقيق أهداف ملحة في جميع المدن الجزائرية وعبر كامل التراب الوطني، والتي تهدف من خلال تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...، على المدى البعيد وفي كل الاحوال يكون تطبيق الاستدامة، التي هي بشكل عام عبارة عن طريقة ومنهج حياة مستمر وديناميكي ومتطور وهي ليست نتيجة محددة يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة بل هي أساسا عملية ونهج سياسي، طريق اجتماعي، مسلك اقتصادي، بعد بيئي، مسار تكنولوجي، أكثر منها مشكلة تصميمية بحاجة إلى حلول سحرية محددة، وتتبع المشكلة بشكل رئيسي في غياب التصاميم والمخططات المعدة لتعريف وإعداد وتجهيز تطبيق مفاهيم الاستدامة محليا،هذا مما يضمن الاستدامة على مستوى التجمعات السكانية وهو ما نعنى به، لا بد وأن تلبي الاحتياجات والأهداف الثقافية والسياسية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية للجميع، حيث يتم توفير المأكل والملبس والمسكن بشكل عادل وتوفر خدمات التعليم والصحة بشكل متساوي ومتوازن على الجميع، لذلك من أهم الخصائص الواجب مراعاتها وهي: مراعاة الجوانب الاقتصادية والسكانية والاجتماعية من جهة، والثقافية والنفسية من جهة أخرى كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، وبذلك يؤكد التخطيط الحضري على الربط بين الجوانب المعمارية والسلوكية والتعامل مع الخصائص الطبيعية والمواقع لجغرافية للمناطق الحضرية وذلك بمراعاة مواضع ومواقع تلك المناطق الأمر الذي يلعب دورا هاما في نموها العمراني؛ حيث تتوفر لبعضها إمكانية التوسع والتنمية، ولا يتوفر ذلك للبعض الآخر مما يتطلب انعكاس ذلك على مخططات التنمية الحضرية لتلك المناطق الحضرية أو المدن، معالجة المنطقة الحضرية كوحدة مترابطة في جميع مكوناتها وعناصرها مع بعضها،فمعالجة أي جزء يشكل عنصرا أساسيا من النظام الحضري.

إذن، إن توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة ومختلف عوامله المرتبطة خاصة ما تعلق بأدوات التهيئة والتعمير والتي تسعى للمساهمة في استدامة المشروعات بالمدينة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تبين اولا بأن التخطيط الحضري عموما هو المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المقصودة بل إنه القاعدة النموذجية لذلك؛ ولكن إن أدوات التعمير كآليات في التخطيط والتسيير الحضري المعتمدة في الجزائر، والتي تم اجراءها بمدننتا لم تحدث النقلة النوعية المتوقعة، بل

بالعكس تماما عرفت مدينة بسكرة فوضى ومشاكل وحتى ركود في بعض المجالات وتراجع ملموس في النمو الإقتصادي والبناء والتعمير والخدمات والترفيه، فتح المجال لمزيد من الضغوطات الإجتماعية أمام تنامي ظاهرة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي وبروز لظواهر مرضية والتي أصبحت واجهة جديدة للسلوك في المجتمع المحلي من مثل السرقة والجريمة، كما تزايد الطلب على حاجيات السكان المختلفة، في مقابل تزايد كمي لعددهم بفعل مؤشري الزيادة الطبيعية والهجرة المتواصلة في اتجاه هذا المجال الحضري، ويكفي أن نقر، بأن أدوات التعمير التي جاءت في الأصل لتحقيق القفزة النوعية المنتظرة في التنمية الحضرية، وما قد يصاحب ذلك من رخاء فردي واجتماعي، لم تحترم اطلاقا ولم تترجم ميدانيا إلى برامج تنموية كان بالإمكان أن يلحظها العام والخاص، عبر ميدان الشغل والخدمات والصحة والتعليم والنقل والتعمير الناجح والترفيه...الخ.

قائمة المراجع

1/ قائمة المراجع باللغة العربية :

✓ **الكتب :**

1. إبراهيم سليمان عيسى: **تلوث البيئة –أهم قضايا العصر–المشكلة والحل**، ط2،دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2000.
2. أبرمز تشارلز :**المدينة ومشاكل الإسكان**، ترجمة: لجنة من الأساتذة المترجمين، دار الآفاق الجيدة، بيروت، د ت.
3. أحمد أبو أليزيد الرسول: **التنمية المتواصمة : الأبعاد.. و..المنهج** ،الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة للطباعة، والنشر والتوزيع،2007 .
4. احمد توفيق المدني: **قرطاجنة في اربع عصور–من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986 .
5. احمد خالد علام، عصمت عاشور أحمد:**التلوث وتحسين البيئة**، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
6. أحمد عزة عبد الكريم :**المجتمع العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت
7. أحمد علي إسماعيل: **دراسات في جغرافيا المدن**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1982.
8. احمد علي اسماعيل:**دراسات في جغرافية المدن**، ط3، درا الكتاب الحديث، القاهرة ،2012
9. اسماعيل قيرة: **علم الإجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة منتوري–قسنطينة، الجزائر، 2004.
10. إيزفينج ألين: **المدن الجديدة والضواحي**، ترجمة: محمد غنيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
11. البشير التيجاني :**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
12. البشير التيجاني: **تهيئة التراب الوطني في ابعاده القطرية**، دار المغرب للنشر والتوزيع ،2004.

13. البشير التيجاني: **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 .

14. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى،الجزائر،2004.

15. تشارلز كوريا: **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، ترجمة:محمد بن حسين ابراهيم، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

16. تماضر حسون، وحسين الرقابي :**المشكلات الأمينة المصاحبة للنمو المدن والهجرة إليها**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987 .

17. جيرالد بريز :**مجتمع المدينة في البلاد النامية**، ترجمة:محمد الجوهري ، دار النهضة العربية، للطباعة و النشر، القاهرة، مصر،1972.

18. جيرالد بريز: **مجتمع المدينة في البلاد النامية–دراسة في علم الإجتماع الحضري**، ترجمة: محمد الجوهري، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1989 .

19. الجيلاني بن عمران :**أزمة السكان آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر**، ترجمة: منصور عبد الغني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،د.ت.

20. حسن أحمد شحاتة،**تلوث البيئة** –السلوكات الخاطئة وكيفية مواجهتها،مكتبة البيئة،مكتبة الدر العربية للكتاب ،د.ت

21. حسن أحمد شحاته: **البيئة و المشكلات السكانية** ،مكتبة الدار العربية للكتاب ، 2001 .

22. حسن الخولي:**الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث**، درا المعارف، القاهرة، 1982 .

23. حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007 .

24. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **التخطيط الحضري–دراسة في علم الإجتماع** ، مركز الإسكندرية للكتاب،2005 .

25. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة– دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، 1998.

26. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **مشكلات المدنية– دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، د ط.

27. حسين عبد الحميد أحمد رشوان،**البيئة والمجتمع**–دراسة في علم اجتماع البيئة،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2006.

28. حميد خروف وآخرون:**الاشكالية النظرية والواقع–مجتمع المدينة نموذجا–**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

29. حنفي عوض: **سكان المدينة بين الزمان و المكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.

30. حيدر فاروق :**تخطيط المدن والقرى**، ط1 ،مصر، مركز الدلتا للطباعة، 1994.

31. خالد مصطفى قاسم:**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007.

32. خلف الله بوجمعة : **العمران والمدينة**،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة، 2005.

33. دوغلاس موسشيت**: مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

34. راتب السعود، **الإنسان والبيئة**، دراسة في التربية البيئية،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2004.

35. راوية توفيق: **الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا**، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مشروع دعم التكامل الافريقي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة ،2005.

36. ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي–النظرية والتطبيق** ،ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.

37. رشاد احمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

38. رشاد أحمد عبد اللطيف،**البيئة والإنسان–منظور–اجتماعي**،ط1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2007.

39. روبير اوزيل، ترجمة بهيج شعبان: **فن تخطيط المدن** ،منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط 2 ، 1982.

40. زيدان عبد الباقي :**علم الاجتماع الحضري و المدن المصرية**، المكتبة الانجلو مصرية،د.ط،1974 .

41. سامح الغرابية، يحي الفرحان:**المدخل إلى العلوم البيئية** ،ط4، دار الشروق، عمان،2002.

42. سامي ملحم، **مناهج البحث في التربية و علم النفس**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.

43. سعد طه علام : **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية ،مدينة نصر، القاهرة ،2003.

44. سعيد ناصف، **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها**، مكتبة زهراء الشروق، مصر، 1997.

45. سميرة كامل محمد: **التخطيط من اجل التنمية**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، ب س.

46. السيد حنفي عوض: **علم الإجتماع الحضري**، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986 .

47. السيد عبد العاطي السيد: **الانسان والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1999.

48. السيد عبد العاطي السيد :**علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002 .

49. السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، ج1، ط2، دار المسيرة ، عمان، 2012.

50. السيد عبد العاطي السيد: **علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري**، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

51. السيد عبد العاطي السيد:**علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987 .

52. سيد علي شتا، **المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية**، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.

53. صبحي محمد قنوص:**دراسات حضرية، مدخل نظري**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 1994.

54. صلاح العبد :**التوطين و التنمية المجتمع بالوطن العربي**، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة، مصر، 1973.

55. صلاح حميد الجنابي:**جغرافية الحضر، اسس وتطبيقات**، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الموصل، 1987.

56. عادل مختار الهواري، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، **قضايا التغيير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

57. عباس فاضل السعدي: **جغرافية السكان** ،ج1، جامعة بغداد، 2002.

58. عبد الإله أبو عياش :**أزمة المدينة العربية**، ط1 ، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 .

59. عبد الإله أبو عياش: **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 .

60. عبد الباسط عبد المعطي، **البحث الاجتماعي "محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

61. عبد الحميد دليمي: **دراسة في العمران–السكن والاسكان**، منشورات مخبر الانسان والمدينة، قسنطينة،2007.

62. عبد الحميد زوزو :**الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939**، ط2،د.ت .

63. عبد الرحمان بن خلدون: **مقدمة**،الكتاب الأول، الباب الرابع : البلدان و الأمصار وسائر العمران و ما يعرض في ذلك من الأحوال و فيه سوابق و لواحق.

64. عبد الرؤوف الضبع:**علم الإجتماع الحضري ،قضايا و إشكاليات**، دار الوفاء للنشر، ط1 ، 2003.

65. عبد العظيم أحمد عبد العظيم: **الإسلام والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

66. عبد الغني عماد: **منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات**،ط1،دار الطليعة،بيروت،2007.

67. عبد الفتاح محمد وهيبة: **في جغرافية العمران**، دار النهضة العربية، بيروت ،1980.

68. عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي:مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

69. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية، الاسكندرية ،2003.

70. عبد اللطيف بن أشنهو :**الهجرة الريفية في الجزائر**، ترجمة عبد الحميد أقاسي المطبعة التجارية، الجزائر.

71. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت

72. عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدنية– الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

73. عبد الهادي محمد والي:**التخطيط الحضري– تحليل نظري وملاحظات واقعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،1983.

74. عبد الوهاب ابراهيم، **أسس البحث الاجتماعي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985،

75. عثمان محمد غنيم،ماجدة ابو زنط: **التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان،2007.

76. عزت عبد الكريم وآخرون: **المجتمع العربي**، دار النهضة للطباعة والنشر، دت.

77. عطيات عبد القادر حمدي: **جغرافية العمران**، مطبعة دار المعارف، الاسكندرية، 1964 .

78. علي سالم الشواورة: **التخطيط في العمران الريفي والحضري**،ط1،دار المسيرة ،عمان، الاردن،2012.

79. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

80. عمر صدوق: **الطبيعة القانونية للمخطط الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

81. غريب محمد سيد أحمد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2006.

82. غنيم عثمان :**مقدمة في التخطيط التنموي الاقتصادي**، ط1 ،عمان، دار الصفاء،1998.

83. غنيم عثمان :**التخطيط أسس ومبادئ**، عمان، دار الصفاء، 2006.

84. فادية عمر الجولاني:**علم الإجتماع الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997 .

85. فتحي ابو عيانة: **جغرافية العمران**، دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعارف، مصر ،1995.

86. فوزي رضوان العربي: **أنماط التجمعات في الوطن العربي**، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة ، 1985.

87. فيصل عزام قماش: **دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن**، دمشق،1990.

88. قباري محمد إسماعيل:**علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغيير و التنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.

89. القريوتي محمد قاسم: **رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة**، عمان، المكتبة الوطنية، 2006.

90. القطب وأبو عياش:**الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 .

91. كايد عثمان أبو صبحة: **جغرافية المدن**، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط3، 2010.

92. لوجلي صالح الزوي:**علم الاجتماع الحضري**، دار الكتب الوطنية، ط1 ، 2002..

93. لورانس إ.سسكند: **دبلوماسية البيئة–التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية** ،ترجمة: أحمد أمين الجمل،ط1،القاهرة ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997.

94. لويس ممفورد: **المدينة على مر العصور :أصلها، تطورها و مستقبلها**، إشراف و مراجعة : إبراهيم نصحي،ج1،المكتبة الأنجلو مصرية،1964 .

95. متعب مناف جاسم :**التخطيط و المجتمع**، جامعة بغداد، د.ط، العراق،1976.

96. محمد السويدي :**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 .

97. محمد السيد أرناؤوط: **التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان**، أوراق شرقية، ط1، 1998.

98. محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري: **جغرافية الحضر دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها**، دار الكتب الجامعية،الاسكندرية، ط1، 1972.

99. محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان:**تلوث البيئة–مشكلة العصر**–دراسة علمية حول مشكلة التلوث وحماية صحة البيئة،دار الكتاب الحديث،الإسكندرية، ب ت .

100. محمد بومخلوف:**التحضر و واقع المدن العربية**، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق ،1999.

101. محمد حافظ: **النمو الحضري في المجتمع المصري**، دراسة بنائية تاريخية، القاهرة، دار السعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، 1987.

102. محمد عاطف غيثّ: **التغير الاجتماعي والتخطيط**، جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1987،

103. محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

104. محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري**، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

105. محمد عبد الفتاح القصاص: **تلوث البيئة**، مجلة التنمية والبيئة، القاهرة، مطبعة القاهرة الحديثة، 1988 .

106. محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1999.

107. محمد علي محمد: **دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1986 .

108. محمد محمود السرياني: **مكة المكرمة–دراسة في تطور نمو الحضري**، منشورات قسم علم الجغرافيا، جامعة الكويت، العدد87، 1982.

109. محمد مدحت العقاد: **مقدمة في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

110. محمد مدحت جابر : **جغرافية العمران الريفي والحضري** ، ط1، القاهرة ، 2003.

111. محمد مصطفى الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000.

112. محمود عبد الحليم منسي: **مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

113. محمود الكردي:**النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر**، دار المعارف، القاهرة، 1980.

114. مدحت محمد العقاد: **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980 .

115. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،ب ت.

116. مصطفى وتي: **علم الإجتماع العمران**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1981.

117. نبيلة حمزة:**التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الحكومية**، حالة البلديات العربية، نيويورك، 1999.

118. نعمة الله عنيسي، **مخاطر التلوث البيئي على الإنسان**، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1998.

119. نهى الخطيب: **اقتصاديات البيئة والتنمية**، القاهرة ،مركز دراسات كاستشارات الإدارة ، 2000.

120. وحيد حلمي حبيب: **تخطيط المدن الجديدة**، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1991.

121. يوسف توني: **معجم المصطلحات الجغرافية**، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي،د.س.

✓ التقارير والقوانين والمراسيم:

1. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (الاسكوا) : **الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن و ضمان الحيازة** – منظور اقليمي– نيويورك النسخة العربية، 2001.

2. برنامج الامم المتحدة الانمائي: **العمل من اجل البيئة** ، مجلة صوت البيئة، العدد01، 1991.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52 المتضمنة القانون90 /29 المتعلق بالتهيئة و التعمير، المؤرخ في :1990/12/1.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم: 08/90، المؤرخ في1990/04/08المادة 12.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 15، تتضمن القانون رقم 06/06 المؤرخ في: 2006/02/20، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد77، القانون رقم: 01-20، المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة المؤرخ في: 2001/12/12.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من 1998**، الجزائر، 1999.

8. المجلس الشعبي البلدي، **بسكرة الأحداث**، إعلامية يصدرها المجلس الشعبي البلدي، بلدية بسكرة،العدد الأول 1999- 2000

9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،"**ملخص تقرير عن النتائج حول المدينة الجزائرية**، (CNES)، 1998، .

10. مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية بسكرة، مونوغرافية الولاية، 2011.

11. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: **الدليل السنوي للإحصائيات المتوقعة لسنة 2002** .

12. المرسوم91 /178، المؤرخ في:1991/05/28 - يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.

13. مكتب الدراسات والانجازات في التعمير-URBA – مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، لمجموع بلديات (بسكرة-شتمة-الحاجب)،

14. **الوقائع مجلة الأمم المتحدة** ،السنة14، العدد2، يونيو1993.

✓ الرسائل الجامعية:

1. إسماعيل بن السعدي: **الثقافة والعمران، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم اجتماع التنمية، قسنطينة،2001 .

2. أمال لبعل: **آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع تخصص تنمية، بسكرة، 2003-2004

3. حميد خروف: **التصنيع وأثره في تغيير القيم لدى العمال الصناعيين من أصل زراعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، قسنطينة،1987 .

4. ذيب بلقاسم: **المجال العمراني و السلوك الاجتماعي**، دراسة ميدانية مقارنة لحالة بسكرة،رسالة ماجستير غير منشورة،هندسة معمارية، قسنطينة،1995

5. سعاد أنصر، عسكيل أم الخير: **آليات التوسع العمراني وإشكالية العقار الحضري في مدينة باتنة**، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة فى التهيئة الحضرية ، قسم علوم الارض،جامعة باتنة، 2003.

6. عبد الرحمان خليل مرابط: **التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض والمستقبل المطلوب، دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة هندسة معمارية، جامعة بسكرة ،2012.

7. عبد العزيز راسمال: **الحراك الاجتماعي في الجزائر**، دبلوم دراسات معمقة، معهد العلوم الاجتماعية،1993 .

8. عقاقبة عبد العزيز: **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر –مدينة باتنة نموذجا**–مذكرة ماجستير علوم سياسية غير منشورة، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة،جامعة باتنة ،2010.

9. لكحل احمد، **دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الإدارة والمالية، الجزائر،2002/2001.

10.محمد الهادي لعروق :**عملية التحضر في الشرق الجزائري**، رسالة دكتوراه جامعة الإسكندرية،1988 .

11.محمد بوخيط: **التوسع الصناعي والعمراني على الأراضي الزراعية في بلدية الرويبة**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاستصلاح الإقليمي، الجزائر،1992 .

12.محمد فائز بوشدوب:**التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية،الجزائر،جانفي 2002.

13.مجد عمر حافظ ادريخ:**استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس**، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2005.

✓ المقالات والمجلات:

1. ابراهيم محمد العنابي: **البيئة والتنمية–الأبعاد القانونية الدولية**، السياسة الدولية، العدد110، اكتوبر ،1992.

2. أحمد أبو الوفا: **تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث،مع إشارة لبعض التطورات الحديثة**، المجلة المصرية للقانون الدولي،العدد49، 1993.

3. أحمد الرشيدي، **الحماية الدولية للبيئة،الجوانب القانونية والتنظيمية**،السياسة الدولية ، العدد 110،أكتوبر ،1992.

4. أسامة الخولي: **مفهوم التنمية المستدامة**،نقلا عن مجلة البيئة والتنمية، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد9، نوفمبر 1999.

5. اسماعيل قيرة : **الابعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة** ، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2001.

6. الياس شرفة: **مشكلات المدينة الجزائرية بين النزوح الريفي والتكيف الحضري**، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، 2003–2004.

7. بوكروح مسعود: **العمران في المنطقة العربية بين التشريع والتخطيط والإدارة–التجربة الجزائرية**، أشغال ندوة : العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة، الرباط، 10–2001/04/12.

8. بشاينية سعد: **من التنمية الشاملة إلى التنمية المستديمة**، مجلة العوم الاجتماعية والإنسانية، العدد09، جامعة باتنة، جانفي،2004.

9. بن الشيخ الحسين و آخرون: **إدارك البيئة الحضرية و أثرها على السلوك الإنساني**، الملتقى الوطني لتنمية المناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية،جامعة بسكرة،أيام14–15–16، 2000.

10. جريدة الخبر اليومية ، تاريخ المقال: 2006/03/06.

11. حسن الخياط:**المدينة العربية الخليجية**، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر،1988. أنظر ايضا:

Ledrut Raymond: **Sociologie Urbaine** ,Presses.Universitaires de France, Paris,1973.

12. حمزة العاتي، **بسكرة تراث حافل ببطولات المقاومة و الإشعاع الحضاري**، مجلة الزيبان، الجزائر ،أفريل،1984، ص12-13.

13. حواس سلمان محمود :**أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية**، مجلة القافلة، العدد02 ، مجلد 44، السعودية ،1996.

14. حيدر كمونة :**المشاكل البيئية وترشيد خطط التنمية**،مجلة فكرية قومية شهرية تصدر عن بيت الحكمة، بغداد العدد22،كانون الثاني، 2002.

15. صفوان العساف: **الطاقة والفكر البيئي المستدام في تخطيط استعمالات الأراضي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد20 ، العدد01، 2004.

16. صلاح زين الدين، **تطور التشريعات والسياسة البيئية والدروس المستفادة من التجربة المصرية**، الحماية القانونية في مصر أبحاث المؤتمر العلمي الأول لقانونين المصريين 25-26 أفريل 1992.

17. الطاهر لدرع: **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع** ، مجلة المعرفة، عدد 16، اكتوبر 2013 ، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة .

18. عبد الخالق عبد الله: **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، المستقبل العربي، السنة 15، العدد167، يناير،1993.

19. عبد الله بن جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة-بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، قسم العلوم السياسية- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007.

20. عبيدي محمد، **من قمة ستوكهولم إلى قمة جوهانسبورغ**، نقلا عن صحيفة الشروق اليومي، القسم الخاص بالبيئة، الصادر في 2002/09/02.

21. علاوة بولحواش: **المشكلات البيئية للمدن الجزائرية**، فعاليات الملتقى الوطني حول ازمة المدينة الجزائرية، قسنطينة، منشورات جامعة قسنطينة،2003 /2004.

22. علي رأفت:**العمارة الخضراء والتنمية العمرانية المستدامة**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد34، الكويت، 2006.

23. عزوزر،**الاتصال من أجل ثقافة بيئية**،البيئة رهانات وتحديات، نشرية دورية تصدر عن مجلة الجماعات المحلية، الجزائر،العدد02،جوان1997

24. غانم عبد الغني:**مدينة بسكرة نموها وتهيئة مجالها الحضري**،حوليات وحدة البحث إفريقيا العالم العربي،المجلد3، 1999، قسنطينة،ص23.

25. فائق جمعه المنديل: **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية(النظام التخطيط العمراني لشامل –رؤية مستقبلية)**، المؤتمر الإقليمي– المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان، 14– 17 يناير 2008.

26. فلاح جمال معروف العزاوي: **أقطاب النمو والتنمية المكانية في الأقطار النامية– دراسة تقويمية في إمكانياتها التطبيقية**، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد22 ،1988.

27. فوزي بودقة: **الظاهرة الحضرية بالمدن العربية الكبرى–دراسة حالة مدينة الجزائر**، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب، الجمعية الجغرافية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2003.

28. فوزي مصمودي، **بسكرة عبر التاريخ** ، مقال الرابطة الولائية للنشاطات الثقافية و العلمية للشباب، دليل ولاية بسكرة– الملتقى الوطني الخامس لابتكارات الشباب،(أيام 24–25–26 ديسمبر 1997).

29. الكفري مصطفى العبد الله: **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، مجلة الحوار المتمدن، العدد، 2003.

30. كمال الحلبي، محمد الوتار: **التنمية المستدامة مدخل للحفاظ على البيئة العمرانية**، اعمال الملتقى المبادرات والأبداع التنموي في المدينة العربية،عمان، جانفي، 2008 .

31. كولين ريز :**النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة،التمويل والتنمية**، المجلد30، العدد4، ديسمبر 1993.

32. مجلة المستوطنات البشرية،مجلة دورية تعني بقضايا المستوطنات البشرية في الوطن العربي، العدد9، 1998،.

33. مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية: العدد 109 ،مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ،أفريل 2003 .

34. **مجلة علوم وتكنولوجيا**،علمية شهرية تصدر عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، السنة العاشرة،العدد100، ديسمبر 2002، يناير 2003.

35. محمد الصغير غانم: **مقالات حول تراث منطقة بسكرة و التحول الأوراسي**، منشورات جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الأوراس، باتنة (ب.ت).

36. محمد الهادي لعروق: **السكن الاجتماعي في منظور التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول : السكن الاجتماعي في الجزائر–الحصيلة والأفاق، 21–27 /2004/03، جامعة منتوري قسنطينة.

37. محمد الهادي لعروق: **المدينة الجزائرية وممارسات التهيئة**، حوليات حول وحدة البحث افريقيا والعالم الثالث، جامعة منتوري قسنطينة، 1997.

38. محمد عاطف كشك، **التنمية المستديمة سراب أو حلم قابل للتحقيق**، نقلا عن مجلة القافلة ، العدد الثاني عشر، المجلد 45، مطابع التركي، الدمام، السعودية،

39. محمد غياث الأشراف: **الإنسان و البيئة**، نقلا عن مجلة القافلة، العدد 11، المجلد 42، مطابع التريكي، الدمام، السعودية، ماي 1994.

40. مصطفى كامل السيد: **الحكم الرشيد والتنمية**– أعمال مؤتمر القاهرة، مارس2003 ، 2006،

41. مصطفى كمال طلبة، **قضايا وتحديات البيئة للتنمية**، نقلا عن مجلة البيئة والتنمية، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد9، نوفمبر 1999.

42. مطانيوس مخول،عدنان غانم: **ماهية التخطيط الاقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة**، مجلة علوم انسانية، عدد46، السنة الثامنة ،2010 .

43. ولاية بسكرة: **مجلة الزيبان**، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية، بسكرة، العدد7، أفريل، 1984.

44. ياسر دياب: **التصميم المستدام والعمارة البيئية**، مجلة العمران والتقنيات الحضرية، 2007.

45. يوسف لخضر حمينة: **محاضرة في تسيير المدينة**، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة،2005 .

2/ قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

1. **ABC des Nations Unies**, éd Nations Unies, New York 2001.

2. Adrian Pitts: **Planning and Design Strategies for Sustainability and Profit : Pragmatic sustainable design on building urban scales** , ELSEVIER,2004.

3. Alain Jounot : **Le developpement durable**,100 questions pour comprendre et agir, Afnor, France,

4. Alberto Zuchelli : **Introduction a l'urbanisme opérationnelle et à la composition urbaine,** vol 2.3, OPU, 1984 .

5. Bardo, J,W and Hartman J.J**:Urban sociology**, Peacock publishers, Tennessee, 1982.

6. .Belkacem Belkhemsa; **Tentatives d'intégration du dévloppement durable dans les politiques d'aménagement urbain en Algérie** , Aménagement urbain et dévloppement durable,editions CRASC,2012

7. Boret D :**Le phénomène de l'étalement urbain et la croissance des villes dans PRUD**, HOME Rémy, DUPUY Gabriel, « **Développement urbain : les nouvelles contraintes** ». Les rapports de l'institut Veolia environnement N°1, 2005.

8. Bréese gerald: **Uurbanisation et Tradition**, Edition internationale 1961..

9. Burgess.E.W :**The Growth of a city** ,Proceedings of the American sociological society, University of Chicago Press, 1923 .

10. Bureau d'études et d'urbanisme**, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (P.D.A.U)**, phase « 2 », Biskra, 1997,

11. Castels.M : **La question urbaine**. F. Maspero Paris 1975.

12. CHAPUIS R.: **L'espace périurbain. Une problématique à travers le cas bourguignon**, L'information Géographique, n° 59.

13. Chérif Rahmani : **La croissance urbain en Algérie**, Coût de l'urbanisation et politique foncier ,OPU,Alger, 1982.

14. Claud Chaline :**Alger les nouveaux défis de l'urbanisation** ,université de Paris x11 val de marne, institut d'urbanisme de Paris cretell ledalor .sous la direction de; cl Hanaltan 2003.

15. Cooper Garry:**Comprehensive and Strategic Planning**, NCAPA ,Citizen Planner Training Program, 1998.

16. Daniel dubost :**Ecologie oasis algériennes** ، 2002.

17. Davie Maurice R :**The Pattern of Urban Growth in George P Murdock**." **Studies in the science of society** ".New Haven ,Yale University Press.1937.

18. Duncan.B: **Residential-distribution and occupational stratification** , American Journal of sociology, N° 60, 1955.

19. Fainstein, S: **New directions in planning theory**, Urban affairs Review, Vol. 35, No. 4, March,2000 .

20. Faludi, A: **The performance of spatial planning** ,Planning Practice & Research, Vol 15, No.4.,2000.

21. Farouk Ben attia : **l'appropriation de l'espace à Alger après 1962**, SNED, Alger,1978.

22. Firey W :**Land USA in central boston** , Combridge, Harvard , University, Press, 1947 .

23. Flycbjerg, B: **A materialistic concept of planning and participation** ,Acta Sociological, Vol. 24, No 4 , 2001.

24. Graham bannock: **The penguin dictionary of economics**, 2nd ed, new York: penguin books ,1977.

25. Guttorm Grundt: **Strategy for sustainable Development Environment and Sustainability**, status 2002 ,The Winners Innovative Project for Better Sustainability ,2003.

26. Harris.C.D. and E Ulman: **The Nature of Cities**. Annals of the American Academy of Political and social Sciences .1951.

27. Hartshorn.T: **Interpreting The City:An Urban Geography**, John Wiley and Sons, New York,1980.

28. Hartshorn.Trumana: **Interpreting the city .An Urban Geography**, John Wiley ,& Sons, New York, 1980.

29. Hawley.A.H: **Ecology and Human Ecology," Social Forees"** ,N°22 ,1944 .

30. Herbert.D: **Urban Geography**, a social Perspective ,Praeger Publishers. New York .1973.

31. Hoyt.H :**City Growth and Mortgage Risk** ,Insured Mortgage Portfolio. april1937and Sec Also .U.S. Federal Housing Administration "The Structure and Growth of Residential Neighborhoods in American cities ".Washington .U.S. Government Printing office 1939.

32. Hugn.D .Chout :**Rural geography, An introductory survey** , pergamon press, oxford .1972 .

33. Jean-Claude Combessie, **La méthode en sociologie**, Casbah éditions , Alger, 1996.

34. Jeremy Raemaekers :**Planning for sustainable Development**, J.kozlowski and G.Hill,**Towards Planning for Sustainable Development ,AGuide for the Ultimate Environmental Threshold** (UET)Method,Ashgate Publications,Sydney,1998.

35. Laborde. P: **Les espaces urbains dans le monde**, Armand colin, Paris. 2005.

36. Lahouari Abdi :**De l'Algérie précoloniale à l'Algérie colonial**, ENAL, Alger, 1985.

37. Ledraa, T: **Evolution of Planning Theory and its Future Directions: Hegemony of the Western View and Neglect of Oriental Societies' Experiences**, In Journal of College of Environmental Design, King Abdulaziz University, Vol 15, No 1. 2009.

38. Loikine, J: **Le marxisme, l'état et la question urbaine**, PUF, Paris, 1977.

39. Lweis Mumford:**The Culture of Cites**,New York, Harcourt Brace and World,1938.

40. L,Wirth :**Urbanism as way of life**, A.M.J. Social N° 44, 1938.

41. L.Wirth :**Le phénomène urbain comme mode de vie in**, l'école de chicago. textes traduits par Y. grafmeyer et J.j.joseph .ed . du champ urbain 1979 .

42. Mahcen Ruissi : **Population et société au Maghreb**, Tunisie, 1983.

43. Majallat ET:**Tarikh du centre national des études historiques**, actes du colloque international sur Ibn Khaldoun, Alger 21-26juin 1978, SNED, 1982,

44. Manuel Castell,: **La question urbaine**, François Maspero, France, 1975.

45. Maouia Saidouni: **Elément d'introduction à l'urbanisme**, casbah édition, Alger 2000.

46. Marc cote :**L'espace algérien ,les prémices d'un aménagement**, OPU, Alger, 1983.

47. Marco keener: **Sustainable development and urban management in developing countries** ,2004

48. Marion Segaud; **Traité sur la vile-Espace-,** Presses Universitaires de France, Paris, 2009

49. Neva R: **Goodwin,Five Kinds of Capital: Useful Concepts For Sustainable Development**, Tuftys University, Medford,2003 . http://ase.tufts.edu/gdae

50. Northam Ray M: **Urban Geography**,2nd -ed, John Wiley & Sons, Inc. New York, 1975 .

51. Partha Dasgupta, translated : amine ali **,Project syndicate** , www.project-syndicate.org , 2005

52. Paul samson : **The concept of sustainable development,** www.gci.ch/digitalforum .1995.

53. Piene Merlin: **Les Techniques de L'urbanisme**,press universitaires de France 1er édition Paris,1995.

54. Pierre Merlin :**Dictionnaire de L'urbanisme et de L'aménagement** ,Paris ,édition quadrige, 2005.

55. **Publcation du centre national d'études et de recherches pour l'aménagement du territoire**, Cahiers de l'aménagement de l'espace, OPU, 1980.

56. Raulin,A : **Anthropologie urbaine**, Armand Colin, Paris, 2002.

57. Robert E. Park :**The City**, Chicago, University of Chicago press.

58. Samah Musa: **Book Reviews- Population and Development**, International Journal of Population Geography,vol 3,1997 .

59. Sart Cogiterra : **ACTU-Environnement** , N 845317,2006, www. actu-environnement.com.

60. SAVIN G : **La périurbanisation, quelles dynamiques territoriales**, "étude de la périphérie EST de BANGHALORE, INDE", mémoire de master en géographie, université de province.2006.

61. Schnore.leo: **On he spatial structure of cities in the Two Americas** , in Hauser .P.M.and Schnore ,leo.F.The study of urbanization . Wiley.1965 .

62. Shevky.E .and Bell .W: **Social area analysis**, Polo alto, calif , Stanford University press, 1955 .

63. Sjoberg.G :**The Preindustrial City**, S271.The Bobbs-Merrill Reprint Series in the Social Sciences.

64. Taylor,G:**Urban Geography**, 2nd edition ,Dutton,New York,1979 .

65. **The Lebanese center for policy studies**, sustainable development in Lebanon, www.lebanon.org/arabic ,1997.

66. Toufik Guerroudj: **Guide des PDAU et POS**, édition non publié, mars 1993.

67. Yves Chalas: **La ville nouvelle de l'Isle d'Abeau**, origines, évolutions et perspectives ,Paris .

68. Zucchelli Alberto :**Introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine**, V.1,OPU, Alger, 1983.

3/ المواقع الالكترونية :

1. www.Salshaer@KuwaitIcorner.Com

2. www.unesco.org

3. http://digiurbs.blogspot.com/

4. www.zone.biomapegypt.org

5. www.ar.wikipedia.org

الملاحق:

01- استمارة البحث .

02- مرسوم تنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 1991/05/28 يحدد اجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

مقدمة لنيل شهادة الدكتورة دولة في العلوم

تخصص علم الاجتماع الحضري

العنوان :

توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجا"

تقديم الطالبة : إشراف :

بوزغاية باية أ.د/ سلاطنية بلقاسم

إن هذه الاستمارة تهدف إلى معرفة دور المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمدينة بسكرة، وبما أنكم معنيون بهذا الأمر، نرجو منكم أن تجيبوا على الأسئلة الواردة فيها بوضوح وصراحة حسب طبيعة السؤال، ونؤكد أن إجابتكم عليها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي .

ولكم منا فائق الشكر والتقدير على تعاونكم معنا.

السنة الجامعية :2014-2015

① بيانات عامة:

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2-التخصص : هندسة معمارية ☐ تهيئة عمرانية ☐

3-الخبرة المهنية :

- اقل من 5سنوات ☐
- من 5 إلى 10 سنوات ☐
- أكثر من 10 سنوات ☐

②ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يلائم استدامة للمشروعات بالمدينة :

4-هل يمكن اعتبار المخطط كأداة لضبط استعمال المجال الحضري للحد من الاستغلال عشوائي بالمدينة؟

نعم ☐ لا ☐

5-هل المخطط العمراني المُعد سابقا تناسب مع آفاق توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة ؟

نعم ☐ لا ☐

6- ما هي الجوانب التي ركزت عليها المخططات العمرانية السابقة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

7-هل أخذت هذه المخططات بعين الاعتبار في تنمية المدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

-لماذا؟

.....

.....

.....

8-هل ما تقدمه هذه المخططات العمرانية يضمن استدامة المشروعات بمدينة بسكرة ؟

نعم ☐ لا ☐

9-برأيك :على ماذا يتم تطبيق أدوات التهيئة والتعمير؟

.....

.....

.....

10-حسب رأيك: هل تطبيق أدوات التهيئة والتعمير يتماشى مع نصوصها وتوجيهاتها؟

نعم ☐ لا ☐

- لماذا ؟

.....

.....

.....

11-إلى أي درجة يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU الواقع المحلي للمدينة بعين الاعتبار؟

درجة كبيرة ☐ درجة متوسطة ☐ درجة ضعيفة ☐

12-هل يمكن تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال الحضري للمدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

13-ما مدى تطبيقه فعليا ؟

.....

.....

.....

14-هل قدم مخطط PDAU السابق نتائج ساهمت في تنظيم توسع المجال الحضري الحالي للمدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

- كيف ذلك ؟

.....

.....

.....

15-ما هي المعطيات التي يستند لها مخطط شغل الأرض POS لمدينة بسكرة ؟

.....

.....

.....

.....

16-هل يتم تعديل مخطط شغل الأرض بناءا على مستجدات تنموية بالمدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

-لماذا؟

.....

.....

.....

17-ماهي الإسهامات التي تقدمها أدوات التهيئة والتعمير في توسع المجال الحضري بمدينة بسكرة ؟

.....

.....

.....

.....

18-كيف يمكن من خلال أدوات التهيئة والتعمير أن نحقق تنمية مستدامة بمدينة بسكرة ؟

.....

.....

.....

19-هل هناك تنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة؟

نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

- فيما يتمثل هذا التنسيق ؟

.....

.....

20-من هم المتدخلين المحليين ؟

هيئات رسمية ☐

هيئات مختصة ☐

أخرى تذكر:.....

③تأخذ الأدوات العمرانية بعين الاعتبار الأبعاد البيئية لضمان استدامة مشروعات التنمية بالمدينة :

21-هل تساهم مختلف المشاريع التنموية المنجزة بالمدينة إلى ظهور المشكلات البيئية؟

نعم ☐ لا ☐

-لماذا ؟

.....

.....

.....

22-هل راعت مختلف المشاريع والإنجازات التنموية الطابع البيئي للمشروعات ؟

نعم ☐ لا ☐

23-حسب رأيك :هل توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع ؟

نعم ☐ لا ☐

- لماذا ؟

.....

.....

.....

24-هل تتكفل المؤسسات الرسمية بمهمات التالية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة :

- تخطيط المشاريع التنموية
- إدارة المشاريع التنموية
- مراقبة المشاريع التنموية
- كلها معا

25-إلى أي درجة فكرة التنمية المستديمة حاضرة في أذهان مخططي ومنفذي المشاريع التنموية؟

درجة كبيرة ☐ درجة متوسطة ☐ درجة ضعيفة ☐

26-إلى أي مدى يتم تطبيق سياسات التنموية المسايرة للتنمية المستديمة على أرضية الواقع العملي؟

عالي ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

- لماذا؟

.....

.....

.....

27-ما أهمية عملية تقييم التأثيرات البيئية في المخططات التنموية لإقامة و تنفيذ المشاريع المختلفة ؟

.....

.....

.....

28-هل يمكن استخدامها في المخططات التنموية:PDAU ، POS ؟

نعم ☐ لا ☐

29-ما الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تحول دون تطبيق أسلوب تقييم الأثر البيئي في المشروعات؟

.....

.....

.....

.....

30-ما هي الإستراتجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة ؟

.....

.....

.....

④ مساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية بتحقيق مشروعات التنمية المستدامة

بالمدينة :

31- في نظرك: ماهي أسباب المراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ؟

.....

.....

.....

.....

32-من يقدر الحاجة إلى المراجعة و التعديل؟

هيئة معينة ☐ مسؤول معين ☐

اخرى تذكر: .....

33-ماهي أوجه النقص في المخطط السابق؟

.....

.....

.....

34-هل المراجعة بسبب اغفال بعض الجوانب ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بـ نعم فيما يتمثل؟

.....

.....

.....

35-هل بسبب وجود اختلالات بالمخطط الأول ؟

نعم ☐ لا ☐

-فيما تتمثل ؟

.....

.....

.....

36-هل العيب حسب رأيكم:

- في الاداة (المخطط) ☐
- في الهيئات القائمة على التنفيذ ☐
- في الهيئات القائمة على المتابعة ☐

اخرى تذكر:.....

37–هل المراجعة ساهمت في إعادة التوازن والتوزيع في الهياكل القاعدية وتسيرها بصفة عقلانية ؟

نعم ☐ لا ☐

–لماذا ؟

.....

.....

.....

38– هل تعد مدينة بسكرة منطقة جذب سكاني ؟

نعم ☐ لا ☐

39– هل المخططات الحالية جاءت للتخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية (بسكرة)؟

نعم ☐ لا ☐

– لماذا؟

.....

.....

40– هل يمكن اعتبار المراجعة كوسيلة فنية تتولى تقديم المساعدة والاستشارة التقنية لصاحب القرار الجماعات المحلية (البلدية+الولاية) ؟ نعم ☐ لا ☐

–كيف؟

.....

.....

.....

42–هل سيساهم المخطط الحاليPDAU بإستراتيجية كفيلة لتنظيم توسع المجال الحضري يلاءم مشروعات التنمية المستدامة بمدينة بسكرة ؟ نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك ؟

.....

.....

.....

.....

.....